



GOVERNMENT OF DUBAI

الْوُقُوفُ وَالْإِبْتِدَاءُ

تَأْلِيفُ

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْغَزَّالِ النَّيْسَابُورِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٥١٦هـ)

أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ

تَحْقِيقُ

الدُّكْتُور طَاهِرُ مُحَمَّدٍ الْهَمَسِ

الْمَجْدَدُ الْأَوَّلُ

الوقف والابتداء

(١)

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ©
طبع بموجب إذن طباعة من المجلس الوطني للإعلام بدولة الإمارات
رقم (MC-03-01-3545515) تاريخ (١٧/٠٣/٢٠١٩م)

ISBN: 978-9948-37-840-2

ISBN 978-9948-37-840-2



ما ورد في هذا الكتاب يعبر عن رأي صاحبه ولا يعبر بالضرورة عن رأي الجائزة



ص.ب: ٤٢٠٤٢ دبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٩٧١ ٤ ٢٦١٠٦٦٦ +

فاكس: ٩٧١ ٤ ٢٦١٠٠٨٨ +

الموقع على الإنترنت : www.quran.gov.ae

البريد الإلكتروني : research@quran.gov.ae

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

وحدة البحوث والدراسات

سِلْسِلَةُ الدِّرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

جَانِبَةُ دُرَى الدَّوْلَةِ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

وَحَدَّةُ الْبُحُوثِ وَالدِّرَاسَاتِ

الْوَقْفُ وَالْإِبْتِدَاءُ

تَأْلِيفُ

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْغَزَّالِ النَّيْسَابُورِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٥١٦هـ)

تَحْقِيقُ

الدُّكْتُور طَاهِرُ مُحَمَّدَ الْهَمَسِ

الْمَجْلَدُ الْأَوَّلُ

جَانِبَةُ دُرَى الدَّوْلَةِ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إلى...

مَنْ أَوْصَى الْقُرْآنَ بِسِرِّهِمَا

﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ﴾

أَبِي وَأُمِّي

إلى...

كُلِّ مَنْ شَدَّ مِنْ أَزْرِي،

وَكَانَ عَوْنًا لِي فِي إِنْجَازِ هَذَا الْعَمَلِ





الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبيِّنا محمد،
خاتم النبيين، وإمام المرسلين، وخير خلق الله أجمعين، ورحمة الله للعالمين،
وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .
وبعد،

فإن كتاب الله ﷻ هو حبل الله المتين، والنور المبين، والصراف
المستقيم، والحجة الباقية إلى يوم الدين، تكفل الله سبحانه بحفظه فقال :
﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، وجعله المعجزة الخالدة لنبيه
سيدنا محمد ﷺ إلى يوم الدين، وقد أقبلت الأمة المسلمة على هذا الكتاب
الكريم بشغف لا نظير له، منذ نزوله على سيدنا محمد ﷺ، يقرؤونه ويحفظونه
ويتدبرونه، فأقاموا حوله دراسات يصعب حصرها، وأفرغوا في خدمته
والكشف عن كنوزه كل طاقاتهم، فتحقق للقرآن الكريم من العناية والحفاوة
ما لم يتحقق قط لكتاب سماوي أو أرضي .

وهذا الكتاب يتناول جانباً مهماً في الأداء القرآني، وهو ما يعرف بالوقف
والابتداء، يوضح المواضع التي يجب أن يقف القارئ عليها، بما يتفق مع
وجوه التفسير، واستقامة المعنى، وصحة اللفظ، ويحقق من القراءة الفهم

والإدراك، وقد حظي هذا العلم باهتمام العلماء عبر العصور، وصنفوا فيه مؤلفات جليلة، من أهمها هذا الكتاب، فهو قريب عهد بالعلماء الأوائل الذين صنفوا أشهر الكتب في هذا الفن، وقد حفظ نصوصاً كثيرة من كتب صُنِّفَتْ في هذا الفن، هي في عداد الكتب المفقودة، مما يجعله مرجعاً مهماً حفظ لنا كثيراً من نصوص ما فُقد من مصنفات هذا العلم، وقد اعتنى المحقق الفاضل عناية فائقة بإخراج هذا الكتاب، وخدمته علمياً، وضبط ما يحتاج للضبط، على نحو ييسر الانتفاع به، ويشبع نهم القراء الكرام والمتخصصين.

ومن منطلق رسالة جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم في نشر الثقافة القرآنية، وتعميمها، يشرفها أن تسهم في خدمة كتاب الله العزيز، وتقدم إلى المكتبة الإسلامية في سلسلة الدراسات القرآنية هذا الكتاب:

«الْوَقْفُ وَالْإِبْتِلَاءُ»

لأبي الحسن علي بن أحمد الغزال النيسابوري

راجين المولى ﷺ أن يجعل هذا العمل وغيره من إنجازات الجائزة صدقة جارية في صحيفة أعمال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، راعي الجائزة الذي أنشأ هذه الجائزة لتكون منار خير تنشر ما تجود به القرائح في حقل الدراسات القرآنية، وتخدم القرآن الكريم بسبل شتى، فجازه الله عن القرآن وأهله خير الجزاء.

ورغبة في إسناد الفضل لأهله، فإن وحدة البحوث والدراسات في الجائزة تتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس اللجنة المنظمة للجائزة سعادة

المستشار إبراهيم محمد بوملحه، مستشار صاحب السمو حاكم دبي للشؤون الثقافية والإنسانية الذي ما فتى يشجع نشر الكتب العلمية القيمة في إطار رسالة الجائزة في خدمة كتاب الله الكريم، وسنة رسوله العظيم ﷺ.

وفي الختام نسأل الله أن يجزل الأجر والمثوبة لمؤلف هذا الكتاب ومحققه، ولكل من أسهم في خدمته وتصحيحه وتدقيقه وإخراجه في هذا الثوب القشيب.

وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

الأستاذ الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء
رئيس وحدة البحوث والدراسات





الحمد لله ولي كل نعمة، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى الذي
أرسل للعالمين هدى ورحمة.
وبعد،

فقد عرفت الأخ الدكتور طاهر الهمس في مسجد السادات غلاماً
يافعاً، ملؤه الأدب والحياء والخلق الرضي الحميد، يبحث عن موطئ ركة
في مجالس العلم، ليحظى بأوفر نصيب مما جاء يطلبه.

وما زادتني الأيام إلا ثقة به، وإعجاباً بإقدامه، وتقديراً لعصاميته
التي بواته مكانة سامية يغبط عليها.

نَفْسُ عِصَامٍ سَوَّدَتْ عِصَامَا وَعَلَّمَتْهُ الْكَرَّ وَالْإِقْدَامَا
وَصَيَّرَتْهُ مَلِكاً هُمَامَا حَتَّى عَلَا وَجَاوَزَ الْأَقْوَامَا

و قرّبه إلي وقرّني إليه أنه سلك مسلك الدارسين للعربية، العاملين
لها، الرافعين لرايتها، وأكرم به من مسلك! أحبه، وأحب من يحبه،
وأتقرب إلى الله بسلوكه.

وقد تخرج د. طاهر بالجامع قبل أن يتخرج بالجامعة، ويقيني أن
من حاز هذا الشرف، وصحب تلك الصحبة، فقد اكتملت لديه بذلك

أدوات المعرفة على النحو الأوفى والأكمل .

إنه نتاج مدرسة كنت في يوم من الأيام أحد طلابها، ثم أصبحت بفضل الله ومنته أحد أساتذتها، وقد تخرج بها مئات العلماء العاملين، والباحثين المخلصين . . ولا أزكي على الله أحدا . أتدرون ما هي هذه المدرسة؟ وأين تكون؟ إنها مدرسة جامع السادات في حي مسجد الأقباب، أدام الله نفعها، وحماها وأهلها، ورحم الكثير من مشايخها وأساتذتها .

وكم كنت مغتبطاً حين بلغني أنه وصل بمسلكه إلى غايته، فقال درجة الدكتوراه بجدارة، إذ أيقنت عندئذ أن الرجل في طريق العلم، وأنه قد انتقل من محب للغة إلى عامل بها، عاشق لها، رافع لرايتها .

وها أنا ذا أطلع على عمله في رسالة الماجستير، فأرى عملاً مُحكم البناء، متين الأركان، لا ينهض به ولا يقوم له إلا أولو العزم من الرجال .

وقد تخيره في فن دقيق من علوم القرآن الكريم، وهو فن الوقف والابتداء، وناهيك به من فن يجمع أفانين العلوم في اللغة، والنحو، والصرف، والقراءات، والتجويد، والتفسير، والحديث، والأثر، والشعر، والأدب . . .

لقد درس فأحسن الدراسة، وحقق فأجاد التحقيق، فنهياً له بما أنجز، وهنيئاً للقارئ بما سيقراً ويتنفع .

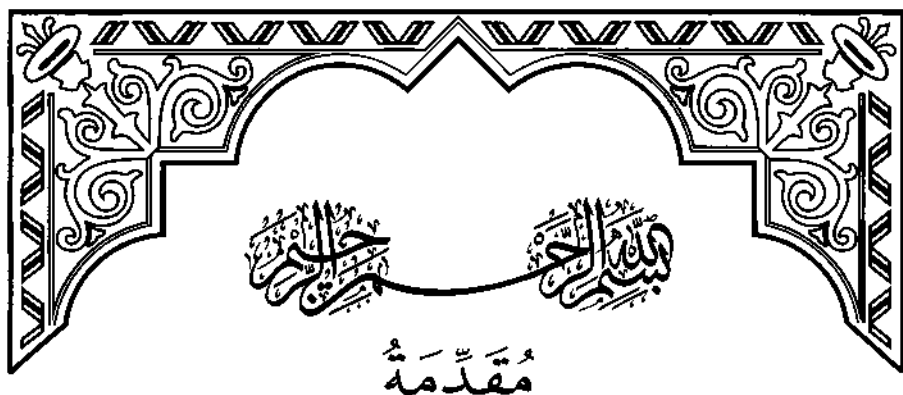
أسأل الله أن يتقبل عمله وعملنا، وأن يلهمنا الصواب والسداد، ويفرج عنا كرب الدنيا والآخرة، إنه سميع مجيب .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

د. مُحَمَّدٌ حَسَّانُ الطَّيَّان

الكويت ٢٠ / صفر / ١٤٣٥ هـ

٢٠١٣ / ١٢ / ٢٣ م



اللغة هي المرأة التي تعكس في جرس ألفاظها، ونغمات تعابيرها، وطريقة أدائها، خصائص المتكلمين بها وصفاتهم، وملامح شخصيتهم، ومعالم تفكيرهم وعقليتهم، وسمات طبائعهم وعاداتهم وأخلاقهم.

وهذا الكتاب ذو موضوع جليل لما يتصل بكتاب الله العزيز، الذي لا ينفك يثلى منذ بدء إنزال آيه إلى يوم الناس هذا، ولما يتصل بلغته وآدابها، إذ إنه يعالج ظاهرة الوقف والابتداء في الكتاب العزيز، الذي هو مثال الإعجاز، ومُسْتَلْهُمُ الأدباء والكتاب.

وظاهرة الوقف والابتداء لها جانب مهم في أداء العبارة القرآنية، فهو يوضح المواضع التي يجب أن يقف القارئ عليها، بما يتفق مع وجوه التفسير، واستقامة المعنى، وصحة اللغة، وما تقتضيه علومها من نحو وصرف ولغة، حتى يستكمل القارئ الغرض كله من قراءته؛ فلا يخرج عن وجه مناسب من التفسير والمعنى، ولا يخالف وجوه اللغة وسبل أدائها؛ وبهذا يتحقق الغرض الذي من أجله يُقرأ القرآن،

ألا وهو الفَهْمُ والإدراكُ .

فإذا ما استطاعَ القارئُ أن يفعلَ ذلكَ ، وتمكَّنَ من مُراعاةِ وقْفِهِ عند نهايةِ العبارةِ ، فإنَّه لا شكَّ سوف يبدأ العبارةَ التي تليها على النَّحوِ الذي تَوَقَّرَ له في وقفه ، فهو لا يبدأ إلا من حيث يَنبَغُ به المعنى من جهة ، وبما لا يُبايِنُ اللُّغَةَ وعُلُومَهَا من جهةٍ أُخرى ، وهو ما حَرَصَتْ عليه العربُ في أداءِ عبارتها ، واهتمَّتْ له في كلامها شعره ونثره .

قد حَظِيَ علمُ الوقفِ والابتداءِ من قبلُ باهتمامِ العلماء ، فجمَعُوا مسائلَهُ في تصانيفهم منذَ بَدْءِ عصرِ التَّدوين ، وتوالى المؤلفاتُ فيه عبرَ القرونِ إلى عصرنا هذا ، ولكنَّها طُوِيَتْ في خزائنِ المخطوطات أسيرةً حبيسةً ، ولم تلقَ من العناية ما يليقُ بها ، كما حَظِيَتْ بذلكِ العلومُ الأخرى ، وقد طُبِعَ منها سبعةُ كتبٍ على ما وقفت عليه ، ثلاثةٌ قبلَ هذا الكتابِ وهي : كتاب «إيضاح الوقف والابتداء» لابن الأنباري (٣٢٨هـ) ، وكتاب «القطع والائتناف» للنَّحَّاس (٣٣٨هـ) ، وكتاب «المكتفى في الوقف والابتداء» للذَّانِي (٤٤٤هـ) ، وأربعةٌ بعده ، وهي : كتاب «علل الوقف» للإمام السجَّاوندي (٥٦٠هـ) ، وكتاب «المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء» للأَنْصاري (٩٢٦هـ) ، وكتاب «تقييد وقف القرآن الكريم» للشيخ الهبطي (٩٣٠هـ) ، وكتاب «منار الهدى في بيان الوقف والابتداء» للأشْموني من رجال القرن الحادي عشر الهجري .

وقد حقق الباحث عبد الكريم بن محمد العثمان هذا المخطوط من أول الكتاب إلى نهاية سورة الكهف في رسالة جامعية تقدَّم بها لئيل درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة سنة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .

الكتاب ذو قيمة علمية، فقد حوى كثيراً من الأحكام النحوية والصرفية، والمسائل الخلافية، كما ضمَّ عدداً كبيراً من القراءات القرآنية المتواترة والشاذة ذات الصلة الوثيقة بالوقف والابتداء.

ومما ذكرته، وانطلاقاً من ضرورة إحياء تراثنا العربي، عَقَدْتُ العَزَمَ على تحقيق هذا الكتاب وتقديمه في بحثٍ أعدّه لنيل درجة الماجستير، يستوفي ما أمكن من شروط التحقيق وأصوله، ويُقَرَّبُ الكتاب من الأصل الذي وضعه المؤلف.

اقتضى البحث أن أجعل عملي في هذا الكتاب قسمين، خصصتُ أولهما للدراسة، وأفردتُ الثاني للنصِّ المحقَّق.

أما الدراسة فقد أردتُ لها أن تُحِيطَ بعددٍ من الجوانب المتصلة بالكتاب وصاحبه، وكانت مختصرةً في ثلاثة فصول، مهَّدتُ لها بالحديث عن حياة ابن الغزّال وسيرته.

تناولتُ في الفصل الأوّل تعريف الوقف والابتداء، وبيان أهمّيته، وأهمّ أركانه، وأشهر الكتب المؤلّفة فيه.

ووقفتُ في الفصل الثاني على منهج الكتاب، وتتبعْتُ شواهد من القرآن والحديث والشعر، وحددتُ مصادره من الوقف والابتداء، والتفسير، والقراءات، والنحو والصرف.

ودرستُ في الفصل الثالث أبرز الظواهر النحوية والصرفية واللغوية في الكتاب.

وطوّيتُ الدراسة بخاتمة أوجزتُ فيها أهمّ نتائج البحث.

وأما التحقيق: فكنْتُ أطمحُ فيه إلى تقديم نصٍّ أقرب ما يكون إلى

الصَّحَّةِ وَالسَّلَامَةِ مَادَّةً وَضَبْطًا، أَرَبَطَ فِيهِ بَيْنَ هَذَا الْكِتَابِ وَنَظَائِرِهِ الَّتِي تَقَدَّمَتْهُ مِمَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، وَأَبَيَّنُ فِيهِ أَصُولَ مَادَّتِهِ فِي مَصَادِرِهِ الَّتِي صَرَّحَ بِهَا وَالَّتِي أَخْفَاهَا، وَأَمَدُّ الْأَسْبَابِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَمَّهَاتِ الْكُتُبِ الَّتِي يُعَوَّلُ عَلَيْهَا فِي تَتَبُّعِ مَسَائِلِ هَذَا الْعِلْمِ، مُجْتَهِدًا مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ فِي اسْتِيفَاءِ مَا لَمْ يَسْتَوْفِهِ الْمَصْنُفُ، وَالتَّثَبُّتِ مِنْ سَلَامَةِ مَادَّتِهِ، وَمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ، مَتَّخِذًا مِنَ الْاسْتِقْصَاءِ وَالتَّتَبُّعِ مِنْهَا أَنْتَوَسَّلَ بِهِ إِلَى مَا يُرْتَجَى فِي هَذَا النَّصِّ.

وَقَبْلَ الشُّرُوعِ فِي التَّحْقِيقِ قَدَّمْتُ بِوصْفٍ لِنَسَخَتِي الْكِتَابِ اللَّتَيْنِ أَخْرَجْتُ عَلَيْهِمَا النَّصَّ الْمُحَقَّقَ، وَأَتَّبَعْتُهُ بِذِكْرِ أُبْرَزِ الْأَسْسِ الَّتِي يُنْيَى عَلَيْهَا عَمَلُ التَّحْقِيقِ.

وَبَعْدُ: فَمَسَالِكُ الْبَحْثِ لَمْ تَكُنْ سَهْلَةً، وَلَكِنْ أَيْجَدُ الْمَرْءَ لَذَّةَ عَمَلِهِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَتَكَبَّدَ الْمَشَقَّةَ وَالْعَنَاءَ؟! وَأَيْنَ نَحْنُ مِنْ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ أَفْنَوْا حَيَاتَهُمْ فِي خِدْمَةِ هَذِهِ اللُّغَةِ الشَّرِيفَةِ الْكَرِيمَةِ؟!

وَلَسْتُ أَذْعِي أَنَّي أَوْفَيْتُ عَلَى الْغَايَةِ، فَلَيْسَ لِمَثَلِي أَنْ يَبْلُغَهَا، وَلَكِنَّهَا مُحَاوَلَةٌ مَنْ يَتَلَمَّسُ طَرِيقَ الْجَهْدِ، فَإِنْ أَصَبْتُ بِفَضْلِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ عَثَرْتُ فَحَسْبِي أَنَّي أَخْلَصْتُ النِّيَّةَ.

وَلَسْتُ أَمْلِكُ إِلَّا الشُّكْرَ وَالْعِرْفَانَ بِالْجَمِيلِ لِأَسْتَاذَتِي الدُّكْتُورَةِ مُنَى إِلْيَاسِ الَّتِي احْتَضَنْتْ هَذَا الْبَحْثَ، وَرَعَّتْهُ فِي وَقْتِ مَسَّتِ الْحَاجَةَ إِلَيْهَا، فَأَمَدَّتْنِي بِعِلْمِهَا، وَسَدَّدَتْ خُطَايَ، وَقَدَّمَتْ لِي مَلاحِظَاتٍ قِيَمَةً دَقِيقَةً أَغْنَتْ الْبَحْثَ، فَجَزَاها اللَّهُ عَنِّي الْجَزَاءَ الْأَوْفَى.

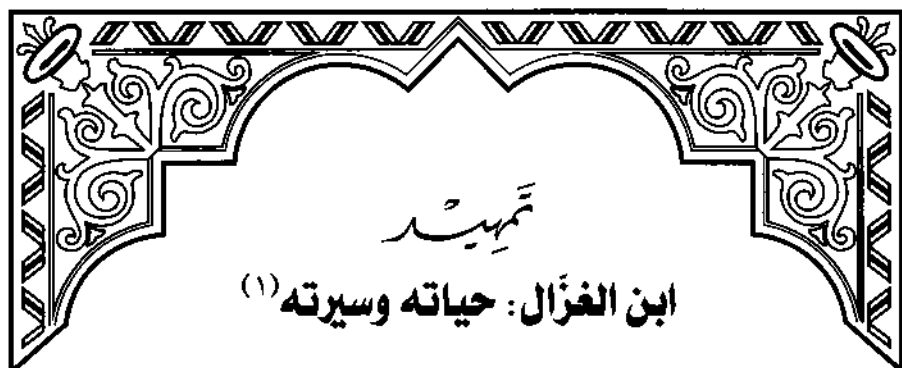
وَكَذَا أَشْكُرُ الْأَسْتَاذِينَ الْكَرِيمِينَ عَضْوِي لَجْنَةِ الْحُكْمِ عَلَى قِرَاءَةِ هَذَا

البحث، وإصلاح ما ندَّ منه، وتصويب ما وقع فيه؛ راجيًا من الله أن أكون
ممن تُرضى أخلاقه في باب البحث والاجتهاد، معترفًا عما ورد في البحث
من أخطاء، فما الكمال إلا لله وحده، وهو وليُّ التوفيق.



القسم الأول الدراستة

- تمهيد : ابن الغزال حياته وسيرته .
- الفصل الأول : علم الوقف والابتداء .
- الفصل الثاني : منهج الكتاب وشواهد ومصادره .
- الفصل الثالث : دراسة الظواهر النحوية والصرفية واللغوية .
- الخاتمة .



* اسمه ونسبه:

هو عليُّ بن أحمد بن محمد بن الغزال، أبو الحسن النيساري، المعروف بابن الغزال.

ولُقِّبَ بالنَّيسابوري نسبةً إلى نيسابور، وهي أحسنُ مدينة، وأجمعها للخيرات بخراسان، وإنما قيل لها: نيسابور، لأنَّ سابور مرَّ بها، فلما نظر إليها، قال: هذه تصلح أن تكون مدينة، فأمرَ بها، ففُطِحَ قصبها، ثمَّ كُبِسَ، ثمَّ بُنِيَتْ، فقيل لها: نيسابور، والنَّيُّ: القصب (٢).

وكنيته ابن الغزال، تُرْجَّحُ أنَّ والده أو أحدَ أجداده كان يبيع الغزل، فهذا اسمٌ يُطلق على بائع الغزل (٣).

(١) انظر ترجمته في التحبير في المعجم الكبير ١ / ٥٦٣، معجم الأدباء ٢١ / ٢٧٢ - ٢٧٣، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور ص ٤٣٣، غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٥٢٤، بغية الوعاة ٢ / ١٤٦، هدية العارفين ١ / ٦٩٦.

(٢) الأنساب ٥ / ٥٥٠، معجم البلدان ٥ / ٣٨٢، اللباب في تهذيب الأنساب ٣ / ٣٤١.

(٣) الأنساب ٤ / ٢٨٩، اللباب ٢ / ٣٧٩.

* مذهبه وخلقه :

إن قلة المصادر التي ترجمت سيرة حياة ابن الغزال تجعلنا غير قادرين على إعطاء حكم دقيق على مذهبه وخلقه. والراجح أنه كان زاهداً مُتصوّفاً، قال عبد الغافر^(١): «لزم طريق العبادة، وطريق التصوّف والزُّهد، حتى كان يُقصد من البلاد، ويُستفادُ منه، وقلّما كان يخرج من بيته إلا في الجنائز»^(٢). وابن الغزال تأثر بشخصية أستاذه أبي نصر الرّائسي^(٣)، فكان لها الأثر الواضح بطبع شخصيته الأخلاقية والعلمية، قال عبد الغافر: «عهدناه شاباً كثير الاجتهاد، مُقبلاً على التحصيل، مُلّازماً لأستاذه أبي نصر الرّائسي المقرئ، حتى تخرّج به، فزاد عليه في الفقه والورع وقصر اليَد عن الدّنيا»^(٤).

* شيوخه وتلاميذه :

قرأ ابن الغزال على أبي نصر الرّائسي، ولازمه وتعلّم على يديه، وأخذ عنه علوم القرآن والعربية.

(١) هو عبد الغافر بن إسماعيل، الحافظ اللغوي، أبو الحسن الفارسي النيسابوري، صاحب «تاريخ نيسابور» (ت ٥٢٩هـ). انظر تذكرة الحفاظ ٤ / ١٢٧٥، طبقات الحفاظ ٤٦٢.

(٢) معجم الأدباء ١٢ / ٢٧٢، بغية الوعاة ٢ / ١٤٦.

(٣) هو محمد بن محمد بن أحمد بن هميماء الرّائسي أبو نصر النيسابوري، مقرئ، نحوي، محدث، (ت ٤٨٩هـ). انظر الأنساب ٣ / ٢٨، معجم الأدباء ١٩ / ٤٥، بغية الوعاة ١ / ٢١٨.

(٤) معجم الأدباء ١٢ / ٢٧٢.

وأبو نصر الرامثي كان مقرئاً مجوّداً، وأديباً جيّداً، ذا حظٍّ وافٍ من العربية واللغة، سافر إلى العراق والحجاز والشام، وديار مصر، وأخذ الأدب عن أبي العلاء المعري^(١)، ثمّ عاد إلى نيسابور، فعينه وزيرها «نظام الملك» في مدرسته ليقريّ الناس ويحدّثهم، فلم يزل يفيد ويُقريّ، ويُحدّث إلى أن مات فيها سنة تسع وثمانين وأربعمئة للهجرة (٤٨٩هـ)^(٢).

وروى ابن الغزال عن أبي سعيد أحمد بن إبراهيم المقرئ النيسابوري، المعروف بابن أبي شمس، وهو إمامٌ حاذقٌ مُجوّدٌ، تُوفيّ سنة أربع وخمسين وأربعمئة للهجرة (٤٥٤هـ)^(٣).

وقرأ عليه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي نصر السّاوي^(٤). وهذه النسبة إلى «ساوة»، وهي بلدة تقع بين الرّيّ وهمّذان^(٥).

✽ كتبه وآثاره:

ذكرت المصادر التي ترجمت لابن الغزال أنّ له تصانيف مفيدة في النّحو والقراءات، ولكنها لم تُحدّد أسماء هذه التصانيف، ولم تحفظ لنا

(١) هو أحمد بن عبد الله بن سليمان، أبو العلاء التَّنُوخي المعريّ، شاعر فيلسوف كان حسن الشعر، عالماً باللغة والنحو، (ت ٤٤٩هـ) انظر إنباه الرواة ١ / ٨١، بغية الوعاة ١ / ٣١٥، والأعلام ١ / ١٥٧.

(٢) الأنساب ٣ / ٢٩، معجم الأدباء ١٩ / ٤٥.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٣٦.

(٤) المصدر نفسه ١ / ٥٢٤.

(٥) معجم البلدان ٣ / ٢٠١.

المكتبات غير كتاب «الوقف والابتداء» وهو الكتاب الذي بين أيدينا. وهذا يدل على أن كتب ابن الغزّال نادرة أو مفقودة.

وأرجّح أن له كتابين آخرين ذكرهما في كتابه «الوقف والابتداء»:

الأول: كتاب «الماءات» ذكره في باب الوقف على الشّيتين اللذين جُعلا شيئاً واحداً، قال: وأما نحو قوله ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾ [الحديد: ١١] «ذا» منفصلة عن «مَنْ» لم يَجُزْ غيرُ ذلك، على ما سأبيّن انقساماتها بعلمها ومعانيها في كتاب «الماءات» إن شاء الله^(١).

والثاني: كتاب «المنهاج» ذكره في باب الوقف على الهمزة، قال: وهذا الفنُّ كثير، ولك في هذا غُنْيَةٌ وكفايةٌ إن شاء الله تعالى، ومَنْ أراد الشرح والبسط، فعليه بالمنهاج^(٢).

✽ منزلته العلمية :

كان ابن الغزّال إماماً في النحو، وما يتعلّق به من العلل، وإليه الفتوى فيه؛ وكان عارفاً بوجوه القراءات واختلاف الروايات، فاق أقرانه وأساتذته، وصفه عبد الغافر فقال: «الإمامُ المقرئُ الزاهدُ العاملُ، من وجوه أئمة القراءة المشهورين بخراسان والعراق»^(٣).

وهو أحد الأئمة في علم القرآن وتفسيره ومعانيه وطرق إعرابه، وكان إلى جانب ذلك واقفاً على أسرار العربية متمكناً من أساليبها ذا علمٍ ودراية

(١) الوقف والابتداء ١ / ١٨١.

(٢) المصدر نفسه ١ / ١٤٩.

(٣) معجم الأدباء ١٢ / ٢٧٢.

بعلم الوقف والابتداء .

قال ابن الجَزَرِي^(١) في ترجمته : « كان عارفاً بفنون القراءات مُبَرِّزاً في العربية ، شيخ القراء بخراسان ، وزاهد عصره »^(٢) .

*** مرضه ووفاته :**

اختلَّ بصرُ ابن الغزَّال في آخر عُمره ، ثمَّ أصابه مَرَضٌ طَوِيلٌ ، فبقي فيه مُدَّةً ، إلى أن سقطت قوَّته ، ووهنت عزيمته ، فأدركته المنيةُ في شعبان سنة ستِّ عشرة وخمسمئة للهجرة (٥١٦هـ)^(٣) .



(١) هو محمد بن محمد ، أبو الخير ، شمس الدِّين الدَّمَشَقِي ، الشهير بابن الجزري ، شيخ الإقراء في زمانه ، رحلَ إلى شيراز ، فولِّيَ قضاءها ، ومات فيها سنة (٨٣٣هـ) . انظر غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ٢٤٧ (ذكر سنة وفاته أحد تلاميذه «قال الفقير المغترف من بحاره : توفيَّ شيخنا - رحمه الله - سنة ثلاث وثلاثين وثمانمئة بمدينة شيراز») ، الأعلام ٧ / ٤٥ .

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٥٢٤ .

(٣) معجم الأدباء ١٢ / ٢٧٢ ، بغية الوعاة ٢ / ١٤٦ .



أولاً - تعريف الوقف والابتداء:

الوقف في اللغة الحَبْسُ، والوقف في القراءة قطع الكلمة عما بعدها^(١). قال ابن الجَزَرِي: «والوقف عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنًا يُتَنَفَّسُ فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله، والسكُّتُ هو عبارة عن قطع الصوت زمنًا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفُّسٍ»^(٢).

وقال: «الوقف والابتداء لهما حالتان، الأولى: معرفة ما يوقف عليه وما يُبتدأ به، والثانية: كيف يوقف، وكيف يُبتدأ؟ وهذه تتعلق بالقراءات»^(٣). وقال الأشموني^(٤): معناه لغة: الكفُّ عن الفعل والقول، واصطلاحًا:

(١) التعريفات ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٢) النشر ١ / ٢٤٠.

(٣) المصدر نفسه ١ / ٢٢٤.

(٤) هو أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني الشافعي المقرئ، صاحب كتاب منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، من رجال القرن الحادي عشر. انظر معجم المطبوعات ١ / ٤٥٢، معجم المؤلفين ١ / ٢٧٥.

قطع الصوت آخر الكلمة زمنًا ما، أو هو قطع الكلمة عمّا بعدها، والوقف والقطع والسكتُ بمعنى واحد^(١).

وقال أبو يحيى الأنصاري^(٢): «الوقف يُطلق على مَعْنَيْنِ، أحدهما: القطع الذي يسكتُ القارئُ عنده، وثانيهما المواضع التي نصَّ عليها القراء»^(٣).

فالوقف على هذا نوعان، ذكر ابن الغزّال النوع الأول، وهو الوقف الذي يسكتُ القارئُ عنده في آخر الكلمة بالسكون، فقال: «اعلم أنَّ الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنًا، كما أنَّ المبتدأ به لا يكون إلا متحركًا، وللووقف علاماتٌ وخصائص يمتاز بها من الوصل»^(٤).

وتناول النوع الثاني، وهو قطع الكلمة عمّا بعدها وجوبًا أو جوازًا كما نصَّ عليه القراء، وذكروا أنواعه، فبنى كتابه على ذكر تلك المواضع، واستعمل المصطلحات التالية: التام والكافي والحسن والجائز والبيان والقيح.

ثانيًا - أهمية الوقف والابتداء:

قال الله ﷻ: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ۝ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ۝﴾ [الرحمن: ١-٤].

(١) منار الهدى ١٥.

(٢) هو زكريا بن محمد الأنصاري، المصري، الشافعي، أبو يحيى، شيخ الإسلام، قاضٍ محدث، عالمٌ بالتفسير والعربية، (ت ٩٢٦هـ). انظر الكواكب السائرة ١/ ١٩٦، الأعلام ٣/ ٤٦.

(٣) المقصد لتلخيص ما في المرشد ٢.

(٤) الوقف والابتداء ١/ ١٢١.

فمن البيان تفصيل الحروف، والوقف على ما قد تم، والابتداء بما يحسن الابتداء به، وتبيين ما يجب أن يُختَب من ذلك. وهو ما حرصت عليه العرب في أداء عبارتها، واهتمت له في كلامها شعره ونثره، ومن ذلك قول أبي بكر رضي الله عنه لرجل معه ناقة: «أتبيعها بكذا؟»، فقال: لا عافاك الله، فقال: لا تقل هكذا، ولكن قل: لا، وعافاك الله، فأنكر عليه لفظه ولم يسأله عن نيته^(١).

ومما يبين ذلك ويُوضّحه ما رواه عدي بن حاتم الطائي^(٢) قال: جاء رجلاً إلى رسول الله ﷺ فتشهد أحدهما فقال: مَنْ يُطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما. فقال رسول الله ﷺ: «بئس الخطيب أنت فقم»^(٣). كان ينبغي أن يصل كلامه، ومن يعصهما فقد غوى، أو يقف على رسوله فقد رشد. قال النحاس^(٤): فإذا كان هذا مكرهاً في الخطب وفي الكلام الذي

(١) القطع والائتناف ٩٣.

(٢) هو عدي بن حاتم الطائي، أبو طريف، صحابي، روى عن النبي ﷺ وعن عمر بن الخطاب، مات بالكوفة سنة ٦٨ هـ. انظر الجرح والتعديل ٧ / ٢، أسد الغابة ٧ / ٤، تهذيب التهذيب ٧ / ١٤٧.

(٣) الحديث في صحيح مسلم (كتاب الجمعة) ٧ / ٢، القطع والائتناف ٨٨، المكتفى ١٣٣.

(٤) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر النحاس، النحوي المصري، سمع من الزجاج، وأخذ عنه النحو، وكان واسع العلم، غزير الرواية، كثير التأليف، (ت ٣٣٨ هـ). انظر طبقات النحويين ٢٢٠، إنباء الرواة ١ / ١٣٦، بغية الرعاة ٣٦٢ / ١.

يكلّم به بعض الناس بعضاً، كان في كتاب الله ﷻ أشدّ كراهة^(١).

وروى أبو هريرة^(٢) أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، اقْرَؤُوا وَلَا حَرَجَ، وَلَكِنْ لَا تَخْتِمُوا ذَكَرَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ، وَلَا تَخْتِمُوا ذَكَرَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ»^(٣).

قال النحاس: فهذا تعليم التمام توقيفاً من رسول الله ﷺ بأنه ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب، ويفصل مما بعدها، إن كان بعدها ذكر النار أو العقاب، نحو ﴿يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ﴾ [الإنسان: ٣١] لا ينبغي أن يقول: ﴿وَالظَّالِمِينَ﴾ لأنه منقطع مما قبله منصوب بإضمار فعل، أي: وَيُعَذَّبُ الظَّالِمِينَ، أو وَأَوْعَدَ الظَّالِمِينَ^(٤).

ثالثاً - اصطلاحات الأئمة في أقسام الوقف والابتداء:

قال ابن الأنباري: «الوقف على ثلاثة أوجه: تامّ، وحسن، وقبيح. فالتام: الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ولا يكون بعده ما يتعلق به. والحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده. والقبيح: هو الذي ليس بتام ولا حسن»^(٥).

(١) القطع والائتناف ٨٨.

(٢) هو عبد الرحمن بن صخر، أبو هريرة الدؤسي، صحابي، كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له، (ت ٥٩هـ). انظر أسد الغابة ٦ / ٣١٣، تهذيب التهذيب ١٢ / ٢٣٧، والأعلام ٣ / ٣٠٨.

(٣) الحديث في تفسير الطبري ١ / ٩١، القطع والائتناف ٨٩.

(٤) القطع والائتناف ٨٩.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ١ / ١١٦.

وقال غيره: «الوقف منقسمٌ إلى أربعة أقسام: تامّ مختار، وكافٍ جائز، وحسنٌ مفهومٌ، وقبيحٌ متروكٌ. فالتامّ: هو الذي لا يتعلق بشيءٍ ممّا بعده، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده؛ وأكثر ما يوجد عند رؤوس الآي غالبًا. والكافي: منقطعٌ في اللفظ متعلّقٌ في المعنى، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده أيضًا. والحسن: هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده. والقبيح: هو الذي لا يُفهم منه المراد»^(١).

وقال السّجاوندي^(٢): «الوقف على خمس مراتب: لازمٌ، ومطلقٌ، وجائزٌ، ومجوّزٌ لوجه، ومُرخصٌ ضرورة»^(٣).

وقال غيره: «الوقف في التنزيل على ثمانية أضرب: تامّ، وشبيهٌ به، وناقصٌ، وشبيهٌ به، وحسنٌ، وشبيهٌ به، وقبيحٌ، وشبيهٌ به»^(٤).

وقال ابن الجزري: «أكثر ما ذكر الناس في أقسام الوقف غير مُنضبط ولا مُنحصر، وأقرب ما قلته في ضبطه: إنّ الوقف ينقسم إلى اختياريّ واضطراريّ؛ لأنّ الكلام إمّا أن يتمّ أو لا، فإنّ تمّ كان اختياريًّا. وكونه تامًّا لا يخلو: إمّا ألا يكون له تعلّق بما بعده ألّبتة - أي لا من جهة اللفظ، ولا من

(١) الإتيان في علوم القرآن ١/ ٢٦٠ - ٢٦١.

(٢) أبو عبدالله محمد بن طيفور السّجاوندي الغزنوي، إمام كبير، محقق مقرئ نحوي مفسر، له تفسير حسن للقرآن وكتاب الوقف والابتداء. إنباه الرواة ٣/ ١٥٣، غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ١٥٧.

(٣) الإتيان في علوم القرآن ١/ ٢٦٢.

(٤) المصدر نفسه ١/ ٢٦٤.

جهة المعنى - فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة بالتأم لتتامه المطلق، يُوقَف عليه ويُبتدأ بما بعده، وإن كان له تعلق فلا يخلو هذا التعلق إما أن يكون من جهة المعنى فقط وهو الوقف المصطلح عليه بالكافي للاكتفاء به عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتأم في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده. وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه بالحسن لأنه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي. وإن لم يتم الكلام كان الوقف عليه اضطرارياً، وهو المصطلح عليه بالقيح، لا يجوز تعمّد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نفس ونحوه، لعدم الفائدة أو لفساد المعنى. . . وأما الابتداء فلا يكون إلا اختيارياً، لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمُسْتَقْلٍ بالمعنى، مَوْفٍ بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوت تماماً وكفاية وحسناً وقبحاً، بحسب التمام وعدمه، وفساد المعنى وإحالاته^(١).

ونبه ابن الجزري بعد ذلك على تجنب التكلف في الوقف قائلاً: «ليس كل ما يتعسف به بعض المعربين، أو يتكلفه بعض القراء، أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفاً أو ابتداءً ينبغي أن يُتعمّد الوقف عليه، بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه»^(٢).

رابعاً - أركان علم الوقف والابتداء:

علم الوقف والابتداء ذروة علوم العربية وخلاصتها، ومعرفة هذا

(١) النشر ١ / ٢٢٥ - ٢٣٠.

(٢) المصدر نفسه ١ / ٢٣١.

القرآن تحتاج إلى علوم كثيرة، قال ابن مَجَاهِد^(١): لا يقوم بالتمام إلا نحوي، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص، وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن^(٢).

ونستخلص من قوله أن مَنْ يقوم بهذا العلم يحتاج إلى أمور ثلاثة:

١ - النَّحْو: حَدَّدَ النَّحْوُ مواضع الوقف التام والكافي والحسن، فذكروا من مقتضيات الوقف التام الابتداء بالاستفهام ملفوظاً به أو مقدراً، ومنها أن يكون آخر قصة وابتداء أخرى، وآخر كلِّ سورة، أو الابتداء بـ «يا» النداء، أو الابتداء بفعل الأمر، أو بلام القسم، أو بالشرط، أو الفصل بين آية عذاب وآية رحمة، أو العدول عن الإخبار إلى الحكاية، أو الفصل بين الصفتين المتضادتين، أو تناهي الاستثناء، أو تناهي القول، أو الابتداء بالنفي أو النهي، ثم قالوا: «وقد يكون الوقف تاماً على تفسير وإعراب وقراءة غير تام على آخر»^(٣).

وذكروا في الوقف الكافي أن يكون ما بعده: مبتدأ، أو فعلاً مستأنفاً، أو مفعولاً لفعل محذوف، أو كان ما بعده نفيًا، أو إنَّ المكسورة، أو استفهامًا، أو بل، أو ألا المخففة، أو السين أو سوف، لأنها للوعيد، ثم قالوا: «وقد

(١) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي، أبو بكر البغدادي، أول مَنْ جمع القراءات السبع، (ت ٣٢٤هـ). انظر معرفة القراء ١ / ٢٦٩، طبقات القراء ١ / ١٣٩، والأعلام ١ / ٢٦١.

(٢) القطع والائتناف ٩٤، البرهان في علوم القرآن ١ / ٥٠٠.

(٣) منار الهدى ١٧.

يكون الوقف كافياً على تفسير وإعراب وقراءة غير كاف على آخر»^(١).

وقالوا في الوقف الحسن: أن تكون آية استثناء والأخرى مستثنى منها، إذ ما بعده مع ما قبله كلام واحد، من جهة المعنى، أو من حيث كونه نعتاً لما قبله، أو بدلاً أو حالاً أو توكيداً^(٢).

وقالوا: لا يوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على المنعوت دون نعته، ولا على الشرط دون جوابه، سواء كان الجواب مقدماً أو مؤخراً، ولا على الرفع دون مرفوعه، ولا على الناصب دون منصوبه، ولا على المؤكد دون توكيده، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف، ولا على المبدل دون البدل، ولا على «إن» أو «كان» أو «ظن» أو أخواتهن، دون اسمهن، ولا على اسمهن دون خبرهن، ولا على المستثنى منه دون المستثنى، ولا يوقف على الموصول دون صلته، ولا على الفعل دون مصدره، ولا على حرف دون متعلقه، ولا على صاحب الحال دون الحال، ولا على المبتدأ دون خبره، ولا على المميز دون مُمَيِّزه، ولا على القسم دون جوابه، ولا على القول دون مقوله^(٣).

فعلم النحو هو الدّعاة الأولى التي يركز عليها عالم الوقف والابتداء، قال النحاس: ألا ترى أن مَنْ قال: ﴿قُلَّةٌ أَيْكُمُ الْبَرْهِيمُ﴾ [الحج: ٧٨] منصوبة بمعنى: كَمَلَّة، وأعمل فيها ما قبلها لم يقف على ما قبلها،

(١) منار الهدى ١٧.

(٢) المصدر نفسه ١٧.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١١٦ / ١ - ١١٧، البرهان في علوم القرآن ١ / ٥١٠.

وَمَنْ نَصَبَهَا عَلَى الْإِغْرَاءِ وَقَفَ عَلَى مَا قَبْلَهَا^(١).

٢ - التفسير: يحتاج عالم الوقف والابتداء إلى معرفة التفسير، لأنه إذا وقف على ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [المائدة: ٢٦] كان المعنى: أَنَّهَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِمْ هَذِهِ الْمُدَّةُ، وإذا وقف على ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ كان المعنى: أَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَبَدًا، وَأَنَّهُمْ يَتِيهُونَ أَرْبَعِينَ سَنَةً^(٢). فيرجع في هذا إلى التفسير، ويكون الوقف بحسب ذلك.

٣ - القراءات: إنَّ علم الوقف والابتداء يتعلّق بالقراءات، وإنَّ للقراءات أثرها الواضح فيه، فعالم الوقف يحتاج إلى المعرفة بالقراءات، لأنَّه إذا قرأ ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥] بالنصب فهذا التمام عنده، وَمَنْ قرأ ﴿وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾ فرفعها ورفع ما بعدها، فالوقف عنده ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(٣).

وإذا قرأ ﴿تِلْكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] جراً تابعاً لما قبله فالوقف على ﴿الرَّجِيرِ﴾ غير حسن عنده، فأما مَنْ قرأ بالرفع على أَنَّهُ خبر مبتدأ محذوف، التقدير: هو ملكٌ، صَحَّ الوقف على قوله ﴿الرَّجِيرِ﴾ وأما مَنْ نصب ﴿مَالِكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ على النداء، أراد يا مالك، فإنه يكون منقطعاً أيضاً مما قبله^(٤).

(١) القطع والانتفاف ٩٥.

(٢) المصدر نفسه ٩٥.

(٣) المصدر نفسه ٩٦.

(٤) الوقف والابتداء ١ / ٢٢٢.

خامساً - التأليف في الوقف والابتداء :

المكتبة العربية غنيّة بكتب الوقف والابتداء، ولكن أكثرها ما زال مخطوطاً محفوظاً في خزائن المخطوطات أو مفقوداً، وتيسّر لبعضها الطبع والتداول .

وهذه أشهر الكتب المؤلفة في علم الوقف والابتداء، منذ بدأ التأليف فيه حتى أيامنا هذه^(١) :

١ - كتاب الوقف والابتداء^(٢) : لضرار بن صُرد، أبي نعيم المقرئ الكوفي المتوفى (١٢٩هـ) .

٢ - كتاب الوقوف : لشيب بن نصّاح، مقرئ المدينة، المتوفى (١٣٠هـ)، قال ابن الجزري : «وهو أول من ألف في الوقوف وكتابه مشهور»^(٣) .

٣ - الوقف والابتداء^(٤) : لزبان بن عمار، أبي عمرو بن العلاء المازني

(١) اعتمدت في جمعها على د. يوسف المرعشلي في تحقيقه لكتاب «المكتفى»، ولكنني أضفت كتباً أخرى لم يهتد إليها، ككتاب وقف التمام لأحمد اللؤلؤي، وقف التمام لمحمد بن الوليد، الوقف والابتداء لابن مهران، الوقف للهروي، شرح وقف حمزة وهشام للمرادي، ومسعف المقرئين للقادري، وصححت نسبة كتاب الوقف والابتداء لأحمد بن داود الدينوري أبي حنيفة المفسر، والصحيح أحمد بن جعفر الدينوري .

(٢) الفهرست ٥٨ .

(٣) طبقات القراء ١ / ٣٣٠ .

(٤) أخرجه المرعشلي من كتاب «الخطيب البغدادي مؤرخ بغداد ومحدثها» ليوسف العش (المكتفى ٦٠)، ولم ينسب أحد من المترجمين له كتاباً، قال أبو عبيدة، كانت دفاتر أبي عمرو ملء بيت إلى السقف، ثم تنسك فأحرقها . (غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٢٩٠) .

- البصري، أحد القراء السبعة، المتوفى (١٥٤هـ).
- ٤ - الوقف والابتداء^(١): لحمزة بن حبيب بن عمارة الزيات، الكوفي، أحد القراء السبعة، المتوفى (١٥٦هـ).
- ٥ - وقف التمام^(٢): لنافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، المدني، أحد القراء السبعة، المتوفى (١٦٩هـ).
- ٦ - الوقف والابتداء^(٣): لمحمد بن أبي سارة الكوفي، أبي جعفر الرؤاسي، أستاذ الكسائي والقراء، توفي (١٧٠هـ).
- ٧ - الوقف والابتداء^(٤): للرؤاسي أيضاً، له كتابان في الوقف والابتداء، الأول صغير، والثاني كبير.
- ٨ - الوقف والابتداء^(٥): لعلي بن حمزة الأسدي الكوفي، أبي الحسن الكسائي، إمام الكوفة في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة. توفي (١٨٩هـ).
- ٩ - وقف التمام^(٦): لأحمد بن موسى اللؤلؤي المقرئ، قرأ على

(١) الفهرست ٥٨.

(٢) الفهرست ٥٩، منار الهدى ١٤.

(٣) الفهرست ٩٨، إنباه الرواة ٤ / ١٠٧، كشف الظنون ٢ / ١٤٧٠.

(٤) المصادر السابقة.

(٥) منار الهدى ١٤.

(٦) أشار إليه ابن النديم في الفهرست ٥٩، ونقل عنه النحاس والداني (القطع والاثتاف ٥٠٤، المكتفى ٢٣١).

أبي عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدري، روى القراءة عنه روح، توفي في أواخر القرن الثاني للهجرة.

١٠ - الوقف والابتداء^(١): ليحيى بن المبارك، أبي محمد العدوي المعروف باليزيدي، المقرئ، النحوي، اللغوي، البصري، توفي (٢٠٢هـ).

١١ - وقف التمام^(٢): ليعقوب بن إسحاق الحضرمي، البصري، أحد القراء العشرة، توفي (٢٠٥هـ).

١٢ - الوقف والابتداء^(٣): ليحيى بن زياد، أبي زكريا الفراء، إمام الكوفة في النحو واللغة بعد الكسائي. توفي (٢٠٧هـ).

١٣ - الوقف والابتداء^(٤): لمعمر بن المثنى، أبي عبيدة البصري اللغوي النحوي، توفي (٢١٠هـ).

١٤ - وقف التمام^(٥): لسعيد بن مسعدة، أبي الحسن الأخفش، النحوي البصري، توفي (٢١٥هـ).

١٥ - الوقف والابتداء^(٦): لخلف بن هشام البزار الأسدي الكوفي،

(١) معجم الأدباء ٣١ / ٢٠.

(٢) الفهرست ٥٩، منار الهدى ١٤.

(٣) الفهرست ٥٨، ١٠١، إنباه الرواة ٢٢ / ٤، منار الهدى ١٤.

(٤) منار الهدى ١٤.

(٥) الفهرست ٥٩، ٨١، منار الهدى ١٤، إيضاح المكنون ٧١٤ / ٢.

(٦) الفهرست ٥٨.

أحد القراء العشرة . تُوفي (٢٢٩هـ) .

١٦ - الوقف والابتداء^(١) : لمحمد بن سعدان الضرير، أبي جعفر النحوي، المقرئ الكوفي، توفي (٢٣١هـ) .

١٧ - وقف التمام^(٢) : لروح بن عبد المؤمن، أبي الحسن الهذلي، مقرئ، نحوي، توفي (٢٣٤هـ) .

١٨ - الوقف والابتداء^(٣) : لعبدالله بن يحيى بن المبارك العدوي، أبي عبد الرحمن المعروف بابن اليزيدي النحوي، المقرئ، توفي (٢٣٧هـ) .

١٩ - وقف التمام^(٤) : لنصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي، أبي المنذر النحوي، تلميذ الكسائي، توفي في حدود (٢٤٠هـ) .

٢٠ - الوقف والابتداء^(٥) : لهشام بن عمار بن نصير السلمي، أبي الوليد، المقرئ، المحدث، الخطيب، القاضي، الدمشقي، توفي (٢٤٥هـ) .

٢١ - الوقف والابتداء^(٦) : لحفص بن عمر، أبي عمر الأزدي الدّوري، المقرئ، النحوي، توفي (٢٤٦هـ) .

(١) الفهرست ٥٨ .

(٢) المصدر نفسه ٥٩ .

(٣) الفهرست ٥٨، إنباه الرواة ٢ / ١٥١ .

(٤) الفهرست ٥٩ .

(٥) المصدر نفسه ٥٨ .

(٦) المصدر نفسه ٥٨ .

٢٢ - المقاطع والمبادئ^(١): لسهل بن محمد بن عثمان أبي حاتم السجستاني البصري، توفي (٢٥٠هـ).

٢٣ - الوقف^(٢): للفضل بن محمد الأنصاري، أبي العباس، المتوفى في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، ألف هذا الكتاب في الرد على أبي حاتم.

٢٤ - الوقف والابتداء^(٣): لمحمد بن عيسى بن إبراهيم، أبي عبيد الله المقرئ، توفي (٢٥٣هـ).

٢٥ - الوقف والابتداء^(٤): لابن أبي الدنيا عبدالله بن محمد بن عبيد، أبي بكر القرشي البغدادي، توفي (٢٨١هـ).

٢٦ - الوقف والابتداء^(٥): لمحمد بن عثمان الشيباني البغدادي، أبي بكر المعروف بالجعّد، عالم بالعربية والقراءات، توفي (٢٨٨هـ).

٢٧ - الوقف والابتداء^(٦): لأحمد بن جعفر، أبي علي الدينوري،

(١) الفهرست ٨٩، إنباه الرواة ٢/٦٢، كشف الظنون ٢/١٧٨١، منار الهدى ١٤.

(٢) يوجد منه نسخة محفوظة في المتحف البريطاني ١/١٥٨٩، أشار إليه بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢/١٦١، ٤/٤.

(٣) منار الهدى ١٤.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٣/٤٠٤.

(٥) الفهرست ٥٨، وأثبت تاريخ وفاته من الأعلام ٦/٢٦٠، وفي معجم الأدباء ١٨/٢٥٠ توفي سنة ٣٢٠هـ.

(٦) أشار إليه الأشموني في منار الهدى ١٤، ونقل عنه النحاس والداني. (القطع والاثنان ٧٥، ١١٣، المكتفى ١٦٢).

النحوي، أخذ عن المازني وعن المبرّد، تُوفي (٢٨٩هـ).

٢٨- الوقف والابتداء^(١): لأحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني، أبي

العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، توفي (٢٩١هـ).

٢٩- الوقف والابتداء^(٢): لسليمان بن يحيى بن أيوب الضّبي، أبي

سليمان المقرئ، توفي (٢٩١هـ).

٣٠- وقف التمام^(٣): لمحمد بن الوليد (ولاد) التميمي النحوي

المصري أخذ عن المبرّد كتاب سيبويه، وعن أبي علي الدّينوري، توفي (٢٩٨هـ).

٣١- الوقف والابتداء^(٤): لمحمد بن أحمد بن محمد بن كيسان

البغدادى، أبي الحسن النحوي، أخذ عن المبرّد وثعلب، وكان يحفظ المذهبين البصري والكوفي، توفي (٢٩٩هـ).

٣٢- الوقف والابتداء^(٥): لإبراهيم بن السّريّ بن سهل، أبي إسحاق

الزّجاج، النحوي اللغوي، توفي (٣١١هـ).

(١) الفهرست ١١٢، كشف الظنون ٢ / ١٤٧٠.

(٢) الفهرست ٥٨.

(٣) قال النحاس: ولمحمد بن الوليد شيء قد كان عمله في التمام. (القطع والائتناف ٧٥).

(٤) الفهرست ٥٨، ١٢٠.

(٥) كشف الظنون ٢ / ١٤٧١.

٣٣- الوقف والابتداء^(١): لأحمد بن موسى بن العباس، أبي بكر، المعروف بابن مجاهد البغدادي، أول من جمع القراءات السبع، توفي (٣٢٤هـ).

٣٤- إيضاح الوقف والابتداء^(٢): لمحمد بن القاسم بن بشار الأنباري، أبي بكر النحوي، توفي (٣٢٨هـ) وكتابه من أشهر الكتب في هذا الفن. وقد اعتمد عليه ابن الغزّال اعتماداً كبيراً في هذا الكتاب.

٣٥- الوقف والابتداء^(٣): لمحمد بن محمد بن عباد المكي، أبي عبدالله البغدادي المقرئ النحوي، المعروف بابن عباد، توفي (٣٣٤هـ). نقل عنه ابن الغزّال في هذا الكتاب.

٣٦- القطع والائتناف^(٤): لأحمد بن محمد بن إسماعيل، أبي جعفر النحاس، النحوي المصري، توفي (٣٣٨هـ)، وهو من الكتب البارزة في هذا الفن، وقد تأثر به ابن الغزّال، ونقل عنه.

٣٧- الوقف والابتداء^(٥): لأحمد بن محمد بن أوس، أبي عبدالله

(١) منار الهدى ١٤.

(٢) طبع بتحقيق د. محيي الدين رمضان، ضمن منشورات مَجْمَع اللغة العربية بدمشق عام ١٣١٩هـ / ١٩٧١م.

(٣) إنباه الرواة ٣/ ٢١٣، بغية الوعاة ١/ ٢٢٤، كشف الظنون ٢/ ١٤٧١.

(٤) طبع بتحقيق د. أحمد خطاب العمر، ضمن منشورات وزارة الأوقاف العراقية، سلسلة إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني، بغداد ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

(٥) يوجد منه نسخة محفوظة بتركيا، مكتبة شهيد علي باشا رقم (٣١) أشار إليها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٤ / ٥.

المقرئ^٤، توفي في حدود (٣٤٠هـ) قال ابن الجزري: «وَأَلَفَ كِتَابًا فِي الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ قَسَمَ الْوَقْفَ فِيهِ إِلَى حَسَنٍ وَكَافٍ وَتَامٍ، رَأَيْتُهُ، وَقَدْ أَحْسَنَ فِيهِ»^(١).

٣٨ - كتاب الوقوف^(٢): لأحمد بن كامل بن خلف بن شجرة، أبي بكر البغدادي، المعروف بوكيع، توفي (٣٥٠هـ).

٣٩ - الوقف والابتداء^(٣): لمحمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن ابن مِقْسَمِ الْعَطَّارِ، أبي بكر البغدادي، المقرئ النحوي، توفي (٣٥٤هـ). نقل عنه ابن الغزال في هذا الكتاب.

٤٠ - الوقف والابتداء^(٤): للحسن بن عبدالله بن المزريان، أبي سعيد السيرافي، النحوي البغدادي، توفي (٣٦٨هـ).

٤١ - الوقف والابتداء^(٥): لمحمد بن عبد الرحمن أبي عبدالله الغزال الأصبهاني، الحافظ، المقرئ، توفي (٣٦٩هـ).

٤٢ - الوقف والابتداء^(٦): لأحمد بن الحسين بن مهران، أبي بكر النيسابوري، إمام عصره في القراءات، توفي (٣٨١هـ).

(١) طبقات القراء ١ / ١٠٧.

(٢) الفهرست ٥٣.

(٣) الفهرست ٥٤، كشف الظنون ٢ / ١٤٧٠.

(٤) الفهرست ٩٥، كشف الظنون ٢ / ١٤٧٠.

(٥) تذكرة الحفاظ ٣ / ٩٦٤، سير أعلام النبلاء ١٦ / ٢١٧.

(٦) معجم الأدباء ٣ / ١٢.

- ٤٣ - الوقف والابتداء^(١): لإسماعيل بن عباد أبي القاسم، الوزير الملقب بالصاحب، توفي (٣٨٥هـ).
- ٤٤ - الوقف والابتداء^(٢): لعثمان بن جني، أبي الفتح الموصللي، إمام في الأدب والنحو، توفي (٣٩٢هـ).
- ٤٥ - الوقف: لعمر بن علي بن منصور، أبي حفص الطبري، نحوي، مقرئ، توفي في أواخر القرن الرابع الهجري، قال ابن الجزري: «وَأَلَّفَ كِتَابًا فِي الْوَقْفِ مَبْسُوطًا أَحْسَنَ فِيهِ»^(٣).
- ٤٦ - وقوف النبي في القرآن^(٤): لمحمد بن عيسى البُرَيْلي الأندلسي، أبي عبدالله المغربي، توفي (٤٠٠هـ). وهي سبعة عشر وقفًا.
- ٤٧ - الإبانة في الوقف والابتداء^(٥): لمحمد بن جعفر بن عبد الكريم، أبي الفضل الخُزاعي الجرجاني، توفي (٤٠٨هـ).
- ٤٨ - الوقف^(٦): لعلي بن محمد النحوي الهروي، أبي الحسن، من

(١) نزهة الألباء ٣٢٦، إنباه الرواة ١ / ٢٣٨.

(٢) الفهرست ١٢٧، معجم الأدباء ١٢ / ١١٣.

(٣) طبقات القراء ١ / ٥٩٥.

(٤) كشف الظنون ٢ / ٢٠٢٥.

(٥) يوجد منه نسخة مخطوطة في مكتب القرويين بفاس رقم (ل ٨٠ / ١٧٩) ذكرت في قائمة نواذر المخطوطات بجامعة القرويين ٧.

(٦) أشار إليه الهروي في كتابه الأزهية في علم الحروف ٢٦٤، قال في سياق حديثه عن اتصال التاء أو انقطاعها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجِيءَ مَتَاصٍ﴾: وقد بينا ذلك في كتاب الوقف.

أهل هَرَاة في خراسان، قدم مصر واستوطنها، كان عالماً بالنحو والأدب، توفي في أوائل القرن الخامس الهجري .

٤٩ - الهداية في الوقف^(١): لمكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي، إمام الأندلس وعالمها وشيخ القراء فيها، توفي (٥٤٣٧هـ).

٥٠ - الهداية في الوقف على كلاً^(٢): لمكي بن أبي طالب أيضاً.

٥١ - الوقف على كلاً وبلى في القرآن^(٣): لمكي أيضاً.

٥٢ - شرح كلاً وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله ﷻ^(٤): لمكي أيضاً.

٥٣ - شرح الوقف التام^(٥): لمكي أيضاً.

٥٤ - شرح اختلاف العلماء في الوقف على قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لِمَنْ صَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ [الحج: ١٣]: لمكي أيضاً^(٦).

٥٥ - منع الوقف على قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا أَلْحُسْنَ﴾ [التوبة: ١٠٧]: لمكي أيضاً^(٧).

(١) مفتاح السعادة ٢ / ٧٤.

(٢) كشف الظنون ١ / ٢٠٤١.

(٣) إنباء الرواة ٣ / ٣١٦، كشف الظنون ٢ / ٢٠٢٤.

(٤) طبع بتحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار المأمون، دمشق ١٣٩٩هـ / ١٩٧٨م.

(٥) إنباء الرواة ٣ / ٣١٨، كشف الظنون ٢ / ٢٠٢٤.

(٦) إنباء الرواة ٣ / ٣١٧.

(٧) المصدر نفسه ٣ / ٣١٧.

٥٦ - شرح معنى الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥] لمكي أيضاً^(١).

٥٧ - الاهتداء في الوقف والابتداء^(٢): لعثمان بن سعيد الداني الأندلسي، أبي عمرو، المقرئ، توفي (٤٤٤هـ).

٥٨ - المكتفى في الوقف والابتداء^(٣): لأبي عمرو الداني أيضاً.

٥٩ - الوقف على كلاً وبلى^(٤): للداني أيضاً.

٦٠ - المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم وبيان تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها^(٥): للحسن بن علي بن سعيد، أبي محمد العُماني نزيل مصر. توفي بعد الخمسمئة للهجرة.

٦١ - المغني في معرفة وقوف القرآن: للعُماني أيضاً، قال ابن الجَزَري: «له في الوقوف كتابان، أحدهما المغني، والآخر المرشد، وهو

(١) إنباء الرواة ٣ / ٣١٧.

(٢) يوجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة رقم [٢٧٦] ٢٢٢٨٣. (فهرس الأزهرية ١ / ٥٠).

(٣) طبع بتحقيق د. يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

(٤) أشار إليه الداني في كتابه المكتفى ١٧١، قال: وقد ذكرت الوقف على كلاً وبلى مجرداً في كتاب أفردته لذلك.

(٥) يوجد منه نسخة مخطوطة في جامعة إستانبول بتركيا، القسم العربي رقم ١٠٩٩، (نوادير المخطوطات ٢ / ٢٥١).

أتم منه وأبسط»^(١).

٦٢ - الوقف والابتداء : لعلي بن أحمد بن محمد بن الغزّال، أبي الحسن النّيسابوري، العلامة النحوي المقرئ، توفي (٥١٦هـ). وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

٦٣ - الوقف والابتداء^(٢) : لعمر بن عبد العزيز بن مازة الخراساني، أبي محمد، المعروف بالصدر الشهيد، حسام الدين البخاري، توفي (٥٣٦هـ).

٦٤ - نظام الأداء في الوقف والابتداء^(٣) : لعبد العزيز بن علي محمد بن سلمة، المعروف بابن الطحان الشّماني الأندلسي المقرئ، توفي (٥٦٠هـ).

٦٥ - الإيضاح في الوقف والابتداء^(٤) : لمحمد بن طيفور الغزنوي

(١) طبقات القراء ١ / ٢٢٣.

(٢) كشف الظنون ٢ / ١٤٧١.

(٣) معرفة القراء ٢ / ٥٤٩، طبقات القراء ١ / ٣٩٥، يوجد منه نسخة مخطوطة في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية، ضمن مجموع في التفسير رقم [٣٩٧]، (فهرس التيمورية ٢١ / ٢٧١).

(٤) يوجد منه نسختان في المكتبة الأزهرية بالقاهرة، الأولى رقم [١٦٤] ١٦٢٠٢، والثانية رقم [٢٥٣] ٢٢٢٦٠ (فهرس الأزهرية ١ / ١٣٤) ويوجد منه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ٥٧٩٤، (فهرس الظاهرية ١ / ١٢٢) وطبع بعنوان (علل الوقوف) بتحقيق د. محمد العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

السجاوندي المقرئ المفسر النحوي، توفي (٥٦٠هـ).

٦٦ - أوقاف القرآن^(١): للسجاوندي أيضًا.

٦٧ - الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادئ^(٢): للحسن بن أحمد بن

الحسن، أبي العلاء الهمذاني العطار، شيخ همذان وإمام العراقيين، توفي (٥٦٩هـ).

٦٨ - الاهتداء في الوقف والابتداء^(٣): لعيسى بن عبد العزيز اللخمي،

الشريشي ثم الإسكندري موفق الدين، المقرئ، توفي (٦٢٩هـ).

٦٩ - التنبيهات على معرفة ما يخفى من الوقوفات^(٤): لعبد السلام

ابن علي بن عمر الزواوي شيخ القراء في زمانه بدمشق توفي (٦٨١هـ).

٧٠ - الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء^(٥): لمعين الدين أبي محمد

(١) يوجد منه نسخة في مكتبة عبد الرحمن الصايغ بالموصل رقم ١٩١، ونسخة ثانية في الجامع الزبواني بالموصل رقم ٢١٩ - ٢٢٠، ونسخة ثالثة في مدرسة جامع النبي شيت بالموصل رقم ١٥٤. (مخطوطات الموصل ١٦١، ١٨٣، ٢٢٠).

(٢) يوجد منه نسخة مخطوطة في توبكابي بتركيا رقم ١٦٤٢، ونسخة أخرى بعنوان الوقف والابتداء في المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ٩٧٠٤، وهي نسخة قديمة مخرومة الأول والآخر، مصابة بالرطوبة، كتب اسم الكتاب على أطراف الورقة السفلى. (فهرس الظاهرية ١ / ٢٨٣) وهي مصورة في مكتبة الأسد الوطنية.

(٣) إيضاح المكنون ١ / ١٥١، هدية العارفين ١ / ٨٠٨.

(٤) معرفة القراء ٢ / ٦٧٧، طبقات القراء ١ / ٣٨٧، كشف الظنون ٢ / ١٤٧١.

(٥) يوجد منه نسختان في دار الكتب الظاهرية بدمشق رقم ٨٣٨٠، ٨٣٩٠ (فهرس الظاهرية ١ / ١١١، ١١٣) ونسخة ثالثة في المكتبة الأزهرية في القاهرة رقم [١٢٢] ١٠٩٨٩ (فهرس الأزهرية ١ / ٤٩).

عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عمر الأنصاري المعروف بابن النُّكْزَاوي،
توفي (٦٨٣هـ).

٧١- وصف الاهتداء في الوقف والابتداء^(١): لإبراهيم بن عمر بن
إبراهيم، أبي محمد الربيعي الجعبري، المحقق المصنف، توفي (٧٣٢هـ).

٧٢- عِلْمُ الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء^(٢): لأبي عبدالله محمد
ابن محمد بن علي بن همام المعروف بابن الإمام، تُوفي (٧٤٥هـ)، قال ابن
الجزري: أَلَفَ كتاب الاهتداء في الوقف، من أخصر ما أَلَفَ وأحسنه^(٣).

٧٣- شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز^(٤): للحسن بن
القاسم بن عبدالله، أبي علي المرادي المصري، والمعروف بابن أم قاسم،
والمُتوفى سنة (٧٤٩هـ)، أوله: «باب الشيء: هو ما يوصل إليه منه، وهو
خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا باب... والوقف لغة: الكف على الفعل
والقول، واصطلاحاً ترك الوصل، وحذّه: قطع الكلمة عما بعدها...».

(١) كشف الظنون ١/ ٢٠٣، ٢/ ١٤٧١، يوجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة
طرابرون بتركيا رقم ٤١٨ (نوادير المخطوطات ١/ ٤٠٨).

(٢) كشف الظنون ٢/ ١١٦٠، وفيه: «وقيل: للسخاوي» ويوجد منه نسخة مخطوطة
في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية ضمن مجموع في التفسير رقم ٢٢٥.
منسوبة للإمام علي بن محمد السخاوي المتوفى (٦٤٣هـ). (فهرس التيمورية
١/ ٢٧٠).

(٣) طبقات القراء ٢/ ٢٤٥.

(٤) يوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب الظاهرية بدمشق رقم ٣١٨. (فهرس
الظاهرية ١/ ١٨٩).

٧٤- الاهتداء في الوقف والابتداء^(١): لمحمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، أبي الخير شمس الدين، المعروف بابن الجزري المقرئ الدمشقي، توفي (٨٣٣هـ).

٧٥- تعليق على وصف الاهتداء في الوقف والابتداء^(٢): لابن الجزري أيضاً، وهو شرح لكتاب «وصف الاهتداء» لإبراهيم بن عمر الجعبري، الذي تقدم ذكره.

٧٦- أوقاف القرآن^(٣): للحسن بن محمد بن الحسين القمي، النظام النيسابوري، توفي بعد (٨٥٠هـ).

٧٧- لحظة الطرف في معرفة الوقف^(٤): لإبراهيم بن موسى برهان الدين الكركي الشافعي المقرئ، توفي (٨٥٣هـ).

٧٨- الإفهام في شرح باب وقف حمزة وهشام^(٥): لمحمد بن أحمد بن داود الدمشقي أبي عبدالله المقرئ المشهور بابن النجار، توفي (٨٧٠هـ)، أوله: «إني استخرت الله تعالى في تعليق جزء لطيف على باب وقف حمزة وهشام...».

(١) النشر ١ / ٢٢٤.

(٢) يوجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الوطنية بتونس رقم (٣٩٨٣م).

(٣) الأعلام ٢ / ٢١٦، وفي هدية العارفين ١ / ٢٨٣ توفي سنة ٧٢٨هـ.

(٤) كشف الظنون ٢ / ١٥٤٧.

(٥) يوجد منه نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة رقم [٧٥] ٤٤٨٦.

(فهرس الأزهرية ١ / ٤٩) ونسختان في دار الكتب الظاهرية بدمشق رقم ٥٩٨٧، ٣٧١٤ (فهرس الظاهرية ١ / ١١٠، ١٩٩).

٧٩ - المقصد لتلخيص ما في المرشد^(١): لذكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري المصري، أبي يحيى شيخ الإسلام، القاضي المفسر المحدث، توفي (٩٢٦هـ) وهو تلخيص لكتاب «المرشد» للعماني.

٨٠ - تحفة العرفان في بيان أوقاف القرآن^(٢): لأحمد بن مصطفى، أبي الخير، عصام الدين، طاش كُبري زاده، المتوفى (٩٦٨هـ).

٨١ - مسعف المقرئين ومعين المشتغلين بمعرفة الوقف والابتداء وعدّ آي الكتاب المبين^(٣): لزين الدين القادري المصري، أوله: «الحمد لله الذي زين بحفظ القرآن قلوب العارفين...» آخره: «من أثناء سورة الناس - واستحسن بعضهم الوقف على كل فاصلة منها والمذهب المختار الذي عليه الجمهور أن لا وقف إلى آخرها...».

٨٢ - منار الهدى في بيان الوقف والابتداء^(٤): لأحمد بن عبد الكريم ابن محمد بن عبد الكريم الأشموني الشافعي المقرئ، من رجال

(١) طبع الكتاب على هامش كتاب «تنوير المقباس من تفسير ابن عباس» في القاهرة ١٨٧٤م، وطبع في مطبعة محمود توفيق، القاهرة ١٩٢٣، وطبع في دار المصحف دمشق ١٩٨٥م.

(٢) يوجد منه نسخة مخطوطة في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية رقم ٥٠٢. (فهرس التيمورية ١ / ٢٦٩).

(٣) يوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب الوطنية بتونس رقم ٨٠١٢، نسخها محمد المقرئ القادري ١٠٨٣هـ (الفهرس العام للمحفوظات ٨ / ٩).

(٤) طبع في دار المصحف دمشق ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، وبهامشه «التبيان في آداب حملة القرآن» للإمام النووي.

القرن الحادي عشر الهجري .

٨٣ - أوائل الندى المختصر من منار الهدى في بيان الوقف والابتداء^(١) :

لعبدالله بن مسعود المصري مولدًا، الفاسي المغربي أصلاً، من رجال القرن الثاني عشر الهجري .

٨٤ - كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن^(٢) : للشيخ محمد الصادق الهندي، كان حيًا سنة (١٢٩٠هـ) .

٨٥ - تحفة من أراد الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء^(٣) : لحسين الجوهري، المشهور بالسردى، وهو مختصر أوائل الندى من منار الهدى .



(١) يوجد منه نسختان مخطوطتان في المكتبة الأزهرية بمصر، الأولى باسم «أوائل الندى» رقم [١٢٨٣] بخيت ٤٣٦٧١، والثانية باسم «وابل الندى» رقم [٨] ٧٠٤ (فهرس الأزهرية ١ / ٥٠، ١٣٣) .

(٢) طبع الكتاب بمطبعة كاستلي عام ١٢٩٠هـ / ١٨٧٣م (معجم المطبوعات ٢ / ١٦٦٨) .

(٣) يوجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة الأزهرية بالقاهرة رقم [١٣٤٢] إمبابي ٤٨١٣٢ (فهرس الأزهرية ١ / ٥٥) .



أولاً - توثيق عنوان الكتاب :

لم يذكر الذين ترجموا حياة ابن الغزال كتاباً له باسم (الوقف والابتداء)، ولكنهم أثبتوا أنه صنف في النحو والقراءات تصانيف مفيدة. ولعلّ عنوان هذا الكتاب مأخوذ من مقدمة ابن الغزال لكتابه التي قال فيها: «هذا كتاب أنشأته لأصحابي في معرفة الوقف والابتداء، ومقاطع الحروف ومبادئها باختلاف العلماء فيها»^(١) وهو العنوان نفسه المثبت في النسختين المعتمدتين في تحقيق هذا الكتاب.

ثانياً - نسبة الكتاب إلى ابن الغزال :

اتفق العلماء الذين ذكروا ابن الغزال في تراجمهم على أن له تصانيف مفيدة في النحو والقراءات؛ والوقف والابتداء باب من أبواب النحو والقراءات. ومما يدل على نسبة الكتاب إلى ابن الغزال أنه نقل عن ابن الأثير المتوفى (٣٢٨هـ)، وقد صرح بذلك في أكثر من موضع. كما نقل عن النحاس المتوفى (٣٣٨هـ) في مواضع كثيرة وإن لم يصرح بذلك. كما

(١) الوقف والابتداء ١ / ١١٠.

أشار إلى أنه أخذ عن الفارسي المتوفى (٣٧٧هـ) بقوله: «قال شيخنا أبو علي»^(١). واعتمد على كتاب (شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن) لمكي بن أبي طالب المتوفى (٤٣٧هـ) كما سيتبين في النص المحقق. وابن الغزال توفي (٥١٦هـ). أي إنه صنف كتابه في أواخر القرن الخامس الهجري، وهذا يدل على أنه لا شبهة في نسبة الكتاب إلى ابن الغزال النيسابوري. وقد جاء في صفحة غلاف نسخة الخزانة التيمورية ما نصّه: «تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة المقرئ أبي الحسن علي بن أحمد بن الحسن الغزال، تغمده الله برحمته، وأسكنه فسيح جنّته، بمحمد وآله، أمين أمين أمين». كما جاء في صفحة غلاف نسخة المكتبة الأحمدية ما نصّه: «كتاب الوقف والابتداء، المقرئ أبي الحسن علي بن أحمد».

كما جاء في اللوحة الأولى من النسختين الخطيتين ما نصّه: «قال الشيخ الإمام الجليل السيد الزاهد أبو الحسن علي بن أحمد الغزال: هذا كتاب أنشأته لأصحابي - حفظهم الله - في معرفة الوقف والابتداء، ومقاطع الحروف ومبادئها... إلخ».

كل هذا يدل على أن هذا الكتاب له ومن تأليفه.

ثالثاً - أسلوب الكتاب:

قسم ابن الغزال كتابه إلى قسمين، تحدّث في القسم الأول عن الوقف الذي يسكت القارئ عنده في آخر الكلمة بالسكون، أو الرّوم، أو الإشمام، أو التضعيف، أو الإبدال، أو النقل، أو الحذف، أو الإثبات، أو الإلحاق. وجعله في أبواب صغيرة: كباب بيان أحكام مبادئ الحروف

(١) الوقف والابتداء ١/ ١٣٠، ١٦٣.

ومقاطعها، وباب همزة الوصل، وباب أحكام الوقف، وباب الوقف على غير المنون، وباب الوقف على ما كان آخره حرف علة، وباب الوقف على الألف، وباب الوقف على الهمزة . . .

وتناول في القسم الثاني مواضع الوقف داخل كل سورة، وهو قطع الكلمة عما بعدها وجوباً أو جوازاً كما نصّ عليه القراء وذكروا أنواعه .

والمتّبع للكتاب يرى المصطلحات التي استعملها في أنواع ذلك الوقف، وهي: التام، والكافي، والحسن، والجائز، والبيان، والقيح .

وقد حدّد ابن الغزّال في مقدمة كتابه أسلوبه الذي سينتهجه في التأليف، فقال: هذا كتاب أنشأته لأصحابي في معرفة الوقف والابتداء، ومقاطع الحروف ومبادئها باختلاف العلماء فيها، وأحكام الائتناف، ومذاهب أهل العربية فيها، وبيان الوقف وأحكامه من الإشمام والرّوم والإسكان والتضعيف وغيرها، والتغييرات التي تلحق أواخر الكلم للقطع من الزيادة والنقصان والقلب والإبدال، وتخفيف الهمزات بانقساماتها ووجوهها، واختلاف أهل العربية والقراء فيها^(١) . . . ثم قال: وشرح أنواع الوقف في التنزيل من الوقف التام والكافي والحسن ووقف البيان ووقف المحال وما يشبه المحال ووقف القبيح، على حسب ما ورد عن الأئمة الثّقات وأصحاب الاختيارات^(٢) .

ولعلّ الأسلوب الذي نهجه ابن الغزّال في كتابه يشبه أسلوب من تقدّمه بالتأليف في الوقف والابتداء، ويتميز بالأمور التالية:

١ - ذكر الوقف في الآية، وهو إما أن يكون داخل الآية أو رأسها، وبيان حكمها ودرجتها من التمام والكفاية والحسن والقبح .

(١) الوقف والابتداء ١ / ١١٠ .

(٢) المصدر نفسه ١ / ١١٠ - ١١١ .

٢ - ذكر أحاديث سمعها من شيوخه تتعلق بالمسألة الواحدة، وبأسباب النزول، وبالتفسير والمعاني.

٣ - ذكر اختلاف القراءات التي تختلف أحكام الوقف والابتداء تبعاً لها.

٤ - ذكر آراء الأئمة في الوقف والابتداء في المسائل المختلف فيها، وإسناد كل رأي لصاحبه.

٥ - الاستشهاد بآراء النحاة في المسائل التي تختلف أحكام الوقف والابتداء فيها تبعاً لاختلاف الأحكام النحوية وتعليقاتها.

٦ - الترجيح والتعليل ببيان الحكم الذي أداه إليه النظر والاجتهاد، مع بيان علة هذا الحكم وأدلتها.

وقد نجد هذه الأمور كلها مجتمعة في مسألة واحدة، أو نجد بعضها، وفيما يلي مثال يوضح منهجه، قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] شبه التام عند الأصاغر النجباء والأكابر القدماء، وروى ابن أبي نجيع عن مجاهد أنه قال: الوقف عند قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ فيجعل الراسخين نسقاً على الله ﷻ، وقال: الراسخون في العلم يعلمون تأويله، ومال إلى هذا القول القتيبي وبعض المتأخرين، غير أن الأصح الأول من وجوه: أحدها: من الأثر، وهو ما روى ابن عباس عن أبي أن رسول الله ﷺ وقف ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ وقد نقل هذا الوقف عن عامة أصحاب الاختيارات، يدل ذلك وضوحاً قراءة عبدالله بن مسعود ﴿إِنْ تَأْوِيلَهُ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ﴾، وقرأ أبي ﴿وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ آمَنَّا﴾. ومن جهة المعنى ما روي عن السدي أنه قال: تأويله: أي تأويل القرآن، وهو عواقبه، وما يعلم عواقبه إلا الله... فإن من عطف ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ على ﴿اللَّهُ﴾ جعل قوله: ﴿يَقُولُونَ﴾ في معنى الحال، وهو غير صحيح من جهة الإعراب، وذلك أن الله سبحانه وتعالى دخل في قوله: ﴿يَقُولُونَ﴾

مَا مَنَّا بِهِ ﴿١﴾ لَأَنَّ الْحَالَّ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُ وَمِنْ الرَّاسِخِينَ مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ أَصْلًا^(١).

رابعاً - شواهد الكتاب :

اعتمد ابن الغزّال في كتابه على كثير من الشواهد اللغوية والنحوية، يأتي بها لتوضيح بعض المعاني أو تفسيرها حينما يحسُّ أنها تحتاج إلى توضيح، فاستعان بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي.

أما القرآن الكريم: فعلى الرغم من أنه موضوع كتابه، وأنه كان يثبت الحُكْمَ النَّحْوِيَّ في موضعه من السور، فإنه جاء بآيات كثيرة في مواضع عديدة من الكتاب يستعين بها، كقوله مثلاً: وَأَمَّا مَنْ نَصَبَ ﴿مَالِكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ عَلَى النَّدَاءِ، أَرَادَ: يَا مَالِكَ، كقوله: ﴿لِيَذْهَبَ عَنْكُمْ الرَّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ أَي: يَا أَهْلَ الْبَيْتِ، فإنه يكون منقطعاً مما قبله، ومنهم من نصب ﴿مَالِكَ﴾ عَلَى الْمَدْحِ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ كَانَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ حَسَنًا أَيْضًا، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^(٢).

وكقوله: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ وَقَفَّ، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾ الْمَعْنَى: لئلا تَضِلُّوا، كقوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ﴾ أَي: لئلا تقولوا^(٣). وكقوله: ﴿فَتَسَلَّ بِهِ﴾ أَي: فَاسْأَلْ عَنْهُ، كقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ أَي: عَنْ عَذَابٍ^(٤).

(١) الوقف والابتداء ١/ ٣٤٢ - ٣٤٥.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٤٥٠ - ٤٥١.

(٤) المصدر نفسه ٢/ ٤٠٣.

وقد لا يترك الآية تمرُّ دون أن يذكر قراءتها منسوبةً إلى قرائها، أو غير منسوبة، وهي كثيرة في كتابه، متواترة وغير متواترة، فذكر ما يزيد عن ثلاثمئة قراءة وثيقة الصلة بالوقف والابتداء، كقوله مثلاً: ﴿سَبِّحْهُنَّ﴾ ك عند مَنْ قَرَأَ ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ بالرفع، أي: وعندهم حورٌ عَيْنٌ، أو ولهم حورٌ عَيْنٌ، لأنَّ الحورَ العين لا يُطاف بهنَّ، وفي قراءة أبي بن كعب ﴿وَحُورًا عَيْنًا﴾ بالنصب بمعنى: ويزوجون حورًا عَيْنًا، أو يُعْطَوْنَ ذلك، فعنده حَسَنَ الوقف أيضًا على ﴿سَبِّحْهُنَّ﴾ وَمَنْ قَرَأَ ﴿وَحُورٍ عَيْنٍ﴾ بالجر لم يقف على ﴿مِمَّا يَنْشَهُنَّ﴾ والجر منسوقٌ على قوله: ﴿يَا كُؤَابَ وَأَبَارِيْقَ﴾^(١).

وأما الحديث الشريف: فكان استشهاده به قليلًا، واستشهد به في أمرين:

الأول: في فضائل استعمال الوقف في القرآن، كقوله: «كان رسول الله ﷺ إذا قرأ القرآن قطع آية آية»^(٢).

والثاني: في تفسير كثير من الآيات، كقوله: «من شأنه أن يغفر ذنبًا، ويكشف كربًا، ويرفع أقوامًا، ويضع آخرين»^(٣)، استشهد به في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾.

فابن الغزال استشهد بالحديث الشريف، ولكنَّ استشهاده لم يتعدَّ المعاني اللغوية والشرعية، فلم يورده في الاستشهاد للأحكام النحوية،

(١) الوقف والابتداء ١/ ٧٢، ٣/ ٢٤١.

(٢) المصدر نفسه ١/ ١١٤.

(٣) المصدر نفسه ٣/ ٢٣٥.

سوى حديث الوصال: «إني أبيتُ يطعمني ربي ويسقين»^(١) استشهد به على حذف الياء من «يسقين» كما تُحذف من الفواصل والقوافي في الوقف.

وأما شواهد من الشعر في اللغة والنحو: فقد أورد في كتابه منها ما يقرب من ستين شاهداً، كالشواهد التالية:

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجِبُهُ	من عَنَزِيٍّ سَبَنِي لَمْ أَضْرِبُهُ ^(٢)
وَمِنْ شَانِيءٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ	إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنَ ^(٣)
فَلَوْ أَنَّ الْأَطْبَاءَ كَانَ حَوْلِي	وَكَانَ مَعَ الْأَطْبَاءِ الشُّفَاءُ ^(٤)
أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذَلْ وَالْعَتَابَا	وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا ^(٥)
يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا	مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرَمَحَا ^(٦)
إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا	وَزَجَّجْنَ الْجَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا ^(٧)

والسُّمة الغالبة على شواهد أن أكثرها من عصر الاستشهاد الذي يستشهد اللغويون والنحويون لشعرائه كأمريء القيس، وزهير، وعنترة،

(١) الوقف والابتداء ١ / ١٣٤ .

(٢) المصدر نفسه ١ / ١٢٨ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ١٣٥ ، ١٦٤ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ١٤٤ .

(٥) المصدر نفسه ١ / ١٦٩ .

(٦) المصدر نفسه ١ / ٢٤٠ .

(٧) المصدر نفسه ١ / ٧٢ ، ٣ / ٢٤٢ .

والأعشى، والفرزدق، وجريز، وكان يهمل نسبة معظم الأبيات لشهرتها وترددها في كتب النحو، أو للاضطراب في نسبتها، وكان يوردُ جزءاً من البيت، أو شطراً منه اكتفاءً بموضع الشاهد فيه، كقوله: قال الأعشى:

ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهُ فَاعْبُدَا^(١)

وَقَوْلُهُ : قَالَ الشَّاعِرُ :

.....وبعد — ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُ^(٢)

و كقوله : وأنشد سيويه :

وما كلُّ مَنْ وافى مِنِّي أنا عارفٌ^(٣)

خامسًا - مصادر الكتاب:

لم يُصَرِّح ابن الغزّال بأسماء الكتب التي نقل عنها، ولكنّ القارئ يستطيع أن يتعرّف مصادر كتابه من أسماء الأعلام الذين نقل عنهم من غير أن يشير إلى كتبهم، لأنّه قد يكون نقل عن كتبهم، أو نقل عن الكتب التي نقلت آراءهم.

ويمكن أن نُصنّف مصادره التي استطعنا أن نتعرّفها مما نقله عنها، حسب موضوعاتها المختلفة التي اختصّت بها إلى مجموعات وهي :

مصادر الوقف والابتداء، مصادر التفسير ومعاني القرآن، مصادر القراءات، مصادر النحو والصرف.

(١) الوقف والابتداء ١ / ١٢٣ .

(٢) المصدر نفسه ١ / ١٣٣ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٥٣ ، ٣ / ٧١ ، ٨٤ .

أ - مصادر الوقف والابتداء :

ذكر ابن الغزال أقوال مَنْ تقدّمه مَنْ كتب في موضوع الوقف والابتداء، وما يشبهها من كتب وقف التمام، وباستقراء أسماء الأعلام الذين نقل عنهم في موضوع الوقف والابتداء، نجده ينقل عن تلك الكتب، ويعين المواضع التي نقلها عنهم، فقد نقل عن نافع ما يزيد عن مئة وسبعين موضعاً، وعن الأخفش الأوسط ما يزيد عن تسعين موضعاً، وعن أبي حاتم ما يزيد عن ثمانين موضعاً، وعن يعقوب ما يزيد عن خمسة وعشرين موضعاً، وعن ابن الأنباري ما يقرب من عشرين موضعاً.

وهو في نقله عن هؤلاء الأعلام، إما أن يذكر المواضع التي رأوا أنه يوقف عليها وفقاً تاماً أو كافياً أو حسناً أو قبيحاً، ويكتفي بذلك، وإما أن يذكر حججهم وتعليلاتهم، فيرد عليهم، أو يدافع عن آرائهم.

ولعل كتابي إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري، والقطع والائتناف للنحاس من أهم المصادر التي اعتمد عليها ابن الغزال في كتابه.

أما كتاب إيضاح الوقف والابتداء فقد اعتمد عليه ابن الغزال اعتماداً ملحوظاً، ووردت عنه أقوال كثيرة صرّح بأنه أخذها عنه، وأقوال أخرى لم يُشر إلى أنه أخذها عنه، ومن ذلك :

قوله : «وَمَنْ قَرَأَ ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ بالفتح . . . فهو من التقديم والتأخير، كأنه قال : ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم إلا مَنْ ظلم، قال أبو بكر : فعلى هذا لم يتم الوقف عند قوله : ﴿شَاكِرًا عَلِيمًا﴾^(١).

وقوله : ﴿فَسَتَلْبَسُهُ﴾ أي : فاسأل عنه . . . قال أبو بكر : لم يشك

(١) الوقف والابتداء ١ / ٤٤٢ .

النبي ﷺ في ذلك ولم يسأل عنه، بل هو بمنزلة قوله: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾^(١).

وقوله: «قال ابن الأنباري: ويجوز أن تقف على ﴿مَرْقِدًا هَذَا﴾ تجعل موضع ﴿هَذَا﴾ خفضًا إتياعًا للمرقد، ثم تقول: ﴿مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ أي: بعثكم من مرقدكم وعدَّ الرَّحْمَنُ»^(٢).

وقوله: «وقد روي عن ابن عباس أنه كان يقرأ ﴿وَالسَّلَاسِلُ﴾ جرًّا، قال الزجاج: المعنى: إذ الأغلال في أعناقهم وفي السلاسل، وأنكر ابن الأنباري هذا التأويل، وزعم أنها منسوقة على ﴿الْأَغْلَالُ﴾، وقال: ﴿الْأَغْلَالُ﴾ مرفوعة لفظًا مجرورة معنى، فكأنه قال: إذ أعناقهم في الأغلال وفي السلاسل»^(٣).

وكان ابن الغزال يرجح أقواله غالبًا، ويُناقشه أحيانًا فيردّ عليه دون أن يذكر اسمه، ولكن يلمح له بقوله «أهل الكوفة» من ذلك:

١ - قوله: «وقد يجوز أن يرتفع ﴿الحق﴾ الثاني بالابتداء، و﴿أَقُولُ﴾ خبر له، وفيه ضمير محذوف، وهذا الوجه لا يجيزه أهل الكوفة، وقد جاء في الشعر الفصيح القديم، وأنشد سيبويه:

وما كلُّ مَنْ وافى منى أنا عارفٌ»^(٤)

وفي إيضاح الوقف: قال ابن الأنباري: «ولا يجوز أن ترفع ﴿الْحَقَّ﴾

(١) الوقف والابتداء ٢ / ٤٠٣ - ٤٠٤.

(٢) المصدر نفسه ٣ / ٤٥.

(٣) المصدر نفسه ٣ / ١١٦.

(٤) المصدر نفسه ١ / ٧١، ٣ / ٨٤.

الثاني برجوع «الهاء» المضمرة مع ﴿أَقُولُ﴾ لأن الهاء إذا لم تلفظ بها كان الفعل أنفذ عملاً^(١).

٢ - وقوله: «ومنهم من قال: «ما» زائدة لا حظ لها من المعنى، التقدير: فأصحاب الميمنة أصحاب الميمنة، وقد ردَّ هذا بعض أهل الكوفة، وهو في العربية جائزٌ صحيحٌ، إذ التقدير: فأصحاب الميمنة في دار الدنيا بالأعمال الصالحة الميمونة هم أصحاب اليمين في القيامة، أي: أصحاب البركة والسعادة»^(٢). وفي إيضاح الوقف: قال ابن الأنباري: «وهذا خطأ لأنه قد علم أن ﴿أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ ضد ﴿أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾ فليس في هذا فائدة، وكل كلام لا فائدة فيه فهو محال»^(٣).

وأما كتاب القطع والائتناف للنحاس، فعلى الرغم من أنه لم يُصرَّح بأنه نقل عنه، فإنني أميل إلى أن ابن الغزالي أخذ من هذا الكتاب أقوال من لم يُوفق بالحصول على كتبهم، فكتاب «القطع والائتناف» يُعدُّ موسوعة في الوقف والابتداء، جمع النحاس فيه أقوال العلماء قبله، وقدم لمن بعده مادة ثراء غنية، وإن أكثر أقوال نافع ويعقوب والأخفش وأبي حاتم التي أوردها ابن الغزالي نصَّ عليها النحاس في كتابه، ومن أمثلة ذلك:

١ - قوله: «﴿كُفَّارًا﴾ ح عند الأخفش، أي يحسدونهم حسداً، فانتصب على المصدر»^(٤).

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٢ / ٨٦٦.

(٢) الوقف والابتداء ٣ / ٢٣٩ - ٢٤٠.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٢ / ٩١٩.

(٤) الوقف والابتداء ١ / ٢٦٩.

وفي القطع والائتناف: ﴿كُفَّارًا﴾ قال الأخفش: هذا التمام، ثم استأنف ﴿حَسَدًا﴾ أي يحسدونكم حسداً^(١).

٢ - وقوله: ﴿وَمَا قُتِلُوا﴾ عند الأخفش، قال: لأن هذا كله من قولهم، ثم قال: ﴿لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ قول نافع، وقال أبو حاتم: ﴿وَيُمَيِّتُ﴾^(٢).

وفي القطع والائتناف: «قال الأخفش: ﴿وَمَا قُتِلُوا﴾ التمام لأنه آخر كلامهم، ﴿لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ عن نافع: تم، ﴿وَاللَّهُ يُمَيِّتُ وَيُمَيِّتُ﴾ قطع كاف عند أبي حاتم»^(٣).

٣ - وقوله: ﴿وَيَخْنَكُ﴾ عند نافع وأبي حاتم ويعقوب، ثم قال: ﴿مَا كَانَتْ لَهُمْ الْخَيْرَةُ﴾ جعل ﴿مَا﴾ جحداً، أي: ليس لهم أن يختاروا، بل الخيرة لله تعالى^(٤).

وفي القطع والائتناف: «﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ إن أكثر أصحاب التمام وأهل التفسير والقراء على أنه تمام، فممن روي عنه ذلك نافع، وكذا قال يعقوب وأحمد بن جعفر وأحمد بن موسى، وقال نصير: ﴿وَيَخْنَكُ﴾ تم الكلام، ثم ابتداء ﴿مَا كَانَتْ لَهُمْ الْخَيْرَةُ﴾ أي: لم تكن لهم الخيرة، وقال أبو حاتم: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ تمام»^(٥).

(١) القطع والائتناف ١٥٨.

(٢) الوقف والابتداء ١ / ٣٨٨.

(٣) القطع والائتناف ٢٣٩.

(٤) الوقف والابتداء ٢ / ٤٦٠.

(٥) القطع والائتناف ٥٤٨.

٤ - وقوله: ﴿مَا يَشَاءُ﴾ قول نافع، وقال غيره: ﴿يَشَاءُ سُبحَنَهُ﴾^(١).

وفي القطع والائتناف: «وعند نافع ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ تم، وقال غيره: ﴿يَشَاءُ سُبحَنَهُ﴾»^(٢).

ب - مصادر التفسير ومعاني القرآن:

لعلّ ابن الغزّال اعتمد في مسائل التفسير على كتاب «جامع البيان» للطبري، فأغلب نصوص التفسير وجدتها في هذا الكتاب، ومن المحتمل أنّه نقل عن المصادر التي نقل عنها الطبري، فابن الغزّال قد نقل أقوال المفسّرين كابن عباس، ومجاهد، والحسن البصري، وقتادة، ولم أجد الدليل على أنّه نقل عن كتب أولئك المفسّرين، لأنّه لم يُشر إلى واحدٍ منها.

وأما كتب معاني القرآن، فقد اعتمد عليها ابن الغزّال، ونقل عنها في التأويل والقراءات والنحو، وأهمّها: معاني القرآن للفراء، معاني القرآن وإعرابه للزجاج، مجاز القرآن لأبي عبيدة، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة.

- كتاب معاني القرآن للفراء:

نقل ابن الغزّال آراء الفراء، واستشهد بأقواله، وهو في نقله عنه يناقشه أحياناً ويردّ عليه.

قال: «وأما الوقف على ﴿الَّهِ﴾ فتأمّل. . . وزعم الفراء أنّه لا يوقف عليه لأنّ ﴿ذَلِكَ﴾ مرفوع به، نحو قولهم: زيدٌ أخوك، كأنّه - والله أعلم -

(١) الوقف والابتداء ٣ / ٨٦ - ٨٧.

(٢) القطع والائتناف ٦١٨.

جعل ﴿الرَّ﴾ اسمًا للسورة، التقدير: هذه السورة ذلك الكتاب، أو أراد: هذا القرآن ذلك الكتاب^(١).

وفي معاني القرآن: «المعنى: هذه الحروف يا محمد ذلك الكتاب الذي وعدتك أن أوحيه إليك»^(٢).

قال: ﴿وَلَا يَكُرُ﴾ عند مجاهد وسعيد بن جبير وغيرهما من العلماء، قال الفراء: ﴿عَوَانُ﴾ ارتفع بإضمار «هي» لا بالصفة^(٣).

وفي معاني القرآن: «انقطع الكلام عند قوله ﴿وَلَا يَكُرُ﴾ ثم استأنف فقال: ﴿عَوَانُ يَبْتَكَ ذَلِكَ﴾»^(٤).

قال: ﴿جُمْلَةٌ وَحِدَةٌ﴾ عند الأخفش وأبي حاتم وجماعة... وقال الفراء وغيره: ﴿وَحِدَةٌ كَذَلِكَ﴾ وقف، والمعنى: هلا نزل القرآن على محمد ﷺ جملة واحدة، كما أنزلت التوراة على موسى - عليه السلام - إلى غيرها من الكتب، ثم قال الله تعالى: ﴿لِنُنْزِلَنَّ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ أي: أنزلناه متفرقًا لتثبت به فؤادك قال ابن الغزالي: «هذا حسن جميل، غير أن الأول أكثر وأشهر»^(٥).

قال: «وأما قوله ﴿لَا مَمْلَكَتٌ أَيْمَنُكُمْ﴾ فإن الوقف عليه على قول سيويه وأصحابه غير سائغ لأن ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ منصوب بما دلّ عليه

(١) الوقف والابتداء ١ / ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٢) معاني القرآن ١ / ١٠.

(٣) الوقف والابتداء ١ / ٢٥٦.

(٤) معاني القرآن ١ / ٤٤.

(٥) الوقف والابتداء ٢ / ٣٩٧.

﴿حُرِّمَتْ﴾، التقدير: كتب الله عليكم تحريم هذه الأشياء كتاباً، فحذف «كتب» لأنَّ ﴿حُرِّمَتْ﴾ بدلٌ منه، وعند الفراء انتصب ﴿كَتَبَ﴾ بـ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ على الإغراء بعده، قال ابن الغزّال: «والصحيح أن الإغراء إذا تأخر لم يكن عاملاً فيما قبله»^(١).

قال: «﴿التَّوْرَةِ﴾ ح كذاك، هذا قول أكثرهم، ثم تبدى ﴿وَمَثَلُهُ فِي الْإِنْجِيلِ﴾، وقد زعم الفراء أن الوقف ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُ فِي الْإِنْجِيلِ﴾، قال ابن الغزّال: «وهذا القول ليس بمُرَضٍ لأن بعده كاف التشبيه، وهي متصلة بما قبلها»^(٢).

- كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج:

نقل ابن الغزّال عنه أيضاً، وتتبع أقواله فوجدتها مطابقة لما نقله، سواء كان ذلك في النحو، أو في التفسير، ولكنه يختصر القول، أو ينقله معنى.

١ - قال في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْرُزُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ﴾ قال الزجاج: «رفع ﴿ولا أصغر﴾ على الابتداء، بمعنى: وما أصغر من ذلك»^(٣).

وعند الزجاج: «ومن رفع فالمعنى: ما يعرُزُ عن ربك مثقال ذرة ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين»^(٤).

(١) الوقف والابتداء ١ / ٤٠٩.

(٢) المصدر نفسه ٣ / ١٩٦.

(٣) المصدر نفسه ٢ / ١١٠ - ١١١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٦.

٢ - قال في قوله تعالى: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾: «قال الزجاج: يُقال: هَيَّاتَ ما قُلْتَ، أي: البعيد ما قُلْتَ، وهَيَّاتَ لِمَا قُلْتَ، أي: البعيد لقولك»^(١).

وعند الزجاج: «هَيَّاتَ ما قُلْتَ، أي: البعيد ما قُلْتَ، وهَيَّاتَ لِمَا قُلْتَ، أي: البُعدُ لقولك»^(٢).

٣ - قال في قوله تعالى: ﴿وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾: «بِإِذْنِهِ» عند بعضهم، قال الزجاج: التقدير: وآتيناه سراجًا منيرًا، أي: الكتاب»^(٣).

وعند الزجاج: «وإن شئتَ كان ﴿وَسِرَاجًا﴾ منصوبًا على معنى: داعيًا إلى الله وتاليًا كتابًا بينًا»^(٤).

٤ - ونقل رأيه في مسألة ﴿إِذَا الْأَغْلُلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ حينما استعرض قراءة الخفض فيها، فقال: «وقد روي عن ابن عباس ؓ أنه كان يقرأ ﴿والسلاسل﴾ جرًّا، قال الزجاج: المعنى إذا الأغلال في أعناقهم وفي السلاسل». ثم ذكر ردَّ ابن الأنباري عليه، فقال: «وأنكر ابن الأنباري هذا التأويل، وزعم أنها منسوقة على ﴿الْأَغْلُلُ﴾، وقال: ﴿الْأَغْلُلُ﴾ مرفوعة لفظًا مجرورة معنى، فكأنه قال: إذا أعناقهم في

(١) الوقف والابتداء ٢ / ٣٦٠ - ٣٦١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ١٣.

(٣) الوقف والابتداء ٢ / ٥١٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٣١.

الأغلال وفي السلاسل»^(١).

- كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة:

نقل ابن الغزال عنه في مواضع ليست بالكثيرة، فقد وردت عنه أقوالٌ صرَّحَ بأنه أخذها عنه، وأقوال لم يُصرَّح بها.

١ - قال حينما استعرض وجوه «إلا» في القرآن باختلاف حالاتها:

«ومنها ما هو بمعنى «الواو» عند قوم، كقوله: ﴿لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ التقدير: والذين ظلموا منهم»^(٢).

وقال أبو عبيدة: «موضع ﴿إِلَّا﴾ هاهنا ليس بموضع استثناء، إنما هو موضع واو الموالاة، ومجازها: لئلا يكون للناس عليكم حجةٌ وللذين ظلموا»^(٣).

٢ - وقال: «ومن ذلك قوله: ﴿وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا أَنْ يَقْتُلُوا الْمُؤْمِنِينَ إِنْ كَانُوا خَافُوا﴾ قال أبو عبيدة: «إلا» بمعنى الواو، لأنه لم يحل للمؤمن قتل المؤمن عمداً ولا خطأ»^(٤).

وقال أبو عبيدة في مجاز القرآن: «وهذا كلامٌ تستثني العربُ الشيءَ بالشيء، وليس منه على اختصار وضمير، وليس لمؤمن أن يقتل مؤمناً على

(١) الوقف والابتداء ٣ / ١١٦.

(٢) المصدر نفسه ١ / ٢٨٨.

(٣) مجاز القرآن ١ / ٦٠.

(٤) الوقف والابتداء ١ / ٢٨٨.

حالٍ إلا أن يقتله مخطئاً، فإن قتله خطأً فعليه ما قال الله في القرآن^(١).

وهذا يدلُّ على أن المعنى الذي نقله ابن الغزال غير المعنى الذي قاله أبو عبيدة، والظاهر أنه نقله عن النحاس، قال: ﴿إِلَّا خَطَأً﴾ تمام عند أبي عبيدة، وجعل ﴿إِلَّا﴾ بمعنى الواو^(٢).

٣- قال في قوله تعالى ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ : «سَوَاءً» شبه التام عند الحذاق من أهل المعاني . . . وزعم أبو عبيدة وناسٌ من العلماء أن الوقف ﴿يَعْتَدُونَ﴾ وقوله: ﴿أُمَّةٌ﴾ ارتفعت بـ ﴿لَيْسُوا﴾ وجمع الفعل متقدماً^(٣).

وقال أبو عبيدة: «العربُ تجوزُ في كلامهم مثل هذا أن يقولوا: أكلوني البراغيث»^(٤).

٤- قال في قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾ : «وقال أبو عبيدة: الكاف يمينٌ، ومعناه: والذي أخرجك ربُّك من بيتك بالحق»^(٥).
وقال أبو عبيدة: «مجازها مجاز القسم، كقولك: والذي أخرجك ربُّك، لأن «ما» في موضع «الذي»»^(٦).

(١) مجاز القرآن ١ / ١٣٦.

(٢) القطع والاشتاف ٢٦١.

(٣) الوقف والابتداء ١ / ٣٧٥.

(٤) مجاز القرآن ١ / ١٠١.

(٥) الوقف والابتداء ٢ / ٤٨.

(٦) مجاز القرآن ١ / ٢٤٠.

والكتاب الأخير من كتب معاني القرآن هو كتاب تأويل مشكل القرآن لابن قُتيبة :

نقل ابن الغزال عنه في مواضع قليلة، وكان يشير إليه بالقُتيبي .
قال في قوله تعالى : ﴿وَبَكَاتُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾ «قال القُتيبي : ذكر الخليل أن «وي» مفصولة، والدليل أن ما بعدها قد يُخَفَّف كما تخَفَّف «كأن»»^(١).

قال في قوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ «شبه التّام عند الأصاغر النّخباء والأكابر القدماء، وروى ابن أبي نجيع عن مجاهد أنه قال : الوقف عند قوله : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ فيجعل الراسخين نسقاً على الله ﷻ، وقال : الراسخون في العلم يعلمون تأويله، ومالَ إلى هذا القول القُتيبي وبعض المتأخرين»^(٢).

وقال ابن قُتيبة : «ولسنا مِمَّن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعملُه الراسخون في العلم، وهو غلط من مُتَأَوَّلِيهِ على اللغة والمعنى»^(٣).

ج - مصادر القراءات :

استشهد ابن الغزال بقراءة القُراء، ينسبها أحياناً إلى قُرائها، ويشير إلى الخلافات فيها، مبيّناً ارتباطها بمواضع الوقف والابتداء .
والقراءات كثيرة في كتابه متواترة وغير متواترة، إلا أننا لا نستطيع أن

(١) الوقف والابتداء ١ / ١٧٥ .

(٢) المصدر نفسه ١ / ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ٩٨ .

نجزم عن أيّ كتاب نقل هذه القراءات، ولكنّ المرجّح أنّه أخذها عن كتب الوقف والابتداء، وقد استطعت أن أُخرّج معظم تلك القراءات المتواترة على كتاب السبعة لابن مجاهد، ولكننا لا نستطيع أن نذهب إلى أنّه نقلها عنه، لأنّه لم ينسب القول إليه فيها، ولو بموضع واحد. ووجدت بعض القراءات غير المتواترة في كتاب «مختصر شواذ القرآن» لابن خالويه، وفي «المحتسب» لابن جنّي.

د - مصادر النحو والصرف:

إنّ موضوع الوقف والابتداء يتعلّق بالنحو، وللأحكام النحوية أثرها الواضح في الكتاب، فكان ابنُ الغزّال يُعيّنُ مواضع الوقف والابتداء على أساسٍ منها، فذكر أسماء الكثيرين من النحاة الذين سبقوه، مستشهداً بأقوالهم وأحكامهم، وأورد كثيراً من الوجوه الإعرابية التي نقلها عنهم، ولكن لا نستطيع أن نحدّد أسماء كتب معظمهم، لأنّه ينقل كثيراً من تلك القواعد والآراء النحوية عن كتُبٍ أخرى ككتب التفسير والمعاني، وكتاب سيبويه، وهي منسوبة هناك إلى قائلها، كأقوال الأخفش الأكبر والخليل في كتاب سيبويه، وآراء الكسائي في معاني القرآن للفرّاء، ولعلّ آراء الآخرين منقولة عن كتب أخرى، استفاد منها، ولم يُشر إليها.

ومصادر ابن الغزّال النحوية والصرفية في هذا الكتاب تعتمد على كتابين هما: كتاب سيبويه، وكتاب التكملة لأبي عليّ الفارسي؛ ويظهر ذلك جلياً في القسم الأول من هذا الكتاب.

- كتاب سيبويه:

نقل ابن الغزّال كثيراً من أحكام سيبويه، واستشهد بأقواله، كما نقل

عنه أقوال الأخفش الأكبر والخليل، وفي هوامش هذا الكتاب كثير من تخريجاتنا لأقوال سيبويه، يستطيع القارئ أن يرى نص ما نقله ابن الغزال، وهذه أمثلة منها:

قال: «وقد حكى سيبويه عن أبي الخطاب أن بعض العرب يقف على المرفوع والمجرور المنونين بالواو والياء، نحو: هذا زيدو، ومررت بزيدي، قياساً على المنون المنصوب»^(١).

قال: «والنقل في كلامهم فاش، فإن كان المنصوب بالألف واللام نحو «رأيت النقر» لم تنقل في قول سيبويه، لأن الألف واللام قد قامتا مقام التنوين، وكما لا يجوز النقل مع التنوين لم يجز معهما أيضاً»^(٢).

قال: «وحكى سيبويه عن أبي الخطاب أن بعض العرب يقول: هذا طلحت، فيقف على التاء، وهي لغة طيء»^(٣).

قال في «هيات»: «وزعم سيبويه أنه سأل الخليل عنها وهي مفتوحة، فقال: الوقف عليها بالهاء، قال: لأنها بمنزلة علقاة، وأرطاة»^(٤).

قال في قوله تعالى: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾^(٥) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا: «الوقف عليها حسن تام... ثم قال مستأنفاً: ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هَوَاقِلُهَا﴾ هذا

(١) الوقف والابتداء ١ / ١٢٥.

(٢) المصدر نفسه ١ / ١٢٨.

(٣) المصدر نفسه ١ / ١٥٠.

(٤) المصدر نفسه ١ / ١٥٤.

هو المختار عند الأكثرين، وَمَنْ جعل ﴿كَلَّا﴾ في تأويل القسم، أو في معنى «ألا» لم يَسُغِ الوقف عليها، وبعيدٌ أَنْ يُتَدَيَّ بها بمعنى «حقًا» لأنَّه عند سيبويه وَجِبَ أَنْ تكون بعد «حقًا» «أَنَّ» المفتوحة دون المكسورة، وفي الآية مكسورة كما ترى، وحكى سيبويه أَنَّ «أَمَّا» في الكلام إذا جعلته بمعنى: حقًا، فتحت ما بعده، نحو «أَمَّا أَنَّهُ مُنْطَلِقٌ»، وإن جعلته بمعنى «ألا» للتنبيه كسرت، نحو «أَمَّا إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ»^(١).

قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فَتَنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ ح، التقدير: فيأتون فيتعلمون عند الخليل وسيبويه^(٢).

والقول في الكتاب: «قال ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾»: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: فلا تكفر فيتعلموا، ليجعلا كفره سببًا لتعليم غيره، ولكنه على كفروا فيتعلمون»^(٣).

ونقل عن سيبويه كثيرًا من شواهد التي استشهد بها، برواية الكتاب فقد أشار إليه في بعضها، ولم يُشِرْ في بعضها الآخر، إلا أنني وجدتها فيه بروايته.

والكتاب الثاني هو كتاب التكملة في الصِّرف لأبي عليِّ الفارسي، وهو الجزء الثاني من كتاب الإيضاح العضدي:

نقل ابن الغزال عنه، مكرَّرًا عبارة «قال شيخنا أبو علي» وتتبعُ

(١) الوقف والابتداء ١ / ١٩١.

(٢) المصدر نفسه ١ / ٢٦٧.

(٣) الكتاب ٣ / ٣٨.

أقواله فوجدتها مطابقة لما نقله، وكان يقيس على أحكامه، ويُرجّحها على أحكام غيره، وهذا يدل على اهتمامه به، وتأثره بآرائه وأحكامه.

قال في باب الوقف على ما كان آخره حرف علة: «وأما غير المنون فنحو: هذا القاضي، ومررت بالدّاعي والعمي، فالوقف على هذا بإثبات الياء كما كانت ثابتة في الوصل، ومنهم من يحذف الياء وقفًا، نحو: هذا القاض، ومررت بالعم، لأن الوقف مبني على السكون، والحذف كالجزم، قال شيخنا أبو علي: والإثبات في هذا أكثر، كما كان الحذف في «قاض» أكثر»^(١).

قال في باب ما يُزاد في الوقف وحذف في الوصل: «ومما يلحقه الهاء المبنيات، وأكثر ما يكون في الضمائر الكائنة على حرف واحد «أكرمته»... قال شيخنا أبو علي: الياء في إنّي، وضربني، وغلامي، أصلها التحريك كالكاف في «كُحْكِمَكَ» فمَنْ حَرَكَ في الوصل أسكنها في الوقف، وإن شاء أدخل هاء الاستراحة فقال: غُلامِيه، وليّه، تبييناً للحركة، ومَنْ أسكن في الدّرج وقف عليها بالإسكان، ويجوز أن يحذفها للوقف نحو: غُلام، وضربن»^(٢).

سادساً - منزلة كتاب ابن الغزّال من سائر كتب الوقف والابتداء:

يُعَدُّ كتاب ابن الغزّال من أهمّ الكتب المصنّفة في علم الوقف والابتداء، لأنه قريب عهد بالعلماء الأوائل الذين صنّفوا أشهر الكتب في

(١) الوقف والابتداء ١ / ٨٠، ١٣٠.

(٢) المصدر نفسه ١ / ١٦٣.

هذا الفن، كابن الأنباري صاحب كتاب (إيضاح الوقف والابتداء)، قال عنه ابن الجزري: «وكتاب ابن الأنباري في الوقف والابتداء أول ما أُلِّفَ فيه وأحسن»^(١). والنحاس صاحب كتاب (القطع والائتناف).

وتأتي أهمية هذا الكتاب لأنه حفظ نصوصاً من كتب كثيرة صُنِّفَتْ في هذا الفن، منها ما هو مطبوع، ومنها ما هو مفقود، ككتاب «الوقف والابتداء» لابن عباد (٣٣٤هـ)، و«الوقف والابتداء» لابن مِقْسَمِ العَطَّار (٣٥٤هـ)، لذلك يُعَدُّ مرجعاً لأهم الكتب المتقدمة التي أُلِّفَتْ في هذا الفن. ولعل الكتب المتأخرة نقلت عنه وإن لم يُصرِّح أصحابها بذلك.



(١) غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٣٧٨.



أولاً - دراسة الظواهر النحوية :

عرض ابن الغزّال في كتابه سور القرآن الكريم ، وما فيها من مواضع الوقف والابتداء ، واستعان لتعيين مواضعها بالنحو ، فجاء كتابه مشتملاً على كثيرٍ من الأحكام النحوية والاحتمالات الإعرابية ، والخلافات ، والمصطلحات ، ومعاني الحروف . وهذه نماذج تظهر للقارئ شمول هذا الكتاب على كثيرٍ من قضايا النحو ومسائله ، وتوضّح أسلوب ابن الغزّال في اعتماده عليه .

أ - الأحكام النحوية والإعرابية :

ذكر كثيراً منها ، وذكر علاقة هذه الأحكام والإعرابات بمواضع الوقف والابتداء ، وهذه بعض المسائل التي استعرضها في كتابه :

قال في قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة : ٣] «فيه أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون مجروراً على الصفة ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ لم يجز الابتداء به ، والثاني : أن يكون نصباً على المدح «أعني الذين» أو «أذكر الذين» ، والثالث : الرفع على المدح ، التقدير : هم الذين يؤمنون ، والرابع : رفع

بالابتداء وخبره ﴿أُولَئِكَ﴾ ففي هذه الأوجه الثلاثة ساغ الابتداء به، غير أن الابتداء في الوجه الآخر أتمُّ حسناً^(١).

وقال في ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤] «ك عند مَنْ جعل ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ خبراً لمبتدأ محذوف، وَمَنْ رفعه للبدل من «الصَّيَام» لم يقف دونه، وهذا كما تقول العرب: «لَيْلُكَ قائمٌ ونهارُكَ صائمٌ» وَمَنْ نصبه على الإغراء ابتداءً به، وَمَنْ جعله بدلاً من «الأيام المعدودات» لم يقف دونه»^(٢).

وقال في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الكهف: ٣٠]: «إِنْ جعلت ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ خبراً لـ ﴿إِنْ﴾ الأولى وقفت على آخر الآية، وابتدأت بقوله: ﴿أُولَئِكَ﴾، ومعنى الكلام: إِنَّا لَا نُضِيعُ أجْرهم، كقول الشاعر:

إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرَبَلُهُ سَرِبَالُ مُلْكٍ بِهِ تُزَجَّى الْحَوَاتِمُ
وإِنْ جعلت ﴿أُولَئِكَ﴾ خبراً لـ ﴿إِنْ﴾ الأولى لم تقف على ﴿عَمَلًا﴾^(٣).

٤ - وقال في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُرْءَانًا وَكِتَابًا مُبِينًا﴾ [النمل: ١] «وقف عند مَنْ جعل ﴿هُدًى﴾ رفعا على الاستئناف، أي: هو هدى وبُشرى، وَإِنْ رفعته على البدل من ﴿يَا أَيُّهَا﴾ أو بأنه خبر ثانٍ، كما يُقال:

(١) الوقف والابتداء ١ / ٢٣٥.

(٢) المصدر نفسه ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٣) المصدر نفسه ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣.

هذا حُلُوٌّ حامِضٌ، أو نَصَبْتَهُ على الحال لم يَجُزِ الوقف على ﴿مُيِّنٍ﴾^(١).

ب - الخلافات النحوية:

أورد ابن الغزّال في كتابه كثيراً من المسائل الخلافية، منها ما كان خلافاً بين نحويّ وآخر، وهما من مذهب واحد، أو كلّ منهما من مذهب، ومنها ما كان خلافاً عامّاً، يتميّز به المذهب البصري عن المذهب الكوفي. وهذه بعض الأمثلة توضّح لنا أسلوبه في عرض تلك الخلافات:

١ - عطف الظاهر على المضمّر المجرور:

قال في سورة الجن: «اعلم أنّه لا يتمّ الوقف في هذه السورة لِمَنْ قرأ ﴿أَنْ﴾ بالفتح والكسر، فمن فتحها فإنّه نسَقَها على «الهاء» من قوله: ﴿فَتَأْمَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [الجن: ٢] وهو ضعيف عند أهل البصرة، لأنّ الظاهر لا يُنسَقُ على المضمّر المجرور، وقد يجوز أن يكون منسوقاً على موضع «الباء» و«الهاء» وذلك أنّ ﴿فَتَأْمَنَّا﴾ في تقدير: فصَدَقناه وصدّقنا أنّه، وإن شئت جعلتها نسقاً على قوله: ﴿أَوْحَىٰ إِلَيْنَا أَنَّهُ﴾ [الجن: ١]^(٢).

٢ - الفصل بين الجار والمجرور:

قال في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا لَهُ قَائِمَةٌ فَصَحَّكَتُ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ﴾ [هود: ٧١] قوله: ﴿بِإِسْحَاقَ﴾ وقفٌ حسنٌ عند مَنْ قرأ ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ بالرفع لأنّه من تقدير المبتدأ والخبر، ومَنْ فَتَحَهُ وهو مجرور تقديرًا، وصله بالكلام قبله إذ المعنى: فبشّرناها بإسحاق وبشّرناها من وراء إسحاق يعقوب، وهذا بعيدٌ في

(١) الوقف والابتداء ٢/ ٤٢٧.

(٢) المصدر نفسه ٣/ ٣٢٠.

العربية، وقال الخليل وسيبويه: لا يَحْسُنُ ذلك لأنه لو كان كذلك لأُعِيدَ الباء فقليل: يعقوب، ألا ترى أنك إذا قُلْتَ: مررتُ بزيد وفي الدار عمرو، لم يَجُزْ حتى تقول: بعمرو، بل الصحيح عندهم أن يكون ﴿يَعْقُوبَ﴾ منصوبًا بفعلٍ مُضْمِرٍ دَلَّ المظهر عليه، كأنه قال: وآتيناهما من وراء إسحاق يعقوب»^(١).

٣- حذف الضمير من جملة الصفة والخبر:

قال في قوله تعالى: ﴿فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾ [ص: ٨٤] «ورفع الثاني من وجهين:

أحدهما: أن يكون منسوقًا على الأول، و﴿أَقُولُ﴾ صفة، وحذف الهاء من الصفة، كما قال جرير:

أَبْحَثَ حِمَى تَهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ

وقد يجوز أن يرتفع ﴿الحق﴾ الثاني بالابتداء، و﴿أَقُولُ﴾ خبرٌ له، وفيه ضمير محذوف، وهذا الوجه لا يجيزه أهل الكوفة، وقد جاء في الشعر الفصيح القديم، وأنشد سيبويه:

وما كلُّ من وافى مِنِّي أنا عارفُ^(٢)

قال السيرافي^(٣): «حذفُ الهاء يكون في ثلاثة مواضع: في الصَّلَةِ،

(١) الوقف والابتداء ٢/ ١٤٣ - ١٤٤.

(٢) المصدر نفسه ٣/ ٨٣ - ٨٤.

(٣) هو الحسن بن عبدالله المرزبان، أبو سعيد السيرافي النحوي، أخذ النَّحْوَ عن ابن السَّراج ومبرمان (ت ٣٦٨هـ). انظر طبقات النحويين ١١٩، بغية الوعاة ١/ ٥٠٧، والأعلام ٢/ ١٩٥.

والصِّفَة، والخبر، فحذفها في الصلة حسنٌ، وحذفها في الصفة دون حذفها في الصلة وإثباتها أحسن، وحذفها في الخبر قبيح^(١).

٤ - العطف على اللفظ لا على المعنى :

قال في قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ «وَمَنْ قَرَأَ ﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾ بِالْجَرِّ لَمْ يَقِفْ عَلَى ﴿وَمَا يَشْتَهُنَّ﴾، والجَرُّ منسوقٌ على قوله: ﴿يَا كُوفٍ وَأَبَارِقٍ﴾، وقد أنكر بعضُ أهل النحو هذا، وقالوا: كيف يُطاف بالهور العين؟ قلنا: ذلك جائزٌ في العربية الصحيحة، لأنَّ العرب تُتبعُ اللَّفْظَ في الإعراب، وإنَّ كان مخالفاً الأول معنى، كقول الشاعر:

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً وزجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيُونَا^(٢)

وما ذهب إليه ابن الغزالي هو مذهب القراء لأنَّ الشَّيْءَ عنده قد يعطف على الشَّيْءِ، وإن كان في غير معناه^(٣).

٥ - النَّصْبُ عَلَى الْإِغْرَاءِ أَوْ عَلَى الْمَصْدَرِ :

قال في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴿النِّسَاءُ: ٢٤﴾ «وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷻ: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ فَإِنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهِ عَلَى قَوْلِ سَيَبُوه وَأَصْحَابِهِ غَيْرُ سَائِفٍ، لِأَنَّ ﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾ مَنْصُوبٌ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ ﴿حُرِّمَتْ﴾، التقدير: كتب الله عليكم تحريم هذه الأشياء كتاباً، فحذف

(١) الكتاب «حاشية التحقيق» ١ / ٨٧.

(٢) الوقف والابتداء ٣ / ٢٤١ - ٢٤٢.

(٣) معاني القرآن ٣ / ١٢٣.

«كتب» لأن ﴿حُرِّمَتْ﴾ بدلٌ منه، وعند الفراء انتصب ﴿كتاب﴾ بـ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ على الإغراء بعده^(١).

وقال في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ [الطلاق: ١٠] «ح عند الأكثرين، ثم تبدى ﴿رَسُولًا﴾، التقدير: أرسل رسولاً، أو بعث رسولاً، وعند قوم انتصب على الإغراء، المعنى: عليكم، أي اتبعوا رسولاً، ومنهم من قال: لا يصح الوقف على ﴿ذِكْرًا﴾ لأن ﴿رَسُولًا﴾ ينتصب بالمصدر قبله، التقدير: أنزل عليكم أن تذكروا رسولاً، وقد يجوز أن ينتصب على البذل من ﴿ذِكْرًا﴾ كأنه قال: أنزل عليكم ذكراً رسولاً^(٢).

٦ - تعليق الجار بمحذوف أو بالفعل المذكور:

قال في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النار: ١٠-١١]: «﴿الْفَاسِقُونَ﴾ كـ عند من جعل موضع «الكاف» رفعاً، التقدير: دأبهم كدأب آل فرعون، ومن جعل ﴿كَدَّابٍ﴾ متصلاً بـ ﴿كَفَرُوا﴾ فتجاوزه أحسن، التقدير: كفروا ككفر آل فرعون، وهو قول بعض أهل الكوفة^(٣).

وقال في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الحشر: ١٤-١٥]: «﴿يَفْقَهُونَ﴾ كـ عند من جعل التقدير: مثلهم كمثل، ومن جعل «الكاف» من صلة قوله: ﴿وَلَيْنَ نَصْرُهُمْ لِيُؤْتِيَهُنَّ﴾

(١) الوقف والابتداء ١/ ٥٧-٥٨، ٤٠٩.

(٢) المصدر نفسه ٣/ ٢٩٣.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٣٤٧.

الْأَذْبَرُ ﴿فَتَجَاوَزَهُ أَحْسَنُ﴾^(١).

ج - المصطلحات النحوية :

أورد ابن الغزّال في كتابه عددًا من المصطلحات البصرية أو الكوفية، وكان يذكرها مفردة، أو يذكر ما يقابلها في المذهبين، فذكرَ مثلاً: البدل والردّ والترجمة والتبيين، وضمير القصة والعماد، والعطف والنسق، والخفض والجَرّ، وذكر النصب على المدح والشتّم والذّم، والحال، والصّرف، وكرّر عبارة المرفوع على ما لم يُسمَّ فاعله. وهذه أمثلة لأبرز تلك المصطلحات :

قال في قوله تعالى: ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾ [النبا: ٢]: «ومن جعل ﴿عَنِ النَّبِيِّ﴾ ترجمة وبياناً لـ ﴿عَمَّ﴾ وقف على ﴿مُخْلِفُونَ﴾»^(٢).

قال في ﴿وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٨]: «حسنٌ عند من نصب ﴿أَشِخَّةً﴾ على الذّم والشتّم بفعل مضمر»^(٣).

قال في ﴿وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٤]: «ح على قراءة مَنْ قرأ ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ رفعاً، ومن نصبه أو جزمه لم يقف على ما قبله، لأنّ النّصب للصّرف، والمصروف عنه مُتعلّق بالصّرف»^(٤).

قال في ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]: «لا يُبتدأ به لحرف النّسق،

(١) الوقف والابتداء ٣ / ٢٦٧.

(٢) المصدر نفسه ٣ / ٣٤٧.

(٣) المصدر نفسه ٢ / ٥١١.

(٤) المصدر نفسه ٣ / ١٤١.

ولا يُوقف عليه لأن ما بعده خبر له، وجاز أن يكون عماداً لا حظاً له من الإعراب»^(١).

قال في ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ﴾ [الأنعام: ٧٤]: «قال يعقوب: الوقف ههنا، لأنه قرأ ﴿ءَاَزَرَ﴾ بالرفع على معنى: يا آزر، ومن رفعه على الترجمة على «الأب» أي: هو آزر، لم يقف على ما قبله، وكذا من قرأ ﴿ءَاَزَرَ﴾ بالنصب لأنه بدل من «الأب»^(٢).

وقال في ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَيَمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]: «قوله: ﴿وَلَا شَفِيعٍ﴾ قُرى بالرفع والجر، فالجر معطوف على لفظ ﴿حَيَمٍ﴾ والرفع منسوق على موضع ﴿مِنْ حَيَمٍ﴾»^(٣).

وقال في ﴿وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ «كـ إذا جعلت ﴿الَّذِينَ﴾ بمعنى: هم الذين، وإن جعلته جرّاً مردوداً على ﴿لِلَّذِينَ يَقْتُلُونَ﴾ وصلته»^(٤).

د - حروف المعاني:

ذكر ابن الغزال في كتابه كثيراً من هذه الحروف، وتناول استعمالاتها بما يلائم المواضع التي جاءت فيها، وقد يذكرها مختصرة، يستطيع القارئ أن يتبين معناها من إشارته، ويتكرر الحرف أحياناً في أكثر من

(١) الوقف والابتداء ١ / ٢٣٨.

(٢) المصدر نفسه ١ / ٥٠٦، ٥٠٧.

(٣) المصدر نفسه ٣ / ١٠٥.

(٤) المصدر نفسه ٢ / ٣٤٣.

موضع، فعلى سبيل المثال تكرر حرف اللام في مواضع كثيرة من الكتاب بمعانٍ مختلفة، كلام القسم، ولام كي، ولام الجر، و«إلا» بمعنى «لكن» وبمعنى «الواو»، و«ما» حرف نفي، وبمعنى «الذي». وأفرد باباً لـ «كلاً» وبلى ولا ونعم» وتوسّع في «كلاً» كثيراً، وقَدّم لها بنبذة مختصرة عن معانيها واستعمالاتها، عند الخليل وسيبويه وأبي حاتم وأحمد بن يحيى والفرّاء، ثمّ استقرأ ما جاء منها في القرآن الكريم، فذكرها وذكر أحكامها في الوقف عند النُّحاة والفرّاء، قال: «اعلم أنّ «كلاً» حرفٌ وضعَ لمعنى لا حظَّ له في الإعراب، وللخُذّاق القدماء في ذلك مذاهب واختيارات، منهم مَنْ قال: وضع ردعاً وردّاً للكلام قبله صحَّ الوقف عليه مثل: بلى، ونعم، لأنّ في الذي قبله دلالة عليه هذا هو المختار عند الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد وغيرهم من نُحاة البصرة، وعن أحمد بن يحيى أنّ «كلاً» أصلها «لا» دخلت عليها «كاف» التشبيه فصارتا كلمة واحدة، وشُدّدت اللام لخروج الكاف عن معناها، وهي عنده للردّ والردع والإنكار لما تقدّم من الكلام، وعن أبي حاتم «كلاً» في القرآن على وجهين، أحدهما بمعنى «لا» ساغ الوقف عليها، والثاني بمعنى «ألا» في افتتاح الكلام، وعن الفرّاء أنّها بمنزلة «سوف» في اتّساع الكلام، وهي حرفٌ تكون جواباً لما قبلها في الاكتفاء مثل «لا» و«نعم» صحَّ الوقف عليها، وعنه أيضاً أنّها صلة لما بعدها لم يَجْزِ الوقف عليها»^(١).

وهذه أمثلة أخرى من الحروف، ربّتها حسب ورودها في الكتاب:

(١) الوقف والابتداء ١/ ١٨٦ - ١٨٧.

«لولا» بمعنى الشرط والتحضيض، «مِنْ» بمعنى الباء، «إِلَّا» بمعنى لكنّ وبمعنى الواو، «إِنْ» بمعنى ما، «أَوْ» بمعنى حتّى أو إلّا أن، «الواو» للقسم وبمعنى مع، «بل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، الهمزة للتقرير أو للنداء، «أَنَّ» بمعنى لعلّ، «إِنْ» بمعنى نعم، «لَا» للنهي أو للنفي، «الباء» بمعنى عن، «أَلَا» لابتداء الكلام والتنبيه، «أَمْ» بمعنى الهمزة وهل، «ما» للتعجب أو زائدة، «هل» بمعنى قد وبمعنى ما^(١).

ثانيًا - دراسة الظواهر الصّرفية :

تناول ابن الغزّال في القسم الأول من كتابه الوقف الذي يسكت القارئ عنده في آخر الكلمة بالسكون، أو الرّوم، أو الإشمام، أو التضعيف، أو الإبدال، أو النّقل، أو الحذف، أو الإثبات، أو الإلحاق، فجاء كتابه حاويًا على كثير من الأحكام الصّرفية، والمسائل الخلافية بين نحوي وآخر، أو بين المذهب البصري والمذهب الكوفي، وكان في عرضه لهذه المسائل يناقشها، فيرجّح حكمًا، ويستبعد آخر؛ وهذه نماذج توضّح أسلوب ابن الغزّال في عرضه لهذه الأحكام والمسائل :

١ - قال في باب أحكام الوقف : «والإشمام : وهو أن تُسكّن الحرف ثمّ تضمّ شفّتيك، يدركه البصير دون الأعمى، لأنّه رمزٌ بتحريك الشفتين من غير إبانة بصوت، وهو عند البصريين يختص بالمرفوع، وعند أهل

(١) الوقف والابتداء ١/ ١٧٧، ٢١١، ٢٨٧، ٣٦٦، ٣٧٩، ٤٠١، ٤٤٥، ٥٠٦،

٥١٨، ١١١/ ٢، ١١٤، ١٨٢، ٢٩٧، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٩، ٢٣٩/ ٣،

الكوفة يشترك فيه الرفع والجر»^(١). وما ذكره ابن الغزال هو ما ذهب إليه ابن يعيش^(٢) في شرح المفصل، فقال: «ولا يكون الإشمام في الجر والنصب عندنا، وذهب الكوفيون إلى جواز الإشمام في المجرور، قالوا: لأن الكسرة تكسر الشفتين، كما أن الضمة تضمهما»^(٣).

ولكن الرضي^(٤) في شرح الشافية ضعف هذا الحكم وردّه، فقال: «وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجوز الإشمام في المجرور والمكسور أيضاً، والظاهر أنه وهم، لم يجوزه أحد من النحاة إلا في المرفوع والمضموم»^(٥).

٢ - وقال: وإن وقفت على المنصوب المنون أبدلت من التنوين ألفاً، ثم وقفت عليها نحو «رأيت رجلاً» لم يَجُزْ في ذلك الوجوه الأربعة... وزعم الأخفش أن من العرب من يقف على المنصوب المنون بغير ألف نحو «رأيت

(١) الوقف والابتداء ١ / ١٢٢.

(٢) هو يعيش بن علي بن يعيش أبو البقاء موفق الدين النحوي الحلبي، من كبار أئمة العربية. (ت ٦٤٣هـ). انظر بغية الوعاة ٢ / ٣٥١، الأعلام ٨ / ٢٠٦.

(٣) شرح المفصل ٩ / ٦٧.

(٤) هو محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، عالم بالعربية، وسماه السيوطي «الرضي» (ت ٦٨٦هـ). انظر بغية الوعاة ١ / ٥٦٧، الأعلام ٦ / ٨٦.

(٥) شرح الشافية ٢ / ٢٧٥. قال ابن الجزري: «حكى عن الكوفيين أنهم يسمّون الإشمام رومًا والروم إشمامًا، قال مكّي: وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض. قال: وأراه يريد به الروم لأن الكوفيين يجعلون ما سمّيناه رومًا إشمامًا، وما سمّيناه إشمامًا رومًا». (النشر ٢ / ١٢١).

زيد». وضعف ابن الغزال قول الأخفش، ويبين أن المنصوب المنون لا يجوز فيه إلا قلب التنوين ألفاً، فقال: «غير أن الفصح الأول»^(١).

٣ - وقال: وقد حكى سيبويه عن أبي الخطاب أن بعض العرب يقف على المرفوع والمجرور المنونين بالواو والياء، نحو «هذا زيدو» و«مررتُ بزيدي» قياساً على المنون المنصوب، كما قاس بعضهم المنون المنصوب على المرفوع والمجرور فوقف بغير ألف. ولكن ابن الغزال أبعد هذه اللغة وعدّها من الشواذ، فقال: «وهذه اللغة بعيدة شاذة»^(٢).

٤ - وقال في ظاهر النقل: وأما إذا كان الساكن قبل الموقوف صحيحاً جاز وجه رابع، هو أن تنقل حركة الموقوف إلى الساكن قبله فراراً من التقاء الساكنين، نحو «هذا بكرٌ» و«مررتُ ببكرٌ»، كما قال الشاعر:

أنا ابنُ مَوَيْةَ إذْ جَدَّ النَّقْرُ

ثمّ عرض للخلاف بين مذهب سيبويه الذي لا يجوز النقل في المنصوب المعرّف بالألف واللام، ومذهب الكوفيين الذين يجوزون ذلك، فقال: «والنقل في كلامهم فاشٍ، فإن كان المنصوب بالألف واللام، نحو «رأيتُ النَّقْرَ» لم تنقل في قوله سيبويه، لأن الألف واللام قد قامتا مقام التنوين، وكما لا يجوز النقل مع التنوين لم يَجُزْ معهما أيضاً، ويجوز عند بعض الكوفيين»^(٣).

(١) الوقف والابتداء ١ / ١٢٢ - ١٢٥.

(٢) المصدر نفسه ١ / ١٢٥.

(٣) المصدر نفسه ١ / ١٢٨.

٥ - وقال في باب الوقف على ما كان آخره حرفَ علة: اعلم أن الاسم إذا كان آخره واوًا أو ياءً، وقبلهما ساكن فالوقف عليه كالوقف على الصحيح، كما كان جاريًا في الوصل مجرى الصحيح، وإن كان آخره ياء قبلها كسرة لم يخلُ من أن يكون منونًا أو غيره، فالمنون نحو «قاضي» و«غاز» و«عم» و«شج»، فالوقف عليه في الجرّ والرفع بسكون الحرف الذي قبل الياء، نحو «هذا قاض» و«مررتُ بعم»، هذا هو الأكثر الأحسن، ومنهم من يقف على هذا النحو بالياء لزوال التنوين، نحو «هذا رامي وشجي»... وأما غير المنون فنحو «هذا القاضي»، و«مررت بالداعي والعمي» فالوقف على هذا بإثبات الياء كما كانت ثابتة في الوصل، ومنهم من يحذف الياء وفقًا نحو «هذا القاض» و«مررتُ بالعم» لأن الوقف مبنيٌّ على السكون، والحذف كالجزم. وضعف ابن الغزّال الحكم الأخير مستشهدًا بقول أبي عليّ الفارسي: «والإثباتُ في هذا أكثر كما كان الحذف في «قاضي» أكثر»^(١).

وهذا مذهبُ سيويه، قال: «فإذا لم يكن في موضع تنوين فإنّ البيان أجود في الوقف، وذلك قولك، هذا القاضي، وهذا العمي، لأنها ثابتة في الوصل»^(٢).

٦ - وقال في باب الوقف على الألف: «وإن كان الاسم غير منصرف، نحو «أعمى» و«حُبلى» فالوقف كالوصل، وبعض العرب يُبدل

(١) الوقف والابتداء ١ / ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) الكتاب ٤ / ١٨٣.

من هذه الألف الياء، فيقول: «حُبْلِي»، ومنهم من يقول: «حُبْلُو» وإنما ذلك لتبيين الوقف من الوصل^(١).

وهذه الظاهرة شرحها سيبويه واستبعدها، فقال: «حدَّثنا الخليل وأبو الخطاب أن إبدال الألف ياءً لغة لفزارة وناس من قيس، وهي قليلة، فأما الأكثر الأعرف فأن تدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياءً. وقال: زعم أبو الخطاب وغيره من العرب أن بعض طييء يقول: «أَفْعُو» لأنها أُبَيِّنُ من الياء»^(٢).

٧ - وقال في باب الوقف على تاء التانيث: اعلم أن تاء التانيث إذا دخلت على الاسم المفرد كانت في الدّرج تاءً وفي الوقف هاءً، نحو: «هذا طلحة» و«امرأة قائمة» فرقاً بينها وبين الأصلية، وقد حكى سيبويه عن أبي الخطاب أن بعض العرب يقول: هذا طلحت، فيقف على التاء، وهي لغة طييء. وناقش ابن الغزّال هذه الظاهرة وضعفها مُرجّحاً قول الكوفيين، فقال: «وزعم بعض الكوفيين أن الهاء هي الأصل، وهو الصحيح، ألا ترى أن تانيث الفعل والحرف بالتاء لا غير، نحو: قامَتْ، ورُبِيتْ، ومما يؤكد ذلك أن علامة التانيث هي التاء في الوصل في جميع اللغات، فصارَ بمنزلة التنوين، والتنوين هو الأصل في الدّرج، والألف عوضٌ منه في الوقف»^(٣).

(١) الوقف والابتداء ١ / ١٣٢.

(٢) الكتاب ٤ / ١٨١.

(٣) الوقف والابتداء ١ / ١٤٩ - ١٥٠.

ثالثاً - دراسة الظواهر اللغوية :

إذا تتبعنا كتاب ابن الغزّال نجدُ أنّ الظواهر اللغوية متناثرة في مواضع شتّى منه، وهي قليلة إذا ما قيسَت بالظواهر النحوية أو الصرفية، ولم يبسط القول فيها ويتوسع في شرحها، ولكنها جاءت مختصرة تخدم المسألة التي يناقشها، فيأتي بالظاهرة اللغوية في توضيح بعض مسائل الوقف والابتداء حينما يحسُّ أنها يكتنفها الغموض، وأنها تحتاج إلى تبئين، أو في شرح بعض الآيات التي تعرّض لتفسيرها في سياق كلامه .

والأمثلة التي نذكرها توضح أسلوبه في عرض هذه الظواهر :

١ - قال في «آمين» : «وهي اسمٌ وضع للفعل معناه : استجب، كما أن «صَبَ» و«مَهَ» و«إِهَ» كلماتٌ جُعِلت اسماً للفعل، وفُتِحَتْ نونه لالتقاء الساكنين، وفيه لغتان المدّ والقصر، كما قال الشاعر :

أَمِينٌ قُولُوا كُلَّكُمْ آمِينُهُ»^(١)

وما ذكره ابن الغزّال نقله عن الزّجاج الذي كان شرحه أوسع وأشمل فقال : «آمين» فيه لغتان، تقول العرب : آمين، وآمين، بقصر الألف وبمدّها، وأنشد في لغة من قصر :

تَبَاعَدَ مِنِّي فَطُحِلْ إِذْ سَأَلْتَهُ آمِينٌ، فزاد الله ما بيننا بُعداً

وأنشد في لغة من مدّ «آمين» :

يَا رَبِّ لَا تَسْلِبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ : آمِينَا

(١) الوقف والابتداء ١ / ٢٢٧ .

قال: ومعناهما: اللهم استجب، وهما موضوعان في موضع الاستجابة، كما أن «صه» موضوع موضع سكوت.

قال: «وحقهما من الإعراب الوقف لأنهما بمنزلة الأصوات إذ كانا غير مشتقين من فعل، إلا أن النون فُتِحَتْ فيهما لالتقاء الساكنين، ولم تكسر النون لثقل الكسرة بعد الياء»^(١).

٢ - قال في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ حَبْرًا مَّحْجُورًا﴾ «ك، ومعناه: حرامًا مُحَرَّمًا، قال ابن عباس: قوله: ﴿وَيَقُولُونَ﴾ أي: وتقول الملائكة: حَجْرًا محجورًا، أي: حرامًا محرمًا أن تكون لهم البشرى فلا يُبَشِّرُونَ بخير، قال الزجاج: وأصل الحجر: المنع، وكلُّ ما منعت منه فقد حجرت عليه، ومنه حَجْرُ القضاة على الناس»^(٢).

فابن الغزالي يستشهد بقول الزجاج موضحًا تفسير ابن عباس لقوله تعالى: ﴿حَبْرًا مَّحْجُورًا﴾، وليرجح الوقف عليه، وأنه من كلام الملائكة.

٣ - قال في قوله تعالى: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾: «ومنهم من قال: أراد بالأعناق ههنا الجماعات، يُقال: أتاني عَنْقٌ من الناس، أي: جماعة، قال الشاعر:

إِنَّ الْعِرَاقَ وَأَهْلَهُ
عُنُقٌ إِلَيْكَ فَهَيْتَ هَيْتَا»^(٣)

(١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٥٤.

(٢) الوقف والابتداء ٢ / ٣٩٤ - ٣٩٥.

(٣) المصدر نفسه ٢ / ٤٠٨.

وفي التهذيب: «أكثر المفسرين ذهبوا بمعنى ﴿الْأَعْنَاقِ﴾ في هذه الآية إلى الجماعات، يُقال: جاء القوم عُقَّاً عُقَّاً، إذا جاؤوا فرقاً، كل جماعة منهم عُقٌّ»^(١).

٤ - قال: «وقوله: ﴿أُولَى النَّعْمَةِ﴾ بفتح النون: التَّعْنُمُ، وعليها القراءة، والنَّعْمَةُ، بالكسر: اليد الجميلة، ومنه قول عديّ:

ثُمَّ بَعْدَ الْفَلَاحِ وَالْمَلِكِ وَالنَّفْعِ مَمَّةً وَارْتَهُمُ هُنَاكَ الْقَبُورُ»^(٢)

وفي اللسان: «والنَّعْمَةُ بالفتح: التَّعْنِيمُ، يُقال: نَعَّمَهُ اللهُ وَنَاعَمَهُ فَتَنَعَّمَ. والنَّاعِمَةُ والمناعمة والمنعمة: الحسنة العيش والغذاء والمترفة. والنَّعْمَةُ بالكسر: اليد البيضاء الصالحة، والصَّنِيعَةُ والمِنَّةُ، وما أُنْعِمَ بِهِ عَلَيْكَ»^(٣).

٥ - قال في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾: وقوله: ﴿ذَكَرْهُ﴾ عبارة عن الوَعْظِ، والمَوْعِظَةُ والوَعْظُ واحدٌ، والمراد بهما القرآن»^(٤).

وفي اللسان: «الوَعْظُ والعِظَةُ والمَوْعِظَةُ: النَّصْحُ والتذكير بالعواقب، وفي التنزيل: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] لم يَجِءَ بعلامة التأنيث لأنه غير حقيقي، أو لأن الموعظة في معنى الوعظ، حتى كأنه قال: فَمَنْ جاءه وعظ من ربه»^(٥).

(١) تهذيب اللغة «عق» ١ / ٢٥٢.

(٢) الوقف والابتداء ٣ / ٣٢٦.

(٣) لسان العرب «نعم» ١٢ / ٥٨٠.

(٤) الوقف والابتداء ٣ / ٣٥٥ - ٣٥٦.

(٥) لسان العرب «وعظ» ٧ / ٤٦٦.

٦ - قال في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ «يُقَالُ: فِي دِينِهِ عِوَجٌ، بِكسر العين، وفي العصا عِوَجٌ، بفتح العين»^(١).

وفي اللسان: «العِوَجُ: الانعطاف فيما كان قائمًا فمال كالرَّمَح والحائط، والرَّمَح وكل ما كان قائمًا يُقال فيه: العِوَجُ - بالفتح - ويُقال: شجرتك فيها عِوَجٌ شديد. والعِوَجُ - بكسر العين - في الدين، تقول: في دينه عِوَجٌ، وفيما كان التعويج فيه كثيرًا، مثل الأرض والمعاش، ومثل قولك: عَجْتُ إِلَيْهِ أَعِوَجَ عِاجًا وَعِوَجًا»^(٢).

٧ - قال في قوله تعالى: ﴿لَا يَلْفُ الْقُرَيْشُ﴾: «يُقَالُ: أَلَفْتُ الشَّيْءَ إِيْلَافًا وَأَلَفْتُهُ إِيْلَافًا، لغتان»^(٣).

قال الزجاج: «يُقَالُ: أَلَفْتُ الْمَكَانَ أَلْفُهُ إِيْلَافًا، وَأَلَفْتُ الْمَكَانَ بِمَعْنَى: أَلَفْتُ أَوَّلَهُ إِيْلَافًا»^(٤).

وفي اللسان: وَأَلَفَ الشَّيْءَ إِيْلَافًا وَإِلَافًا وَوِلَافًا، الأخيرة شاذة، وفلانٌ قد أَلَفَ هذا الموضع - بالكسر - يَأْلِفُهُ إِيْلَافًا، وَأَلَفَهُ إِيَاهُ غَيْرُهُ، ويقال أيضًا: أَلَفْتُ الموضع وأولفهُ إِيْلَافًا^(٥).

(١) الوقف والابتداء ٢/ ٢٥٦.

(٢) لسان العرب (عوج) ٢/ ٢٣١ - ٢٣٢.

(٣) الوقف والابتداء ٣/ ٤٠٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٦٦.

(٥) لسان العرب (ألف) ٩/ ٩ - ١٠.

٨ - وقال في قوله تعالى: ﴿إِرمَ ذَاتَ الْعِمَادِ﴾: «وروي ﴿أَرَمَ﴾ بفتح الألف، وهو الهالك، تقول: أَرَمَ بنو فلان، أي: هلكوا»^(١).
وفي اللسان: «والأَرَم: القطع، وأَرَمَتهم السنة أَرَمًا: قَطَعَتْهُمْ، وأَرْضُ أَرَماء ومأرومة: لم يُترك فيها أصلٌ ولا فرع»^(٢).

* * *

(١) الوقف والابتداء ٣ / ٣٨٠.

(٢) لسان العرب (أرم) ٢ / ١٤.



نستنتج من الدّراسة السابقة، أنّ لابن الغزّال مشاركةً فعليّةً في علم الوقف والابتداء، وتتمثّل هذه المشاركة في كونه استعرض كتب السابقين وأقوالهم، فوازنَ بينها، ورجّحَ بين مسائلها، وحقّقَ فيها القول، ودقّقَ فيها النّظر، بعينٍ نافذةٍ بصيرةٍ، فاخترَ الصحيحَ، ونبذَ الضّعيفَ، معتمداً في ذلك كلّهُ على النّحو والقراءات، فجاءَ كتابه، مشتملاً على كثيرٍ من الأحكام النّحويّة والصّرفيّة، والمسائل الخلافيّة، التي استقاها من النّحاة الأوائل، مظهرًا قدرته على المحاكمة للوصول إلى النتيجة الصّحيحة التي تخدم موضوع الوقف والابتداء. ولكنّه قلّمَا يناقش الآراء الخلافية، فهو يجمع الرأْيَ المختار بأوجز عبارة، ويعطي القارئ مسائلَ محقّقةً منقّحةً.

غيرَ أنّ هذا لا يعني أنّ كتاب ابن الغزّال جاءَ خاليًا من المآخذ والهفوات التي وقع بها، بل ثمّة ملاحظاتٌ عليه، فشرح أمورًا سبقه إليها غيره ممّن ألفَ في هذا الموضوع، وبمقابل ذلك فإنّ هناك أمورًا تحتاج إلى تعليقٍ وتعقيبٍ من ابن الغزّال أغفل التعليق والتّعقيب عليها.

والكتاب ذو قيمةٍ علميّةٍ لأنّ صاحبه نقل عن كتبٍ مفقودةٍ لم تصل إلينا لسببٍ أو لآخر، ككتاب «الوقف والابتداء» لابن عبّاد، و«الوقف

والابتداء» لابن مِقْسَمٍ العَطَّار، كما حوى كثيراً من القراءات المتواترة والشاذة ذات الصلة الوثيقة بالوقف والابتداء، مما أثرى كتاب ابن الغزّال، وجعل له قيمةً تُوازي الكتبَ المؤلفة في هذا الفنّ.



القسم الثاني التحقيق

* وصف نسختي الكتاب .

* منهج التحقيق .

* النص المحقق .



١ - نسخة الخزانة التيمورية:

وهي محفوظة بدار الكتب المصرية في القاهرة، وتقع ضمن تفسير تيمور، رقمها «١٦٢»، وعدد أوراقها «١٦٠ ورقة»، في كل صفحة «١٧ سطراً»، ومعدل الكلمات في السطر الواحد «٨ كلمات» أو «٩ كلمات» أو «١٠ كلمات».

وهي مكتوبة بخط قديم، غير مشكول على الأغلب، وكان النسخ يهمل الهمزة أحياناً، أو يكتب الهمزة حرف مدٍّ، نحو (مباديها، سايغ، ريسا، اقراوه)، ويهملها متأخرة نحو (القرأ، الابتدا، العلما، اليا، الها) وسقطت من النسخة عبارات عند النسخ، أثبتتها النسخ على حاشيتها، وأشار إلى مكانها من النص، واستعمل إشارة السقط، وهي خطٌ منحنٍ، ووضع كلمة «صح» في آخر العبارة الساقطة، إلا أنه مع هذا فاتته عبارات سقطت ولم يتنبه عليها في مواضع ليست بالكثيرة، أتممتها من كتب الوقف الأخرى.

جاء في أولها «لصاحبه السعادة والكرامة وطول العمر ما ناحت حمامة، وعمر لا يدانيه هوان، وإقبال إلى يوم القيامة، كتبه أحمد م».

وعليها قيد تملك جاء فيه «كيف أقول ملكي؟! الملك لله الواحد القهار، وأنا الفقير إلى الغفور، السيد محمد نور بن السيد الحاج محمد سرور غفر الله له ولوالديه».

وقد اعتمدت هذه النسخة أصلاً للأسباب التالية:

- لأنها كتبت بخط قديم، ولأن النسخة الأحمدية سقط منها عبارات كثيرة، أشرت إليها في الحواشي.

- في النسخة الأحمدية تصحيفات وقعت في الآيات الكريمة، وفي أسماء الأعلام، وفي بعض الكلمات. نبهت عليها عند وصفها.

- أثبت على حواشي عدد من الصفحات عبارة (بلغ، أو بلغ مطالعة في المدرسة الحلوية على الشيخ محمد المصري).

٢ - نسخة المكتبة الأحمدية:

وهي محفوظة في المكتبة الأحمدية بحلب، رقمها «١٤٧»، وعدد أوراقها «٢١٢ ورقة»، في كل صفحة «١٥ سطرًا»، ومعدل الكلمات في السطر الواحد «٦ كلمات» أو «٧ كلمات» أو «٨ كلمات»، وقياسها «١٨×١٢سم».

وتوجد نسخة مصورة عنها في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق رقمها (١٣٣٠٤)، كما يحتفظ معهد المخطوطات في الجامعة العربية بنسخة أخرى مصورة عنها رقمها (١٠٢).

وهي مكتوبة بخط نسخي جيد مشكول، وكتبت بعض العناوين بالحمرة، سقطت منها عبارات كثيرة، أثبتتها الناسخ على حاشيتها، وأشار

إلى مكانها من النصّ، وفاته من ذلك شيء غير يسير، في مواضع عديدة، نهت عليه في مواضعه، وفيها زيادات قليلة ليست في نسخة الأصل، أشرت إليها أيضًا.

وفي النسخة تصحيفات وقعت في الآيات الكريمة كقوله: «تؤمنون» صارت «يؤمنون»، و«أشركوا» صارت «اشكروا»، و«يعلمون» صارت «يعملون»؛ وفي أسماء الأعلام نحو «السجستاني» صار «السختياني»، و«ابن أبي عبله» صار «ابن أبي عليّة» و«ابن فليح» صار «ابن مفلح»؛ وفي بعض الكلمات نحو «بتكرير» صارت «بتنكير» و«بعم» صارت «بعمر» و«لم يمكن» صارت «لم يكن».

وذكر على صفحة العنوان تملُّك شطب عليه: «الحمد لله، دخل في ملك السيد عبدالله بن السيد أحمد غفر الله لهما آمين».

وهناك تملكان آخران، الأول: «هذا من ممتلكات العبد الراجي رحمة ربّه محمّد بن فلاح الصفدي أصلاً، والمشهد الغزي مولداً ومسكناً، والملك لله الواحد الغفار».

والثاني: «الحمد لمنّ به على فقير عفوه عبدالله بن محمد اليخشي، ثم وهبته في جناب سيدي السيد طه أفندي طه».

وجاء في خاتمتها: «أنجز الكتاب بحمد الله وعفوه على يد العبد الفقير إلى الله تعالى عيسى بن الحاج رجب الحلحولي عفا الله عنه وغفر له ولوالديه، ولجميع المسلمين، ووافق الفراغ منه نهار السبت السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر من شهور سنة اثنتين وخمسين وثمانمئة من

الهجرة النبوية، بالمسجد الأقصى الشريف، غفر الله لكاتبه ولمَن صنّفه،
ولمن قرأه ودعا لكاتبه بالمغفرة ولجميع المسلمين آمين آمين، وحسبنا الله
ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم.

* * *



* قابلت النسخة الأحمدية التي رمزت لها بالحرف «ح» على النسخة التيمورية التي اعتمدتها أصلاً في التحقيق، فأتملت ما اعتقدت أنه ناقص منها، وأوضحت ما طمس، وصحّحت ما رأيته خطأ وأنه لا يتسق مع ما ينبغي أن تكون عليه العبارة، ووضعت الزيادة بين معقوفتين [] ليدلّ على أنه ليس من نصّ النسخة الأصل.

* قابلت وضبطت الآيات القرآنية على المصحف الشريف، الذي على رواية حفص عن عاصم، إلا ما ذكر أن في الآية قراءة أخرى، فكنت أثبتها على ما ذكرها، وأشير إلى القراءة الأخرى في الحاشية، وكنت أضع أرقام تلك الآيات أو أرقام أجزاء منها إلى جانبها، وإذا كانت الآية شاهداً وضعت اسم السورة ورقم الآية إلى جانبها أيضاً، لأنّ تخريجها في حواشي الكتاب يُفْلِحُها، وقد جاءت بعض الآيات في النسخة الأصل خطأ، فكنت أصحّحها من المصحف الشريف ولم أشر إلى ذلك.

* تحققت من القراءات التي أتى بها المؤلف في كتب القراءات السبع أولاً، ثم في كتب القراءات العشر ثانياً، ثم في مصادر القراءات الشاذة، فإذا لم أجدها في هذه الكتب استعنت بتفسير البحر المحيط، ونسبت التي

لم ينسبها إلى قارئها .

* تتبعتُ الأحاديث الشريفة في مظانها الأصلية، وخاصة الصَّحَّيْحين، فإذا لم أجدها هناك كنت أرجع إلى كتبٍ أخرى من كتب الحديث، أو أستعين بكتب التفسير، كتفسير الطبري خاصة .

* تتبعتُ شواهد الشعرية في دواوين قائلها أولاً، فكنت أشير إلى موضع البيت في الديوان، ثم في كتب النحو والعربية، وكتب الوقف والابتداء، مراعيًا في ذلك التسلسل الزمني، ونسبت الشاهد الذي لم ينسبه إلى قائله، ثم ذكرت الروايات المختلفة للبيت، وكنت أهمل موضع الشاهد ولا أنبه عليه، لأنَّ ابن الغزَّال ذكره في النصِّ، وإذا استشهد به لغير ما استشهد به العلماء، أشرت إليه، وذكرت موضع الشاهد فيه .

* نقل ابن الغزَّال بعض المعاني اللغوية لكلمات وردت في النصِّ، فكنت أستعين بكتب اللغة أو التفسير للثبَّت مما نقله .

* نقل ابن الغزَّال في كتابه هذا، عن علماء كثيرين في النحو والتفسير والقراءات، وكانت طريقته في ذلك أن ينسب الأقوال إلى قائلها من غير أن يشير إلى الكتب التي نقل عنها، فكنت أتبع ذلك في آثارهم التي تهيأت لي، فإذا ما وجدتُها مطابقة لما نقل، أشرت إلى مواضعها من كتبهم، أو الكتب التي نقلت عنها، وإذا ما ظهر خلاف ذكرته وأشرت إليه .

* ذكر ابن الغزَّال أكثر من مئة عَلم في كتابه، ترجمتُ لها جميعًا، وإذا تكرر الاسم بلقبه أو كنيته، أشرت إلى اسمه الكامل ومكان ترجمته .

* قابلت أقوال المؤلف في الوقف على كل آية بأقوال العلماء الذين

ألفوا في هذا الموضوع كابن الأنباري والنحاس والداني والأنصاري
والأشموني .

* رمزت بـ (و) لوجه الورقة وبـ (ظ) لظهرها، ووضعت رقم الصفحة
في نهايتها بعد خطٍّ مائل .

* ذُيِّلَت الكتاب بمجموعة من الفهارس الفنية العامة، فجعلت فهرسًا
للآيات القرآنية وفهرسًا للقراءات وفهرسًا للأحاديث والآثار، وفهرسًا
للسواهد الشعرية، وفهرسًا للأعلام، وفهرسًا للأساليب النحوية، وفهرسًا
للمسائل النحوية والصرفية، وفهرسًا للمصادر والمراجع، وفهرسًا
لمحتويات الكتاب .

* * *



- إيضاح الوقف والابتداء: الإيضاح.
- القطع الالتئاف: القطع.
- المكتفى في الوقف والابتداء: المكتفى.
- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء: المقصد.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء: المنار.
- غاية النهاية في طبقات القراء: طبقات القراء.
- النسخة التيمورية: الأصل.
- النسخة الأحمدية: ح.
- وجه الورقة: و.
- ظهر الورقة: ظ.

* * *

صُورُ الْحَطَّائِينَ

لصاحبه السعادة والكريمة
وطول العمر راحت حمامه
ونهر لا يدنيه هوان
واقبال الي يوم القيـم
كتبه احمد م
١٦٥

المكتبة العالمية
لكتاب التجويد
والقرآن الكريم
في القاهرة
مصر
١٩٨٥

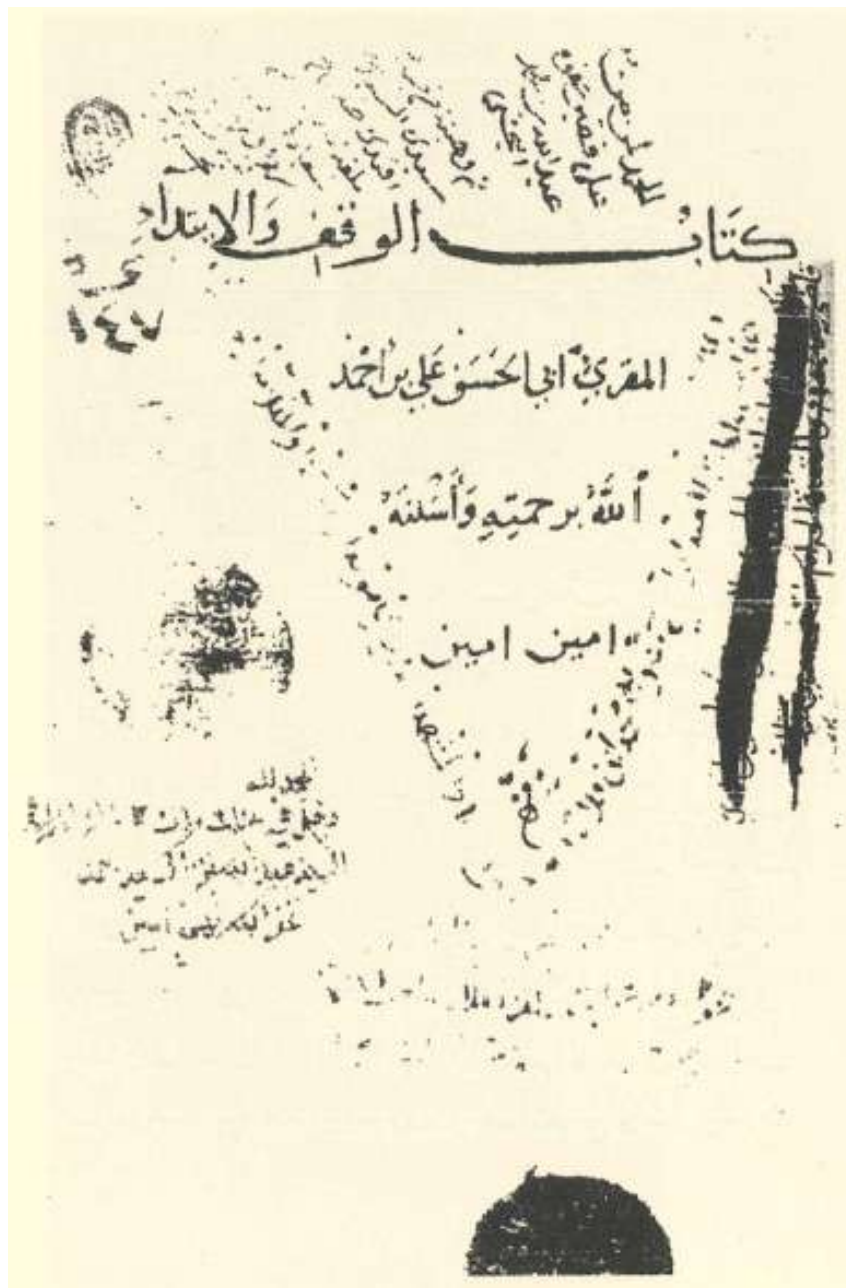
غلاف نسخة الخزانة التيمورية



صفحة عنوان نسخة الخزانة التيمورية



اللوحة الأولى من نسخة الخزنة التيمورية



صفحة عنوان نسخة المكتبة الأحمدية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّهِمْ وَرَبِّ
 أَحَدِهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْفُرْقَانَ بِشِيرًا لِلْمُحْسِنِينَ وَنَذِيرًا
 مُنذِرًا لِلْمُذْنِبِينَ وَزَيْنَ حَفِظَهُ قُلُوبَ الْأَبْرَارِ الْعَارِفِينَ
 وَقَسَمَ عِلْمُهُ بَيْنَ الْأَخْيَارِ الْعَالِمِينَ فَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ
 بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَابْتَعَثَ
 نَبِيَّهُ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّافِلَةِ السَّحَابَةِ
 وَخَصَّهُ بِأَكْلِ الْعَطَاءِ وَالْمُحَصَّةِ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابَهُ الْفُرْقَانَ
 وَأَسْمَعَهُ خُطَابَهُ الْفُرْقَانَ فَغَلَّغَهُ تَفْضِيلًا وَجَحَّمَ تَرْفِيلًا
 لِيُثَبِّتَ بِهِ قَوَادِمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَبْيِيحًا فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ لَنْتَبَثَ
 بِهَذَا قَوَادِمَ وَرُتَلَنَاهُ تَرْفِيلًا فَصَلَّوْا اللَّهُ عَلَيْهِ لِسَانِ
 حُضْرَتِهِ وَالْيَقِ مَحَبَّتِهِ وَخَيْرُهُ مِنْ رِبِّهِ وَعَلَى صَفْحِ
 لُبَابِ الثُّبُوتِ الْبَيِّنَاتِ أَهْلَ بَيْتِهِ الْمَصَاحِبِ الْكُرَمَاءِ وَأَعْقَابِهِ
 الْمُقَدَّسِينَ الْأَتَقِيَا الْخَطَرَا وَاصْحَابِهِ الْهَدَاةَ الْمُتَقَدِّمِينَ
 الرُّحَمَاءَ وَعَلَى مَنْ تَابَعَهُمْ بِالْإِحْسَانِ مِنَ الْأَصَاغِرِ الْجَبَابِرَةِ فَجَزَاهُ
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِأَكْرَمِ الْجَزَاءِ وَخَوْلَهُ جَزِيلَ الْعَطَا وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا

الصفحة الأولى من نسخة المكتبة الأحمدية

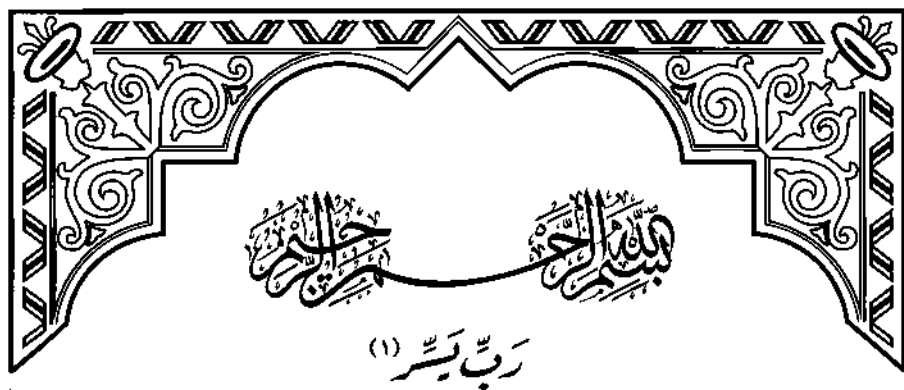
ابي الامر زيد قايم سوق الفلوق والناسه
 بسم الله الرحمن الرحيم وقف ثم اتفقوا على ان
 ان التمار في اخرهما قاب ابو جهم لان الله تعالى امر
 ان تقول ما في التورين وقاب بعضهم ان وقت علي
 راس كل ايه منهما الحسن للاستئذان وهو ما روي عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقف على راس
 كل ايه والله سبحانه وتعالى اعلم واحمد ومن

نجز الكتاب بحمد الله وعونه على يد العبد الفقير الى الله تعالى
 عيسى بن الحاج رحه الجوهري عفا الله عنه وعفله ولوالديه
 ولجميع المسلمين وافق الفراغ منه نهار السبت السابع والعشرون
 من شهر ربيع الاخر من شهر سنة اثنى وخمسين وثمان مائة
 من الهجرة النبوية بالمسجد الاقصى الشريف عفا الله عنه
 ولعن صنعه ولمن قرأه ودعا كتابه باللعن ولجميع المسلمين
 امير ومسامحه ومحمد وطرايه عاشر محرم الحرام سنة ١٢٠٠

الصفحة الأخيرة من نسخة المكتبة الأحمدية

الْوَقْفُ وَالْإِبْتِلَاءُ

تأليفُ
أبي الحسنِ عليِّ بنِ أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الغَزَّالِ النَّيْسَابُورِيِّ
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٥١٦هـ)



الحمد لله الذي أنزل القرآن^(٢) بشيراً للمحسنين، ونذيراً مُنذراً للمذنبين؛ وزَيَّن بحفظه قلوب الأبرار العارفين، وقسم علومه بين الأخيار العاملين^(٣) فقال عزّ من قائل: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبَيِّنُ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩] وابتعث نبيه ﷺ بالحنيفية السهلة السمحة وخصّه بأكمل العطاء والمنحة، وأنزل عليه كتابه القرآن، وأسمعه خطابه الفرقان، فضله تفضيلاً، ونجمه تنزيلاً، ليثبت به فؤاده عليه السلام تثبيتاً، فقال ﷺ: ﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ [الفرقان: ٣٢] فصلوات الله عليه، لسان حكيمته، وأليف محبته، وخيرته من بريته، وعلى صفو لباب النبوة البيضاء، أهل بيته المصاييح الكرماء، وأعقابهم المقدسين الأتقياء الخطراء، وأصحابه الهداة المهتدين الرحماء، وعلى من تابعهم بالإحسان من الأصاغر النجباء. فجزاه الله عنا خير الجزاء، وخوّله جزيل العطاء وسلّم تسليمًا.

(١) زاد في (ح): وأعين يا كريم.

(٢) في (ح) «الفرقان».

(٣) في (ح) «العالمين».

قال الشيخ الإمام الجليل السيد الزاهد أبو الحسن علي بن أحمد
الغزال :

هذا كتابٌ أنشأته لأصحابي حفظهم الله في معرفة الوقف والابتداء،
ومقاطع الحروف ومبادئها، باختلاف العلماء فيها، وأحكام الائتلاف،
ومذاهب أهل العربية فيها، وبيان الوقف وأحكامه من الإشمام والروم [١/ ظ]
والإسكان والتضعيف وغيرها؛ والتغيرات التي تلحق أواخر الكلم للقطع
من الزيادة والنقصان والقلب والإبدال والنقل، وتخفيف الهمزات
بانقساماتها ووجوهها؛ واختلاف أهل العربية والقراء فيها، وإيراد مذاهب
أهل العرب في الحروف الموقوفة عليها من المعتلات وانقساماتها، مثل
حذف الياء والواو والألف ممّا هنّ فيه أصول، وما يوصل من ذلك بإثباته،
ويؤقف عليه بحذفه، أو يؤقف عليه بإثباته ويوصل بإسقاطه، وما حُذفت
فيه هذه الحروف من المصحف وإثباتها في العربية حسنٌ سائغٌ، وما يؤقف
عليه بالتاء ممّا يؤقف عليه بالهاء، وما ساغ الوقف عليه مرةً بالهاء ومرةً
بالتاء مع اختلاف القراء وأهل النحو في ذلك، وذكر^(١) الوقف على
المبنيات من الأسماء والمكنيات من الحروف وبيان هاء الاستراحة التي
اختصّت بالوقف باختلاف أماكنها ومواضعها مع اختلاف أصحاب
الاختيارات فيها، وبيان الكلمات التي قد اختلف القراء فيها وقفًا ووصلًا،
وشرح أنواع الوقف في التنزيل من الوقف التام، والكافي، والحسن،
ووقف البيان، ووقف المحال، وما يشبه المحال، ووقف القبيح، على

(١) في (ح) «وكذا».

حسب ما ورد عن الأئمة الثقات وأصحاب الاختيارات عليهم السلام، وحَدُّ ما لا يتمُّ الوقف [٢/ و] عليه من الكلام، وبيان الوقف على الاستعاذة والتسمية على حدِّ ما صحَّ وثبتَّ عند الاختلاف لِلْعُلَمَاءِ^(١) من الأسلاف الكُرماء والأصاغر النُجباء من الأكابر القُدَماء، لأنَّ اتِّباعهم والاقتداء بهم سنَّة، ومخالفتهم والزيادة عليهم بدعةٌ وبطنةٌ. ولذلك رُوِيَ عن حُذيفة بن اليمَّان^(٢) عليه السلام أَنَّهُ قال: «اتَّقُوا اللهَ يا مَعْشَرَ الْقُرَاءِ، خذُوا طريقَ مَنْ كان قبلكم؛ لئن استقمتم لقد سبقتم سبقاً بعيداً، ولئن تركتموهم يميناً وشمالاً لقد ضللتهم ضلالاً بعيداً»^(٣). وعن ابن مسعود^(٤) عليه السلام قال: «اتَّبِعُوا ولا تَبْتَدِعُوا فقد كُفِيتُمْ»^(٥).

(١) في (ح) «الأخلاف العلماء».

(٢) هو حذيفة بن حِسل، أبو عبدالله العباسي، صاحب سرِّ النبي ﷺ في المنافقين، وردت عنه الرواية في حروف القرآن (ت ٣٦هـ). انظر أسد الغابة ١/ ٧٠١، طبقات القراء ١/ ٢٠٣، الإصابة ١/ ٣٩.

(٣) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ٩/ ٢١٨، ورواية مختلفة في ١/ ٢٨٠: يا معشر القراء اسلكوا الطريق فلئن سلكنتموه لقد سبقتم سبقاً بعيداً، ولئن أخذتم يميناً وشمالاً لقد ضللتهم ضلالاً بعيداً.

(٤) هو عبدالله بن مسعود، أبو عبد الرحمن الهذلي المكي، وكان أحد الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ وأقرأه. (ت ٣٢هـ). انظر أسد الغابة ٣/ ٣٨١، معرفة القراء ١/ ٣٢، طبقات القراء ١/ ٤٥٨.

(٥) وتتمته «كل بدعة ضلالة» أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٩/ ١٥٤، والهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٤٣٤.

وعن أبي عمرو^(١) - و^(٢) كان إماماً في العربية رئيساً في اللغة مُقْتَبِسًا مُؤْتَمًّا^(٣) في القراءة، والسادات من التابعين إحياء - أنه قال: «ما نحن فيمن مضى إلا كَبْقَلٍ تحت نَخْلٍ طَوَالٍ»^(٤). قال الأَصْمَعِيُّ^(٥): سمعت أبا عمرو يقول: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قد قرئ به لقرأتُ حرف كذا وكذا، وحرف كذا وكذا»^(٦).

فصل: اعلم أن الوقف أدبٌ يُستحبُّ استعماله في القرآن، ونوعٌ من التجويد والإحسان. وكذلك رُوي عن ابن عباس^(٧) ﷺ

(١) هو زَبَّان بن العلاء المازني، أحد القراء السبعة، وإمام أهل البصرة في القراءة والنحو واللغة، قرأ على الحسن البصري وعاصم وابن كثير، روى القراءة عنه اليزيدي ويونس بن حبيب (ت ١٥٤هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين ٣٥، معرفة القراء ١ / ١٠٠، طبقات القراء ١ / ٢٨٨.

(٢) سقطت «الواو» من (ح).

(٣) في (ح) «مُؤْتَمًّا»، وورد على حاشيتها «مُؤْتَمًّا»؟.

(٤) أخرج قوله ابن الأنباري في نزهة الألباء ٢٦، قال: «إنما نحن بالإضافة إلى مَنْ كان قبلنا كَبْقَلٍ في أصول رَقْلٍ» والذهبي في معرفة القراء ١ / ١٠٤.

(٥) هو عبد الملك بن قُريب، أبو سعيد الأَصْمَعِيُّ البصري، إمام اللغة وأحدُ الأعلام فيها، وفي العربية والشعر والأدب. (ت ٢١٦هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين ١٦٧ بغية الوعاة ٢ / ١١٢، والأعلام ٤ / ١٦٢.

(٦) أخرج قوله الذهبي في معرفة القراء ١ / ١٠٢، وابن الجزري في طبقات القراء ١ / ٢٩٠.

(٧) هو عبدالله بن عباس، أبو العباس الهاشمي بحر التفسير وحبر الأمة، قرأ القرآن على أبيّ بن كعب وزيد بن ثابت وقرأ عليه مجاهد وسعيد بن جبيرة. (ت ٦٨هـ). انظر أسد الغابة ٣ / ٢٩١، معرفة القراء ١ / ٤٥، طبقات القراء ١ / ٤٢٥.

[أنه^(١)] قال : سألت رسول الله ﷺ عن قوله [تعالى]^(٢) : ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ رَتِيلًا﴾ [المزمل : ٤] فقال : «حفظ الوقوف وأداء الحروف»^(٣).

وعن علي^(٤) رضوان الله عليه و^(٥) صلوات الله عليه [٢ / ظ] في هذه الآية أنه قال : «حفظ الوقوف وبيان الحروف»^(٦). وعن ابن مسعود رضي الله عنه يقول : «الوقف منازل القرآن»^(٧). وذلك موضوعٌ للتدبر والتفكر والكشف عن المعاني واستنباط العلوم والاسترواح . لا يعرفه إلا الحذاق من

(١) الزيادة من (ح).

(٢) الزيادة من (ح).

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (كتاب فضائل القرآن) ١٠ / ٥٢٦ ، قول ابن عباس في هذه الآية ، قال : «بيّنه تبييناً» وأخرجه الطبري في جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٩ / ١٢٧ ، والسيوطي في الدر المنثور ٨ / ٣١٣ .

(٤) هو علي بن أبي طالب أبو الحسن الهاشمي ، رابع الخلفاء الراشدين ، عرض القرآن على النبي ﷺ ، وقرأ عليه أبو عبد الرحمن السلمي وأبو الأسود الدؤلي (ت ٤٠ هـ) . انظر أسد الغابة ٤ / ٨٧ ، معرفة القراء ١ / ٢٥ ، طبقات القراء ١ / ٥٤٦ .

(٥) في (ح) «عنه» .

(٦) أخرج ابن الجزي في النشر ١ / ٢٠٩ ، ٢٢٥ ، والسيوطي في الإتقان ١ / ٢٣٠ ، والأشموني في منار الهدى ١٣ قول علي في هذه الآية ، قال : «الترتيل : تجويد الحروف ، ومعرفة الوقوف» .

(٧) أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (كتاب فضائل القرآن) ١٠ / ٥٢٥ ، عن عبد الله بن مسعود أنه قال : لا تهذّوا القرآن كهذ الشعر ولا تنثروه نشر الدقل . وروى السيوطي نحوه في الدر المنثور (٨ / ٣١٤) عن ابن عباس مرفوعاً .

العلماء، التحرير من الصحابة. وبذلك توجد لذادة التنزيل، وحلاوة الترتيل. كما روى عُمَيْرُ بْنُ هَانِيٍّ^(١) أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا إِذَا سَمِعْنَا الْقُرْآنَ مِنْكَ وَجَدْنَا لَهُ مِنَ الْحَلَاوَةِ وَاللَّذَاذَةِ مَا لَمْ نَجِدْ نَحْنُ إِذَا قَرَأْنَاهُ، قَالَ ﷺ: «إِنْكُمْ تَقْرَوْنَهُ لَظَهَرَ وَأَنَا أَقْرؤه لِبَطْنٍ، أَقْفَ عَلَيْهِ وَأَعْرَبَهُ»^(٢). ففي هذه الأحاديث دلالة على أَنَّ الوقف في التنزيل سنةٌ مسنونةٌ عامًّا، ويتعيَّن بخبر عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ^(٣) على الفواصل ورؤوس الآي خاصًّا، وهو ما رُوي عن أُمِّ سَلَمَةَ^(٤) أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ قَطَعَ آيَةً آيَةً»^(٥). ولو لم يَرِدِ الخبر لكان نفس التنزيل يقتضي الوقف على

(١) هو عُمَيْرُ بْنُ هَانِيٍّ الْعَنْسِيُّ الدَّمَشْقِيُّ الدَّارَانِيُّ، أَبُو الْوَلِيدِ، تابعي، روى عن ابن عمر وأبي هريرة، روى عنه الأوزاعي وعبد الرحمن بن يزيد (ت ١٢٧هـ) انظر: الجرح والتعديل ٦/ ٣٧٨، تهذيب التهذيب ٨/ ١٢٨، والأعلام ٥/ ٨٩.

(٢) رواه محمد بن نصر المروزي في مختصر قيام الليل ٢٦٥، والحكيم الترمذي في نواذر الأصول ١/ ١٨٠، وأورده الهندي في كنز العمال ١/ ٦٢٢.

(٣) هو عبدالله بن عبيدالله بن أبي مُلَيْكَةَ، التيمي المكي، من رجال الحديث الثقات، روى عن ابن عباس وابن عمر، وروى عنه ابن جريج. (ت ١١٧هـ) انظر الجرح والتعديل ٥/ ٩٩، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٧١، والأعلام ٤/ ١٠٢.

(٤) هي هند بنت أبي أمية، القرشية، المخزومية، من زوجات النبي ﷺ. (ت ٦٢هـ) انظر: أسد الغابة ٧/ ٣٢٩، الإصابة ٨/ ٤٠٤، والأعلام ٨/ ٩٧.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحروف والقراءات ٤/ ٣٧، والترمذي في سننه، كتاب القراءات ٨/ ١٢٦.

المفاصل لأنه نزل آية بعد آية، ومعنى الآية عندهم كلام متصل إلى انقطاعه. يدلّك وضوحاً ما روي عن مجاهد^(١) رضي الله عنه قال: «عَرَضْتُ الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتَمَتِهِ ثَلَاثَ عَرْضَاتٍ أَوْقَفَهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ»^(٢). والأخبار قد تواترت في ذلك. فيما أوردتُ غنية واكتفاء [٣/ و] إن شاء الله.

* * *

باب

بيان أحكام مبادئ الحروف ومقاطعها

اعلم أنّ كلّ حرفٍ يُبتدأ به من الأسماء والأفعال والحروف فهو متحرك، والابتداء بالسّاكن في اللغة العربية غير ممكن أصلاً، يدلّك وضوحاً أنّهم لم يخففوا الهمزة التي في أول كلمة يُبتدأ بها، لأنّ الهمزة الخفيفة قريبة من الساكن. وكما لم يبتدئوا بالسّاكن رفضوا الابتداء بما قرّب منه. فإذا تبيّنَ قطعاً أنّ الحروف المبتدأ بها لا تكون إلا متحركة؛ ثم إذا

(١) هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكيّ، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين، قرأ على عبدالله بن السائب وابن عباس، أخذ القراءة عنه ابن كثير، وابن محيصن، وأبو عمرو بن العلاء. (ت ١٠٣هـ). انظر معرفة القراء ١/ ٦٦، طبقات القراء ٢/ ٤١، والأعلام ٥/ ٢٧٨.

(٢) أخرج قوله الذهبي في تذكرة الحفاظ ١/ ٩٢، ومعرفة القراء ١/ ٢٢، وابن الجزري في طبقات القراء ٢/ ٤٢.

اتصلت بشيء قبلها لم تتغير بتة، إلا أن تكون همزة وصل نحو «يا زيد اضرِبْ» فإنك حذفته من اللفظ درجاً، أو كانت همزة قطع قبلها ساكن، فإنك ألقيت حركتها على الساكن قبلها عند أهل التخفيف نحو ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢] ﴿وَإِذَا أَخَذَ﴾^(١) [الأعراف: ١٧٢]. أو كانت لام الأمر نحو «ليذهب» لأنها إذا اتصلت بـ «الواو»، و«الفاء»، و«ثم»، ساغ فيها الوجهان: منهم مَنْ يدعها على الكسرة التي كانت في الابتداء، ومنهم مَنْ يُسكِّنُها لمكان هذه الحروف قبلها^(٢) نحو ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾^(٣) [الكهف: ١٩] ﴿وَلْيُوقُوا نُذُورَهُمْ﴾^(٤) [الحج: ٢٩].

وأما إذا كانت «لام كي» كسرتها في الدرج والابتداء لا غير. وكذلك قولهم: «هو» و«هي» فإنه إذا اتصل بـ «الواو»، و«الفاء»، و«اللام»، فمنهم مَنْ يُسكِّنُ الهاء، ومنهم مَنْ يدعها على ما كانت عليه في الابتداء^(٥) نحو قوله تعالى: ﴿فَهِىَ كَالْحَجَّارَةِ﴾ [البقرة: ٧٤] ﴿وَهُوَ قَائِمٌ﴾ [آل عمران: ٣٩] و﴿لَهُوَ

(١) وهو مذهب «وَرُش» بشرط أن يكون الساكن آخر كلمة وأن يكون غير حرف مد وأن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى سواء كان ذلك الساكن تنويناً أو لام تعريف أو غير ذلك. انظر التيسير ٣٥، غاية الاختصار ١/ ٢٠٩، النشر ١/ ٤٠٨.

(٢) انظر الكتاب ٤/ ١٥١، ١٥٢، المقتضب ٢/ ١٣٣.

(٣) قال المبرد في المقتضب ٢/ ١٣٣ «فأما قراءة من قرأ ﴿ثُمَّ لَيَقَطَّ﴾ ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾ فإن الإسكان في لام ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾ جيد، وفي لام ﴿لَيَقَطَّ﴾ لحن لأن ﴿ثُمَّ﴾ منفصلة من الكلمة».

(٤) قرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان بكسر اللام، وقرأ الباقون بإسكان اللام. انظر السبعة ٤٣٤ الكشف ٢/ ١١٧، التيسير ١٥٦، النشر ٢/ ٣٢٦.

(٥) انظر الكتاب ٤/ ١٥١، التكملة ٢٧، شرح المفصل ٩/ ١٣٩.

خَيْرٌ لِلصَّادِقِينَ ﴿٣/ ظ﴾ [النحل: ١٢٦] ^(١).

وما عدا ما ذكرت فقد استوت فيه الحالتان، هذا إذا كان أول الكلمة متحركاً، فأما إذا كان أول الكلمة ساكناً فلا بد من همزة الوصل في حالة الابتداء، لأن الابتداء بالساكين غير ممكن أصلاً.

* * *

باب

همزة الوصل

اعلم أن كل حرف ساكن في أول كلمة لم يمكن ^(٢) الابتداء به فاجتلبت له همزة الوصل [في حالة الابتداء] ^(٣) توصلاً بها إلى النطق بالساكين. فإذا اتصلت الكلمة بكلام قبلها سقطت همزة الوصل للاستغناء عنها بما قبلها. كما أن الهاء التي ألحقت في الوقف في نحو ﴿مَا هِيَ﴾ [القارعة: ١٠] و﴿كِتَابٌ﴾ [الحاقة: ١٩] [إذا] ^(٤) ووصلت بشيء بعدها سقطت درجاً للاستغناء عنها نحو «ما هي يا زيد» و«كتابي قد كتب». فالهاء

(١) أبو عمرو والكسائي وأبو جعفر وقالون يسكنون الهاء من «هو» و«هي» إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام حيث وقع، والكسائي وقالون يسكنانها مع ﴿ثُمَّ﴾ والباقون يحركون الهاء. انظر الكشف ١ / ٢٣٤ التيسير ٧٢، غاية الاختصار ١ / ٣٨٦ - ٣٨٧، النشر ٢ / ٢٠٩.

(٢) في (ح) «يكن» وهو تصحيف.

(٣) الزيادة من (ح).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

في الوقف بمنزلة الهمزة في الابتداء . وهذه الهمزة تدخل على بعض الأسماء والأفعال والحروف .

أما الأسماء فهي : ابن ، وابْنُم^(١) ، وابنة ، وامرؤ ، وامرأة ، واثنان ، واثنان ، واسم ، واسْت ، وإيْمُنُ الله وإيْمُ الله^(٢) . وليس في الأسماء كلمة أولها همزة وصل ما عدا ما ذكرت .

وأما الأفعال : ففي كل أمرٍ يُبْنِي من المضارع الذي ما بعد حروفه المضارعة ساكن^(٣) ، نحو «إِمْنَع» من «يَمْنَع» ، و«أَقْتُل» من «يَقْتُل» و«إِسْتَخْرِج» من «يَسْتَخْرِج» و«اجْتَنِب» من «يَجْتَنِب» قياسٌ مطرد . وكل فعلٍ زاد على الثلاثة وفي أوله همزة زائدة ولم تكن حروف المضارع منه مضمومة^(٤) فهي للوصل لا غير . وكذلك الألف التي لحقت مصادر هذا القبيل [٤ / و] من الفعل ، وتلك

(١) ابنم : هو ابن زيدت عليه الميم للمبالغة والتوكيد . انظر شرح المفصل ٩ / ١٣٣ .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٨ / ٣٥ «ايمن عند سيويه اسم مفرد وضع للقسمة مشتق من اليمين وهو البركة وألف ايمن وصل ، ولم تجيء في الأسماء ألف وصل مفتوحة إلا هذا الحرف . وذهب قوم من الكوفيين إلى أن ايمن جمع يمين ، والألف على هذا عندهم قطع وإنما حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال» . وانظر الإنصاف ١ / ٤٠٤ .

(٣) احترازاً عن نحو «قُلْ» و«بِعْ» و«خَفْ» و«شُدْ» و«عُدْ» من «تَقُولُ» و«تَبِيعُ» و«تَخَافُ» و«تَشُدُّ» و«تَعُدُّ» انظر شرح الشافية ٢ / ٢٦٠ .

(٤) احترازاً عن نحو «أَكْرَمُ» يُكْرَمُ فإن بعد ألف فعله الماضي ثلاثة ، فالهمزة في ماضيه وأمره ومصدره همزة قطع . انظر شرح الشافية ٢ / ٢٥٩ .

الأفعال: «انْفَعَلَ» و«افْعَلَ» و«افْعَالَ» و«افْتَعَلَ» و«اسْتَفْعَلَ» و«افْعَوْعَلَ» و«افْعَوَّلَ» و«افْعَنَّلَ» و«افْعَنَلَى» و«افْعَلَّلَ»^(١).

وأما الحروف ففي لام التعريف^(٢) فقط نحو «الرَّجُلُ»، «الْعُلَامُ».

وإذ قد تبيّنت ذلك فاعلم أنّ الأصل في همزة الوصل الكسر لأنها حرفٌ دخلت على ساكن في أول الكلمة، والأصل في الحروف البناء، والأصل في البناء السكون، لأنّ البناء ضدّ الإعراب، فوجب أن يكون بنقيض آلاته^(٣)، ولما كان ذلك كذلك، اجتمع ساكنان فحرّكت الهمزة بالكسر على أصل تحريك التقاء الساكنين وهو الكسر؛ إلاّ التي مع لام التعريف فإنّها خُصّت بالفتحة^(٤)، نحو «الرَّجُلُ»، «الْعُلَامُ». وإذا كان ثالث الكلمة التي قبلها همزة الوصل مضمومةً ضمةً لازمةً ضَمَمَتِ الهمزة للإتباع نحو «أَقْتَلَ»، «أَغْرُ»^(٥). وكذا كل فعلٍ ماضٍ زاد على الثلاثة يُبْنَى للمفعول

(١) انظر الكتاب ٤ / ١٤٤ - ١٤٥، التكملة ١٦ - ١٧.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٣ / ٣٢٤ «وزعم الخليل أنّ الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرفٌ واحدٌ كـ «قد» وأنّ ليست واحدةً منهما مفصولة من الأخرى. ولكنّ الألف كألف «أَيْمُ» في «أَيْمُ الله» وهي موصولة كما أنّ ألف «أَيْمُ» موصولة». وانظر الكتاب ٤ / ١٤٨، رصف المباني ١٥٨.

(٣) في الأصل «الآية»، والتصحيح من (ح).

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ١٤٨: «فلما لم تكن الألف في فعل ولا اسمٍ كانت في الابتداء مفتوحة، فرق بينها وبين ما في الأسماء والأفعال». وانظر شرح المفصل ٩ / ١٣٧.

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ١٤٦: «وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم =

به وفي أوله همزة وصل ضَمَمَتْهَا أيضا نحو «أُنْطَلِقَ به»، «أُسْتُخْرِجَ الماء»، «أُسْتَهْزِىءَ به» فَإِنْ قُلْتَ: «أَمْرُو أَخِذْ لِنَفْسِهِ إِمْشُوا يا قوم» كَسَرْتَ لِأَنَّ الضَّمَّةَ غَيْرُ لازِمة، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُول: «إِمْرَأً رَأَيْتَ إِمْشِ يا زَيْد»^(١).

فصل: إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل؛ فَإِنْ كَانَتْ همزة الوصل مكسورة أو مضمومة سَقَطَتْ لِلْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا، نَحْوُ «أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ» [المنافقون: ٦] «أَبْنُ زَيْدٍ أَنْتَ؟» «أَسْتَهْزِىءُ به؟» وَكَذَا الْقِيَاسُ فِي الْبَاقِي. فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَى الَّتِي مَعَ لَام [٤/ ظ] التَّعْرِيفِ، أُبْدِلَتْ أَلِفًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ» [يونس: ٥٩] فَرَقًا بَيْنَ الْإِخْبَارِ وَالْإِسْتِخْبَارِ^(٢). وَكَذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى «أَيُّمَنْ» نَحْوَ قَوْلِكَ: «أَيُّمَنْ اللَّهُ

= يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا سَاكِنَ فَكُرْهُوا كَسْرَةً بَعْدَهَا ضَمَّةٌ، وَأَرَادُوا أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ حَرْفٌ أَوَّلُهُ مَكْسُورٌ وَالثَّانِي مَضْمُومٌ». وَانْظُرِ الْمَنْصَفَ ١/ ٥٤، شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٩/ ١٣٧، شَرْحُ الشَّافِيَةِ ٢/ ٢٦٢.

(١) قَالَ ابْنُ يَعِيشَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٩/ ١٣٧: «وَإِنَّمَا قُلْنَا ضَمًّا لِأَنَّهُ لَا حَرَجًا مِنْ مِثْلِ «ارْمُوا» وَ«اقْضُوا» فَإِنَّ الْهَمْزَةَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَكْسُورَةٌ وَإِنْ كَانَ الثَّالِثُ مَضْمُومًا لِأَنَّ الضَّمَّةَ عَارِضَةً، وَالْمِيمَ فِي «ارْمُوا» أَصْلُهَا الْكَسْرُ، وَكَذَلِكَ الْضَادُّ فِي «اقْضُوا» وَذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ «اقْضِيُوا» وَ«ارْمِيُوا» وَإِنَّمَا اسْتَقْبَلُوا الضَّمَّةَ عَلَى الْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلُهَا فَحَذَفُوهَا فَبَقِيَ سَاكِنَةٌ، وَوَاوُ الضَّمِيرِ بَعْدَهَا سَاكِنٌ فَحَذَفَتْ الْيَاءُ لِلِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَضُمَّتِ الْعَيْنُ لِتَصَحُّحِ الْوَاوِ السَّاكِنَةِ فَبَقِيَ الْهَمْزَةُ مَكْسُورَةٌ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ». وَانْظُرِ التَّكْمِلَةَ ١٧، رَصَفُ الْمَبَانِي ١٣٣.

(٢) قَالَ سَبْيُوه فِي الْكِتَابِ ٤/ ١٤٨: «لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ فِي الْإِبْتِدَاءِ مَفْتُوحَةً كُرْهُوا أَنْ يَحْذَفُوهَا فَيَكُونَ لَفْظُ الْإِسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ وَاحِدًا، فَأَرَادُوا أَنْ يَفْصَلُوا وَيَبَيِّنُوا» وَانْظُرِ التَّكْمِلَةَ ١٨، الْأَزْهِيَّةَ ٤٢ شَرْحُ الْمَفْصَلِ ٩/ ١٣٨.

قَسَمُكَ؟». هذا كله الكلام في أحكام الكلام.

* * *

باب أحكام الوقف

اعلم أن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً، كما أن المبتدأ به لا يكون إلا متحركاً.

وللوقف علامات وخصائص يمتاز بها من الوصل.

اعلم أن الموقوف عليه لا يخلو من أن يكون حرفَ صَحَّةٍ أو حرفَ عِلَّةٍ؛ فإن كان صحيحاً لم يخلُ من أن يكون قبله ساكناً أو متحركاً؛ فإن كان قبله متحركاً لم يخلُ من أن يكون منوئاً أو غيرهِ؛ فإن كان منوئاً نحو: «رَجُلٌ» و«حَجَرٌ» و«إِبِلٌ» ووقفتَ على المرفوع منه والمجرور حذفْتَ^(١) التنوين من غير عوض، وكان في الوقف أربعة أوجه^(٢):

الإسكان: وهو الأصل نحو «هذا رجلٌ» و«مررتُ برجلٍ».

والرَّوم: وهو أن تُضعِفَ الصوت فلا تُشَبِّعَ ما ترومه؛ يدركه البصير والأعمى، إذ هو إِيَانَةٌ للصوت^(٣).

(١) في الأصل «وحذفت»، والتصحيح من (ح).

(٢) ورد في حاشية (ح) «هذا على ما عدّه النحويون، أمّا على ما عدّه أهل التجويد فليس فيه غير ثلاثة أوجه: الإسكان والرَّوم والإشمام».

(٣) في (ح) «بصوت».

والإشمام: وهو أن تُسَكَّن الحرف ثم تَضُمَّ شفتيك؛ يدركه البصير دون الأعمى، لأنه رمزٌ بتحريك الشفتين من غير إبانة بصوت. وهو عند البصريين يختصُّ بالمرفوع، وعند أهل الكوفة يشترك فيه الرفع والجر^(١).
والرابع التشديد: نحو «هذا فرجٌ» و«مررت بخالد» فهذا لتوكيد [٥/ و] الوقف. وهذا التوكيد أشدَّ من توكيد الرّوم، والرّوم أتمّ من الإشمام. قال الشاعر: (الرجز)

١ - مِثْلَ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا^(٢)

الأصلُ «القَصَبُ» فشَدَّ لَنِيَّةِ الوقف، ثمَّ أَجْرَى الوَصْلَ مجرى الوقف. وإن وقفتَ على المنصوب المنونَ أَبْدَلْتَ مِنَ التَّنْوِينِ أَلْفًا، ثمَّ

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ٦٧ / ٩: «ولا يكون الإشمام في الجرِّ والنصب عندنا، وذهب الكوفيون إلى جواز الإشمام في المجرور، قالوا: لأن الكسرة تكسر الشفتين كما أنَّ الضمة تَضُمُّهُمَا». وقال الرضي في شرح الشافية ٢٧٥ / ٢ «وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجوُّز الإشمام في المجرور والمكسور أيضًا، والظاهر أنه وهم، لم يجوزه أحدٌ من النحاة إلا في المرفوع والمضموم».

(٢) البيت لرؤبة بن المعجاج، أو لربيعة بن صبح، وقبلة: «كأنه السَّيْلُ إذا اسلحجاً» وهو في ملحقات ديوان رؤبة ١٦٩ وروايته فيه: «أو كالحريق وافقَ الْقَصَبَا» التكملة ١٩، شرح شواهد الإيضاح ٢٦٤، شرح المفصل ٩٤ / ٣، ٦٨ / ٩، ٨٢، شرح الشافية ٣١٨ / ٢، ٣٢٠، شرح ابن عقيل ٥١٩ / ٢، المقاصد النحوية ٥٤٩ / ٤، شرح الأشموني ٢١٩ / ٤، شرح التصريح ٣٤٦ / ٢، والخزانة ٥٥٣ / ٢.

وقفتَ عليها نحو «رَأَيْتُ رجلاً» لم يَجُزْ في ذلك الوجوه الأربعة^(١). وقد شُبِّهَ بالمنصوب المنوّن، النونُ الخفيفةُ المفتوح ما قبلها^(٢)؛ نحو قوله تعالى^(٣): ﴿لَتَنفَعَا﴾ [العلق: ١٥] ﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢] كما قال الأعشى^(٤): (الطويل)

٢ - وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا^(٥)

(١) قال ابن يعيش: وإنما أُبدِل من التنوين ألفٌ في حال النصب، لأنّ التنوين زائدٌ يجري مجرى الإعراب من حيث كان تابِعاً لحركات الإعراب فكما أنّه لا يوقف على الإعراب فكذلك التنوين لا يوقف عليه، ولأنّهم أرادوا أن لا يكون كالنون الأصلية في نحو «حسنٌ». شرح المفصل ٦٩ / ٩.

(٢) قال سيبويه: وذلك لأنّ النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد، وهما حرفان زائدان، والنون الخفيفة ساكنة كما أنّ التنوين ساكنٌ، وهي علامة توكيد كما أنّ التنوين علامة المتمكّن، فلما كانت كذلك أُجريت مجراها في الوقف. الكتاب ٥٢١ / ٣.

(٣) لفظ (تعالى) سقط من (ح).

(٤) هو ميمون بن قيس، أبو بصير، ويُعرف بالأعشى الكبير، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلّقات. (ت ٥٧، هـ ٦٢٩م) انظر طبقات فحول الشعراء ٥٢ / ١، الشعر والشعراء ٢٥٧ / ١، والأعلام ٣٤١ / ٧.

(٥) عجز بيت، وروايته كاملاً في ديوانه ١٣٧:

وذا النُصْبِ المنصوب لا تَنسُكَنَّهُ ولا تعبداً الأوثانَ والله فاعبُدا
ولكنّ النُحَاة يروون الشاهد كما في كتاب سيبويه ٥١٠ / ٣:

وزعم الأخفش^(١) أن من العرب مَنْ يقف على المنصوب المنون بغير ألف، نحو «رأيت زيد»^(٢). قال الشاعر: (الطويل)

٣ - وَمَا اغْتَصَمْتُ مِنْ رَبِّ نُعْمَايَ رَبِّ^(٣)

وقال: (الرملي)

٤ - قَدْ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ^(٤)

= فإياك والميتات لا تقربنَّها ولا تعبدِ الشيطان والله فاعبُدًا وهو في إيضاح الوقف ١ / ٣٦٠، الأمالي الشجرية ١ / ٣٨٤، ٢ / ٢٦٨، الإنصاف ٢ / ٦٥٧ شرح المفصل ٩ / ٣٩، ٨٨، ١٠ / ٢٠، شرح الملوكي ٢٣٢، الممتع في التصريف ١ / ٤٠٨، مغني اللبيب ٤٨٦، وشرح شواهد ٢ / ٥٧٧، المقاصد النحوية ٤ / ٣٤٠، شرح الأشموني ٣ / ٢٢٦، شرح التصريح ٢ / ٢٠٨، همع الهوامع ٢ / ٧٨، الدرر اللوامع ٢ / ٩٥، واللسان (نصب).

(١) هو سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش الأوسط، نحوي عالم باللغة والأدب، وأخذ النحو عن سيبويه، له «معاني القرآن» (ت ٢١٥هـ) انظر طبقات النحويين ٧٢، بغية الوعاة ١ / ٥٩٠، والأعلام ٣ / ١٠١.

(٢) انظر قوافي الأخفش ١٠٧، شرح المفصل ٩ / ٦٩.

(٣) لم أقف على قائله.

(٤) عجز بيت لعدي بن زيد، وصدوره: «شئز جنبي كأنني مُهددًا» وهو في ديوانه ٥٩، بحذف «قد» من الشطر الثاني، الخصائص ٢ / ٩٧، سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٧٧، ٦٧٦، شرح المفصل ٩ / ٦٩، شرح الملوكي ٢٣٤، رصف المباني ١٢٦، واللسان (هدأ). القَيْن: الحداد، الدَف: الجنب.

غير أنَّ الفصح الأول .

وقد حكى سيويه^(١) عن أبي الخطّاب^(٢) أنَّ بعض العرب يقف على المرفوع والمجرور المنوّنين بالواو والياء، نحو «هذا زيدو» و«مررتُ بزيدي» قياسًا على المنوّن المنصوب^(٣)؛ كما قاس بعضهم المنوّن المنصوب على المرفوع والمجرور فوقف بغير ألف . وهذه اللغة بعيدة شاذة.

* * *

باب

الوقف على غير المنوّن

نحو: ﴿عِصِينَ﴾ [الحجر: ٩١] و«الرّجل» . اعلم أنَّ الموقوف عليه إذا لم يكن منوّناً استوى في الأحوال الثلاث، نحو «هذا عُمَرُ» [٥/ ظ] و«رأيتُ عُمَرَ»، و«مررتُ بِعُمَرَ»؛ ثمَّ إنَّ كان مرفوعاً جرى فيه الأوجه الأربعة؛ وفي المجرور والمنصوب ثلاثة أوجه: الرّوم والإسكان والتضعيف^(٤) . وإنَّ كان

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، إمام نحاة البصرة، وأوّل من بسط علم النحو، وصنّف كتابه المُسمّى «الكتاب» (ت ١٨٠هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين ٦٦، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩، والأعلام ٥/ ٨٠.

(٢) هو عبد الحميد بن عبد المجيد، الأخفش الأكبر، من أئمة اللغة والنحو، لقي الأعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء. (ت ١٧٧هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين ٤٠، بغية الوعاة ٢/ ٧٤، والأعلام ٣/ ٢٨٨.

(٣) انظر الكتاب ٤/ ١٦٧، شرح المفصل ٩/ ٧٠، شرح الشافية ٢/ ٢٧٤.

(٤) قال سيويه: «فالنصب والجر لا يوافقان الرفع في الإشمام، وهو قول العرب ويونس والخليل». الكتاب ٤/ ١٧٢.

المنصوب بالألف واللام نحو «رَأَيْتُ الْحَارِثَ» فعند قومٍ لم يصحَّ تثقيله لأنَّ الألف واللام قامتا مقام التنوين؛ وعند قومٍ صحَّ ذلك^(١). والفعل الصحيح في التثقيل والرّوم والإسكان والإشمام بمنزلة غير المنوّن من الأسماء نحو «يَضْرِبُ» و«يَمْنَعُ» و«لَنْ يَضْرِبَ» و«لَنْ يَمْنَعَ».

* * *

باب

الوقف على الموقوف الذي قبله ساكن

اعلم أنَّ الساكن قبله لا يخلو من أن يكون حرفَ علّة أو غيره؛ فإنَّ كان حرفَ علّة، نحو «ثوب» و«بيت» و«كتاب» جاز الرّوم والإسكان والإشمام على حسب ما أَوْضَحْنَا قَبْلُ. ولم يَجُزِ التثقيل لاجتماع ثلاثة أحرف سواكن^(٢). وكذا الحكمُ في كلِّ حرفٍ موقوفٍ عليه، وقبله حرفٌ ساكنٌ، نحو: «بَكَرٌ» و«قَمَطَرٌ». وأمّا النّقل في هذا القليل فمحالٌ استثقالاً

(١) قال الرضوي: «والتضعيف يكون في المرفوع والمجرور مطلقاً، وأمّا المنصوب فإنَّ كان منوّنًا فليس فيه إلا قلب التنوين ألفاً إلا على لغة ربيعة، فإنهم يجوزون حذف التنوين، فلا منع إذن عندهم من التضعيف وإن لم يكن منوّنًا». شرح الشافية ٣١٥ / ٢.

(٢) قال سيبويه: «فإنَّ كان الحرف الذي قبل آخر حرفٍ ساكنًا لم يُضَعَّفُوا، لأنَّ الذي قبله لا يكون ما بعده ساكنًا لأنّه ساكن» الكتاب ١٧١ / ٤. وانظر التكملة ٢٠، شرح المفصل ٧٠ / ٩ شرح الشافية ٣١٥ / ٢.

لتحرك حرف العلة^(١). وأما إذا كان الساكن قبل الموقوف صحيحًا جاز
وجه رابع، وهو أن تنقل حركة الموقوف إلى الساكن قبله فرارًا من التقاء
الساكنين، نحو «هذا بَكْرٌ» و«مررتُ بَبَكْرٍ»؛ كما قال الشاعر: (الرجز)

٥ - أنا ابنُ ماوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقْرُ^(٢)

وقال في الجَرِّ: [٦/ و] (الرجز)

٦ - شَرِبَ النَّبِيذَ واضْطَفَاقًا بِالرَّجْلِ^(٣)

(١) قال سيبويه: «ولا يكون هذا في «زَيْد» و«عَوْن» ونحوهما لأنهما حرفا مَدٍّ، فهما
يحتملان ذلك كما احتمالاً أشياء في القوافي لم يحتملها غيرُهما، وكذلك
الألف، ومع هذا كراهية الضمِّ والكسر في الياء والواو، وأنتك لو أردتَ ذلك في
الألف قلبتَ الحرف». الكتاب ٤/ ١٧٤، وانظر شرح الشافية ٢/ ٣٢٣.

(٢) بعده: «وَجَاءَتِ الْحَيْلُ أَثَابِي زُمَرٍ». وينسب البيت إلى عبّيد الله بن ماوية الطائي،
أو فذكي بن أعبد المنقرّي، أو بعض السّعديين. وهو في الكتاب ٤/ ١٧٣،
قوافي الأخفش ٨٥، ٩٨، الكامل ٢/ ٦٩٣، الجمل ٣١٠، التكملة ٨، الحُمل
٣٥٨، الإنصاف ٢/ ٧٣٢، شرح شواهد الإيضاح ٢٥٩، مغني اللبيب ٥٦٨،
وشرح شواهد ٢/ ٨٤٣، المقاصد النحوية ٤/ ٥٥٩، شرح التصريح
٢/ ٣٤١، همع الهوامع ٢/ ١٠٧، ٢٠٨، الذّر اللوامع ٢/ ١٤١، ٢٣٤،
واللسان (نقر). ماوية: اسم أمه، وهو مأخوذ من الماوية: المرأة الصافية.
والنقر: صوتٌ يُسَكَّن به الفرس، والأثابي: الجماعات.

(٣) قبله: «عَلِمْنَا إِخْوَانَنَا بَنُو عَجَلٍ»، لم أعرف قائله، وهو في النوادر ٣٠ برواية:
«الشَّغْزَبِيُّ واعتقالاً بِالرَّجْلِ» قوافي الأخفش ٨٥، شرح كتاب سيبويه ٢/ ١١٤،
التكملة ٩، الخصائص ٢/ ٣٣٥، الإنصاف ٢/ ٧٣٤، شرح شواهد الإيضاح
٢٦١، الارتشاف ١/ ٤٠٠، المقاصد النحوية ٤/ ٥٦٧، شرح الأشموني =

والنقل في كلامهم فاش؛ فإن كان المنصوب بالألف واللام نحو «رأيتُ النَّقَرَ» لم تنقل في قول سيبويه، لأنَّ الألف واللام قد قامتا مقام التنوين؛ وكما لا يجوز النقل مع التنوين لم يُجْزَ معهما أيضاً^(١)، ويجوز عند بعض الكوفيين^(٢). ونظير هذا قولهم: [«عَنْهُ»]^(٣) و«مِنْهُ» و«ضَرْبُهُ»، قال الشاعر: (الرجز)

٧ - عَجِبْتُ وَالسَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ مَنْ عَنَزِي سَيِّي لَمْ أَضْرِبُهُ^(٤)

ولا يجوز عند أصحاب النقل «هذا عِدْلٌ» لأنه يخرج إلى ما ليس في الكلام؛ ولكنك تقول: «هذا عِدْلٌ» إتباعاً لما قبله، ولا يجوز «في البُسْرِ» أُتْبِعَتِ الضمة^(٥).

= ٢٤٠ / ٤، واللسان (جلد) (شغزب) (عجل) (مسك). والاصطفاق: الاضراب، والمراد هنا: الرقص.

(١) انظر الكتاب ١٧٣ / ٤.

(٢) انظر الإنصاف ٧٣١ / ٢، شرح المفصل ٧٢ / ٩.

(٣) الزيادة من (ح).

(٤) البيتان لزياد الأعجم، وهما في ديوانه ٦٩، الكتاب ١٨٠ / ٤، الكامل ٦٩٣ / ٢،

شرح كتاب سيبويه ١١٤ / ٢، التكملة ٣٣، المحتسب ١٩٦ / ١، سر صناعة

الإعراب ٣٨٩ / ١، شرح شواهد الإيضاح ٢٨٦، شرح المفصل ٧٠ / ٩، شرح

الشافعية ٣٢٢ / ٢، شرح الأشموني ٢١٠ / ٤، همع الهوامع ٢٠٨ / ٢، الدرر اللوامع

٢٣٤ / ٢، واللسان (لمم). والعَنَزِي: نسبة إلى عَزْرَة، وهي قبيلة من ربيعة بن نزار.

(٥) قال سيبويه: وقالوا: هذا عِدْلٌ وفِسلٌ، فأتبعوها الكسرة الأولى، ولم يفعلوا

ما فعلوا بالأول لأنه ليس من كلامهم «فِعْلٌ»، وقالوا: في البُسْرِ، ولم يكسروا في

الجزء لأنه ليس في الأسماء «فُعِلٌ» فأتبعوها الأول. الكتاب ١٧٣ / ٤ - ١٧٤.

وانظر شرح المفصل ٧٢ / ٩.

والنقل والتثقيل قليلٌ لا يُستعمل مثله في القرآن إلا بأثرٍ؛ لأنَّ الوقفَ سنةٌ كالقراءة^(١). فليس كلُّ ما جاز في العربية جازَ في القرآن، هذا إذا كان الموقوف صحيحاً، ولم يكن تاء التأنيث.

* * *

باب

الوقف على ما كان آخره حرف علة

اعلم أنَّ الاسم إذا كان آخره واوًا أو ياءً وقبلهما ساكن فالوقف عليه كالوقف على الصحيح؛ كما كان جارياً في الوصل مجرى الصحيح. وإنَّ كان آخره ياءً قبلها كسرة لم يخلُ من أن يكون منوَّناً أو غيرَه. فالمنوَّن نحو «قاضي» و«غاز» و«عم» و«شج» فالوقف عليه في الجرِّ والرفع بسكون الحرف الذي قبل الياء، [٦/ ظ] نحو «هذا قاضٍ» و«مررتُ بِعم»^(٢) قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]^(٣) هذا هو الأكثرُ الأحسن؛ ومنهم مَنْ يقف على هذا النحو بالياء لزوال التنوين نحو «هذا رامي

(١) قال أبو حيان: «ولم يؤثر الوقف بالنقل عن أحدٍ من القراء إلا ما نُقل عن أبي عمرو أنه وقف» وتواصوا بالصَّبر «بكسر الباء». الارتشاف ١/ ٣٩٩، وانظر همع الهوامع ٢/ ٢٠٨.

(٢) في (ح) «بعمر» وهو تصحيف.

(٣) قرأ ابن كثير بإثبات الياء في الوقف، وقرأ الباكون بحذف الياء في الوقف والوصل. انظر السبعة ٣٦٠، الكشف ٢/ ٢١، التيسير ١٣٣.

وشَجِي»^(١). وإن كان المنون منصوبًا نحو «رَأَيْتَ قَاضِيًا وَعَمِيًّا» فكالصحيح الوقف على الألف المُبْدَلَة من التنوين. وياء «يَمَانٍ» و«غَوَاشٍ» [الأعراف: ٤١] كياء «قَاضٍ» في الوقف حيث يلحقه التنوين، وأما غير المنون فنحو «هذا القاضي» و«مررتُ بالدَّاعِي والعَمِي» فالوقف على هذا بإثبات الياء كما كانت ثابتة في الوصل^(٢)، ومنهم مَنْ يحذف الياء وقفًا نحو «هذا القَاضِ» و«مررتُ بالعم» لأن الوقف مبنيٌّ على السكون، والحذف كالجزم^(٣).

قال شيخنا أبو علي^(٤): «والإثبات في هذا أكثر كما كان الحذف في «قَاضٍ» أكثر»^(٥). هذا إذا كان مرفوعًا أو مجرورًا؛ فإن كان منصوبًا فإنك أثبتت

(١) قال سيبويه: «وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض مَنْ يوثق بعريته من العرب يقول: هذا رامي، وغازي، وعمي، أظهروا في الوقف حيث صارت في موضع غير تنوين، لأنهم لم يضطروا هنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستئصال». الكتاب ٤ / ١٨٣.

(٢) قال سيبويه: «فإذا لم يكن في موضع تنوين فإنَّ البيان أجودُ في الوقف، وذلك قولك «هذا القاضي، وهذا العمي»، لأنها ثابتة في الوصل». الكتاب ٤ / ١٧٩.

(٣) قال سيبويه: ومن العرب من يحذف هذا في الوقف، شبهوه بما ليس فيه ألف ولا م، إذ كانت تذهب الياء في الوصل في التنوين لو لم تكن الألف واللام، وفعلوا هذا لأنَّ الياء مع الكسرة تستقل كما تستقل الياءات. الكتاب ٤ / ١٨٣.

(٤) هو الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي، أحد الأئمة في علم العربية والنحو، له «الإيضاح» في النحو، و«التكملة» في الصرف، و«الحجة» في القراءات (ت ٣٧٧هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين ١٢٠، بغية الوعاة ١ / ٤٩٦، والأعلام ٢ / ١٧٩.

(٥) انظر التكملة ٢١.

الياء ساكنة لا غير، فنقول: «رَأَيْتَ الْقَاضِيَّ» و«أَجَبْتُ الدَّاعِيَ» و«كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ
الْثَّرَاقِيَّ» [القيامة: ٢٦] لأنها في الحركة [في الوصل] ^(١) صارت بمنزلة الصحيح،
والحرف الصحيح إذا وقفت عليه حذفت الحركة وحدها على ما بينا قبل.

وتقول في المنادى: «يا قاضي» بإثبات الياء لأنه موضع لا يلحق فيه
التنوين فصار بمنزلة ما دخله الألف واللام؛ ومنهم من يحذف فيقول:
«يا قاضٍ» ^(٢). ومن حذف الياء من المنادى لم يحذف من قولهم: «يا مُرِي»
من «أَرَى» «يَرَى» ^(٣).

[٧/ و] وأما الفعل المعتل نحو «يَزِمِي» و«يَغْزُو» و«يَخْشَى» فالوقف
عليه بإثبات هذه الحروف لأنها علامة للرفع لم يَجُزْ حذفها إلا للجزم
بدخول العامل عليها؛ ثم ما حُذِفَ من هذه الحروف للجزم لم يَجُزْ إثباتها
في الوقف أيضاً بحال، كقوله تعالى: «وَلْيَدْعُ رَبَّهُ» [غافر: ٢٦]، «وَمَنْ
يَعِشْ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ» [الزخرف: ٣٦] «فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ» [يوسف: ٨٨]، «وَلْيَسْتَقِ

(١) الزيادة من (ح).

(٢) قال سيبويه: «وسألت الخليل عن «القاضي» في النداء، فقال: أختار «يا قاضي»
لأنه ليس بمنون كما أختار «هذا القاضي». وأما يونس فقال «يا قاضٍ» وقول
يونس أقوى، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء، كانوا في النداء
أجدر، لأن النداء موضع حذف، يحذفون التنوين ويقولون: يا حارٍ، يا صاحٍ،
ويا غلامُ أقبلْ». الكتاب ٤ / ١٨٤.

(٣) قال سيبويه: «كرهوا أن يُخْلَوْا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء، فصار
عوضاً». الكتاب ٤ / ١٨٤. وانظر التكملة ٢٢، شرح المفصل ٩ / ٧٥، شرح
الشافعية ٢ / ٣٠١.

اللَّهُ رَبُّكُمْ ﴿البقرة: ٢٨٢﴾ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا ﴿النساء: ٩﴾ وَلَا يَأْبَ
الشُّهَدَاءُ ﴿البقرة: ٢٨٢﴾ .

باب

الوقف على الألف

الألف إذا كانت في آخر اسم منون حذفتها في الوصل نحو «عَصَا»
و«رَحَى» و«مُثْنَى» و«مُعَلَّى» ثُمَّ إِنْ وَقَفْتَ وَقَفْتَ عَلَى الْأَلْفِ فِي الْأَحْوَالِ
الثلاث ولم يَجْزُ حذْفُهَا كَمَا حَذَفْتَ الْيَاءَ فِي ^(١) «قَاضٍ» لِحَفَّتْهَا، وَلَا إِشْمَامَ
فِيهَا وَلَا رَوْمَ وَلَا تَضْعِيفَ . وَهِيَ فِي النَّصَبِ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ .

وإن كان الاسم غير مُنْصَرَفٍ نحو: «أَعْمَى» و«حُبْلَى» فالوقف
كالوصل ^(٢) . وبعض العرب يُبدل من هذه الألف الياء فيقول: «حُبْلَى» ^(٣) ،
ومنهم من يقول: «حُبْلَوُ» ^(٤) وإنما ذلك لِتَبْيِينِ الْوَقْفِ مِنَ الْوَصْلِ .

(١) في (ح) «من» .

(٢) في الأصل «كالأصل» والتصحيح من (ح) .

(٣) قال سيبويه: «حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس، وهي قليلة . فأما الأكثر الأعراف فأن تدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياء» .
الكتاب ٤ / ١٨١ . وانظر التكملة ٢٦ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٨٦ .

(٤) قال سيبويه: زعم أبو الخطاب وغيره من العرب أن بعض طيء يقول: «أَفْعَوُ»
لأنها أبين من الياء، الكتاب ٤ / ١٨١ ، وانظر التكملة ٢٦ ، وشرح المفصل
٧٦ - ٧٧ .

وما لم يُحذف من الياءات والواوات في الكلام، أو يختار إثباته في حال السَّعة جازَ حذفه في الفواصل والقوافي كقوله تعالى: ﴿إِذَا يَسِرُّ﴾^(١) [الفجر: ٤]، وقوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٢) [الرعد: ٩] قال الشاعر: (الكامل)

٨ - وَيَعْفُ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ نَمَّ لَا يَفْرُ^(٣)

فأما الألف، فلم يُجْزَ حذفها أصلاً بخلاف الياء والواو، ويدلُّك وضوحاً على أنَّ الياء والواو اللَّتين لا يختار حذفهما ساغ سقوطهما [٧/ظ] في الفواصل والقوافي لأنه ينوي الوقوف عليهما والوقف بالحذف والتخفيف.

ألا تراهم أجمعوا على حذف الإعراب والحركة والتنوين في الوقف،

(١) قرأ ابن كثير ويعقوب بإثبات الياء في الوصل والوقف، وقرأ أبو عمرو ونافع وأبو جعفر بإثباتها في الوصل وحذفها في الوقف، وقرأ الباقون بحذفها في الحالين. انظر السبعة ٦٨٣، الكشف ٣٧٤ / ٢، التيسير ٢٢٢، النشر ٤٠٠ / ٢.

(٢) قرأ ابن كثير ويعقوب بإثبات الياء في الوصل والوقف، وقرأ الباقون بحذفها في الحالين. انظر السبعة ٣٥٨، الكشف ٣٥٨ / ٢، التيسير ١٣٤، النشر ٢٩٨ / ٢.

(٣) البيت لزهير بن أبي سُلمي، وهو بتمامه:

وَأَنْتَ تَقْرِي مَا خَلَقْتَ وَيَعْفُ ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ نَمَّ لَا يَفْرُ
وهو في ديوانه ٩٤، وفيه «يفري» بدل «يفر». الكتاب ١٨٥ / ٤، ٢٠٩ قوافي
الأخفش ٦٩، ١١١، التكملة ٢٣، المنصف ٧٤ / ٢، ٢٣٢، شرح شواهد
الإيضاح ٢٧٠، شرح المفصل ٧٩ / ٩، شرح الشافية ٣٠٢ / ٢، الارتشاف
١ / ٣٩٦، همع الهوامع ٢ / ٢٠٦، الدرر اللوامع ٢ / ٢٣٣، واللسان (فرا).
الْفَرِي: القطع، الخلق: التقدير، يُقال: ما كُلُّ مَنْ خَلَقَ يَفْرِي، أي ما كُلُّ مَنْ
قَدَّرَ قَطْعَ. وهو مثلُ يُضْرَبُ لِمَنْ عَزَمَ وَلَا يَفْعَلُ.

لأن الوقف نظيرُ الجزم، والجزم حذفٌ وتخفيفٌ. فكل ما اخترت حذفه في الجزم، لك أن تحذفه في الوقف كذلك^(١) تقول: «اضرب» بسكون الباء في الوقف، كما حذفت الحركة في الجزم نحو: «لم يضرب» وتقول: «ارم» و«اغز» و«اخش» بحذف حروف اللين كما حذفتها بدخول الجازم في نحو «لم يرم» و«لم يغز» و«لم يخش». قال الله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾^(٢) وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ^(٣) [وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ]^(٤) وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ^(٥) [الشعراء: ٧٨ - ٨١]. أثبت سبحانه الياء حشواً لأنها في نية الدرج، وحذفها من الفواصل لأنها في نية الوقف.

ولما روي عن رسول الله ﷺ في حديث الوصال: «إني أبيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ»^(٦). وعلى هذا أنشد الأخفش: (الوافر)

(١) في (ح) «كذلك».

(٢) الزيادة من (ح).

(٣) قرأ يعقوب وحده هذه الآيات بإثبات الياء في الوصل والوقف، وقرأ الباقر بحذفها في الحالين. انظر غاية الاختصار ١ / ٣٧٠ - ٣٧١، النشر ٢ / ٣٣٦.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الصوم) ٢ / ٦٩٤. وقال القسطلاني: «يسقين» بحذف الياء في الفرع كالمصحف العثماني في الشعراء، وفي بعض الأصول «يسقيني» بإثباتها كقراءة يعقوب الحضرمي. (إرشاد الساري ٣ / ٣٩٦ - ٣٩٧) وفي صحيح مسلم (كتاب الصوم) ٢ / ٧٧٤ - ٧٧٥ «يسقيني» بإثبات الياء ولم تشر النسخة غير المحققة إلى اختلاف في نسخه. (الجامع الصحيح ٣ / ١٣٣ - ١٣٤).

٩ - إذا نادى المُنَادِي بِاسْمِ أُخْرَى و^(١) بِاسْمِكَ رَاعَيْني صَوْتُ المُنَادِ^(٢)

وقال الأعشى : (المقارب)

١٠ - وَمِنْ شَانِيٍّ كَاسِفٍ وَجْهُهُ إذا ما انتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرُنْ^(٣)

وهذا أكثر من أن يُحصَى إذ هو عادتُهُم المعروفة المشهورة، وطريقَتُهُم المأخوذة المأثورة.

* * *

باب

الياءات المحذوفة من خط الإمام^(٤) على غير معنى جزم أو نداء

وقد اختلف القراء في حَذْفِهَا [٨ / و] وإثباتها، بعضها أصلية حُذفت

(١) زيادة يقتضيها وزن البيت.

(٢) لم أعرف قائله.

(٣) وهو في ديوانه ٤٢٢، الكتاب ٤ / ١٨٧، إيضاح الوقف ١ / ٢٥٩ برواية: «ومن كاشح ظاهرٍ غمره...»، التكملة ٢٩، الأمالي الشجرية ٢ / ٧٣، شرح شواهد الإيضاح ٢٧٦، شرح المفصل ٩ / ٨٣، ٨٦، ضرائر الشعر ١٢٨. الشانِيء: المُبْغَض، والكاسف: العابس المتغيّر اللون.

(٤) وهو خط المصحف الذي تركه الخليفة عثمان رضي الله عنه لنفسه، قال ابن الجزري: «وجه عثمان بمصحف إلى البصرة، ومصحف إلى الكوفة، ومصحف إلى الشام، وترك مصحفًا بالمدينة، وأمسك لنفسه مصحفًا الذي يُقال له الإمام». النشر ٧ / ١، ٢ / ١٢٨.

تخفيفاً نحو: ﴿الذَّاعِ﴾^(١) [البقرة: ١٨٦] و﴿النَّارِ﴾^(٢) [غافر: ٣٢] و﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾^(٣) [هود: ١٠٥] و﴿نَبِّغْ﴾^(٤) [الكهف: ٦٤].

ومنها ما حُذفت وهي أصلية لالتقاءها ساكنة مع التنوين بعدها^(٥)،

(١) قرأ يعقوب بإثبات الياء في الوصل والوقف، وقرأ أبو عمرو وأبو جعفر وورش بإثباتها في الوصل وحذفها في الوقف، وقرأ الباقر بحذفها في الحالين. انظر السبعة ١٩٧، الكشف ٣٣٣ / ١، التيسير ٨٦، النشر ٢٣٧ / ٢.

(٢) قرأ ابن كثير ويعقوب بإثبات الياء في الوصل والوقف، وقرأ ورش عن نافع بإثباتها في الوصل وحذفها في الوقف، وقرأ الباقر بحذفها في الحالين. انظر السبعة ٥٦٨، الكشف ٢٤٦ / ٢، التيسير ١٩٢، النشر ٣٦٦ / ٢.

(٣) قرأ ابن كثير ويعقوب بإثبات الياء في الوصل والوقف، وقرأ نافع وأبو عمرو والكسائي وأبو جعفر بإثباتها في الوصل وحذفها في الوقف، وقرأ الباقر بحذفها في الحالين. انظر السبعة ٣٣٨، الكشف ٥٤٠ / ١، التيسير ١٢٧، النشر ٢٩٢ / ٢.

(٤) قرأ ابن كثير ويعقوب بإثبات الياء في الوصل والوقف، وقرأ نافع وأبو عمرو والكسائي وأبو جعفر بإثباتها في الوصل وحذفها في الوقف، وقرأ الباقر بحذفها في الحالين. انظر السبعة ٤٠٣، الكشف ٨٣ / ٢، التيسير ١٤٧، النشر ٣١٦ / ٢.

(٥) قال ابن الأنباري: هذا مذهب القراء أجمعين ومذهب الفراء والكسائي ومن قال بقولهما. وكان بعض البصريين يقف على هذا كله بالياء، واحتجوا بأن الياء حُذفت في الوصل لسكونها وسكون التنوين، فإذا وقفنا زال التنوين الذي أسقط الياء، فرجعت الياء. وأبطل الكسائي والفراء هذا، وقالوا: الكلام يُنْهَى وقفه على وصله، فلا يحدث في الوقف ما لا يكون في الوصل. الإيضاح ٢٣٤ - ٢٣٥ / ١.

نحو قوله: ﴿إِنَّكَ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾^(١) [الأنعام: ١٣٤] ﴿وَالِ﴾^(٢) [الرعد: ١١] ﴿وَاقٍ﴾^(٣) [الرعد: ٣٧].

ومنها ما حُذفت لسكون اللام بعدها نحو: ﴿لَهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٥٤] ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِيكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٤٦] و﴿بِهَدْيِ الْعُمَيِّ﴾^(٤) في الروم [٥٣].
ومنها ما هي زائدة كضمير المتكلم حُذفت تخفيفاً نحو ﴿فَأَنْقُوتِ﴾^(٥) [البقرة: ٤١] ﴿وَحَافُونَ﴾^(٦) [آل عمران: ١٧٥] ﴿وَمَنْ أَتَّبَعِينَ﴾^(٧) [آل عمران: ٢٠]؛ أو حُذفت لسكونها وسكون اللام بعدها نحو: ﴿وَأَخْشُونَ﴾

(١) قال ابن الجزري: فالذي حذف للتنوين ثلاثون حرفاً في سبعة وأربعين موضعاً، وانفرد ابن مهران عن يعقوب بإثبات الياء في الجميع وقفاً، ولا أعلمه رواه غيره. (النشر ١٣٧ / ٢).

(٢) تقدم تخريجها ١ / ١٢٩.

(٣) قرأ ابن كثير بإثبات الياء في الوقف، وقرأ الباقر بحذف الياء في الوقف والوصل. انظر السبعة ٣٦٠، الكشف ٢ / ٢١، التيسير ١٣٣.

(٤) انفرد يعقوب بإثبات الياء في جميعها في الوقف، وهو قياس مذهبه، وفعل ذلك الكسائي في قوله: ﴿بِهَدْيِ الْعُمَيِّ﴾ وحمزة لقراءته ﴿تَهْدِي الْعُمَيِّ﴾ بالياء. انظر غاية الاختصار ١ / ٣٦٠ - ٣٦١، النشر ٢ / ١٣٨ - ١٤٠.

(٥) قرأ يعقوب بإثبات الياء في الوصل والوقف وقرأ الباقر بحذفها في الحالين. انظر غاية الاختصار ١ / ٣٧٠ - ٣٧١، النشر ٢ / ٢٣٧.

(٦) قرأ أبو عمرو وأبو جعفر بإثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف، وقرأ الباقر بحذفها في الحالين. انظر السبعة ٢٢٣، الكشف ١ / ٣٧٤، التيسير ٩٣، النشر ٢ / ٢٤٧.

(٧) قرأ يعقوب بإثبات الياء في الوصل والوقف، وقرأ أبو عمرو ونافع وأبو جعفر بإثباتها في الوصل وحذفها في الوقف، وقرأ الباقر بحذفها في الحالين. انظر المصادر السابقة.

أَلْيَوْمَ ﴿^(١)﴾ [المائدة: ٣] وهذه الياءات ^(٢) المحذوفة من الخطّ مذكورة مشروحة في كتب القراءات، وأنا أضربت عن إيرادها في هذا الكتاب مخافة التطويل والإكثار.

اعلم أن كل ما ثبت ^(٣) في الخط، اتفق القراء على إثباتها وقفًا ووصلًا كقوله تعالى: ﴿وَإِخْشَوْنِي﴾ في البقرة [١٥٠] ﴿أَلَمْهَتَدِي﴾ في الأعراف [١٧٨]. وقد تحذف في اللفظ وصلًا لالتقاء الساكنين مما ثبت في الخط ووقف عليه بالياء لا غير، نحو: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [إبراهيم: ٣١] ^(٤)، ﴿وَمَا تَعْنِي الآيَةُ وَالنَّذْرُ﴾ في يونس [١٠١]. وبالجمع لم يجز حذفها من الكتابة أصلًا، نحو قوله تعالى: ﴿مُحَلِّي الصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١] و﴿حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥] وإن سقطت من اللفظ لالتقاء الساكنين، فإذا اضطرّ الواقف وقف بالياء لا غير، على ما كان في السواد ^(٥).

(١) انفرد يعقوب بإثبات الياء في الوقف، وقرأ الباقيون بحذفها في الوقف والوصل.
انظر غاية الاختصار ١ / ٣٦٥، النشر ٢ / ١٣٨.

(٢) في الأصل و(ح) «الآيات» وهو تصحيف.

(٣) في (ح) «ثبت».

(٤) أي على قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وروح بإسكان الياء، وقرأ الباقيون بفتحها. انظر السبعة ٣٦٤، الكشف ٢ / ٢٨، التيسير ١٣٥، النشر ٢ / ٣٠٠.

(٥) قال ابن الأنباري: سقطت النون منها للإضافة، وسقطت الياء من اللفظ لسكونها وسكون اللام، وثبتت في الوقف لأنه لم يجتمع معها في الكلمة ساكن يوجب لها السقوط. الإيضاح ١ / ٢٣٩ - ٢٤٠.

[وأما^(١)] المحذوف من الرسم والخط الأصلي [٨ / ظ] [كياء^(٢)] ضمير المتكلم وهي المختلف فيها؛ فمنهم من أثبتّها في الوصل كلّها أو بعضها، ووقف عليها بغير ياء موافقة لرسم الإمام؛ لأنّ الكتابة إنّما وقعت على الوقف، والوقف مبني الحذف والإسكان، ومن أثبت درجاً لم يكن في الإثبات مخالفاً للكتاب؛ لأنّ الكتابة ليست في^(٣) الوصل، ومنهم من أثبتّها في الحالين، أي لا خلاف بين [القرءاء^(٤)] وأهل اللغة والعربية.

إنّ إثبات الياء هو الاختيار؛ وإنّما حذفت اتّساعاً في الكلام، وهذا الاتّساع قد كثر حتى صار كالقياس المطّرد. وقد يُحذف الشيء من الخطّ وهو مثبت في اللفظ نحو قوله: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ بحذف الألف^(٥)، وقولهم: «كَلَمُن» و«أبجد» يُكْتَب على غير ما يُلفظ به^(٦)، فلذلك لم يُلتفت إلى الخطّ، بل قرئ في الحالين على الأصل.



(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في (ح) «على».

(٤) زيادة يقتضيها السياق، لعلها سقطت من الناسخ.

(٥) انظر المصاحف ١١٨، المقنع ٨٣.

(٦) لا ينطبق هذا الكلام على «أبجد»، وقد ينطبق على «كلمن» باعتباره تنويناً.

باب

ما وقع في القرآن من النداء المضاف

وهو قوله: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١] و﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، و﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾^(١) [الزمر: ١٦] و﴿وَيَنْقُورِ مَالِجٍ﴾ [غافر: ٤١]. وجميع ما كان من ذلك، فإن القياس فيه أن تُحذف الياء، وبه ورد التزيل^(٢). إلا حَرَفَيْن: في سورة العنكبوت [٥٦] ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾؛ وفي الزمر [٥٣] ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ فإن الياء فيهما ثابتة في المصحف^(٣)، ولذلك اختلف القراء على الوقف عليهما بالياء^(٤). وإثبات ياء المنادى في الشعر أو الكلام أقل من حذفها، قال الشاعر: (الرجز)

(١) اختص رؤيس بإثبات الياء من المنادى في قوله: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ في الوصل والوقف، وقال ابن الجزري: ولم يختلف في غيره من المنادى المحذوف. انظر غاية الاختصار ١/ ٣٥٦، النشر ٢/ ١٨٦.

(٢) قال سيبويه: «اعلم أن ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد لأن ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين، لأنها بدل من التنوين، وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء». (الكتاب ٢/ ٢٠٩).

(٣) انظر الإيضاح ١/ ٢٤٧، المقنع ٣٣ - ٣٤، النشر ٢/ ١٨٠.

(٤) أسكن الياء فيهما أبو عمرو وحمزة والكسائي، وفتحها الباقون. انظر السبعة ٥٠٣، ٥٦٤، الكشف ٢/ ١٨١ - ٢٤١، وقال الداني: «حذف الياء فيهما أبو عمرو وحمزة والكسائي في الوصل للنداء، وقياس قولهم في اتباع المرسوم عند الوقف يوجب إثباتها فيه لثبوتها في جميع المصاحف وأثبتوها ساكنة في الوقف، وفتحها الباقون». (التيسير ١٧٤، ١٩٠).

١١ - فَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَ لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ^(١) [٩/ و]

فأثبت الياء كما ترى، وقوله في [سورة]^(٢) الزخرف [٦٨]: ﴿يَتَوَبَّادُونَ حَوْفُ عَلَيَّكُمْ...﴾ الياء ثابتة في مصحف أهل المدينة والشام^(٣)، ولذلك أثبتوها وصلاً ووقفاً، ووافقهم أبو عمرو وأبو بكر^(٤) في الوصل^(٥).

* * *

(١) البيتان لعبدالله بن عبد الأعلى القرشي، وهما في الكتاب ٢/ ٢١٠، المنصف ٢/ ٢٣٢، الْمُفْتَضَّب ٤/ ٢٤٧، شرح المُفَصَّل ٢/ ١١، شرح التسهيل ٤/ ٦٤، مغني اللبيب ٣٦٨ وشرح شواهد ٢/ ٦٨١، المقاصد النحوية ٣/ ٣٩٧، شرح التصريح ٢/ ٣٦، مع الهوامع ٢/ ٥٠، الدرر اللوامع ٢/ ٦٠. والشاهد فيهما إثبات الياء في «يا إلهي» على الأصل، وحذفها أكثر في الكلام. واستشهد بهما ابن هشام في المغني حكاية عن ابن مالك على أن «لم» ترد للنفي المتقطع، وقال: إنه خطأ. واستشهد بهما في التصريح على إضافة «وحد» إلى كاف الخطاب.

(٢) الزيادة من (ح).

(٣) انظر الإيضاح ١/ ٢٤٧، المقنع ٣٤، ١١٣.

(٤) هو شُعْبَةُ بن عِيَّاش، أبو بكر الأسدي الكوفي، عرض القرآن على عاصم وعطاء بن السائب، وروى عنه الحروف الكسائي ويحيى بن آدم. (ت ١٩٣هـ). انظر معرفة القراء ١/ ١٣٤، طبقات القراء ١/ ٣٢٥، الأعلام ٣/ ١٦٥.

(٥) قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر وأبو عمرو بإثبات الياء ساكنة في الوصل والوقف، وقرأ أبو بكر بإثباتها مفتوحة في الوصل ووقف عليها بالياء، وقرأ الباقر بحذفها في الحالين. انظر السبعة ٥٨٨، الكشف ٢/ ٢٦٣، التيسير ٧٠، النشر ٢/ ٣٧٠.

باب

الألفات التي سقطت في الوصل

اعلم أن الألف قد حذفوها درجاً لالتقاء الساكنين، ثم إن وقفت عليها بالألف، كقوله تعالى: ﴿وَأَسْتَبَقَا الْبَابَ...﴾ [يوسف: ٢٥]، ﴿دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ...﴾ [النمل: ١٥]، إلّا في ثلاثة مواضع: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ في النور [٣١] وفي الزخرف [٤٩]: ﴿يَتَأَيَّهَ السَّاحِرُ﴾، وفي سورة الرحمن [٣١]: ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾. فالألف في هذه المواضع حذفت من الرسم على ما سقطت من اللفظ^(١)، ولذلك قرأ ابن عامر^(٢) بضم الهاء^(٣)؛ فإن وقفت عليها كان فيها وجهان: أحدهما إثبات الألف على الوصل، وهو مذهب أبي عمرو، وابن كثير^(٤)،

(١) انظر المصاحف ١٢٥، المقنع ٢٠.

(٢) هو عبدالله بن عامر اليحصبي الشامي، أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عن أبي الدرداء والمغيرة بن أبي شهاب، وعنه يحيى بن الحارث. (ت ١١٨هـ). انظر معرفة القراء ٨٢ / ١، طبقات القراء ٤٢٣ / ١، والأعلام ٩٥ / ٤.

(٣) وقرأ الباقون بفتح الهاء، انظر السبعة ٤٥٥، الكشف ١٣٦ / ٢، التيسير ١٦١، النشر ١٤٢ / ٢، وقال أبو علي: «فأما ضم ابن عامر الهاء من ﴿يَتَأَيَّهَ السَّاحِرُ﴾ فلا يتجه، لأن آخر الاسم هو الياء الثانية، فينبغي أن يكون المضموم آخر الاسم، ولو جاز أن يضم هذا من حيث كان مقترباً بالكلمة لجاز أن يضم الميم من «اللَّهُمَّ» لأنه آخر الكلمة». الحجة ٣٢٠ / ٥.

(٤) هو عبدالله بن كثير المكي، أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عن عبدالله بن السائب ومجاهد بن جبر، وعنه أبو عمرو بن العلاء وشبل بن عباد. (ت ١٢٠هـ) انظر معرفة القراء ٨٦ / ١، طبقات القراء ٤٤٣ / ١، والأعلام ١١٥ / ٤.

وَالْكَسَائِيَّ^(١)، وَيَعْقُوبَ^(٢). و^(٣)الْباقون بغير ألفٍ اتِّباعاً للِسَوَادِ^(٤).
وقد حكى الفراء^(٥) أَنَّ الضِّمَّةَ في الهاءِ وصلًا لغةً^(٦)، وأنشد في ذلك:

(الربيع)

١٢- أَلَا أَيُّهُ الْقَلْبُ اللَّجُوجُ النَّفْسِ^(٧)

وهذه اللُّغة لا يعرفها البصريون.

(١) هو علي بن حمزة الكسائي، أبو الحسن، أحدُ القراء السبعة وإمام أهل الكوفة في القراءة والنحو واللغة، أخذ القراءة عن حمزة وعن محمد بن أبي ليلى وعيسى بن عمر الهمداني، وعنه أبو عمر الدوري وإبراهيم بن زاذان، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت ١٨٩هـ). انظر طبقات النحويين واللغويين ١٢٧، معرفة القراء ١ / ١٢٠، طبقات القراء ١ / ٥٣٥.

(٢) هو يعقوب بن إسحاق أبو محمد الحضرمي، إمام أهل البصرة وأحدُ القراء العشرة أخذ القراءة عن أبي المنذر سلام بن سليم، وأبي الأشهب العطاردي، ومهدي بن ميمون وعنه روح بن عبد المؤمن ورؤيس وأبو عمر الدوري (ت ٢٠٥هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين ٥٤، معرفة القراء ١ / ١٥٧، طبقات القراء ٢ / ٣٨٦. سقطت «الواو» من (ح).

(٤) انظر الإيضاح ١ / ٢٧٩، النشر ٢ / ١٤٢.

(٥) هو يحيى بن زياد، أبو زكريا الفراء، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه، وعليه اعتمد، له «معاني القرآن». (ت ٢٠٧هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين ١٣١، بغية الوعاة ٢ / ٣٣٣، والأعلام ٨ / ١٤٥.

(٦) وهي لغةُ لبني مالك رهط شقيق بن سلمة. انظر الإيضاح ١ / ٢٧٨، البحر المحيط ٨ / ٣٧.

(٧) بعده: أَفَقُ عَنِ الْبَيْضِ الْحَسَنِ اللَّغْسِ. لم أعرف قائله، وهو في إيضاح الوقف ١ / ٢٧٨، تفسير القرطبي ١٢ / ٢٤١. ويُروى «يا أَيُّهُ» بدل «أَلَا أَيُّهُ»، وهو الصواب وزناً.

باب

الواو المحذوفة درجاً لالتقاء الساكنين

اعلم أنَّ الواو إذا حُذِفَتْ في الوصلِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، فهي ثابتةٌ في الوقفِ موافقةً للرَّسمِ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُونَ السَّافَةَ [٩ / ظ]﴾ [القمر: ٢٧]، ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ...﴾ [الرعد: ٣٩] وقد أجاز بعضهم حذفَ «واوِ» الجمعِ من الشعر^(١)، كما أنشدَ سيويوه: (الوافر)

١٣- فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّا كَانَ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الشِّفَاءُ^(٢)
وقد حُذِفَتِ الواو في التنزيل على غير القياس في أربعة مواضع: قوله: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١]، ﴿وَيَمْنَحُ اللَّهُ الْبَطْلَ...﴾ في عسق [الشورى: ٢٤]، و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ...﴾ [القمر: ٦]، و﴿سَنَدْعُ الزَّبَانَةَ﴾ [العلق: ١٨]. فهذه الأربعة وقِفَ عليها بحذفِ الواو، إذ الاتِّباعُ أولى^(٣).

وقد زعمَ بعضُ أهلِ البصرة من أهلِ العربية أن الوقفَ على هذه

(١) في الأصل «الشعراء» والتصحيح من (ح).

(٢) لم أعرف قائله، وهو في مجالس ثعلب ٢ / ٨٨، شرح الكتاب ٢ / ١٤٨، ١٦٢ برواية «الأساة» بدلاً من «الشفاء»، إيضاح الوقف ١ / ٢٧٢، الإنصاف ١ / ٣٨٥ برواية «الشفاة» بدلاً من «الشفاء»، شرح المفصل ٧ / ٥، ٩ / ٨٠، ضرائر الشعر ١١٩، ١٢٧، شرح التسهيل ٤ / ٦٠، شرح الكافية ٢ / ٨، الارتشاف ٣ / ٠٩، شرح المرادي ٥ / ١٧٣، المقاصد النحوية ٤ / ٥٥١، همع الهوامع ١ / ٥٨، الخزانة ٢ / ٣٨٥، الدرر اللوامع ١ / ٣٣.

(٣) انظر الإيضاح ١ / ٢٦٨ - ٢٦٩، المُقْنِع ٣٥، النُّشْر ٢ / ١٤١.

الأربعة بالواو أيضاً إذ هو الأصل، وإن كان محذوفاً في الكتابة، غير أن الاختيار هو الأوّل^(١).

* * *

باب

الوقف على الهمزة

اعلم أن الهمزة الموقوفة عليها على ضربين: أحدهما: أن يكون الحرف الذي قبله حرف لين؛ والآخر: أن يكون حرف صحيحة. وحُرُوفُ اللين ثلاثة: الألف والواو والياء. فما كان قبلها حرف لين، فإن كان منصوباً مُنَوَّنًا وقُفَّتْ على الألفِ التي^(٢) هي بدلٌ من التنوين، نحو «لَبِسْتُ رِدَاءً»، أو «هَنِيئًا»، و«قُرُوءًا» وأما في الرَّفْعِ والجَرِّ فالوقفُ على الهمزة بالإسكانِ والرُّومِ والإشمامِ. وعلى هذا^(٣) مذهبُ أهلِ التحقيق، جعلت المنصوبُ المنونُ بينَ الهمزة والألفِ.

قال ابنُ مِقْسَمٍ^(٤): «وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ فِي الْوَقْفِ» ﴿مِنْ ١٠ / و﴾

(١) قال السجستاني: لا بُدَّ من إثبات الواو في الوقف. وقال ابن الأنباري: وهذا غلطٌ منه لأنَّ العربَ حذفت واو الجمع، فحذف واو الجمع أغلظ من حذف لام الفعل، فإذا جاز حذف ما يُدُلُّ على الجمع، كان حذف ما لا يُدُلُّ على معنى أسهل. الإيضاح ١ / ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٢) في الأصل و(ح) «الذي» وهو تصحيف.

(٣) في (ح) «وهذا على».

(٤) هو محمد بن الحسن بن مِقْسَمٍ، أبو بكر البغدادي العطار، كان من أحفظ أهل =

السَّمَاءِ مَا يَأْتِي، ﴿وَنَدَايَا﴾^(١) [البقرة: ٢٢، ١٧١] وأنشد ثعلب^(٢): (الوافر)

١٤- إِذَا مَا الشَّيْخُ صَمَّ فَلَمْ يُكَلِّمْ وَلَمْ يَكُ سَمْعُهُ إِلَّا نِدَايَا^(٣)
وإن كانت الهمزة مرفوعة أو مجرورة، قبلها مدّة مفتوحة، جعلت الهمزة بينها وبين الواو في الرفع، وبينها وبين الياء في الكسر.
وإن كان ما قبل الهمزة حرف صَحَّة لم يخلُ من أن يكون ساكناً أو متحركاً فإن كان ساكناً، وقف على الهمزة بالإسكان والروم والإشمام، وفي النصب المنون بالألف التي هي بدلٌ من التنوين.

ومنهم من يُلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها نحو: «هذا الحَبْؤُ»

= زمانه لنحو الكوفيين، وأعرفهم بالقراءات وكان يقول: كلّ قراءة وافقت المصحف ووجهها في العربية فالقراءة بها جائزة، وإن لم يكن لها سندٌ (ت ٣٤٥هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين ٢٠٩، معرفة القراء ١ / ٣٠٦، طبقات القراء ٢ / ١٢٣.

(١) انظر الإيضاح ١ / ٣٧٩، النشر ١ / ٤٧٩ - ٤٨٠.

(٢) هو أحمد بن يحيى أبو العباس، إمام الكوفيين في النحو واللغة، له «الوقف والابتداء» و«مجالس ثعلب». (ت ٢٩١هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين ١٤١، بغية الوعاة ١ / ٣٩٧، والأعلام ١ / ٢٦٧.

(٣) البيت للمستور بن ربيعة، وهو في حماسة البحرى ٣٢٤، إيضاح الوقف ١ / ٣٨٠، شرح كتاب سيويه ٢ / ١٨٥، المنصف ٢ / ١٥٦، أمالي المرتضى ١ / ٢٣٥، قوافي التنوخي ١٢٤، الممتع ٢ / ٥٤٨، ضرائر الشعر ٢٣٠، ونسبه صاحب اللسان (حما) إلى أعصر بن سعد بن قيس عيلان. ويُروى «المرء» بدل «الشيخ» و«يَنَاجِي» بدل «يُكَلِّم» و«أودى» بدل «لم يك»، و«نداء» بدل «ندايا» ولا شاهد فيه حيثئذ.

و«رَأَيْتَ الْخَبَأَ» و«مَرَزْتُ»^(١) بِالْخَبِئَةِ» كما فعلوا ذلك مع غير الهمزة^(٢). وناسٌ من أهل التَّخْفِيفِ يختارون تخفيف الهمزة في الوقف دون الوصل، وهو اختيارُ حَمْزَةٍ^(٣) ﷺ؛ لأنَّ الهمزةَ ثَقِيلَةً^(٤) لِبُعْدِ مَخْرِجِهَا^(٥)، والوقفُ للاستراحة، فكَرِهُوا تَحْقِيقَ الهمزة مع الاستراحة، فاخْتَارُوا لِلوقفِ الحذفَ والتَّخْفِيفَ، واستحبُّوا للوصلِ الإتمامَ والتَّحْقِيقَ. واستحبَّ حمزةٌ أيضًا أن يقفَ على ما في السَّوَادِ. ولا صورة للهمزة في الخطِّ، إذ هي أُثْبِتَتْ في الرِّسْمِ على لُغَةِ أهلِ التَّخْفِيفِ، فما حُذِفَ في الخطِّ حَذَفَتْ في الوقف، وما أُثْبِتَ في السَّوَادِ بصورة حركتها أو حركة [١٠ / ظ] ما قبلها، أَبْدَلَهَا بِتِيكَ الصَّوْرَةِ وَقَفًا، وَاتَّبَعَ السَّوَادُ فِي الوقفِ مَذْهَبَهُ رَحِمَهُ اللهُ، وَمَذْهَبُ غَيْرِهِ مِنَ الْأُئِمَّةِ النَّجَبَاءِ وَالْقُرَّاءِ الْقَدَمَاءِ، وَلِذَلِكَ^(٦) أُثْبِتَ أَبُو عَمْرٍو الْيَاءَ فِي الوصلِ، وَحَذَفَ فِي

(١) لفظ (مررت) سقط من (ح).

(٢) قال سيويه: واعلم أنَّ ناسًا من العرب كثيرًا يُلْقُونَ على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد، يريدون بذلك بيان الهمزة. الكتاب ١٧٧ / ٤.

(٣) هو حمزة بن حبيب الزيات الكوفي، أحد القراء السبعة، أخذ القراءة عن سليمان الأعمش وجعفر الصادق، وروى القراءة عنه الكسائي وسليم بن عيسى. (ت ١٥٦ هـ) انظر معرفة القراء ١ / ١١١، طبقات القراء ١ / ٢٦١، والأعلام ٢ / ٢٧٧.

(٤) في (ح) «ثَقَلَتْ» وورد في حاشيتها «ثَقِيلَةً».

(٥) انظر الكشف ١ / ٩٥، التيسير ٣٧ - ٣٩، غاية الاختصار ١ / ٢٤٣، النشر ١ / ٤٣١.

(٦) في (ح) «وكذلك».

الوقف على ما في السّواد^(١). ووقفوا على ﴿عَبْرَةٌ﴾ و﴿قَزَّةٌ﴾ [عبس: ٤٠، ٤١] بالهاء على ما في الرّسم. وقالوا: «أنا أضرب» بغير ألفٍ درجاً، فإذا وقفوا قالوا: «أضرب أنا» اتباعاً للمصحف^(٢)، وهذا كثيرٌ لا سبيلَ إلى تعدّده.

وإذ قد بيّنتُ ذلك، فاعلم أن من الذين اختاروا تخفيف الهمزة في الوقف من يبدلون الهمزة^(٣) حرفَ لينٍ بعدَ إلقاء حركتها على ما قبلها نحو: «هذا الخَبُّو» و«رأيتُ الخَبَا» و«مررتُ بالخَبِي»، و«هذا البُطُو» و«رأيتُ البُطَا» و«مررتُ بالبُطِي»^(٤)، ومنهم من يقول: «من البُطُو» للإتباع إذ ليس في الأسماءِ «فِعِل». و«من الرّدي» و«رأيتُ الرّدا» و«هو الرّدُّو»، ومنهم من يقول: «هو الرّدي» إذ ليس في الكلام «فِعْل»^(٥). وأما إذا كان قبل الهمزة حركة نحو «الخطأ» و«الملاء»، كان فيه الإسكان والإشمام والرّوم. ولا تضعيف في الهمزة بتة^(٦).

ومنهم من يُبدل الهمزة واوًا في الرّفع، وألفًا في النصب، وياء في

(١) انظر الكشف ١/ ٣٣٢، التيسير ٧٠، غاية الاختصار ١/ ٣٦٤، النشر ٢/ ١٨٢.

(٢) انظر الكتاب ٤/ ١٦٤، الإيضاح ١/ ٤٠٩، النشر ٢/ ١٤٣.

(٣) لفظ (الهمزة) سقط من (ح).

(٤) في (ح) «من البُطِي».

(٥) قال سيبويه: وأما ناسٌ من بني تميم فيقولون: «هو الرّدي» كرهوا الضمة بعد الكسرة، لأنه ليس في الكلام «فِعْل» وقالوا: «من البُطُو» لأنه ليس في الأسماءِ «فِعْل». الكتاب ٤/ ١٧٧، وانظر التكملة ٢٤.

(٦) قال سيبويه: ولم نسمعهم ضاعفوا، لأنهم لا يضاعفون الهمزة في آخر الحروف في الكلام فكأنهم تنكبوا التضعيف في الهمز لكرهية ذلك. الكتاب ٤/ ١٧٨.

الجرّ، نحو: «هذا الكَلَو» و«مِنَ الكَلِي» و«رَأَيْتُ الكَلَا» هذا وقفُ الذين يُحَقِّقُونَ^(١) الهمزة. [فأما الذين لا يُحَقِّقُونَ الهمزة]^(٢)، من أهل الحجاز، فيقلبون الهمزة أَلَفًا [١١/ و] في الأحوالِ الثلاثِ نحو «رَعَى الكَلَا» و«هذا الكَلَا» [و«مِنَ الكَلَا»]^(٣)، ولا إِشْمَامَ ولا رَوَمَ فيها، كما لا إِشْمَامَ ولا رَوَمَ في أَلَفِ «العصا» و«الرَّحَى». ولو كان ما قبلَ الهمزة مضمومًا، انقلبت في التخفيف واوًا نحو: «هذه أَكُمُو» وإنْ كانَ مكسورًا انقلبت ياءً نحو: «أنا أَهْنِي». ولا إِشْمَامَ ولا رَوَمَ في هذه الواو والياء، كما لا إِشْمَامَ ولا رَوَمَ في «يَغْزُو» و«يَزِمِي»^(٤). وهذا الفن كثيرٌ، ولكَ في هذا غُنْيَةٌ وكفايةٌ إنْ شاءَ الله تعالى، وَمَنْ أرادَ الشَّرْحَ والبَسْطَ، فعليه بالمنهاج^(٥).

* * *

باب

الوقف على تاء التانيث

اعلمْ أَنَّ تاءَ التانيثِ إذا دخلَتْ على الاسمِ المفردِ، كانت في الدَّرَجِ تاءً، وفي الوقفِ هاءً. نحو: «هذا طلحةٌ» و«امرأةٌ قائمةٌ» فرقًا بينها وبين

(١) في الأصل «يُخَفِّقُونَ» والتصحيح من (ح).

(٢) الزيادة من الكتاب ١٧٩ / ٤.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر الكتاب ١٧٨ - ١٧٩، التكملة ٢٤ - ٢٥.

(٥) لم أجده في مصادر التحقيق.

الأصلية. وقد حكى سيبويه عن أبي الخطاب أن بعض العرب يقول: «هذا طَلَحَتْ» فيقف على التاء، وهي لغة طيء^(١) وزعم بعض الكوفيين أن الهاء هي الأصل، وهو الصحيح^(٢)، ألا ترى أن تأنيث الفعل والحرف بالتاء لا غير نحو: «قامَتْ» و«رُبَتْ»، ومما يؤكد ذلك أن علامة التأنيث هي التاء في الوصل في جميع اللغات، فصار بمنزلة التنوين، والتنوين هو الأصل في الدَّرج، والألف عوضٌ منه في الوقف. وإن كانت التاء للجمع وقبلها أَلِفٌ أُسْكِنَتِ التاء في الوقف من غير بدلٍ نحو: «هذه عَرَقاتٌ»، و«دخلتُ [١١/ ظ] أَذْرَعَاتُ»^(٣). ومن قال: «هَيْهَاتَ» بالفتح ساءَ لهُ أن يُبدل منها هاءً في الوقف، ومن قال: «هَيْهَاتَ» بالكسر، أقرها تاءً في الوقف، هذا حكم العربية^(٤). فأما حكم قراءة القرآن من السلف، ورسم الإمام؛ فاعلم أن تاء التأنيث التي في الأسماء المفردة نحو: «رَحْمَةً»، و«نِعْمَةً»، و«شَجَرَةً» وما أشبه ذلك؛ جاءت في المصحف مختلفة؛ بعضها كُتِبَ بالتاء على الوصل والدَّرج؛ وبعضها مكتوبٌ بالهاء على نية الوقف والفصل.

وقد اختلف القراء فيها؛ فأبو عمرو والكسائي يقفان على جميع ذلك

(١) انظر الكتاب ٤/ ١٦٧، شرح المفصل ٩/ ٨١، شرح الشافية ٢/ ٢٨٨.

(٢) قال ابن الأنباري: قال بعض النحويين: الهاء في المؤنث هي الأصل في الأسماء، ليفرقوا بينها وبين الأفعال، فتكون الأسماء بالهاء والأفعال بالتاء. الإيضاح ١/ ٢٨، ٢٨٣، وانظر شرح الشافية ٢/ ٢٨٩.

(٣) انظر الإيضاح ١/ ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٢٩١، الإيضاح ١/ ٢٩٨ - ٣٠٠.

بِالْهَاءِ عَلَى الْقِيَّاسِ مَكْتُوبَةٌ كَانَتْ بِالتَّاءِ أَوْ بِالْهَاءِ ، لِأَنَّهَا اللَّغَةُ الَّتِي أُنْزِلَ بِهَا الْقُرْآنُ ، وَهِيَ اللَّغَةُ الْفُصَيْحَةُ الْفَاشِيَةُ . وَالْبَاقُونَ مِنَ الْقُرَّاءِ يَتَّبِعُونَ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ الرِّسْمَ وَالْخَطَّ ، فَمَا كَانَ مَكْتُوبًا بِالْهَاءِ ، وَقَفُوا عَلَيْهِ بِالْهَاءِ ؛ وَمَا كَانَ مَكْتُوبًا بِالتَّاءِ ، وَقَفُوا عَلَيْهِ بِالتَّاءِ ^(١) .

وَأَنَا أَبَيِّنُ مَا وَرَدَ فِي التَّنْزِيلِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي كُتِبَتْ بِالتَّاءِ ، وَكُلَّ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ «الْثَّمَرَةِ» بِالْهَاءِ إِلَّا حَرْفًا وَاحِدًا فِي حِمِّ السَّجْدَةِ : ﴿مِنْ ثَمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامٍهَا﴾ [فُصِّلَتْ : ٤٧] كُتِبَتْ هَذِهِ بِالتَّاءِ ، وَمَنْ قَرَأَ «ثَمَرَاتٍ» بِالْجَمْعِ ^(٢) ، فَالْوَقْفُ عَلَى مَذْهَبِهِ بِالتَّاءِ ، وَمَنْ قَرَأَ وَاحِدَةً فَلَهُ وَجْهَانِ ^(٣) . وَمَا فِيهِ مِنْ «الشَّجَرَةِ» كُتِبَ بِالْهَاءِ إِلَّا فِي سُورَةِ الدُّخَانِ [٤٣] ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ﴾ . وَقَوْلُهُ : ﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [هُود : ٨٦] وَ﴿قُرْتُ عَيْنِي لِي﴾ ^(٤) [الْقَصَص : ٩] ، وَذَلِكَ ^(٥) كُتِبَ بِالتَّاءِ ، وَمَا سِوَاهُمَا فَبِالْهَاءِ . وَقَوْلُهُ فِي [١٢ / و] سُورَةِ الْمَجَادِلَةِ [٨ - ٩] : ﴿وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ فِي ^(٦) الْحَرْفَيْنِ بِالتَّاءِ . وَقَوْلُهُ فِي آلِ عِمْرَانَ [٦١] ﴿فَنَجْعَلَ لَعْنَتَ اللَّهِ﴾ . وَفِي سُورَةِ النُّورِ [٧] : ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ . . .﴾ مَكْتُوبَانِ بِالتَّاءِ .

(١) انظر الإيضاح ١ / ٢٨١ ، التيسير ٦٠ ، النشر ٢ / ١٣٠ .

(٢) وهي قراءة نافع وابن عامر وحفص ، وقراء الباقون ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ عَلَى التَّوْحِيدِ . انظر السبعة ٥٧٧ ، الكشف ٢ / ٢٤٩ ، التيسير ١٩٤ .

(٣) أي الوقف عليها بالتاء أو بالهاء . انظر الإيضاح ١ / ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٤) زاد في (ح) : ﴿وَلَكَّ﴾ .

(٥) لفظ «وذلك» سقط من (ح) .

(٦) لفظ «في» سقط من (ح) .

وَذَكَرَ «الكلمة» مكتوب بالهاء إلا ثلاثة أحرف: قوله في الأنعام [١١٥]: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ وفي يونس [٩٦]: ﴿حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾. في الحرفين^(١)، وفي حم المؤمن [٦]: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

قوله: «امرأة» مكتوب بالهاء إلا سبعة أحرف: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ...﴾ [آل عمران: ٣٥] وحرفان في يوسف: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [٥١] و﴿امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرْوَدُ...﴾ [٣٠] وفي القصص [٩]: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ وفي التحريم [١٠-١١]: ﴿امْرَأَتُ نُوحٍ وَامْرَأَتُ لُوطٍ﴾، و﴿امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾.

وقوله: «رَحْمَةً» مكتوب بالهاء إلا سبعة مواضع: في سورة البقرة [٢١٨]: ﴿رَجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾، وفي هود [٧٣]: ﴿رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكْنَاهُ﴾، وفي الأعراف [٥٦]: ﴿رَحِمَتِ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾، وفي مريم [٢]: ﴿ذَكَرَ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾، وفي الروم [٥٠]: ﴿إِلَىٰ آثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾، وفي الزخرف موضعان: ﴿يَقْسِمُونَ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾ [٣٢]، و﴿وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ﴾ [٣٢].

وفي خمسة مواضع «سُنَّةٌ» كُتِبَتْ بالتاء: في الأنفال [٣٨]: ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ وفي المؤمن [٨٥]: ﴿سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ﴾. وفي الملائكة ثلاثة أحرف: ﴿إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَن تَجْدَلُ سُنَّتَ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجْدَلُ سُنَّتَ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣].

﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ في العنكبوت [١٢/ ظ] [٥٠] كُتِبَتْ بالتاء وما سواها بالهاء^(٢).

(١) الحرف الثاني في الآية ٣٣: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾.

(٢) اختلفوا في «آيات» فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وأبو بكر «آية» بالتوحيد، وقرأ الباقون بالجمع. انظر النشر ٢/ ٣٤٣.

وما فيه من «النَّعْمَةِ» فبالهاء^(١) إِلَّا أَحَدَ عَشَرَ مَوْضِعًا: في البقرة [٢٣١]: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ و^(٢) في آل عمران [١٠٣]: ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ...﴾ و^(٣) في المائدة [١١]: ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ...﴾ و^(٤) في سورة إبراهيم [٢٨]: ﴿بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ (وفيها: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٣٤]. وفي النحل ثلاثة أحرف: ﴿وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ﴾ [٧٢] ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ﴾^(٥) [٨٣]، ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ﴾ [١١٤]، وفي لقمان [٣١]: ﴿فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَتِ اللَّهِ﴾ و^(٦) في الملائكة: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [فاطر: ٣]، وفي الطور [٢٩] ﴿فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ﴾^(٧).

* * *

باب

ذكر كلمات متفرقة في هذا الفن

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. وهي كلمة

(١) في (ح) «بالهاء» سقطت الفاء منها.

(٢) سقطت «الواو» من (ح).

(٣) سقطت «الواو» من (ح).

(٤) سقطت «الواو» من (ح).

(٥) العبارة (وفيها. . . نعمت الله) سقطت من (ح).

(٦) سقطت «الواو» من (ح).

(٧) انظر الإيضاح ١ / ٢٨١ - ٢٨٧، المصاحف ١٢٣ - ١٢٨، المقنع ٧٧ - ٨٢،

النشر ١٢٩ / ٢ - ١٣١.

موضوعةً للْبُعْد؛ جُعِلَتْ اسماً لِلْفِعْلِ، وفيها أربعة عشر وجهاً^(١). غير أن اللغة الفصيحة التي نزل القرآن بها الفتح بغير تنوين، وهي قراءة العامة، والكسر بغير تنوين كقراءة أبي جعفر^(٢). فأما من جعلها كلمة واحدة، فإنه لا يقف إلا على الآخر كـ «خَمْسَةَ عَشَرَ» ومن جعلها كلمتين، جاز الوقف على الأولى وعلى الثانية. وزعم سيويه: أنه سأل الخليل^(٣) عنها وهي مفتوحة فقال: «الْوَقْفُ عليها بالهاء» قال: «لأنها بمنزلة عِلْقَاءٍ وَأَرْطَاءٍ»^(٤) وهو اختيار الكسائي ويعقوب برواية رَوْح^(٥)؛ والفراء يختار التاء على قراءة مَنْ فَتَحَ، وهو اختيار أكثر [١٣/ و] القراء^(٦)، وأما من كَسَرَ التاء فإنه يقف

(١) في (ح) «مَوْجَهَا».

(٢) هو يزيد بن القعقاع أبو جعفر المدني أحد القراء العشرة، عرض القرآن على ابن عباس وأبي هريرة، روى القراءة عنه نافع بن أبي نعيم (ت ١٣٠ هـ) انظر معرفة القراء ١/ ٧٢، طبقات القراء ٢/ ٣٨٢، الأعلام ٨/ ١٨٦، وانظر قراءته في غاية الاختصار ٢/ ٥٨٣، النشر ٢/ ٣٢٨.

(٣) هو الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن الفراهيدي البصري، صاحب العروض وكتاب العين، وهو أستاذ سيويه. (ت ١٧٠ هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين ٤٧، بغية الوعاة ١/ ٥٥٧، والأعلام ٢/ ٣١٤.

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٢٩١.

(٥) هو رَوْح بن عبد المؤمن، أبو الحسن البصري، قرأ على يعقوب الحضرمي وروى عن حماد بن زيد وأبي عوانة، قرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني.

(ت ٢٣٤ هـ) انظر معرفة القراء ١/ ٢١٤، طبقات القراء ١/ ٢٨٥.

(٦) انظر معاني القرآن للقراء ٢/ ٢٣٥ - ٢٣٦، الإيضاح ١/ ٢٩٨، النشر ٢/ ١٣١ - ١٣٢.

بالتاء لا غير لأنها بمنزلة «عَرَفَات» و«أَذْرَعَات» قال الخليل: «هذه الكلمة نظير قولهم: استأصل الله عِرْقَاتِهِم» بكسر التاء وفتحها قال: «مَنْ يفتحها جعلها واحدة ووقفَ عليها بالهاء، ومن كسرهما جعلها جمعاً [ووقف عليها بالتاء]»^(١). وقوله: ﴿يَتَأْتِي إِيَّيْ رَأَيْتُ...﴾ [يوسف: ٤] فأما من كسر التاء^(٢) فَإِنَّ الفراء يزعم أنه لا يُوقف عليها إلا بالتاء. قال: «لأن التقدير «يا أَيْتِي» فحذفت الياء وبقيت الكسرة في التاء تدلُّ عليها»^(٣)، وعند البصريين ساغ الوقفُ عليها بالتاء والهاء جميعاً. قال سيبويه: التاء بدل من الياء إنما هو «يا أَبَتِ» والمراد «يا أَيْي» ولذلك لم يجز «يا أَيْتِي» بالياء مع التاء إلا شاذاً لثلاً يجتمع البدل والمبدل مِنْهُ، وإنما دَخَلَتِ التاء في الاسم المذكر لأنه قد يُسمى الشخص المذكر باسم المؤنث نحو قولهم: «عَيْن» ويوصف بالمؤنث كقولهم: «رَجُلٌ رُبْعَةٌ، وَغُلَامٌ يَفْعَةٌ»^(٤). وأما مَنْ فتح التاء فَإِنَّه يقف بالتاء لا غير وهو الاختيار، فكأنه قلب من الياء ألفاً، ثم اكتفى بالفتحة منها، كقوله: ﴿يَبْنَوْمْ لَاتَأْخُذْ﴾ [طه: ٩٤] بفتح الميم^(٥)،

(١) انظر الكتاب ٣/ ٢٩٢، شرح المفصل ٩/ ٨١.

(٢) الزيادة من الإيضاح ١/ ٢٩٦.

(٣) قرأ ابن عامر وأبو جعفر يفتح التاء، وقرأ الباقون بكسر التاء. انظر السبعة ٣٤٤،

الكشف ٣/ ٢، التيسير ١٢٧، غاية الاختصار ١/ ٣٥٨، النشر ٢/ ٢٩٣.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢، الإيضاح ١/ ٢٩٦.

(٥) انظر الكتاب ٢/ ٢١٠-٢١٢.

(٦) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحفص، وقرأ الباقون بكسر الميم. انظر

السبعة ٢٩٥، الكشف ١/ ٤٧٨، التيسير ١١٣، النشر ٢/ ٢٧٢.

وقد زعم بعض النحويين أنه أراد «يا أبتاه» فحذف الألف والهاء، والصحيح الأول^(١). وأما من جهة القراءة فوقف شامي^(٢) ومكي^(٣) ويزيد^(٤) ويعقوب^(٥) عليها بالهاء، والآخرين وقفوا بالتاء على ما في السواد^(٦).

وأما قوله: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] فالاختيار^(٧) الوقف عليها [١٣/ظ] بالتاء، وروى قتيبة^(٨) عن^(٩) الكسائي، و^(١٠) الزينبي^(١١) عن

(١) قال ابن الأنباري: ومن قرأ ﴿يا أبت﴾ بالنصب كان له مذهبان أحدهما أن يقول: أردت «يا أب» بالترخيم ثم أدخلت الهاء، لأنها أشيع للكلام ثم عربتها بإعراب الباء، فمن هذا الوجه يجوز أن تقف على الهاء، والوجه الآخر أن تقول: أردت الندبة «يا أبتاه» فمن هذا الوجه لا يجوز الوقف على الهاء. (الإيضاح ١/ ٢٩٧).

(٢) هو عبدالله بن عامر الشامي، تقدمت ترجمته ١/ ١٤٢.

(٣) هو عبدالله بن كثير المكي، تقدمت ترجمته ١/ ١٤٢.

(٤) هو يزيد بن الققعاق أبو جعفر المدني، تقدمت ترجمته ١/ ١٥٤.

(٥) في (ح) «ويقفوا» وهو تصحيف.

(٦) انظر غاية الاختصار ١/ ٣٥٨، النشر ٢/ ١٣١.

(٧) وردت في المخطوط بلا فاء، والصواب ما أثبت.

(٨) هو قتيبة بن مهران، أبو عبد الرحمن الأزاذاني الأصبهاني، إمام مقرر صالح

ثقة، أخذ القراءة عن الكسائي وروى القراءة عنه خلف بن هشام (ت بعد

٢٠٠هـ). انظر معرفة القراء ١/ ٢١٢، غاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٢٦.

(٩) في (ح) «و» وهو تصحيف.

(١٠) في الأصل و(ح) «عن» وهو تصحيف.

(١١) هو محمد بن موسى أبو بكر الزينبي الهاشمي البغدادي وهو إمام في قراءة =

قُبِّلَ^(١) وَخَلَفَ^(٢) فِي كِتَابِهِ^(٣) الْوَقْفَ عَلَيْهَا ﴿وَلَا هَ﴾ بِالْهَاءِ^(٤). وَالْإِخْتِيَارُ الْأَوَّلُ، لِأَنَّ التَّاءَ دَخَلَتْ عَلَى حَرْفٍ وَهِيَ مِنْ صِلَتِهِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: «رَأَيْتُ زَيْدًا ثُمَّتَ عَمْرًا». وَكَذَلِكَ «رَأَيْتُ رَجُلًا [رُئِيتَ]»^(٥) عَالِمًا. فَهَذِهِ التَّاءُ فِي الْحُرُوفِ بِمَنْزِلَةِ التَّاءِ فِي الْأَفْعَالِ نَحْوَ «قَامَتْ» وَ«ذَهَبَتْ» وَلَا وَقَفَ عَلَيْهَا عِنْدَهُمْ إِلَّا بِالتَّاءِ. وَقَدْ أَجْمَعَ النُّحَوِيُّونَ أَبُو عَمْرٍو وَالْخَلِيلُ وَسِيبَوَيْهِ وَالْأَخْفَشُ وَأَبُو عُبَيْدَةَ^(٦) وَالْكِسَائِيُّ وَالْقَرَاءُ أَيْضًا أَنَّ التَّاءَ [مَنْقُطَةٌ مِنْ

= الْمَكِينِ، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْ قُبِّلَ وَرَوَى الْقِرَاءَةَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ الشُّذَّائِي (ت ٣١٨هـ). انظر معرفة القراء ١ / ٢٨٥، غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ٢٦٧.

(١) هو محمد بن عبد الرحمن المكي، أبو عمر الملقب بقنبل شيخ القراء بالحجاز، أخذ القراءة عن القوَّاس والبرقي، وروى القراءة عنه الزينبي (ت ٢٩١هـ). انظر معرفة القراء ١ / ٢٣٠، غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ١٦٥.

(٢) هو خلف بن هشام أبو محمد البزار البغدادي أحد القراء العشرة، أخذ القراءة عن سُليم بن عيسى عن حمزة، وروى القراءة عنه أحمد بن يزيد الحلواني. (ت ٢٢٩هـ) انظر معرفة القراء ١ / ٢٠٨، طبقات القراء ١ / ٢٧٢.

(٣) كتاب «الوقف والابتداء» لخلف، ذكره ابن النديم في الفهرست ٥٨.

(٤) انظر الإيضاح ١ / ٢٨٨، الكشف ٢ / ٢٣٠. غاية الاختصار ٢ / ٦٣٧، النشر ٢ / ١٣٢، ٣٦١.

(٥) الزيادة يقتضيها السياق. انظر الكشف ٢ / ٢٣٠.

(٦) هو معمر بن المثنى أبو عبيدة اللغوي البصري، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وأخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني، له «مجاز القرآن» (ت ٢٠٩هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين ١٧٥، بغية الوعاة ٢ / ٢٩٤، والأعلام ٧ / ٢٧٢.

﴿حِينَ﴾^(١)، وذهب أبو عبيد^(٢) إلى أن التاء^(٣) من صلة ﴿حِينَ﴾، فيقف عند الضرورة على ﴿لا﴾ ثم يبتدئ ﴿تحين مناص﴾^(٤) والأوّل أصح^(٥).

وقوله: ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠] الاختيار أن تقف عليها بالتاء لأنها لا تفرد^(٦) فصارت كالتاء التي تقع حشو الكلمة، وروى الفراء عن الكسائي^(٧) أنه وقف عليها بالهاء^(٨)، وقوله: ﴿أَلَلَّتْ

(١) انظر الكتاب ١ / ٥٧، معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٧، الإيضاح ١ / ٢٩١ - ٢٩٢.

(٢) هو القاسم بن سلام أبو عبيد الأنصاري البغدادي، أحد الأعلام المجتهدين، وصاحب التصانيف في القراءات واللغة والشعر، أخذ القراءة عن الكسائي، وروى القراءة عنه أحمد بن إبراهيم وراق خلف. (ت ٢٢٤هـ) انظر معرفة القراء ١ / ١٧٠، طبقات القراء ٢ / ١٧.

(٣) الزيادة يقتضيها سياق الكلام. انظر الإيضاح ٢ / ٢٩١ - ٢٩٢.

(٤) قال أبو عبيد: الوقف عندي على «لا» والابتداء «تحين» لأنني نظرتها في الإمام «تحين» التاء متصلة، ولأن تفسير ابن عباس يدل على أن «لا» أخت «ليس»، والعرب تلحق التاء بأسماء الزمان «حين» و«الآن» و«أوان». انظر الإيضاح ١ / ٢٩٢، النشر ٢ / ١٥٠. وقال الداني: ولم نجد ذلك كذلك في شيء من مصاحف أهل الأمصار، وقد ردّ ما حكاه أبو عبيد غير واحد من علمائنا إذ عدموا وجود ذلك كذلك في المصاحف القديمة وغيرها. (المقنع ٧٦).

(٥) في (ح) «والأصح الأول».

(٦) الزيادة من الإيضاح ١ / ٢٩٥.

(٧) في (ح) زيادة: برواية الدّوري، وهو حفص بن عمر بن عبد العزيز أبو عمر الدوري البغدادي مقرأ نحوي، قرأ على الكسائي واليزيدي، وروى القراءة عنه أحمد بن يزيد الحلواني. (ت ٢٤٦هـ). انظر معرفة القراء ١ / ١٩١، طبقات القراء ١ / ٢٥٥.

(٨) انظر الكشف ٢ / ٢٣٠، التيسير ٦٠، النشر ٢ / ١٣٢. وقال الفراء: الاختيار أن تقف بالتاء في قوله: ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ لأنها لا تفرد (الإيضاح ١ / ٢٩٥).

وَالْعَزَى ﴿[النجم: ١٩] الكسائي برواية الدّوري والفرّاء عنه يقف عليها بالهاء، وفي رواية غيرهما بالتاء على ما في السّواد كسائر القُرّاء^(١)، وقد رُوِيَ عن مجاهد ﴿أَلَلَّتْ﴾ بتشكيل التّاء^(٢)، وفَسَّرَهَا أَنَّهُ كَانَ رَجُلًا^(٣) يَلُتُّ السَّوِيقَ لَهُمْ عِنْدَ الْأَصْنَامِ^(٤)، فعلى هذا الوقف عليها بالتّاء^(٥). وأمّا قوله: ﴿وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةِ﴾ [النجم: ٢٠] فالوقف^(٦) عليها بالهاء على ما في السّواد^(٧).

وقوله: ﴿مَلَكُوتَ﴾ [الأنعام: ٧٥]، و﴿الطَّلْعُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧]

(١) قال الفرّاء: كان الكسائي يقف عليها بالهاء، وأنا أقف على التّاء. (معاني القرآن ٩٧/٣) وانظر الإيضاح ٢٩٥/١، الكشف ٢٣٠/٢، التيسير ٦٠، النشر ١٣٢/٢.

(٢) روى رُوَيْسٌ عن يعقوب بتشديد التّاء، انظر غاية الاختصار ٦٦٨/٢، النشر ٣٧٩/٢. وهي قراءة ابن عباس ومجاهد ومنصور بن المعتمر. انظر مختصر شواذ القراءات ١٤٧، المحتسب ٢/٢٩٤.

(٣) في (ح) «رجلٌ كان».

(٤) انظر معاني القرآن للفرّاء ٩٧/٣، جامع البيان عن تأويل أي القرآن ٥٨/٢٧، الجامع لأحكام القرآن ١٧/١٠٠، البحر المحيط ١٠/١٥.

(٥) انظر الإيضاح ٢٩٥-٢٩٦.

(٦) وردت في المخطوط بلا فاء، والصواب ما أثبت.

(٧) قال أبو العلاء الهمداني: ويقف عليها بالهاء عليّ. (غاية الاختصار ٦٦٩/٢) وقال ابن الجزري: والوقف عليها لجميع القُرّاء بالهاء اتباعاً للرسم، وما وقع في كتب بعضهم من أنّ الكسائي وحده يقف بالهاء والباقون بالتّاء فوهم لعله انقلب عليهم من ﴿أَلَلَّتْ﴾ (النشر ٣٧٩/٢).

و﴿الْمَنْكَبُوتِ﴾ [العنكبوت: ٤١] و﴿التَّائِبُوتِ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، الوقف عليها بالتاء لا غير عند البصريين^(١)، [١٤/ و] لَأَنَّ هذه التَّاءات صارت كأنها من نفس الكلمة لمكان الواو الساكنة قبلها، وذاك أَنَّ تاء التَّائِبِ لا يكون قبلها إلا متحرك نحو «شَجَرَةٌ» و«ثَمَرَةٌ» أو كانت الألف قبلها نحو «عَلَقَاةٌ» و«شَاةٌ». وإذا كان كذلك صارت التاء في «مَلَكُوتٌ» بمنزلة التاء في «أَخْتٌ» و«بَنَتْ». وروي عن زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ^(٢) ﴿التَّائِبُوتِ﴾ بالهاء، وقد اختلف مع ابنِ الزُّبَيْرِ^(٣) وسعيد^(٤) حين أمر عُثْمَانُ^(٥) بكتابة المصحف، فَرَفَعَ اختلافهم إلى عثمان رضي الله عنه

(١) قال ابن الأنباري: والوقف على «ملكوت والطاغوت والتابوت» بالتاء لا يجوز إلا ذلك فيما ذكر الفراء. (الإيضاح ١/ ٣٠٢).

(٢) هو زيد بن ثابت أبو سعيد الأنصاري كاتب النبي ﷺ وأمينه على الوحي وأحد الذين جمعوا القرآن على عهده، وهو الذي كتبه في المصحف لعثمان. (ت ٤٤٥هـ) انظر الجرح والتعديل ٣/ ٥٥٨، معرفة القراء ١/ ٣٦، طبقات القراء ٢٩٦/١.

(٣) هو عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي، كان من الذين نديهم عثمان لكتابة المصحف، وردت عنه الرواية في حروف القرآن (ت ٧٧٣هـ). انظر الجرح والتعديل ٥/ ٥٦، أسد الغابة ٣/ ٢١٤، طبقات القراء ١/ ٤١٩.

(٤) هو سعيد بن العاص الأموي القرشي، أحد الذين كتبوا المصحف لعثمان رضي الله عنه (ت ٥٩هـ). انظر الجرح والتعديل ٤/ ٤٨، أسد الغابة ٢/ ٤٨١، الإصابة ٩٢/٣.

(٥) هو عثمان بن عفان القرشي الأموي، ثالث الخلفاء الراشدين، أحد الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ وتم في عهده جمع المصاحف (ت ٣٥هـ). انظر أسد الغابة ٣/ ٥٧٨، معرفة القراء ١/ ٢٤، طبقات القراء ١/ ٥٠٧.

فأمرهم بالتاء وهي لغة قريش^(١). قال الفرّاء: «الوقف على هذه الأسماء
بالحاء لغة الأنصار»^(٢)، غير أنّ الأقيس الأكثر الأول.

هذا كلّ الكلام في تغييرات تلحق أواخر الكلم للوقف من الحذف
والنقصان والقلب.

* * *

باب

ما يَزَادُ فِي الْوَقْفِ وَحُذِفَ فِي الْوَصْلِ

من ذلك هاء الاستراحة، وهي تدخل في مواضع مخصوصة منها
أنّ^(٣) الفعل المعتلّ اللام إذا لحقه الحذف للجزم أو الوقف نحو: «ارم»،
«اغز»، «اخش»، «لم يرم»، «لم يغز»، «لم يخش»، فإنّ وقفت على
هذا النوع كان في الوقف وجهان:

أحدهما: أن تلحق الهاء بدلاً من المحذوف، وأيضاً فإنّهم لو وقفوا
بغير «ها» صار آخر الفعل ساكناً فيكون إجحافاً بالكلمة لأنّه قد سقط منه
شيئان: حرف اللين للجزم والحركة للوقف، فعلى هذا قلت: [١٤ / ظ]
«ارم»، و«اغز»، و«اخش»، و«لم يرم»^(٤).

(١) انظر الإيضاح ٣٠٢ / ١ - ٣٠٣، المصاحف ٢٦، تفسير القرطبي ٧١ / ١، ٢٤٥ / ٣.

(٢) نقل كلامه ابن الأنباري في الإيضاح ٣٠٣ / ١.

(٣) لفظ «أنّ» سقط من (ح).

(٤) قال سيويه: وذلك لأنّهم كرهوا إذهاب اللامات والإسكان جميعاً، فلمّا كان =

والوجه الثاني: أن يقف بغير هاء، فعلى هذا يجري فيه الروم والإشمام والإسكان وغير ذلك^(١).

فإن كانت الكلمة حُذِفَ منها حرفان نحو: «إِنْ تَعِ أَعْنُ» و«إِنْ تَقِ أِقْنُ» كان إلزام الهاء في هذا الباب أكثر منه في الذي قبله^(٢). قال الله تعالى: ﴿فِيهِدَهُمْ أَقْتَدَةٌ﴾ [الأنعام: ٩٠] الأصل «اقتدي» سقطت الياء للوقف، ودخلت هاء الاستراحة لنية الوقف كما ترى. فأما نحو «قْنُ» و«شْنُ» إذا وقفت عليه وجب إثبات الهاء لأنه حرف واحد لم يُجْزِ الابتداء به والوقف عليه^(٣). وهذه الكلمات إذا اتصلت بشيء بعدها سقطت الهاء للاستغناء عنها، وإن

= ذلك إخلالاً بالحرف كرهوا أن يُسَكَّنُوا المتحرك، فهذا تبيان أنه قد حُذِفَ آخر هذه الحروف. الكتاب ٤ / ١٥٩.

(١) قال سيبويه: وقد يقول بعض العرب: «ارم» في الوقف، و«اغز»، و«اخش»، حدثنا بذلك عيسى بن عمر، ويونس، وهذه اللغة أقل اللغتين، جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها، بمنزلة الأواخر التي تحرك مما لم يُحذف منه شيء، لأن من كلامهم أن يُشَبِّهُوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه. الكتاب ٤ / ١٥٩.

(٢) قال سيبويه: وأما «لا تَقْنُ» من «وَقَيْتُ» و«إِنْ تَعِ أَعْنُ» من «وَعَيْتُ» فإنه يلزمها الهاء في الوقف من تركها في «اخش» لأنه مجحف بها، لأنها ذهبت منها الفاء واللام، فكرهوا أن يسكنوا في الوقف فيقولوا: إن تع أع، فيسكنوا العين مع ذهاب حرفين من نفس الحرف. الكتاب ٤ / ١٥٩ - ١٦٠.

(٣) قال أبو علي الفارسي: فأما نحو «قْنُ» و«شْنُ» من «وَقَيْتُ» و«وَشَيْتُ» فمن لا يُلْحِقُ الهاء في «اغزُه» و«ارمِه» و«اخشَه» يُلْحِقُ في «قْنُ» لحذف الفاء واللام من الكلمة، وأنها لم يبقَ منها إلا حرف واحد. التكملة ٢٢.

أَجْرِيهَا مجرى الوصل فجائز^(١) أيضاً. ومما يلحقه الهاء المبنيات، وأكثر ما يكون في الضمائر الكائنة على حرف واحد «أَكْرَمْتُكَ» قال قُطْرُب^(٢): «وسمعناهم يقولون: انْطَلَعْتُه وانْطَلَقْتُه^(٣)» وقال أعرابي من أهل العالية^(٤): «هو لَكْه وَعَلَيْكْه وما أحسن وجهَكْه». وكذلك «كِتَبْه»، و«حَسَابْه»^(٥) [الحاقة: ١٩، ٢٠] قال شيخنا أبو علي: «الياء في إني، وضربتي وغلّامي أصلها التحريك. كالكاف في «كَحْكِمَكْ» فمن حَرَكَ في الوصل أسكنها في الوقف وإن شاء أدخل هاء الاستراحة فقال: «غَلَامِيَه» و«لِيَه» تَبْيِينًا للحركة، ومن أسكن في الدّرج وقف عليها [١٥/ و] بالإسكان. ويجوز أن يحذفها للوقف نحو «غلام، وضربن»^(٦)، ولذلك قرأ أبو عمرو «رَبَّتْ

(١) في الأصل «فجاز» والتصحيح من (ح).

(٢) هو محمد بن المُستنير، نحويّ عالمٌ بالأدب واللّغة، لقّبه أستاذه سيّويه بقُطْرُب - دوية تَبْكُر للعمل - له «المثلث» و«النوادر». (ت ٢٠٦هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين ٩٩، بغية الوعاة ١/ ٢٤٢، والأعلام ٧/ ٩٥.

(٣) قال سيّويه: وزعم الخليل أنهم يقولون: انْطَلَقْتُه، يريدون انْطَلَقْتُ، لأنها ليست بقاء إعراب وما قبلها ساكن. الكتاب ٤/ ١٦٢.

(٤) العالية: اسمٌ لكل ما كان من جهة نجد من المدينة من قراها وعماييرها إلى تهامة، وقال قوم: العالية: ما جاوز الرمة، إلى مكة، وهم عُكْل وتيم وطائفة من بني ضبة وعامر كلها وغني وباهلة وطوائف بني أسد وعبدالله بن غطفان. (معجم البلدان ٤/ ٧٩ - ٨٠).

(٥) حذف الهاء منهما وصلاً وأثبتها وقفًا يعقوب، وأثبتها الباقيون في الحالين. انظر غاية الاختصار ١/ ٣٨٨، النشر ٢/ ١٤٢.

(٦) انظر التكملة ٢٩.

أَكْرَمَنَ ﴿١﴾ وَرَبِّي أَهْنَنَ ﴿٢﴾ [الفجر: ١٥، ١٦] وفقاً^(١)، كما قال الأعشى: (المقارب)

١٥- فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَا دَمِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنَ^(٢)

وَمِنْ شَأْنِي كَاسِفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنَ^(٣)

وهذا المضاف إلى الياء إذا أدخلت عليه حرف النداء كان في الياء لغات:

حَذَفُ الْيَاءِ، وبها جاء التنزيل، نحو: ﴿يَقَوْمُ لَا أَشْكُرُ﴾ [هود: ٥١]

و﴿يَعْبَادُ فَاتَّقُونِ﴾^(٤) [الزمر: ١٦] وإثبات الياء ساكنة نحو: «يا غلامِي» و«يا

صَاحِبِي»، وتحريكها بالفتح نحو: «يا غلامِي أَقْبَلُ»، وقلب الياء ألفاً نحو

«يا غلاماً»^(٥)، وحذف الألف لدلالة الفتحة عليها، وعلى هذا قراءة مَنْ قرأ

(١) قرأهما البرزي بياء في الوصل والوقف، وقرأهما نافع بياء في الوصل خاصة، ورؤي عن أبي عمرو أنه خيّر في إثباتهما في الوصل أو حذفهما ويقف عند النون وقال الداني: وقياس قوله في رؤوس الآي يوجب حذفهما وبذلك قرأت وبه أخذ. انظر السبعة ٦٨٤، الكشف ٣٧٤ / ٢، التيسير ٢٢٣.

(٢) وهو في ديوانه ٤١٨، الكتاب ٣ / ٥١٣، ٤ / ١٨٧، المحتسب ١ / ٣٤٩، شرح المفصل ٩ / ٤٠، ٨٦، ضرائر الشعر ١٢٨، المقاصد النحوية ٤ / ٣٢٤، شرح الأشموني ٣ / ٢١٤، همع الهوامع ٢ / ٧٨، والدرر اللوامع ٢ / ٩٦. ويُروى: «ارتياذ البلاد» بدلاً من «ارتياذي البلاد».

(٣) تقدّم برقم ١٠، ١ / ١٣٥، وبين هذا البيت وسابقه في الديوان أربعة وعشرون بيتاً.

(٤) انظر ١ / ١٤٠ من هذا الكتاب.

(٥) قال سيبويه: واعلم أن بقيان الياء لغة في النداء في الوقف والوصل، تقول: يا غلامي أَقْبَلُ، وكذلك إذا وقفوا، وقد يبدلون مكان الياء الألف لأنها أخف، وذلك قولك يا ربّاً تجاوز عنا، ويا غلاماً لا تفعل، فإذا وقفت قلت: يا غلاماً. (الكتاب ٢ / ٢١٠).

﴿يَبْنُومَ﴾ (طه: ٩٤) بفتح الميم^(١) لأنه أنزل هذين الاسمين منزلة الاسم الواحد^(٢)، وكل كلمة مبنية على الفتح والضّم والكسر، جاز الوقف عليها بالهاء نحو «كَيْفَ» و«أَيْنَةَ» و«هَلْمَةَ»^(٣) كما أشد قُطْرُب: (الرجز)

١٦- يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا هَلُمَّ^(٤)

ومن ذلك «هُوَّة» و«هَيْة»^(٥) قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هَيْةٌ﴾ (الفارعة: ١٠) وقال حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ^(٦) [ع] (٧): (المتقارب)

(١) تقدّم تخريجها ١ / ١٥٥ .

(٢) قال سيويه: وقالوا: يا بن أمّ، ويا بن عمّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، لأنّ هذا أكثر في كلامهم من يا بن أبي، ويا غلام غلامي. (الكتاب ٢ / ٢١٤) وقال أبو علي: المراد يا بن أمّا، فحذف الألف كما حذفت ياء الإضافة في غلامي في النداء. (الحجة ٤ / ٩١).

(٣) قال سيويه: وقالوا في الوقف: كَيْفَ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، في كَيْفَ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، لمّا لم يكن حرفاً يتصرّف للإعراب، وكان ما قبلها ساكناً. الكتاب ٤ / ١٦٢ .

(٤) لم أعرف قائله، وهو في الكتاب ٤ / ١٦١، الخصائص ٣ / ٣٦، الأزهية ٢٥٧، شرح المفصل ٤ / ٤٢ .

(٥) قال سيويه: وقالوا: هَيْةٌ، وهم يريدون «هِيَّ» شبهوها بياء «بُعْدِي». وقالوا: «هُوَّة» لمّا كانت الواو لا تَصْرَفُ للإعراب، كرهوا أن يلزموها الإسكان في الوقف، فجعلوها بمنزلة الياء. الكتاب ٤ / ١٦٣ .

(٦) هو حسان بن ثابت الأنصاري شاعر مخضرم، اشتهر قبل الإسلام بمدح الغساسنة، وبعده بكونه شاعر النبي ﷺ (ت ٥٤هـ). انظر طبقات فحول الشعراء ١ / ٢١٥، الشعر والشعراء ١ / ٣٠٥، والأعلام ٢ / ١٧٥ .

(٧) الزيادة من (ح).

١٧- إِذَا مَا تَرَعَرَعَ فِئْنَا الْغَلَامَ فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ^(١)

وكذلك كل ألف في آخر اسم مبني جاز الوقف عليها بالهاء نحو
«رَأَيْتُ هَؤُلَاءَ» و«ضَعَهُ هَهُنَا»^(٢).

وأما الألف إذا استفهمت بها وحذفتها في الدَّرج جاز الوقف بالهاء
[١٥ / ظ] نحو: «فَيْمَهُ» و«عَمَّهُ» و«عَلَامَهُ»^(٣)، وتلحق أيضًا بعد ألف النَّدْبَةِ
«يَا حَسْرَتَاهُ» و«يَا أَسَفَاهُ»^(٤)، وبعد النُّونِ المشدَّدة نحو: «فَأَتَمَّهُنَّ» [البقرة:
١٢٤] و«عَلَيْهِنَّ» [النساء: ٣٤] و«مَنْ فِيهِنَّ» [المؤمنون: ٧١] وأنشدوا شِعْرًا:
(مجزوء الكامل)

١٨- بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصَّبُّو ح يَلْمُنْتَنِي وَالْوُمُهْنَةُ^(٥)

(١) وهو في ديوانه ١ / ٥٢٠، قوافي التنوخي ٨٥، شرح المفصل ٩ / ٨٤، رصف المباني
٤٦٣، شرح شواهد المغني ١ / ٣٧٩، الخزانة ١ / ٤١٨، واللسان (شصب).

(٢) انظر الكتاب ٤ / ١٦٥، التكملة ٢٦.

(٣) قال سيبويه وأما قولهم: عَلَامَهُ، وَفَيْمَهُ ولمه وبمه... فالهاء في هذه الحروف
أجود إذا وقفت، لأنك حذفت الألف من «ما» فصار آخره كآخر اِزِمَةٍ واغْرَزَةٍ.
الكتاب ٤ / ١٦٤. وانظر التكملة ٢٧.

(٤) قال سيبويه: وقد يلحقون في الوقف هذه الهاء الألف التي في النَّدَاء، والألف
والياء والواو في النَّدْبَةِ لأنه موضع تصويت وتبيين فأرادوا أَنْ يَمْدُوا فَالْزَمُواها الهاء
في الوقف لذلك وتركها في الوصل (الكتاب ٤ / ١٦٥).

(٥) البيتان لعبيد الله بن قيس الرُّقِيَّات، وهما في ديوانه ٦٦، ويُروى البيت
الأول:

بَكَرْتُ عَلَيَّ عَوَاذِلِي يَلْحَيْنَنِي وَالْوُمُهْنَةُ

=

وَيَقْلُنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقد كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ
وتلحق أيضاً بعد نون الجمع والتثنية في الأسماء نحو: ﴿الْعَالَمِينَ﴾
و^(١) ﴿الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] و^(٢) ﴿الْخَاسِرُونَ﴾ [البقرة: ٢٧] و﴿قَالَ
رَجُلَانِ﴾^(٣) [المائدة: ٢٣] وعلى ذلك أنشدوا: (الرجز)

١٩- [يا]^(٤) رَبِّ إِنْ رَزَقْتَنِي بَيْنَهُ فاجْعَلْهُمْ بَيْنَ صَالِحِينَ
أَمِينَ قُولُوا كُلُّكُمْ آمِينَ^(٥)

وقد تلحق هذه الهاء النون التي في الأفعال اللازمة نحو: «ذهبن»
و«يذهبن» و«يذهبن» و«يذهبن».

وإذ قد تبين^(٦) ذلك فاعلم أن القراء قد اختلفوا في الوقف بالهاء
على هذه الأشياء: أكثرهم على أن الوقف بغير «هاء»، ووقف يعقوب

= وفي الكتاب ٣/ ١٥١، ٤/ ١٦٢، سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٢، الأزهية
٢٥٨، الأمالي الشجرية ١/ ٣٢٢، شرح المفصل ٣/ ١٣٠، ٦/ ٨، ٧٨،
١٢٥، رصف المباني ٢٠٠، ٢٠٤، ٥٠٦، مغني اللبيب ٥٧، وشرح شواهد
١/ ١٢٦، الحزانة ٤/ ٤٨٧، واللسان (أنن).

(١) سقطت «الواو» من (ح).

(٢) سقطت «الواو» من (ح).

(٣) انظر الكتاب ٤/ ١٦١، النشر ٢/ ١٣٦.

(٤) زيادة يقتضيها وزن البيت.

(٥) لم أقف على قائلها.

(٦) في (ح) «بيئت».

بالهاء وهو اختياره، غير أن ما ثبت في المصحف، فبعضهم وافقوه على ذلك نحو: ﴿أَقْتَدِ﴾ [الأنعام: ٩٠] ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ﴿كُنْيَةٍ﴾ [الحاقة: ١٩، ٢٥] ﴿حِسَابِيَّة﴾ [الحاقة: ٢٠، ٢٦] ﴿سُلْطَانِيَّة﴾ [الحاقة: ٢٩] ﴿مَاهِيَةٍ﴾ [القارعة: ١٠]. ومما يجري مجرى الهاء ما يُزاد في القوافي من الياءات والواوات والألفات كقول جرير^(٢): (الوافر)

٢٠- مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ سَقِيتِ الْغَيْثَ أَتَيْتَهَا الْخِيَامُ^(٣)

(١) لم يختلفوا في الوقف أنها بالهاء لثباتها في المصحف، ولكنهم اختلفوا في الوصل فحذف الهاء من جميعها في الوصل يعقوب، وفعل ذلك حمزة إلا في ﴿كُنْيَةٍ﴾ و﴿حِسَابِيَّة﴾، وفعل ذلك الكسائي وحمزة وخلف في ﴿يَتَسَنَّ﴾ و﴿أَقْتَدِ﴾، وانفرد يعقوب بإثبات ما ليس في الخط من ذلك، في موضعين: أحدهما: ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَّة﴾ حيث كانا، والثاني: ﴿عَمَّة﴾، ولا ثاني له. انظر غاية الاختصار ١/ ٣٨٨، النشر ٢/ ١٤٢. قال الأنباري: فمن أثبتها في الوقف وحذفها من الوصل، قال: إنما تدخل الهاء في السكت لتبين بها الحركة التي قبلها، ومن أثبتها في الوصل والوقف، قال: أردت أن أبين بها الفتحة التي في آخر الحرف وبنيت الوصل على الوقف. (الإيضاح ١/ ٣٠٥-٣٠٦).

(٢) هو جرير بن عطية الخطفي الكلبى اليربوعي، أبو حمزة، أحد رؤوس الشعر الثلاثة في العصر الأموي (ت ١١٠هـ) انظر طبقات فحول الشعراء ٢/ ٢٩٧، الشعر والشعراء ١/ ٤٦٤، والأعلام ٢/ ١١٩.

(٣) وهو في ديوانه ١/ ٢٧٨، الكتاب ٤/ ٢٠٦، قوافي الأخفش ١٠٦، شرح الكتاب ٢/ ٩٧، المنصف ١/ ٢٢٤، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٩، شرح المفصل ٤/ ١٥، ٩/ ٣٣، ٧٨، مغني اللبيب ٤٨٢، وشرح شواهد ١/ ٣١١، المقاصد النحوية ١/ ٣٨، واللسان (قوا).

[وكقوله^(١)]: (الوافر)

٢١ - أَقْلِي اللّٰوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا^(٢) [١٦ / و]

الأصل: الخيام، والعتاب، وأصاب، ونظير هذا في التنزيل قوله تعالى: ﴿الْفُتُونَا﴾، و﴿الرَّسُولَا﴾، و﴿السَّيْلَا﴾^(٣) [الأحزاب: ١٠، ٦٦، ٦٧] و﴿سَلَسِلَا﴾^(٤) [الإنسان: ٤]، و﴿قَوَارِيرَا﴾^(٥) [الإنسان: ١٥، ١٦] فهذه

(١) الزيادة يقتضيها السياق، وجاءت العبارة «وكتبت الكتابا» بين اليتين، ولعلها زيادة من الناسخ.

(٢) وهو في ديوانه ٨١٣ / ٢، الكتاب ٢٠٥ / ٤، ٢٠٨، قوافي الأخفش ٧٨، ٨٨، ١٠٥، النوادر ١٢٧، المقتضب ١ / ٢٤٠، الخصائص ١ / ١٧١، ٢ / ٩٦، المنصف ١ / ٢٢٤، ٢ / ٧٩، قوافي التنوخي ١١٣، الأمالي الشجرية ٢ / ٣٩، الإنصاف ٢ / ٦٥٥، شرح المفصل ٤ / ١٥، ١٤٥، ٩ / ٢٩، ٣٣، ٧٨، شرح الكافية ١ / ١٤، رصف المباني ١٢١، ٤١٧، مغني اللبيب ٤٤٧، وشرح شواهد ٢ / ٧٦٢، شرح ابن عقيل ١ / ١٨، المقاصد النحوية ١ / ٩١، شرح الأشموني ١ / ٣١، همع الهوامع ٢ / ١٥٧، الخزانة ١ / ٣٤، ٣ / ٣٢٨، ٤ / ٥٥٤، الدرر اللوامع ٢ / ٢١٤، واللسان (خنا). عاذِلْ: أي يا عاذل، منادى مرخم حذف منه حرف النداء. والعتاب هنا: اللوم في تسخط.

(٣) قرأ نافع وابن عامر وأبو بكر بألف في الثلاثة وصلاً ووقفاً، وكذلك ابن كثير والكسائي وحفص، غير أنهم يحذفون الألف في الوصل، وقرأ الباقر بحذف الألف في الوصل والوقف. انظر السبعة ٥١٩، الكشف ٢ / ١٩٤، التيسير ١٧٨، وانظر الإيضاح ١ / ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٤) قرأ نافع والكسائي وأبو بكر وهشام «سلاسلًا» بالتونين ووقفوا بالألف عوضاً منه، وقرأ الباقر بغير تنوين ووقفوا بالألف صلة للفتحة ووقف حمزة وقُبل بغير ألف. السبعة ٦٦٣، الكشف ٢ / ٣٥٢، التيسير ٢١٧.

(٥) «قَوَارِيرَا» الثانية سقطت من (ح). قرأ نافع والكسائي وأبو بكر بتونينهما ووقفوا =

الألفات زِيدَتْ للوقف عليها. ثُمَّ مِنَ الْقُرَاءِ مَنْ يُجْرِي الوصلَ مَجْرَى الوقفِ موافقةً للرسم، ومنهم مَنْ يَحْذِفُهَا فِي الْحَالَيْنِ، ومنهم مَنْ يُثَبِّتُهَا فِي الوقفِ غير الوصل.

قال اليزيدي^(١): كان أبو عمرو لا يثبت شيئاً من ألفات ﴿الظُّنُونُ﴾ وأختيها، وأما ﴿سَلَسِلَا﴾ و﴿قَوَارِيرَا﴾ فَطَرَحَ الألفَ وَصَلاً، وإذا وَقَفَ وَقَفَ بالألف، ويقول: مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: «رَأَيْتُ عُمَرَا» وهو لا يجريه في الوصل، وكذلك «رَأَيْتُ سَلَسِلَا»^(٢)، ومن ذلك ما أثبت الألفُ فيه في الوقف وحُذِفَ في الدرج في شيئين: أحدهما: «أنا» وفي الوقف عليها أربعُ لغات: «أنا» بالألف، و«أَنْ»، و«أَنَّة»، والرابعة «أنا» في الوصل والوقف^(٣).

قال الأعشى: (المتقارب)

= عليهما بالألف، وقرأ ابن كثير بالتنوين في الأول ووقف عليه بالألف، وبغير تنوين في الثاني ووقف عليه بغير ألف، وقرأ الباقر بغير تنوين فيهما ووقف أبو عمرو وابن عامر وحفص على الأول بألف وعلى الثاني بغير ألف، ووقف حمزة عليهما بغير ألف. انظر السبعة ٦٦٣، الكشف ٢ / ٣٥٤، التيسير ٢١٧.

(١) هو يحيى بن المبارك، أبو محمد اليزيدي البصري، نحوي، مقرئ، أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وروى القراءة عنه الدّوري والسّوسي. (ت ٢٠٢هـ) انظر طبقات النحويين ٦١، معرفة القراءة ١ / ١٥١، طبقات القراء ٢ / ٣٧٥.

(٢) انظر السبعة ٥١٩، ٦٦٣، وقال ابن الأنباري: وكان أبو عمرو يصل ﴿قَوَارِيرَ﴾ بلا إجراء، فإذا وقف وقف على الأول بألف وعلى الثاني بلا ألف اتباعاً لمصحفهم. (الإيضاح ١ / ٣٦٧).

(٣) انظر الكتاب ٤ / ١٦٤، رصف المباني ٤٦٧.

٢٢ - فَكَيْفَ أَنَا وَانْتَحَالِي الْقَوَافِ - فِي بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا^(١)

نظير ذا قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] الأصل «لكن أنا» فألقوا حركة الهمزة على النون ثم أسكن النون وأدغم في الثانية فصار «لكنّا»^(٢)، والقراء قد اختلفوا في ذلك، فمنهم من يثبت الألف في الوصل أيضًا يجري مجرى الوقف ومنهم من يحذفها [١٦ / ظ] في الوصل ويثبتها في الوقف^(٣)، [على ما يجب]^(٤).

والحرف الثاني: «حَيَّ هَلَا بِعُمَر»^(٥) ومعناه الحثُّ على الشيء، الوقف بالألف والوصل بحذفها^(٦)، وليس في الكلام حرفٌ وقِفَ عليه

(١) وهو في ديوانه ١٨١، وروايته فيه: فما أنا أم ما انتحالي القوافي...

وفي الكامل ٥٥٢ / ٢، شرح كتاب سيبويه ١٣١ / ٢، التكملة ٢٨، شرح الحماسة للمرزوقي ٧٠٩ / ٢، شرح شواهد الإيضاح ٢٧٣، شرح المفصل ٤٥ / ٤، ٨٤ / ٩، ضرائر الشعر ٤٩، رصف المباني ١٠٨، ٤٦٧، واللسان (نحل) (أن). ويُروى صدره: «فكيف يكون انتحالي القوافي» ولا شاهد فيه حيثئذ.

(٢) انظر الإيضاح ٤٠٨ / ١ - ٤٠٩.

(٣) قرأ ابن عامر بإثبات الألف في الوصل والوقف، وكأنه جعل «أنا» بكماله الاسم، وهو مذهب الكوفيين من أهل النحو، وقرأ الباقر بحذف الألف الوصل وإثباتها في الوقف. انظر السبعة ٣٩١، الكشف ٦١ / ٢، التيسير ١٤٣.

(٤) الزيادة من (ح).

(٥) «إذا ذكر الصالحون فحي هلا بعمر» رواه الطبراني في المعجم الكبير ١٦٤ / ٩، والهيمشي في مجمع الزوائد ٨٢ / ٩.

(٦) انظر الكتاب ٣٠١ / ٣، التكملة ٢٨، شرح المفصل ٤٥ / ٤.

بالألف ووصل بغير ألف إلا هذين الحرفين . ومما زيد أمانة للوقف التشديد نحو «هذا فرج» على ما بيّنا فيما قبل^(١)، وعكس هذا ما أثبت وصلًا وحذف وقفًا: الواو في «ضربته» والياء في «مررت به» ثبتت وصلًا وسقطت وقفًا^(٢). وكذلك الواو بعد ميم الجمع نحو «عليهم» «ضربكم» «أنتم منهم» عند من يثبتها درجًا فأسقطها وقفًا^(٣).

* * *

باب

في أشياء متفرقة وردت في التنزيل وقد اختلف القراء فيها

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الحج: ٤٨] قرأ ابن مُحِصِّن^(٤) ﴿وَكَانَ﴾ بوزن فَعْل^(٥) وقرأ ابن كثير وأبو جعفر ﴿وكائِن﴾

(١) انظر ١٢٢ / ١ من هذا الكتاب.

(٢) في (ح) «وصلًا» وهو تصحيف. انظر الكتاب ١٨٩ / ٤، المقتضب ٢٦٤ / ١، التكملة ٢٩.

(٣) انظر الكتاب ١٩١ - ١٩٢، شرح المفصل ٨٦ / ٩ - ٨٧.

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصة السهمي المكي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، قرأ على مجاهد بن جبر وسعيد بن جبيرة وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وغيره (ت ١٢٣هـ). انظر معرفة القراء ٩٨ / ١، طبقات القراء ١٦٧ / ٢، والأعلام ١٨٩ / ٦.

(٥) انظر الإيضاح ٣٨٣ / ١، مختصر شواذ القراءات ٢٢، المحتسب ١٧٠ / ١.

بوزن «فاعِل»، والباقون ﴿وَكَايْن﴾ بالثقل^(١)، والأصل «أيّ» دخلت عليها «كاف» التشبيه فجُعِلَا كلمةً واحدةً بمنزلة «كم»^(٢) ثُمَّ الْوَقْفُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ عَلَى النَّونِ لِأَنَّهُمْ كَتَبُوهَا فِي الْمَصْحَفِ، وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ يَقِفُونَ عَلَى الْيَاءِ بِحَذْفِ النَّونِ عَلَى الْقِيَاسِ^(٣). وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ «كَايْن» بِوزن^(٤) «فاعِل» فَإِنَّ فِيهَا قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهَا مَقْلُوبَةٌ مِنْ «كَأَيْن» كَمَا قَالُوا «يَايِي»^(٥) فَالْوَقْفُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بِحَذْفِ النَّونِ عِنْدَ الْبَعْضِ كَمَا يَبَيِّنَا قَبْلُ فِي الثَّقِيلِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ فَاعِلٌ مِنَ «كَانَ» «يَكُونُ» فَعِلَى [١٧/ و] هَذَا الْوَقْفِ عَلَى

(١) انظر السبعة ٢١٦، الكشف ١/ ٣٥٧، التيسير ٩٠، غاية الاختصار ٢/ ٤٥٣، النشر ٢/ ٢٤٢.

(٢) هذا قول يونس والفراء، وقال سيبويه: معناها معنى: «رَبُّ» انظر الكتاب ٢/ ١٧٠ - ١٧١، معاني القرآن ١/ ٢٣٧. وقال السيرافي: وكثر استعمال النحويين من البصريين والكوفيين تفسيرها بـ «كم» والذي قاله سيبويه أصح، لأن الكاف حرف دخول على ما بعده كدخول «رَبِّ»، و«كم» في نفسها اسم. وأنت تقول: كم لك، ولا تقول: كأي لك، كما تقول: رَبُّ لك. انظر الكتاب (حاشية التحقيق) ٢/ ١٧١.

(٣) انظر الإيضاح ١/ ٣٨٢، غاية الاختصار ١/ ٤٥٤، النشر ٢/ ١٤٣.

(٤) في (ح) «على وزن».

(٥) قال مكّي: قالوا «طايي» أصله «طَيِّي» بياءين مشددتين لأنه يُنسب إلى «طَيِّء» لكن أبدلوا من الياء الأولى الساكنة ألفاً فوقعت الياء الثانية بعد ألف زائدة فأبدلوا منها همزة. (الكشف ١/ ٣٥٧).

النَّونَ بَتَّةً^(١) وَمَنْ قرأ «وكان» بالقصر وَقَفَ على النون لا غير.

وَمِنْ ذلك ﴿وَيَكَاكِبُ اللَّهِ يَسْطُرُ الرِّزْقَ﴾ [القصص: ٨٢]. زعم سيبويه أنه سأل الخليل فقال: «معناه ألم ترَ أَنَّ الله» وجعل «ويك» منفصلاً من «أَنَّ» في الأصل^(٢). وقال بعضهم: «معناه ألم تعلم»^(٣). هذا هو المختار ثم الوقف على ما في الرسم، وَمَنْ وَقَفَ على «ويك» على ما هو الأصل، فمن طريق العربية جائزٌ أيضاً التقدير «ويلك اعلم أَنَّ الله» فَحُذِفَتِ اللام كما حُذِفَتِ من قولهم: «أي لا تسمع موعظتي»^(٤).

وروي عن ابن عباس «أَنَّ «وَيَّ» صلة، المعنى: كأنَّ الله»^(٥).

(١) قال مكِّي: وقد قيل قراءة ابن كثير محمولة على أنه فاعل من «الكون» وهو بعيد في المعنى، لأنه لا يدل على «كم» وأيضاً فإنه لو كان فاعلاً من الكون لأعرب ولم يُثَبِّتْ على السكون. الكشف ١ / ٣٥٨.

(٢) قال سيبويه: زعم الخليل أَنَّ «وَيَّ» مفصولة من «كأنَّ» والمعنى وقع على أَنَّ القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم. وأما المفسرون فقالوا: ألم ترَ أَنَّ الله. انظر الكتاب ٢ / ١٥٤. وقال الفراء: وقد يذهب بعض النحويين إلى أنهما كلمتان يريد: ويك أنه، أراد ويلك، فحذف اللام وجعل «أَنَّ» مفتوحة بفعل مضمر كأنه قال: ويلك اعلم أنه. انظر معاني القرآن ٢ / ٣١٢، الإيضاح ١ / ٣٩٥.

(٣) انظر تأويل مشكل القرآن ٥٢٦، الكشف ٢ / ١٧٦، تفسير الطبري ٢٠ / ١٢٠ - ١٢١.

(٤) أي: لا تسمع موعظة لي، كما قالوا: قم لا أباك، يريدون: لا أبالك. انظر الإيضاح ١ / ٣٩٥.

(٥) قال ابن عباس في رواية أبي صالح: هي: كأنَّ الله يسطر الرزق لمن يشاء. كأنه لا يفلح الكافرون. وقال: وي صلة في الكلام. انظر تأويل مشكل القرآن ٥٢٦.

وَرُوي عَنْ الْكِسَائِيِّ أَنَّهُ يَقِفُ «وَيْ» وَيَبْتَدِئُ «كَأَنَّ»^(١). هذا مِنْ جِهَةِ الرُّوَايَةِ، فَأَمَّا الْقِرَاءَةُ فَعَلَى مَا فِي الرَّسْمِ وَالْحَطِّ، ثُمَّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَعْنَى «وَيْ» التَّنْبِيهِ، وَ«كَأَنَّ» كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، مَعْنَى الْآيَةِ: إِنَّ الْقَوْمَ نَبَّهَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فَقَالُوا: مِثْلَ هَذَا يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ^(٢).

قَالَ الْقُتَيْبِيُّ^(٣): ذَكَرَ الْخَلِيلُ أَنَّ «وَيْ» مَفْصُولَةٌ وَالْدَّلِيلُ أَنَّ مَا بَعْدَهَا قَدْ يُخَفَّفُ كَمَا تُخَفَّفُ «كَأَنَّ»^(٤). قَالَ الشَّاعِرُ: (الْخَفِيفُ)

٢٣ - وَيْ كَانَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُخْ - بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ^(٥)

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٢، الإيضاح ١/ ٣٩٦، الكشف ٢/ ١٧٦.

(٢) قال ابن الأنباري: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَ وَصَلُوا الْبَاءَ بِالْكَافِ فَجَعَلَا حَرْفًا وَاحِدًا وَهُمَا حَرْفَانِ؟ قِيلَ لَهُ: لَمَّا كَثُرَ بِهِمَا الْكَلَامُ جَعَلَا حَرْفًا وَاحِدًا كَمَا جَعَلُوا «يَبْنُومَ» فِي الْمَصْحَفِ حَرْفًا وَاحِدًا وَهُمَا حَرْفَانِ لِكَثْرَتِهِمَا (الإيضاح ١/ ٣٩٧).

(٣) هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، من أئمة الأدب حدث عن إسحاق بن راهوية وأبي حاتم وعنه ابنه أحمد وابن درستويه له «تأويل مشكل القرآن» (ت ٢٧٦هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين ١٨٣، بغية الوعاة ٢/ ٦٣، والأعلام ٤/ ١٣٧.

(٤) تأويل مشكل القرآن ٥٢٦ - ٥٢٧.

(٥) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل، وهو في الكتاب ٢/ ١٥٥، إيضاح الوقف ١/ ٣٩٥، الخصائص ٣/ ٤١، ١٦٩، المحتسب ٢/ ١٥٥، شرح المفصل ٤/ ٧٦، شرح الأشموني ٣/ ١٩٩، همع الهوامع ٢/ ١٠٦، الخزانة ٣/ ٩٥، الدرر اللوامع ٢/ ١٣٩، واللسان (ويا). والنشَب: المال.

وقوله ﴿الْأَيْنَ تُمُودًا﴾ في المواضع الأربعة^(١) اختلف القراء فيها، منهم مَنْ صَرَفَهَا لَأَنَّهَا اسْمُ رَجُلٍ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهَا الْعِلْتَانِ، وَمِنْهُمْ [١٧ / ظ] مَنْ لَمْ يَصْرِفْهَا جَعَلَهَا اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ فَاجْتَمَعَ فِيهَا التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثُ، وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ جَائِزٌ صَحِيحٌ^(٢).

أما الوقف فقد اجتمعوا على الوقف عليها بالآلف لاتباع المصحف عند قوم^(٣)، والصحيح أَنَّ مَنْ نَوَّنَ وَقَفَ بِالْأَلْفِ وَمَنْ لَمْ يَصْرِفْ وَقَفَ بِغَيْرِ أَلْفٍ^(٤).

(١) في هود ﴿الْأَيْنَ تُمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِتُمُودَ﴾ [٦٨] وفي الفرقان ﴿وَعَادًا وَتُمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّيِّ﴾ [٣٨] وفي العنكبوت ﴿وَعَادًا وَتُمُودًا﴾ [٣٨] وفي النجم ﴿وَتُمُودًا قَاتِلَ﴾ [٥١].

(٢) قرأ حمزة وحفص بترك صرف ﴿ثمود﴾ في المواضع الأربعة ووافقهما أبو بكر على ترك الصرف في حرف النجم، وقرأ الباقون بصرفهن جميعًا، وتفرد الكسائي بصرف قوله: ﴿الْأَيْنَ تُمُودَ﴾ انظر السبعة ٣٣٧، الكشف ١ / ٥٣٣، ٢ / ٢٩٦، التيسير ١٢٥، ٢٠٥.

(٣) قال ابن الأنباري: فمن أجراه احتج بأن الآلف ثابتة فيهن في المصحف، ويقف أصحاب هذه القراءة بالآلف، وَمَنْ لَمْ يَجْرِهِ وَقَفَ أَيْضًا بِالْأَلْفِ اتِّبَاعًا لِلْكِتَابِ، وَالْحُجَّةُ لَهُ فِي هَذَا أَنَّ الْعَرَبَ تَقِفُ عَلَى الْمَنْصُوبِ الَّذِي لَا يُجْرَى بِالْأَلْفِ فَيَقُولُونَ: «رَأَيْتُ سِلَاسَلًا وَقَوَارِيرًا» وَ«رَأَيْتُ يَزِيدًا» فَإِذَا وَصَلُوا لَمْ يَنْوُنُوا، حَكَى هَذَا الرَّوَاسِي وَالْكَسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ وَلَا أَسْتَحِبُّ لِمَنْ لَمْ يُجْرِ «ثمود» أَنْ يَقِفَ عَلَيْهِ ﴿الْأَيْنَ تُمُودًا﴾ بَلَا أَلْفٍ لِأَنَّهُ يَخَالِفُ الْمَصْحَفَ. (الإيضاح ١ / ٣٦٤).

(٤) انظر التيسير ١٢٥، ٢٠٥، النشر ٢ / ٢٩٠.

وقوله: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ﴾^(١) [الإسراء: ٧٦] الوقف عليها وعلى أمثالها بالألف على ما ثبت في الرسم كذلك وهذه النون خفيفة بمنزلة النون في قوله: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]، ثم لا خلاف بين القراء وأهل العربية أن الوقف على مثل قوله: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ بالألف، وكذلك ما شاكله^(٢).

* * *

باب

الْوَقْفُ عَلَى الشَّيْئَيْنِ اللَّذَيْنِ جُعِلَا شَيْئًا وَاحِدًا

من ذلك «لولا» و«لوما» وهي «لو» زيدت عليها «لا» و«ما» ولها معنيان: الشرط والتخصيص، وإذا كانت بمعنى الشرط لم يوقف عليها دون جوابها وإذا كانت بمعنى التخصيص لم يُحتج إلى الجواب، ولا يجوز في كلا الوجهين للمضطر أن يقف على «لو» دون «لا» و«ما» لأنهما جُعِلَا لِمَعْنَى^(٣) واحد.

وكذلك «هلا» الأصل «هل» زيدت عليها «لا» لم يَسْغُ الوقفُ عليها دون «لا».

(١) في الأصل و(ح) ﴿خِلَافَكَ﴾ وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وأبي بكر وقرأ الباقون ﴿خِلَافِكَ﴾ وهما لغتان بمعنى واحد. انظر السبعة ٣٨٣، الكشف ٥٠ / ٢، التيسير ١٤١.

(٢) انظر الإيضاح ٣٦٠ / ١، سر صناعة الإعراب ٦٧٨ / ٢ - ٦٧٩، وانظر ١ / ١٢٣ من هذا الكتاب.

(٣) في (ح) «بمعنى».

ومن ذلك قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصَلِّحُونَ﴾ [البقرة: ١١]، ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾^(١) [الكهف: ١١٠]، وكذا الحكم في كل حرف دخلت عليه «ما» الكافّة نحو [١٨/ و] قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾ [الأنفال: ٦].

وأما قوله: ﴿إِنَّ مَا تَوْعَدُونَ لَأَن يَكُن﴾^(٢) [الأنعام: ١٣٤] وقوله: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمُ﴾^(٣) [المؤمنون: ٥٥]، وما أشبه ذلك ممّا هو «ما» بمعنى «الذي» وللمُضْطَرّ أن يقفَ على «إِنَّ» دون «ما» لتقدير الانفصال^(٤).

وكذلك قوله: ﴿إِنَّمَا أَخَذْنَا مِنْ ذُنُوبِنَا أَوْثَنًا مَّوَدَّةَ﴾ [العنكبوت: ٢٥] بالرفع^(٥)، لأنّ «ما» عند سيبويه منفصلة من «إِنَّ» بتقدير المصدر، المعنى:

(١) قال ابن الأنباري: اعلم أنّ «إِنَّمَا» تنقسم على قسمين إذا لم يحسن في موضع «ما» «الذي» فهي مع «إِنَّ» حرف واحد لا يحسن السكوت على «إِنَّ» دونها. (الإيضاح ١/ ٣١٢).

(٢) كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر «إِنَّمَا» فهو في المصحف حرف واحد إلا هذا الحرف الذي في الأنعام. انظر الإيضاح ١/ ٣١٣، المصاحف ١١٩، المقنع ٧٣.

(٣) قال ابن الأنباري: «أَنَّمَا» حرفان، معناه: أنّ الذي نمدهم به من مال، وروى خلف بن هشام عن الكسائي أنّه قال: «أَنَّمَا» كلمة واحدة كأنّه قال: أَيْحَسِبُونَ أَنَّمَا نفعل كذا وكذا، ثمّ أخبر عنهم فقال: «سَأَرَجُ لَهُمْ فِي الْغَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ». (الإيضاح ١/ ٣١٩، ٣٢٢).

(٤) انظر الإيضاح ١/ ٣١٣.

(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي «مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ» بالرفع والإضافة وقرأ حمزة وحفص «مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ» بالنصب مع الإضافة، وقرأ الباقر «مَوَدَّةَ» متوناً بالنصب «بَيْنِكُمْ» نصباً، وروى الأعشى عن أبي بكر «مَوَدَّةَ» رفعاً متوناً «بَيْنِكُمْ» نصباً. انظر السبعة ٤٩٨، الكشف ٢/ ١٧٨، التيسير ١٧٣.

«إِنْ اتَّخَذَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ»^(١)، وكذلك الحكم في كل موضع يقع «ما» فيه مع ما بعده في تقدير المصدر.

ومن ذلك قوله: ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿وَأَمَّا نُرْضِضَنَّ﴾ [الاسراء: ٢٨]، وجميع ما في القرآن من «إِنْ» الجزاء دخلت عليها «ما» فإنهما كالحرف الواحد لا يجوز الوقف عليها دون «ما»^(٢).

وأما «إِذَا» في التخيير ففي الأصل كلمة واحدة قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَتَابَعِدْ وَأَمَّا فِدَاءٌ﴾ [محمد: ٤]، وقال: ﴿إِذَا شَاكَرُوا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الانسان: ٣].

و«أَمَّا» بالفتح كلمة واحدة تقع للجزاء كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٩٠] وقد تكون في الأصل كلمتان نحو قول العرب: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ»^(٣) أي: أَنْطَلِقُ مَعَكَ لَأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا، غير

(١) قال ابن الأنباري: فمن رفع «المودة» كان الأبين أن يجعل «إنما» حرفين على معنى: إِنْ الذي اتخذتم من دون الله مودة، و«ما» اسم «إِنْ» و«المودة» خبر «إِنْ»، ويجوز أن ترفع «المودة» بالمحل وهو قوله تعالى: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ و«إنما» على هذا المذهب حرف واحد، ويجوز أن ترفع «المودة» بإضمار «هذه مودة بينكم» و«إنما» على هذا المذهب حرف لا يجوز فيه الوقف على «إِنْ». (الإيضاح ١/ ٣١٣-٣١٥). وقال العكبري: في «ما» ثلاثة أوجه، أحدها: هي بمعنى «الذي»، والثاني: هي كافة، والوجه الثالث: أن تكون «ما» مصدرية، و«مودة» بالرفع الخبر، ولا حذف في هذا الوجه في الخبر بل في اسم «إِنْ» والتقدير: إن سبب اتخاذكم مودة. (التيان ٢/ ١٠٣١).

(٢) انظر الإيضاح ١/ ٣٣٠.

(٣) في الأصل و(ح): «أما أن أنطلق معك»، والتصحيح من الكتاب ١/ ٢٩٣.

أنَّها مع [الفعل] ^(١) كالكلمة الواحدة ^(٢). وكذا قوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] ﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٩] [«ما» مع] ^(٣) ما قبلها بمنزلة حرف واحد لم يَجْزِ إلا الاتصال، فإنَّ كَانَ «ما» بمعنى «الذي» جاز للمُضْطَرِّ الفصل ^(٤)، كقوله: ﴿عَنْ مَا تُنْهَوُا عَنْهُ﴾ ^(٥) [الأعراف: ١٦٦] [١٨ / ظ].

وقوله: ﴿إِنَّمَا تَدْعُوا﴾ [الاسراء: ١١٠] لم يَجْزِ الفصل بينه ^(٦) وبين «إِنَّمَا» لأنَّ التَّقْدِير: إِنَّمَا تَدْعُوا.

وقوله: ﴿أَيَّمَا﴾ [القصص: ٢٨] وما أشبه ذلك مِمَّا فِيهِ معنى الشَّرْطِ ودخلت عليه «ما» لم يَجْزِ الفصل بين «ما» وبين ما قبلها ^(٧).

(١) الزيادة يقتضيها السياق.

(٢) انظر الكتاب ١/ ٢٩٣، ٣/ ٢٣٢، الأزهية ١٤٦، شرح المفصل ٢/ ٩٨، وقال السيرافي ما ملخصه: اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل في هذا ونحوه، واختلفوا في المعنى فالكوفيون يقولون: هو بمعنى «أن»، «أن» المفتوحة فيها معنى «إن» التي للمجازاة، والبصريون يقولون: إنه على معنى التعليل أي: لأن كنت منطلقاً أنطلق معك. (الكتاب - حاشية التحقيق) ١/ ٢٩٣.

(٣) الزيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر معاني القرآن للفرأء ١/ ٢٤٤، الإيضاح ١/ ٣٣٨ - ٣٣٩.

(٥) قال ابن الأنباري ﴿عَنْ مَا﴾ حرفان لأن المعنى عن الذي نُهَوُا عنه، ولم يُقْطَع في كتاب الله غيره. الإيضاح ١/ ٣٢٣، وانظر المصاحف ١١٩، المقنع ٦٩، النشر ٢/ ١٥٤.

(٦) في (ح) «بينهما» وهو تصحيف.

(٧) انظر معاني القرآن للفرأء ١/ ٨٥، ٢/ ١٣٣، الإيضاح ١/ ٣٣١.

وأما قوله: ﴿أَتَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾^(١) [الشعراء: ٩٢] فـ «ما»^(٢) بمعنى «الذي» ساغ للمضطرّ الفصل^(٣).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: ٣٠] «ما» مع «ذا» بمنزلة شيء واحد، التقدير: ما أنزل ربكم^(٤)، وأما قوله^(٥): ﴿مَآذًا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]. فـ «ما» منفصلة من «ذا»، ومعنى «ذا» «الذي»، كأنه قال: «ما الذي أنزل ربكم»^(٦).

وقوله: ﴿كُلَّمَا﴾ [المائدة: ٦٤] لم يَجْزُ إلا الاتصال، وكذا الاختيار في قوله: ﴿رُبِمَا يَوَدُّ﴾ [الحجر: ٢] لأنهما كالحرف الواحد^(٧). وأما [نحو]^(٨)

(١) اختلف في «أَتَيْنَا تَكُونُوا يَذَرِكُمْ الْمَوْتُ» في النساء، و﴿أَتَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ في الشعراء، و﴿أَتَيْنَ مَا تُقِفُونَ﴾ في الأحزاب، ففي بعض المصاحف كتب مفصلاً. وفي بعضها كتب موصولاً. انظر المصاحف ١٢٢، النشر ١٤٨ / ٢.

(٢) وردت في المخطوط بلا فاء، والصواب ما أثبت.

(٣) انظر الإيضاح ٣٣٤ / ١.

(٤) قال ابن الأنباري: الدليل على هذا أن الرجل إذا قال للرجل: ماذا قلت لفلان؟ فقال: كلاماً حسناً، بالنصب فـ «ماذا» حرف، وإذا قال: كلامٌ حسنٌ، بالرفع فـ «ماذا» حرفان. (الإيضاح ٣٢٥ / ١).

(٥) قوله (ماذا أنزل... وأما قوله) سقط من (ح).

(٦) انظر الكتاب ٤١٧ - ٤١٩، الإيضاح ٣٢٤ / ١، مغني اللبيب ٣٩٥ - ٣٩٦، النشر ١٦٠ / ٢.

(٧) انظر الإيضاح ٣٣٥ - ٣٣٦، المقنع ٧٣.

(٨) الزيادة من (ح).

قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾ [الحديد: ١١] «ذا» منفصلة [عن:]^(١) «مَنْ» لم يَجْزُ غيرُ ذلك^(٢)، على ما سَأَبَّيْنِ انقساماتها بعِلَلِها ومعانيها في كتاب «الماءات»^(٣) إن شاء الله.

وأما قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا﴾^(٤) [النساء: ٥٨] و﴿بِشْمَا﴾^(٥) [البقرة: ٩٠]

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قال ابن الأنباري: ولا يجوز أن يكون «ذا» مع «مَنْ» حرفاً واحداً لأن «مَنْ» خاصة للناس، و«ذا» عامٌّ لكل الأشياء فلا يجوز أن يُضَمَّ العام إلى الخاص (الإيضاح ١ / ٣٢٩).

(٣) لم أجدّه في مصادر التحقيق. وذكر ابن الجزري كتاباً لأبي العلاء الهمداني باسم «الماءات». (طبقات القراء ١ / ٢٠٤).

(٤) قال ابن الأنباري: قال الكسائي: ﴿نِعِمَّا﴾ حرفان لأن معناه: نِعْمَ الشيء، وقال: كتبنا بالوصل وَمَنْ قطعهما لم يخطئ، وحمزة يقف عليهما على الكتاب بالوصل، قال خلف: واتباع الكتاب في مثل هذا أحب إلينا إذا صار قطعه ووصله صواباً. وعلى مذهب الفراء لا يجوز الوقف على «نعم» كما لا يجوز الوقف على «حَبَّ» دون «ذا». (الإيضاح ١ / ٣٣٦ - ٣٣٧).

(٥) قال ابن الأنباري: وقوله: ﴿بِشْمَا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ فيها وجهان، أحدهما: أن ترفع «بشما» بما عاد من الهاء المتصلة بالباء وتخفّض ﴿أَنْ يَكْفُرُوا﴾ على الإتيان للهاء كأنك قلت: اشتروا أنفسهم، فعلى هذا المذهب لا يجوز الوقف على «بش» لأنها مع «ما» حرف واحد، والوجه الآخر أن ترفع «ما» بـ «بش» كأنك قلت: بش شرائهم وتجعل ﴿أَنْ يَكْفُرُوا﴾ في موضع رفع على الإتيان بـ «ما» فعلى هذا المذهب يصلح الوقف على «بش» لأنهما حرفان. (الإيضاح ١ / ٣٣٧).

ف «ما» اسم نكرة بمنزلة «شيء» موضعها نصب على التمييز بمنزلة قولك :
«نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ» .

وأما قوله : ﴿أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [النمل : ٦١] وما أشبه ذلك فإنها
متصلة بـ «أم» في المعنى وكُتِبَتْ كلمة واحدة، إلا أربعة في النساء [١٠٩]
﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ وفي التوبة [١٠٩] ﴿أَمْ مَنْ أَمْسَسَ بَيْنَهُنَّ﴾
وفي الصافات [١١] ﴿أَمْ مَنْ خَلَقْنَا إِنْ خَلَقْنَاهُمْ﴾ وفي حم السجدة ﴿أَمْ مَنْ
يَأْتِي...﴾^(١) [فصلت : ٤٠] و [١٩] فإن وقف المضطر على «أم» في هذه
الأربعة وابتدأ بـ «مَنْ» على ما في الرّسم فسائغ . وقوله : ﴿أَمَّا أَشْتَمَلْتَ عَلَيْهِ
أَرْحَامَ الْإِنْسَانِ﴾ [الأنعام : ١٤٣] «ما» بمعنى «الذي» منفصلة من «أم» .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾ [الطور : ٤٥] ف «هم»
من الضمير المتصل مجرور بالإضافة لم يَجُزْ الفصل بينه وبين «يوم» .

وأما قوله : ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات : ١٣] و ﴿يَوْمَ هُمْ
بَرْزُورٌ﴾ [غافر : ١٦] فهو مرفوع بالابتداء وما بعده خبره، و «يوم» منفصل
منه^(٢) .

وقوله : ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ [المطففين : ٣] فهو ضمير المفعول

(١) انظر الإيضاح ١ / ٣٤٣، ٣٤٤، المصاحف ١١٩ - ١٢٥، المقنع ٧١. قال ابن
الأنباري: فالذي كتب موصولاً الحجة فيه أن ميم «أم» اندغمت في ميم «مَنْ»
فصارتا «مِما» مشددة وبني الخط على اللفظ، والذي كتب مقطوعاً كتب على
الأصل .

(٢) انظر الإيضاح ١ / ٣٤٢ - ٣٤٥، المقنع ٧١ - ٧٥.

متّصل بالفعل قبله، التقدير «كالوا لهم» وذلك حُذِفَتِ الألفُ بعد الواو، وهذا هو الاختيار^(١).

وأما قوله: ﴿يَبْنُومُ﴾ في سورة طه [٩٤] والأعراف [١٥٠] فجاز^(٢) فَتَحُ الميم وكسرها^(٣). مَنْ فَتَحَهَا جَعَلَ الكلمتين كلمة واحدة مثل «خَمْسَةَ عَشَرَ» لم يَجْزُ الفصلُ بينهما، ومن قرأ بالكسر جاز أن يكون الأوّل مُضَافًا إلى الثاني ولم يجعلهما كالاسم الواحد للتركيب وجاز أن يجعلهما مركّبًا لم يَجْزُ الوقف على الأوّل دون الثاني^(٤).

وأما قوله: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] وما أشبه ذلك فلم^(٥) يَجْزُ الفصل بين الكلمتين لأنهما صارتا بالتركيب كالكلمة الواحدة^(٦).

(١) قال ابن الأنباري: كان عاصم والأعمش وأبو عمرو والكسائي يقولون: ﴿كَأَلُوهُمُ﴾ حرف واحد، وكان عيسى بن عمر يقول: ﴿كَأَلُوهُمُ﴾ حرفان ويقف على «كالوا» و«وزنوا» ويتدّى «هم يخسرون»، وقال أبو عبيد: الاختيار أن يكون ﴿كَأَلُوهُمُ﴾ و﴿وَزَنُوهُمُ﴾ حرفاً واحداً لعلّتين إحداهما أن المصاحف اجتمعت على طرح الألف من «كالوا» و«وزنوا» فدلّ هذا على أنهما حرف واحد، والحقبة الأخرى أن تأويل ﴿كَأَلُوهُمُ﴾ أو ﴿وَزَنُوهُمُ﴾: كالوا لهم، ووزنوا لهم، فحذفت اللام. (الإيضاح ١ / ٣٤٥ - ٣٤٧) وانظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٤٥، معاني القرآن للأخفش ٢ / ٧٣٤.

(٢) وردت في المخطوط بلا فاء، والصواب ما أثبت.

(٣) تقدم تخريجها ١ / ١٥٥.

(٤) انظر الكتاب ٢ / ٢١٤، معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٣٣، الحجة ٤ / ٨٩.

(٥) وردت في المخطوط بلا فاء، والصواب ما أثبت.

(٦) انظر الكتاب ٣ / ٥٥٧، الإيضاح ١ / ٣٥١ - ٣٥٢.

وأما قوله ﷺ: ﴿مَهْمَا تَأْتَانَا﴾ [الأعراف: ١٣٢] فَإِنْ سَيِّبَوِيهِ سَأَلَ الْخَلِيلُ
عن ذلك فقال: أصلها «ما» التي للشرط دخلتها «ما» للتأكيد، [١٩ / ظ] نحو
قولك: «أينما^(١) تَكُنْ أَكُنْ» فكَرِهُوا اجْتِمَاعَ الصُّورَتَيْنِ فَقَلَّبُوا مِنَ الْأَلْفِ
الْأُولَى «هَاء» فَصَارَ «مَهْمَا». ^(٢) قال الشاعر: (الرجز)

٢٤ - اللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفِّي مَسْلَمَتٍ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتٍ^(٣)
الاختيار عند البصريين في «مهما» ما أوردتْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٤).

* * *

(١) لفظ «أينما» سقط من (ح).

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٥٩ - ٦٠، الإيضاح ١ / ٣٤٠.

(٣) البيتان لأبي النّجم العجلي وهما في ديوانه ٧٦، مجالس ثعلب ١ / ٢٧٠، شرح
كتاب سيويه ٢ / ١٨٢، الخصائص ١ / ٣٠٤، سرّ صناعة الإعراب ١ / ١٦٠،
شرح المفصل ٥ / ٨٩، ٩ / ٨١، شرح الشافية ٢ / ٢٨٩، ضرائر الشعر ٢٣٢،
رصف المباني ٢٣٩، الارتشاف ٣ / ٣٢٤، المقاصد النحوية ٤ / ٥٥٩، شرح
الآشموني ٤ / ٢١٤، شرح التصريح ٢ / ٣٤٤. جمع الهوامع ٢ / ١٥٧، ٢٠٩،
الخزانة ٢ / ١٤٨، ٣ / ٢٨٧، الدرر اللوامع ٢ / ٢١٤، ٢٣٥، واللسان (ما)
وَمَسْلَمَتٌ: اسم شخص، وأصله: مسلمة.

(٤) قال ابن الأنباري: وقال آخرون في «مهما» معنى «مه» الكف كما تقول للرجل:
«مه» إذا أمرته أن يكفّ ثم ابتدأ فقال: «ما تأتينا به من آية» فعلى مذهب هؤلاء
يحسن الوقف على مه، والاختيار عندي ألا يوقف على «مه» دون «ما» لأنهما في
المصحف حرف واحد. (الإيضاح ١ / ٣٤١).

باب كَلَا وَيَلَى وَلَا وَنَعَمْ

اعلم أن «كَلَا» حرفٌ وُضِعَ لمعنى لا حظَّ له في الإعراب، وللحُذَاق القدماء في ذلك مذاهبٌ واختيارات. منهم مَنْ قال: وُضِعَ رَدْعًا وردًّا لكلامٍ قبله صَحَّ الوقف عليه، مثل «بَلَى» و«نَعَمْ» لأنَّ في الذي قبله دلالةٌ عليه هذا هو المختار عند الخليل وسيبويه والأخفش والمبرِّد^(١) وغيرهم من نُحاة البصرة^(٢). يدلُّك وضوحًا ما روي عن مُجاهد رحمته الله في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ۖ كَلَّا﴾ [المدثر: ١٥-١٦] قال: هو ردٌّ لما قبله أي: لا يُزَاد. وعنه أيضًا قال: فما زيد بعدها في أهلٍ ولا مالٍ^(٣). وقريبٌ من هذا ما روي عن مقاتل^(٤) وغيره رحمته الله.

وعن أحمد بن يحيى^(٥) أن «كَلَا» أصلها «لا» دخلت عليها «كاف» التشبيه فصارتا كلمةً واحدةً وشُدَّت اللَّام لخروج الكاف عن معناها. وهي

(١) هو محمد بن يزيد أبو العباس المبرِّد البصري، إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني وأبي حاتم، وروى عنه نبطويه والصولي. (ت ٢٨٦هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين ١٠١، بغية الوعاة ١/٢٦٩، والأعلام ٧/١٤٤.

(٢) انظر الكتاب ٤/٢٣٥، القطع والائتناف ٤٥٩، شرح كَلَا ٢٣، مغني اللبيب ٢٤٩.

(٣) انظر تفسير القرطبي ١٩/١٧، البحر المحيط ١٠/٣٢٩، والدر المنثور ٨/٣٢٩.

(٤) هو مقاتل بن سليمان أبو الحسن البلخي الخراساني، صاحب التفسير، روى عن الضحاك ومجاهد، قال أبو حاتم: متروك الحديث (ت ١٥٠هـ). انظر الجرح والتعديل ٨/٣٥٤، تهذيب التهذيب ١٠/٢٥١، والأعلام ٧/٢٨١.

(٥) هو ثعلب. تقدّمت ترجمته ١/١٤٦.

عنده للردّ والردع والإنكار لما تقدّم من الكلام^(١).

وعن أبي حاتم^(٢) «كَلَا» في القرآن على وجهين: [٢٠ / و] أحدهما: بمعنى «لا» ساغ الوقف عليها قال الله تعالى: ﴿كَلَّا لَإِنْ لَّرَبَّنَا﴾ [العلق: ١٥] معناها «لا» ثم استأنف فقال: لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ^(٣).

والثاني: بمعنى «ألا» في افتتاح الكلام كما قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾^(٤) [المطففين: ١٥] وعن الفراء أنها بمنزلة «سوف» في اتساع الكلام، وهي حرف تكون جواباً لما قبلها في الاكتفاء مثل «لا» و«نعم» صحّ الوقف عليها، (وعنه أيضاً أنها صلة لما بعدها لم يَجُزْ الوقف عليها)^(٥)، كقولك: «كَلَا وربّ الكعبة» قال الله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢] معناه: إي والقمر^(٦)، قال الأعشى: (الكامل)

(١) انظر شرح كلاً وبلى ونعم ٢٢ - ٢٣ مغني اللبيب ٢٤٩.

(٢) هو سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني، إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة قرأ القرآن على يعقوب الحضرمي، وأخذ العربية عن أبي عبيدة والأصمعي (ت ٢٥٠هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين ٩٤، معرفة القراء ١ / ٢١٩، طبقات القراء ١ / ٣٢٠، بغية الوعاة ١ / ٦٠٦،

(٣) قال النحاس: ﴿أَلَمْ يَأْتِ اللَّهَ بَرِيءٌ﴾ تمام عند أبي حاتم، والتمام عند القتيبي والطبري ﴿كَلَّا﴾. (القطع ٧٨١).

(٤) انظر الإيضاح ١ / ٤٢٢ - ٤٢٣، القطع والائتناف ٤٥٨، شرح كلاً ٢٥، مغني اللبيب ٢٥٠.

(٥) العبارة (وعنه... عليها) سقطت من (ح).

(٦) انظر الإيضاح ١ / ٤٢١ - ٤٢٢ القطع والائتناف ٤٥٩، شرح كلاً ٤٠، مغني اللبيب ٢٥٠.

٢٥ - كَلَّا وَبَيَّنَّ اللَّهُ حَتَّى تُنْزِلَا (١)

والمفسرون قالوا: «كلا» بمعنى «حقاً»^(٢) فعلى هذا القول إن كانت تحقيقاً لما بعدها لم يَجْزِ الوقف عليها قال الله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣] أي: حقاً سوف تعلمون. وإن كانت تحقيقاً لما قبلها جاز الوقف عليها.

وعن نُصَيْرِ النَّحْوِيِّ^(٣) قال: إذا وقع «كلاً» أو «بلى» بعد رأس آية فلا بأس أن تقف على رأس الآية للسنّة ثم تبتدىء بهما، والأحسن أن تُتِمَّ المعنى فتلحقهما بالكلام قبلهما، وإن كانا في وسط الآية فلا تقف إلا عند انقضائها^(٤).

وقد روي فيها غير ما أوردتُ إلا أن هذه الأقاويل أصحها

(١) صدر بيت وعجزه:

من رأس شاهقة إلينا الأسودا

وهو في ديوانه ١٤٣، الأصول في النحو ١/ ٢٩٣، القطع والائتناف ١٦٨، الأزمية ١٧٧، واللسان (سود). ويُروى: كلاً يمين الله حتى تنزلوا.

(٢) انظر الإيضاح ١/ ٤٢٢، القطع والائتناف ٤٥٨، شرح كلاً ٢٤، مغني اللبيب ٢٥٠.

(٣) هو نُصَيْرِ بن يوسف أبو المنذر الرازي مقرئ نحوي أخذ القراءة عن الكسائي وسمع من الأصمعي وأبي زيد وروى عنه القراءة محمد بن عيسى الأصبهاني. (ت ٢٤٠هـ) انظر معرفة القراءة ١/ ٢١٣، طبقات القراء ٢/ ٣٤٠، بغية الوعاة ٣١٦/٢.

(٤) انظر القطع والائتناف ٤٥٧، شرح كلاً ١٩.

وأولاهما بالذكر^(١).

وإذ قد تبيّنت [٢٠ / ظ] ذلك فاعلم أنه ليس في النصف الأول من القرآن «كَلَّا»، وفي النصف الأخير ثلاثة وثلاثون موضعاً سأكشف عن الجميع بعد حرفاً حرفاً على ما صَحَّ عندي من الأخلاف والأسلاف ومَن تقدّمهم مِنَ الحَذَاقِ النُّجَبَاءِ إِنْ شاءَ اللهُ تعالى.

في «مريم» موضعان ﴿أَوَاتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ ﴿٧٨﴾ «كَلَّا» [مريم: ٧٨ - ٧٩] وَقَفَّ حَسَنٌ جَمِيلٌ رَدَّ عَلَيْهِ، وكذلك قال أبو حاتم السَّجِسْتَانِي^(٢): «أَمَّ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا. كَلَّا»، يقول: لم يطلع الغيب ولم يتخذ عنده عهداً^(٣). هذا مذهب الخليل وسيبويه وغيرهم مِنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ^(٤). والابتداء بها على معنى «ألا» و«حقاً» عند قومٍ فسائغٌ أيضاً على ما ثبت^(٥).

(١) قال النحاس: فأما الوقوف ففيه خمسة أقوال: فمن النحويين مَنْ يقول: لا يوقف على ﴿كَلَّا﴾ في شيء في جميع القرآن لأنها جواب والفائدة تقع فيما بعدها وهذا قول أبي العباس أحمد بن يحيى، ومنهم من يقول: يوقف على ﴿كَلَّا﴾ في جميع القرآن وهذا قول أحمد بن جعفر، ومنهم مَنْ قال: يُوقَفُ على ما قبل ﴿كَلَّا﴾ إذا كانت رأس آية، وهذا قول نصير، ومنهم من قال: يوقف على ما قبلها بكل حال، والقول الخامس أَنَّ ﴿كَلَّا﴾ تنقسم قسمين أحدهما: أن تكون ردعاً وزجراً هذا قول الخليل، وأبو حاتم يقول: بمعنى «ألا» فإذا كانت كذا كانت مبتدأ، وتكون ردعاً لكلام تقدّم فيكون الوقف عليها حسناً (القطع ٤٥٨) وانظر شرح كلا ١٩ - ٢٠.

(٢) في (ح) «السختياني» وهو تصحيف.

(٣) انظر القطع والانتفاف ٤٥٨ - ٤٥٩، تفسير القرطبي ١١ / ١٥٢.

(٤) انظر ١ / ١٨٦.

(٥) انظر الإيضاح ١ / ٤٢٦، شرح كلا ٢٨ - ٢٩.

وفيها أيضاً قول الله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾ (٨١-٨٢) وَقَفَّ حَسَنُ رَدُّ عَلَيْهِمْ. قالوا: يعني أهل مكة اتخذوا أصناماً يعبدونها ليكونوا لهم منعة من العذاب كلا لا يَمْنَعُهُمُ الْإِلَٰهُ مِنْ عَذَابِ الرَّحْمَنِ، ثم قال: ﴿سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ (مریم: ٨٢) يعني في يوم القيامة^(١). وعند قوم الابتداء بها على المعنيتين الآخرين فسائغ جميل^(٢). وقد قرئ شاذاً ﴿كُلًّا﴾ بضم الكاف^(٣)، يعني: الالهة كلها سيكفرون بعبادتهم في يوم القيامة^(٤). وعند قوم الابتداء على المعنيتين الآخرين فسائغ، فالوقف في هذا القول [٢١/ و] على رأس الآية والابتداء بقوله «كُلًّا».

وفي سورة المؤمنين: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾ [١٠٠] الوقف عليها حسن تام على تقدير أن الكافر لما عاين قلة الحسنات وكثرة السيئات وما كَذَّبَ به في الدنيا عند هجومه على الموت يتمنى الرجوع ليُصَدَّقَ بما كَذَّبَ به، وذلك قوله: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (١١) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا [المؤمنون: ٩٩ - ١٠٠] يقول الله: كَلَّا^(٥)، أي لا يرجع إلى الدنيا، ثم قال مستأنفاً: ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ هذا هو المختار عند

(١) انظر تفسير الطبري ١٦/ ١٢٣، تفسير القرطبي ١١/ ١٥٥، تفسير ابن كثير ٤/ ٤٨٤.

(٢) أي: على معنى «ألا» و«حقاً» انظر شرح كلاً ٢٨ - ٢٩.

(٣) وهي قراءة أبي نهيك. انظر مختصر شواذ القراءات ٨٦، البحر المحيط ٧/ ٢٩٦، قال مكِّي: فأما قراءة مَنْ قرأ ﴿كُلًّا﴾ بضم الكاف والتنوين والنصب فلا يجوز الوقف عليها. شرح كلاً ٢٩.

(٤) انظر تفسير الطبري ١٦/ ١٢٥.

(٥) العبارة (يقول الله: كلاً) سقطت من (ح).

الأكثرين^(١) ومن جعل «كلا» في تأويل القسم أو في معنى «ألا» لم يسُغِ الوقفُ عليها^(٢) وبعيدٌ أن يبتدئَ بها بمعنى «حقاً» لأنه عند سيويه وجب أن تكون بعد «حقاً» «أن» المفتوحة دون المكسورة وهي في الآية مكسورة كما ترى^(٣). وحكى سيويه أن «أما» في الكلام إذا جعلته بمعنى «حقاً» فتحت ما بعده نحو «أما أنه مُنْطَلِقٌ» (وإن جعلته بمعنى «ألا» للتنبيه كسرت، نحو «أما إنه مُنْطَلِقٌ»)^(٤) وكذا الحُكْم في كل موضع يكون بعد كلاً.

وفي «الشعراء» حرفان، قول الله ﷻ: ﴿وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ فَلَخَافُوا أَنْ يَقْتُلُوهُمْ﴾ [١٤-١٥] وَقَفْتُ أَمَّ^(٥) صَحِيحٌ رَدُّ لِمَا قَبْلَهُ^(٦)، أراد لا يقدرون على قتلِكَ لَأَنِّي ﴿مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] ثُمَّ اسْتَأْنَفَ ﴿فَآذِهِبَا يَتَايَنَتَانِ﴾ [الشعراء: ١٥]. وفيها قوله ﷻ: ﴿فَلَمَّا تَرَأَى الْأَجْمَعَانِ﴾ [٢١/ ظ] قَالَ أَصْحَبُ مُوسَى إِنَّا لَمَذْكُورُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ كَلَّا^(٧) [٦٢-٦١] وَقَفْتُ حَسَنٌ رَدُّ عَلَى الْأَوَّلِ^(٧).

(١) انظر الإيضاح ١/ ٤٢٧، شرح كلا ٣٠.

(٢) قال مكِّي: ويجوز الابتداء بـ ﴿كَلَّا﴾ على معنى «ألا إنها كلمة» تجعل ﴿كَلَّا﴾ بمعنى «ألا» لافتتاح الكلام. والوقف عليها أبلغ في المعنى وأتم (شرح كلا ٣١).

(٣) انظر الإيضاح ١/ ٤٢٧، شرح كلا ٣١.

(٤) العبارة (وإن جعلته... منطلق) سقطت من (ح) وانظر قول سيويه في الكتاب ١٢٢/ ٣.

(٥) في (ح) «تمام».

(٦) انظر الإيضاح ١/ ٤٢٧، شرح كلا ٣٢-٣٣.

(٧) المصدران السابقان.

قال قتادة^(١): قوله: ﴿قَالَ أَصْحَبُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمَذْكُورُونَ﴾ قال موسى - وكان أعلمهم بالله -: ﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾^(٢) [الشعراء: ٦٢]، قال أبو حاتم ونصير: قال ﴿كَلَّا﴾ أي: لا يُذَرِّكُونَكُمْ، ثُمَّ ابْتَدَأُ ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾^(٣) وعن ابن عباس وابن مسعود وناسٍ من أصحاب النبي وَرَدَ مَا هُوَ قَرِيبٌ مِّنْ هَذَا^(٤)، والابتداء بـ «كَلَّا» في الموضعين غير جائز لأنها صلة للقول^(٥).

وفي سورة سبأ حَرْفٌ، قوله ﷻ: ﴿قُلْ أَرُونِي الَّذِينَ أَلْحَقْتُمْ بِهِ شُرَكَاءَ كَلَّا﴾ [٢٧] وَقَفَّ تَامٌ رَدُّ عَلَيْهِمْ، أي لا شريك له، فهُمْ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا ثُمَّ اسْتَأْنَفَ: ﴿بَلْ هُوَ اللَّهُ﴾ هذا هو المختار^(٦).

وفي سورة «المعارج» ﴿ثُمَّ يُنْجِيهِ ۖ كَلَّا﴾ [١٤-١٥] وَقَفَّ حَسَنٌ تَامٌ، أي: لا يُنْجِيهِ، ثُمَّ ابْتَدَأُ ﴿إِنَّمَا لَطْفِي﴾ هذا قول الأنخفش والفراء وأبي حاتم وغيرهم مِنَ الْأَثَمَةِ^(٧) وقد يجوز الابتداء بها على معنى «ألا» عند

(١) هو قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي البصري، مفسر حافظ، روى عن أنس ابن مالك وروى عنه شعبة، وثقه ابن معين (ت ١١٨ هـ) انظر الجرح والتعديل ٧ / ١٣٣، تهذيب التهذيب ٨ / ٣٠٦. والأعلام ٥ / ١٨٩.

(٢) ذكره السيوطي في الدر المنثور ١٩ / ٢٩٨.

(٣) انظر القطع ٤٦٠، شرح كلا ٣٢-٣٣.

(٤) انظر تفسير الطبري ١٩ / ٧٩، تفسير القرطبي ١٣ / ١١٤.

(٥) انظر الإيضاح ١ / ٤٢٧، شرح كلا ٣٤.

(٦) انظر شرح كلا ٣٥، تفسير القرطبي ١٤ / ٢٨٨.

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ١٨٤، الإيضاح ١ / ٤٢٧، شرح كلا ٣٦.

قوم^(١)، وفيها قوله [تعالى] ^(٢): ﴿أَطِيعُ كُلَّ أَمْرٍ مِنْهُمْ أَنْ يَدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ﴾ ^(٣٨) **كَلَّا** ^(٣٩-٣٨) وقف حَسَنٌ رَدُّ لما قبلها ويجوز الابتداء بها على معنى «ألا» ^(٣).

وفي سورة «المُذْثَر» أربعة أحرف: قوله: ﴿ثُمَّ يَطْعَمُ أَنْ أَزِيدَ﴾ ^(١٥) **كَلَّا** ^(١٥) - [١٦] تَأَمُّ، ثم قال: ﴿إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا التَّقْدِيرُ: كَلَّا لَا أَزِيدُهُ، وإذا جعلتها في تأويل «ألا» حَسَنُ الابتداء بها^(٤). وفيها قوله: ﴿ذَكَرْنِي لِلْبَشَرِ﴾ ^(٣١) **كَلَّا** ^(٣٢-٣١) وقف حَسَنٌ عند الخليل [٢٢/ و] وسيبويه على معنى ليس الأمر كما ظَنُّوا، والابتداء بها حَسَنٌ جميل على معنى «ألا» و«حقاً»^(٥). قال الفراء: «كَلَّا» صِلَةٌ لِلْقَسَمِ، التَّقْدِيرُ: إِي والقمر كما يقولون: «كَلَّا وَرَبِّ الْكَعْبَةِ»^(٦).

وفيها قوله [تعالى] ^(٧): ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ أَمْرٍ مِنْهُمْ أَنْ يُوَفَّى صُحُفًا مُنْشَرَةً﴾ ^(٥٤)

(١) قال ابن الأنباري: يجوز الوقف على «بُحْيِهِ» والابتداء بـ «كَلَّا» على معنى «حقاً إنها لظى». وقال مكي: لا يَحْسُنُ أَنْ يُبْتَدَأَ بـ «كَلَّا» على معنى «حقاً» لأنه يلزم فتح «أَنْ» والفتح لم يقرأ به أحد، ويحسن على معنى «ألا». انظر الإيضاح ١/ ٤٢٧ - ٤٢٨، شرح كَلَّا ٣٦.

(٢) الزيادة من (ح).

(٣) انظر الإيضاح ١/ ٤٢٨، شرح كَلَّا ٣٧.

(٤) انظر شرح كَلَّا ٣٨.

(٥) قال النحاس: لا نعلم بين النحويين فيه اختلافاً إذ «وَالْقَمَرُ» متعلق بما قبله من التنبيه. القطع والائتناف ٤٥٩.

(٦) انظر ١/ ١٨٧.

(٧) الزيادة من (ح).

﴿كَلَّا﴾ [٥٢ - ٥٣] وقف جيّد على معنى أن الله تعالى قال: كَلَّا لَا يُعْطُونَ الصُّحُفَ الَّتِي أَرَادُوهَا، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ ﴿بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾ [٥٣]، وإن جعلت «كَلَّا» في معنى «ألا» و«حقاً» حَسُنَ الابتداء بها^(١). وقوله: ﴿بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾ ﴿كَلَّا﴾ [٥٣ - ٥٤] وَقَفْتُ حَسَنٌ عِنْدَ قَوْمٍ، قال نُصِيرُ: لأن معنى «كَلَّا» هذه وما قبلها واحدٌ رَدٌّ بهما الكلام قبلهما^(٢). وقال أبو حاتم وغيره: الوقف عند قوم ﴿لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾ ثم يتبدى ﴿كَلَّا إِنَّهُ تَذَكُّرٌ﴾، التقدير: ألا إن القرآن تذكرة^(٣).

وفي سورة «القيامة» ثلاثة أحرف: قوله ﷻ: ﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ إِنَّ الْآخِرَةَ﴾ ﴿كَلَّا﴾ [١٠ - ١١] وَقَفْتُ حَسَنٌ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ رَدٌّ لَطَمَعِهِمْ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ ﴿لَا وَزَرَ﴾ بتكرير^(٤) المعنى للتأكيد، إذ قد اختلفَ اللَّفْظَانِ^(٥). وقد يجوز الابتداء بها

(١) انظر الإيضاح ١ / ٤٢٨، شرح كلا ٤١.

(٢) قال مكي: الوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يجوز لأنك كنت تنفي بها ما حكى الله عنهم من أنهم لا يخافون الآخرة، فإن جعلتها للنفي على أنها تأكيد لـ «كَلَّا» الأولى جاز الوقف عليها عند بعض العلماء - وهو مذهب أبي حاتم والكسائي ونُصِيرُ - يجعلونها رَدًّا وتأكيدًا لـ ﴿كَلَّا﴾ الأولى فتتفي ما نفته الأولى، وهذا بعيدٌ لأن التأكيد لا يفرق بينه وبين المؤكد. (شرح كلا ٤١).

(٣) انظر شرح كلا ٤٢.

(٤) في (ح) «بتنكير» وهو تصحيف.

(٥) قال ابن الأنباري: الوقف على ﴿كَلَّا﴾ ليس بمُحَالٍ. وقال مكي: الوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يَحْسُنُ، لأنك لو وقفت عليها لنفيت ما حكى الله من قول الإنسان يوم القيامة ﴿إِنَّ الْآخِرَةَ﴾ وقد أجاز قومُ الوقف عليها جعلوها رَدًّا لما طمع به الإنسان من إصابته مفرًا ذلك اليوم، والأول أجود. انظر الإيضاح ١ / ٤٢٨، شرح كلا ٤٣.

بمعنى «حقاً» و«ألاً»، وقال نصير: «أحبُّ أن أقف على رأس الآية» يعني: ﴿لَا وَزَرَ﴾ على معنى قال الله تعالى: «كَلَّا لَا مَفَرَّ»، ثم استأنف ﴿إِنَّ رَبَّكَ بِيَوْمِئِذٍ الشَّهِيدُ﴾ [١٢] لأن ما بعد [٢٢/ ظ] ﴿كَلَّا﴾ نفى لما حكى الله عنهم يوم القيامة أين المَفَرُّ^(١). وقوله ﷻ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتِهِ﴾ [١٩] وقف حسن، وهو رأس آية ثم ابتداء ﴿كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾ [٢٠] بمعنى «ألاً» و«حقاً»^(٢)، وقد يجوز الوقف على ﴿كَلَّا﴾ أيضاً عند الخليل وسيبويه على تأويل أنه ليس الأمر على ما ظننت من أن القرآن يتفلسف من صدرك؛ ألا ترى أنه ذكر قبله ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾^(٣) [١٧]. قال ابن عباس: كان رسول الله ﷺ إذا أنزل عليه القرآن يعجل به يحرك لسانه يريد أن يخفظه، فأنزل الله ﷻ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾^(٤) [١٦]، وكذلك قال قتادة: «كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يُحَرِّكُ لِسَانَهُ مَخَافَةَ النِّسْيَانِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ»^(٥).

(١) انظر الإيضاح ١/ ٤٢٨، شرح كلا ٤٤.

(٢) انظر الإيضاح ١/ ٤٢٩، شرح كلا ٤٤ - ٤٥.

(٣) قال ابن الأنباري: والوقف على ﴿كَلَّا﴾ قبيح لأن الفائدة فيما بعدها وهو قوله: ﴿بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ﴾^(١) وتذرون الآخرة (الإيضاح ١/ ٤٢٩). وقال مكِّي: الوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يحسن لأنك كنت تنفي ما تضمن الله لنا من بيان كتابه. (شرح كلا ٤٤).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه (كتاب تفسير القرآن) ٩/ ٦٦، وروى البخاري نحوه في صحيحه (كتاب بدء الوحي) ١/ ٦.

(٥) أخرجه الطبري في التفسير ٢٩/ ١٨٨، والسيوطي في الدر المنثور ٨/ ٣٤٨.

وفيها قوله: ﴿تَنْظُرُ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا قَافِرَةٌ﴾ [٢٥] وقف حسن، وهو رأس آية، ثم ابتدئ ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [٢٦] بمعنى «ألا» و«حقاً»^(١)، وعند قوم صح الوقف على ﴿كَلَّا﴾ على طريق التأويل^(٢).

وفي سورة ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ حرفان: قال أبو حاتم: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [١] وقف تام، ثم قال: ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾^(٣) [٢] وهو سببه بمنزلة قول الله ﷻ [٤]: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ ثم رد على نفسه قال: ﴿لِلَّهِ الْوَحْدُ الْقَهَّارِ﴾ [عافر: ١٦]، و^(٥) قوله: ﴿الَّذِي هُوَ فِيهِ مُخْلِفُونَ﴾ تم الكلام عند أبي حاتم، قال: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [٤] بمعنى: ألا سوف يعلمون (ثم ألا سوف يعلمون)^(٦)، والوقف على ﴿كَلَّا﴾ [٢٣] و[حسن فيمن جعلها رداً. قال

(١) انظر الإيضاح ١/ ٤٢٩، شرح كلا ٤٦.

(٢) أجاز الطبري الوقف على ﴿كَلَّا﴾ على معنى: تنظر أن لن تعاقب كلا. وقال النحاس: وأحسبه غلطاً لأنه ليس في القرآن ههنا حرف نفي. وقال مكي: الوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يحسن لأنك لو وقفت عليها لنفيت ما حكى الله لنا من أن الكفار يوم القيامة وجوههم عابسة وقد أيقنوا بوقوع العذاب بهم، وذلك حق لا يجوز نفيه. انظر تفسير الطبري ٢٩/ ١٩٤، القطع والائتناف ٧٥١-٧٥٢، شرح كلا ٤٥-٤٦.

(٣) قال النحاس: هذا الذي قاله أبو حاتم عليه أكثر النحويين البصريين، والتقدير فيه عندهم على إضمار فعل، أي: يتساءلون عن النبأ العظيم. (القطع والائتناف ٧٥٦).

(٤) الزيادة من (ح).

(٥) سقطت «الواو» من (ح).

(٦) العبارة (ثم... يعلمون) سقطت من (ح).

نَصِير: ﴿كَلَّا﴾ رَدٌّ، أي لا اختلاف فيه^(١)، وهو قول الكلبي^(٢)، وكذلك قال بعض أهل التفسير: ﴿الَّذِي هُوَ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾ [٣] هو البعث بعد الموت صار النَّاسُ فيه رجلين مَصَدَقًا ومُكَذَّبًا. فأما الموت فأقروا به كُلُّهُمْ لمعاينتهم إياه، واختلفوا في البعث بعد الموت. قوله: ﴿كَلَّا﴾ رَدٌّ عليهم^(٣)، ﴿سَيَعْلَمُونَ﴾ سيعرفون يعني به أهل مَكَّةَ، وهذا وعيدٌ لَهُمْ مِنْهُ^(٤). قال الفراء: ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾ [٢] يعني القرآن الذين هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ بين مُصَدِّق ومُكَذَّب فذلك اختلافُهُمْ^(٥)، فعلى هذا صَحَّ الوقف على ﴿كَلَّا﴾ أي: لا اختلاف فيه^(٦) وقريب من هذا ما روي عن مُجَاهِدٍ وَقْتَادَةَ^(٧). وقال

(١) انظر القطع والائتناف ٧٥٦، شرح كلا ٤٨.

(٢) هو محمد بن السائب الكلبي أبو النَّضْرِ الكوفي نسبة مفسرٌ، روى عن أبي صالح، وروى عنه الثوري وابن جريج، وهو متروك الحديث (ت ١٤٦هـ). انظر الجرح والتعديل ٧/ ٢٧٠، تهذيب التهذيب ٩/ ١٥٢، والأعلام ٦/ ١٣٣.

(٣) قال مكي: وقد أجاز نصير الوقف على ﴿كَلَّا﴾ بجعلها نفيًا لما تضمنته تأويل الآية من نفي المشركين للبعث، وذلك بعيدٌ لأنه لفظٌ لم يتضمنه معنى الآية، إنما تكون ﴿كَلَّا﴾ نفيًا لما هو موجود في لفظ النص. وفي الوقف عليها إشكال لأنه لا يُعْلَم ما نفى ألفظ الآية؟ أم ما تضمنته من التأويل؟ شرح كلا ٧-٤٨.

(٤) انظر تفسير الطبري ٣٠/ ٢، تفسير القرطبي ١٩/ ١٦٤ - ١٦٥، الدر المنثور ٨/ ٣٩٠.

(٥) انظر معاني القرآن ٣/ ٢٢٧.

(٦) قال مكي: الوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يحسن لأنك كنت تنفي ما حكى لنا من اختلافهم في النبأ العظيم - وهو القرآن - وذلك لا يُنْفَى لأنه قد كان. (شرح كلا ٤٧).

(٧) قال قتادة: ﴿أَتَبَّ الْعَظِيمِ﴾ البعث بعد الموت. وقال مجاهد: هو القرآن. انظر تفسير الطبري ٣٠/ ٢، تفسير القرطبي ١٩/ ١٦٥، الدر المنثور ٨/ ٣٩٠.

الضَّحَّاك^(١): ﴿أَلَنِيَّ الْعَظِيمِ﴾ يوم القيامة^(٢).

وفي سورة «عَبَسَ» حرفان: قوله: ﴿فَأَنتَ عَنْهُ لَمَّعَ﴾ [١٠ - ١١] وقف حسن للزجر والردع، أي لا تقبل على من استغنى وتعرض عمن جاءك يسعى، ثم استأنف ﴿إِنِّي أَنذِرُكَ﴾^(٣) قال نصير: «التقدير ليس هكذا هو الحق»^(٤)، والابتداء بها لمن جعلها بمعنى «ألا» فحسن جميل^(٥). وقوله: ﴿ثُمَّ إِنِّي أَنشَأَ أَنشُرُهُ﴾ [٢٢] وقف حسن جميل وهي رأس آية، ثم تبدى ﴿كَأَلَمْ يَقِضْ مَا أَمَرُهُ﴾^(٦) [٢٣] قال مجاهد: «لا يقضي أحدًا أبدًا ما افترض عليه»^(٧). هذا هو المختار عند الأكثرين، ويجوز الوقف على ﴿كَأَلَمْ يَقِضْ مَا أَمَرُهُ﴾ للردع والزجر، أي [٢٣/ظ] ازدجروا وارتدعوا عن الكفر وترك التذكيرة

(١) هو الضحَّاك بن مراحم أبو القاسم الخراساني، روى عن أبي سعيد، وأخذ التفسير عن سعيد بن جبير، وثقه ابن معين (ت ١٠٥هـ) انظر الجرح والتعديل ٤/ ٤٥٨، تهذيب التهذيب ٤/ ٤١٧، والأعلام ٣/ ٢١٥.

(٢) قال الضحَّاك: ﴿كَأَلَمْ يَقِضْ مَا أَمَرُهُ﴾ الكافرون، ﴿ثُمَّ إِنِّي أَنشَأَ أَنشُرُهُ﴾ المؤمنون. والوقف على قوله: ﴿كَأَلَمْ يَقِضْ مَا أَمَرُهُ﴾. انظر تفسير الطبري ٣٠/ ٣، القطع والائتناف ٧٥٦، تفسير القرطبي ١٩/ ١٦٥.

(٣) قال ابن الأنباري: الوقف على ﴿كَأَلَمْ يَقِضْ مَا أَمَرُهُ﴾ جائز، كأنه قال: لا ليس هو هكذا. (الإيضاح ١/ ٤٣٠) وقال مكي: الوقف على ﴿كَأَلَمْ يَقِضْ مَا أَمَرُهُ﴾ لا يَحْسُنْ لأنك كنت تنفي ما حكى الله من أمر النبي ﷺ مع ابن مكتوم. (شرح كلاً ٥٠).

(٤) انظر القطع والائتناف ٧٦٣، شرح كلاً ٥٠.

(٥) وهو قول أبي حاتم. انظر القطع والائتناف ٧٦٣، شرح كلاً ٥١.

(٦) قال ابن الأنباري: الوقف على ﴿ثُمَّ إِنِّي أَنشَأَ أَنشُرُهُ﴾ و﴿أَمَرُهُ﴾ جيد، والوقف على ﴿كَأَلَمْ يَقِضْ مَا أَمَرُهُ﴾ قبيح. (الإيضاح ١/ ٤٣٠).

(٧) انظر تفسير الطبري ٣٠/ ٥٦، تفسير القرطبي ١٩/ ٢٠٩.

والله أعلم بذلك^(١).

وفي سورة «الانفطار» ﴿مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [٨] وقف جيد. ثم ابتداء ﴿كَلَّا﴾
بمعنى «ألا» و«حقاً»^(٢)، والوقف على ﴿كَلَّا﴾ حسن أيضاً. قال نصير:
«يريد ليس كما غررت به»^(٣).

وفي سورة «التطفيف» أربعة أحرف قوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٦]
وقف حسن وهي رأس آية، ثم الابتداء بـ ﴿كَلَّا﴾ [٧] جميل على تأويل
«ألا»^(٤). قال نصير: الوقف على ﴿كَلَّا﴾ سائغ صحيح على تقدير: لا يسوغ
لهم نقصهم في الكيل والميزان^(٥). وقال غيره: «كَلَّا قد أيقنوا أنهم
مبعوثون»^(٦).

(١) قال مكي: الوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يجوز، لأنك لو وقفت عليها لكنت تنفي
البعث. (شرح كلاً ٥٢).

(٢) قال ابن الأنباري: الوقف الجيد على ﴿رَبُّكَ﴾ والوقف على ﴿كَلَّا﴾ قبيح.
وقال مكي: الوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يحسن لأنك كنت تنفي ما أخبر الله به من أنه
يُصَوِّرُ الإنسان في أي صورة شاء، وذلك حق لا ينتفي. انظر الإيضاح ١ / ٤٣٠،
شرح كلاً ٥٢.

(٣) انظر القطع ٧٦٦، شرح كلاً ٥٣.

(٤) انظر الإيضاح ١ / ٤٣٠، شرح كلاً ٥٥.

(٥) انظر القطع ٧٦٨، شرح كلاً ٥٤.

(٦) وهو قول محمد بن جرير الطبري انظر تفسير الطبري ٣٠ / ٩٤، القطع والائتناف
٧٦٨، وقال مكي: وقد أجاز الطبري الوقف عليها نفياً لما يظنُّ المشركون من
عدم الحشر والبعث، ودلَّ على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ
مَبْعُوثُونَ﴾^(١) ليوم عظيم والوقف على هذا التقدير بعيد لأنه لا يُدْرَى ما نفَتْ إثبات =

وفيها قوله: ﴿كَذَّابٌ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [١٤] وقف جيد، وهي رأسُ آية ثم يتبدى ﴿كَذَّابٌ﴾ [١٥] بمعنى «ألا» هذا هو الأشهر^(١)، وأجاز بعضهم الوقف على «كذَّاب» أيضاً على مذهب الخليل وسيبويه^(٢). وفيها أيضاً: ﴿ثُمَّ قَالَ هَذَا الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [١٧] وقف حسن جميل وهي رأس آية، ثم يتبدى ﴿كَذَّابٌ﴾ [١٨] أي «ألا»^(٣)، وأجاز نصير الوقف على ﴿كَذَّابٌ﴾ بمعنى: أنهم لا يؤمنون بالجزاء والعذاب^(٤).

= البعث نفت أم نفيه؟ ولأن الذي يقرب منها لا يجوز نفيه لأنه إثبات للبعث والحشر وذلك لا يُنتفى. شرح كلا ٥٤.

(١) قال ابن الأنباري: وتبدى أيضاً ﴿كَذَّابٌ﴾ على معنى «حقاً». وقال مكي: والابتداء بـ ﴿كَذَّابٌ﴾ حسن على معنى «ألا» يجعلها افتتاح كلام ولا يحسن الابتداء بها على معنى «حقاً» لأنه يلزم فتح «إن» ولم يقرأ به أحد ولا يجوز. انظر الإيضاح ١ / ٤٣٠ - ٤٣١، شرح كلا ٥٦.

(٢) قال ابن الأنباري: الوقف على ﴿كَذَّابٌ﴾ ههنا قبيح (الإيضاح ١ / ٤٣١). وقال مكي: وأجاز بعضهم الوقف عليها على معنى «لا يؤمنون برين الذنوب على قلوبهم» وفيه بُعد للإشكال. (شرح كلا ٥٦).

(٣) قال ابن الأنباري: الوقف على ﴿تُكَذِّبُونَ﴾ والابتداء ﴿كَذَّابٌ﴾ إن كان كتاب الأبرار أي: حقاً إن كتاب الأبرار والوقف على ﴿كَذَّابٌ﴾ ههنا قبيح. (الإيضاح ١ / ٤٣١) وقال مكي: ويحسن الابتداء بـ ﴿كَذَّابٌ﴾ على معنى «ألا إن كتاب» ولا يحسن أن يكون بمعنى «حقاً» لأنه يلزم فتح «إن» ولم يقرأ به أحد ولا يجوز. (شرح كلا ٥٧ - ٥٨).

(٤) انظر شرح كلا ٥٧. أهمل المؤلف ذكر الحرف الرابع، ولعله سقط من الناسخ وهو قوله: ﴿قَالَ أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ ﴿٧﴾ [١٣ - ١٤] قال النحاس: وقف حسن أي ليس الأمر له كما يقول، وإن شئت وقفت على ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ ثم ابتدأت ﴿كَذَّابٌ﴾. انظر القطع والائتناف ٤٦١.

وفي سورة «الفجر» حرفان قوله: ﴿رَبِّ أَهْنِ كَلَّا﴾ [١٦-١٧] وقف حسن جميل رد لما قبلها^(١). يقول الله ﷻ: كَلَّا^(٢) ما أكرم من أكرم بكثيرها، ولا أهن من أهن بقليلها، ولكن أكرم [٢٤/١] من أكرم بطاعتي وأهن من أهن بمعصيتي، وكذا هو في التفسير^(٣). ولو ابتدأت بها على معنى «حقاً» أو «ألاً» كان سائغاً جميلاً^(٤). وفيها قوله: ﴿وَيُحِبُّونَ^(٥) أَلَمَالُ حُبَّاً جَمًّا﴾ [٢٠] وقف حسن إن جعلت «كلاً» بمعنى «حقاً» أو «ألاً»^(٦)، وإن جعلته للردع والزجر وقفت عليها، قال نصير: «أي لا يغني عنكم جمع المال وتوفره»^(٧).

وفي سورة «اقرأ» ثلاثة أحرف قوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [٥] حسن كاف، وهي رأس آية، ثم يتدىء: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ﴾ [٦]^(٨) لما روي عن ابن عباس قال: «أول شيء نزل من القرآن خمس آيات ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ إلى قوله: ﴿مَا أَرَى﴾»

(١) انظر الإيضاح ١ / ٤٣١، القطع والائتناف ٧٧٦، شرح كلاً ٥٨.

(٢) لفظ «كلاً» سقط من (ح).

(٣) انظر تفسير الطبري ٣٠ / ١٨٢، تفسير القرطبي ٢٠ / ٥٤٠.

(٤) انظر الإيضاح ١ / ٤٣١، شرح كلاً ٥٨.

(٥) في الأصل و(ح) ﴿يُحِبُّونَ﴾ وهي قراءة أبي عمرو، وقرأ الباقر ﴿يُحِبُّونَ﴾ بالتاء. انظر السبعة ٦٨٥، الكشف ٢ / ٣٧٢، التيسير ٢٢٢.

(٦) انظر الإيضاح ١ / ٤٣١، شرح كلاً ٥٩.

(٧) انظر القطع ٧٧٦، شرح كلاً ٥٩.

(٨) قال مكي: ويحسنُ الابتداء بـ ﴿كَلَّا﴾ على معنى «ألاً إن الإنسان ليطغى» شرح كلاً ٦١.

يَعْلَمُ»^(١). وكذلك قال أبو حاتم: انقطع عند قوله: ﴿مَا تَزَعَمُ﴾ وهو تمام الآيات الخمس ثم نزل بعد ذلك بِمُدَّةٍ ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ﴾^(٢). هذا هو الاختيار عند المفسرين، وعند سيبويه يصحُّ الوقفُ عليها قياساً على سائرهما^(٣).

وفيهما قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ [١٤] وقفٌ حسنٌ و﴿كَلَّا﴾ [١٥] مستأنفة عند قوم^(٤)، وإن وقفت عليها عند مَنْ جعلها ردًّا لما قبلها كان حسناً جميلاً على معنى: كلاً لا يعلم بأن الله يرى^(٥).

وقوله: ﴿سَدَّ زَبَانِيَّةً﴾ [١٨-١٩] وقفٌ حسنٌ، التقدير: كلا لا يؤمن بالزبانية، وعند قوم المعنى: كلا [٢٤/ظ] لا يدعو

(١) انظر الكشاف ٤/ ٧٧٥، الدرّ المشور ٨/ ٥٦٠.

(٢) انظر القطع ٤٦٢ - ٤٦٣، شرح كلا ٢٥ - ٢٦.

(٣) انظر الكتاب ٤/ ٢٣٥، قال مكّي: قيل ﴿كَلَّا﴾ ردعٌ وردّ ومعناها: ما هكذا ينبغي أن يكون الانسان، يُنعم عليه ربه بتسوية خلقه وتعليمه ما لم يكن يعلم ثم يكفر به، فيوقف على ﴿كَلَّا﴾ على هذا التأويل. (شرح كلا - حاشية التحقيق - ٦٠ - ٦١) نقله المحقق عن كتابه (الهداية في التفسير - مخطوطة الرباط)، وانظر ١٨٦/١.

(٤) قال ابن الأنباري: الوقف على ﴿يَرَى﴾ حسنٌ والوقف على ﴿كَلَّا﴾ رديء. الإيضاح ١/ ٤٣٢، وقال مكّي: والابتداء بـ ﴿كَلَّا﴾ حسنٌ بالغٌ على معنى «حقاً» أو على معنى «ألاً». شرح كلا ٦٢.

(٥) أي: لا يتهم لأبي جهل أن يتم له نهى النبي ﷺ عن صلاته وعبادته. وهو قول القتيبي والطبري. انظر تفسير الطبري ٣٠/ ٢٥٥ القطع والائتناف ٧٨١. وقال مكّي: وهذا بعيدٌ، إنما تكون ﴿كَلَّا﴾ نفياً لما يليها دون ما بُعد عنها. شرح كلا ٦١ - ٦٢.

ناديه^(١)، لِمَا روي عن ابن عباس قال: «مَرَّ أَبُو جَهْلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ سَاجِدٌ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَلَمْ أَنُحْكُ عَنْ هَذَا؟ لَنْ عُدْتُ لِأَفْعَلَنَّ وَلَا فَعَلَنْ فَاثْتَهَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: ثُمَّ تَهْدِدُنِي يَا مُحَمَّدُ. وَاللَّهِ إِنِّي لَأَكْثُرُ هَذَا الْوَادِي نَادِيًا، فَتَزَلْتُ ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾^(٢) سَدَّعُ الزَّيَّانِيَّةَ» قال ابن عباس: فَأَقْسِمُ بِاللَّهِ لَوْ دَعَا نَادِيَهُ لَأَخَذْتَهُ الزَّيَّانِيَّةَ مِنْ سَاعَتِهِ^(٣). ولو ابتدأت بها على المعنيين فحسنٌ جميلٌ أيضًا^(٤). قال المُبَرِّدُ: قال سيويه: «كَلَّا رَدْعٌ وَزَجْرٌ»^(٥)، كَأَنَّهُ يَقُولُ: اللَّهُ ﷻ احْذَرُهُ، وَلَا تُطْعُهُ.

وفي سورة «الهاكم» ثلاثة أحرف^(٥): قوله (ﷻ)^(٦): ﴿حَتَّىٰ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ﴾^(٧) كَلَّا [٢ - ٣] وَقِفْ حَسَنٌ، على تقدير: لا ينفعكم التكاثر عند ذلك، ثُمَّ ابْتَدَأَ ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ على معنى التَّهْدِيدِ^(٧)، وقد قيل: ليس

(١) قال مكِّي: الوقف على ﴿كَلَّا﴾ لا يحسن لأنك كنت تنفي ما أخبر الله ﷻ من دعاء الزبانية يوم القيامة. وقد أجازوه قومٌ على معنى: لا يقدر الكافر على دعاء أهل نادية ولا يتفجع بذلك يوم القيامة. وفيه بُعد الإشكال والاحتمال في النفي. شرح كلا ٦٣.

(٢) انظر تفسير الطبري ٣٠ / ٢٥٦، تفسير القرطبي ٢٠ / ١٢٧.

(٣) أي على معنى «ألا» و«حقًا». انظر الإيضاح ١ / ٤٣٢، شرح كلا ٦٣.

(٤) انظر ١ / ١٨٦.

(٥) قال ابن الأنباري: وفي سورة «الهاكم» ثلاثة مواضع الوقف فيهنَّ على ما قبل ﴿كَلَّا﴾ لأنَّ معنَاهنَّ «حقًا». الإيضاح ١ / ٤٣٢. وقال مكِّي: لا يحسن الوقف على شيء منها ألبتة. شرح كلا ٦٤.

(٦) (ﷻ) سقط من (ح).

(٧) وهو قول محمد بن عيسى. انظر القطع والائتناف ٧٨٣، شرح كلا ٦٤ - ٦٥.

الأمر على ما أنتم عليه من التكاثر بالأموال والأولاد^(١). وقوله: ﴿ثُمَّ كَلَّا﴾ [٤] إن وقفَ عليها فحسنٌ وإنما كرّرها على التعليل والتخويف^(٢)، و﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ في الموضعين: وعيدٌ بعد وعيدٍ^(٣). وقوله: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ [٥]، الابتداء بها حسنٌ على معنى «ألا» أو «حقاً»^(٤). وأما الحسن البصري^(٥) فجعلها^(٦) قسماً وابتدأ بها. والوقف عليها أيضاً سائغٌ على مذهب [٢٥/و] الخليل وسيبويه بمعنى الرّدع والزجر^(٧).

وفي سورة «الهمزة» حرف واحد قوله: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾ ﴿٢﴾ كَلَّا﴾ [٣-٤] وقف تامٌ. قال نصير: «ردّ، أي: كلاً لا يُخْلِدُهُ ماله»^(٨).

(١) وهو قول الفراء. انظر معاني القرآن ٢٨٧/٣، تفسير القرطبي ١٧٢/٢٠.

(٢) قال مكّي: فإن جعلت ﴿كَلَّا﴾ الثانية تأكيداً للأولى، وجب أن يكون ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ تأكيداً لـ ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ الأولى، فتكون الجملة كلها تأكيداً للجملة الأولى، ولا يُفترق بين بعض التأكيد وبعض. شرح كلا ٦٤.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢٨٧/٣، تفسير الطبري ٢٨٥/٣٠، تفسير القرطبي ١٧٢/٢٠.

(٤) انظر شرح كلا ٦٥، تفسير القرطبي ١٧٣/٢٠.

(٥) هو الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد البصري إمام زمانه علماً وعملاً، قرأ القرآن على حطان الرقاشي، عن أبي موسى الأشعري، روى القراءة عنه أبو عمرو بن العلاء (ت ١١٠هـ) انظر الجرح والتعديل ٤٠/٣، معرفة القراء ١/٦٥، طبقات القراء ١/٢٣٥، والأعلام ٢/٢٢٦.

(٦) ورد في المخطوط بلا فاء، والصواب ما أثبت.

(٧) انظر الكشاف ٧٩٢/٤، تفسير القرطبي ١٧٣/٢٠.

(٨) انظر القطع ٧٨٤، شرح كلا ٦٦.

ويجوز الابتداءُ بها في معنى : «أَلَا لِيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ»^(١) . وكِلَا الوجهين حَسَنٌ جَمِيلٌ .

* * *

فَصْلٌ

فِي بَلَى

اعلم أنَّ بلى في العربية لها موضعان :

أحدهما : أن تكون ردًّا لنفي قبلها خبرًا كان ذلك أو نهيًا ، فنفيت بها النفي قبلها ، وحققْتُ بها ما بعدها ، وذلك نحو قولك : «ما أكلت شيئًا» فيقول الراد : «بلى» [أي : بلى قد أكلت . وتقول : لا تدخل الدار ، فيقول الراد : بلى ، أي : بلى]^(٢) أدخلها ، فإذا قد نفيت بها ما قبلها ، وحققْتُ الفعل فيما بعدها ، قال الله تعالى : ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ بَلَى﴾ [النحل : ٢٨] أي : بلى عملتم السوء ، وقال : ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَى﴾ [النحل : ٣٨] أي : بلى يبعثه الله تعالى ، فكان معناها ردًّا لما قبلها وتكذيبًا .

والموضع الثاني : أن تقع جوابًا لاستفهام دخل على نفي فيكون معناها تحقيقًا وتصديقًا لما قبلها ، تقول : «أَلَمْ أَكُنْ صديقك؟» «أَلَمْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ؟» فيقول الراد : «بلى» أي كان صديقه ، المعنى : بلى كُنْتَ صديقي

(١) وهذا اختيار أبي حاتم . انظر القطع ٧٨٤ ، شرح كلا ٦٦ .

(٢) الزيادة من كتاب (شرح كلا وبلى ونعم) ٧١ .

[وبلى أحسنت إليّ] ^(١). قال الله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] [أي: بلى] ^(٢) أنت ربنا.

وهي حرف لا اشتقاق لها عند أهل البصرة ^(٣)، والاختيار أن تقف عليها عندهم لأنها جواب لما قبلها في كلا [٢٥/ظ] الوضعين، إلا إذا كان بعدها القسم نحو: ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٣٠]. إذ القسم متصل بها، أو كان الفعل المضمر بعدها قد أبرز، فحيث صار هي مع ما بعدها جواباً للجملة قبلها. قال الله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تِلْكَ أَيْتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا﴾ [الزمر: ٥٩]؛ وقال: ﴿أَلَدَيَا تُكُودُنِي﴾ ^(٤) قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَ نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٨-٩] فالوقف على «بلى» في نحو هذا لا يحسن لأن المضمر قد ظهر، فهي معه جواب لما جرى قبل ^(٥).

وأما قوله: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُجْعَلَ عِظَامُهُ﴾ ^(٦) بَلَىٰ﴾ [القيامة: ٣-٤] لا يحسن الوقف عليها أيضاً لأن بعدها قوله [تعالى] ^(٥): ﴿قَدِيرِينَ عَلَىٰ أَنْ تُسَوَّىٰ بَنَانُهُ﴾ وهو حال من الفاعل المضمر بعد «بلى»، والمضمر متصل بها وكلاهما جواب للنفي قبلها. التقدير: بلى نجمعها قديرين ^(٦). ومنهم من قال: «إذا اتصلت

(١) الزيادة من المصدر نفسه ٧٢.

(٢) الزيادة من المصدر نفسه ٧٢.

(٣) مذهب البصريين أن ﴿بَلَىٰ﴾ بكمالها حرف ومذهب الكوفيين أن أصلها «بل» والألف زائدة. انظر المقتضب ٢/٣٣٢، شرح كلا وبلى ونعم ٨٠، مغني اللبيب ١٥٣.

(٤) انظر شرح كلا وبلى ونعم ٨٧، ١٠٢.

(٥) الزيادة من (ح).

(٦) انظر شرح كلا وبلى ونعم ١٠٣-١٠٤.

«بلى» بالشرط لم تقف عليها أيضاً» نحو قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَكِينَةً وَأَحْطَتْ﴾ [البقرة: ٨١] ﴿بَلَىٰ إِنْ تَصِيرُوا وَتَتَّقُوا﴾^(١) [آل عمران: ١٢٥] وكذا الحُكْم فيما أشبه ذلك.

وأما قوله: «نعم» فالوقف عليها حسنٌ جميلٌ لأنها جوابٌ للذي قبلها وإيجابٌ له، وقد تكون للعدة؛ تقول: «وهَلْ تُحَسِّنُ إِلَيَّ؟» فيقول الراذ: «نعم» فيعده بالإحسان، فإن أراد ترك الإحسان، قال: «لا»، ولا يَحْسُنُ ههنا «بلى» إذ لا نفي في [٢٦/ و] الكلام. (والفرق بين «نعم» و«بلى» أن «نعم» تحقيق لما قبلها وإيجابٌ له)^(٢) وقد يَبْتُ قبلُ أن «بلى» تقع جواباً لنفي قد تقدّمها. فأما إذا قُلْتَ: «ألا تنزل عندنا؟» فيقول الراذ: «بلى» أي: بلى أنزل عندكم^(٣).

* * *

فَصْلٌ

قوله «لا جرم»

وزعم الخليل وسيبويه أن الوقف على «لا» تامٌ لأنها ردٌّ لما قبلها،

(١) المصدر نفسه ٨١ - ٨٥.

(٢) وقعت هذه العبارة في الأصل و(ح) بعد قوله: «وقد تكون للعدة تقول».

(٣) قال السيرافي: أما «بلى» فلا تأتي إلا بعد جحد، فتبطله سواءً كان الجحد معه حرف استفهام أو لم يكن، وسواءً كان بمعنى التقرير أو بمعنى الاستفهام. متى وردت «بلى» حَقَّقَتْ ذلك الشيء الذي وقع عليه الجحد. وأما «نعم» فهو تصديق للكلام على ما يورده المتكلم من جحد وإيجاب. الكتاب (حاشية التحقيق) ٤ / ٢٣٤، وانظر المقتضب ٢ / ٣٣٢.

كقوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْأَخْسَرُونَ﴾ [هود: ٢٢]، فـ «لا» ردٌّ لإنكارهم البعث، وأنهم يستحقون النار، ومعنى «جرم»: حق، أي أحقَّ الله النارَ لهم^(١). وكذا الحكمُ في كُلِّ موضعٍ مِنَ التَّنْزِيلِ ذُكِرَ فيه «لا جرم»، قال الشاعر: (الكامل)

٢٦ - وَلَقَدْ طَعَنْتَ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمْتَ فزارةً بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا^(٢)
أي: أَحَقَّتْ الطَّعْنَةُ فزارةً بالغضب.

وزعم الفراء أن «جرم» مع «لا» كلمةٌ واحدةٌ معناها «لا بُدَّ» لم يَجْزِ الفصل بينهما^(٣) وقد قيل: «لا جرم» بمعنى «حقاً»^(٤) كقول النبي ﷺ: «أنا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ»^(٥)، أي صِدْقًا، وذلك أن معنى «الجرم» الباطل فإذا قُلْتُ:

(١) انظر الكتاب ٣ / ١٣٨، معاني القرآن للزجاج ٣ / ٤٥.

(٢) البيت لرجل من فزارة هو أسماء بن الضَّرِيَّة، أو عطية بن عفيف، وهو في الكتاب ٣ / ١٣٨، المقتضب ٢ / ٣٥٢، أمالي المرتضى ١ / ١١٠، الخزانة ٤ / ٣١٠، واللسان (جرم). والشاهد فيه: قوله «جرمت» معناه على مذهب سيويه «أحققتها للغضب» وذكر الشَّتْمِري أن غير سيويه يزعم أن معنى قوله: «جرمت فزارة أن يغضبوا» أكسبتهم الغضب.

(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٨، مغني اللبيب ٣١٤.

(٤) وهو قول المفسرين. انظر الكتاب ٣ / ١٣٨، تفسير القرطبي ٩ / ٢٣.

(٥) تتمه: أنا ابن عبد المطلب. وهو في صحيح البخاري (كتاب الجهاد) ٣ / ١٠٥٢، ١٠٥٤، ١٠٧١، (كتاب المغازي) ٤ / ١٥٦٨، صحيح مسلم (كتاب الجهاد والسير) ٣ / ١٤٠٠، ١٤٠١. وذكره الباقر في (كشف المشكلات ٢ / ١١٢١) وقال: قال قوم: إنما هو اتفاقٌ منه، وليس يقصد إلى قول الشعر.

«لا جرم» كأنك قُلْتَ: «لا باطل» كان المعنى «حقاً» فعلى هذا القول أيضاً لم يَجْزِ الوقفُ على «لا».

فَصْلٌ

في بيان كلمات القرآن وقفاً ووصلاً

اعلم أنَّ الكَلِمَ ينقسمُ خمسةَ أقسام: فقسَم منها يتصل بما بعده لفظاً ومعنى، وقسمٌ منها يفصل معنى ولفظاً، وقسمٌ يتصل لفظاً ويفصل بمعنى، والرابع: يتصل لفظاً ويتصل [٢٦/ظ] بمعنى، والخامس ما هو متردد بين^(١) هذه الأقسام، فتارةً يتصل بالأول، وتارةً بالثاني على الترتيب الذي أوردناه، وتارةً يقوم بنفسه.

فالقسم الأول: يوصل، نحو قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] ﴿اللَّهُ﴾ متصل بما قبله لفظاً ومعنى لأنه مضاف إليه، وهو من تمام المضاف، وكذا قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فقوله: ﴿لِلَّهِ﴾ يتصل بما قبله، لأنه في موضع خبر الابتداء، والمبتدأ لا يتم إلا بالخبر، وهو كثيرٌ جداً في التنزيل.

والقسم الثاني: يُقَطِّع، نحو قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦] فهو مُنْقَطِعٌ عما قبله لفظاً ومعنى، لأن ما قبله نَزَلَ في أهل الكتاب وقد تمَّ الكلام بهم، وهذا نَزَلَ في كفَّارٍ مَكَّةَ مستأنفاً^(٢).

(١) في (ح) «في».

(٢) قال مجاهد: من أول البقرة أربع آيات في نعت المؤمنين، وبعدها آيتان في نعت الكافرين، وبعدها ثلاث عشرة آية في نعت المنافقين. فقال النحاس: وهذا =

والثالث والرابع: يُختار فيهما إتمام الوقف عند استيعاب المعنى،
والثالث نحو قوله: ﴿وَعَلَىٰ أَنْصَرِهِمْ عِشْوَةً﴾ [البقرة: ٧] فهو متصل لفظاً لمكان
واو العطف وعود الضمير، ومنفصل معنى لأن الختم لا يقع على الأبصار،
ولأن قوله: ﴿عِشْوَةً﴾ رُفِعَ بالابتداء، ﴿وَعَلَىٰ أَنْصَرِهِمْ﴾ موضع خبره.

والرابع: نحو قوله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ﴾ [البقرة: ١٦] يتفصل
لفظاً لأنه مُبتدأ وما بعده خبره، ويتصل معنى لأنه عبارة وإشارة إلى مَنْ
تقدم ذكرهم نحو: ﴿وَإِذَا لقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤] وهم
المنافقون.

والخامس: يُعتبر فيه تجويد الحروف، واختلاف [٢٧/ و] التفاسير
والمعاني، فتصل وتقف على حسب اقتضائهما نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ
عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩] من فتح الهمزة^(١) وصله بما قبله لأنه من صلة
﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨]، ومن كسر الهمزة ابتداءً به لانقطاعه عما قبله^(٢)؛
[و]^(٣) نحو قوله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْن يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِّن أَمْرِ
اللَّهِ﴾ [الرعد: ١١] منهم مَنْ يجعل ﴿يَحْفَظُونَهُ﴾ منفصلاً عَنْ ﴿خَلْفِهِ﴾ حيث

= حسن من قول مجاهد وهذه التمامات الثلاثة من أحسن ما في هذه الآيات. انظر
القطع والالتفاف ١١٥، المكتفى ١٦١.

(١) وهي قراءة الكسائي وقرأ الباقر ﴿إِنَّ﴾ بكسر الهمزة انظر السبعة ٢٠٢،
الكشف ١/ ٣٣٨، التيسير ٨٧.

(٢) انظر الإيضاح ٥٧٢/ ٢، القطع والالتفاف ٢١٨، المكتفى ١٩٨.

(٣) الزيادة يقتضيها السياق.

جعل «مِنْ» بمعنى «الباء» كأنه ابتداء وقال: يَحْفَظُونَهُ بِأَمْرِ اللَّهِ؛ ومنهم من يجعله مُتَّصِلًا بما قبله لأنه جعل ﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ صلة لقوله: ﴿لَهُ، مُعَقِّبَتٌ﴾ كأنَّ التَّقْدِيرَ لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ حَافِظِينَ؛ ومنهم مَنْ يجعله قائِماً بِنَفْسِهِ، أعني قوله: ﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ فيقف عند قوله: ﴿يَحْفَظُونَهُ﴾ ثُمَّ يَتَدَيَّ ﴿مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ التقدير: ذلك الحفظُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ^(١).

* * *

فصل

في بيان الحروف التي قد اختلف القراء فيها وقفًا ووصلًا

اعلم أنَّ ما [اختلف]^(٢) القراء فيها تنقسم أربعة أقسام، قسمٌ منها ما قُرِئَ للوصل كقراءة من قرأ ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] خَفْضًا^(٣) جعله تابعًا لما قبله، وكقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [إبراهيم: ٢] جَرًّا^(٤)، وذلك كثيرٌ في التَّزْوِيلِ. وقسمٌ منها ما قُرِئَ للفصل كقراءة مَنْ قرأ ﴿مَلِكٍ يَوْمَ

(١) انظر الإيضاح ٧٣٣ / ٢، القطع والائتناف ٤٠٨، المكنى ٣٣٤.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) وهي قراءة الجمهور، قرأ عاصم والكسائي ﴿مَلِكٍ﴾ بالألف مدًا، وقرأ الباقون ﴿ملكٍ﴾ بغير ألف قصرًا. انظر السبعة ١٠٤، الكشف ٢٥ / ١، التيسير ١٨.

(٤) قرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر ﴿الله الذي﴾ بالرفع، وقرأ الباقون ﴿الله الذي﴾ بالخفض. ويعقوب إذا وصل ﴿العزیز الحمید الله﴾ خفض، وإذا وقف على ﴿الحمید﴾ وابتداء ﴿الله﴾ رفع. المبسوط ٢٥٦. وقال ابن الجزري: «واتفقوا في ﴿الله الذي﴾ فقرأ المدنيان وابن عامر برفع الهاء في الحالين، وافقهم رويس في الابتداء خاصة، وقرأ الباقون بالخفض في الحالين». النشر ٢٩٨ / ٢.

الَّذِينَ ﴿٢٧/ظ﴾ بالرفع [٢٧/ظ] على الابتداء^(١) وبالنصب على النداء^(٢)، وهو في كلا المعنيين منفصل عما قبله، وكذا قوله: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [المزمل: ٩] بالرفع^(٣)، وهو كثير في التنزيل، والقسم الثالث: ما تساوت فيه الحالان وهو الأكثر والأعم نحو قوله: ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] بالتخفيف والتشديد^(٤)، و﴿وَعَدْنَا﴾ [البقرة: ٥١] بالالف وحذفه^(٥).

والقسم الرابع: ما حُسنت فيه الحالان، جاز الوقف والوصل جميعاً، غير أن أحدهما أليق وأحسن^(٦)، كقراءة مَنْ قرأ ﴿لَا تُضَاكَرَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالفتح^(٧)، فالوقف على ما قبلها أولى وأحسن لأنهما كلامان، وَمَنْ قرأ

(١) وهي قراءة أبي هريرة وأبي حنيفة وعمر بن عبد العزيز بخلاف عنه. انظر البحر المحيط ١/ ٣٦.

(٢) وهي قراءة الأعمش وابن السميع وأبي صالح. انظر مختصر شواذ القراءات ١، البحر المحيط ١/ ٣٦، النشر ١/ ٤٧.

(٣) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وحفص، وقرأ الباقر ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ﴾ بالخفض. انظر السبعة ٦٥٨، الكشف ٢/ ٣٤٥، التيسير ٢١٦.

(٤) قرأ الكوفيون (حمزة والكسائي وعاصم) بفتح الياء وتخفيف الذال، وقرأ الباقر بضم الياء وتشديد الذال. انظر السبعة ١٤٣، الكشف ١/ ٢٢٧، التيسير ٧٢.

(٥) قرأ أبو عمرو ﴿وَعَدْنَا﴾ بغير ألف، وقرأ الباقر ﴿وَعَدْنَا﴾ بألف بعد الواو. انظر السبعة ١٥٥، الكشف ١/ ٢٣٩، التيسير ٧٣.

(٦) زاد في (ح) بعد قوله «وأحسن»: «لأنهما كلامان».

(٧) وهي قراءة نافع وعاصم وحمزة والكسائي وابن عامر، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع. انظر السبعة ١٨٣، الكشف ١/ ٢٩٦، التيسير ٨١.

﴿لَا تُضَاكِرْ﴾ بالرفع فالوصل بقوله: ﴿إِلَّا وَسَعَهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣] أولى لأنهما كلام واحد، وكذا القياس فيما أشبه ذلك.

* * *

فصل

في بيان أنواع الوقف

اعلم أن الوقف في القرآن على أربعة أوجه: وقف حسن، ووقف كاف، ووقف تام، ووقف البيان^(١).

فالوقف الحسن: ما صح الوقف على الكلمة، وساغ الابتداء بما بعدها، غير أن ما بعد الموقوف عليه مع ما قبله كلام واحد من طريق المعنى^(٢)، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] فالوقف عليه حسن، والابتداء بما بعده كذلك، ألا ترى أن قوله: ﴿غَشَوَهُ﴾ [البقرة: ٧] يرتفع بالابتداء، وقوله: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] في موضع خبره، ولم يعمل في الجملة شيء قبلها غير أن الواو دلت على أن القوم موصوفون بما في

(١) الوقف عند ابن الأنباري ثلاثة أوجه: وقف تام، ووقف حسن ليس بتام، ووقف قبيح ليس بحسن ولا تام (الإيضاح ١/ ١٤٩) والوقف عند غيره على أربعة أقسام: تام مختار، وكاف جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك. انظر المكتفى ١٣٨، منار الهدى ١٦.

(٢) الوقف الحسن عند ابن الأنباري والداني هو الذي يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى جميعاً. انظر الإيضاح ١/ ١٥٠، المكتفى ١٤٥.

هذه الجملة كما [٢٨/ و] أنهم وُصِفُوا بِالْخَتَمِ عَلَى السَّمْعِ وَالْقُلُوبِ، وأيضاً فإن الضمير في قوله: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ﴾ خلف عَمَّنْ ختم على قلوبهم.

وأما الوقف الكافي: فهو ما يقربُ مِنَ التَّامِ نحو قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] عند مَنْ لم يجعلْ قوله: ﴿يُخَذِّعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] حالاً للضمير قبله^(١).

وأما الوقف التام: فهو أن يقف على آخر قصة انفصلت عما قبلها لفظاً ومعنى^(٢)، كقوله: ﴿هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٣) وَمِنَ النَّاسِ^(٤) [البقرة: ٧ - ٨].

وأما وقف البيان: فإنه يَوْمِيءُ إِلَيْهِ إِيْمَاءٌ كَأَنَّهُ واقفٌ واصلٌ نحو قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩] يقف، ثمَّ يتبدى بقوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمُوتِ﴾ [آل عمران: ٢٩] إيذاناً بأنه منفصلٌ عن قوله: ﴿يَعْلَمُهُ﴾ لفظاً، إذ لو كان متصلاً بما قبله لكان مجزوماً، وكذا قوله: ﴿وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يَوُلُوكُمْ الْأَدْبَارَ﴾ [آل عمران: ١١١] حسنٌ للبيان، والابتداء بقوله: ﴿ثُمَّ لَا﴾ [آل عمران: ١١١] إذ لو كان معطوفاً لقال: ﴿ثُمَّ لَا يُنْصَرُوا﴾^(٤). وما عدا ما أوردناه مِنْ

(١) قال الداني: الوقف الكافي هو الذي يحسنُ الوقف عليه والابتداء بما بعده غير أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ. المكتفى ١٤٣.

(٢) وهو تعريف ابن الأنباري والداني قالوا هو الذي يحسنُ الوقف عليه والابتداء بما بعده لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده. انظر الإيضاح ١/ ١٤٩، المكتفى ١٤٠.

(٣) الوقف على ﴿عَظِيمٌ﴾ تام، لأنه قد انقضت القصة في الكافرين، وابتدأت قصة المنافقين. انظر القطع ١١٧، المكتفى ١٦١.

(٤) في الأصل و(ح) «ثم لا ينصرون» وهو تصحيف.

الوقف فهو مُسْتَقْبَحٌ مُسْتَنْكَرٌ عند الحُذَّاقِ القدماءِ في حالِ السَّعةِ والاختيارِ وهو لا يخلو من أن يكون قبيحاً أو مُحالاً أو شبيهاً بالمُحال .

فالوقف القبيح : نحو قوله : ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة : ٢] الوقف عليه مستقبَحٌ لأنه مبتدأ لا يتم إلا بالخبر بعده وهو قوله : ﴿لِلَّهِ﴾ [الفاتحة : ٢] ، وكذا قوله : ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ﴾ [الطلاق : ٢] الوقف عليه مُسْتَنْكَرٌ لأنه شرطٌ لا يتم إلا [٢٨ / ظ] بالجزاء بعده ، وهو قوله : ﴿يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق : ٢] وحَدُّ القبيح أن يقبَحَ الوقفُ على الكلمة والابتداء بما بعده كذلك .

والمُحال : أن تقف على بعض الكلمة دون بعض ، أو تقف على إحدى الكلمتين اللتين جُعِلتا كلمةً واحدةً ، فإذا اتَّفَقَ ذلك رُجِعَ إلى أول الكلمة .

وأما شبه المُحال : فهو أن يقف على قوله : ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [التوبة : ٣٠] ثُمَّ يبتدئ : ﴿عَزِيزُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة : ٣٠] وكذا قوله : ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [المائدة : ٧٣] الوقف على ﴿قَالُوا﴾ مُسْتَنْكَرٌ جَدًّا ، والابتداء بقوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة : ٧٣] كذلك . فإن وقف مضطراً على مثل هذا وابتدأ بما بعده غير متجانفٍ لِإِثْمٍ ولا مُعْتَقِدٍ له لم يَكُنْ عَلَيْهِ وِزْرٌ ، لأنه وإن وقف فهو ينوي ما قبله ، وهو حكاية قول الكُفَّارِ نَزَلَ الوحيُ به لا يخرجُ عن كلام الله سبحانه وتعالى بوقف القارئ أو بوصله ، غير أنَّ الاحترازَ عَنْ نحو هذا أحسنٌ وأولى . فأما إذا اعتقدَ وقصدَ التحريفَ فهو مُؤَاخَذٌ بِقَصْدِهِ ، والوقفُ والوصلُ لا ينفعانه إن كانَ في نيةٍ تحريفٍ ، ولا يضرَّانه إن كانَ في نيةٍ تلاوةٍ . وأما ما كانَ مِنَ الغرائب والنوادر فهو لمذاكرة التلاوة^(١) لا سيما

(١) في (ح) «للمذاكرة والتلاوة» .

إذا كان مُتَعَلِّقًا بتفسيرٍ أو معنىٍ من غير أثر ولا إسنَادٍ فَإِنْ وَقَفَ كَانَ مُبْتَدِعًا. وكذا إذا تَكَلَّمَ فيه.

وإذا اجتمعَ وقفانٍ متساويانٍ في الحُسْنِ فَإِنَّهُ ^(١) مُخَيَّرٌ فِيهِمَا، فَأَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا رَأْسَ [٢٩ / و] آيةٍ فَإِنَّهُ قاصده ^(٢) لِلسَّنةِ، وعلى القارئِ في التَّلاوةِ مُراعاةَ إتمامِ الحاليينِ أعني الوقفَ والاستئنافَ. فَإِنْ تَعَذَّرَ الْجَمْعُ بينهما فعليه بِإتمامِ المقاطعِ لأنها أَسْبَقُ الْحَالَيْنِ وَأَمْكَنُ فِي الْقُرْآنِ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ ﷻ: ﴿يَنْسِفُ اللَّهُ تَائِمًا، وَالْإِبْتِدَاءُ بِقَوْلِهِ: ﴿الزَّيْنِ﴾ غير ذلك. فَإِنْ اضْطُرَّ فِي وَقْفِهِ ابْتِدَاءُ مَنْ حَيْثُ انْتَهَى إِلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ الْارْتِحَالُ إِلَّا مِنَ الْمَنْزِلِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَقْفُهُ فِي بَعْضِ الْكَلِمَةِ فَإِنَّهُ يَعِيدُهَا، وَكَذَا يَعْمَلُ بِالْكَلِمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ جُعِلَتَا كَلِمَةً وَاحِدَةً لثَلَا يَخَالَفَ رِسْمَ الْكِتَابِ؛ وَعَلَى الْمُخْتَارِ فِي الْحَالَتَيْنِ مُوَافَقَةُ الرَّسْمِ وَمَتَابَعَةُ قَوْلِ الْأُيُمَّةِ مَعَ مُرَاعَاةِ تَجْوِيدِهِمْ مِنْ غَيْرِ عُدُولٍ عَنْهَا إِلَّا بِاخْتِلَافِ الرَّسْمِ وَاخْتِلَافِهِمْ؛ وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ عَاصِمًا ^(٣) يَطْلُبُ فِي وَقْفِهِ وَوَضْلِهِ حُسْنَ الْإِبْتِدَاءِ، وَأَبَا عَمْرٍو حُسْنَ الْوَقْفِ عِنْدَ تَعَذُّرِ اجْتِمَاعِهِمَا، وَابْنَ كَثِيرٍ رُؤُوسَ الْآيِ، وَحَمْرَةَ لَمْ يَقِفْ إِلَّا بِانْقِطَاعِ النَّفْسِ،

(١) فِي (ح) «فَأَنْتَ».

(٢) فِي (ح) «فَاقْصِدْهُ».

(٣) هُوَ عَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ (بِهَذِلَةِ) الْكُوفِيِّ، أَحَدُ الْقُرَاءِ السَّبْعَةِ، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَيْشٍ، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، رَوَى الْقِرَاءَةَ عَنْهُ حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَأَبُو بَكْرِ شُعْبَةُ بْنُ عِيَّاشٍ (ت ١٢٧هـ) انْظُرْ مَعْرِفَةَ الْقُرَاءِ ١ / ٨٨، طَبَقَاتُ الْقُرَاءِ ١ / ٣٤٦، وَالْأَعْلَامُ ٣ / ٢٤٨.

ونافع^(١) قد عَيَّنَ^(٢) مواضعَ على ما أورده المبرزون من السَّلفِ في كُتُبِ الوقفِ والابتداء^(٣).

هذا الكلامُ كُلُّه في أحكامِ الوقفِ إذا كانتِ الاستراحةُ في أثناءِ القراءةِ، فإنَّ كان ذلك في آخرِ الوردِ فليَقِفْ آخرِ السُّورةِ، ثُمَّ آخرِ القصَّةِ، ثم آخر آيَةٍ اتَّفَقُوا على عدّها مما لا يَتَّصِلُ بما بعدها لفظًا ومعنى.

* * *

فَصْلٌ

في [٢٩ / ظ] الاستعاذة والتَّسمية

اعلم أنَّ الاستعاذةَ يستحبُّ قطعُها من التَّسمية وأوَّلِ السُّورةِ وأوَّلِ الإمامِ لأنها ليست من القرآن^(٤)، وكذا التَّأمينُ يستحبُّ قطعُه من

(١) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم اللّيثي المدني، أحدُ القراء السبعة، قرأ على الأعرج وأبي جعفر القاري، روى القراءة عنه قالون وورش وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٦٩هـ) انظر معرفة القراء ١ / ١٠٧، طبقات القراء ٢ / ٣٣٠، والأعلام ٥ / ٨.

(٢) في (ح) «غير».

(٣) نافع كان يُراعي محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى كما ورد عنه النص بذلك. انظر الإتقان ١ / ٢٤٣، النشر ١ / ٢٣٨.

(٤) انظر الكشف ١ / ١١، تفسير القرطبي ١ / ١٠٢، النشر ١ / ٢٥٧.

﴿وَلَا تَصَالِيَهَ﴾ [الفاتحة: ٧]، لثلاث تصال القرآن بما ليس منه^(١).

وأما التسمية في أوائل السور فحسنت^(٢) الحالان، وفي فاتحة الكتاب عند من عدّها آيةً، الوقف أولى للاستئناس^(٣). ومن المتقدمين من لا يصل التسمية بأول القتال، والقيامة، والتطيف، والهجرة، وتبت، وما أشبه ذلك^(٤). وإذا أتيت بالتسمية في غير أوائل السور عند رؤوس الآي فالوقف عليها أحسن.

وأما اختلاف القراء في الاستعاذة والتسمية فمشروحٌ أضربت عن ذكره هنا مخافة الإكثار. وأما أول التوبة فمن كان مذهبه التسمية في أول الإمام، إن شاء رجع إلى بعض من الأنفال ووصل بأول التوبة مغرباً، ومنهم من وصل غير مغرب كأنه واقفٌ واصل كراهة أن يأتي بالتسمية في أول التوبة، هذا لمن كان ورده أول التوبة^(٥).

* * *

(١) انظر تفسير القرطبي ١ / ١٤٢ - ١٤٣، منار الهدى ٢٥.

(٢) ورد في المخطوط بلا فاء، والصواب ما أثبت.

(٣) قراء المدينة والبصرة والشام وفقهاؤها على أن التسمية ليست بآية من الفاتحة ولا من غيرها من السور وإنما كتبت للفصل والتبرك بالابتداء بها، وهو مذهب أبي حنيفة. وقراء مكة والكوفة وفقهاؤها على أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة وعليه الشافعي. انظر الكشف ١ / ٢٣، الكشف ١ / ١، تفسير القرطبي ١ / ١٠٨، النشر ١ / ٢٧٠.

(٤) انظر النشر ١ / ٢٦١ - ٢٦٢.

(٥) انظر النشر ١ / ٢٦٣.

فَصْلٌ

في بيانِ حَدِّ ما لم يتم الوقف عليه

اعلم أن كُلَّ كلمةٍ تعلّقت بما بعدها وما بعدها^(١) مِنْ تامِّها فالوقف عليها غيرُ تامٍّ أصلاً، فمن ذلك المضاف والمضافُ إليه، والصِّلة والموصول، والنَّسَق، والحكاية [٣٠/ و] والمَحْكِي، والرافع والمرفوع، والنَّاصِب والمنصوب، والجارُّ والمجرور، والمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وما انتَصَبَ بالفعل أيضاً من المصدر والمفعول به [والظَّرْف]^(٢) والمفعولُ له، والمفعول معه، ووجوه التمييز، والحال، وكذا لا فَضْلَ بين الاستثناء والمستثنى مِنْهُ، وما جرى مجرى الفعل أو شبه ذلك، كالفعل لا يُفْصَلُ بينه وبينَ ما عَمِلَ فيه، نحو «إِنَّ» وأخواتها، و«لا» و«ما» وأسماء الفاعِلين والمفعولين والمصادر والصفات المُشَبَّهة بالفاعل وما سُمِّيَ الفعلُ به، ومنها النداء والمنادى والقسمُ وجَوَابُهُ، والأسماء وتوابعها كالنَّعْتِ والتأكيْدِ والبدلِ وعطفِ البيانِ، والعطفُ بالحُرُوفِ، والشَّرْطُ، والمُجَاوِزَةُ وجميع الحروف^(٣). ولا يجوز الوقف عليها لأنَّ معانيها فيما بعدها مِنْ الأسماء والأفعالِ إلا على أربعة أحرفٍ: «كَلَّا» و«لا» و«بلى» و«نعم» على ما أوردناه قبل^(٤)، فانقساماتُ الوقفِ التي قد تقدَّمتِ مِمَّا اختاره المبرزون

(١) لفظ (وما بعدها) سقط من (ح).

(٢) الزيادة من (ح).

(٣) انظر الإيضاح ١ / ١١٦.

(٤) انظر ١ / ١٨٦ من هذا الكتاب.

الْحُذَّاقِ مِنَ الْوَقْفِ الْحَسَنِ وَالْكَافِي وَالْتَّامَ خَارِجَةً مِمَّا بَيْنَا فِي هَذَا الْفَضْلِ،
وَأَنَا سَأَكْشِفُ عَمَّا أوردْتُ هُنَا فِي أَمِّ الْكِتَابِ، وَخَمْسٍ مِنْ رَأْسِ الْبَقَرَةِ
لِتَقْيِسَ^(١) عَلَيْهَا مَا عداها مِنَ السُّورِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .



(١) فِي الْأَصْلِ وَ(ح) «لِتَقْيِسَ» وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أُثْبِتَهُ .



﴿بِسْمِ﴾ [١] الوقف عليه غير تام^(٢)، لأنه مُضَافٌ إلى ما بعده [والمُضَافُ إِلَيْهِ]^(٣) مِنْ تَمَامِ المضاف^(٤). [٣٠ / ظ] وقوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [١] غيرُ حَسَنِ^(٥)، لأنَّ قوله: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [١] صفتان^(٦) لله، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، والوقف على ﴿الرَّحِيمِ﴾ [١] تام^(٧)، لأنَّ قوله: ﴿الْعَزِيزُ﴾ [٢] يرتفعُ بالابتداء، فهو منقطعٌ مِمَّا قَبْلَهُ لفظًا ومعنى، والوقف على ﴿الْعَزِيزُ﴾ [٢]

(١) اسم السورة سقط من النسختين.

(٢) قال ابن الأنباري: قبيح، وقال النحاس: لا ينبغي الوقف عليه. (الإيضاح ١ / ٤٧٤، القطع ١٠٨).

(٣) الزيادة من (ح).

(٤) لفظ (المضاف) سقط من (ح).

(٥) وهو حسنٌ وليس بتام عند ابن الأنباري. وقال النحاس: جائزٌ إلا أنَّ الائتلاف بما بعده لا ينبغي لأنه نعت. (الإيضاح ١ / ٤٧٤، القطع ١٠٨).

(٦) في (ح) «صفات» وهو تصحيف.

(٧) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح ١ / ٤٧٤، القطع ١٠٨، المكتفى ١٥٥، المنار ٢٧).

قَبِيحٌ^(١) لَأَنَّ ﴿اللَّهُ﴾ [٢] خَبَرُهُ، والمبتدأ لا يتم دون الخبر، والوقف على ﴿اللَّهُ﴾ [٢] غيرُ حَسَنِ^(٢)، لَأَنَّ ﴿رَبِّ الْفَلَسِيَّتِ﴾ [٢] صِفةٌ لَهُ، والصِّفةُ تابعَةٌ للموصوفِ في الإعرابِ والمعنى، والوقف على ﴿رَبِّ﴾ [٢] قَبِيحٌ^(٣) لَأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى ﴿الْفَلَسِيَّتِ﴾، والوقفُ على ﴿الْفَلَسِيَّتِ﴾ [٢] غيرُ حَسَنِ^(٤) لَأَنَّ ما بعده نَعَتْ لِمَا قَبْلَهُ، تابعٌ لَهُ. والوقف على ﴿الرَّحِيمِ﴾ [٣] غيرُ حَسَنِ أيضًا عِنْدَ مَنْ قَرَأَ ﴿مَلِكٍ﴾ [٤] جَزْأً تَابِعًا لِمَا قَبْلَهُ، فَأَمَّا مَنْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ^(٥) على أَنَّهُ خَبَرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٍ التَّقْدِيرُ: «هُوَ مَلِكٌ» صَحَّ الْوَقْفُ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿الرَّحِيمِ﴾ وَأَمَّا مَنْ نَصَبَ ﴿مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [٤] عَلَى النَّدَاءِ. أَرَادَ «يَا مَالِكُ» كَقَوْلِهِ: ﴿لِيُذْهَبَ عَنْكُمُ الرِّجْسُ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] أَي: يَا أَهْلَ الْبَيْتِ^(٦)، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَنْقُطَعًا أَيْضًا مِمَّا قَبْلَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ نَصَبَ ﴿مَالِكٌ﴾ [٤] عَلَى الْمَدْحِ^(٧) بِإِضْمَارِ فِعْلٍ كَانَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ حَسَنًا أَيْضًا، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ﴾

(١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني (الإيضاح ١ / ٤٧٤، القطع ١٠٨، المنار ٢٧).

(٢) وهو حسن وليس بتام عند ابن الأنباري، وجائز عند النحاس والأشموني. (الإيضاح ١ / ٤٧٤، القطع ١٠٨، المنار ٢٧).

(٣) وهو قبيح عند الأشموني أيضًا. (المنار ٢٧).

(٤) وهو جائز عند الأشموني. المصدر نفسه.

(٥) وهي قراءة سعد بن أبي وقاص وعائشة ومُورِّق العجلي. انظر البحر المحيط ١ / ٣٦.

(٦) انظر إعراب القرآن ٣ / ٣١٤، مشكل إعراب القرآن ٢ / ١٩٧، التبيان ٢ / ١٠٥٧.

(٧) انظر إعراب القرآن ١ / ١٧٢، مشكل إعراب القرآن ١ / ١٠، التبيان ١ / ٦.

وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ^(١) [النساء: ١٦٢]. غير أنه على مذهب مَنْ أراد النداء أشدَّ انقطاعاً وأحسن ابتداءً مِمَّنْ نصبَ على المدح، ومنهم من نصبه على الحال^(٢) فعلى هذا [٣١/ و] لم يصحَّ الوقفُ على ما قبله، وقد روي ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [٤] على الفعل الماضي^(٣) فعلى هذا يكون مُسْتَأْنَفًا مُنْقَطِعًا مِمَّا قبله إذ الفعل الماضي لا يتصل بالمعرفة إلا بإضمارٍ «قد» وهذا الإضمارُ قبيحٌ لأنه مُضَافٌ إلى ما بعده^(٤)، وكذا على قوله: ﴿يَوْمَ﴾^(٥) لأنه مضافٌ إلى ﴿الَّذِينَ﴾. والوقف على ﴿الَّذِينَ﴾ [٤] تامٌّ^(٦)، لأنه منقطعٌ عمَّا بعده لأنَّ ما قبله للغائب وما بعده للمخاطب، هذا لِمَنْ قرأ ﴿مَالِكٌ﴾ بالرفع والجَرَّ أو النَّصب على المدح والحال؛ وَمَنْ نصبه على تقدير النداء صار قوله: ﴿يَاكَ﴾ [٥] متصلاً به لأنَّهما كلامٌ واحدٌ؛ والوقف على ﴿يَاكَ﴾ [٥]

(١) قال سيبويه: في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح: وسمعنا بعض العرب يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فسألت يونس عنها فزعم أنها عربية. ومثل ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالِحِينَ﴾ (الكتاب ٢/ ٦٣) وانظر إعراب القرآن ١/ ٥٠٤، مشكل إعراب القرآن ١/ ٢١٢، التبيان ١/ ٤٠٧.

(٢) انظر إعراب القرآن ١/ ١٧٢، التبيان ١/ ٦.

(٣) وهي قراءة أنس بن مالك وعلي بن أبي طالب وأبي حنيفة. انظر مختصر شواذ القراءات ١، البحر المحيط ١/ ٣٦، النشر ١/ ٤٧.

(٤) قال السَّيرافي: منزلة «قد» من الفعل كمنزلة الألف واللام من الاسم. انظر الكتاب (حاشية التحقيق) ٣/ ١١٥.

(٥) وهو قبيح عند ابن الأنباري والأشموني. (الإيضاح ١/ ٤٧٥، المنار ٢٧).

(٦) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني (الإيضاح ١/ ٤٧٥، القطع ١٠٨، المكتفى ١٥٥، المنار ٢٧).

قبيح^(١)، لأنه منصوبٌ بـ ﴿تَبَيَّنْتُ﴾ [٥] والمنصوب متعلقٌ بالنَّاصِبِ يستحقُّ النَّصْبَ لأجله، والوقف على ﴿تَبَيَّنْتُ﴾ [٥] غيرُ حسنٍ^(٢)، لأنَّ قولَه: ﴿وَيَاكَ﴾ معطوف على (ما قبله، والمعطوف مع المعطوف عليه في حكم واحد لا يفصل عن)^(٣) الأول إعرابًا ومعنى؛ والوقف على ﴿نَسَعَيْتُ﴾ [٥] تامٌّ^(٤) لأنَّ ما بعده لا يتصل به.

والوقف على ﴿أَفْدِنَا﴾ [٦] [غير]^(٥) تامٌّ^(٦)، لأنَّ ﴿الْصِّرَاطَ﴾ ينتصبُ بأنه مفعولٌ به، ولا يجوزُ الوقف على النَّاصِبِ دونَ المنصوب (والوقف على ﴿الْصِّرَاطَ﴾ [٦] غيرُ حسنٍ^(٧) لأنَّ ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ نعتٌ له)^(٨)، والوقفُ على ﴿الْمُسْتَقِيمَ﴾ غيرُ مُخْتَارٍ^(٩)، لأنَّ قولَه: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ بدلٌ مما قبله، والبدل

(١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني (الإيضاح ١ / ٤٧٥، القطع ١٠٨، المنار ٢٧).

(٢) وهو حسن وليس بتام عند الأنباري، وقبيح عند النحاس، وجائز عند الأشموني (الإيضاح ١ / ٤٧٥، القطع ١٠٨، المنار ٢٧).

(٣) العبارة (ما قبله . . . يفصل عن) سقطت من (ح).

(٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني (الإيضاح ١ / ٤٧٦، القطع ١٠٨، المكتفى ١٥٥، المنار ٢٧).

(٥) الزيادة من (ح).

(٦) وهو قبيح عند ابن الأنباري والنحاس والأشموني (الإيضاح ١ / ٤٧٦، القطع ١٠٨، المنار ٢٧).

(٧) وهو قبيح عند ابن الأنباري والنحاس. (الإيضاح ١ / ٤٧٦، القطع ١٠٨).

(٨) العبارة (والوقف . . . نعت له) سقطت من (ح).

(٩) وهو حسن وليس بتام عند ابن الأنباري وقبيح عند النحاس وجائز عند الأشموني. (الإيضاح ١ / ٤٧٦، القطع ١٠٨، المنار ٢٧).

والمُبْدَل مِنْهُ كَالشَّيْءِ (الواحد لم ينفصل أحدهما عن [٣١/ ظ] صاحبه، والوقف على ﴿مِرْطَ﴾ [٧] لا يجوز)^(١) لأنه مضافٌ إلى ﴿الَّذِينَ﴾^(٢)، ولا وقف على ﴿الَّذِينَ﴾ [٧] أيضًا لأنه موصولٌ لا يستمُّ إلاَّ بالصَّلة، وصلته ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ والصَّلة مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة^(٣)، والوقف على ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [٧] غيرُ حسنٍ^(٤) لأنَّ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ متصل به، والوقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٧] غير حسنٍ^(٥) لأنَّ قوله: ﴿غَيْرَ الْمَغْضُوبِ﴾ صفة لـ ﴿الَّذِينَ﴾ أو بدلٌ مِنْهُ^(٦)، وقُرئ ﴿غَيْرَ﴾ بالنصب^(٧) أيضًا على الحال من الضمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ التقدير: أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ لا مغضوبًا عليهم، لأنَّ ﴿غَيْرَ﴾ قد تكون بمعنى «لا» في الصَّفة والحال نحو «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِ قَائِمٍ وَغَيْرِ قَاعِدٍ»

(١) العبارة (الواحد... لا يجوز) سقطت من (ح).

(٢) وهو قبيح عند ابن الأنباري والأشموني (الإيضاح ١/ ٤٧٦، المنار ٢٧).

(٣) وهو وقف قبيح عند ابن الأنباري والنحاس والأشموني (الإيضاح ١/ ٤٧٦، القطع ١٠٨، المنار ٢٧).

(٤) وهو قبيح عند ابن الأنباري (الإيضاح ١/ ٤٧٦).

(٥) وهو حسن وليس بتمام عند ابن الأنباري والداني وقبيح عند النحاس. (الإيضاح ١/ ٤٧٦، القطع ١٠٨، المكثف ١٥٥).

(٦) الجزَّ على البذل من ﴿الَّذِينَ﴾ عن أبي عليٍّ، أو من الضمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾، أو على النعت عن سيويه. انظر البحر المحيط ١/ ٥٠.

(٧) وهي قراءة عمر بن الخطاب وابن مسعود وعلي بن أبي طالب والخليل بن أحمد عن ابن كثير. انظر السبعة ١١٢، مختصر شواذ القرآن ١، البحر المحيط ١/ ٥٠، النشر ١/ ٤٧.

[يريد^(١)] لا قائماً ولا قاعداً، وكذلك «مَرَزْتُ بزيدٍ غيرَ قائمٍ وغيرَ قاعدٍ» أي: لا قائماً ولا قاعداً^(٢)، وقال الأخفش: «يجوز أن ينتصب «غير» على الاستثناء كأنك قلت: إلا المَغضوب عليهم»^(٣). وفي الوجوه كلها لم يحسن الوقفُ على ما قبله إذ لا فصلَ بين الاستثناء والمستثنى منه، وبين الحالِ وذِي الحالِ، وبين الصِّفة والموصوف^(٤)، وأما مَنْ قرأ ﴿غَيْرُ﴾ بالرفع صحَّ الابتداء به لأنه خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ إن صحَّ الرفع^(٥)، والوقف على ﴿غَيْرُ﴾ [٧] قبيح^(٦) لأنه مضاف إلى ما بعده، وكذا الوقفُ على ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ أيضاً لأنَّ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ قد قامَ مقامَ الفاعلِ، التقدير: غيرَ الَّذِينَ غَضِبَ عَلَيْهِمْ^(٧)، ولم يجزِ الوقفُ على ﴿عَلَيْهِمْ﴾^(٨) لأنَّ ما بعده حرفٌ نسق عطف ما بعده [٣٢/ و] على ما قبله، ولا يجوز الوقفُ على «ولا» دونَ ما بعدها لأنها لا تتم إلا بقوله ﴿الْمَغْضُوبِ﴾، والوقف على

(١) الزيادة من (ح).

(٢) انظر الكتاب ١/ ٤٢٩ - ٤٣١، الإيضاح ١/ ٤٧٧.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٦٦، الإيضاح ١/ ٤٧٧، القطع ١٠٨.

(٤) انظر القطع ١٠٨، المكتفى ١٥٦.

(٥) قال ابن الجزري: وعن عمر رضي الله عنه ﴿غَيْرُ الْمَغْضُوبِ﴾ بالرفع، أي: هم غير المغضوب، أو أولئك. (النشر ١/ ٤٩).

(٦) هذا قول ابن الأنباري واختيار الأشموني (الإيضاح ١/ ٤٧٨، المنار ٢٧).

(٧) هذا قول ابن الأنباري والنحاس واختيار الأشموني (الإيضاح ١/ ٤٧٨، القطع ١٠٨، المنار ٢٧).

(٨) وهو حسنٌ وليس بتمام عند ابن الأنباري وقبيح عند الأشموني (الإيضاح ١/ ٤٧٨، المنار ٢٧).

﴿الْفَاتِحَةِ﴾ [٧] تَامٌ لِأَنَّهُ آخِرُ السُّورَةِ^(١).

ففي هذه السُّورة على قراءة قُرَاءِ الأَمْصَارِ: أربعة وقوفٍ تَامَةٌ على عددِ أهلِ الكوفة، وثلاثة تَامَةٌ على عددِ أهلِ المدينة والبصرة، فالأربعة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ والثاني ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ والثالث ﴿نَسْتَعِثُّ﴾ والرابع آخر السُّورة. وعند مَنْ لم يَعدْ بعدد أهلِ الكوفة ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، ﴿نَسْتَعِثُّ﴾ والثالث آخر السُّورة، وعند مَنْ قرأ ﴿مَالِكِ﴾ بالنَّصب على المَدح أو بالرفع يصير خمسًا عند البعض وأربعًا عند البعض^(٢).

قولنا: «أمين» ليست من القرآن مقطوعة عما قبلها وعما بعدها، بل هي سُنَّةٌ يُسْتَحَبُّ استعمالها بعد الفراغ من الفاتحة، كما رُوِيَ عن رسول الله ﷺ قال: «لَقَنَنِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ آمِينَ عند فراغي من قراءة فاتحة الكتاب، وقال: إِنَّهُ كَالْخَتَمِ عَلَى الْكِتَابِ»^(٣). وهي اسمٌ وُضِعَ لِلْفِعْلِ معناه اسْتَجَبَ، كما أَنَّ «صَبَّ» و«مَه» و«إِيَه» كلماتٌ

(١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح ١/ ٤٧٨، القطع ١٠٨، المكتفى ١٥٦، المنار ٢٧).

(٢) انظر الإيضاح ١/ ٤٧٨، القطع ١٠٣، ١٠٧، المكتفى ١٥٦، المنار ٢٦ - ٢٧.

(٣) انظر الكشف ١/ ١٨، تفسير القرطبي ١/ ١٤٣، الدرّ المشور ١/ ٤٣، وروى أبو داود في سننه (كتاب الصلاة) ١/ ٢٤٧، عن أبي زهير النميري - وكان من الصحابة - قال: إنَّ آمِينَ مثل الطابع على الصحيفة.

جُعِلَتْ اسْمًا لِلْفِعْلِ، وَفُتِحَتْ نُونُهُ لِالتَّعَاثُفِ السَّائِكِينَ، وَفِيهِ لُغَتَانِ الْمَدُّ
وَالْقَصْرُ^(١)، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ: (الرجز)

٢٧- آمِينَ قُولُوا كُلُّكُمْ آمِينَ^(٢)



(١) انظر معاني القرآن للزجاج ١ / ٥٤، الكشف ١ / ١٧، تفسير القرطبي ١ / ١٤٤،
اللسان (أمن) وقال الباقولي: وأصله القصر ليكون على وزن «فعليل»، وأما
«آمين» بالمد فوزنه «فاعيل» وليس هذا البناء من أبنية العرب، وإنما هو بناء من
بناء كلام العجم كـ «قاييل» و«هابيل». (كشف المشكلات ١ / ١١).

(٢) تقدّم برقم ١٩.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: ﴿آلَ﴾ [١] زعم [٣٢/ ظ] الأخفش أَنَّ الوقفَ على كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هذه الحروفِ حَسَنٌ سَائِغٌ لَأَنَّهَا حُرُوفٌ هِجَاءٌ، يَنْفَصِلُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ^(١). هذا هو الأَصْلُ غَيْرَ أَنَّ الأَوَّلَى الوقفَ على آخِرِهَا اتِّبَاعًا لِلرَّسْمِ لَأَنَّهَا جُعِلَتْ فِي الكِتَابَةِ مُتَّصِلَةً بِمَنْزِلَةِ الاسْمِ الْوَاحِدِ، فَالوقفُ على بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ كَالوقفِ على بَعْضِ الْكَلِمَةِ دُونَ بَعْضِهَا، وَإِنَّمَا^(٢) كُنِيتَ مُتَّصِلَةً لِأَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ قَدْ قَامَتْ مَقَامَ الاسْمِ الْوَاحِدِ فَكَانَ الْبَعْضُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْبَعْضِ، وَكَذَا الْحُكْمُ فِي غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ التَّهْجِي الَّتِي وَرَدَتْ فِي التَّنْزِيلِ مُتَّصِلَةً. وَأَمَّا الْوقفُ على ﴿آلَ﴾ [١] فَتَأَمَّنْ^(٣) لَا نَقْطَاعَهُ عَمَّا بَعْدَهُ لِأَنَّ ﴿ذَلِكَ﴾ [٢] لَيْسَ مِنْ أَفْعَالِهِ وَلَا دَاخِلًا فِيهَا دَخَلَ فِيهِ، هَذَا هُوَ الْاِخْتِيَارُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ^(٤).

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١/ ١٦٧ - ١٦٨، القطع والائتناف ١٠٩.

(٢) في (ح) «وإن» وهو تصحيف.

(٣) ورد في المخطوط بلا فاء، والصواب ما أثبت.

(٤) وهو مذهب أبي إسحاق ويقدره بمعنى: أنا الله أعلم، وابن كيسان ويقدره اسمًا =

وَزَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّهُ لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ لِأَنَّ ﴿ذَلِكَ﴾ مرفوع به نحو قولهم: «زيدٌ أخوك» كأنه - والله أعلم - جَعَلَ ﴿آلَ﴾ اسماً للسورة، التقدير: هذه السورة ذلك الكتاب، أو أراد: هذا القرآن ذلك الكتاب^(١). وهذا القول عند البصريين غير مستقيم. قالوا: ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ﴿الكتاب﴾، و﴿آلَ﴾ حروف التهجي غير ذلك، بل هي حكايات لا يجب لها الإعراب، والشيء إنما يرفع الشيء إذا كان هو هو، فإذا ذاك مُحَالٌ^(٢). والوقف على ﴿ذَلِكَ﴾ [٢] قبيح لأن ﴿تَكْتَبُ﴾ عطف البيان فيتصل بما قبله لفظاً [٣٣/ و]

= للسورة، قال: ﴿آلَ﴾ في موضع نصب بمعنى: اقرأ ﴿آلَ﴾، أو في موضع رفع بمعنى: ذلك ﴿آلَ﴾. قال النحاس: فقد صار على هذين القولين التمام ﴿آلَ﴾ هو أولى ما قيل في ذلك، وكل ما في القرآن من نظيره فهو مثله. انظر معاني القرآن للزجاج ١/ ٥٦، القطع والائتناف ١١٠ - ١١١، المكتفى ١٥٨، المنار ٢٧ - ٢٨.

(١) قال الفراء: المعنى: هذه الحروف يا محمد ذلك الكتاب الذي وعدتك أن أوحى إليك. انظر معاني القرآن ١/ ١٠، الإيضاح ١/ ٤٨٤، القطع ١١٠، المكتفى ١٥٨، المنار ٢٨.

(٢) قال سيويه: وأما ﴿كَهَيْصَ﴾ و﴿التر﴾ فلا يكن إلا حكاية. الكتاب ٣/ ٢٥٨، وقال أبو عبيدة: ﴿آلَ﴾ سُكِّنَتْ «الألف واللام والميم» لأنه هجاء ولا يدخل في حروف الهجاء إعراب. مجاز القرآن ١/ ٢٨. وقال الزجاج: وشروح هذه الحروف وتفسيرها أنها ليست تجري مجرى الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة التي يجب لها الإعراب، وإنما هي حكايات وضعت على هذه الحروف. معاني القرآن وإعرابه ١/ ٦٠.

ومعنى^(١)، و﴿ذَلِكَ﴾ في موضعِ الرفعِ بالابتداءِ.

ورُوِيَ عن ابن عباس في ﴿آلَهُ﴾ أقوالٌ يوجب بعضها الوقف وبعضها الوصل بـ ﴿ذَلِكَ﴾ فَمَنْ رَوَى أَنَّهَا قَسَمٌ وَجَبَ وصلُّها لَأَنَّ ﴿ذَلِكَ﴾ انْكِسَبَ ﴿قد قام مقام الجواب، التقدير: وهذه الحروف إن هذا الكتاب يا مُحَمَّدُ هو الكتابُ الَّذِي وُعِدْتُ به على لسانِ موسى وعيسى عليهما السلام^(٢)، [ومن روى أنها على تأويل: أنا الله أعلم، وجب الوقف عليها]^(٣).

والوقف على ﴿انْكِسَبَ﴾ [٢] لا يتمُّ لَأَنَّ ﴿لَا رَيْبَ﴾ قد يكونُ حالاً، وقد يكونُ خبراً، وكلاهما لا يتفصلانِ عما قبلَهُما^(٤)، والوقف على ﴿لَا﴾

(١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس (الإيضاح ٤٨٦ / ١)، القطع (١١١).

(٢) روى ذلك عكرمة مولى ابن عباس. انظر معاني القرآن وإعرابه ٥٦ / ١، القطع ١١٠، المكتفى ١٥٨.

(٣) الزيادة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه ٥٦ / ١).

(٤) انظر الإيضاح ٤٨٦ / ١، إعراب القرآن ١٧٨ / ١، مشكل إعراب القرآن ١٦ / ١. وقال النحاس: ﴿انْكِسَبَ﴾ فيه تقديرات ستة، على ثلاثة منها يكون التمام ﴿ذَلِكَ﴾ الكتاب على أن يكون ما بعدها مستأنفاً، فمن التقديرات أن يكون ﴿ذَلِكَ﴾ مرفوعاً بالابتداء و﴿انْكِسَبَ﴾ خبره، وهذا قول أبي حاتم، والتقدير الثاني: هذا ذلك الكتاب الذي كنتم ترجونه وهذا قول محمد بن يزيد، والتقدير الثالث: هذه الحروف ذلك الكتاب، وهذا قول الفراء، فالقطع على هذه الأقوال الثلاثة ﴿ذَلِكَ﴾ انْكِسَبَ، وأما التقديرات الثلاثة الأخر: فأن يكون ﴿انْكِسَبَ﴾ نعتاً لـ ﴿ذَلِكَ﴾، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ الخبر، وهذا قول الأخفش، والتقدير الثاني أن يكون ﴿هَذِهِ يَتَيْنِ﴾ الخبر، والتقدير الثالث: أن يكون الخبر ﴿لَا رَيْبَ﴾ لَأَنَّ معناه «حق». (القطع ١١١ - ١١٣).

دُونَ ﴿رَبِّ﴾ قَبِيحٌ لَّأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ^(١)، وَالْوَقْفُ عَلَى ﴿رَبِّ﴾ [٢] لَا يَتِمُّ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ ﴿فِيهِ﴾ خَبْرًا لَّـ ﴿لَا﴾، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرُ ﴿لَا﴾ مَحذُوفًا وَيَكُونُ ﴿لَا رَبِّ﴾ بِمَعْنَى «لَا شَكَّ»، وَ«لَا شَكَّ» بِمَعْنَى «حَقًّا»^(٢).

وَالْوَقْفُ عَلَى ﴿فِيهِ﴾ [٢] حَسَنٌ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ «فِيهِ» خَبْرًا لَّـ «لَا» وَجَعَلَ ﴿هُدًى﴾ [٢] خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ التَّقْدِيرُ: هُوَ هُدًى^(٣). هَذَا إِذَا لَمْ تَجُودَ الْقِرَاءَةُ، فَأَمَّا إِذَا قُرِئَتْ بِالتَّجْوِيدِ فَالْوَصْلُ هُوَ الْمُخْتَارُ فِي حَالِ السَّعَةِ تَبْيِينًا لِلْقِرَاءَةِ، كَحَرْفٍ مِّنْ قُرْأَ ﴿فِيهِ﴾ [٢] بِالإِشْبَاعِ^(٤)، أَوْ ﴿فِيهِ﴾ هُدًى مُدْغَمًا^(٥)، أَوْ ﴿فِيهِ﴾ بِضَمِّ الْهَاءِ عَلَى الْأَصْلِ^(٦)، وَكَذَا الْحَكْمُ فِي

(١) هَذَا قَوْلُ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ (الإيضاح ٤٨٧ / ١).

(٢) قَالَ نَافِعٌ: ﴿لَرَبِّ﴾ تَمَامٌ، وَرَدَّ هَذَا عَلَيْهِ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عَائِدٍ، قَالَ النَّحَّاسُ: وَهَذَا لَا يُلْزَمُ، قَدْ حَكَى الْبَصَرِيُّونَ: إِنْ فَعَلْتَ فَلَا بَأْسَ، وَحَكَى الْكُوفِيُّونَ: إِنْ زَرْتَنِي فَلَا بَرَّاحَ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿لَرَبِّ﴾ التَّمَامُ وَيُحذفُ الْخَبَرُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿لَرَبِّ﴾ التَّمَامُ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: حَقٌّ وَيَكُونُ ﴿فِيهِ هُدًى مُدْغَمًا﴾ مُسْتَأْنَفًا. انظر القطع ١١٣، المكنى ١٥٨ - ١٥٩.

(٣) انظر الإيضاح ٤٨٧ / ١، القطع ١١٣، المكنى ١٥٨.

(٤) وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَقُرْأَ الْبَاقُونَ بِكسْرِ الْهَاءِ مِنْ غَيْرِ إِشْبَاعٍ. انظر السبعة ١٣٢، الكشف ٤٢ / ١، التيسير ٢٩.

(٥) وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي عَمْرٍو. انظر السبعة ١١٦، التيسير ٢٠، غَايَةُ الْإِخْتِصَارِ ١٨٢ / ١.

(٦) وَهِيَ قِرَاءَةُ الزَّهْرِيِّ وَابْنِ مَحِيصُنٍ وَمُسْلِمِ بْنِ جَنْدَبٍ وَعُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ. انظر مختصر شواذ القراءات ٢، البحر المحيط ١ / ٦٢ - ٦٣.

كُلَّ موضع قد اختلف القراء فيه، ويتبين بعض ذلك وقفاً وبعض ذلك درجاً، كالألفات التي [٣٣/ظ] اختلفوا في حذفها وإثباتها في الوقف والوصل نحو ﴿الظُّنُونُ﴾، و﴿الرَّسُولُ﴾، و﴿السَّيْلُ﴾ [الأحزاب: ١٠، ٦٦، ٦٧]. وكذا الهاءات التي اختلف في حذفها وصلها نحو ﴿لَمْ يَسْنَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و﴿سُطَّيْنَةَ﴾ [الحاقة: ٢٩] وأشباههما^(١)، ومثل الياءات التي اختلف في إثباتها وصلها، وإسقاطها وقفاً ونحو: ﴿الدَّاجِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]. ﴿وَمَنْ أَتَّبَعِ﴾ [آل عمران: ٢٠] وما شاكلها^(٢)، وكاختلافهم في قوله: ﴿قُلِ الْغَفْوُ﴾^(٣) [البقرة: ٢١٩]، وفي قوله: ﴿مَنْ رَجَزَ أَلِيمٌ﴾^(٤) [سبا: ٥]، و﴿دُوَّالْعَرَشِ الْمَجِيدُ﴾^(٥) [البروج: ١٥]،

(١) تقدّم الكلام على ذلك في (باب ما يزداد في الوقف وحذف في الوصل) ١٦٨ / ١ - ١٧٠.

(٢) تقدّم الكلام على ذلك في (باب الياءات المحذوفة من خط الإمام على غير معنى جزم أو نداء) ١٣٥ / ١ - ١٣٧.

(٣) قرأ أبو عمر وحده ﴿قُلِ الْغَفْوُ﴾ بالرفع، وقرأ الباقر بالنصب. انظر السبعة ١٨٢، الكشف ٢٩٢ / ١، التيسير ٨٠.

(٤) قرأ ابن كثير وحفص ﴿أَلِيمٌ﴾ بالرفع على النعت لـ ﴿العذاب﴾ وقرأ الباقر بخفض ﴿أَلِيمٌ﴾ على النعت لـ ﴿رَجَزٍ﴾. انظر السبعة ٥٢٦، الكشف ٢٩٢ / ١، التيسير ٨٠.

(٥) قرأ حمزة والكسائي ﴿المجيد﴾ بالخفض جعلاه نعتاً لـ ﴿العرش﴾ وقرأ الباقر بالرفع جعلوه نعتاً لـ ﴿الله﴾ وهو ﴿دُوَّالْعَرَشِ﴾. انظر السبعة ٦٧٨، الكشف ٣٦٩ / ٢، التيسير ٢٢١.

و﴿فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾^(١) [البروج: ٢٢]، ونحو هذا كثير لا سبيلَ إلى تعداده. فكلُّ ما لا يتبيّن وجهُ القراءة فيه إلّا في الوصلِ اخترتُ الدَّرَجَ، وما لا يتبيّن وجهُ قراءته إلّا في الوقفِ اخترتُ القطع^(٢) إذا جَوَّدتِ القراءة، وإذا لم تجوّد قرأتَ كيف شئتَ.

ويجوز في ﴿هَدَى﴾ [٢] ثمانية أوجهٍ في الرَّفْعِ والنَّصْبِ^(٣).

وجوه الرَّفْعِ: أن يكونَ خبراً لِـ ﴿ذَلِكَ﴾^(٤) [٢]، أو يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوف^(٥)، أو يكونَ مبتدأً وخبره ﴿فِيهِ﴾^(٦) [٢]، أو يكونَ وما قبله خبراً لِـ ﴿ذَلِكَ﴾^(٧) [٢]. وأمّا النَّصْبُ: فأن يكونَ حالاً من الضميرِ في ﴿فِيهِ﴾ [٢]

(١) قرأ نافع ﴿مَّحْفُوظٍ﴾ بالرفع جعله نعتاً لِـ ﴿الْقُرْآنِ﴾، وقرأ الباقون بالخفض جعلوه نعتاً لِـ ﴿اللَّوْحِ﴾. المصادر السابقة.

(٢) استخدم المؤلف تعبير القطع ويقصد به الوقف، وهذا ورد كثيراً في كتب الوقف والابتداء.

(٣) انظر الإيضاح ١: ٤٨٧ - ٤٩٠، إعراب القرآن ١ / ١٨٠، مشكل إعراب القرآن ١ / ١٧، التبيان ١ / ١٦.

(٤) قال ابن الأنباري: فعلى هذا المذهب لا يحسن الوقف على «الريب» ولا على «فيه» لأنهما خبران لما قبلهما (الإيضاح ١ / ٤٨٧).

(٥) قال ابن الأنباري: فعلى هذا المذهب يحسن الوقف على ﴿فِيهِ﴾ ولا يتم لأن ﴿هَدَى﴾ مع رافعه متعلقان بالأول. المصدر نفسه.

(٦) قال ابن الأنباري: فعلى هذا المذهب يتم الكلام على قوله ﴿لَا رَيْبَ﴾ ثم تبدى ﴿فِيهِ هَدَى يَتْلُوهُنَّ﴾ ويكون معنى ﴿لَا رَيْبَ﴾ لا شك. (الإيضاح ١ / ٤٨٨) وانظر القطع ١١٣، المكتفى ١٥٨ - ١٥٩.

(٧) قال ابن الأنباري: فعلى هذا المذهب لا يتم الوقف على «الريب» ولا يحسن، ويحسن الوقف على «فيه» لأن «الهدى» ليس بخبر لما قبله. (الإيضاح ١ / ٤٨٨).

التقدير: «لا ريب فيه هاديًا» أو يكون حالاً من ﴿ذَلِكَ﴾ [٢] أو حالاً من ﴿نَمَكْنَبُ﴾ [٢]^(١) ففي هذه الأوجه لا يتم الوقف على ما قبله^(٢)، والرابع أن يكون مصدرًا ينتصب بفعل محذوف فحيثُذِ جاز الوقف على ما قبله^(٣).

والوقف على ﴿هَدَى﴾ [٢] قبيح، لأنَّ ﴿يَتَّقِينَ﴾ [٢] منصوب به^(٤). [٣٤ / و] وقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [٣] فيه أربعة أوجه، أحدها: أن يكون مجرورًا على الصفة ﴿يَتَّقِينَ﴾ [٢] لم يجز الابتداء به، والثاني: أن يكون نصبًا على المدح «أعني الذين» أو «أذكر الذين»، والثالث: الرفع على المدح التقدير: هم الذين يؤمنون، والرابع: رفع بالابتداء وخبره ﴿أُولَئِكَ﴾ [٥] ففي هذه الأوجه الثلاثة ساغ الابتداء به، غير أن الابتداء في الوجه الآخر أتم حسنًا^(٥)، والوقف على ﴿الَّذِينَ﴾ [٣] قبيح، لأنَّ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٣]

(١) قال أبو حيان: ويبلغ بجعل المصدر حالاً وصاحب الحال اسم الإشارة، أو الكتاب، والعامل فيه على هذين الوجهين معنى الإشارة أو الضمير في «فيه»، وهو مشكل لأن الحال تقييد، فيكون انتقال الريب مقيداً بالحال، إذ ﴿لَرَيْبٍ فِيهِ﴾ يستقر فيه في حال كونه هدى للمتقين، لكن يزيل الإشكال أنها حال لازمة. (البحر المحيط ١ / ٦٤).

(٢) قال ابن الأنباري: فعلى هؤلاء الثلاثة الأوجه لا يحسن الوقف على «الريب» ويحسن على «فيه» ولا يتم لأن المقطوع متعلق بالمقطوع منه. (الإيضاح ١ / ٤٩٠).

(٣) ذكره الأشموني أيضاً. (المنار ٢٨).

(٤) على أنه مفعول به للمصدر ﴿هَدَى﴾، وهو قول ابن الأنباري. (الإيضاح ١ / ٤٩٠).

(٥) انظر الإيضاح ١ / ٤٩٠ - ٤٩١، القطع ١١٣ - ١١٤، المكتفى ١٥٩، المنار

من صلته، والصلّة والموصول كالاسم الواحد، ولا وقف على ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٣] لأنَّ ﴿يَالْقَيْ﴾ [٣] منصوب به^(١). والوقف على ﴿يَالْقَيْ﴾ [٣] غير حسن، لأنَّ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٣] نسق على ﴿يُؤْمِنُونَ﴾^(٢)، ولم يجز الوقف على ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٣] لأنَّ ﴿الصلوة﴾ [٣] منتصبه به، ﴿وَمَا﴾ [٣] متصلة أيضاً بحرف النسق بما قبله، و﴿رَزَقْنَهُمْ﴾ [٣] مع «نا» في تقدير المصدر، و﴿يُفْقُونَ﴾ [٣] نسق على ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٣]. المعنى: وينفقون مما رزقناهم. فالفاعل في موضع ﴿وَمَا رَزَقْنَهُمْ﴾ [٣] الفعل بعده، وقد يجوز أن يكون «ما» بمعنى «الذي» فيكون ﴿رَزَقْنَهُمْ﴾ [٣] من صلته، وفي ﴿يُفْقُونَ﴾ [٣] عائذٌ محذوفٌ حيث طال الكلام، التقدير: ومن الشيء الذي رزقناهم ينفقونه^(٣).

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [٤] يتصل بالأول إذ [٣٤/ ظ] هو منسوق بالواو على ﴿الَّذِينَ﴾ [٣] قبله، وتجري فيه الوجوه الأربعة كما جرت على الأول^(٤)، وإن كان الثاني^(٥) إشارة إلى مؤمني أهل الكتاب، وذلك أن الفريقين كما يصح وصفهما بالاتقاء جاز عطف أحدهما على الآخر^(٦).

(١) هذا قول ابن الأنباري والنحاس. (الإيضاح ١ / ٤٩١، القطع ١١٤).

(٢) قال ابن الأنباري: ﴿يَالْقَيْ﴾ وقف حسن وليس بتام. (الإيضاح ١ / ٤٩١).

(٣) انظر إعراب القرآن ١ / ١٨٢، التبيان ١ / ١٨.

(٤) انظر القطع ١١٥، المنار ٢٩.

(٥) في الأصل و(ح) «الأول» وهو تصحيف.

(٦) قال الداني: ﴿يُفْقُونَ﴾ كاف، وقيل: تام، لأنه انقضاء صفة مؤمني العرب، ثم ابتداء بذكر صفة مؤمني أهل الكتاب. (المكتفى ١٥٩).

ومنهم من قال: «الآيات كلها نزلت في الفريقين معاً، وكذلك دخلا تحت هذه الأوصاف المذكورة في الآيات^(١)».

وقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٤] من صلة ﴿وَالَّذِينَ﴾ [٤] والصلة والموصول كالشيء الواحد. ولا يتم الوقف على ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٤] لأن ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ﴾ [٤] في موضع نصب به، ولا على ﴿يَا﴾ [٤] لأن: ﴿أُنزِلَ﴾ [٤] من صلته، ولا على ﴿أُنزِلَ﴾ [٤] أيضاً لأن ﴿إِلَيْكَ﴾^(٢) [٤] متصل به^(٣)، ولا يحسن الوقف على ﴿إِلَيْكَ﴾ [٤] لأن «ما» الثانية نسق على «ما» الأولى^(٤)، ولا وقف على ﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾ [٤] لأن ما بعده حرف النسق^(٥)، ولا على ﴿وَبِالْآخِرَةِ﴾ [٤] لأن موضعها نصب بالفعل بعدها^(٦)، وقوله: ﴿مَرْءٌ﴾ [٤] متصل بما بعده لأن ما بعده خبر له، وتقدير الكلام: وهم يوقنون بالآخرة، ويحسن الوقف على ﴿يُوقِنُونَ﴾ [٤] عند مَنْ لم يرفع ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [٣] بالابتداء، فأما من

(١) انظر تفسير الطبري ١: ١٠٢ - ١٠٣، تفسير القرطبي ١/ ١٩٧، البحر المحيط ١/ ٧٤.

(٢) في الأصل و(ح) «أُولَئِكَ» وهو تصحيف.

(٣) قال ابن الأنباري: الوقف على ﴿الَّذِينَ﴾ وعلى ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ وعلى ﴿أُنزِلَ﴾ قبيح. (الإيضاح ١/ ٤٩٢).

(٤) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني. (الإيضاح ١/ ٤٩٢، المنار ٢٩).

(٥) قال الداني: ﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾ وقف كاف. ورجح الأشموني قول المؤلف (المكتفى ١٥٩، المنار ٢٩).

(٦) لفظ (على) سقط من (ح).

(٧) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني (الإيضاح ١/ ٤٩٢، المنار ٢٩).

جعله مبتدأ وجعل ﴿أُولَئِكَ﴾ [٥] خبراً له لم يتم الوقف على ﴿يُوقُونَ﴾^(١) [٤].

قوله: ﴿أُولَئِكَ﴾ [٥] مبتدأ لا يتم دون الخبر، وهو ﴿عَلَى هَذَى﴾ [٥].

وقوله: ﴿مِنْ رَيْبِهِمْ﴾ [٥] صلة ﴿هَذَى﴾ [٥] يتصل به.

وقوله: ﴿وَأُولَئِكَ﴾ [٥] لا يُبتدأ به لحرف النسق، ولا يوقف عليه لأن

ما بعده خبر له، وجاز أن يكون عماداً لا حظ له من الإعراب فيكون

﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [٥] خبر ﴿وَأُولَئِكَ﴾^(٢) [٥]. والوقف على ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ [٥] تام

لانقطاعه عما بعده لفظاً ومعنى^(٣)، كما روي عن مجاهد أنه قال: «أربعُ

آياتٍ من أولِ البقرة في صفة المؤمنين، و﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ آخرها»^(٤).

اعلم - وفقك الله - أن^(٥) ما كان حسناً من هذه الوقوف يبيّنه بعلامة

«الحاء»، وأكثر ما يجيء من^(٦) ذلك في وسط الآي، وما كان من ذلك

(١) انظر الإيضاح ١ / ٤٩١، إعراب القرآن ١ / ١٨١، مشكل أعراب القرآن

١ / ١٩، المنار ٢٩.

(٢) الضمير «هم» زائدة يسميها البصريون فاصلة، ويسميها الكوفيون عماداً. انظر

الإيضاح ١ / ٤٩٣، إعراب القرآن ١ / ١٨٤، التبيان ٢١ / ١، المنار ٢٩.

(٣) هذا قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح

١ / ٤٩٣، القطع ١١٥، المكتفى ١٥٩، المنار ٢٩).

(٤) انظر تفسير الطبري ١ / ١٠٣، تفسير القرطبي ١ / ١٩٧، البحر المحيط ١ / ٧٤.

وانظر ١ / ٢١٤ من هذا البحث.

(٥) لفظ (أن) سقط من (ح).

(٦) لفظ (من) سقط من (ح).

كافيًا فعلامته^(١) «الكاف» وأكثر ما يكون من^(٢) ذلك على رؤوس^(٣) الآي،
والتام علامته «الميم» وهو على رأس الآي وتمام المعنى على ما أوضحته
قبل، وقد اختصرت هذا الكتاب، وأضريت عن أكثر الحجج والعلل
وأقويل المفسرين، واختيارات من لا اعتداد باختياره ليسهل حفظه ويقرب
فهمه ويخفف حجمه، بالله القوة وعليه التكلان.

﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٦] ك^(٤) ﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ [٧] ح^(٥) ومن قرأ ﴿غشاوة﴾ [٧]
(بالنصب^(٦)) فالوصل أولى، التقدير: وجعل على أبصارهم غشاوة^(٧)
فحذف الفعل لأن ما قبله يدل عليه^(٨)، كما قال الشاعر: (مجزوء الكامل)

(١) في (ح) «فعلامة».

(٢) لفظ (من) سقط من (ح).

(٣) في (ح) «رأس».

(٤) هذا قول النحاس والداني، وقال ابن الأنباري: حسن وليس بتمام، وقال
الأشموني: تام إن جعلت ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ خبر ﴿إِنَّ﴾. (الإيضاح ١ / ٤٩٤، القطع
١١٦، المكتفى ١٥٩، المنار ٢٩).

(٥) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني. (الإيضاح ١ / ٤٩٤، المكتفى
١٥٩) وقال النحاس: إذا وقف ﴿عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ وقدره بمعنى: وختم على
سمعهم، لم يكن ﴿عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ تامًا لأن الثاني معطوف على الأول، وإن قدر
أن الختم على القلوب خاصة فهو تام. (القطع ١١٦).

(٦) وهي قراءة المفضل عن عاصم. انظر السبعة ١٤٠، مختصر شواذ القرآن ٢،
البحر المحيط ١ / ٨١.

(٧) العبارة (بالنصب... غشاوة) سقطت من (ح).

(٨) انظر الإيضاح ١ / ٤٩٥، القطع ١١٧، المكتفى ١٦٠، المنار ٣٠.

٢٨ - يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا^(١)

التقدير: وحاملاً رمحاً، لأن التقلد لا يقع على [٣٥/ظ] الرمح، كما أن الختم لا يقع على العين^(٢). ﴿غَشَوَهُ﴾ [٧] ح^(٣) ﴿عَظِيمٌ﴾ [٧] م^(٤)، ﴿وَيَا لَيْتَ يَوْمَ الْآخِرِ﴾ [٨] ح عند البعض^(٥)، ﴿يُؤْمِنِينَ﴾ [٨] ك، ومنهم من جعل ﴿يُخَذِّعُونَ﴾ [٩] حالاً من قوله: ﴿هُمْ﴾ [٨] فوصله بما قبله، ومن جعله خبر مبتدأ محذوف حسن ابتداءه^(٦).

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٩] ح^(٧)، وعند من قرأ ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ [٩] بغير ألف

(١) البيت لـ عبدالله بن الزُّبَيْرِ، وهو في ديوانه ٣٢، المقتضب ٥١/٢ الكامل ٤٣٢/١، ٤٧٧، ٨٣٦/٢، القطع والانتاف ١٤٢، ٢٢٥، شرح الكتاب ١٣٥/١ الخصائص ٤٣١/٢ الإيضاح في النحو ١٦٩، أمالي المرتضى ٥٤/١، ٢٦٠/٢، ٣٧٥، ٣٧٥، الأمالي الشجرية ٣٢١/٢، الإنصاف ٦١٢/٢ برواية: «يا ليت بعلك في الوغى...» شرح شواهد الإيضاح ١٨٢، شرح المفصل ٥٠/٢، الخزانة ٣٣٠/١، ٥٠٠، ٦٠/٤، منار الهدى ٣٠، واللسان (قلد).

(٢) في الأصل: «لا يقع إلا على العين» والتصحيح من (ح).

(٣) وهو قول الأنباري، وقال الداني: كاف والأنصاري: صالح. (الإيضاح ٤٩٥/١، المكتفى ١٦٠، المقصد ١٠).

(٤) وهو قول ابن الأنباري، والنحاس والداني (الإيضاح ٤٩٦/١، القطع ١١٧، المكتفى ١٦٠).

(٥) وهو قطع كاف عند النحاس. (القطع ١١٨).

(٦) انظر الإيضاح ٤٩٦/١، القطع ١١٨، المقصد ١٠، المنار ٣٠.

(٧) هذا قول ابن الأنباري، وقال: النحاس والداني: كاف (الإيضاح ٤٩٦/١، القطع ١١٨، المكتفى ٦٠).

أَتَمَّ حَسَنًا^(١)، ﴿يَشْعُرُونَ﴾ [٩] كـ^(٢)، ﴿مَرَضٌ﴾ [١٠] ح عند البعض^(٣)،
﴿مَرَضًا﴾ [١٠] أحسن منه^(٤)، ﴿يَكْذِبُونَ﴾ [١٠] كـ^(٥)، ﴿مُضِلُّوهُمْ﴾ [١١]
كـ^(٦)، ﴿يَشْعُرُونَ﴾ [١٢] كـ^(٧)، ﴿ءَامَنَ الشُّعْبَاءُ﴾ [١٣] ح^(٨)، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [١٣] كـ^(٩).

(١) وهي قراءة عاصم وابن عامر وحزمة والكسائي، وقرأ الباقر ﴿وما يخادعون﴾
بالألف والياء مضمومة. انظر السبعة ١٤١، الكشف ١ : ٢٢٤، التيسير ٧٢،
المنار ٣١.

(٢) وهو حسن عند ابن الأنباري وتام عند النحاس وكاف عند الداني. (الإيضاح
١/ ٤٩٧، القطع ١١٩، المكتفى ١٦٠).

(٣) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند النحاس والداني. المصادر السابقة.

(٤) وهو حسن عند ابن الأنباري وتام عند النحاس وكاف عند الداني. المصادر
السابقة.

(٥) وهو حسن عند ابن الأنباري والنحاس، وكاف عند الداني. المصادر السابقة.

(٦) هذا قول أبي حاتم، وقال النحاس: وكذا قول أصحاب التمام يقولون:
﴿مُضِلُّوهُمْ﴾ ليس بتمام، ولا يقفون عليه، وهكذا سبيل الكلام إذا حكى عن
قوم وهو مردود عليهم، والتمام بعد أن يأتي بالرد عليهم. (القطع ١١٩ -
١٢٠).

(٧) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني، وقال أبو حاتم: تام، ورجحه
النحاس. (الإيضاح ١/ ٤٩٧، القطع ١١٩ - ١٢٠، المكتفى ١٦٠).

(٨) قال أبو حاتم: كاف، أخرج النحاس واختاره الداني والأشموني. (القطع
١٢٠، المكتفى ١٦٠، المنار ٣١).

(٩) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني، وقال أبو حاتم: تام، نصّ عليه
النحاس. (الإيضاح ١/ ٤٩٨، القطع ١٢٠، المكتفى ١٦٠).

﴿ءَامَنَّا﴾ [١٤] حسن^(١) ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [١٤] ك^(٢)، وعند قوم الوصل أولى لأن قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [١٥] خرج على جهة الجزاء لما قبله أي: يجازيهم على استهزائهم^(٣). ﴿يَقْمَهُونَ﴾ [١٥] ك^(٤)، وقيل: ﴿بِالْهَدْيِ﴾ [١٦]^(٥)، ﴿مُهْتَدِينَ﴾ [١٦] ك^(٦) ﴿أَسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [١٧] ح^(٧)، ﴿يَبْصُرُونَ﴾ ك^(٨)، ومن نصب ﴿صُمًّا﴾ [١٨] على

(١) وهو قطع صالح عند النحاس، وقال الأشموني: ليس بوقف لأن الوقف عليه يوهم غير المعنى المراد ويثبت لهم الإيمان. (القطع ١٢٠، المنار ٣١).

(٢) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني (الإيضاح ١ / ٤٩٨، المكتفى ١٦٠).

(٣) هذا قول أبي حاتم، وقال ابن الأنباري: ولا معنى لهذا الذي ذكره لأنه يحسن الابتداء بقوله: «اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ عَلَى» معنى «اللَّهُ يَجْهَلُهُمْ وَيَخْطِئُ فَعْلَهُمْ». (الإيضاح ١ / ٤٩٨ - ٤٩٩، وانظر القطع ١٢٠، المكتفى ١٦٠، المنار ٣١).

(٤) هذا قول يعقوب، وقال أبو حاتم: تام، وقال النحاس: الذي قاله يعقوب صواب على قول من قال: معنى ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ بجعلهم وبعيهم. (القطع ١٢٠).

(٥) وهو وقف صالح عند النحاس والأشموني (القطع ١٢٠، المنار ٣١).

(٦) وهو حسن عند ابن الأنباري وتام عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني. (الإيضاح ١ / ٤٩٨، القطع ١٢٠، المكتفى ١٦١، المنار ٣١).

(٧) قال الأشموني: ﴿نَارًا﴾ وكذا ﴿مَا حَوْلَهُ﴾. ليسا بوقف لأنهما من جملة ما ضربه الله مثلاً للمنافقين بالمستوقد ناراً وبأصحاب الصيب، والفائدة لا تحصل إلا في جملة المثل. (المنار ٣١).

(٨) قال ابن الأنباري: حسن وقوله: ﴿صُمٌّ بِكُمُ عُمِي﴾ مرفوعون على الذم بإضمار «هم صم بكم عمي» (الإيضاح ١ / ٤٩٩) وهذا قول الفراء ومذهب أبي عبيدة. (معاني القرآن ١ / ١٦، مجاز القرآن ١ / ٢٣ - ٣٣، القطع ١٢٢).

الحال^(١) فالوصل أولى^(٢).

﴿يَرْجُمُونَ﴾ [١٨] ح عند البعض^(٣)، والأكثر على أن قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ [١٩] لا ابتداء به لأنه نسق على قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ [١٧] أو «كَمَثَلِ أَصْحَابِ صَيِّبٍ»^(٤).

﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [١٩] ح^(٥)، ﴿يَا كَافِرِينَ﴾ [١٩] ك^(٦)، ﴿وَأَبْصَرِهِمْ﴾ [٢٠]

(١) وهي قراءة عبدالله بن مسعود وحفصة أم المؤمنين. انظر مختصر شواذ القراءات ٢، البحر المحيط ١ / ١٣٣.

(٢) قال ابن الأنباري: فيجوز نصب على الذم، والوقف على ﴿يُبْصِرُونَ﴾ على هذا المذهب صواب حسن. والوجه الآخر أن تنصب ﴿صَمًّا﴾ بـ ﴿وَرَزَّكُهُمْ﴾ كأنه قال: وتركهم صمًّا بكمًّا عميًّا، فعلى هذا المذهب لا يحسن الوقف على ﴿يُبْصِرُونَ﴾. الإيضاح ١ / ٥٠٠ - ٥٠١ وانظر المنار ٣٢.

(٣) وهو حسن وليس بتمام عند ابن الأنباري، وصالح عند النحاس والأشموني، وكاف عند الداني (الإيضاح ١ / ٥٠١، القطع ١٢٢، المكتفى ١٦١، المنار ٣٢).

(٤) قال الأخفش: وأما قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ التمام فيه ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ لأنه أراد: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾. كما تقول: أنت كزيد أو أخيه، ولو قلت - وأنت تريد ذلك المعنى: أنت كزيد، ولم تذكر الأخ، لم يجز السكوت عليه ولم يكن تامًّا. قال النحاس: هذا الذي ذكره الأخفش لا يكاد يبلغه نفس أحد، ولا يصل إليه. (القطع ١٢١).

(٥) قال أبو حاتم: وقف صالح، وقال الأخفش: تام. (القطع ١٢١).

(٦) وهو حسن عند ابن الأنباري والنحاس، وكاف عند الداني والأشموني. (الإيضاح ١: ٥٠١، القطع ١٢٣، المكتفى ١٦١، المنار ٣٢).

ح^(١)، ﴿قَامُوا﴾ [٢٠] ح^(٢) ﴿وَأَبْصَرِهِمْ﴾ [٢٠] ح^(٣)، ﴿قَدِيرٌ﴾ [٢٠] م^(٤)،
 ﴿تَتَّقُونَ﴾ [٢١] ك عند من جَعَلَ ﴿الَّذِي﴾ [٢٢] خبر مبتدأ محذوف،
 ووصله عند مَنْ جعله نعتاً للرب^(٥). ﴿رَزَقَا لَكُمْ﴾ [٢٢] ح^(٦)،
 ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [٢٢] ك^(٧) ﴿صَدِيقَيْنِ﴾ [٢٣] ك^(٨)، وقال قوم: الوقف
 ﴿وَقُوْدُهَا﴾ [٣٦] و [النَّاسِ] [٢٤] لِمَا ورد في التفسير أَنَّ أَهْلَ النَّارِ لَمَّا عَجَزُوا

-
- (١) وهو وقف صالح عند النحاس، وحسن عند الأشموني (القطع ١٢٣، المنار ٣٢).
- (٢) وهو حسن عند ابن الأنباري والأشموني وكاف عند الداني (الإيضاح ٥٠١ / ١، المكتفى ١٦١، المنار ٣٢) وقال نافع: تام (القطع ١٢٣).
- (٣) قال أبو حاتم: وقف صالح (القطع ١٢٣) وقال الأشموني: كاف للابتداء بـ ﴿إِنَّ﴾ (المنار ٣٢).
- (٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. قال النحاس: وهذا أحسن ما في العشرين. التمام لأنه انقضاء قصة المناققين، والالتفاف بما بعده حسن. انظر الإيضاح ٥٠١ / ١، القطع ١٢٣، المكتفى ١٦١، المنار ٣٢.
- (٥) انظر الإيضاح ٥٠٢ / ١، القطع ١٢٤، المكتفى ١٥٩، المنار ٣٢.
- (٦) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني (الإيضاح ٥٠٢ / ١، المكتفى ١٦١) وقال النحاس: وقف صالح وليس بتمام، لأن في الفاء التي بعده معنى المجازاة. (القطع ١٢٦).
- (٧) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والنحاس والداني، ورجح الأشموني أنه كاف. (الإيضاح ٥٠٢ / ١، القطع ١٢٦، المكتفى ١٦١، المنار ٣٢).
- (٨) وهو تام عند ابن الأنباري والداني (الإيضاح ٥٠٢ / ١، المكتفى ١٦١ - ١٦٢). وقال النحاس: وقف صالح وليس بتمام لأن ما بعده متعلق به، ولا سيما من المفسرين مَنْ قال: المعنى وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين ولن تفعلوا. (القطع ١٢٦ - ٢٧).

واشتدَّ أمرهم بكوا وشكوا فُنشأَ لهم سحابةٌ سوداء مظلمةٌ فيرجون الفرج، ويرفعون الرؤوسَ إليها فتمطرهم حجارةٌ كحجارة الرِّحَا وتزداد النَّارُ اتِّقادًا والتهاباً^(١)، ومنهم مَنْ قال: الوقف ﴿وَالْحِجَارَةُ﴾^(٢) [٢٤] حيث جعلناها حجارة الكبريت، لأنها أشدُّ إنكالا إذا اشتعلت فيها النَّار^(٣)، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨].

﴿لِلْكَافِرِينَ﴾ [٢٤] م^(٤) ﴿الْأَنْهَارُ﴾ [٢٥] ح^(٥) وقيل: ﴿مِنْ قَبْلِ﴾ [٢٥] وقف^(٦)، ﴿مُتَنَبِّهًا﴾ [٢٥] ح^(٧)، ﴿خَالِدُونَ﴾ [٢٥] م^(٨)، ﴿فَوْقَهَا﴾ [٢٦]

(١) انظر البحر المحيط ١ / ١٧٥، المنار ٣٢.

(٢) قال ابن الأثاري: إن جعلت ﴿أُعِدَّتْ﴾ حالاً لـ ﴿النَّارِ﴾ فعلى هذا المذهب لا يتم الوقف على ﴿وَالْحِجَارَةُ﴾ والوجه الآخر أن تكون ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ كلاماً منقطعاً مما قبله، فإذا بُني الوقف على هذا، كان الوقف على ﴿وَالْحِجَارَةُ﴾ أحسن منه في المذهب الأول، وإنما لم أحكم عليه بالتمام لأنه متعلق من جهة المعنى. (الإيضاح ١ / ٥٠٤، ٥٠٥).

(٣) انظر تفسير الطبري ١ / ١٦٨، القرطبي ١ / ٥٢٣، البحر المحيط ١ / ١٧٥.

(٤) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني (القطع ١٢٧، المكتفى ١٦٢، المنار ٣٣).

(٥) قال ابن الأثاري: حسنٌ وليس بتمام، لأن قوله: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ من وصف «الجنات». (الإيضاح ١ / ٥٠٦، وانظر القطع ١٢٧، المنار ٣٣).

(٦) قال النحاس: قطع صالح، وقال الأشموني: جائز. (القطع ١٢٧، المنار ٣٣).

(٧) وهو حسن وليس بتمام عند ابن الأثاري صالح عند النحاس، وكاف عند الداني. (الإيضاح ١ / ٥٠٦، القطع ١٢٧، المكتفى ١٦٢).

(٨) وهو قول ابن الأثاري والنحاس والداني وكذلك الأشموني (الإيضاح ١ / ٥٠٦، القطع ١٢٧، المكتفى ١٦٢، المنار ٣٣).

ح^(١)، ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [٢٦] ح^(٢)، ﴿مَثَلًا﴾ [٢٦] ح —^(٣)، ﴿كَثِيرًا﴾ [٢٦] ح^(٤)، ﴿الْفَاسِقِينَ﴾ [٢٦] ك عند مَنْ جَعَلَ ﴿الَّذِينَ﴾ [٢٧] ابتداءً و﴿أُولَئِكَ﴾ [٢٧] خبره، وَمَنْ جَعَلَهُ نَعْتًا فَتَجَاوَزَهُ أَحْسَنُ، ثُمَّ الْوَقْفُ عِنْدَهُ ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [٢٧] ح^(٥)، ﴿الْخَاسِرُونَ﴾ [٢٧] م^(٦)، ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ [٢٨] ح عند قوم، زعم أبو حاتم أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَيَخْهَمُ بِمَا يَعْلَمُونَ وَيَتَقَنُّونَ، فَكَأَنَّهُ^(٧) قَالَ: كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ خَالِقُكُمْ، ثُمَّ اسْتَأْنَفَ قَوْلَهُ: ﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾^(٨) [٢٨] لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُقِرَّ بِالْبَعْثِ، وَالتَّوْبِيخُ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى مَا قَدْ عُلِمَ وَعُرِفَ^(٩).

(١) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني. (الإيضاح ١ / ٥٠٨،

المكتفى ١٦٢، المنار ٣٣) وقال أبو حاتم: تام، ورجحه النحاس (القطع ١٢٨).

(٢) قال ابن الأنباري: حسن وليس بتام لأنَّ «أما» الثانية منسوقة على الأول. ووافقه النحاس والأشموني. (الإيضاح ١ / ٥٠٩، القطع ١١٢٩، المنار ٣٣).

(٣) قال الأشموني: كاف على استئناف ما بعده جوابًا من الله للكفار، وإنَّ جُعِلَ مِنْ تَمَّةِ الْحِكَايَةِ عَنْهُمْ كَانَ جَائِزًا. (المنار ٣٣).

(٤) وهو كاف عند الداني وحسن عند الأشموني. (المكتفى ١٦٢، المنار ٣٣).

(٥) انظر الإيضاح ١ / ٥٠٩، القطع ١٢٩ - ١٣٠، المكتفى ١٥٩، المنار ٣٣.

(٦) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني. (القطع ١٣٠، المكتفى ١٦٢، المنار ٣٤).

(٧) في (ح) «وكأنه».

(٨) في الأصل و(ح) ﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾، والتصحيح من القطع ١٣٠.

(٩) قال ابن الأنباري: هذا الذي قال تنقصه الآية عليه لأنه زعم أَنَّ اللَّهَ لَا يُؤْبِخُهُمْ إِلَّا عَلَى مَا يَعْتَرِفُونَ بِهِ، وَقَدْ قَالَ: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ فَوَبَّخَهُم بِالْكَفْرِ وَلَمْ يَكُونُوا يَعْتَرِفُونَ بِأَنَّهُمْ كَفَّارٌ. (الإيضاح ١ / ٥١٠ - ٥١١).

﴿رُجُمُونَ﴾ [٢٨] ك^(١)، ﴿جَمِيعًا﴾ [٢٩] حَسَنٌ، لَأَنَّ ﴿ثُمَّ﴾ ههنا عند قومٍ وردَ على جهة الإخبار^(٢)، وإذا جاء على جهة ترتيب الفعل فتجاوزه أحسن^(٣)، كقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ ثُمَّ يُجْزِيكُمْ﴾ [الروم: ٤٠]، ونحو هذا كثير في التَّنْزِيلِ؛ وَيَتَدَيَّ به [٣٦/ظ] أيضًا إذا جاء في أول قصة أخرى كقوله: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم﴾ [الأعراف: ١٠٣] ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا﴾ [المؤمنون: ٤٤]. ما أشبه ذلك. ﴿سَبِّحَ سَمَوَاتٍ﴾ [٢٩] ح^(٤)، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٢٩] م^(٥) ﴿خَلِيفَةً﴾ [٣٠] ح

(١) وهو وقف تام عند الأنصاري والأشْمُونِي. (المقصد ١٢، المنار ٣٤).

(٢) هذا على مذهب الكوفيين، لأنَّ ﴿ثُمَّ﴾ عندهم لا تفيد الترتيب. انظر القطع ١٣١، رصف المباني ٢٥٠، ارتشاف الضَّرْب ٢/٦٣٨، الجني الداني ٤٢٧.

(٣) قال أبو حاتم: الوقف على ﴿جَمِيعًا﴾ حسنٌ في السمع وليس بتام لأنَّ ﴿أَسْتَوَى﴾ معطوف على ﴿خَلَقَ﴾ فهو داخل في الصلة، ولا يوقف على الصلة دون الموصول ولا على الموصول دون الصلة. (القطع ١٣١) وانظر المنار ٣٤.

(٤) وهو كاف عند الداني والأشْمُونِي، وتام عند الأنصاري (المكتفى ١٦٣، المقصد ١٢، المنار ٣٤).

(٥) وهو قول ابن الأنباري واختيار الأشْمُونِي. (الإيضاح ١/٥١٤ - ٥١٥، المنار ٣٤) وقال النحاس: تام على قول أبي عبيدة، لأنه زعم أن قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ «إِذ» فيه زائدة وهذا عند جماعة غلطٌ من أبي عبيدة لأنَّ «إِذْ وَإِذَا» ظرفان لمعنى فلا يجوز إلغاؤهما. القطع ١٣١ - ١٣٢ وانظر مجاز القرآن ٣٧/١.

عند بعض إذا أضمر ناصبًا، والوصلُ أولى على سبيل الجواب^(١).
 ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [٣٠] ح^(٢)، ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [٣٠] ك^(٣)، ﴿صَدِّقِينَ﴾ [٣١] ك^(٤)،
 ﴿مَا عَلَّمْنَاهُ﴾ [٣٢] ح^(٥)، ﴿الْحَكِيمَ﴾ [٣٢] ك^(٦)، ﴿أَنبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [٣٣] ح^(٧)،

(١) قال النحاس: هو تام عند الأخفش، وليس بتام عند غيره. روي عن عبد الله بن مسعود وابن عباس قالا: قال الله للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ قالوا: وما ذلك الخليفة؟ قال: «يكون له ذرية يفسدون في الأرض ويتحاسدون، ويقتل بعضهم بعضًا» قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ فعلى هذا القول لا يتم الكلام عند قوله: ﴿خَلِيفَةً﴾ لأنه متعلق بما بعده، وما بعده دالٌّ على المحذوف. القطع ١٣٢ - ١٣٣ وانظر المنار ٣٤.

(٢) قد قيل: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾ استخبارٌ على غير حذف، والمعنى: أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن هذه حالنا لم تتغير، فالوقف الكافي على هذا ﴿وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾. (القطع ١٣٣ - ١٣٤) وهو كاف عند الداني وحسن عند الأشموني. (المكتفى ١٦٣، المنار ٣٤).

(٣) وهو تام عند ابن الأنباري والداني والأشموني. (الإيضاح ١ / ٥١٥، المكتفى ١٦٣، المنار ٣٤).

(٤) هذا قول الداني. (المكتفى ١٦٣) وقال ابن الأنباري والنحاس: حسنٌ وليس بتام لأنَّ ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ﴾ جواب من الملائكة لسؤال الله إياهم. (الإيضاح ١ / ٥١٥، القطع ١٣٤، المنار ٣٤).

(٥) قال النحاس: ليس بقطع كاف. (القطع ١٣٥) ورجح الأشموني أنه وقف حسن. (المنار ٣٤).

(٦) وهو حسن عند ابن الأنباري والنحاس وكاف عند الداني والأشموني. (الإيضاح ١ / ٥١٥، القطع ١٣٥، المكتفى ١٦٣، المنار ٣٤).

(٧) وهو قول النحاس واختيار الأشموني. (القطع ١٣٥، المنار ٣٤).

﴿تَكْفُرُونَ﴾ [٣٣] م^(١)، ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [٣٤] كـ^(٢)، ويجوز ﴿وَأَسْتَكْبِرُ﴾ [٣٤] [٣٤]، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٣٥] كـ^(٤)، وإن شئت ﴿سِتْنَمًا﴾ [٣٥]، ^(٥)، ﴿فِيهِ﴾ [٣٦] ح^(٦)، ﴿أَهْبِطُوا﴾ [٣٦] ح^(٧)، ﴿لِبَعْضِ عَذَابٍ﴾ [٣٦] أحسن منه^(٨)، ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾ [٣٦]

(١) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني (الإيضاح ١ / ٥١٥، المكتفى ١٦٣، المنار ٣٤).

(٢) وهو حسن عند ابن الأنباري والنحاس وكاف عند الداني (الإيضاح ١ / ٥١٥، القطع ١٣٥، المكتفى ١٦٣) وقال الأشموني: كاف على استئناف ما بعده، وجائز إن جعل معطوفاً على ما قبله. (المنار ٣٤).

(٣) قال الأشموني: وقال أبو البقاء: ﴿أَبْنِ وَأَسْتَكْبِرُ﴾ في موضع نصب على الحال من ﴿إِلَيْسَ﴾ أي: ترك السجود كارهاً ومستكبراً، فالوقف عنده ﴿وَأَسْتَكْبِرُ﴾. (المنار ٣٤) وانظر التبيان ١ / ٥١.

(٤) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني (الإيضاح ١ / ٥١٥، المكتفى ١٦٣).

(٥) قال النحاس: ليس بتمام، لأن ما بعده معطوف عليه، ولكنه صالح. (القطع ١٣٥). وقال الأشموني: جائز على استئناف النهي. (المنار ٣٤).

(٦) هذا قول ابن الأنباري واختيار الأشموني، وقال النحاس: صالح، والداني: كاف. (الإيضاح ١ / ٥١٥، القطع ١٣٥، المكتفى ١٦٣، المنار ٣٤).

(٧) قال أبو حاتم: وقف كاف، قال النحاس: على قول أبي حاتم يكون ﴿بَعْضُكَ﴾ مرفوعاً بالابتداء إخباراً. وقال الأشموني: وليس بوقف إن جعل ما بعده جملة في موضع الحال من الضمير في ﴿أَهْبِطُوا﴾ انظر القطع ١٣٥، المنار ٣٤.

(٨) قال النحاس: إن جعلت الجملة ﴿بَعْضُكَ لِبَعْضِ عَذَابٍ﴾ في موضع الحال، كان الوقف ﴿عَذَابٍ﴾. (القطع ١٣٥). ورجح الأشموني قول المؤلف. (المنار ٣٤).

ك^(١)، ﴿فَنَابَ عَلَيْهِ﴾ [٣٧] ح^(٢)، ﴿الرَّحِيمُ﴾ [٣٧] ك^(٣)، ﴿يَحْزَنُونَ﴾ [٣٨] ك^(٤)،
﴿مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [٣٨] ح عند بعض^(٥)، ﴿خَلِدُونَ﴾ [٣٩] م^(٦)، ﴿أَصْحَابُ
النَّارِ﴾ [٣٩] ح عند قوم^(٧)، ويجوز ﴿يَعْبُدُكُمْ﴾^(٨) [٤٠]، ﴿فَارْهَبُونِ﴾ [٤٠] ك^(٩)،

(١) هذا قول أبي حاتم (القطع ١٣٥) واختيار الداني والأشُموني (المكتفى ١٦٣، المنار ٣٤).

(٢) وهو وقف صالح عند النحاس وكاف عند الداني والأشُموني. المصادر السابقة.

(٣) وهو قطع حسن عند النحاس وكاف عند الداني وتام عند الأشُموني. المصادر السابقة.

(٤) الزيادة من (ح) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والنحاس والداني والأشُموني (الإيضاح ٥١٦/١، القطع ١٣٦، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٤).

(٥) في الأصل «البعض» والتصحيح من (ح). والوقف عليها حسن عند ابن الأنباري والأشُموني وكاف عند النحاس والداني (الإيضاح ٥١٦/١، القطع ١٣٦، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٤).

(٦) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشُموني. (الإيضاح ٥١٦/١، القطع ١٣٦، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٤).

(٧) قال الأشُموني: وقف صالح بأن يكون ﴿هُمْ فِيهَا﴾ مبتدأ وخبراً بعد خبر ل ﴿أُولَئِكَ﴾ نحو: الرَّمَانُ حلٌّ حامض. (المنار ٣٤).

(٨) قال النحاس: ليس بتمام، وقال الأشُموني: قيل: لا يوقف عليه لإيهام الابتداء بـ ﴿إِيَّاي﴾ أنه أضاف «الرَّهْبَةَ» إلى نفسه في ظاهر اللفظ، وإن كان معلوماً أنَّ الحكاية من الله. (القطع ١٣٦، المنار ٣٥).

(٩) وهو حسن غير تام عند ابن الأنباري والنحاس لأنَّ قوله: ﴿وَأَمَّا نُوا﴾ نسقٌ على ﴿فَارْهَبُونِ﴾ وقال الداني والأشُموني: كاف. (الإيضاح ٥١٦/١، القطع ١٣٦، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).

﴿كَافِرِينَ﴾ [٤١] ح^(١)، ويجوز ﴿قَلِيلًا﴾ [٤١] ^(٢)، ﴿فَأَتَقُون﴾ [٤١] كـ^(٣)،
﴿تَعْلَمُونَ﴾ [٤٢] كـ^(٤)، ﴿الْزَكِيمِينَ﴾ [٤٣] كـ^(٥)، ﴿نَتَلَوْنَ الْكِتَابَ﴾ [٤٤] ح^(٦)،
﴿تَعْلَمُونَ﴾ [٤٤] كـ^(٧)، ﴿وَالصَّلَاةَ﴾ [٤٥] ح^(٨)، ﴿رَجِعُونَ﴾ [٤٦] كـ^(٩)، ومن
جَعَلَ قوله: ﴿الَّذِينَ يُظُنُّونَ﴾ [٤٦] مرفوعًا أو منصوبًا على المدح حَسُنَ
الابتداء به^(١٠).

-
- (١) قال النحاس: وقف صالح. ورجح الأشموني أنه حسن. (القطع ١٣٧، المنار ٣٥).
- (٢) وهو وقف صالح عند النحاس وجائز عند الأشموني. (القطع ١٣٧، المنار ١٣٥).
- (٣) وهو حسنٌ عند ابن الأنباري والنحاس وكاف عند الداني والأشموني. (الإيضاح ٥١٦/١، القطع ١٣٧، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).
- (٤) قال النحاس: كاف وليس بتمام لأن ما بعده معطوف عليه، وقال الأشموني: تام. (القطع ١٣٨، المنار ٣٥).
- (٥) وهو حسن عند ابن الأنباري وتام عند النحاس والأشموني وكاف عند الداني. (الإيضاح ٥١٦/١، القطع ١٣٨، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).
- (٦) وهو حسن عند الأشموني أيضًا. (المنار ٣٥).
- (٧) وهو قول الداني، وقال النحاس والأشموني: تام. (القطع ١٣٨، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).
- (٨) وهو صالح عند النحاس وكاف عند الداني وحسنٌ عند الأشموني (القطع ١٣٩، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).
- (٩) وهو تام عند ابن الأنباري والنحاس والداني والأشموني (الإيضاح ٥١٧/١، القطع ١٣٩، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).
- (١٠) قال النحاس: إن جعلت ﴿الَّذِينَ﴾ نعتًا لـ ﴿الْمُتَشَبِّهِينَ﴾ أو بدلًا لم يحسن القطع على ﴿الْمُتَشَبِّهِينَ﴾ وإن جعلت ﴿الَّذِينَ﴾ مرفوعًا على إضمار مبتدأ كان الوقف على ﴿الْمُتَشَبِّهِينَ﴾ حسنًا. (القطع ١٣٩) وانظر المنار ٣٥.

﴿أَعْلَمِينَ﴾ [٤٧] ك—^(١)، ﴿يُصْرُونَ﴾ [٤٨] ك—^(٢)، ﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [٤٩] ح^(٣)، ﴿مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [٤٩] ك—^(٤)، ﴿نَنْظُرُونَ﴾ [٥٠] ك—، ﴿ظَالِمُونَ﴾ [٥١] ك—^(٥)، ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [٥٢] ك—^(٦)، ﴿يَهْتَدُونَ﴾ [٥٣] ك—^(٧)، ﴿فَأَقْضُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [٥٤] ح^(٨)، ﴿عِنْدَ بَارِيكُمْ﴾ [٥٤] ح^(٩)، وعند قوم ﴿فَنَابَ

(١) وهو قول الداني، وقال ابن الأنباري: حسنٌ غير تام، لأن قوله: ﴿وَأَقْضُوا يَوْمًا﴾ نسقٌ على ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِي﴾ ووافقه النحاس والأشُموني. (الإيضاح ٥١٧ / ١، القطع ١٣٩، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).

(٢) قال ابن الأنباري: حسنٌ، إذا كانت «إذ» صلةً لفعل مضمر، كأنه قال: اذكروا إذ نجّيناكم. وقال النحاس: تام. وهو كاف عند الداني والأشُموني. المصادر السابقة.

(٣) قال النحاس: قطع صالح، ورجح الأشُموني أنه حسنٌ. (القطع ١٤٠، المنار ٣٥).

(٤) وهو حسن عند ابن الأنباري والنحاس، وكاف عند الداني والأشُموني. (الإيضاح ٥١٧ / ١، القطع ١٤٠، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).

(٥) وهما حسانان عند ابن الأنباري وكافيان عند الداني والأشُموني (الإيضاح ٥١٨ / ١، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).

(٦) قال النحاس: قطع تام إذا قدرّت المعنى: واذكروا إذا آتينا موسى، ولم يجعل «إذ» معطوفة على ما قبلها. القطع ١٤١، وانظر المنار ٣٥.

(٧) وهو حسن عند ابن الأنباري وتام عند النحاس وكاف عند الداني والأشُموني. (الإيضاح ٥١٨ / ١، القطع ١٤٣، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).

(٨) قال الأشُموني: حسنٌ إن كانت التوبة هي القتل، فيكون ﴿فَأَقْضُوا﴾ بدلاً من ﴿قَتَلُوا﴾. (المنار ٣٥).

(٩) وهو كاف عند الداني وكذلك عند الأشُموني إن كانت الفاء في قوله: ﴿فَنَابَ﴾ متعلقة بمحذوف أي: فامتثلتم وفعلتم فتاب عليكم. (المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).

عَلَيْكُمْ ﴿٥٤﴾^(١)، ﴿الزَّحِيمُ﴾ ﴿٥٤﴾ ك^(٢)، ﴿نَظَرُونَ﴾ ﴿٥٥﴾ ك، ﴿تَشْكُرُونَ﴾ ﴿٥٦﴾ ك^(٣)، ﴿الْمَنَ وَالسَّلَوتَى﴾ ﴿٥٧﴾ ح، ﴿رَزَقْتَكُمْ﴾ ﴿٥٧﴾ أحسن منه^(٤)، ﴿يَظْلِمُونَ﴾ ﴿٥٧﴾ ك^(٥)، ﴿خَطَايَكُمْ﴾ ﴿٥٨﴾ ح^(٦)، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ ﴿٥٨﴾ ك^(٧)، ﴿يَفْسُقُونَ﴾ ﴿٥٩﴾ ك^(٨)، ﴿الْحَجَرُ﴾ ﴿٦٠﴾ ح^(٩)، ﴿عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ ﴿٦٠﴾ ح،

(١) قال أبو حاتم: وقف حسن، وقال الداني والأشموني: كاف. (القطع ١٤٣، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).

(٢) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري، وتام عند الداني، ورجح الأشموني أنه كاف. (الإيضاح ١/٥١٨، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).

(٣) وهما وقفان حسان عند ابن الأنباري والأشموني، وتامان عند النحاس وكافيان عند الداني. (الإيضاح ١/٥١٨، القطع ١٤٣، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).

(٤) رجع الأنصاري والأشموني قول المؤلف فيهما. (المقصد ١٥، المنار ٣٥).

(٥) وهو حسن عند ابن الأنباري وتام عند النحاس والداني وكاف عند الأشموني. (الإيضاح ١/٥١٨، القطع ١٤٣، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).

(٦) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس: صالح، وقال الداني: كاف. (الإيضاح ١/٥١٨، القطع ١٤٣، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).

(٧) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال ابن الأنباري والنحاس: حسن. (الإيضاح ١/٥١٨، القطع ١٤٣، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).

(٨) قال النحاس: قطع تام إذا قدرته بمعنى: واذكروا إذا استسقى موسى، ووافقه الداني والأشموني. (القطع ١٤٣، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٥).

(٩) وهو وقف صالح عند الأنصاري. وقال الأشموني: جائز، وإنما انحطت مرتبته لأن الفاء داخلة على الجزاء المحذوف والتقدير: فضرب فانفجرت. (المقصد ١٥، المنار ٣٦).

﴿مَثَرِيَّهُ﴾ [٦٠] أحسنُ منه^(١)، ﴿مُفْسِدِينَ﴾ [٦٠] كـ^(٢)، ﴿وَيَصِلَهَا﴾ [٦١] [٣٧/ و] عند قوم^(٣)، ﴿هُوَ خَيْرٌ﴾ [٦١] مختلفٌ فيه، فزعم بعضهم أن قوله: ﴿أَتَسْتَبْدِلُوكَ الَّذِي هُوَ﴾ [٦١] من كلام موسى عليه السلام، وقوله: ﴿أَهْطُوا مِصْرًا﴾ [٦١] من كلام الله ﷻ، فعلى هذا الوقف عليه حسنٌ لأنهما كلامان، ومن جعلها كلاماً لله فالوصلُ أولى^(٤) ﴿مَا سَأَلْتُهُ﴾ [٦١] ح^(٥)، ﴿وَالْمَسْكَنَةُ﴾ [٦١] ح^(٦)، ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ [٦١] أحسن منه^(٧)، ﴿يَغْيِرُ

-
- (١) رجع الأنصاري والأشموني قول المؤلف فيهما. (المقصد ١٥، المنار ٣٦).
- (٢) قال النحاس: قطع تام إذا قدرته بمعنى: واذكروا إذ قلت يا موسى، ووافقه الداني، وقال الأشموني: كاف. (القطع ١٤٣، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٦).
- (٣) قال الأخفش: تام. لأنهم سألوا هذه الأشياء كلها. (القطع ١٤٣) وقال ابن الأنباري: حسنٌ غير تام لأن قوله: ﴿قَالَ أَسْتَبْدِلُوكَ الَّذِي هُوَ أَزْفٌ﴾ جوابٌ من الله لبني إسرائيل على جهة التوبيخ فيما سألوا. ووافقه الداني والأشموني. (الإيضاح ١/ ٥١٨، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٦).
- (٤) انظر تفسير الطبري ١/ ٣٢١ - ٣١٣، الإيضاح ١/ ٥١٨، القطع ١٤٣، المكتفى ١٦٥، المنار ٣٦.
- (٥) وهو قطع صالح عند النحاس وتام عند الداني، وقال الأشموني: حسنٌ ويُقارب التام لأن الواو بعده للاستئناف، وليست عاطفة. (القطع ١٤٤، المكتفى ١٦٤، المنار ٣٦).
- (٦) قال ابن الأنباري: حسنٌ غير تام لأن قوله: ﴿وَيَا أَيُّهَا﴾ نسق على ﴿مُزَيَّتٍ﴾ ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف. (الإيضاح ١/ ٥١٩، المكتفى ١٦٦، المنار ٣٦).
- (٧) هذا قول ابن الأنباري واختيار الأشموني، وقال الداني: كاف. (الإيضاح ١/ ٥١٩، المكتفى ١٦٦، المنار ٣٦).

الْحَقِّ ﴿٦١﴾ م^(١)، ﴿يَسْتَدُونَ﴾ ﴿٦١﴾ م^(٢)، ﴿يَحْزَنُونَ﴾ ﴿٦٢﴾ كـ^(٣)،
 ﴿تَقْنُونَ﴾ ﴿٦٣﴾ كـ^(٤)، ﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾ ﴿٦٤﴾ ح^(٥)، ﴿الْفَخْرِينَ﴾ ﴿٦٤﴾ أَحْسَنُ
 مِنْهُ^(٦)، ﴿خَسِيسِينَ﴾ ﴿٦٥﴾ كـ^(٧)، ﴿تَشْتَقِينَ﴾ ﴿٦٦﴾ كـ^(٨)، ﴿بَقَرَةً﴾ ﴿٦٧﴾ ح^(٩)،

(١) وهو قول ابن الأنباري، وقال النحاس: صالح، وقال الداني والأشموني: كاف.
 (الإيضاح ٥١٩/١، القطع ١٤٤، المكتفى ١٦٦، المنار ٣٦).

(٢) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح
 ٥١٩/١، القطع ١٤٤، المكتفى ١٦٦، المنار ٣٦).

(٣) وهو حسن عند ابن الأنباري والنحاس، وخالف الداني فقال: تام، ووافقه
 الأشموني إنْ عَلِقَ «إذ» بـ «اذكر» مقدراً. (الإيضاح ٥١٩/١، القطع ١٤٤،
 المكتفى ١٦٦، المنار ٣٦).

(٤) وهو حسن عند ابن الأنباري والنحاس، وكاف عند الداني، وتام عند الأشموني.
 (الإيضاح ٥١٩/١، القطع ١٤٥، المكتفى ١٦٦، المنار ٣٦).

(٥) وهو قطع صالح عند النحاس، وجائز عند الأشموني. (القطع ١٤٥، المنار ٣٦).

(٦) وهو حسن عند ابن الأنباري والنحاس، وكاف عند الداني وتام عند الأشموني.
 (الإيضاح ٥١٩/١، القطع ١٤٥، المكتفى ١٦٦، المنار ٣٦).

(٧) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني. (الإيضاح ٥١٩/١، المكتفى
 ١٦٦) وقال الأخفش: تام. (القطع ١٤٥).

(٨) قال النحاس: تمام على قول الأخفش، لأنَّ التقدير عنده: اذكروا إذ قال موسى
 لقومه، وعلى قول الفراء ليس بتمام لأنه معطوف عنده على ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي
 أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [٤٠]. (القطع ١٤٥) وقال ابن الأنباري: حسن، والداني: تام.
 (الإيضاح ٥١٩/١، المكتفى ١٦٦).

(٩) قال النحاس والأنباري: صالح، ورجح الأشموني أنه حسن. (القطع ١٤٥،
 المقصد ١٦، المنار ٣٦).

﴿هُزُوًا﴾^(١) [٦٧] ح^(٢)، ﴿الْجَاهِلِينَ﴾ [٦٧] ك—^(٣)، ﴿مَا هِيَ﴾^(٤) [٦٨] ح^(٤)،
 ﴿وَلَا يَكُرُّ﴾ [٦٨] عند مجاهد وسعيد بن جبیر^(٥) وغيرهما من العلماء^(٦) قال
 القراء: ﴿عَوَانٌ﴾ [٦٨] ارتفع بإضمار «هي» لا بالصفة^(٧).
 قال الأخفش: ﴿عَوَانٌ﴾ ارتفع لأنه صفة الـ ﴿بَقَرَةٌ﴾، والصفة
 تابعة للموصوف، فعنده الوقف على ﴿يَبْتَكَ ذَٰلِكَ﴾ [٦٨]^(٨).

(١) في الأصل و(ح) ﴿هُزُوًا﴾ وهي قراءة الجميع سوى حفص فإنه قرأ بإبدال الهمزة
 واوًا وقرأ حمزة بالهمز ويسكون الزاي. انظر السبعة ١٥٨، الكشف ١ / ٢٤٧،
 التيسير ٧٤، النشر ٢ / ٢١٥.

(٢) وهو قطع صالح عند النحاس والأنصاري، وحسن عند الأشموني. (القطع
 ١٤٥، المقصد ١٦، المنار ٣٦).

(٣) وهو حسن عند ابن الأنباري والنحاس، وكاف عند الداني والأشموني.
 (الإيضاح ١ / ٥١٩، القطع ١٤٥، المكتفى ١٦٦، المنار ٣٦).

(٤) قال النحاس والأنصاري: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن. (القطع ١٤٥،
 المقصد ١٦، المنار ٣٦).

(٥) هو سعيد بن جبیر، أبو عبدالله الأسدي الكوفي، تابعي جليل، قرأ على ابن
 عباس، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء. (ت ٩٥هـ). انظر الجرح والتعديل
 ٩ / ٩، معرفة القراء ١ / ٦٨، طبقات القراء ١ / ٣٠٥.

(٦) هذا الوقف مأثور عن سعيد بن جبیر ومجاهد وعيسى بن عمر ويعقوب ونافع.
 انظر القطع ١٤٥ - ١٤٦.

(٧) قال القراء: انقطع الكلام عند قوله: ﴿وَلَا يَكُرُّ﴾ ثم استأنف فقال: عوان بين
 ذلك. (معاني القرآن ١ / ٤٤) وانظر الإيضاح ١ / ٥٢٠، القطع ١٤٥.

(٨) انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٧٩، القطع ١٤٦، مشكل إعراب القرآن
 ١ / ٥٣. قال ابن الأنباري: كأنه قال: إنها بقرة عوان، وهذا غلط لأنها إذا كانت
 نعتًا وجب تقديمها إليها. فلما لم يحسن أن تقول: إنها بقرة عوان بين ذلك =

﴿تُؤْمَرُونَ﴾^(١) [٦٨] ك^(٢) ﴿مَا لَوْنُهَا﴾ [٦٩] ح^(٣)، ﴿فَاقِعٌ لَّوْنُهَا﴾ [٦٩] عند الأكثرين^(٤)، ومنهم من قال: الوقف [على] ﴿فَاقِعٌ﴾ لِمَنْ قرأ ﴿يَسْرُ﴾ بالياء^(٦) فعلاً للون^(٧). ومنهم من قال: ﴿صَفْرَاءُ﴾ [وقف]^(٨)، حيث فسره بالسواد^(٩)، وَمَنْ جعل الصَّفراء مِنَ الصُّفرة لم يقف عليها لأنَّ الفاقعَ من

= لا فارض ولا بكر، لم يجز قوله، لأنَّ ﴿ذَلِكَ﴾ كناية عن الفارض والبكر، فلا يتقدم المُكْنَى على الظاهر، فلما بطل في التقدم بطل في التأخير. (الإيضاح ١ / ٥٢٠).

(١) في (ح) «يؤمنون» وهو تصحيف.

(٢) وهو حسن عند ابن الأنباري والنحاس وكاف عند الداني والأشموني. (الإيضاح ١ / ٥٢٠، القطع ١٤٦، المكثف ١٦٦، المنار ٣٦).

(٣) وهو وقف صالح عند النحاس وكاف عند الأشموني. (القطع ١٤٦، المنار ٣٦).

(٤) قال النحاس: وقف حسن إن جعلت ﴿قَسْرُ التَّنْظِيرِ﴾ مستأنفاً، وإن جعلته نعتاً فالوقف على ﴿التَّنْظِيرِ﴾، وقال الأشموني: جائز. (القطع ١٤٨، المنار ٣٦).

(٥) الزيادة من (ح).

(٦) ذكرها أبو حيان بلا عزو. انظر البحر المحيط ١ / ٤٠٩.

(٧) قال أبو حيان: فيحتمل أن يكون ﴿لَوْنُهَا﴾ مبتدأ، و﴿يَسْرُ﴾ خبراً، ويكون «فاقعاً» صفة تابعة لـ ﴿صَفْرَاءُ﴾. (البحر المحيط ١ / ٤٠٩) وانظر المنار ٣٦.

(٨) الزيادة من (ح).

(٩) قال النحاس: مِنَ القراء من قال: هذا الوقف لأنَّ ﴿صَفْرَاءُ﴾ عنده بمعنى سوداء، فعلى هذا القول لا يكون ﴿فَاقِعٌ﴾ تابِعاً لـ ﴿صَفْرَاءُ﴾. (القطع ١٤٦ وانظر: كشف المشكلات ١ / ٥٣ - ٥٤، البحر المحيط ١ / ٤٠٧).

صِيفَةِ الْأَصْفَرِ لَا مِنْ صِيفَةِ الْأَسْوَدِ^(١).

﴿الْتَّظَرِينَ﴾ [٦٩] ك—^(٢)، ﴿لَمْهَتْدُونَ﴾ [٧٠] ك—^(٣)، ﴿وَلَا سَنَقِي الْقَرْثَ﴾ [٧١] مُختلف فيه على ما بيَّنا في قوله: ﴿وَلَا يَكُرُّ﴾ [٦٨]^(٤)، ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾ [٧١] ح^(٥)، ويجوز ﴿بِالْحَقِّ﴾^(٦) [٧١]، ﴿يَفْعَلُونَ﴾ [٧١] ك—^(٧)، ﴿فِيهَا﴾ [٧٢] ح^(٨)، ﴿تَكْنُونُ﴾ [٧٢] ك—^(٩)

(١) قال سعيد بن جبير: كانت صفراء كلها، وعنه كانت صفراء القرن والظلف. انظر القطع ١٤٨، البحر المحيط ١/ ٤٠٨، المنار ٣٦.

(٢) وهو حسنٌ عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني. (الإيضاح ١/ ٥٢٠، المكتفى ١٦٦، المنار ٣٦).

(٣) وهو حسنٌ عند ابن الأنباري والنحاس وكاف عند الداني والأشموني. (الإيضاح ١/ ٥٢٠، القطع ١٤٨، المكتفى ١٦٦، المنار ٣٦).

(٤) قال ابن الأنباري: والوقف ﴿وَلَا سَنَقِي الْقَرْثَ﴾ ثم تبدى فتقول: ﴿مُسَلَّمَةٌ﴾ على معنى: هي مسلمة (الإيضاح ١/ ٥٢٠) وجعل الأخفش ﴿مُسَلَّمَةٌ﴾ نعتاً لـ ﴿بَقَرَةٌ﴾ وقال: التمام ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾ (القطع ١٤٨).

(٥) وهو حسنٌ عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني (الإيضاح ١/ ٥٢٢، المكتفى ١٦٦، المنار ٣٧).

(٦) وهو وقف جائز عند الأشموني لأنَّ ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ عطف على ما قبله. (المنار ٣٧). وقال أحمد بن موسى: تام. (القطع ١٤٨ - ١٤٩).

(٧) قال ابن الأنباري والنحاس: حسنٌ، وقال الداني: تام. ورجح الأشموني أنه كاف (الإيضاح ١/ ٥٢٢، القطع ١٤٩، المكتفى ١٦٦، المنار ٣٧).

(٨) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس: صالح، والداني: كاف. (الإيضاح ١/ ٥٢٢، القطع ١٤٩، المكتفى ١٦٦، المنار ٣٧).

(٩) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال ابن الأنباري والنحاس: حسنٌ، =

﴿بَعْضُهَا﴾ [٧٣] ح^(١)، ﴿الْمَوْتِ﴾ [٧٣] ح^(٢)، ﴿تَعْقِلُونَ﴾ [٧٣] كـ^(٣)، [٣٧ / ظ] ويجوز ﴿بَعْدَ ذَلِكَ﴾ [٧٤]^(٤)، ﴿قِسْوَةً﴾ [٧٤] ح^(٥)، ﴿لَا تَنْهَرُ﴾ [٧٤] ح^(٦)، ﴿الْمَاءِ﴾ [٧٤] ح^(٧)، ﴿خَشْيَةَ اللَّهِ﴾ [٧٤] ح^(٨)، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٧٤] عند من قرأ

= (الإيضاح ١ / ٥٢٢، القطع ١٤٩، المكتفى ١٦٦، المنار ٣٧).

(١) قال النحاس: ليس بقطع كاف، لأنّ في الكلام حذفًا، أي: اضربوه ببعضها يحيا. (القطع ١٤٩) ورجح الأشموني قول النحاس. (المنار ٣٧).

(٢) قال النحاس: ليس بوقف لأنّ ﴿وَرُيِّعَكُمْ﴾ عطف على ﴿يُنِي﴾ (القطع ١٤٩). وقال الأشموني: حسنٌ على استئناف ما بعده، وتكون «الآيات» غير إحياء الموتى. (المنار ٣٧).

(٣) قال النحاس: حسنٌ وليس بتمام، وخالف الأشموني فقال: تامٌ و﴿ثُمَّ﴾ لترتيب الأخبار. (القطع ١٤٩، المنار ٣٧).

(٤) قال النحاس: وقف صالح. (القطع ١٤٩).

(٥) وهو قول ابن الأباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف (الإيضاح ١ / ٥٢٢، المكتفى ١٦٦، المنار ٣٧).

(٦) قال النحاس: قطع صالح، ورجح الأشموني أنه حسن. (القطع ١٤٩، المنار ٣٧).

(٧) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا. (المنار ٣٧).

(٨) قال النحاس: وقفٌ حسنٌ على مذهب من قال: هذا مخصوص لما يعلقه بالله منها، وعلى قول من قال: إنّه يرى صورته كذا منقادًا لأمر الله، كما يُقال: خشع كل شيء لله. (القطع ١٤٩ - ١٥٠) وقال الداني: كاف على قراءة من قرأ ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالتاء، وتام على قراءة ﴿يعملون﴾ بالياء (المكتفى ١٦٦).

بالتاء^(١) ك، وَمَنْ قرأ بالياء ميم^(٢).

﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٧٥]^(٣) كـ^(٤)، ﴿ءَامَنَّا﴾ [٧٦] ح^(٥) ﴿عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ [٧٦] ح^(٦) ﴿نَعْمَلُونَ﴾ [٧٦] كـ^(٧)، ﴿يُعْلِنُونَ﴾ [٧٧] كـ^(٨)، ﴿أَمَانِي﴾ [٧٨] ح^(٩) ﴿يُظَنُّونَ﴾ [٧٨] كـ ﴿ثُمَّنَا قَلِيلًا﴾ [٧٩] ح ﴿يَكْسِبُونَ﴾ [٧٩] كـ^(١٠)

(١) قرأ ابن كثير بالياء، وقرأ الباقون بالتاء، انظر السبعة ١٦٠، الكشف ١ / ٢٤٨، التيسير ٧٤.

(٢) رجح الأشموني قول المؤلف (المنار ٣٧) وقال النحاس: ﴿نَعْمَلُونَ﴾ تام. (القطع ١٥٠).

(٣) في (ح) «يعملون» وهو تصحيف.

(٤) قال النحاس: قطع حسن، ورجح الأشموني أنه كاف. (القطع ١٥٠، المنار ٣٧).

(٥) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً. (المنار ٣٧).

(٦) قال أحمد بن موسى: تام، وقال الأشموني: كاف (القطع ١٤٠، المنار ٣٧).

(٧) وهو تام عند ابن الأنباري والداني والأشموني. (الإيضاح ١ / ٥٢٢، المكتفى ١٦٧، المنار ٣٧).

(٨) وهو قول النحاس والداني، وقال ابن الأنباري: حسن. (الإيضاح ١ / ٥٢٢، القطع ١٥٠، المكتفى ١٦٧).

(٩) وهو كاف عند النحاس، وقال الأشموني: حسن على استئناف ما بعده. (القطع ١٥٠، المنار ٣٧).

(١٠) وهي وقوف حسنة عند ابن الأنباري والأشموني وكافية عند النحاس والداني. (الإيضاح ١ / ٥٢٢، القطع ١٥٠، المكتفى ١٦٧، المنار ٣٧).

﴿تَعْلَمُونَ﴾ [٨٠] ح^(١) ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [٨٠] كـ^(٢) ﴿أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [٨١]
 ح^(٣) ﴿خَلِيدُونَ﴾ [٨١] كـ^(٤) ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [٨٢] ح^(٥) ﴿خَالِدُونَ﴾ [٨٢]
 م^(٦). ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [٨٣] ح ثُمَّ [تَبْدِئُ] ﴿وَيَا أُولَ الَّذِينَ إِحْسَانًا﴾ [٨٣]
 [٨٣]، التَّقْدِيرُ: وَأَحْسِنُوا وَاسْتَوْصُوا بِالْوَالِدِينَ إِحْسَانًا،
 كذلك على هذا الإضمار ورود الأمر بعده نحو: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ
 حُسْنًا﴾ [٨٣]^(٨)، ﴿الزَّكَاةَ﴾ [٨٣] عِنْدَ الْبَعْضِ^(٩)، ﴿مُعْرِضُونَ﴾ [٨٣]

- (١) قال النحاس: كاف ورجح الأشموني أنه حسن. (القطع ١٥٠، المنار ٣٧).
 (٢) قال النحاس: قطع صالح وليس بتمام لأن ﴿بَلَى﴾ ردٌ لقولهم: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ
 إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾. ورجح الأشموني أنه كاف. (القطع ١٥٠، المنار ٣٧).
 (٣) قال الأشموني: وقف جائز. (المنار ٣٨).
 (٤) وهو حسن عند ابن الأنباري والنحاس وكاف عند الداني، وخالف الأشموني
 فقال: تام. (الإيضاح ٥٢٢/١، القطع ١٥٠، المكتفى ١٦٧، المنار ٣٨).
 (٥) قال الأشموني: وقف جائز. (المنار ٣٨).
 (٦) وهو قول الداني ورجحه الأشموني. (المكتفى ١٦٧، المنار ٣٨).
 (٧) الزيادة من الإيضاح ٥٢٣/١.
 (٨) انظر الإيضاح ٥٢٣/١، القطع ١٥٠، المكتفى ١٦٨، المنار ٣٨. قال
 النحاس: ورد الأخفش قول من قال: التقدير وأحسنوا بالوالدين إحسانًا، قال:
 ولو كان كذا لكان وأحسنوا إلى الوالدين إحسانًا، وقدره معطوفًا على المعنى،
 لأن المعنى: وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل بهذا وبهذا، والتمام عنده ﴿وَقُولُوا
 لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ لأن الميثاق أخذ بهذا كله. (القطع ١٥١).
 (٩) قال النحاس: قيل: هذا التمام، ثم قال (جل وعز) لليهود الذين كانوا بين
 ظَهْرَانِي المدينة ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ (القطع ١٥١) وقال الأشموني: وقف صالح
 (المنار ٣٨).

كـ^(١)، ﴿تَشْهَدُونَ﴾ [٨٤] كـ^(٢)، ﴿وَالْعَذَابَ﴾ [٨٥] ح^(٣)، ﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾ [٨٥] ح، ﴿بَعْضُ﴾ [٨٥] ح، ﴿الدُّنْيَا﴾ [٨٥] ح، ﴿الْعَذَابِ﴾ [٨٥] ح^(٤)، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٨٥] ك^(٥) وعند من قرأ بالنساء^(٦) أشد حسناً، ﴿يُنْصَرُونَ﴾ [٨٦] م^(٧)، ﴿بِالرُّسُلِ﴾ [٨٧] ح^(٨)، ﴿اسْتَكَبَرْتُمْ﴾ [٨٧] ح^(٩)، ﴿نَقُولُ﴾ [٨٧]

(١) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني. (الإيضاح ١/ ٥٢٣، المكتفى ١٦٨، المنار ٣٨) وقال النحاس: قيل التمام ﴿مُعْرِضُونَ﴾ وكله مخاطبة لما مضى من أسلافهم. (القطع ١٥١).

(٢) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني على استئناف ما بعده. (الإيضاح ١/ ٥٢٤، المكتفى ١٦٨، المنار ٣٨).

(٣) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً. (المنار ٣٨).

(٤) وهي وقوف حسنة عند ابن الأنباري (الإيضاح ١/ ٥٢٤) وكافية عند أبي حاتم (القطع ١٥٣) والداني (المكتفى ١٦٨).

(٥) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني (الإيضاح ١/ ٥٢٤، المكتفى ٢٦٨) وقال النحاس: تام عند أبي حاتم، وقيل: غلط أبو حاتم في هذا لأنه ليس بتمام، ولو قال: هو كاف لصُلح، والدليل على أنه ليس بتمام لأن ما بعده صفة لما قبله. (القطع ١٥٣ - ١٥٤) وانظر المنار ٣٨.

(٦) قرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر بالياء، وقرأ الباقر بالنساء. السبعة ١٦١ - ١٦٢، الكشف ١/ ٢٥٢، التيسير ٧٤.

(٧) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني (القطع ١٥٤، المنار ٣٨).

(٨) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً. (المنار ٣٨).

(٩) قال الأشموني: وقف صالح، وقوله: ﴿فَقَرِيقًا﴾ منصوب بالفعل بعده أي: كذبتهم وقتلتهم فريقاً. (المنار ٣٨).

كـ^(١)، ﴿عُلْفٌ﴾ [٨٨] ح عند البعض^(٢)، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٨٨] كـ^(٣) ﴿كَفَرُوا﴾ [٨٩] ح^(٤)، ﴿كَفَرُوا بِهٖ﴾ [٨٩] ح^(٥)، ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [٨٩] كـ^(٦) ﴿عِبَادِي﴾ [٩٠] ح^(٧)، ﴿غَضِبَ﴾ [٩٠] أحسن منه^(٨)، ﴿مُهِينٌ﴾ [٩٠] كـ^(٩)، ﴿لَمَّا مَعَهُمْ﴾ [٩١] ح^(١٠)، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [٩١] كـ^(١١)، ﴿ظَالِمُونَ﴾ [٩٢] ح^(١٢) ﴿وَأَسْمَعُوا﴾ [٩٣] ح، ﴿بِكُفْرِهِمْ﴾ [٩٣] ح^(١٣)، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [٩٣]

(١) وهو قول الداني ورجحه الأشموني. (المكتفى ١٦٨، المنار ٣٨). وقال الأخفش: تام، لأن المعنى: استكبرتم فقتلتم، قال النحاس: والذي قال حسن. (القطع ١٥٤).

(٢) قال الأشموني: صالح، لأن ﴿بَل﴾ إعراض عن الأول وتحقيق للثاني. (المنار ٣٨).
(٣) وهو حسن عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني. (القطع ١٥٤، المكتفى ١٦٨، المنار ٣٨).

(٤) قال الأشموني: ليس بوقف، لأن جواب ﴿لَمَّا﴾ الأولى دلّ عليه جواب الثانية. (المنار ٣٨).

(٥) قال الداني: كاف. ورجح الأشموني أنه حسن. (المكتفى ١٦٨، المنار ٣٨).
(٦) وهو قول الداني، وقال الأشموني: تام. (المكتفى ١٦٨، المنار ٨٣).
(٧) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً. (المنار ٣٨).
(٨) قال الداني: كاف ورجح الأشموني قول المؤلف. (المكتفى ١٦٨، المنار ٣٨).
(٩) وهو قول الداني، وقال الأشموني: تام. (المكتفى ١٦٨، المنار ٣٨).
(١٠) قال الداني: كاف ورجح الأشموني أنه حسن. (المكتفى ١٦٨، المنار ٨٣).
(١١) وهو تام عند الداني والأشموني. (المكتفى ١٦٨، المنار ٣٨).
(١٢) وهو تام عند الداني وكاف عند الأشموني (المكتفى ١٦٨، المنار ٣٩).
(١٣) وهما وقفان كافيان عند الداني وحسان عند الأشموني (المكتفى ١٦٨، المنار ٣٩).

ك^(١)، ﴿صَدِّقِينَ﴾ [٩٤] ك^(٢)، ﴿أَيَّدِيهِمْ﴾ [٩٥] ح^(٣)، ﴿بِالظَّالِمِينَ﴾ [٩٥] ك^(٤)، ﴿حَيَوُفَ﴾ [٩٦] مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَرَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهَا حَسَنٌ^(٥)، وَالْأَكْثَرُ أَنَّ^(٦) الْوَقْفَ عَلَى ﴿أَشْرَكُوا﴾ [٩٦] (التقدير: وَأَحْرَصُ مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا)^(٧)، وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا^(٨): هُمُ الْمُجُوسُ، كَانَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ إِذَا عَطَسَ قِيلَ لَهُ: «زَهْ هَزَارَ سَال»، أَي: عِشْ أَلْفَ سَنَةٍ^(٩).

﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [٩٦] ح^(١٠)، ﴿أَنْ يَعْمُرَ﴾ [٩٦] أَحْسَنَ مِنْهُ^(١١).

-
- (١) وهو قول الداني، وقال الأشموني: تام. (المكتفى ١٦٨، المنار ٣٩).
- (٢) وهو تام عند الأشموني. (المنار ٣٩).
- (٣) وهو كاف عند الداني والأشموني. (المكتفى ١٦٨، المنار ٣٩).
- (٤) وهو تام عند الداني والأشموني. (المكتفى ١٦٨، المنار ٣٩).
- (٥) قال نافع: وقف تام. (القطع ١٥٥، المكتفى ١٦٩، المنار ٣٩).
- (٦) في الأصل «والأكثرون»، والتصحيح من (ح).
- (٧) وهو قول الفراء والأخفش وأبي حاتم وأهل التأويل وأهل اللغة والقراءات. انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٦٣، القطع ١٥٤ - ١٥٥، المكتفى ١٦٩.
- (٨) العبارة (التقدير... أشركوا) سقطت من (ح).
- (٩) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٦٢ - ٦٣، تفسير الطبري ١/ ٤٢٩ - ٤٣٠، الإيضاح ١/ ٥٢٤ - ٥٢٥.
- (١٠) قال الداني: كاف. ورجح الأشموني أنه حسن. (المكتفى ١٦٩، المنار ٣٩).
- (١١) وهو حسن عند ابن الأنباري والأشموني وكاف عند الداني (الإيضاح ١/ ٥٢٥، المكتفى ١٦٩، المنار ٣٩) وقال الأخفش: تام، لأنه يريد: وما هو بمزحزحه التعمير. (القطع ١٥٥).

﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٩٦] م^(١)، ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٩٧] ك—^(٢). ويجوز ﴿يَذِيهِ﴾ [٩٧] إذا رفعت [٣٨/ و] ﴿وَهْدَى﴾ [٩٧]^(٣)، ﴿لِلْكَافِرِينَ﴾ [٩٨] ك—^(٤)، ﴿بَيَّنَّتْ﴾ [٩٩] ح^(٥) ﴿الْفَنَسِقُونَ﴾ [٩٩] ك—، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٠] ك—^(٦)، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [١٠١]^(٧) ك—^(٨)، ﴿مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ [١٠٢] ح^(٩). وقيل: ﴿كَفَرُوا﴾ [١٠٢] حَسَنٌ بتقدير الواو بعده، أي: وَيُعْلَمُونَ النَّاسَ^(١٠).

(١) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني (الإيضاح ١/ ٥٢٥، المكتفى ١٦٩، المنار ٣٩).

(٢) وهو قول الداني، وقال النحاس: تام ورجحه الأشموني. (القطع ١٥٥ - ١٥٦، المكتفى ١٦٩، المنار ٣٩).

(٣) قال الأشموني: ﴿يَذِيهِ﴾ حسنٌ إن رفعت ﴿هدى﴾. (المنار ٣٩).

(٤) وهو قول الداني، وقال النحاس: تام، ورجحه الأشموني. (القطع ١٥٦، المكتفى ١٦٩، المنار ٣٩).

(٥) وهو كاف عند الأشموني (المنار ٣٩).

(٦) وهما وقفان تامان عند النحاس والأشموني وكافيان عند الداني (القطع ١٥٦، المكتفى ١٦٩، المنار ٣٩).

(٧) في ح «يعملون» وهو تصحيف.

(٨) قال النحاس: ليس بتمام لأنَّ ﴿وَاتَّبَعُوا﴾ معطوف على ﴿نَبَذَ﴾ ولكنه وقف صالح لأنة رأس آية. وقال الداني والأشموني: كاف. (القطع ١٥٦، المكتفى ١٦٩، المنار ٣٩).

(٩) وهو قول الداني، وقال الأشموني: كاف. (المكتفى ١٦٩، المنار ٣٩).

(١٠) قال النحاس: وقف كاف إن قُذِرَتْ ﴿يُعْلَمُونَ﴾ مُؤْتَنَفًا، وإن قُذِرَتْ خَيْرًا =

﴿السَّحَرُ﴾ [١٠٢]، [فيه] ^(١) وجهان: **إِنْ جَعَلْتَ «مَا» بِمَعْنَى «الَّذِي»**
فالواصل هو الوجه، التقدير: يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ وَالَّذِي أَنْزَلَ عَلَى
الْمَلَائِكِينَ، وَإِنْ جَعَلْتَ «مَا» نَفْيًا وَجْهًا حَسَنَ الْإِبْتِدَاءِ بِهِ ^(٢).

﴿هَارُوتَ وَمَرْوُتَ﴾ [١٠٢] عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ ^(٣)، وَقَالَ نَافِعٌ: الْوَقْفُ
﴿بِبَابِلَ﴾ [١٠٢] وَجَعَلَ ﴿هَارُوتَ وَمَرْوُتَ﴾ بَدَلًا وَتَرْجُمَةً مِنْ
﴿الشَّيْطَانِ﴾ ^(٤) [١٠٢]. وَفِي قِرَاءَةِ الزُّهْرِيِّ ^(٥) وَمَنْ تَابَعَهُ ^(٦) الْوَقْفُ عَلَى
﴿الْمَلَائِكِينَ﴾ [١٠٢] بِكَسْرِ اللَّامِ ^(٧)، ثُمَّ يَتَدَيءُ ﴿بِبَابِلَ هَارُوتَ

= لَ ﴿لَكِنْ﴾ أَوْ فِي مَوْضِعٍ نَصَبَ عَلَى الْحَالِ لَمْ تَقِفْ عَلَى ﴿كَمَرُوا﴾. (القطع
١٥٦) وانظر المنار ٣٩.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) انظر الإيضاح ١ / ٥٢٦، القطع ١٥٦، المكتفى ١٦٩، المنار ٣٩.

(٣) وهو كاف عند الداني وتام عند الأشموني (المكتفى ١٦٩، المنار ٣٩).

(٤) قال النحاس: وهذا لا وجه له إِنْ قَدَرْتَ ﴿هَارُوتَ وَمَرْوُتَ﴾ بَدَلًا مِنْ
﴿الْمَلَائِكِينَ﴾ فَلَا يَوْقِفُ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي، وَكَذَا إِنْ قَدَرْتَ ﴿هَارُوتَ
وَمَرْوُتَ﴾ بَدَلًا مِنْ ﴿الشَّيْطَانِ﴾ (القطع ١٥٦) وانظر المكتفى ١٧٠.

(٥) هو محمد بن مُسْلِمَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، أَبُو بَكْرٍ الزُّهْرِيُّ، وَرَدَّتْ عَنْهُ الرِّوَايَةُ فِي حُرُوفِ
الْقُرْآنِ، قَرَأَ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ نَافِعٌ.
(ت ١٢٤ هـ) انظر الجرح والتعديل ٨ / ٧١، غَايَةُ النِّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَّاءِ
٢ / ٢٦٢٠، تهذيب التهذيب ٩ / ٣٥٨.

(٦) قَرَأَ الْحَسَنُ وَالزُّهْرِيُّ وَالضُّحَّاكُ ﴿هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ بِالرَّفْعِ. انظر مختصر شواذ
القرآن ٨، البحر المحيط ١ / ٥٢٩.

(٧) وهي قراءة الحسن بن علي وابن عباس وعبد الرحمن بن أَبْرَى، وقراءة الجمهور بفتح
اللام. انظر مختصر شواذ القرآن ٨، المحتسب ١ / ١٠٠، البحر المحيط ١ / ٥٢٩.

وماروث ﴿١٠٢﴾ بالرفع فيهما على سبيل الابتداء كما تقول: بمكة زيد وعمرؤ^(١)، ومن قرأ ﴿الْمَلَكَيْنِ﴾ ﴿١٠٢﴾ بفتح اللام جعلهما من الملائكة، ومن قرأ ﴿الْمَلِكَيْنِ﴾ ﴿١٠٢﴾ بكسر اللام أراد بهما داود وسليمان عليهما السلام، فهذا قول، وفي الآية اختلاف كثير أضربت عن ذلك تخفيفاً^(٢).

﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ ﴿١٠٢﴾ ح^(٣) التقدير: «فيأتون فيتعلمون»، عند الخليل وسيبويه^(٤). ﴿وَرَفِيعَةٍ﴾ ﴿١٠٢﴾ ح^(٥) ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ ﴿١٠٢﴾

(١) انظر القطع ١٥٦، وقال الأشموني: من قرأ ﴿هاروث وماروث﴾ برفعهما خبر مبتدأ محذوف فعلى هذه القراءة يوقف على ﴿بِبَابِلَ﴾، ومن رفعهما بالابتداء و﴿بِبَابِلَ﴾ الخبر، فعلى هذه القراءة بهذا التقدير يكون الوقف على ﴿الْمَلَكَيْنِ﴾ وهذا الوقف أبعد من الأول لبعد وجهه عند أهل التفسير. (المنار ٣٩).

(٢) انظر القطع ١٥٦، تفسير القرطبي ٥٧/٢، البحر المحيط ٥٢٧/١.

(٣) قال الأخفش ونافع: هذا التمام، وقال ابن الأنباري: حسن غير تام لأن قوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ نسق على قوله: ﴿يَعْلَمُونَ النَّاسَ السِّعَرُ﴾. وقال النحاس: الأول أولى لأن التقديم والتأخير إنما يكون إذا لم يجز غيرهما. (الإيضاح ٥٢٦/١، القطع ١٥٦ - ١٥٧).

(٤) قال سيبويه: قال ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ فارتفعت لأنه لم يُخبر عن الملكين أنهما قالوا: لا تكفر فيتعلموا، ليجعلوا كفره سبباً لتعليم غيره، ولكنه على كفروا فيتعلمون. الكتاب ٣/٣٨، وانظر المكتفى ١٧٠.

(٥) قال النحاس: وقف صالح. ورجح الأشموني أنه حسن. (القطع ١٥٧، المنار ٤٠).

ح^(١) ﴿وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [١٠٢] ح^(٢) ﴿مِنْ خَلْقٍ﴾ [١٠٢] ح^(٣) ﴿يَعْلَمُونَ﴾
 [١٠٢] ك_____ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [١٠٣] م^(٥) ﴿وَأَسْمَعُوا﴾ [١٠٤] ح^(٦)
 ﴿الْيَمِّ﴾ [١٠٤] م^(٧) ﴿مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [١٠٥] ح^(٨) ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [١٠٥] ح^(٩)
 ﴿الْعَظِيمِ﴾ [١٠٥] م^(١١) ﴿مِثْلَهَا﴾ [١٠٦] ك_____ ﴿قَدِيرٌ﴾ [١٠٦]

- (١) قال النحاس: وقف كاف. ورجح الأشموني أنه حسن. (القطع ١٥٧، المنار ٤٠).
- (٢) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس والداني: كاف. (الإيضاح ١/٥٢٧، القطع ١٥٧، المكتفى ١٧٠، المنار ٤٠).
- (٣) قال النحاس والداني: كاف. ورجح الأشموني أنه حسن. (القطع ١٥٧، المكتفى ١٧٠، المنار ٤٠).
- (٤) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: تام. (القطع ١٥٧، المكتفى ١٧٠، المنار ٤٠).
- (٥) وهو قول ابن الأنباري والداني والأشموني، لأنه آخر القصة. (الإيضاح ١/٥٢٧، المكتفى ١٧٠، المنار ٤٠).
- (٦) قال ابن الأنباري والداني: تام. ورجح الأشموني أنه حسن. (الإيضاح ١/٥٢٧، المكتفى ١٧٠، المنار ٤٠).
- (٧) قال ابن الأنباري: حسن، والداني: كاف ورجح الأشموني أنه تام. (الإيضاح ٥٢٧، المكتفى ١٧٠، المنار ٤٠).
- (٨) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف (الإيضاح ١/٥٢٧، المكتفى ١٧٠، المنار ٤٠).
- (٩) وهو كاف عند الأشموني (المنار ٤٠).
- (١٠) وهو تام عند الأشموني أيضاً. المصدر نفسه.
- (١١) قال ابن الأنباري: حسن وليس بتام، وقال أبو حاتم: هو تام، وهذا غلط لأن قوله: ﴿أَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ تشديد وتثبيت لقدره الله على المجيء بما =

م^(١) ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [١٠٧] ك^(٢) ﴿نَصِيرٍ﴾ [١٠٧] م^(٣)، ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ [١٠٨] ح^(٤) ﴿التَّكْوِيلِ﴾ [١٠٨] م^(٥). ﴿كَفَّارًا﴾ [١٠٩] ح عند الأخفش، أي: يحسدونهم [٣٨/ظ] حسداً، فانتصب على المصدر^(٦)، وعند الآخرين انتصب لأنه مفعول له، أي «لحسدكم» فيتصل بما قبله^(٧).

= هو خير من الآية المنسوخة وبما هو أسهل فرائض منها. (الإيضاح ١/ ٥٢٧) وانظر القطع ١٥٧ - ١٥٨.

- (١) رجح الأشموني أنه تام، للاستفهام بعده. (المنار ٤٠).
- (٢) وهو حسنٌ عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني (الإيضاح ١/ ٥٢٨، المكتفى ١٧٠، المنار ٤٠).
- (٣) قال ابن الأنباري والنحاس: وقفٌ حسنٌ، وقال الداني: كاف، ورجح الأشموني أنه تام. (الإيضاح ١/ ٥٢٨، القطع ١٥٨، المكتفى ١٧٠، المنار ٤٠).
- (٤) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وصالح عند النحاس وكاف عند الداني، وتام عند الأشموني، للابتداء بالشرط. (الإيضاح ١/ ٥٢٨، القطع ١٥٨، المكتفى ١٧٠، المنار ٤٠).

- (٥) قال ابن الأنباري والنحاس: وقفٌ حسنٌ، وقال الداني: كاف. ورجح الأشموني أنه تام (الإيضاح ١/ ٥٢٨، القطع ١٥٨، المكتفى ١٧٠، المنار ٤٠).
- (٦) قال الأخفش: هذا التمام، ثم استأنف ﴿حَسَدًا﴾ أي: يحسدونكم حسداً. (القطع ١٥٨، المكتفى ١٧١). وقال ابن الأنباري: حسنٌ غير تام، لأن قوله: ﴿حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ منصوب على التفسير عن الأول. (الإيضاح ١/ ٥٢٨).

- (٧) قال النحاس: هذا على قول محمد بن يزيد ليس بتمام ولا وقف كاف، لأنه سأل بعض أصحابه ما معنى ﴿حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ فقال التقدير: ود كثير من أهل الكتاب من عند أنفسهم لو يردونكم كفاراً حسداً. (القطع ١٥٨ - ١٥٩) وانظر المنار ٤٠.

﴿الْحَقُّ﴾ [١٠٩] ح^(١)، ﴿يَأْمُرُهُ﴾ [١٠٩] أحسن منه^(٢)،
﴿قَدِيرٌ﴾ [١٠٩] م^(٣)، ﴿الزَّكَاةَ﴾ [١١٠] ح^(٤)، ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ [١١٠] ح^(٥)،
﴿بَصِيرٌ﴾ [١١٠] م^(٦)، ﴿نَصْرِي﴾ [١١١] ح^(٧)، ﴿أَمَانِيهِمْ﴾ [١١١] أحسن
منه^(٨)، ﴿صَدِيقِينَ﴾ [١١١] م^(٩)، ﴿يَحْزَنُونَ﴾ [١١٢] م^(١٠)، ﴿يَتَلَوْنَ

-
- (١) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس: وقف صالح، وقال الداني: كاف. (الإيضاح ١/ ٥٢٨، القطع ١٥٩، المكتفى ١٧١، المنار ٤٠).
- (٢) قال ابن الأنباري: حسن، والداني: كاف، ورجح الأشموني قول المؤلف (الإيضاح ١/ ٥٢٨، المكتفى ١٧١، المنار ٤٠).
- (٣) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، وقال النحاس: وقف حسن. (الإيضاح ١/ ٥٢٨، القطع ١٥٩، المكتفى ١٧١، المنار ٤٠).
- (٤) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس: صالح، والداني: كاف. (الإيضاح ١/ ٥٢٨، القطع ١٥٩، المكتفى ١٧١، المنار ٤٠).
- (٥) قال النحاس: صالح، والداني: كاف. ورجح الأشموني أنه حسن. (القطع ١٥٩، المكتفى ١٧١، المنار ٤٠).
- (٦) هذا قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح ١/ ٥٢٨، القطع ١٥٩، المكتفى ١٧١، المنار ٤٠).
- (٧) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً. (المنار ٤٠).
- (٨) وقال ابن الأنباري: حسن، والداني: كاف. ورجح الأشموني قول المؤلف. (الإيضاح ١/ ٥٢٩، المكتفى ١٧١، المنار ٤٠).
- (٩) وهو ليس بتام عند ابن الأنباري والنحاس والداني، لأن قوله: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ﴾ مردود على الجحد المتقدم. ورجح الأشموني أنه تام. (الإيضاح ١/ ٥٢٩، القطع ١٥٩، المكتفى ١٧١، المنار ٤٠).
- (١٠) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح ١/ ٥٢٩، القطع ١٥٩، المكتفى ١٧١، المنار ٤٠).

أَلَكْتُبُ ﴿١١٣﴾ ح^(١)، وقيل: ﴿أَلَكْتُبُ كَذَلِكَ﴾ ﴿١١٣﴾^(٢)، ﴿مِثْلُ قَوْلِهِمْ﴾ ﴿١١٣﴾ ح^(٣)، ﴿يَخْتَلِفُونَ﴾ ﴿١١٣﴾ م^(٤)، ﴿خَرَابِهَا﴾ ﴿١١٤﴾ ح^(٥)، ﴿خَائِفِينَ﴾ ﴿١١٤﴾ ح ك—^(٦)، ﴿عَظِيمٌ﴾ ﴿١١٤﴾ م^(٧)، ﴿وَالْمَقَرَّبُ﴾ ﴿١١٥﴾ ح^(٨)، ﴿وَجْهَ اللَّهِ﴾ ﴿١١٥﴾ أَحْسَنُ مِنْهُ^(٩)، ﴿عَلَيْهِمُ﴾ ﴿١١٥﴾ م^(١٠)،

(١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني: كاف. (الإيضاح ٥٢٩، القطع ١٥٩، المكتفى ١٧١).

(٢) قال الأشموني: من وقف على ﴿كَذَلِكَ﴾ ذهب إلى أن «الكاف» راجعة إلى تلاوة اليهود، وجعل ﴿وَهُمْ يَتْلُونَ أَلَكْتُبُ﴾ راجعاً، إلى النصارى، أي: والنصارى يتلون الكتاب كتلاوة اليهود. (المنار ٤٠).

(٣) رجح الأشموني أنه حسن لأن ﴿قَالَ اللَّهُ﴾ مبتدأ مع فاء التعقيب. (المنار ٤٠).

(٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح ٥٢٩/١، القطع ١٦٠، المكتفى ١٧١، المنار ٤٠).

(٥) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف. (الإيضاح ٥٢٩/١، المكتفى ١٧١، المنار ٤٠).

(٦) قال النحاس: قطع صالح وليس بتمام، وقال الأشموني: كاف. (القطع ١٦٠، المنار ٤٠).

(٧) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني. (الإيضاح ٥٢٩/١، القطع ١٦٠، المكتفى ١٧١، المنار ٤١).

(٨) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً. (المنار ٤١).

(٩) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني. (الإيضاح ٥٢٩/١، المكتفى ١٧٢، المنار ٤١).

(١٠) وهو قول الداني. وقال الأشموني: تام على قراءة ابن عامر ﴿وَقَالُوا﴾ بلا واو، أو بها، وجعلت استثناءً، وإلا فالوقف على ذلك حسن لأنه من عطف الجمل. (المكتفى ١٧٢، المنار ٤١).

﴿سُبْحَنَهُ﴾ [١١٦] ح عند البعض^(١)، ﴿وَالْأَرْضُ﴾ [١١٦] ح^(٢).
 ﴿فَلْيَنْتَوْنَ﴾ [١١٦] م^(٣)، ﴿وَالْأَرْضُ﴾ [١١٧] ح^(٤)، ﴿كُنْ﴾ [١١٧] حَسَنٌ^(٥) على
 نية الوصل إلا عند ابن عامر^(٦)، ﴿فَيَكُونُ﴾ [١١٧] م^(٧)،
 ﴿تَأْتِينَا آيَةٌ﴾ [١١٨] ح^(٨)، ﴿قَوْلُهُمْ﴾ [١١٨] ح عند البعض^(٩)،

(١) قال نافع: تام، وقال النحاس: ومعنى ﴿سُبْحَنَهُ﴾ في اللغة: تنزيها له مما
 نسب إليه المشركون، فلذلك صلح الوقف على ﴿سُبْحَنَهُ﴾ (القطع ١٦٠).
 وانظر (المنار ٤١).

(٢) قال الأشموني: كاف لأن ما بعده مبتدأ وخبر. (المنار ٤١).

(٣) هذا قول أحمد بن موسى، أخرجه النحاس، واختاره الأشموني. (القطع ١٦٠،
 المنار ٤١).

(٤) قال الأشموني: جائز، لأن «إذا» إذا أُجيبَتْ بالفاء كانت شرطية. (المنار ٤١).

(٥) إذا رُفِعَ ﴿فَيَكُونُ﴾ على الاستئناف بتقدير: فهو يكون، ولم يُنسَقْ على ﴿يَقُولُ﴾.
 انظر الإيضاح ١/ ٥٢٩ - ٥٣٠، القطع ١٦٠، المكتفى ١٧٢، المنار ٤١.

(٦) قرأ ابن عامر وحده ﴿فَيَكُونُ﴾ بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع. انظر السبعة ١٦٩،
 الكشف ١/ ٢٦٠، التيسير ٧٦. قال الداني: ومن قرأ ﴿فَيَكُونُ﴾ بالنصب على
 جواب الأمر بالفاء، لم يقف على ﴿كُنْ﴾ لتعلق ما بعده به من حيث كان جواباً
 له. المكتفى ١٧٢، وانظر المنار ٤١.

(٧) هذا قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح
 ١/ ٥٣٠، القطع ١٦٠، المكتفى ١٧٢، المنار ٤١).

(٨) قال الأخفش: هذا التمام لأنه أراد: هلاً يكلمنا الله أو تأتينا آية. (القطع ١٦١).
 ورجح الأشموني أنه حسن. (المنار ٤١).

(٩) قال أحمد بن موسى: هذا التمام. (القطع ١٦١) وقال الأشموني: حسن.
 (المنار ٤١).

﴿قُلُوبُهُمْ﴾ [١١٨] ^(١) أحسن منه ^(٢)، ﴿يُوقُونَ﴾ [١١٨] م ^(٣).

﴿وَنَذِيرًا﴾ [١١٩] ح على قراءة مَنْ قرأ ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ [١١٩] بالرفع، وَمَنْ قرأ بالجزم ^(٤) فيتعلق بالأول ^(٥)، وذلك أَنَّ رسول الله ﷺ قال: «لَيْتَ شعري ما فعل أبوي»، فأنزل الله تعالى ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ...﴾ [١١٩] ^(٦) ومنهم مَنْ قال: الوقف في القراءتين حسنٌ سائغٌ ^(٧).

(١) جاء قبلها ﴿وَالْأَرْضِ﴾ ح، وهي زيادة من الناسخ، ولم أجدها في المصحف.

(٢) وهو قطع صالح عند النحاس، وكاف عند الأشموني. (القطع ١٦١، المنار ٤١).

(٣) هذا قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح ١/ ٥٣٠، القطع ١٦١، المكتفى ١٧٢، المنار ٤١).

(٤) قرأ نافع وحده ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ بفتح التاء وجزم اللام، وقرأ الباقر ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ بضم التاء ورفع اللام. انظر السبعة ١٦٩، الكشف ١/ ٢٦٢، التيسير ٧٦.

(٥) انظر الإيضاح ١/ ٥٣٠، القطع ١٦١، المكتفى ١٧٢، المنار ٤١.

(٦) الحديث في تفسير الطبري ١/ ٥١٦، تفسير القرطبي ٢/ ٩٩، الدرر المنثور ١/ ٢١٧. وقال السيوطي: مُرْسَلٌ ضعيف الإسناد.

(٧) قال الداني: ﴿وَنَذِيرًا﴾ كاف على قراءة مَنْ قرأ ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ بالجزم، وَمَنْ قرأ ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ بالرفع ففيه وجهان: أحدهما أن يرفع على معنى: ولست تُسْأَلُ، أي: لست تؤاخذ بهم، فهو على هذا منقطع مما قبله، فالوقف أيضًا على قوله: ﴿وَنَذِيرًا﴾ كاف، والثاني أن يرفع على معنى: غير مسؤول، فهو على هذا متعلق بما قبله فلا يُقطع منه. (المكتفى ١٧٣).

﴿الْجَحِيمِ﴾ [١١٩] م^(١)، ﴿مَلَأْتَهُمْ﴾ [١٢٠] ح^(٢)، ﴿أَلْهَدَيْتُ﴾ [١٢٠] ح^(٣)،
﴿وَلَا تَصِيرُ﴾ [١٢٠] م^(٤) ﴿يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [١٢١] ح^(٥)، ﴿الْخَاسِرُونَ﴾ [١٢١] م^(٦).
﴿الْقَالِمِينَ﴾ [١٢٢] كـ^(٧)، ﴿يُضْرَبُونَ﴾ [١٢٣] م^(٨) ﴿فَأَنزَلْنَاهُ﴾ [١٢٤] ح^(٩)،
﴿إِنَّمَا﴾ [١٢٤] ح^(١٠)، ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [١٢٤] كذلك^(١١). ﴿الْقَالِمِينَ﴾ [١٢٤]

(١) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني. (القطع ١٦١، المكتفى ١٧٣، المنار ٤١).

(٢) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف. (الإيضاح ١ / ٥٣١، المكتفى ١٧٤، المنار ٤١).

(٣) قال الداني: كاف. ورجح الأشموني أنه حسن. (المكتفى ١٧٤، المنار ٤١).

(٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح ١ / ٥٣١، القطع ١٦١، المكتفى ١٧٤، المنار ٤١).

(٥) هذا قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني، وقال الداني: كاف. (الإيضاح ١ / ٥٣١، القطع ١٦٢، المكتفى ١٧٤، المنار ٤١).

(٦) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. انظر المصادر السابقة.

(٧) وهو ليس بنام عند ابن الأنباري والنحاس لأن قوله: ﴿وَأَنزَلْنَاهُ﴾ معطوف على ﴿أَذْكُرُوا﴾. وقال الأشموني: كاف. (الإيضاح ١ / ٥٣١، القطع ١٦٢، المنار ٤١).

(٨) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح ١ / ٥٣١، القطع ١٦٢، المكتفى ١٧٤، المنار ٤١).

(٩) قال النحاس: وقف صالح. ورجح الأشموني أنه حسن. (القطع ١٦٢، المنار ٤١).

(١٠) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً. (المنار ٤١).

(١١) وهو قول ابن الأنباري وكذلك الأشموني، وقال النحاس: وقف صالح، والداني: كاف (الإيضاح ١ / ٥٣١، القطع ١٦٢، المكتفى ١٧٤، المنار ٤١).

م^(١). ﴿وَأَمَّا﴾ [١٢٥] ح لمن قرأ ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ [١٢٥] أمراً^(٢)، ومن قرأ على الخبر، فالوصل أخرى^(٣). ﴿مُصَلَّى﴾ [١٢٥] ح^(٤)، ﴿السُّجُودِ﴾ [١٢٥] م^(٥).

﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [١٢٦] ح عند العامة^(٦)، وقرأ ابن عباس ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ [١٢٦] على الدعاء^(٧)، جعله متصلاً [٣٩/ و] بالدعاء قبله^(٨)،

(١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني، وخالف الأشموني فقال: كاف. انظر المصادر السابقة.

(٢) قرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي ﴿وَأَتَّخِذُوا﴾ بكسر الخاء على الأمر، وقرأ الباقر بفتح الخاء على الخبر. انظر السبعة ١٧٠، الكشف ١/ ٢٦٣، التيسير ٧٦.

(٣) انظر الإيضاح ١/ ٥٣٢، القطع ١٦٢، المكتفى ١٧٤ - ١٧٥، المنار ٤١.

(٤) قال النحاس: تام، إن لم يجعل ﴿وَعَهْدًا﴾ معطوفاً على ما قبله. (القطع ١٦٢) وهو كاف عند الداني وحسن عند الأشموني (المكتفى ١٧٥، المنار ٤١).

(٥) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، وقال النحاس: وقف حسن. (الإيضاح ١/ ٥٣٢، القطع ١٦٢، المكتفى ١٧٥، المنار ٤١).

(٦) قراءة العامة ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ مشدداً على الخبر، وقرأ ابن عامر ﴿فَأَمْتَعُهُ﴾ مخففاً على الخبر. انظر السبعة ١٧٠، الكشف ١/ ٢٦٥، التيسير ٧٦. وقال الأخفش: التمام ﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾، قال: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأَمْتَعُهُ﴾ من قول الله ﷻ. (القطع ١٦٢).

(٧) انظر المحتسب ١/ ١٠٤، البحر المحيط ١/ ٦١٤.

(٨) قال الفراء: وكان ابن عباس يجعلها متصلة بمسألة إبراهيم عليه السلام على معنى: ربِّ مَنْ كَفَرَ فَأَمْتَعُهُ قليلاً. معاني القرآن ١/ ٧٨، القطع ١٦٢ - ١٦٣.

﴿النَّارِ﴾ [١٢٦] ح^(١)، ﴿الْمَصِيرُ﴾ [١٢٦] م^(٢)، ومنهم مَنْ قال: ﴿الْبَيْتِ﴾ [١٢٧] ح^(٣)، ﴿وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [١٢٧] عند الأَكْثَرِينَ^(٤). ﴿تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ [١٢٧] ح^(٥) ﴿أَلْعَلَّيْمُ﴾ [١٢٧] ك^(٦). ﴿مُسْلِمَةً لَّكَ﴾ [١٢٨] ح^(٧)، وعند قوم ﴿مَنَاسِكَا﴾^(٨) [١٢٨] وقيل: ﴿عَلَيْنَا﴾ [١٢٨]^(٩)، ﴿الرَّجِيمُ﴾ [١٢٨]

(١) قال أحمد بن جعفر: هذا الوقف عند مَنْ قرأ ﴿فَأْمِتْنِهُ﴾، وقال الأشموني: جائز. (القطع ١٦٢، المنار ٤١).

(٢) هذا قول أحمد بن موسى، أخرجه النحاس، واختاره الأشموني. (القطع ١٦٢، المنار ٤١).

(٣) قال النحاس: قال الأخفش: هذا التمام، ثم استأنف - والله أعلم - كأنه ﴿وَإِسْمَاعِيلُ﴾ يقول: ربنا. (القطع ١٦٣). وقال الأشموني: وقد أنكر أهل العلم هذا الوجه، ولم يذكر أحد منهم فسادَه، والذي يظهر - الله أعلم - أنه من جهة أن جمهور العلم أجمعوا على أن إبراهيم وإسماعيل كلاهما رفعوا القواعد من البيت. (المنار ٤١ - ٤٢).

(٤) قال ابن الأنباري: حسنٌ على معنى «يقولان ربنا تقبل منا»، وقال الداني والأشموني: كاف (الإيضاح ١ / ٥٣٢، المكتفى ١٧٥، المنار ٤١) وقال نافع: تام. (القطع ١٦٣).

(٥) قال الداني: كاف. ورجح الأشموني أنه حسن. (المكتفى ١٧٦، المنار ٤٢).

(٦) وهو قول الداني، وخالف الأشموني فقال: تام. (المكتفى ١٧٦، المنار ٤٢).

(٧) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف. (الإيضاح ١ / ٥٣٣، المكتفى ١٧٦، المنار ٤٢).

(٨) قال الأشموني: وقف صالح. (المنار ٤٢).

(٩) قال الداني: كاف، وقال الأشموني: صالح. (المكتفى ١٧٦، المنار ٤٢).

ك—^(١). ﴿وَزَيَّرَكُمُوهٗ﴾ [١٢٩] ح^(٢)، ﴿الْحَكِيمُ﴾ [١٢٩] م^(٣) ﴿نَفْسُهُ﴾ [١٣٠]^(٤) و﴿الذَّنِيَّ﴾ [١٣٠] حَسَنَانِ^(٥)، ﴿الضَّلِيلِينَ﴾ [١٣٠] ك—^(٦)، ﴿أَسْلَمْتُ﴾ [١٣١] [عند]^(٧) نافع بإضمار^(٨)، ﴿الْعَلَمِينَ﴾ [١٣١] م^(٩).

﴿إِبْرَاهِيمُ بَيْنَهُ﴾ [١٣٢] ح عند الأخفش، المعنى: «يعقوبُ يقول يا بَنِيَّ»^(١٠) فجعل الوصية من إبراهيم، والقول من يعقوب عليهما السلام، وعند الآخرين الوقف على ﴿وَيَعْقُوبُ﴾ [١٣٢] لأنهما جميعًا دخلا في

(١) وهو تام عند ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح ١/ ٥٣٣، المكتفى ١٧٦، المنار ٤٢).

(٢) قال الداني: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن. (المكتفى ١٧٦، المنار ٤٢).

(٣) وهو قول الداني ورجحه الأشموني. (المكتفى ١٧٦، المنار ٤٢).

(٤) وهو حسنٌ عند ابن الأنباري، وكاف عند الداني والأشموني. (الإيضاح ١/ ٥٣٣، المكتفى ١٧٦، المنار ٤٢).

(٥) لفظ (حسنان) سقط من (ح) والوقف على ﴿الذَّنِيَّ﴾ حسنٌ عند الأشموني، وقال: ليس منصوبًا عليه. (المنار ٤٢).

(٦) قال الأشموني: حسنٌ، وقيل: كافٍ على أنَّ العامل في ﴿إِذْ﴾، ﴿قَالَ أَسْلَمْتُ﴾، أي حين أمره بالإسلام قال: أسلمت، أو بجعل ما بعده بمعنى: اذكر إذ قال له ربُّهُ أَسْلِمَ، وليس بوقف إنَّ جُعِلَ منصوب المحلّ لأنه ظرف زمان. (المنار ٤٢).

(٧) الزيادة يقتضيها السياق.

(٨) قال نافع: تام (القطع ١٦٣) وقال الأشموني: كاف (المنار ٤٢).

(٩) قال النحاس: قال غيرُ نافع: التمام ﴿الْعَلَمِينَ﴾. (القطع ١٦٣) ورجحه الأشموني (المنار ٤٢).

(١٠) انظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٩٩، القطع ١٦٣.

الوصية والقول^(١)، وابنُ عباد^(٢) اختار القول الأول، لأن في القول الثاني التّقدير: «يقولان يا بني» فالقول للثنين ويا بنيّ للواحد^(٣). ومَن قرأ ﴿وَيَعْقُوبُ﴾ [١٣٢] بالفتح^(٤) فالوجه الوصل^(٥).

﴿مُسْلِمُونَ﴾ [١٣٢] م وإن كَانَ بعده ﴿أَمْ﴾ [١٣٣] لأنّ معناها الاستفهام فتقطع عمّا قبلها^(٦)، وكذا حكم ما ساكلها. ﴿مِنْ بَعْدِي﴾ [١٣٣] ح^(٧)، ﴿وَجِدَّا﴾ [١٣٣] ح^(٨)، وَمَنْ قرأ ﴿وَاللهُ أَيْبُكَ﴾ [١٣٣]

(١) قال أبو حاتم: الوقف الكافي الحسن ﴿وَيَعْقُوبُ﴾ ثم قال: ﴿يَتَبَيَّنُ﴾، أي: قال كل واحد منهما ﴿يَتَبَيَّنُ﴾ (القطع ١٦٣) واختاره ابن الأنباري والداني (الإيضاح ٥٣٣ / ١، المكثف ١٧٦).

(٢) هو محمد بن محمد بن عباد المكي، أبو عبدالله المقرئ النحوي، صاحب كتاب الوقف والابتداء (ت ٣٣٤هـ). انظر إنباه الرواة ٢١٣ / ٣، معجم الأدباء ٢٨ / ١٩، بغية الوعاة ١ / ٢٢٤.

(٣) قال أبو حيان: إذا جعلناه من كلام إبراهيم، فعند البصريين هو على إضمار القول، وعند الكوفيين لا يحتاج إلى ذلك لأن الوصية في معنى القول. (البحر المحيط ١ / ٦٣٧).

(٤) وهي قراءة عمرو بن فائد الأسواري وإسماعيل بن عبدالله المكي، وطلحة. انظر مختصر شواذ القراءات ٩، البحر المحيط ١ / ٦٣٦.

(٥) انظر المنار ٤٢.

(٦) قال أبو عبيدة: ﴿مُسْلِمُونَ﴾ انقطع الكلام، ثم جاءت ﴿أَمْ﴾ مستأنفة بمعنى «الأنف» و«هل». انظر مجاز القرآن ١ / ٥٦، القطع ١٦٣ - ١٦٤. وقال ابن الأنباري: وقف حسن. (الإيضاح ٥٣٣ / ١).

(٧) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً. (المنار ٤٢).

(٨) قال الأشموني: حسن، وقيل: كاف إن جعلت الجملة بعده مستأنفة، وليس بوقف إن جعلت حالاً، أي: نعبده في حال الاسلام. (المنار ٤٢).

لِلتَّوْحِيدِ^(١)، فالوقف على ﴿إِذْ رَعِمَ﴾ [١٣٣] لَأَنَّ ﴿وَإِسْمَاعِيلَ
وَإِسْحَاقَ﴾ [١٣٣] في هذه القراءة ليسا ببدل مما قبلهما^(٢).

﴿مُسْلِمُونَ﴾ [١٣٣] م^(٣). ﴿قَدْ خَلَتْ﴾ [١٣٤] ح^(٤)، ﴿كَسَبَتْ﴾ [١٣٤] ح^(٥)،
﴿كَسَبْتُمْ﴾ [١٣٤] أَحْسَنَ مِنْهُ^(٦). ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٣٤] م^(٧) ﴿تَهْتَدُوا﴾ [١٣٥]

(١) وهي قراءة الحسن ويحيى بن يعمر والجحدري وأبي رجاء وابن عباس. انظر:
مختصر شواذ القراءات ٩، المحتسب ١ / ١١٢، البحر المحيط ١ / ٦٤١.

(٢) قال النحاس: ومن قرأ ﴿وَالَهُ أَيْبُكَ﴾ ففي قراءته تقديران: أحدهما أن يكون يريد
«بأيبك» إبراهيم وحده، فلا ينبغي أن يوقف على ﴿إِذْ رَعِمَ﴾ لَأَنَّ ما بعده عطف عليه،
ويجوز أن يريد «بأيبك» معنى «آبائك» كما يقال: مررت بأبين، ثم تحذف النون
للإضافة فتقول: مررت بأيبك. القطع ١٦٤ وانظر إعراب القرآن ١ / ٢٦٥.

(٣) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح
١ / ٥٣٤، القطع ١٦٥، المكتفى ١٧٦، المنار ٤٢).

(٤) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف (الإيضاح
١ / ٥٣٤، المكتفى ١٧٦، المنار ٤٢) وقال الأخفش: هذا التمام (القطع
١٦٥).

(٥) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف (الإيضاح
١ / ٥٣٤، المكتفى ١٧٦، المنار ٤٢) وقال أبو حاتم: هذا الوقف الكافي
الحسن. (القطع ١٦٥).

(٦) وهو حسن عند ابن الأنباري والأشموني وكاف عند الداني. (الإيضاح ١ / ٥٣٤،
المكتفى ١٧٦، المنار ٤٢). وقال أبو حاتم: وقف مفهوم (القطع ١٦٥).

(٧) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، وقال النحاس وقف حسن.
(الإيضاح ١ / ٥٣٤، القطع ١٦٥، المكتفى ١٦٧، المنار ٤٢).

م^(١)، التَّقْدِيرُ: «بَلْ نَتَّبِعْ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ»^(٢)، وقد يكون بتقدير: بَلْ نَتَّبِعْ أَهْلَ مَلَّةِ إِبْرَاهِيمَ، فَحُذِفَ المِضَافُ وَأَقِيمَ المِضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ^(٣)، ففي الوجه الأول، [٣٩/ ظ] الوقْفُ عَلَى مَا قَبْلَهُ أْتَمُّ مِنْهُ فِي هَذَا الْوَجْهِ؛ وَيَجُوزُ ﴿حَنِيفًا﴾ [١٣٥/ ٤]، ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ [١٣٥/ م]، وقيل: ﴿رَبِّهِمْ﴾ [١٣٦/ ٦]، ﴿مُسْلِمُونَ﴾ [١٣٦/ م]، ﴿أَهْتَدُوا﴾ [١٣٧/ ح]، ﴿شِقَاقٍ﴾ [١٣٧/ ح]، ﴿اللَّهُ﴾ [١٣٧/ ح]

(١) وهو قول الأخفش واختيار ابن الأنباري والداني (الإيضاح ١ / ٥٣٤، القطع ١٦٥، المكتفى ١٧٦).

(٢) قال النحاس: هذا على مذهب سيويه ليس بتمام وله فيه قول حسن، وذلك أنه لما قيل لهم: كونوا هودًا أو نصاري، فكأنه قيل: اتبعوا اليهودية أو النصرانية، فقالوا: بل نتبع ملة إبراهيم، فبعض الكلام مربوط ببعض، فلهذا لم يكن ما قبله تمامًا. (القطع ١٦٥)، وانظر الكتاب ١ / ٢٥٧.

(٣) وهو مذهب الكسائي، قال النحاس: فعلى هذا أيضًا لا يكون ما قبله تمامًا. (القطع ١٦٥). وقال أبو البركات: والوجه الأول أوجه الوجهين، لأنك تفتقر في هذا الوجه إلى إضمار بعد إضمار، إضمار الفعل وإضمار المضاف، والإضمار على هذا الحد من المتناولات البعيدة، فلا يُصَارُ إليها ما وُجِدَ عنها مندوحة. (البيان في إعراب القرآن ١ / ١٢٤).

(٤) وهو وقف كاف عند النحاس والداني. (القطع ١٦٥، المكتفى ١٧٦).

(٥) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، وقال النحاس: وقف حسن. (الإيضاح ١ / ٥٣٤، القطع ١٦٥، المكتفى ١٧٦، المنار ٤٣).

(٦) قال الأشموني: وقف جائز. (المنار ٤٣).

(٧) وهو وقف تام عند الأشموني أيضًا. (المنار ٤٣).

(٨) قال الأخفش: هذا التمام، ورجع الأشموني أنه حسن. (القطع ١٦٥، المنار ٤٣).

(٩) قال النحاس: قطع كاف. ورجع الأشموني أنه حسن. (القطع ١٦٥، المنار ٤٣).

ح^(١)، ﴿الْمَكِيلُ﴾ [١٣٧] م عِنْدَ مَنْ جَعَلَ ﴿صِبْغَةً﴾ [١٣٨] منتصبه على الإغراء، التَّقْدِير «عليكم صِبْغَةُ اللَّهِ»^(٢)، وَأَمَّا مَنْ جَعَلَهَا بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ قَبْلَهَا: ﴿بَلْ مَلَأَ إِزْهَمًا﴾ [١٣٥] [لَمْ يَتِمَّ الْوَقْفُ]^(٣) عِنْدَهُ^(٤).

﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ [١٣٨] ح^(٥)، ﴿صِبْغَةً﴾ [١٣٨] ح^(٦)، ﴿عَنِيذُونَ﴾ [١٣٨] م^(٧)، ﴿وَرَبُّكُمْ﴾ [١٣٩]، ﴿أَعْمَلُكُمْ﴾ [١٣٩] حَسَنَانِ^(٨)، ﴿مُخْلِصُونَ﴾ [١٣٩] كـ^(٩). ﴿نَصَرَتِي﴾ [١٤٠] ح^(١٠)، ﴿أَمْرَ اللَّهِ﴾ [١٤٠] م^(١١)، ﴿مِنْ اللَّهِ﴾ [١٤٠]

-
- (١) قال الأشموني: وقفٌ صالح، لاحتمال الواو بعده للابتداء والحال. (المنار ٤٣).
- (٢) وهو قول الكسائي. انظر الإيضاح ١/ ٥٣٤، القطع ١٦٥، المكتفى ١٧٦، المنار ٤٣.
- (٣) زيادة يقتضيها السياق.
- (٤) وهو قول الأخفش. انظر معاني القرآن ١/ ٣٤٠، القطع ١٦٥، إعراب القرآن ١/ ٢٧٦، المكتفى ١٧٧.
- (٥) قال الداني: كاف ورجح الأشموني أنه حسن. (المكتفى ١٧٧، المنار ٤٣).
- (٦) قال الأشموني، حسنٌ لاستئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعل جملة في موضع الحال. وقال الداني: كاف. المصدران السابقان.
- (٧) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح ١/ ٥٣٤، القطع ١٦٥، المكتفى ١٧٧، المنار ٤٣).
- (٨) وهما حسنان عند الأشموني أيضًا. (المنار ٤٣).
- (٩) قال الأشموني: كاف إن قرئ ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ بالغيبة، وجائز على قراءته بالخطاب. (المنار ٤٣).
- (١٠) قال الأخفش: هذا التمام، وقال الأشموني: كاف. (القطع ١٦٦، المنار ٤٣).
- (١١) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني (الإيضاح ١/ ٥٣٥، المكتفى ١٧٧، المنار ٤٣) وقال أبو حاتم: وقف كاف. (القطع ١٦٦).

حسن^(١)، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٤٠] م^(٢)، ﴿خَلَّتْ﴾ [١٤١]، ﴿كَبَبَتْ﴾ [١٤١]،
﴿كَبَبَتْ﴾ [١٤١] حِسان^(٣)، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٤١] م^(٤)، ﴿عَلَيْهَا﴾ [١٤٢] ح^(٥)،
﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [١٤٢] م^(٦)، ﴿شَهِيدًا﴾ [١٤٣] ح^(٧)، ﴿عَقَبِيَّةٌ﴾ [١٤٣] ح^(٨)،
﴿اللَّهُ﴾ [١٤٣] ح^(٩)، ﴿إِيْمَنَكُمْ﴾ [١٤٣] أَحْسَنُ مِنْهُ^(١٠)، ﴿رَجِيمٌ﴾ [١٤٣] م^(١١).

-
- (١) قال الداني: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن. (المكتفى ١٧٧، المنار ٤٣).
- (٢) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني (الإيضاح ١ / ٥٣٥، المكتفى ١٧٧، المنار ٤٣) وقال النحاس: وقف حسن (القطع ١٦٦).
- (٣) لم أقف عليها في مصادر الوقف والابتداء.
- (٤) وهو وقف تام عند الأشموني أيضًا. (المنار ٤٣).
- (٥) قال أحمد بن موسى: تمام (القطع ١٦٦)، وقال الأشموني: كاف للابتداء بالأمر (المنار ٤٣).
- (٦) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح ١ / ٥٣٥، المكتفى ١٧٧، المنار ٤٣).
- (٧) قال ابن الأنباري والداني: تام ورجح الأشموني أنه حسن. (الإيضاح ١ / ٥٣٥، المكتفى ١٧٧، المنار ٤٣).
- (٨) قال الأخفش: تام (القطع ١٦٦) ورجح الأشموني أنه حسن (المنار ٤٣).
- (٩) قال ابن الأنباري والداني: تام. ورجح الأشموني أنه حسن. (الإيضاح ١ / ٥٣٥، المكتفى ١٧٧، المنار ٤٣).
- (١٠) قال النحاس: قطع صالح، وقال الأشموني: كاف للابتداء بـ «إن». (القطع ١٦٧، المنار ٤٣).
- (١١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح ١ / ٥٣٥، القطع ١٦٧، المكتفى ١٧٧، المنار ٤٣).

﴿رَضَيْنَاهَا﴾ [١٤٤] ح عند البعض^(١). ﴿الْحَرَامُ﴾ [١٤٤] ح^(٢) ﴿سَطْرُهُ﴾ [١٤٤] أحسن منه^(٣). ﴿مِنْ رِيبِهِمْ﴾ [١٤٤] ح^(٤) ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٤٤] ك—^(٥). ﴿قِيلَ لَكَ﴾ [١٤٥] ح^(٦)، ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ [١٤٥] ح^(٧)، ﴿قَبِيلَةَ بَعْضٍ﴾ [١٤٥] أحسن منه^(٨). ﴿الْفَلْلَامِيَّةَ﴾ [١٤٥] م^(٩). ﴿أَبْنَاءَهُمْ﴾ [١٤٦] ح^(١٠)، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [١٤٦] ك. ثم يبتدئ ﴿الْحَقُّ﴾ [١٤٧] على معنى: هو الحق، ويجوز أن يكون مبتدأ و﴿مِنْ رِيبِكَ﴾ [١٤٧] خبره^(١١)، وقرأ عبيد بن عمير^(١٢)

(١) وهو قطع كاف عند النحاس، ووقف جائز عند الأشموني. (القطع ١٦٧، المنار ٤٣).

(٢) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً (المنار ٤٣).

(٣) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وتام عند النحاس وكاف عند الداني. (الإيضاح ٥٣٥ / ١، القطع ١٦٧، المكتفى ١٧٧).

(٤) وهو كاف عند الأشموني. (المنار ٤٣).

(٥) وهو تام عند النحاس والأشموني. (القطع ١٦٧، المنار ٤٣).

(٦) وهو وقف جائز عند الأشموني. (المنار ٤٣).

(٧) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً. المصدر نفسه.

(٨) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس، وكاف عند الداني. (الإيضاح ٥٣٥ / ١، القطع ١٦٧، المكتفى ١٧٧).

(٩) وهو قول النحاس، ورجحه الأشموني. (القطع ١٦٧، المنار ٤٣).

(١٠) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً. (المنار ٤٣).

(١١) انظر الإيضاح ٥٣٥ / ١، القطع ١٦٧، المنار ٤٣.

(١٢) هو عبيد بن عمير، أبو عاصم الليثي المكي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب، روى عنه مجاهد وعطاء. (ت ٥٧٤) انظر الجرح والتعديل ٤٠٩ / ٥، طبقات القراء ٤٩٦ / ١، تهذيب التهذيب ٦٣ / ٧.

﴿الْحَقُّ﴾ [١٤٧] بالنَّصْبِ^(١) أي: «وهم يَعْلَمُونَ الْحَقَّ»^(٢). ﴿الْمُنْتَرِينَ﴾ [١٤٧]
م^(٣)، ﴿الْخَيْرَاتِ﴾ [١٤٨] ح، ﴿جَمِيعًا﴾ [١٤٨] ح^(٤) ﴿قَدِيرٌ﴾ [١٤٨] ك—^(٥).
﴿الْحَرَامِ﴾ [١٤٩] ح، ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ [١٤٩] ح^(٦) ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٤٩] ك—^(٧)
﴿الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [١٥٠] ح^(٨) ﴿حُجَّةٌ﴾ [١٥٠] ح^(٩) التَّقْدِير: «لَكِنَّ الَّذِينَ

(١) ورُوِثَ أَيْضًا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. انظر تفسير القرطبي ٢ / ١٦٨، البحر المحيط ٢ / ٣٤.

(٢) قال الأشموني: وليس بوقف إن نصب ﴿الْحَقَّ﴾ بدلًا من ﴿الْحَقِّ﴾ أي: ليكتُمون الحقَّ من ربِّك. (المنار ٤٣) وانظر إعراب القرآن ١ / ٢٧٠، مشکل إعراب القرآن ١ / ٧٤.

(٣) وهو قول الداني، ورجحه الأشموني. (المكتفى ١٧٧، المنار ٤٣).

(٤) وهما وقفان كافيان عند النحاس والداني، وحسنان عند الأشموني. (القطع ١٦٧، المكتفى ١٧٧، المنار ٤٣).

(٥) وهو قول الداني، وقال النحاس: تام، ورجحه الأشموني... انظر المصادر السابقة.

(٦) وهما وقفان حسنان عند الأشموني أيضًا (المنار ٤٣).

(٧) في الأصل و(ح) ﴿يَعْمَلُونَ﴾ وهي قراءة أبي عمرو وحده وقرأ الباقر بالتاء. انظر السبعة ١٦٢. الكشف ١ / ٢٦٨، التيسير ٧٧.

(٨) قال الأشموني: تام سواء قرئ بقاء الخطاب أو بياء الغيبة. (المنار ٤٣).

(٩) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا. المصدر نفسه.

(١٠) قال النحاس: ليس بتمام ولا كاف لأنَّ ما بعده، وإنَّ كان استثناء ليس من الأول فإنه متعلِّق به راجعٌ إليه. (القطع ١٦٧) وقال الأشموني: وعند بعضهم يُوقف عليه إنَّ كان منقطعًا لأنَّه في قوة «لكن» فيكون ما بعده ليس من جنس ما قبله. (المنار ٤٣).

ظَلَمُوا»^(١)، وقد تكون «إِلَّا» بمعنى «الواو» أيضاً^(٢). ونحن نذكر وجوه «إِلَّا» في القرآن باختلاف حالاتها مع اختلاف أكثر العلماء فيها من غير تطويل وإملال، ولا توجيز وإقلال [٤٠/ و].

مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِذَا كَانَ بَعْدَ الِاسْتِثْنَاءِ كَلَامٌ تَامَّ جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِـ «إِلَّا»، إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ مَعْنَى مَا قَبْلَهُ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ [التين: ٥] ثُمَّ ابْتَدَأَتْ بِالِاسْتِثْنَاءِ بَعْدَهُ^(٣)، وَقَوْلِهِ^(٤): ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٥) إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا^(٦) [الانشقاق: ٢٤ - ٢٥] وَكَقَوْلِهِ^(٧): ﴿وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾^(٨)

(١) وهو مذهب سيويه، «إِلَّا» عنده بمعنى «لكن» في هذا الموضع. انظر الكتاب ٢ / ٣٢٥، القطع ١٦٧.

(٢) وهو مذهب أبي عبيدة، قال: موضع (إِلَّا) هاهنا ليس بموضع استثناء، إنما هو موضع واو الموالاة، ومجازها: لئلا يكون للناس عليكم حجة وللذين ظلموا. (مجاز القرآن ١ / ٦٠) وقال الفراء: وقد قال بعض النحويين: (إِلَّا) في هذا الموضع بمنزلة الواو. فهذا صواب في التفسير خطأ في العربية، إنما تكون (إِلَّا) بمعنى «الواو» إذا عطفها على استثناء قبلها، فهناك تصوير بمنزلة الواو. (معاني القرآن ١ / ٨٩) ورد النحاس قول أبي عبيدة أيضاً (القطع ١٦٨).

(٣) قال الأشموني: ﴿سَافِلِينَ﴾ وقف جائز، إن عني بالإنسان: الكافر، و﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾: الدرك من النار، وليس بوقف إن جعل ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ في معنى أَرْدَلِ العمر. (المنار ٣٠٦).

(٤) في (ح) «وكقوله».

(٥) قال ابن الأنباري: استثناء منقطع، كأنه قال: لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات. الإيضاح ٢ / ٩٧٢.

(٦) لفظ «وكقوله» سقط من (ح).

إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا»^(١) [البقرة: ١٥٩ - ١٦٠] ونحو هذا كثير في التنزيل . وما يتغير بالوقف معنى ما قبله ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَشِيَّتْ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] و﴿مَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٣] ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٢) إِلَّا إِبْلِيسَ [الحجر: ٣٠ - ٣١] ﴿فَلَا يُتَدَأْ بِـ «إِلَّا»﴾^(٣) . وأما إذا لم يكن بعد الاستثناء كلام تام، وإن كان منقطعاً أو كان متعلقاً بما قبله في المعنى لم يقف دونه، هذا قول^(٤).

وقال ابن مقسم^(٥): إذا كان الاستثناء متصلاً فالوقف على ما بعد «إِلَّا» أتم وأحسن كقوله [تعالى]^(٦): ﴿تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٦] ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، ﴿أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَشِيَّتْ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] قال: إلا أن يكون الاستثناء بعد تمام الآية فإنه يحسن الوقف على ما قبل «إِلَّا» لتتمام الآية، وعلى ما بعدها لتتمام الكلام، وذلك قوله: ﴿وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٧) إِلَّا عِبَادَكَ [الحجر: ٣٩ - ٤٠] ﴿إِذْ بَخَّيْنَهُمْ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ﴾^(٨)

(١) في النسختين زيادة «مَنْ بَدَّ» وهي في سورة آل عمران الآية ٨٩، وليست من هذه الآية. قال ابن الأنباري: والوقف على قوله: ﴿وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ غير تام لأن ﴿إِلَّا﴾ استثناء ولا يتم الكلام قبل الاستثناء. (الإيضاح ١/ ٥٣٧) ورجح قوله النحاس. (القطع ١٧١).

(٢) الزيادة يقتضيها السياق.

(٣) نقل الكلام السابق الأشموني في المنار ٥٩.

(٤) تقدمت ترجمته ١/ ١٤٥.

(٥) الزيادة من (ح).

إِلَّا مَجْزُورًا» [الصفات: ١٣٤ - ١٣٥] وما أشبه ذلك. قال: وإن كان منقطعاً عما قبله، فالوقف على ما قبل «إلا» أجود في المعنى وعلى ما بعدها حسن في ظاهر الكلام؛ ثم ما كان [٤٠/ظ] منه رأس الآية ازداد حسناً في الوقف. فمن المنقطع قبل تمام الآية، قوله: ﴿يَتَلَايَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة: ١٥٠] تقف ثم تبندى ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٥٠]، وكذلك ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ...﴾ [النساء: ١٤٨] ونحو هذا كثير ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مریم: ٦٢] و﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الأنعام: ٥٦] ثم التام في ذلك كله آخر الآية؛ ومن المنقطع بعد تمام الآية قوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ ثَمُودَ نَحْمِيكَ﴾ ٥٨ ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٨ - ٥٩] ﴿إِلَّا أَمْرَاتَهُ قَدَرْنَا﴾ [الحجر: ٦٠] ﴿عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ ٦١ ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ...﴾ [الصفات: ٩ - ١٠] ﴿بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾ ١١ ﴿إِلَّا حِمِيمًا...﴾ [النبا: ٢٤ - ٢٥] ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ ١٢ ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [التين: ٥ - ٦] قال: «اللفظ لفظ الاستثناء والتقدير: الرجوع من إخبار إلى إخبار ومعنى إلى معنى»^(١).

وللعلماء في ذلك اختلاف كثير يطول الكتاب بذكره، وأنا سأكشف عن انقساماتها ومعانيها على حسب ما وردت في التنزيل إن شاء الله. قلنا: فمن الاستثناء ما هو يتعلق^(٢) بالمستثنى عنه لم يصح الوقف دونه على ما بينت قبل، ومنه ما كان بمعنى «لكن» كقوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ [البقرة: ٧٨] فهذا خارج من الكلام قبله والمعنى «لكنهم

(١) نقل كلام ابن مِقْسَم الأشموني في المنار ٥٩.

(٢) في (ح) «متعلق».

يَمْنَنُونَ»، وكقوليه: ﴿إِلَّا أَنْعَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ...﴾ [الليل: ٢٠] و﴿إِلَّا أَبْنَاءَ
الْظُلَمِ...﴾ [النساء: ١٧٥] و﴿إِلَّا قَوْمَ يُوْثِرُ لَمَاءَ أَمْتُوا...﴾ [يونس: ٩٨] و﴿إِلَّا
رَحْمَةً مِنَّا﴾ [يس: ٤٤] التقدير: لكنهم يتبعون الظن، ولكننا رحمناهم، وكذا
الحكم فيما أشبه ذلك ^(١) [٤١ / و]، وإنما ترجمناه بـ «لكن» ليتبين خروجه من
الأول، وأضمرنا الفعل بعد «لكن» ليصح الابتداء بـ «إِلَّا» حيث استقام
الكلام. والنحويون يجعلون هذا الاستثناء منقطعاً إذا لم يصح دخول ما بعد
«إِلَّا» فيما قبل «إِلَّا» ألا ترى أن «الأماني» ليست من «الكتاب» في قوله:
﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ [البقرة: ٧٨].

ومنها ما هو بمعنى «الواو» عند قوم كقوله: ﴿عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ
ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠] التقدير «والذين ظلموا منهم» ^(٢) وكقوله، ﴿إِلَّا مَنْ
ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا...﴾ ^(٣) [النمل: ١١] ومن ذلك قوله: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ
يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ [النساء: ٩٢] قال أبو عبيدة: «إِلَّا بمعنى الواو لأنه لم
يحل للمؤمن قتل المؤمن عمداً ولا خطأً» ^(٤). وقسم يشبه المنقطع كقوله:

(١) انظر الكتاب ٢ / ٣٢٥، معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٩٤ - ٢٩٥، المقتضب
٤ / ٤١٢.

(٢) وهو قول أبي عبيدة، ورد قوله الفراء والنحاس. انظر ص ٢٧٧ حاشية رقم ١.

(٣) قال الفراء: وقد قال بعض النحويين: إن «إِلَّا» في اللغة بمنزلة الواو، وإنما
معنى هذه الآية: لا يخاف لدي المرسلون ولا من ظلم ثم بدل حسناً، ولم أجد
العربية تحتل ما قالوا. (معاني القرآن ٢ / ٢٨٧) وقال النحاس: و«إِلَّا» بمعنى
«الواو» لا يُعرف ولا يصح، وفيه بطلان المعنى. (القطع ٥٣٤ - ٥٣٥).

(٤) قال أبو عبيدة: وهذا كلام تستثني العرب الشيء من الشيء وليس منه على =

﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [يونس: ٦١] فقوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ منقطع عما قبله، إذ لو كان مُتَّصِلاً لكان بعد النفي تحقيقاً، وإذا كان كذلك، وجب أن يعزب عن الله مِثْقَالُ الذَّرَّةِ وأصغرُ وأكبرُ منها إلا في الحال الذي استثناهَا، وهو قوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [يونس: ٦١] وهذا غيرُ جائزٍ أصلاً، بل صحيح الابتداء بـ «إِلَّا» على تقدير «الواو»، أي: «وهو أيضاً في كتاب مُبِينٍ»^(١).

ونحو ذلك قوله: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩] إلى قوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

قوله: ﴿وَآخِشُونَ﴾ [١٥٠] حَسَنٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٢) [٤١/ ظ] ويتبدى ﴿وَلَا تَمْنَعُ﴾ [١٥٠]، وكذلك كُلُّ «لامٍ» قبلها «واو» ولم يكن معطوفاً على «لام كي» قبله.

﴿تَهْتَدُونَ﴾ [١٥٠] تَامٌ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا﴾ [١٥١] مِنْ صِلَةٍ ﴿فَأَذْكُرُونِي﴾ [١٥٢] وهو الاختيار عند الأكثرين، ثُمَّ على هذا

= اختصار وضمير، وليس لمؤمن أن يقتل مؤمناً على حالٍ إلا أن يقتله مخطئاً، فإن قتله خطأ، فعليه ما قال الله في القرآن. (مجاز القرآن ١/ ١٣٦) ولم أجد المعنى الذي نقله المؤلف عنه في هذا الموضع، والظاهر أنه نقله عن النحاس. انظر (القطع ٢٦١).

(١) انظر تفسير القرطبي ٨/ ٣٢٩، البحر المحيط ٨٠/ ٦. قال أبو حيان: وهذا قولٌ ضعيفٌ لم يثبت من لسان العرب وضع «إِلَّا» موضع الواو.

(٢) وهو قطع صالح عند النحاس، وجائز عند الأشموني (القطع ١٦٩، المنار ٤٣).

القول لا يقف على ﴿تَقْلُبُونَ﴾ [١٥١] وَمَنْ جَعَلَ ﴿كَمَا﴾ [١٥١] مِنْ صَلَةٍ مَا قَبْلَهُ، نحو ﴿وَلَا تَمَّ يَمِينِي﴾ [١٥٠] و﴿فَاسْتَقِيمُوا الْحَبْرَتِ﴾ [١٤٨] أَوْ ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [١٤٣] لَمْ يَقِفْ عَلَى ﴿تَهْتَدُونَ﴾ [١٥٠] وَيَقِفْ عَلَى ﴿تَقْلُبُونَ﴾ [١٥١] ^(١).

﴿وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [١٥٢] م ^(٢)، ﴿وَالصَّلَاةُ﴾ [١٥٣] ح عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ جَعَلَ ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ [١٥٣] جَوَابًا لِمَا قَبْلَهُ؛ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ ^(٣)، مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿وَاحْسِنُوا إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. ﴿وَلَا تَقْدُوا إِيَّائِي﴾ [البقرة: ١٩٠].

﴿مَعَ الصَّادِرِينَ﴾ [١٥٣] ك — ^(٤)، ﴿آمَوْتُ﴾ [١٥٤] ح ^(٥)، ﴿تَشْعُرُونَ﴾ [١٥٤] ك ^(٦). ﴿وَالشَّرَّابِ﴾ [١٥٥] ح ^(٧)، ﴿الصَّادِرِينَ﴾ [١٥٥] ك لِمَنْ جَعَلَ ﴿الَّذِينَ﴾ [١٥٦] رَفْعًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَخَبْرَهُ ﴿أُولَئِكَ﴾ [١٥٧]، وَمَنْ نَصَبَهُ عَلَى

(١) انظر الإيضاح ١/ ٥٣٥-٥٣٦، القطع ١٦٩، المكتفى ١٧٧-١٧٨، المنار ٤٣-٤٤.

(٢) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني. (القطع ١٧٠، المكتفى ١٧٨، المنار ٤٤).

(٣) انظر المنار ٤٤.

(٤) قال النحاس: تام ورجح الأشموني أنه كاف. (القطع ١٧٠، المنار ٤٤).

(٥) وقال الأخفش: تام، والمعنى: بل هم أحياء، ورجحه الدينوري، وقال الداني: هو حسن، وقال الأشموني: كاف. (القطع ١٧٠، المكتفى ١٧٨، المنار ٤٤).

(٦) قال النحاس: تام. ورجح الأشموني أنه كاف. (القطع ١٧٠، المنار ٤٤).

(٧) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف (الإيضاح ١/ ٥٣٦، المكتفى ١٧٨، المنار ٤٤) وقال الأخفش: تام (القطع ١٧٠).

النَّعْتِ لَمْ يَقِفْ قَبْلَهُ ^(١). ﴿أَلَمْهَتَدُونَ﴾ [١٥٧] م ^(٢) ﴿سَعَّارِ اللَّهِ﴾ [١٥٨] ح ^(٣)،
﴿يَطُوفُ بِهِمَا﴾ [١٥٨] ح ^(٤)، ﴿عَلِيمٌ﴾ [١٥٨] م ^(٥)، ﴿الَّلَّعُونَ﴾ [١٥٩] ك،
مُخْتَلَفٍ فِيهِ ^(٦). ﴿الرَّجِيمُ﴾ [١٦٠] م ^(٧)، ﴿فِيهَا﴾ [١٦٢] ح ^(٨)، ﴿يُنْظَرُونَ﴾
[١٦٢] م ^(٩)، ﴿الرَّجِيمُ﴾ [١٦٣] م ^(١٠) ﴿يَعْقِلُونَ﴾ [١٦٤] ح ^(١١)، ﴿كَحْبِ اللَّهِ﴾ [١٦٥]

(١) انظر القطع ١٧٠، المكتفى ١٧٨، المنار ٤٤.

(٢) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني. (القطع ١٧٠، المكتفى ١٧٨، المنار ٤٤).

(٣) وهو كاف الأشموني. (المنار ٤٤).

(٤) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف (الإيضاح ١/ ٥٣٧، المكتفى ١٧٨، المنار ٤٤).

(٥) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني. (القطع ١٧١، المكتفى ١٧٨، المنار ٤٤).

(٦) وهو غير تام عند ابن الأنباري، وليس بقطع كاف عند النحاس، لأن ﴿إِلَّا﴾ استثناء ولا يتم الكلام قبل الاستثناء، وأخذ الأشموني بقولهما. (الإيضاح ١/ ٥٣٧، القطع ١٧١، المنار ٤٤).

(٧) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني. (القطع ١٧١، المكتفى ١٧٨، المنار ٤٤).

(٨) قال الداني: وقف صالح. ورجح الأشموني أنه حسن. (المكتفى ١٧٨، المنار ٤٤).

(٩) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح ١/ ٥٣٨، القطع ١٧١، المكتفى ١٧٨، المنار ٤٤).

(١٠) الحرف (م) سقط من (ح) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح ١/ ٥٣٨، القطع ١٧١، المكتفى ١٧٨، المنار ٤٤).

(١١) وهو قول الداني ورجحه الأشموني. (المكتفى ١٧٨، المنار ٤٤).

ح^(١)، ﴿حُبَّ اللَّهِ﴾ [١٦٥] م^(٢).

﴿الْعَذَابَ﴾ [١٦٥] ح لِمَنْ قَرَأَ ﴿إِنَّ الْقُوَّةَ﴾ [١٦٥] بِالْكَسْرِ^(٣)،
حَذَفَ جَوَاب «وَلَوْ» وَلَمْ يُنْقِ مِنْهُ شَيْئاً، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
(الطويل)

٢٩ - فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ سَوِيَّةً وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقُطُ أَنْفَسًا^(٤)
أراد: لو مَاتَتْ فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ لَاسْتَرَحَتْ.

وَمَنْ قَرَأَ بِالْفَتْحِ فَالْوَصْلُ أَوْلَى، التَّقْدِيرُ: وَلَوْ رَى الَّذِينَ
ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ لَعَلِمُوا أَنَّ [٤٢/ و] الْقُوَّةَ لِلَّهِ، ف «أَنَّ» مِنْ صِلَةٍ
الْجَوَابِ^(٥).

(١) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف. (الإيضاح
١ / ٥٤٢، المكتفى ١٧٨، المنار ٤٤). وقال أبو حاتم: وقف مفهوم. (القطع
١٧١).

(٢) وهو قول ابن الأنباري والداني، وخالف الأشموني فقال: حسن. (الإيضاح
١ / ٥٤٢، المكتفى ١٧٨، المنار ٤٤).

(٣) وهي قراءة أبي جعفر ويعقوب، وقرأ الباقر بفتح الهمزة. انظر غاية الاختصار
٢ / ٤٢٠، النشر ٢ / ٢٢٤.

(٤) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٠٧، برواية «جميعاً» بدلاً من «سوية»
القطع والاثنتان ٣١٣، سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٤٨، شرح المفصل ٩ / ٨،
منار الهدى ٤٤، ١٤٩ ولسان العرب (جمع).

(٥) انظر الإيضاح ١ / ٥٣٩ - ٥٤١، القطع ١٧٢، المكتفى ١٧٨ - ١٧٩،
المنار ٤٤.

﴿شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ [١٦٥] ك^(١)، ﴿الْأَسْبَابُ﴾ [١٦٦] ك^(٢)، ﴿تَبَرَّأُوا مِنَّا﴾ [١٦٧] ح^(٣)، وعند الكلبي^(٤) ﴿كَذَلِكَ﴾ [١٦٧] ع^(٥)، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [١٦٧] ح^(٦) ﴿وَمِنَ النَّارِ﴾ [٧] م^(٧)، ﴿طَيِّبَاتٍ﴾ [١٦٨] ح، ﴿الشَّيْطَانِ﴾ [١٦٨] أَحْسَنَ مِنْهُ^(٨)، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١٦٨] ك^(٩)، ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [١٦٩] ك^(١٠)، ﴿ءِذَا نَأَى﴾ [١٧٠]

(١) قال النحاس: قطع حسنٌ إن جعلت ﴿إِذَا تَبَرَّأَ﴾ مقطوعاً مما قبله، وإن جعلت ﴿إِذَا﴾ بدلاً من ﴿إِذَا﴾ الأولى لم تقف على ﴿شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾. القطع ١٧٣، وانظر المنار ٤٤.

(٢) وهو قول الداني ورجحه الأشموني وقال ابن الأنباري: حسنٌ، وقال النحاس: صالحٌ. (الإيضاح ٥٣٨ / ١، القطع ١٧٣، المكتفى ١٧٩، المنار ٤٤).

(٣) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً. (المنار ٤٤).

(٤) هو محمد بن السائب، تقدمت ترجمته ١ / ١٩٧.

(٥) قال مكِّي: الكاف في موضع رفع على خبر ابتداء محذوف تقديره: الأمرُ كذلك، فيحسن الوقوف عليها، والابتداء بها على هذا، وقيل: الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره: رؤيةٌ مثل ذلك يريهم، فلا تقف عليها وتبتدىء بها. مشكل بإعراب القرآن ١ / ٧٩، وانظر المنار ٤٤.

(٦) قال الأشموني: كاف على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعلَ حالاً. (المنار ٤٤).

(٧) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح ١ / ٥٤٢، المكتفى ١٧٩، المنار ٤٤).

(٨) رجع الأشموني قول المؤلف فيهما. (المنار ٤٤).

(٩) وهو وقف صالح عند النحاس، وتام عند الأشموني (القطع ١٧٣، المنار ٤٤).

(١٠) قال النحاس: وقف صالح. ورجح الأشموني أنه كاف. (القطع ١٧٣، المنار ٤٥).

ح^(١) ﴿يَهْتَدُونَ﴾ [١٧٠] ك—^(٢) . ﴿يَقُولُونَ﴾ [١٧١] م^(٣) ﴿تَمْبُدُونَ﴾ [١٧٢]
 م^(٤) ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [١٧٣] ح^(٥) ، وكذلك ﴿عَلَيْهِ﴾ [١٧٣]^(٦) ، ﴿رَحِيمٌ﴾ [١٧٣] م^(٧)
 ﴿إِلَّا النَّارُ﴾ [١٧٤] لبعضهم^(٨) ، ويجوز ﴿وَلَا يَرْصِقُهُمْ﴾ [١٧٤]^(٩) ،
 ﴿أَلِيمٌ﴾ [١٧٤] ك^(١٠) ، ﴿بِالْمَغْفِرَةِ﴾ [١٧٥] ح^(١١) ، ﴿عَلَى النَّارِ﴾ [١٧٥] م^(١٢) .

(١) وهو كاف عند الأشموني (المنار ٤٥) .

(٢) وهو وقف صالح عند النحاس ، وتام عند الأشموني . (القطع ١٧٣ ، المنار ٤٥) .

(٣) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني . (القطع ١٧٣ ، المكتفى ١٧٩ ،
 المنار ٤٥) .

(٤) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني . (القطع ١٧٣ ، المنار ٤٥) .

(٥) وهو وقف جائز عند الأشموني (المنار ٤٥) .

(٦) وهو وقف كاف عند الأشموني . المصدر نفسه .

(٧) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني . (القطع ١٧٣ ، المكتفى ١٧٩ ،
 المنار ٤٥) .

(٨) قال الأشموني : وقف جائز . (المنار ٤٥) .

(٩) قال الأشموني : كاف على استئناف ما بعده ، وليس بوقف إن جعل في موضع
 الحال . (المنار ٤٥) .

(١٠) وهو تام عند النحاس والأشموني (القطع ١٧٣ ، المنار ٤٥) .

(١١) وهو تام عند الأشموني . (المنار ٤٥) .

(١٢) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني ، وقال النحاس : وقف حسنٌ
 إذا قُدِّرَتْ ﴿ذَلِكَ﴾ مرفوعاً بالابتداء . (الإيضاح ١ / ٥٤٢ ، القطع ١٧٣ ،
 المكتفى ١٧٩ ، المنار ٤٥) .

﴿بِالْحَقِّ﴾ [١٧٦] ح^(١)، ﴿بَعِيدٍ﴾ [١٧٦] م^(٢) ﴿وَمَا آتَى الزُّكُورَ﴾ [١٧٧] ح
 عند الأخفش، ويجعل ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [١٧٧] [مبتدأ]^(٣)؛ وَمَنْ جَعَلَهُ^(٤) عطفًا
 على ﴿مَنْ﴾ [١٧٧] لم يبتدئ به^(٥)، ﴿عَنْهُمْ﴾ [١٧٧] ح في قول أبي عمرو
 وغيره لأنهم جعلوا ﴿وَالصَّابِرِينَ﴾ [١٧٧] منصوبًا على المدح^(٦)، وَمَنْ عطفَ
 على ما قبله لم يقف دونه^(٧)، ﴿وَحِينَ الْيَأْسِ﴾ [١٧٧] ح^(٨)، ومنهم مَنْ جعل
 ﴿وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [١٧٧] حَسَنًا لطول الكلام^(٩)، ﴿الْمُنْقُورَ﴾ [١٧٧]

(١) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف. (الإيضاح ١ / ٥٤٢، المكتفى ١٧٩، المنار ٤٥).

(٢) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ١ / ٥٤٢، القطع ١٧٣، المكتفى ١٧٩، المنار ٤٥).

(٣) الزيادة من (ح)، انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٤٨، القطع ١٧٤ - ١٧٥.

(٤) في الأصل و(ح) «جعل».

(٥) انظر القطع ١٧٥، إعراب القرآن ١ / ٢٨٠، مشكل إعراب القرآن ١ / ٨٢، التبيان ١ / ١٤٤.

(٦) وهو قول سيبويه أيضًا، انظر الكتاب ٢ / ٦٣ - ٦٥، وانظر ١ / ٢١٣.

(٧) انظر إعراب القرآن ١ / ٢٨٠، مشكل إعراب القرآن ١ / ٨٢، التبيان ١ / ١٤٥.

(٨) وهو قول ابن الأنباري، وقال أبو حاتم: هو تام، وخطأه ابن الأنباري، لأن قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ خبر وحديث عنهم فلا يتم الوقف قبله، انظر الإيضاح ١ / ٥٤٢، القطع ١٧٥.

(٩) قال الأشموني: ولا وقف على ﴿الْأَنْبِيَاءِ﴾ لأن ما بعده معطوف على ما قبله، وأجاز بعضهم الوقف عليه لطول الكلام، (المنار ٤٥).

م^(١)، ﴿الْقَتْلَى﴾ [١٧٨] ح^(٢)، ﴿يَا لَأُنْفَى﴾ [١٧٨] أَحْسَنَ مِنْهُ^(٣)، ﴿يَا حَسَنٌ﴾ [١٧٨] ح^(٤)، ﴿وَرَحْمَةً﴾ [١٧٨] ح^(٥)، ﴿أَلِيمٌ﴾ [١٧٨] ك^(٦).

﴿فِي الْقَصَاصِ حَيَّةٌ﴾ [١٧٩] ح عند نافع، ثم قال: ﴿يَتَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [١٧٩] على تقدير: فاذكروا الله، أو فأقبلوا يا أولي الألباب^(٧).

﴿تَتَقَوَّنَ﴾ [١٧٩] ك^(٨)، ﴿يَا لَمَعْرُوفٌ﴾ [١٨٠] ح، ثم يقول:

(١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني (الإيضاح ١ / ٥٤٢، القطع ١٧٥، المكتفى ١٨٠، المنار ٤٥).

(٢) قال النحاس: قطع حسن إن رفعت ما بعده بالابتداء، وإن رفعت بالفعْل دخل في الصلة ولم تقف على ﴿الْقَتْلَى﴾ وكان التقدير: كُتِبَ عليكم أن يُقَاصَّ في القتلَى الحرُّ بالحرِّ، (القطع ١٧٥) وانظر (المنار ٤٥).

(٣) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس والأشموني وكاف عند الداني، (الإيضاح ١ / ٥٤٣، القطع ١٧٥، المكتفى ١٨٠، المنار ٤٥).

(٤) قال أبو حاتم: وقف كاف، وقال الأشموني: جائز، (القطع ١٧٥، المنار ٤٥).

(٥) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف (الإيضاح ١ / ٥٤٣، المكتفى ١٨٠، المنار ٤٥)، وقال أبو حاتم: تام، (القطع ١٧٥).

(٦) وهو وقف تام عند النحاس والأشموني، (القطع ١٧٥، المنار ٤٥).

(٧) قال الأشموني: وليس بشيء، لأنَّ الابتداء بالنداء المجرد لا يفيد إلا أن يقتصر بالسبب الذي من أجله نودي، ومن قال: يُضَمَّرُ قبل النداء فعلٌ تقديره: اعلّموا يا أولي الألباب، قوله فاسدٌ لأنَّ الأوامر والنواهي التي تقتصر بالنداء لا نهاية لها، فإذا أُضْمِرَ أحدها لم يتميز عن أخواته، (المنار ٤٥).

(٨) وهو قول النحاس وخالف الأشموني فقال: تام، (القطع ١٧٥ - ١٧٦، المنار ٤٥).

﴿حَقًّا﴾ [١٨٠] (أي: أحق ذلك حقاً) ^(١) ﴿عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [١٨٠] كـ ^(٢)،
 ﴿يَبْدُلُونَهُ﴾ [١٨١] ح ^(٣)، ﴿عَلِيمٌ﴾ [١٨١] كـ ^(٤)، ﴿إِنَّمَا عَلَيْهِ﴾ [١٨٢] ح ^(٥)،
 ﴿رَجِيمٌ﴾ [١٨٢] م ^(٦) ﴿مَعْدُودَاتٍ﴾ [١٨٤] ح، ﴿أُخْرَى﴾ [١٨٤] ح ﴿مُسْكِينٍ﴾ [١٨٤] ح، وكذلك ﴿خَيْرٌ لَّهُ﴾ [١٨٤] ^(٧) ^(٨).

﴿تَعْلَمُونَ﴾ [١٨٤] ك عند مَنْ جعل ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [١٨٥] خبراً لمبتدأ محذوف ^(٩)، وَمَنْ رفعه للبدلِ مِنْ ﴿الصِّيَامِ﴾ [١٨٣] لم يقفْ دونه ^(١٠)،

(١) العبارة (أي: حقاً) سقطت من (ح)، وانظر إعراب القرآن ١/ ٢٨٣، التبيان ١/ ١٤٧، المنار ٤٥.

(٢) وهو قول النحاس، ورجحه الأشموني (القطع ١٧٦، المنار ٤٥).

(٣) قال الداني: كاف ورجح الأشموني أنه حسن، (المكتفى ١٨٠، المنار ٤٥).

(٤) وهو قول النحاس والداني، وقال الأشموني: حسن (القطع ١٧٦، المكتفى ١٨٠، المنار ٤٥).

(٥) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٤٥).

(٦) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، وقال النحاس: كاف، (الإيضاح ١/ ٥٤٣، القطع ١٧٦، المكتفى ١٨٠، المنار ٤٥).

(٧) وهي وقوف حسنة عند ابن الأنباري والأشموني وكافية عند الداني (الإيضاح ١/ ٥٤٣، المكتفى ١٨٠، المنار ٤٥ - ٤٦).

(٨) وهي وقوف حسنة عند ابن الأنباري والأشموني وكافية عند الداني (الإيضاح ١/ ٥٤٣، المكتفى ١٨٠، المنار ٤٥ - ٤٦).

(٩) التقدير «المفروض عليكم شهر رمضان» أو «ذلك» (انظر الإيضاح ١/ ٥٤٤، المكتفى ١٨١، المنار ٤٦)، وقال يعقوب: ومن الوقف ﴿تَعْلَمُونَ﴾ ثم استأنف ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ وهو مرفوع بالابتداء وخبره ﴿الَّذِي أُنْزِلَ﴾ (القطع ١٧٧).

(١٠) قال الزجاج: ويجوز أن يكون رفعه على البدل من ﴿الصِّيَامِ﴾ فيكون مرفوعاً =

وهذا كما تقول العرب: «لَيْلُكَ قَائِمٌ [٤٢ / ظ] ونهارُكَ صَائِمٌ»^(١)، وَمَنْ
نَصَبَهُ^(٢) عَلَى الْإِعْرَاءِ ابْتَدَأَ بِهِ^(٣) وَمَنْ جَعَلَهُ بَدَلًا مِنَ الْأَيَّامِ الْمَعْدُودَاتِ لَمْ
يَقِفْ دُونَهُ^(٤)، «وَالْفَرْقَانِ» [١٨٥] ح^(٥)، «فَلْيَصُحَّةٌ» [١٨٥] ح،
«أُخْرٌ» [١٨٥] أَحْسَنُ مِنْهُ^(٦)، «تَشْكُرُونَ» [١٨٥] م^(٧)، «قَرِيبٌ» [١٨٦]

= على ما لم يُسَمِّ فاعله، المعنى: «كُتِبَ عَلَيْكُمْ شَهْرُ رَمَضَانَ» وهو مذهب
الكسائي، انظر معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٥٣، القطع ١٧٧، وقال أبو حيان
وفيه بُعْدٌ لوجهين، أحدهما: كثرة الفصل بين البديل والمبدل منه، والثاني أنه
لا يكون إذ ذاك إلا من بدل الاشتمال، وهو عكس بدل الاشتمال، لأن بدل
الاشتمال في الغالب يكون بالمصادر، فلو كان هذا التركيب: كتب عليكم شهر
رمضان صيأه، لكان البديل إذ ذاك صحيحًا، البحر المحيط ٢ / ١٩٤.

(١) انظر الكتاب ١ / ١٦٠، ٣٣٧، الكامل ١ / ٢٨٥.

(٢) وهي قراءة مجاهد وشَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، ورواها هارون الأعور عن أبي عمرو، وأبو
عمارة عن حفص، انظر مختصر شواذ القرآن ١٢، البحر المحيط ٢ / ١٩٣.

(٣) التقدير: صوموا شهر رمضان، أو الزموا، انظر الإيضاح ١ / ٥٤٤، القطع
١٧٧، المنار ٤٦، وقال النحاس: وهذا بعيدٌ لأنه لم يتقدم ذكر الشهر فيُغْرَى به،
إعراب القرآن ١ / ٢٨٧.

(٤) انظر الكشاف ١ / ٢٧٧، التبيان ١ / ١٥٣، البحر المحيط ٢ / ١٩٤، المنار ٤٦،
وقال أبو حيان: وفيه بُعْدٌ لكثرة الفصل بين البديل والمبدل منه.

(٥) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح
١ / ٥٤٤، المكتفى ١٨١، المنار ٤٦).

(٦) رجع الأشموني قول المؤلف فيهما، (المنار ٤٦).

(٧) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ١٧٧، المكتفى ١٨١،
المنار ٤٦).

ح^(١)، وَعِنْدَ قَوْمٍ ﴿دَعَا﴾ [١٨٦] ح^(٢)، ﴿يُرْشِدُونَ﴾ [١٨٦] م^(٣)،
 ﴿يَسْأَلُكُمْ﴾ [١٨٧] ح^(٤)، وَكَذَلِكَ ﴿يَأْتِي لَهَنٌ﴾ [١٨٧] ح^(٥)، ﴿عَنْكُمْ﴾
 [١٨٧] ح، وَ﴿لَكُمْ﴾ [١٨٧] أَحْسَنَ مِنْهُ^(٦)، ﴿أَلَيْلٍ﴾ [١٨٧] ح، وَكَذَلِكَ
 ﴿الْمَسْجِدُ﴾ [١٨٧] وَ﴿فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [١٨٧] م^(٧)، ﴿يَتَّقُونَ﴾ [١٨٧] م،
 ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [١٨٨] م^(٨)، ﴿أَلَا هَلَّةٌ﴾ [١٨٩] ح^(٩)، ﴿وَالْحَجُّ﴾ [١٨٩]

(١) قال يعقوب: ومن الوقف ﴿قَرِيبٌ﴾، واحتج بقول الحسن: سئل رسول الله ﷺ،
 أين الله؟ فأنزل الله ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾، ورجح الأشموني
 أنه حسن، (القطع ١٧٧، المنار ٤٦).

(٢) قال نصير: لا يقف على قوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ ولكن
 على قوله: ﴿إِذَا دَعَا﴾ أو على رأس الآية، (القطع ١٧٧).

(٣) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ١٨١، المنار ٤٦).

(٤) قال الأشموني: حسنٌ وقيل: كاف لأن ﴿هَنَّ﴾ مبتدأ، (المنار ٤٦).

(٥) قال النحاس: قطع صالح، ورجح الأشموني أنه حسن، (القطع ١٧٧، المنار ٤٦).

(٦) رجع الأشموني قول المؤلف فيهما، (المنار ٤٦).

(٧) قال الداني: كاف، وقيل: تام، وقال الأشموني: حسنٌ، (المكتفى ١٨١،
 المنار ٤٦).

(٨) وهما وقفان تامان عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ١٨٧، المكتفى
 ١٨١، المنار ٤٦).

(٩) وهما وقفان صالحان عند النحاس وكافيان عند الداني وحسانان عند الأشموني
 (القطع ١٧٨، المكتفى ١٨١، المنار ٦٤).

(١٠) قال الأشموني: جائز، وأبى الوقف عليه جماعة لأن ما بعده جوابه فلا يفصل
 بينهما (المنار ٤٦).

أَحْسَنُ مِنْهُ^(١)، ﴿أَتَقَى﴾ [١٨٩] ح^(٢)، ﴿أَتَوَيْهَا﴾ [١٨٩] أَحْسَنُ مِنْهُ^(٣)،
﴿تُفْلِحُونَ﴾ [١٨٩] ك^(٤)، ﴿وَلَا تَقْدُوا﴾ [١٩٠] ح مُخْتَلَفٌ فِيهِ^(٥)،
﴿الْمُعْتَدِينَ﴾ [١٩٠] ك^(٦)، ﴿أَخْرَجُكُمْ﴾ [١٩١] ح^(٧)، وَكَذَلِكَ ﴿الْقَتْلَ﴾
[١٩١] ح^(٨)، وَ﴿يَقْنِلُونَكُمْ فِيهِ﴾ [١٩١] ح^(٩) وَ﴿فَأَقْتُلُوهُمْ﴾ [١٩١] ح^(١٠)،

(١) وهو وقف حسنٌ عند ابن الأنباري، وكاف عند الداني والأشموني (الإيضاح ١ / ٥٤٤، المكتفى ١٨١، المنار ٤٦) وقال أبو حاتم: تام (القطع ١٧٨).

(٢) وهو كاف عند الأشموني، (المنار ٤٦).

(٣) وهو حسنٌ عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني (الإيضاح ١ / ٥٤٤، المكتفى ١٨١، المنار ٤٦).

(٤) وهو قول الداني، وقال ابن الأنباري والنحاس: حسنٌ، وخالف الأشموني، فقال: تام، (الإيضاح ١ / ٥٤٤، القطع ١٧٨، المكتفى ١٨١، المنار ٤٦).

(٥) قال الأشموني: وقف صالح، لأن قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ﴾ جواب للنهي قبله فله به بعض التعلق (المنار ٤٦).

(٦) وهو وقف حسنٌ عند النحاس، وتام عند الأشموني، (القطع ١٧٨، المنار ٤٦).

(٧) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٤٦).

(٨) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ١ / ٥٤٤، القطع ١٧٨، المكتفى ١٨١، المنار ٤٦).

(٩) وهو كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ١٨١، المنار ٤٦).

(١٠) قال الأشموني: جائر، لأن قوله: ﴿كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ منقطعٌ في اللفظ متصلٌ في المعنى (المنار ٤٦).

﴿الْكَافِرِينَ﴾ [١٩١] كـ عن بعض^(١)، ﴿رَحِيمٌ﴾ [١٩٢] أَحْسَنَ مِنْهُ^(٢)، ﴿الَّذِينَ لِلَّهِ﴾ [١٩٣] ح^(٣)، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [١٩٣] كـ^(٤)، ﴿فَصَاصٌ﴾ [١٩٤] ح^(٥)، ﴿عَلَيْكُمْ﴾ [١٩٤] ح^(٦)، ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ [١٩٤] م^(٧)، ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ [١٩٥] مُخْتَلَفٌ فِيهِ^(٨)، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٩٥] كـ^(٩)، ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ﴾ [١٩٦] عَلَى قِرَاءَةٍ مَنْ قَرَأَ ﴿وَالْعُمْرَةَ﴾ [١٩٦] رَفْعًا^(١٠)،

(١) قال النحاس: وقف حسنٌ، وقال الأشموني: كاف، (القطع ١٧٨، المنار ٤٦).

(٢) وهو وقف حسن عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني، (القطع ١٧٨، المكتفى ١٨١، المنار ٤٦).

(٣) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ٤٦).

(٤) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ١٧٨، المكتفى ١٨١، المنار ٤٦).

(٥) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ١ / ٥٤٤، المكتفى ١٨١، المنار ٤٦).

(٦) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ١ / ٥٤٤، المكتفى ١٨١، المنار ٤٦).

(٧) قال ابن الأنباري: وقف حسنٌ، وقال النحاس والداني: كاف، ورجح الأشموني أنه تام، (الإيضاح ١ / ٥٤٥، القطع ١٧٨، المكتفى ١٨١، المنار ٤٦).

(٨) قال النحاس: قطع كاف، وقال الأشموني: جائز لأن «إن» جواب الأمر، فهو منقطعٌ لفظًا متصلٌ معنىً، (القطع ١٧٨، المنار ٤٦).

(٩) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال ابن الأنباري: وقف حسنٌ، (الإيضاح ١ / ٥٤٥، المكتفى ١٨١، المنار ٤٦).

(١٠) وهي قراءة عليّ وابن مسعود وابن عباس والشَّعْبِيّ. مختصر شواذ القرآن ١٢، =

﴿لِلَّهِ﴾ ح^(١)، وكذلك ﴿الْهَدْيِ﴾ [١٩٦] ح^(٢)، و﴿مَحَلَّةً﴾ [١٩٦] ح^(٣) و﴿أَوْسُكٍ﴾ [١٩٦] ح^(٤)، و﴿مِنَ الْهَدْيِ﴾ [١٩٦] ح^(٥)، و﴿رَجَعْتُمْ﴾ [١٩٦] ح، و﴿كَامِلَةً﴾ [١٩٦] ح^(٦)، و﴿الْحَرَامِ﴾ [١٩٦] ح^(٧)، ﴿الْعِقَابِ﴾ [١٩٦] م^(٨) ﴿مَعْلُومَتٍ﴾ [١٩٧] ح^(٩).

= البحر المحيط ٢/ ٢٥٥ وانظر الإيضاح ١/ ٥٤٥، القطع ١٧٨. وقال النحاس: هي قراءة شاذة بعيدة لأنَّ ﴿العمرة﴾ يجب أن يكون إعرابها كإعراب ﴿الْحَجِّ﴾ كذا سبيل المعطوف، فإن قيل: رفعها بالابتداء لم تكن في ذلك فائدة لأنَّ العمرة لم تزل لله ﷻ، وأيضاً فإنه تخرج العمرة من الإتمام. إعراب القرآن ١/ ٢٩٢ - ٢٩٣.

- (١) وهو كاف عند الداني والأشموني (المكتفى ١٨١، المنار ٤٦).
- (٢) وهو قول ابن الأنباري، وقال النحاس والأشموني: كاف، (الإيضاح ١/ ٥٤٥، القطع ١٧٨، المنار ٤٦).
- (٣) وهو قطع كاف عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ١٧٨، المكتفى ١٨١، المنار ٤٦).
- (٤) وهو كاف عند النحاس والأشموني، (القطع ١٧٨، المنار ٤٦).
- (٥) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ١/ ٥٤٥، المكتفى ١٨١، المنار ٤٦).
- (٦) وهما وقفان حسنان عند الأشموني أيضاً، (المنار ٤٦).
- (٧) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ١/ ٥٤٥، المكتفى ١٨٢، المنار ٤٦).
- (٨) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ١/ ٥٤٥، القطع ١٧٨، المكتفى ١٨٢، المنار ٤٧).
- (٩) وهو قطع صالح عند النحاس، وكاف عند الأشموني (القطع ١٧٨، المنار ٤٧).

﴿فِي الْحَجِّ﴾ [١٩٧] ح إجماعاً عند مَنْ قرأ ثلاثتهن بالرفع^(١) أو الفتح^(٢)، وَمَنْ رَفَعَ ﴿فَلَا رَفْثٌ﴾ [١٩٧] ﴿وَلَا فَسُوقٌ﴾ [١٩٧] وَفَتَحَ ﴿وَلَا جِدَالَ﴾^(٣) [١٩٧] وَقَفَ عَلَى ﴿فُسُوقٌ﴾^(٤).

﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [١٩٧] ك—^(٥)، ﴿الْتَقَوْا﴾ [١٩٧] ح^(٦)، وعند قومٍ ﴿وَأَتَّقُونِ﴾ [١٩٧] ثُمَّ يَتَدَيءُ ﴿يَتَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ﴾^(٧) [١٩٧] - [١٩٨] ﴿مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٨) [١٩٨] ح ﴿الْحَرَامِ﴾ [١٩٨] ح^(٩)، وعند قومٍ ﴿كَمَا

(١) قرأ أبو جعفر ﴿فَلَا رَفْثٌ وَلَا فَسُوقٌ وَلَا جِدَالَ﴾ كلهن بالرفع والتنوين، وقرأهن الباقون بالفتح من غير تنوين، انظر غاية الاختصار ٢/ ٤٢٧، النشر ٢/ ٢١١.

(٢) في (ح) «والفتح».

(٣) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، انظر السبعة ١٨٠، الكشف ١/ ٢٨٥، التيسير ٨٠.

(٤) انظر الإيضاح ١/ ٥٤٥ - ٥٤٦، القطع ١٧٨ - ١٧٩، المكتفى ١٨٢، المنار ٤٧.

(٥) الحرف (ك) سقط من (ح) وهو قول النحاس، وقال ابن الأنباري والداني والأشُموني: وقف تام، (الإيضاح ١/ ٥٤٦، القطع ١٧٩، المكتفى ١٨٣، المنار ٤٧).

(٦) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشُموني: كاف، (الإيضاح ١/ ٥٤٦، المكتفى ١٨٣، المنار ٤٧).

(٧) قال النحاس: أما الوقوف على ﴿وَأَتَّقُونِ﴾ فلا نعلم أحداً من العلماء أجازه، (القطع ١٧٩).

(٨) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشُموني، وقال النحاس: تام، والداني: كاف، (الإيضاح ١/ ٥٤٧، القطع ١٧٩، المكتفى ١٨٣، المنار ٤٨).

(٩) وهو وقف حسن عند الأشُموني أيضاً، (المنار ٤٧).

هَذَا نَكْمٌ [١٩٨] ك—^(١)، ﴿الضَّالِّينَ﴾ [١٩٨] ك—^(٢)، ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا﴾
 اللَّهُ [١٩٩] ح عند البعض^(٣)، ﴿رَجِيمٌ﴾ [١٩٩] ك—^(٤)، ﴿وَكُرًّا﴾ [٢٠٠] ح^(٥)
 ﴿مِنْ خَلْقٍ﴾ [٢٠٠] ك—^(٦)، [٤٣ / و] ﴿النَّارِ﴾ [٢٠١] ك—^(٧)، ﴿كَسْبُوا﴾ [٢٠٢]
 ح^(٨)، ﴿الْحَسَابِ﴾ [٢٠٢] م^(٩) ﴿مَعْدُودَاتٍ﴾ [٢٠٣] ح^(١٠)، ﴿إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [٢٠٣]

(١) الحرف (ك) سقط من (ح) وهو قول الداني، وقال الأشموني: ليس بوقف لأن الواو بعده للحال، (المكتفى ١٨٣، المنار ٤٧).

(٢) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: حسن، (القطع ١٧٩ - ١٨٠، المكتفى ١٨٣، المنار ٤٧).

(٣) قال الأشموني: وقف كاف (المنار ٤٧).

(٤) وهو قول الداني، وقال النحاس: حسن، والأشموني: تام، (القطع ١٨٠، المكتفى ١٨٣، المنار ٤٧).

(٥) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني: كاف، وقال الأشموني: تام، الإيضاح ١ / ٥٤٧، القطع ١٨٠، المكتفى ١٨٣، المنار ٤٧).

(٦) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: وقف حسن، (القطع ١٨٠، المكتفى ١٨٣، المنار ٤٧).

(٧) قال النحاس: وقف حسن، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ١٨٠، المنار ٤٧).

(٨) الحرف (ح) سقط من (ح) وهو كاف عند الداني والأشموني (المكتفى ١٨٣، المنار ٤٧).

(٩) الحرف (م) سقط من (ح) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني، وكذلك الأشموني، (الإيضاح ١ / ٥٤٧، القطع ١٨٠، المكتفى ١٨٣، المنار ٤٧).

(١٠) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والأشموني، وكاف عند الداني (الإيضاح ١ / ٥٤٧، المكتفى ١٨٣، المنار ٤٧).

ح^(١)، ﴿مَنْ اتَّقَى﴾ [٢٠٣] ح^(٢) حَسَنٌ^(٣) كُلُّهَا، ﴿تُحْشَرُونَ﴾ [٢٠٣] م^(٤)،
 ﴿الْخِصَامِ﴾ [٢٠٤] ك^(٥)، ﴿فِيهَا﴾ [٢٠٥] عِنْدَ مَنْ رَفَعَ ﴿وِيَهْلِكَ﴾^(٦)
 [٢٠٥]، أَي: وهو يهلك، والفرءاء: يرفعه نسقاً على ﴿يُعْجِبُكَ﴾ [٢٠٤]
 فَإِذَا لَا وَقْفَ قَبْلَهُ^(٧)، ﴿وَاللَّسْلُ﴾ [٢٠٥] ح^(٨)، ﴿الْفَسَادِ﴾ [٢٠٥] ك^(٩)،
 ﴿جَهَنَّمَ﴾ [٢٠٦] ح^(١٠)، ﴿الْمِهَادُ﴾ [٢٠٦] م^(١١)، ﴿مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [٢٠٧]

(١) قال الأشموني: جائز، وقال نصير النحوي: لا يوقف على الأول حتى يؤتى
 بالثاني، (المنار ٤٧).

(٢) وهو حسن عند ابن الأنباري والأشموني، وكاف عند الداني (الإيضاح
 ١ / ٥٤٧، المكتفى ١٨٣، المنار ٤٧).

(٣) لفظ (حسن) سقط من (ح).

(٤) الحرف (م) سقط من (ح)، وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى
 ١٨٣، المنار ٤٧).

(٥) الحرف (ك) سقط من (ح)، وهو قول الداني ورجحه الأشموني، المصدران
 السابقان.

(٦) وهي قراءة الحسن، انظر مختصر شواد القراءات ١٣، البحر المحيط ٢ / ٣٣٠.

(٧) انظر معاني القرآن للفرءاء ١ / ١٢٤، الإيضاح ١ / ٥٤٨، القطع ١٨٠، المنار ٤٧.

(٨) وهو تام عند ابن الأنباري والداني وكاف عند الأشموني، (الإيضاح ١ / ٥٤٨،
 المكتفى ١٨٣، المنار ٤٧).

(٩) قال ابن الأنباري والداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف انظر المصادر السابقة.

(١٠) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، انظر المصادر السابقة.

(١١) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ١٨٣، المنار ٤٧).

ح^(١) ﴿بِالْعِبَادِ﴾ [٢٠٧] م^(٢)، ﴿الشَّيْطَانِ﴾ [٢٠٨] ح^(٣)، وعند البعض ﴿كَافَّةً﴾ [٢٠٨] ^(٤)، ﴿مُيِّنٌ﴾ [٢٠٨] ك^(٥)، ﴿حَكِيمٌ﴾ [٢٠٩] م^(٦).
 ﴿وَالْمَلَكُوتُ﴾ [٢١٠] ح مرفوعة كانت أو مجرورة^(٧)، قال يعقوب: «مَنْ رَفَعَ ﴿وَالْمَلَكُوتُ﴾ ابتداءً به، أي: وأتاهم الملائكة»^(٨)، والصحيح أن ﴿وَالْمَلَكُوتُ﴾ معطوف على قوله: ﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [٢١٠] ^(٩).

(١) وهو تام عند ابن الأنباري والداني وكاف عند الأشموني، (الإيضاح ١ / ٥٤٨، المكثف ١٨٣، المنار ٤٧).

(٢) هذا قول ابن الأنباري والنحاس والداني، وكذلك الأشموني (الإيضاح ١ / ٥٤٨، القطع ١٨٠، المكثف ١٨٣، المنار ٤٧ - ٤٨).

(٣) قال الأشموني: كاف للابتداء بـ «إنه». (المنار ٤٨).

(٤) قال النحاس: قطع كاف، و﴿كَافَّةً﴾ حالٌّ من ﴿أَلَسِرَ﴾ أي: ادخلوا في الإسلام في هذه الحال، وقال الأشموني: وقف جائز، (القطع ١٨٠ - ١٨١، المنار ٤٨).

(٥) قال النحاس: وقف حسنٌ ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ١٨٢، المنار ٤٨).

(٦) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ١٨٢، المنار ٤٨).

(٧) قرأ أبو جعفر بالخفض وقرأ الباقر بالرفع، انظر (غاية الاختصار ٢ / ٤٢٨، النشر ٢ / ٢٢٧) وانظر (الإيضاح ١ / ٥٤٨).

(٨) قال النحاس: جاء في تفسير قتادة ما يقوي قول يعقوب، قال يعقوب: أي هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام، وتأتيهم الملائكة عند الموت، (القطع ١٨٢).

(٩) قال النحاس: وقد خولف يعقوب في هذا ف قيل: بل الوقف الكافي ﴿وَالْمَلَكُوتُ﴾ على قراءة من قرأ ﴿وَالْمَلَكُوتُ﴾ وقال مخالفة: الدليل على هذا أنه في قراءة أبي عبد الله ﴿هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة في ظلل من الغمام﴾ (القطع ١٨٢).

وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَل^(١) ﴿وَقَضَاءُ الْأَمْرِ﴾ [٢١٠] بِالْخَفْصِ^(٢)، فَعِنْدَهُ
الْوَقْفُ عَلَى ﴿الْأَمْرِ﴾^(٣) [٢١٠]، ﴿الْأَمْرُ﴾ [٢١٠] م^(٤)، ﴿يَنْتَهِي﴾ [٢١١] ح^(٥)،
﴿الْمَقَابِ﴾ [٢١١] م^(٦)، ﴿ءَامَنُوا﴾ [٢١٢] ح^(٧)، ﴿الْقَيْمَةِ﴾ [٢١٢] ح^(٨)،
أَحْسَنَ مِنْهُ^(٩)، ﴿حِسَابٍ﴾ [٢١٢] م^(٩)، ﴿وَحِدَّةٍ﴾ [٢١٣] ح^(١٠) وَيَجُوزُ

(١) هو معاذ بن جبل، أبو عبد الرحمن الأنصاري، أحد الذين جمعوا القرآن حفظاً على عهد النبي (ﷺ) وقد وردت عنه الرواية في حروف القرآن، (ت ١٨ هـ) انظر الجرح والتعديل ٨ / ٢٤٤، طبقات القراء ٢ / ٣٠١، تهذيب التهذيب ١٠ / ١٧٠.

(٢) انظر مختصر شواذ القراءات ١٣، البحر المحيط ٢ / ٣٤٥.

(٣) انظر الإيضاح ١ / ٥٤٩، وقال أبو حيان: وقيل: ويكون «في» على هذا بمعنى «الباء»، أي بظُلٍّ من العَمَام، وبالملائكة، ويقضاه الأمر، البحر المحيط ٢ / ٣٤٥.

(٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ١ / ٥٤٩، القطع ١٨٢، المكتفى ١٨٣، المنار ٤٨).

(٥) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ١ / ٥٤٩، المكتفى ١٨٣، المنار ٤٨).

(٦) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ١٨٣، المنار ٤٨).

(٧) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني، وقال الداني: كاف (الإيضاح ١ / ٥٤٩، القطع ١٨٣، المكتفى ١٨٣، المنار ٤٨).

(٨) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال أبو حاتم: تام ورجحه الداني، (الإيضاح ١ / ٥٤٩، القطع ١٨٣، المكتفى ١٨٣، المنار ٤٨).

(٩) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ١٨٣، المكتفى ١٨٣، المنار ٤٨).

(١٠) قال الأشموني: ليس بوقف لفاء العطف بعده، (المنار ٤٨).

﴿وَمُنْذِرِينَ﴾^(١) [٢١٣] ، ﴿أَخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [٢١٣] أَحْسَنَ مِنْهُ^(٢) ، ﴿يَبْذُرُهُمْ﴾^(٣) [٢١٣] ح^(٤) ، ﴿يَا ذِي نَرْوَةٍ﴾ [٢١٣] كَذَلِكَ^(٥) ، ﴿مُسْتَقِيمٌ﴾ [٢١٣] م^(٦) ، لَأَنّ ﴿أَمْ﴾ [٢١٤] مَنْقُطَةٌ هُنَا^(٧) ، ﴿مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [٢١٤] ح عِنْدَ قَوْمٍ^(٨) ، ﴿مَتَى نَصُرَ اللَّهُ﴾ [٢١٤] ح^(٩) ، ﴿قَرِيبٌ﴾ [٢١٤] م^(١٠) ، ﴿يُنْفِقُونَ﴾ [٢١٥] ح^(١١) ،

(١) قال الأشموني: جائز، لأنّ ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ حالان من ﴿الَّذِينَ﴾ المصدر نفسه.

(٢) وهو قطع صالح عند النحاس وكاف عند الداني وحسن عند الأشموني (القطع ١٨٣، المكتفى ١٨٣، المنار ٤٨).

(٣) قال النحاس والداني: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، انظر المصادر السابقة.

(٤) وهو قول ابن الأنباري، وقال النحاس: قطع صالح، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ١/ ٥٤٩، القطع ١٨٣، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٨).

(٥) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (القطع ١٨٤، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٨).

(٦) قال أبو حيان: ﴿أَمْ﴾ هنا منقطة مقدّرة بـ «بَلْ» و«الهمزة» فتتضمّن إضراباً، وهو انتقال من كلام إلى كلام، البحر المحيط ٢/ ٣٧١، وانظر ١/ ٢٧٨ من هذا الكتاب.

(٧) قال الأشموني: حسنٌ للفصل بين الاستفهام والإخبار، (المنار ٤٨).

(٨) وهو قول ابن الأنباري وكذلك الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ١/ ٥٤٩، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٨).

(٩) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، انظر المصادر السابقة.

(١٠) في الأصل «يَنْقُونَ» والتصحيح من (ح).

(١١) قال أحمد بن موسى: تام، (القطع ١٨٤) ورجح الأشموني أنه حسن (المنار ٤٨).

﴿السَّيِّئِ﴾ [٢١٥] أَحْسَنَ مِنْهُ^(١)، ﴿عَلَيْكُمْ﴾ [٢١٥] م^(٢)، ﴿كُزُّ لَكُمْ﴾ [٢١٦]، ﴿حَيْرَ لَكُمْ﴾ [٢١٦] ﴿شَرُّ لَكُمْ﴾ [٢١٦] كُلُّهَا خَسَنَ^(٣)، ﴿تَقْلُمُونَ﴾ [٢١٦] م^(٤)، ﴿فَقَاتِلْ فِيهِ﴾ [٢١٧] ح^(٥) ﴿الْحَرَامِ﴾ [٢١٧] ح^(٦)، ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ [٢١٧] ح، ﴿أَلْقَتِلْ﴾ [٢١٧] أَحْسَنَ مِنْهُ، ﴿أَسْتَظْعَمُوا﴾ [٢١٧] ح^(٧)، ﴿وَالْآخِرُونَ﴾ [٢١٧] ح^(٨)، ﴿خَلِيدُونَ﴾ [٢١٧] م^(٩)، ﴿رَحِمَتْ

(١) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني، ورجح الأشموني قول المؤلف (الإيضاح ١/ ٥٤٩، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٨).

(٢) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ١/ ٥٥٠، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٨).

(٣) وهي وقوف حسنة عند ابن الأنباري والنحاس، وكافية عند الداني والأشموني، (الإيضاح ١/ ٥٥٠، القطع ١٨٤، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٨).

(٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ١/ ٥٥٠، القطع ١٨٤، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٨).

(٥) قال النحاس: وقف صالح، ورجح الأشموني أنه حسن، (القطع ١٨٥، المنار ٤٨).

(٦) هذا قول أبي حاتم وابن الأنباري، وقال النحاس والداني: وليس كذلك لأن «وإخراج أهله منه» نسق على قوله «وصد» ولأن خبر المبتدأ لم يأت بعد، وهو «أكبر»، (الإيضاح ١/ ٥٥٠، القطع ١٨٥، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٨).

(٧) وهي وقوف حسنة عند ابن الأنباري والأشموني وصالحة عند النحاس وكافية عند الداني، (الإيضاح ١/ ٥٥٠، القطع ١٨٦، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٨).

(٨) قال الأشموني: وقف صالح، لأن ما بعده يجوز أن يكون عطفًا على الجزاء، ويجوز أن يكون ابتداء إخبار عطفًا على جملة الشرط، (المنار ٤٨) وانظر البحر المحيط ٢/ ٣٩٤.

(٩) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ١/ ٥٥٠، القطع ١٨٦، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٨).

اللَّهُ ﴿٢١٨﴾ ح^(١)، ﴿رَجِيمٌ﴾ ﴿٢١٨﴾ م^(٢)، ﴿وَالْمَيْسِرُ﴾ ﴿٢١٩﴾ ح عند بعضهم^(٣)، ﴿لِلنَّاسِ﴾ ﴿٢١٩﴾ أَحْسَنُ مِنْهُ^(٤)، ﴿تَفْعِيهًا﴾ ﴿٢١٩﴾ ح شبه التَّام^(٥)، ﴿مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ ﴿٢١٩﴾ ح، وعند من قرأ ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ ﴿٢١٩﴾ بِالرَّفْعِ^(٦) أْتَمَّ حَسَنًا^(٧)، ﴿الْعَفْوَ﴾ ﴿٢١٩﴾ ح^(٨)، ﴿وَالْآخِرَةُ﴾ ﴿٢٢٠﴾ ح [٤٣ / ظ] شبه التَّام^(٩)، ﴿أَلَيْسَتَنِي﴾ ﴿٢٢٠﴾ ح عند بعضهم^(١٠)، ﴿حَيْرٌ﴾ ﴿٢٢٠﴾ أَحْسَنُ مِنْهُ^(١١)،

(١) وهو كاف عند الأشموني، (المنار ٤٨).

(٢) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٥٠ / ١، القطع ١٨٦، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٨).

(٣) قال الأشموني: وقف جائز، (المنار ٤٨).

(٤) وهو وقف صالح عند النحاس وحسن عند الأشموني، (القطع ١٨٦، المنار ٤٨).

(٥) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وصالح عند النحاس وتام عند الداني وكاف عند الأشموني، (الإيضاح ٥٥٠ / ١، القطع ١٨٦، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٨).

(٦) وهي قراءة أبي عمرو وحده وقرأ الباقر بالنصب، انظر السبعة ١٨٢، الكشف ٢٩٢ / ١، التيسير ٨٠.

(٧) قال الأشموني: وقف حسن لمن قرأ ﴿الْعَفْوَ﴾ بِالرَّفْعِ، (المنار ٤٨).

(٨) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني: تام، والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٥٠ / ١، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٨).

(٩) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وتام عند الداني والأشموني، انظر المصادر السابقة.

(١٠) قال الأشموني: حسن عند بعضهم (المنار ٤٩).

(١١) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وصالح عند النحاس وكاف عند الداني، ورجح الأشموني قول المؤلف، (الإيضاح ٥٥٠ / ١، القطع ١٨٧، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٩).

﴿فَاِخْرَاٰنَكُمْ﴾ [٢٢٠]، ﴿الْمُصْلِحَ﴾ [٢٢٠]، ﴿لَاغْنَتَكُمْ﴾ [٢٢٠] حِسَانٌ^(١)،
 ﴿حَكِيمٌ﴾ [٢٢٠] م^(٢)، ﴿يُؤْمِنُ﴾ [٢٢١] ح^(٣)، ﴿أَعَجَبْتُكُمْ﴾ [٢٢١] ح^(٤)،
 وَكَذَلِكَ ﴿يُؤْمِنُوا﴾ [٢٢١]^(٥)، ﴿أَعَجَبْتُكُمْ﴾ [٢٢١]^(٦)، ﴿النَّارِ﴾ [٢٢١]^(٧)،
 ﴿يَاذْنِبُوا﴾ [٢٢١]^(٨)، ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ [٢٢١] م^(٩)، ﴿الْمَحِيضِ﴾ [٢٢٢] ح^(١٠)،
 ﴿أَذَى﴾ [٢٢٢] أَحْسَنَ مِنْهُ^(١١)، وَبِجُوزٍ ﴿فِي الْمَحِيضِ﴾ [٢٢٢]^(١٢)، ﴿حَتَّى

- (١) وهي وقوف حسنة عند ابن الأنباري والأشْمُونِي وصالحة عند النحاس وكافية عند الداني، (الإيضاح ١ / ٥٥٠، القطع ١٨٧، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٩).
- (٢) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشْمُونِي، المصادر السابقة.
- (٣) وهو وقف حسن عند الأشْمُونِي لأنَّ بعده لام الابتداء (المنار ٤٩).
- (٤) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشْمُونِي (الإيضاح ١ / ٥٥١، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٩).
- (٥) وهو حسن عند الأشْمُونِي لأنَّ بعده لام الابتداء (المنار ٤٩).
- (٦) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشْمُونِي (الإيضاح ١ / ٥٥١، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٩).
- (٧) قال الأشْمُونِي: وقف حسنٌ للفصل بين ذكر الحقِّ والباطل، والوصل أولى لأنَّ المراد بيان تفاوت الدعوتين مع اتفاق الجملتين، (المنار ٤٩).
- (٨) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشْمُونِي (الإيضاح ١ / ٥٥١، المكتفى ١٨٤، المنار ٤٩).
- (٩) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشْمُونِي، (الإيضاح ١ / ٥٥١، القطع ١٨٧، المكتفى ١٨٥، المنار ٤٩).
- (١٠) وهو وقف جائز عند الأشْمُونِي (المنار ٤٩).
- (١١) قال الأنصاري: وقف مفهوم (المقصد ٣٤).
- (١٢) وهو وقف جائز عند الأشْمُونِي أيضًا، (المنار ٤٩).

يَطْهَرَنَّ ﴿٢٢٢﴾ بالتخفيف^(١) عند مَنْ جَعَلَ الطَّهْرَ بانقطاع الدَّمِ^(٢)، وَمَنْ جَعَلَهُ بالاغتسالِ لم يقفْ عنده^(٣)، و﴿يَطْهَرَنَّ﴾ [٢٢٢] بالتشديد وَقَفَّ عند الفريقين، ومنهم مَنْ قال: «مَنْ قرأ بالتخفيف وقفَ عندهَ لأنَّه مع ما بعده كلامان، وَمَنْ قرأ مُشَدِّدًا لم يقف لأنَّهما كلام واحد»^(٤).

﴿أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [٢٢٢] ح^(٥)، ﴿الْمُطَهَّرِينَ﴾ [٢٢٢] كـ^(٦)، ﴿سَتَمَّ﴾ [٢٢٣] ح^(٧)، ﴿لَا تُفْسِكُوا﴾ [٢٢٣] ح^(٨)، ﴿مُلَفَّوهُ﴾ [٢٢٣] شبه التَّامِ^(٩)،

(١) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص، وقرأ الباقر «يَطْهَرَنَّ» بالتشديد، انظر السبعة ١٨٢، الكشف ١/ ٢٩٣، التيسير ٨٠.

(٢) قال النحاس: وَمَنْ قرأ ﴿حَتَّى يَطْهَرَنَّ﴾ جاز أن يقف ههنا، وقال الداني: كاف، (القطع ١٨٧، المكتفى ١٨٥).

(٣) قال الزمخشري: وَالطَّهْرُ: الاغتسال، والطَّهْرُ: انقطاع دم الحيض، الكشاف ١/ ٢٦٥، وانظر تفسير القرطبي ٣/ ٩١، البحر المحيط ٢/ ٤٢٤.

(٤) قال النحاس: وَمَنْ قرأ ﴿يَطْهَرَنَّ﴾ لم يقف عليه لأنه لا يجوز أن يطأ أمرأته إذا طهرت حتى تطهر بالماء، (القطع ١٨٧، وانظر المنار ٤٩).

(٥) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ١/ ٥٥١، المكتفى ١٨٥، المنار ٤٩).

(٦) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ١٨٧، المكتفى ١٨٥، المنار ٤٩).

(٧) وهو قول ابن الأنباري، وقال أبو حاتم: تام، قال النحاس: وَمَنْ قال ﴿وَقَدِّمُوا لِنَفْسِكُمْ﴾ إنه التسمية عند الجماع لم ينبغ أن يقف على ﴿أَنْ يَسْتَمَّ﴾، وَمَنْ قال ﴿وَقَدِّمُوا لِنَفْسِكُمْ﴾ الخير جاز أن يقف على ﴿أَنْ يَسْتَمَّ﴾ وهو قول حسن. انظر الإيضاح ١/ ٥٥١، القطع ١٨٧.

(٨) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ١/ ٥٥١، المكتفى ١٨٦، المنار ٤٩).

(٩) وهو تام عند ابن الأنباري والداني وكاف عند النحاس والأشموني، (الإيضاح =

﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢٢٣] م^(١).

﴿عَرْضَةً لِأَيْمَنِكُمْ﴾ [٢٢٤] عِنْدَ الزَّجَاجِ^(٢)، لَأَنَّهُ جَعَلَ مَوْضِعَ
﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ [٢٢٤] رَفْعًا بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبْرَهُ، مُحذُوفُ التَّقْدِيرِ: أَنْ تَبَرُّوا
أَفْضَلُ مِنْ اعْتِرَاضِكُمْ بِالْيَمِينِ^(٣).

﴿النَّاسِ﴾ [٢٢٤] ح^(٤)، ﴿عَلَيْكُمْ﴾ [٢٢٤] ك____^(٥)، ﴿قُلُوبُكُمْ﴾ [٢٢٥]
ح^(٦)، ﴿حَلِيمٌ﴾ [٢٢٥] م^(٧)، ﴿أَشْهَرُ﴾ [٢٢٦] ح^(٨)، ﴿رَجِيمٌ﴾ [٢٢٦] ح^(٩)،

= ١ / ٥٥١، القطع ١٨٩، المكتفى ١٨٦، المنار ٤٩).

(١) وهو قول ابن الأثير والنحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.

(٢) هو إبراهيم بن السري، أبو إسحاق الزجاج، نحوي بغدادى، لزم المبرد وأخذ عنه، له: «معاني القرآن وإعرابه» (ت ٣١١هـ)، انظر طبقات النحويين واللغويين ١١١، بغية الوعاة ١ / ٤١١، والأعلام ١ / ٤٠.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٠٠، المنار ٤٩، وقال أبو حيان: وهذا الذي ذهب إليه الزجاج ضعيف، لأن فيه اقتطاع ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ مما قبله، ولأن فيه حذفًا لا دليل عليه، البحر المحيط ٢ / ٤٤٠.

(٤) وهو وقف كاف عند الأشموني (المنار ٤٩).

(٥) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ١٨٩، المكتفى ١٨٥، المنار ٤٩).

(٦) وهو وقف كاف عند الأشموني (المنار ٤٩).

(٧) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ١٨٩، المكتفى ١٨٥، المنار ٤٩).

(٨) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ٤٩).

(٩) قال النحاس: وقف صالح وليس بتمام، وقال الأشموني: كاف، (القطع ١٨٩، المنار ٤٩).

﴿عَلِيمٌ﴾ [٢٢٧] م^(١)، ﴿قُرْءُونَ﴾ [٢٢٨]، ﴿الْآخِرَ﴾ [٢٢٨] / ٤٤ و]،
 ﴿إِصْلَاحًا﴾ [٢٢٨]، ﴿بِالْمُتَرَفِّعِ﴾ حَسَنُ كُلِّهَا^(٢)، ﴿دَرَجَةٍ﴾ [٢٢٨] أَسَمَ حُسْنًا^(٣)،
 ﴿حَكِيمٌ﴾ [٢٢٨] م^(٤)، ﴿مَرَّتَانٍ﴾ [٢٢٩] ح^(٥)، ﴿بِإِحْسَنِ﴾ [٢٢٩] أَحْسَنُ مِنْهُ^(٦).
 ﴿حُدُودَ اللَّهِ﴾ [٢٢٩] ح^(٧)، ﴿أَفْذَتْ يَدَهُ﴾ [٢٢٩] ح^(٨)، ﴿تَعْتَدُوهَا﴾ [٢٢٩]
 كَذَاكَ^(٩)، ﴿أَفْطَلِيُونِ﴾ [٢٢٩] ك____^(١٠)، ﴿غَيْرُهُ﴾ [٢٣٠] ح^(١١) ﴿حُدُودَ

-
- (١) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ١٨٩، المكتفى ١٨٥، المنار ٤٩).
- (٢) وهي حسنة عند ابن الأنباري والأشموني وكافية عند الداني، (الإيضاح ٥٥١ / ١، المكتفى ١٨٦، المنار ٤٩).
- (٣) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني، ورجح الأشموني قول المؤلف، المصادر السابقة.
- (٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٥١ / ١، القطع ١٨٩، المكتفى ١٨٦، المنار ٤٩).
- (٥) وهو وقف تام عند الأشموني أيضًا، (المنار ٤٩).
- (٦) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس وكاف عن الداني ورجح الأشموني قول المؤلف، (الإيضاح ٥٥١ / ١، القطع ١٨٩، المكتفى ١٨٦، المنار ٤٩).
- (٧) وهو قطع كاف عند النحاس والأشموني (القطع ١٨٩، المنار ٤٩).
- (٨) وهو قول ابن الأنباري وقال النحاس: قطع صالح، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٥١ / ١، القطع ١٨٩، المكتفى ١٨٦، المنار ٤٩).
- (٩) وهو وقف كاف عند الداني وتام عند الأشموني، (المكتفى ١٨٦، المنار ٤٩).
- (١٠) قال النحاس: قطع حسن، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ١٨٩، المنار ٤٩).
- (١١) وهو كاف عند الأشموني، (المنار ٤٩).

اللَّهُ ﴿٢٣٠﴾ ح^(١)، وقال بعضهم: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ ﴿٢٣٠﴾ وقف لمن قرأ ﴿يُبَيِّنُهَا﴾ ﴿٢٣٠﴾ بالنون^(٢)، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ ﴿٢٣٠﴾ كـ^(٣)، ﴿بِمَعْرُوفٍ﴾ ﴿٢٣١﴾، ﴿لِنَعْلَمَ دَوَاءً﴾ ﴿٢٣١﴾، ﴿نَفْسَهُ﴾ ﴿٢٣١﴾ حسن كلها^(٤)، ﴿هَزُؤًا﴾ ﴿٢٣١﴾^(٥)، ﴿أَحْسَنَ﴾^(٦)، ﴿يَعْظُمُ بِدَاءٍ﴾ ﴿٢٣١﴾ ح^(٧)، ﴿عَلِيمٌ﴾ ﴿٢٣١﴾ م^(٨)، ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾

(١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٥٢ / ١، القطع ١٨٩، المكتفى ١٨٦، المنار ٤٩).

(٢) وهي قراءة الحسن ومجاهد ورواها المفضل عن عاصم، وقراءة الجمهور ﴿يُبَيِّنُهَا﴾ بالياء، انظر السبعة ١٨٣، مختصر شواذ القرآن ١٤، البحر المحيط ٢ / ٤٨٣، وقال الداني: ﴿أَنْ يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ الوقف عليه على هذه القراءة أكفى منه على قراءة من قرأ بالياء، لأن ذلك راجع إلى اسم الله ﷻ المتصل به، (المكتفى ١٨٦).

(٣) وهو وقف تام عند النحاس والأشموني، (القطع ١٨٩، المنار ٤٩).

(٤) وهي وقوف حسنة عند ابن الأنباري وصالحة عند النحاس وكافية عند الداني، (الإيضاح ٥٥٢ / ١، القطع ١٨٩، المكتفى ١٨٦).

(٥) في الأصل و(ح) ﴿هَزُؤًا﴾ وهي قراءة الجميع سوى حفص فإنه أبدل الهمزة واوًا، انظر ١ / ٢٥٦ من هذا الكتاب.

(٦) وهو قطع صالح عند النحاس وكاف عند الأشموني. (القطع ١٨٩، المنار ٤٩).

(٧) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٥٢ / ١، المكتفى ١٨٦، المنار ٤٩).

(٨) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح ٥٥٢ / ١، القطع ١٨٩، المكتفى ١٨٦، المنار ٤٩).

[٢٣٢] ح، ﴿الْآخِرُ﴾ [٢٣٢] ح، ﴿وَأَطْهَرُ﴾ [٢٣٢] ح^(١)، ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [٢٣٢]
 م^(٢)، ﴿الرِّضَاعَةُ﴾ [٢٣٣] ح، ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ [٢٣٣] ح^(٣)، ﴿وُسْمَهُمَا﴾ [٢٣٣]
 ح^(٤)، ﴿وَمِثْلُ ذَلِكَ﴾ [٢٣٣] أَحْسَنَ مِنْهُ^(٥)، ﴿جُنَّاحَ عَلَيْهِمَا﴾ [٢٣٣]
 ح، ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ [٢٣٣] ح^(٦)، ﴿بَصِيرٌ﴾ [٢٣٣] م^(٧)، ﴿وَعَشْرًا﴾ [٢٣٤] ح^(٨)،
 ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ [٢٣٤] ح^(٩)، ﴿خَيْرٌ﴾ [٢٣٤] ك____^(١٠)، ﴿أَنْفُسِكُمْ﴾ [٢٣٥]

(١) وهي حسنة عند ابن الأنباري والأشُموني وكافية عند الداني (الإيضاح ١ / ٥٥٢، المكتفى ١٨٦، المنار ٤٩).

(٢) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشُموني، (القطع ١٨٩، المكتفى ١٨٦، المنار ٤٩).

(٣) وهما وقفان صالحان عند النحاس وحسان عند الأشُموني، (القطع ١٨٩، المنار ٤٩).

(٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشُموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ١ / ٥٥٢، القطع ١٨٩، المكتفى ١٨٦، المنار ٤٩).

(٥) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني، ورجح الأشُموني قول المؤلف، (الإيضاح ١ / ٥٥٢، المكتفى ١٨٦، المنار ٤٩).

(٦) وهما وقفان حسان عند ابن الأنباري وكافيان عند الداني والأشُموني (الإيضاح ١ / ٥٥٢، المكتفى ١٨٦، المنار ٤٩).

(٧) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشُموني (القطع ١٩٠، المكتفى ١٨٧، المنار ٤٩).

(٨) قال النحاس: قطع كاف، ورجح الأشُموني أنه حسن، (القطع ١٩٠، المنار ٤٩).

(٩) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشُموني وقال النحاس والداني: كاف، (الإيضاح ١ / ٥٥٢، القطع ١٩٠، المكتفى ١٨٧، المنار ٤٩).

(١٠) وهو وقف حسن عند النحاس وتام عند الداني والأشُموني، (القطع ١٩٠، المكتفى ١٨٧، المنار ٤٩).

ح^(١)، ﴿مَمْرُوقًا﴾ [٢٣٥] كـ عند البعض^(٢)، ﴿أَجَلَهُ﴾ [٢٣٥] ح^(٣)،
﴿فَأَحْذَرُوهُ﴾ [٢٣٥] ح^(٤)، ﴿حَلِيمٌ﴾ [٢٣٥] م^(٥)، ﴿فَرِيضَةً﴾ [٢٣٦] ح^(٦)،
وقال بعضهم: [الوقف]^(٧) ﴿وَمَتَّعُوهُمْ... بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٨) [٢٣٦]،

(١) قال النحاس: قطع صالح، وقال الداني: كاف، ورجح الأشموني أنه: حسن،
(القطع ١٩٠، المكتفى ١٨٧، المنار ٤٩).

(٢) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري، وكاف عند النحاس والداني والأشموني
(الإيضاح ٥٥٢/١، القطع ١٩٠، المكتفى ١٨٧، المنار ٤٩).

(٣) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح
٥٥٣/١، المكتفى ١٨٨، المنار ٤٩).

(٤) وهو قول ابن الأنباري وقال النحاس: صالح، وقال الداني والأشموني: كاف،
(الإيضاح ٥٥٣/١، القطع ١٩٠، المكتفى ١٨٨، المنار ٤٩).

(٥) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ١٩٠، المكتفى ١٨٦،
المنار ٤٩).

(٦) وهو قول الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٥٣/١،
المكتفى ١٨٨، المنار ٤٩).

(٧) الزيادة من (ح).

(٨) قال الزجاج: يجوز أن يكون نصب ﴿مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾ على قوله: ﴿وَمَتَّعُوهُمْ
مَتَّعًا﴾، ويجوز أن يكون منصوبًا على الخروج من قوله: ﴿على الموسع قدره
مَتَّعًا﴾ أي: مُمَتَّعًا مَتَّعًا، (معاني القرآن وإعرابه ٣١٩/١)، وقال أبو حيان:
وجوزوا فيه أن يكون منصوبًا على الحال والعامل فيه ما يتعلق به الجار
والجورر وصاحب الحال الضمير المستكن في ذلك العامل، (البحر المحيط
٥٣٣/٢).

وعند أبي حاتم ﴿وَعَلَى الْمَقْتَرِ قَدَرُهُ﴾ [٢٣٦] وقف كاف^(١)، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [٢٣٦] كـ^(٢)، ﴿عُقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ [٢٣٧] ح^(٣)، ﴿لِلتَّقْوَى﴾ [٢٣٧] أحسن منه^(٤)، ﴿بَيْنَكُمْ﴾ [٢٣٧] ح^(٥)، ﴿بَصِيرٌ﴾ [٢٣٧] م^(٦)، ﴿الْوَسْطَى﴾ [٢٣٨] ح^(٧)، ﴿قَنِينَ﴾ [٢٣٨] أحسن منه^(٨)، ﴿رُكْبَانًا﴾ [٢٣٩] ح^(٩)،

(١) قال الأشموني: حسنٌ عند أبي حاتم إن نصب ﴿مَتَّعًا﴾ على المصدر بفعل مقدر، وإنه غير متصل بما يليه من الجملتين، وليس بوقف إن نصب على الحال من الواو في ﴿وَمَتَّعُوهُمْ﴾ (المنار ٤٩) وقال ابن الأنباري: حسن، وقال النحاس: صالح، وقال الأنصاري: لا يوقف عليه اختياراً لاتصال ما بعده به. (الإيضاح ١/ ٥٥٣، القطع ١٩٠، المقصد ٣٧).

(٢) قال النحاس: حسن، والداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ١٩٠، المكتفى ١٨٨، المنار ٤٩).

(٣) وهو وقف كاف عند الأشموني (المنار ٤٩).

(٤) وهو حسنٌ عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ١/ ٥٥٣، المكتفى ١٨٨، المنار ٤٩).

(٥) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ١/ ٥٥٣، المكتفى ١٨٨، المنار ٤٩).

(٦) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ١٩٠، المكتفى ١٨٨، المنار ٤٩).

(٧) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ١/ ٥٥٣، القطع ١٩٠، المكتفى ١٨٨، المنار ٤٩).

(٨) وهو قطع حسنٌ عند النحاس وكاف عند الأشموني، (القطع ١٩٠، المنار ٤٩).

(٩) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ١/ ٥٥٣، القطع ١٩٠، المكتفى ١٨٨، المنار ٤٩).

﴿تَعْلَمُونَ﴾ [٢٣٩] م^(١).

قوله: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ [٢٤٠] الوصل آخرى لمن قرأ
﴿وَصِيَّةً﴾ [٢٤٠] بالرفع أو النصب^(٢) لَأَنَّ ﴿وَالَّذِينَ﴾ [٢٤٠] مبتدأ وقوله:
﴿وصية﴾ [٢٤٠] وما يتصل بها في موضع الخبر^(٣)، فأما من رفع الوصية
فعلى وجهين:

أحدهما: خبر مبتدأ محذوف، التقدير: هي وصية لأزواجهم.
والثاني: أن تكون مبتدأة و﴿لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ [٢٤٠] خبراً لها، ومن
نصب بفعل مضمّر أي: يؤصون وصية، أو ليؤصوا وصية، غير أن الفعل
حذف لدلالة المصدر عليه^(٤)، وقيل: من نصب ﴿مَتْنَعًا﴾ [٢٤٠] بفعل
مضمّر لا بتقدير الحال أي: «يمتعونهم متاعاً»، فالوقف على

(١) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ١٩٠، المكتفى ١٨٨،
المنار ٤٩).

(٢) قرأ ابن كثير ونافع والكسائي وأبو بكر ﴿وصية﴾ رفعاً، وقرأ ابن عامر وأبو عمرو
وحمزة وحفص نصباً، انظر السبعة ١٨٤، الكشف ٢٩٩/١، التيسير ٨١.

(٣) قال ابن الأنباري: فمن رفع ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ بما عاد من الهاء والميم
في قوله: ﴿لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ لم يتم الوقف على قوله: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ ومن رفع
﴿الذين﴾ بإضمار «فيما وصفنا الذين يتوفون» و«فيما ذكرنا الذين يتوفون» وقف
على قوله: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ وابتدأ ﴿وصية لأزواجهم﴾ على معنى: هي وصية
لأزواجهم، الإيضاح ١/٥٥٣، ٥٥٤.

(٤) انظر إعراب القرآن ١/٣٢٢، تفسير القرطبي ٣/٢٢٥، البحر المحيط
٢/٥٥٣.

﴿لَا زَوَاجَهُمْ﴾ [٢٤٠] أسهل^(١)، وفي قراءة أُبَيِّ^(٢) ﴿مَتَّعُ﴾ بالرفع، ابتدأت به عندهم^(٣).

﴿إِخْرَاجٌ﴾ [٢٤٠] أتم حسناً^(٤) ﴿مِنْ مَّعْرُوفٍ﴾ [٢٤٠] ح^(٥)، ﴿حَكِيمٌ﴾ [٢٤٠] ك، ﴿تَعْقِلُونَ﴾ [٢٤٢] م^(٦)، ﴿أَحْيَاهُمْ﴾ [٢٤٣] ح^(٧)، ﴿يَشْكُرُونَ﴾ [٢٤٣] م^(٨)، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٢٤٤] م^(٩).

(١) انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٧٥، مشكل إعراب القرآن ١ / ١٠١، البحر المحيط ٢ / ٥٥٣، المنار ٥٠.

(٢) هو أُبَيُّ بن كعب، أبو المنذر الأنصاري، قرأ القرآن على النبي ﷺ، وأخذ القراءة عنه ابن عباس وأبو هريرة وأبو عبد الرحمن السلمي (ت ٢١١هـ) انظر الجرح والتعديل ٢ / ٢٩٠، معرفة القراءة ١ / ٢٨، طبقات القراء ١ / ٣١.

(٣) انظر مختصر شواذ القرآن ١٥، البحر المحيط ٢ / ٥٥٤.

(٤) وهو حسنٌ عند ابن الأنباري، وكاف عند الداني والأشموني. (الإيضاح ١ / ٥٥٤، المكتفى ١٨٨ - ١٨٩، المنار ٥٠).

(٥) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف. (الإيضاح ١ / ٥٤٤، المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠).

(٦) وهما وقفان تامان عند النحاس والداني والأشموني (القطع ١٩١، المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠).

(٧) وهو قطع صالح عند النحاس وكاف عند الداني، وحسن عند الأشموني. المصادر السابقة.

(٨) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠).

(٩) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: قطع حسن. (القطع ١٩١، المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠).

قوله: ﴿حَسَنًا﴾ [٢٤٥] لم يَجُزِ الوقفُ عليه عند مَنْ قرأ ﴿فِيضْلِعُهُ﴾ [٢٤٥] نصباً^(١)، لأنَّه جوابٌ [٤٤ / ظ] للاستفهام، ومَنْ قرأ رفعاً ساغَ الوقفُ عليه كأنَّه قال: فهو يضاعفه^(٢).

﴿كَثِيرَةً﴾ [٢٤٥] ح^(٣)، ﴿رُجْعُونَ﴾ [٢٤٥] م^(٤)، ﴿سَبِيلَ اللَّهِ﴾ [٢٤٦] ح^(٥)، ﴿أَلَا تَقْتُلُوا﴾ [٢٤٦] ح^(٦)، ﴿وَأَبْنَاءَنَا﴾ [٢٤٦] ح^(٧)، ﴿مِنْهُمْ﴾ [٢٤٦]

(١) وهي قراءة ابن عامر وعاصم وقرأ الباقون رفعاً. انظر السبعة ١٨٤، الكشف ٣٠٠ / ١، التيسير ٨١.

(٢) انظر إعراب القرآن ١ / ٣٢٤، مشكل إعراب القرآن ١ / ١٠٢، المنار ٥٠، وقال أبو حيان: القراءة بالرفع على العطف على صلة ﴿الَّذِي﴾ وهو قوله: ﴿يُقْرِضُ﴾ أو على الاستئناف، أي: فهو مضاعفه، والأول أحسن لأنه لا حذف فيه. البحر المحيط ٥٦٦ / ٢.

(٣) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وقال الداني: كاف (الإيضاح ١ / ٥٥٤، القطع ١٩١، المكتفى ١٨٩).

(٤) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ١٩١، المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠).

(٥) قال النحاس: قطع صالح، ورجح الأشموني أنه حسن، (القطع ١٩١، المنار ٥٠).

(٦) وهو قطع صالح عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني، (القطع ١٩١، المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠).

(٧) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ١ / ٥٥٤، المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠).

ح^(١) ﴿بِالْظَّالِمِينَ﴾ [٢٤٦] كـ^(٢) ﴿مَلِكًا﴾ [٢٤٧] ح^(٣)، ويجوز
﴿مِنَهُ﴾ [٢٤٧]^(٤)، ﴿مِنَ الْمَالِ﴾ [٢٤٧] ح^(٥)، ﴿وَالْجَسَدِ﴾ [٢٤٧] ح،
﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [٢٤٧] ح^(٦)، ﴿عَلَيْهِ﴾ [٢٤٧] كـ^(٧)، ﴿الْمَلَكَةِ﴾
[٢٤٨] ح^(٨)، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [٢٤٨] كـ^(٩)، ﴿يَنْهَكِرُ﴾ [٢٤٩] ح^(١٠)، ﴿فَلَيْسَ

(١) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس: صالح، والداني: كاف، (الإيضاح ١/ ٥٥٤، القطع ١٩١، المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠).

(٢) وهو قطع صالح عند النحاس، وتام عند الداني والأشموني، (القطع ١٩١، المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠).

(٣) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٥٠).

(٤) لم أجده في مصادر الوقف والابتداء.

(٥) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، (الإيضاح ١/ ٥٥٤، المنار ٥٠) وقال النحاس: وعن نافع تمام، وأبو حاتم يذهب إلى أنه كاف، (القطع ١٩١).

(٦) وهما حسنان عند ابن الأنباري وكافيان عند الداني والأشموني (الإيضاح ١/ ٥٥٥، المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠).

(٧) وهو قطع صالح عند النحاس وتام عند الداني والأشموني، (القطع ١٩١، المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠).

(٨) وهو قول الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف (الإيضاح ١/ ٥٥٥، المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠).

(٩) وهو حسن عند النحاس، وتام عند الداني، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ١٩١، المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠).

(١٠) قال الأنصاري: وقف صالح، ورجح الأشموني أنه حسن للابتداء بالشرط مع الفاء (المقصد ٣٩، المنار ٥٠).

مِنِّي ﴿١﴾ [٢٤٩]، ﴿يَذَرُهُمْ﴾ (٢) [٢٤٩]، ﴿قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ (٣) [٢٤٩]، ﴿وَجُسُودِهِمْ﴾ [٢٤٩] ح (٤)، ﴿يَاؤِذِنِ اللَّهُ﴾ [٢٤٩] كذلك (٥)، ﴿الصَّكِيرِينَ﴾ [٢٤٩] كـ (٦)، ﴿وَمِنْهُمْ مِّن يَّقِفُ﴾ فَهَزَمُوهُمْ يَلْزَمِ اللَّهُ ﴿٢٥١﴾ دُونَ مَا قَبْلَهُ لِمَكَانِ الْفَاءِ (٧)، ﴿وَمَا يَشَاءُ﴾ [٢٥١] ح عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ (٨)، وَيَجُوزُ ﴿جَالُوت﴾ (٩) [٢٥١]، ﴿الْمَكَلِمِينَ﴾ [٢٥١] م (١٠)

(١) قال الأنصاري: وقف مفهوم، وقال الأشموني: جائز للابتداء بشرط آخر مع الواو. المصدران السابقان.

(٢) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٥٥٥ / ١، المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠) وقال أحمد بن موسى: تام (القطع ١٩١ - ١٩٢).

(٣) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني. (المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠).
(٤) قال النحاس: وعن نافع: تام (القطع ١٢٩) وقال الأشموني: كاف. (المنار ٥٠).
(٥) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وصالح عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٥٥٥ / ١، القطع ١٩٢، المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠).
(٦) وهما صالحان عند النحاس وتامان عند الداني وكافيان عند الأشموني (القطع ١٩٢، المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠).

(٧) قال العباس بن الفضل: ﴿فَهَزَمُوهُمْ يَلْزَمِ اللَّهُ﴾ وقف، وقال النحاس: وخولف في هذا لأن ﴿وَقَتْلَ دَاوُدَ جَالُوتَ﴾ معطوف على ﴿فَهَزَمُوهُمْ﴾، وقال الداني: وقف كاف، (القطع ١٩٢، المكتفى ١٨٩، المنار ٥٠).

(٨) قال أبو حاتم: تام، (القطع ١٩٢) وهذا اختيار ابن الأنباري والداني والأشموني، (الإيضاح ٥٥٥ / ١، المكتفى ١٨٩، المنار ٥١).

(٩) لم أجده في مصادر الوقف والابتداء.
(١٠) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: قطع حسن، (القطع ١٩٢، المكتفى ١٨٩، المنار ٥١).

ويجوز ﴿ءَايَاتُ اللَّهِ﴾^(١) [٢٥٢] ﴿بِالْحَقِّ﴾^(٢) ح [٢٥٢] ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾^(٣) م [٢٥٢] ﴿بَعْضُ﴾^(٤) ح [٢٥٣] ﴿دَرَجَاتٍ﴾^(٥) ح [٢٥٣] ﴿الْقُدْسِ﴾^(٦) م [٢٥٣] ح^(٧) ﴿أَخْتَلَفُوا﴾ [٢٥٣] عند بعضهم^(٨)، ﴿مَنْ كَفَرَ﴾ [٢٥٣] أحسن منه^(٩)، ﴿مَا يُرِيدُ﴾ [٢٥٣] م^(١٠)، ﴿وَلَا شَفْعَةَ﴾ [٢٥٤] ح^(١١)، ﴿الظَّالِمُونَ﴾ [٢٥٤] م^(١٢)،

(١) لم أجده في مصادر الوقف والابتداء.

(٢) وهو وقف تام عند الأنصاري، وجائز عند الأشموني، (المقصد ٣٩، المنار ٥١).

(٣) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: قطع حسن، (القطع ١٩٢، المكتفى ١٨٩، المنار ٥١).

(٤) قال الأشموني: تام، ووجه تمامه أنه لما قال: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ أي: بالطاعات، انقطع الكلام واستأنف كلاماً في صفة منازل الأنبياء مفصلاً فضيلة كل واحد بخصيصة ليست لغيره، (المنار ٥١).

(٥) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٥١).

(٦) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ١/ ٥٥٥، المكتفى ١٨٩، المنار ٥١).

(٧) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والأشموني وكاف عند الداني، المصادر السابقة.

(٨) قال الأنصاري: كاف، ورجح الأشموني قول المؤلف، (المقصد ٣٩، المنار ٥١).

(٩) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني (القطع ١٩٢، المكتفى ١٨٩، المنار ٥١).

(١٠) هذا قول ابن الأنباري، وقال النحاس صالح، وقال الداني والأشموني: كاف (الإيضاح ١/ ٥٥٥، القطع ١٩٢، المكتفى ١٨٩، المنار ٥١).

(١١) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني (القطع ١٩٢، المكتفى ١٨٩، المنار ٥١).

﴿إِلَّا هُوَ﴾ [٢٥٥] ح^(١)، ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [٢٥٥] ح^(٢)، ﴿وَلَا تَأْخُذُكَ شَيْءٌ﴾ [٢٥٥] ح^(٣)،
﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [٢٥٥]، ﴿يَا ذِي الْأَرْزَاقِ﴾ [٢٥٥]، ﴿خَلَقَهُمْ﴾ [٢٥٥]، ﴿بِمَا شَاءَ﴾ [٢٥٥]،
﴿وَالْأَرْضِ﴾ [٢٥٥]، ﴿حِفْظُهُمَا﴾ [٢٥٥]، ﴿كُلُّهَا حَسَانٌ﴾ [٢٥٥] م^(٤)، ﴿الْعَظِيمُ﴾ [٢٥٥] م^(٥)،
﴿فِي الدِّينِ﴾ [٢٥٦] ح^(٦)، ﴿مِنَ الْغَيْبِ﴾ [٢٥٦] أتم حسناً^(٧)، ﴿لَهَا﴾ [٢٥٦] ح^(٨)، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٢٥٦] م^(٩)، ﴿إِلَى النُّورِ﴾ [٢٥٧] ح^(١٠)، ﴿الطَّغُوتِ﴾ [٢٥٧] عند

(١) قال الأشموني: كاف إن رفع ما بعده مبتدأ وخبراً، أو خبر مبتدأ محذوف أي: هو الحي، أو جعل ﴿الْحَيُّ﴾ مبتدأ وخبره ﴿لَا تَأْخُذُكَ شَيْءٌ﴾، وليس بوقف إن جُعِلَ بدلاً من ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ أو بدلاً من ﴿هُوَ﴾ وحده، (المنار ٥٠).

(٢) وهو قول ابن الأنباري وقال النحاس والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٥٥ / ١، القطع ١٩٢، المنار ٥١).

(٣) هذا قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس والداني: كاف، (الإيضاح ٥٥٥ / ١، القطع ١٩٢، المكتفى ١٨٩، المنار ٥١).

(٤) وهي وقوف حسنة عند ابن الأنباري وكافية عند النحاس والداني والأشموني، المصادر السابقة.

(٥) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.

(٦) قال الأنصاري: وقف صالح، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ٤٠، المنار ٥١).

(٧) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والأشموني وكاف عند الداني، (الإيضاح ٥٥٦ / ١، المكتفى ١٩٠، المنار ٥١).

(٨) هذا قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، المصادر السابقة.

(٩) وهو وقف تام عند الأنصاري والأشموني أيضاً، (المقصد ٤٠، المنار ٥١).

(١٠) قال النحاس: ومن الكافي عند العباس بن الفضل ﴿إِلَى النُّورِ﴾، (القطع ١٩٢) ورجح الأشموني أنه حسن، (المنار ٥١).

نافع^(١)، ﴿إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [٢٥٧] ح^(٢)، ﴿خَالِدُونَ﴾ [٢٥٧] م^(٣)، ﴿الْمَلَكِ﴾ [٢٥٨] ح عند بعضهم^(٤)، وكذلك ﴿وَيُمِيتُ﴾ [٢٥٨]، ﴿وَأُمِيتُ﴾ [٢٥٨] أحسن مما قبله^(٥)، ﴿كَفَرُ﴾ [٢٥٨] ح^(٦)، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٢٥٨] وضله أولى بما بعده لأنَّ التقدير: رأيت كالذي حاجَّ [إبراهيم]^(٧)، أو كالذي مرَّ على قرينة^(٨)، ﴿عُرُوشَهَا﴾ [٢٥٩] مفهوم^(٩)، ﴿مَوَظِعَهَا﴾ [٢٥٩] ح عند

(١) نصَّ عليه الأشموني أيضًا، (المنار ٥١) وقال الأنصاري: وقف مفهوم، (المقصد ٤٠).

(٢) هذا قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ١ / ٥٥٦، المكتفى ١٦٠، المنار ٥١).

(٣) هذا قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ١ / ٥٥٦، القطع ١٩٢ - ١٩٣، المكتفى ١٩٠، المنار ٥١).

(٤) قال الداني: كاف، وقال الأنصاري: جائر وليس بحسن وإن قيل به، وقال الأشموني: جائر إن علّق «إذ» بـ «أذكر» مقدّرًا، وليس بوقف إن علّق بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾، (المكتفى ١٩٠، المقصد ٤٠، المنار ٥١ - ٥٢).

(٥) قال الأنصاري: ﴿وَيُمِيتُ﴾ صالح، ﴿وَأُمِيتُ﴾ كاف، (المقصد ٤٠) ورجح الأشموني قول المؤلف فيهما، (المنار ٥٢).

(٦) وهو قول ابن الأنباري وقال النحاس: قطع صالح، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ١ / ٥٥٦، القطع ١٩٣، المكتفى ١٩٠، المنار ٥٢).

(٧) الزيادة يقتضيها السياق.

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٧٠، الإيضاح ١ / ٥٥٦، القطع ١٩٣، المنار ٥٢.

(٩) لم أجده في مصادر الوقف والابتداء.

بَعْضُهُمْ^(١)، ﴿بَعَثَهُ﴾ [٢٥٩] ح^(٢)، ﴿كَمْ لَبِثْتَ﴾ [٢٥٩] ﴿بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [٢٥٩]،
﴿يَتَسَنَّهٗ﴾ [٢٥٩]، ﴿لِلنَّاسِ﴾ [٢٥٩]، ﴿لِحَمَّاءَ﴾ [٢٥٩] كُلُّهُ —————
حِسَانٌ^(٣)، ﴿قَدِيرٌ﴾ [٢٥٩] م^(٤)، ﴿أَلْمَوْتِ﴾ [٢٦٠] عِنْدَ الْبَعْضِ^(٥)، وكذلك
﴿تَوَيْنَ﴾^(٦) [٢٦٠]، ﴿بَلَى﴾ [٢٦٠] عِنْدَ نَافِعٍ^(٧)، ﴿قَلْبِي﴾ [٢٦٠] أَحْسَنُ^(٨)،
[٤٥/ و] ﴿سَعْيًا﴾ [٢٦٠] ح^(٩)، ﴿حَكِيمٌ﴾ [٢٦٠] م^(١٠)، ﴿حَبَّةٌ﴾ [٢٦١] ح^(١١)،

- (١) قال الأشموني: وقف حسنٌ، (المنار ٥٢).
- (٢) قال النحاس: وعن نافع تمام، (القطع ١٩٣) وقال الأشموني: وقف صالح، (المنار ٥٢).
- (٣) قال الداني: الكلام معطوف بعضه على بعض فلا ينفصل ولا يتم الوقف على بعضه دون بعض ولكنه يكتفي به، (المكتفى ١٩٠) وأخذ الأشموني بقوله، (المنار ٥٢).
- (٤) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، وقال النحاس: قطع حسنٌ، (الإيضاح ١/ ٥٥٦، القطع ١٩٣، المكتفى ١٩٠، المنار ٥٢).
- (٥) وهو وقف صالح عند الأنصاري، وجائز عند الأشموني، (المقصد ٤٠، المنار ٥٢).
- (٦) وهو وقف كاف عند الأنصاري، (المقصد ٤٠).
- (٧) قال أحمد بن جعفر: «قال بلى» تام، (القطع ١٩٣) وقال الداني: كاف (المكتفى ١٩٠).
- (٨) وهو قطع صالح عند النحاس وكاف عند الداني، وحسن عند الأنصاري (القطع ١٩٣، المكتفى ١٩٠، المقصد ٤١).
- (٩) وهو وقف كاف عند الأنصاري، (المقصد ٤١).
- (١٠) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأنصاري، (القطع ١٩٤، المكتفى ١٩٠، المقصد ٤١).
- (١١) وهو وقف كاف عند الأنصاري، (المقصد ٤١).

وكذلك ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(١) [٢٦١]، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٢٦١] ك^(٢).

﴿وَلَا أَدْرِي﴾ [٢٦٢] ح، ثم يتبدى ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ [٢٦٢]^(٣)،
﴿يَحْرُوتُونَ﴾ [٢٦٢] م^(٤)، ﴿يَتَّبِعُهَا أَدْرِي﴾ [٢٦٣] ح^(٥)، ﴿حَلِيمٌ﴾ [٢٦٣]
م^(٦)، ﴿وَالْأَدْرِي﴾ [٢٦٤] عند قوم ثم يتبدى ﴿كَالَّذِي يُنْفِقُ﴾
[٢٦٤] على تقدير: «فيكون كالذي يُنْفِقُ»^(٧)، ﴿الْآخِرُ﴾ [٢٦٤]

(١) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ١٩٠، المنار ٥٢).
(٢) وهو وقف تام عند الداني وقال الأشموني: تام إن جعل «الذين» بعده مبتدأ وخبره
﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، وجائز إن جعل بدلاً مما قبله، (المكتفى ١٩٠، المنار ٥٢).
(٣) قال نافع: تام، قال النحاس: وظاهر هذا القول غلط لأن ﴿الَّذِينَ﴾ إذا كان
في موضع رفع بالابتداء فلم يأت خبره وهو ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ ومحال أن يتم
الكلام، وقد بقي خبر الابتداء، إلا أن فيه حيلة، يجوز أن يكون ﴿الَّذِينَ﴾
بدلاً من ﴿الَّذِينَ﴾ قبله، والوقف على ﴿يَحْرُوتُونَ﴾ أحسن وأولى، (القطع
١٩٤).

(٤) وهو قول ابن الأنباري والداني، وكذلك الأشموني (الإيضاح ٥٥٧ / ١،
المكتفى ١٩٠، المنار ٥٢).

(٥) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف (الإيضاح
٥٥٧ / ١، المكتفى ١٩٠، المنار ٥٢) وقال نافع: تام (القطع ١٩٤).

(٦) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ١٩٠، المنار ٥٢).

(٧) قال نافع: تام، قال النحاس: وخولف في هذا لأن المعنى: لا تُبطلوا صدقاتكم
بالمَن والأدَى، بأن تمّنوا بها على من أعطيتموه إياها، فتبطل الصدقة كما يبطل
عمل المرثي، لأنه لم يُخلص لله، (القطع ١٩٤ - ١٩٥) وقال الأشموني: وإن
جعلت الكاف نعتاً لمصدر محذوف أي: إبطالاً كإبطال الذي يتفق ما له رضاء
الناس، كان حسناً، (المنار ٥٢).

ح^(١)، ﴿صَلِّدًا﴾ [٢٦٤] ح^(٢)، ﴿كَسَبُوا﴾ [٢٦٤] أَحْسَنُ مِنْهُ^(٣)،
﴿الْكَافِرِينَ﴾ [٢٦٤] كـ^(٤)، ويجوز ﴿بِرْتَوْءٍ﴾ [٢٦٥]^(٥)، ﴿ضِعْفَيْنِ﴾ [٢٦٥]
ح^(٦)، ﴿فَطَلَّ﴾ [٢٦٥] أَتَمَّ حَسَنًا^(٧)، ﴿بَصِيرٌ﴾ [٢٦٥] كـ^(٨)، ﴿أَلَا تَنْهَرُ﴾
[٢٦٦] ح، وعند نافع ﴿الْشَّرَبِ﴾ [٢٦٦]^(٩)، ﴿فَأَحْرَقَتْ﴾ [٢٦٦]

(١) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشُموني: كاف، (الإيضاح ١ / ٥٥٧، المكتفى ١٩٠، المنار ٥٢).

(٢) قال نافع: تام، قال النحاس: وخولف في ذلك لأن بعض الكلام متصل ببعض، وقال الأشُموني: وقف صالح، (القطع ١٩٥، المنار ٥٢).

(٣) وهو وقف تام عند الداني وكاف عند الأشُموني، (المكتفى ١٩٠، المنار ٥٢).

(٤) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشُموني، (القطع ١٩٦، المكتفى ١٩٠، المنار ٥٢).

(٥) قال الأشُموني: ليس بوقف لأن ﴿أَصَابَهَا﴾ صفة ثانية لـ ﴿جَنَّتْ﴾ أو لـ ﴿رَبْوَةً﴾، (المنار ٥٢).

(٦) قال الأشُموني: جائز للابتداء بالشرط مع الفاء، (المنار ٥٢).

(٧) قال يعقوب: تام، وهذا اختيار ابن الأنباري والداني، وخالف أبو حاتم يعقوب في هذا فجعله وقفًا كافيًا غير تام، ورجح الأشُموني أنه كاف، (الإيضاح ١ / ٥٥٧، القطع ١٩٦، المكتفى ١٩٠، المنار ٥٢).

(٨) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشُموني، (القطع ١٩٨، المكتفى ١٩٠، المنار ٥٢).

(٩) قال الأشُموني: ولا وقف من قوله ﴿أَبُودَّ﴾ إلى ﴿فَأَحْرَقَتْ﴾ لأنه كلام واحد صفة لـ ﴿جَنَّتْ﴾، (المنار ٥٢ - ٥٣).

ح^(١)، ﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾ [٢٦٦] م^(٢)، ﴿الْأَرْضِ﴾ [٢٦٧] ح^(٣)، وعند قوم
﴿وَلَا تَتِمَّمُوا الْحَيِّثَ﴾ [٢٦٧] ثم وصف ﴿الْحَيِّثَ﴾ ابتداءً فقال
عَزَّوَعَلَا: ﴿مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [٢٦٧]^(٤)، وعند نافع ﴿تُنْفِقُونَ﴾
وقف^(٥)، ﴿تُقِمُّوا فِيهِ﴾ [٢٦٧] ح^(٦) ﴿حَمِيدٌ﴾ [٢٦٧] م^(٧)،
﴿بِالْفَحْشَاءِ﴾ [٢٦٨] ح^(٨)، وكذلك ﴿وَفَضْلًا﴾ [٢٦٨]^(٩)، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٢٦٨]

(١) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٥٧ / ١، المكتفى ١٩١، المنار ٥٣).

(٢) وهو قول العباس بن الفضل (القطع ١٩٨) واختيار الداني والأشموني، (المكتفى ١٩١، المنار ٥٣) وقال ابن الأنباري: حسن، (الإيضاح ٥٥٧ / ١).

(٣) وهو وقف حسن عند الأنصاري والأشموني أيضاً، (المقصد ٤٢، المنار ٥٣).

(٤) قال أبو حيان: وأجاز قوم أن يكون الكلام تم في قوله: ﴿الْحَيِّثَ﴾ ثم ابتداء خبراً آخر في وصف ﴿الْحَيِّثَ﴾ فقال: ﴿مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ البحر المحيط ٦٧٩ / ٢ وقال الأشموني: وهذا يرده المعنى، (المنار ٥٣).

(٥) قال نافع: تام، قال النحاس: وخولف في هذا لأن ما بعده متصل به، (القطع ١٩٨) وانظر المنار ٥٣.

(٦) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٥٥٧ / ١، المكتفى ١٩١، المنار ٥٣).

(٧) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٥٧ / ١، المكتفى ١٩١، المنار ٥٣).

(٨) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٥٣).

(٩) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني (المكتفى ١٩١، المنار ٥٣) وقال نافع: تام، (القطع ١٩٩).

م^(١)، ومنهم من يقف عند قوله: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ [٢٦٩] وهو وقف حسن، وعند من قرأ ﴿وَمَنْ يُؤْتَ﴾ [٢٦٩] بفتح التاء^(٢) أتم حسناً^(٣)، ﴿كَثِيرًا﴾ [٢٦٩] ح^(٤)، ﴿الْأَلْبَيْبِ﴾ [٢٦٩] م^(٥)، ﴿يَعْلَمُهُ﴾ [٢٧٠] ح^(٦)، ﴿أَنْصَارٍ﴾ [٢٧٠] ك^(٧)، ﴿فَنِعْمَ هِيَ﴾ [٢٧١] ح^(٨)، ﴿خَيْرَ لَكُمْ﴾ [٢٧١] ح على قراءة من قرأ ﴿وَنُكْفِّرُ﴾ [٢٧١] بالرفع^(٩)، ﴿سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [٢٧١]

(١) وهو قول الداني ورجحه الأشموني (المكتفى ١٩١، المنار ٥٣) وقال النحاس: قطع حسن (القطع ١٩٩).

(٢) قرأ يعقوب وحده ﴿يُؤْتَ﴾ بكسر التاء، وقرأ الباقون ﴿يُؤْتَى﴾ بفتح التاء، انظر غاية الاختصار ٤٣٧ / ٢، النشر ٣٣٥ / ٢.

(٣) قال الأشموني: كاف على قراءة ﴿يُؤْتَ﴾ بكسر الفوقية، وتام على قراءة ﴿يُؤْتَى﴾ بفتح الفوقية، (المنار ٥٣).

(٤) وهو قول ابن الأنباري، وقال أبو حاتم: كاف، رجحه النحاس واختاره الداني والأشموني، (الإيضاح ٥٥٧ / ١، القطع ١٩٩، المكتفى ١٩١، المنار ٥٣).

(٥) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ١٩١، المنار ٥٣).

(٦) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف (الإيضاح ٥٥٧ / ١، المكتفى ١٩١، المنار ٥٣) وقال العباس بن الفضل: تام، وقال أبو حاتم: كاف، ورجح النحاس قول أبي حاتم، (القطع ٢٠٠).

(٧) وهو وقف تام عند الداني والأشموني، (المكتفى ١٩١، المنار ٥٣).

(٨) وهو وقف تام عند الأشموني، (المنار ٥٣).

(٩) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمر وأبي بكر، وقرأ نافع وحزمة والكسائي بالنون وجزم بالراء، وقرأ ابن عامر وحفص بالياء والرفع. انظر السبعة ١٩١، الكشف ٣١٧ / ١، التيسير ٨٤. من قرأ بالرفع، سواء قرأ بالنون أو بالياء، وقف على =

ح^(١)، ﴿حَبِيرٌ﴾ [٢٧١] م ك—^(٢)، ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [٢٧٢] ﴿فَلَا نَفْسِيكُمْ﴾ [٢٧٢]، ﴿وَجْهَ اللَّهِ﴾ [٢٧٢] ﴿كُلَّهَا حَسَنٌ﴾^(٣) ﴿تُظَلُّونَ﴾ [٢٧٢] ك—عند مَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾ [٢٧٣] مُتَّصِلًا بِمَا قَبْلَهُ^(٤)، ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [٢٧٣] ح^(٥) وكذلك ﴿مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [٢٧٣]^(٦) وقيل:

= قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وكان كافيًا، وَمَنْ قرأ بالجزم لم يقف على ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ لَأَنَّ ﴿وَنَكْفُرُ﴾ معطوف على موضع الفاء من ﴿فَهُوَ﴾ فلا يُقْطَع من ذلك، انظر القطع ٢٠١، المكتفى ١٩١، المنار ٥٣.

(١) قال النحاس: مَنْ قرأ ﴿وَنَكْفُرُ﴾ بالنون إسكان الراء، فالوقف على هذه القراءة ﴿مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾، وقال الأشموني: وقف كاف، (القطع ٢٠١، المنار ٥٣).

(٢) قال النحاس: قطع تام على تفسير العلماء إلا يزيد بن أبي حبيب، وذلك أَنَّ مَنْ يُحْفَظ عنه مِنَ العلماء لا اختلاف بينهم أَنَّ هذا في الصدقة النافلة وَأَنَّ إخفاءها خَيْرٌ من إظهارها وَأَنَّ إظهار الفريضة خَيْرٌ من إخفائها، وقال يزيد بن أبي حبيب: إِنَّ تبدو الصدقات فتعطوها أهل الكتاب من اليهود والنصارى فنعمًا هي، وَإِنْ تخفوها وتؤتوها الفقراء المسلمين فهو خير لكم، فعلى قوله لا يكون ﴿حَبِيرٌ﴾ تمامًا لأنه يجعل ﴿أَيَسَّ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ﴾ راجعًا إلى أهل الكتاب، (القطع ٢٠٢ - ٢٠٣) وقال الداني والأشموني: تام، (المكتفى ١٩١، المنار ٥٢).

(٣) وهي وقوف حسنة عند الأشموني (المنار ٥٣) وقال النحاس في الأخير: ليس بقطع كاف، لَأَنَّ بعض الكلام متعلق ببعض، (القطع ٢٠٣).

(٤) قال النحاس: ليس بقطع الكاف على قول مَنْ قال: وما تنفقون من خيرٍ للفقراء، وَمَنْ جعله بمعنى نفقتكم للفقراء، جاز أن يقف ﴿تُظَلُّونَ﴾، (القطع ٢٠٣ - ٢٠٤) وانظر المنار ٥٣.

(٥) قال نافع: تام، وخالفه أبو حاتم وغيره، (القطع ٢٠٤)، ورجح الأشموني أنه حسن، (المنار ٥٣).

(٦) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والأشموني وكاف عند الداني، (الإيضاح =

﴿أَغْنِيَاءَ﴾ [٢٧٣] ^(١)، ثُمَّ ﴿يَسِيبُهُمْ﴾ [٢٧٣] ح ^(٢)، ﴿إِلْحَاقًا﴾ [٢٧٣] أَحْسَنَ
 مِنْهُ ^(٣)، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٢٧٣] م ^(٤)، ﴿يَحْزَنُونَ﴾ [٢٧٤] م ^(٥)، ﴿مِنَ الْمَسِّ﴾
 [٢٧٥] ح ^(٦)، ﴿مِثْلَ الرِّبْوِ﴾ [٢٧٥] ح ^(٧)، ﴿وَحَرَّمَ الرِّبْوَ﴾ [٢٧٥] أَحْسَنَ
 مِنْهُ ^(٨)، ﴿إِلَى اللَّهِ﴾ [٢٧٥] ح ^(٩)، ﴿النَّارِ﴾ [٢٧٥] ح ^(١٠)، ﴿خَلِدُونَ﴾ [٢٧٥]

= ٥٥٧ / ١، المكتفى ١٩١، المنار ٥٣).

(١) لم أجده في مصادر الوقف والابتداء.

(٢) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٥٣).

(٣) الزيادة من (ح)، وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٥٥٧ / ١، المكتفى ١٩١، المنار ٥٣).

(٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٥٧ / ١، القطع ٢٠٤، المكتفى ١٩١، المنار ٥٣).

(٥) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٠٤، المكتفى ١٩١، المنار ٥٣).

(٦) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف (الإيضاح ٥٥٨ / ١، المكتفى ١٩٢، المنار ٥٣) وقال نافع: تام، وخالفه أبو حاتم وغيره، (القطع ٢٠٤).

(٧) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٥٥٨ / ١، القطع ٢٠٤، المكتفى ١٩٢).

(٨) وهو حسن عند ابن الأنباري والأشموني وكاف عند الداني، (الإيضاح ٥٥٨ / ١، المكتفى ١٩٢، المنار ٥٣).

(٩) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني، انظر المصادر السابقة.

(١٠) وهو وقف جازم عند الأشموني، (المنار ٥٤).

ك^(١) ﴿أَلَصَدَقْتِ﴾ [٢٧٦] ك^(٢)، ﴿أَنِيْمَ﴾ [٢٧٦] م^(٣)، ﴿يَحْرُوتُ﴾ [٢٧٧] م^(٤)، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [٢٧٨] ك^(٥)، ﴿وَرَسُولِهِ﴾ [٢٧٩] ح^(٦)، ﴿تُظْلَمُونَ﴾ [٢٧٩] م^(٧)، ﴿مَيْسِرَةً﴾ [٢٨٠] ح^(٨)، ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [٢٨٠] ك^(٩)، ﴿٤٥ / ظ﴾ ويجوز ﴿إِلَى اللَّهِ﴾^(١٠) [٢٨١] ﴿يُظْلَمُونَ﴾ [٢٨١] م^(١١) ﴿فَاكْتُبُوهُ﴾ [٢٨٢] ح عند أبي

(١) وهو قول النحاس، وقال الداني والأشموني: تام، (القطع ٢٠٤، المكتفى ١٢٩، المنار ٥٤).

(٢) وهو قول الداني ورجحه الأشموني وقال ابن الأنباري: حسن، (الإيضاح ٥٥٨ / ١، المكتفى ١٩٢، المنار ٥٤).

(٣) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٥٨ / ١، القطع ٢٠٤، المكتفى ١٩٢، المنار ٥٤).

(٤) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٠٤، المكتفى ١٩٢، المنار ٥٤).

(٥) وهو وقف تام عند الداني والأشموني، (المكتفى ١٩٢، المنار ٥٤).

(٦) وهو وقف جائز عند الأشموني، (المنار ٥٤).

(٧) وهو وقف تام عند الأشموني أيضاً، المصدر نفسه.

(٨) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٥٥٨ / ١، المكتفى ١٩٢، المنار ٥٤) وقال الأخفش: تام (القطع ٢٠٥).

(٩) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني والأشموني، (الإيضاح ٥٥٨ / ١، المكتفى ١٩٢، المنار ٥٤).

(١٠) قال الأشموني: وقف حسن على قراءة أبي عمرو ﴿تَرْجَعُونَ﴾ ببناء الفعل للفاعل و﴿تُؤَفَّفُ﴾ مبني للمفعول بلا خلاف، فحسن الفصل بالوقف لاختلاف لفظ الفعلين في البناء، وأما على قراءة الباقيين ﴿تَرْجَعُونَ﴾ ببناء الفعل للمفعول موافقة لـ ﴿تُؤَفَّفُ﴾ فالأحسن الجمع بينهما بالوصل، لأنَّ الفعلين على بناء واحد، (المنار ٥٤).

(١١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٥٨ / ١، القطع ٢٠٥، المكتفى ١٩٢، المنار ٥٤).

حاتم^(١)، ﴿يَا لَمَذِلَّ﴾ [٢٨٢] ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ [٢٨٢] ﴿شَيْئًا﴾ [٢٨٢] ﴿وَلْيُتْلُ﴾
 ﴿يَا لَمَذِلَّ﴾ [٢٨٢] كلهن حسان^(٢)، وعند بعضهم ﴿أَنْ يُيْلَ﴾ [٢٨٢] وعند
 وصله أولى^(٣)، ﴿رَبَّالِكُمْ﴾ [٢٨٢] ح^(٤) ﴿مِنْ الشُّهَدَاءِ﴾ [٢٨٢] ح عند من
 قرأ ﴿إِنْ تَضِلَّ﴾ [٢٨٢] بكسر الهمزة كالأغمش^(٥) وحمزة^(٦)، والوقف
 الجيد الحسن في القراءتين ﴿إِخَذْنَهُمَا الْآخَرَى﴾^(٧) [٢٨٢]، ﴿مَا دُعُوا﴾ [٢٨٢]

(١) وهو وقف كاف عند النحاس والداني وحسن عند الأشموني (القطع ٢٠٥، المكتفى ١٩٢، المنار ٥٤).

(٢) وهي وقوف حسنة عند ابن الأنباري والأشموني، وكافية عند النحاس والداني (الإيضاح ١ / ٥٥٨ القطع ٢٠٥، المكتفى ١٩٢، المنار ٥٤).

(٣) قال يعقوب: ومن الوقف الكافي ﴿أَنْ يُيْلَ هُوَ﴾ قال: فالمعنى أن يمله، وجعل
 الواو صلة، قال النحاس: هذا القول خطأ وكذا العلة لأنه إذا وقف ﴿أَنْ يُيْلَ﴾
 فلم يأت جواب الشرط، ولم يأت بقوله: ﴿هُوَ﴾ فأفرد التوكيد أو الفاعل من
 الفعل، ثم اعتل بأن التقدير: أن يمله، وهو في المصحف منفصل من ﴿يُيْلَ﴾
 ولو كان متصلاً لكان المضمر في موضع نصب، وإذا انفصل كان موضعه موضع
 رفع، ولا يجوز أن تكون الواو صلة وهي مفتوحة، (القطع ٢٠٥) وانظر المنار ٥٤.

(٤) وهو حسن عند الأشموني للابتداء بالشرط مع الفاء، (المنار ٥٤).

(٥) هو سليمان بن مهران الأعمش، أبو محمد الأسدي الكوفي، أخذ القراءة عن زب بن
 حبيش وعاصم، وروى القراءة عنه حمزة الزيات وغيره (ت ١٤٨ هـ) انظر الجرح
 والتعديل ٤ / ١٤٦، معرفة القراءة ١ / ٩٤ طبقات القراءة ١ / ٣١٥.

(٦) انظر السبعة ١٩٣، الكشف ١ / ٣٢٠، التيسير ٨٥، وانظر القطع ٢٠٥، المنار ٥٤.

(٧) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني (الإيضاح
 ١ / ٥٥٨ المكتفى ١٩٢، المنار ٥٤).

﴿إِلَىٰ أَجَلٍ﴾ [٢٨٢] ﴿تُذِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [٢٨٢] ﴿تَكُنُّوهُمَا﴾ [٢٨٢] ﴿تَبَايَعْتُمْ﴾ [٢٨٢] ﴿شَهِيدٌ﴾ [٢٨٢] ﴿فُسُوقُكُمْ﴾ [٢٨٢] ﴿وَيَعْلَمُكُمْ اللَّهُ﴾ [٢٨٢] ﴿كُلُّهَا حِسَانٌ﴾^(١)، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٢٨٢] كـ^(٢) ﴿فَرَهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [٢٨٣] ح^(٣)، ﴿رَبِّهِ﴾ [٢٨٣]، ﴿الشَّهَادَةُ﴾ [٢٨٣]، ﴿قَلْبُهُ﴾ [٢٨٣] ﴿كُلُّهَا حِسَانٌ﴾^(٤) ﴿عَلِيمٌ﴾ [٢٨٣] م^(٥)، ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [٢٨٤] ح^(٦)، ﴿يَدُ اللَّهِ﴾ [٢٨٤] ح على قراءة مَنْ قرأ ﴿فَيَغْفِرُ﴾ [٢٨٤] رفعاً^(٧)، ﴿مَنْ

(١) وهي وقوف حسنة عن ابن الأنباري وكافية عند النحاس والداني والأشموني عدا ﴿فُسُوقُكُمْ﴾ فهو شبيهه بالتام عندهم، (الإيضاح ١ / ٥٥٩، القطع ٢٠٦ - ٢٠٧، والمكتفى ١٩٢، المنار ٥٤).

(٢) وهو قطع حسن النحاس وشبيهه بالتام عند الداني والأشموني، (القطع ٢٠٧، المكتفى ١٩٢، المنار ٥٤).

(٣) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني: شبيهه بالتام، وقال الأشموني: كاف، (الإيضاح ١ / ٥٥٩، المكتفى ١٩٢، المنار ٥٤).

(٤) وهي وقوف حسنة عند الأشموني أيضاً، وقال الداني: شبيهه بالتام (المكتفى ١٩٢، المنار ٥٥).

(٥) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ١ / ٥٥٩، القطع ٢٠٧، المكتفى ١٩٢، المنار ٥٥).

(٦) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٥٥).

(٧) وهي قراءة عاصم وابن عامر، وقرأ الباقر جزمًا، انظر السبعة ١٩٥، الكشف ١ / ٣٢٣، التيسير ٨٥. وأما مَنْ قرأ بالجزم لم يقف على ذلك لأنه معطوف على جواب الشرط في قوله: ﴿يُعَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾. انظر (القطع ٢٠٧، المكتفى ١٩٢ - ١٩٣، المنار ٥٥).

يَشَاءُ ﴿٢٨٤﴾ ح^(١)، ﴿قَدِيرٌ﴾ ﴿٢٨٤﴾ م^(٢)، ﴿مِنْ رَبِّهِ﴾ ﴿٢٨٥﴾ ح عَنْ عَدِّ نَافِعٍ^(٣)، ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ ﴿٢٨٥﴾ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ^(٤)، ﴿وَرُسُلِهِ﴾ ﴿٢٨٥﴾ لِمَنْ قَرَأَ ﴿لَا يُفَرِّقُ﴾ ﴿٢٨٥﴾ بِالنُّونِ^(٥)، وَمَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ، فَتَجَاوَزَهُ أَحْسَنُ^(٦) ﴿مِنْ رُسُلِهِ﴾ ﴿٢٨٥﴾ ح^(٧) وَيَجُوزُ ﴿وَأَطَعْنَا﴾ ﴿٢٨٥﴾^(٨)، ﴿الْمَصِيرُ﴾ ﴿٢٨٥﴾

- (١) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ١٩٣، المنار ٥٥).
- (٢) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني (الإيضاح ١ / ٥٥٩، القطع ٢٠٨، المكتفى ١٩٣، المنار ٥٥).
- (٣) قال نافع ويعقوب: التمام ﴿مِنْ رَبِّهِ﴾ وقوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ رفعٌ بالابتداء لا بالفعل ﴿ءَامَنَ﴾ (القطع ٢٠٨).
- (٤) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني، (الإيضاح ١ / ٥٥٩، المكتفى ١٩٣)، وقال الأخفش: تام، قال النحاس: وهذا القول أولى من الأول لأنه روي عن أبي مسعود أنه قرأ «أَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَأَمَنَ الْمُؤْمِنُونَ» وَأَيْضًا فَإِنْ وَاوِ الْعُطْفُ تَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الثَّانِي دَاخِلًا فِيمَا ادْخَلَ فِيهِ الْأَوَّلَ، وَأَيْضًا فَإِنْ بَعْدَهُ ﴿كُلُّ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: كُلَّهُمْ، فَيَكُونُ تَوْكِيدًا، (القطع ٢٠٨، المنار ٥٥).
- (٥) قرأ يعقوب ﴿لَا يُفَرِّقُ﴾ بِالْيَاءِ وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنُّونِ، انظر غاية الاختصار ٢ / ٤٤٤، النشر ٢٣٧.
- (٦) انظر الإيضاح ١ / ٥٦٠، القطع ٢٠٨ - ٢٠٩، المكتفى ١٩٣، المنار ٥٥.
- (٧) هذا قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ١ / ٥٦٠، المكتفى ١٩٣، المنار ٥٥).
- (٨) قال الأشموني: كاف لأن ما بعده منصوب على المصدر بفعل مضمر كأنهم قالوا: اغفر لنا عُفْرَانًا، أي: مغفرة، (المنار ٥٥).

م^(١)، ﴿وَسَمِعَهَا﴾ [٢٨٦] ح^(٢)، وكـــــــذلك ﴿مَا كَسَبَتْ﴾^(٣) [٢٨٦]، ﴿مَا
اَكْتَسَبَتْ﴾ [٢٨٦] أَحْسَنَ مِنْهُ^(٤)، ﴿أَخْطَأْنَا﴾ [٢٨٦]، ﴿مِنْ قَبْلِنَا﴾ [٢٨٦]،
﴿لَنَا بِهِ﴾ [٢٨٦] حِسَانٌ^(٥)، ﴿وَأَرْحَمْنَا﴾ [٢٨٦] ح^(٦)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَحْسِنُ الْوَقْفَ
عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا قَبْلَهُ، لِأَنَّهُ طَلَبٌ بَعْدَ طَلَبٍ
وَدَعَاءٌ بَعْدَ دَعَاءٍ^(٧).

﴿أَنْتَ مَوْلَانَا﴾ [٢٨٦] لم يقف عليه لمكان الفاء بعده، إذ الفاء
تأتي بمعنى الاتصال، ولو كانت «وانصُرْنَا» بالواو لَحُسْنُ الْإِبْتِدَاءِ

(١) هذا قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٢٠٩، المنار ٥٥).

(٢) وهذا وقف صالح عند الأشموني، (المنار ٥٥).

(٣) وهو وقف صالح عند الأشموني، وقال نصير النحوي: لا يُوقَفُ عَلَى الْأَوَّلِ
حَتَّى يُؤْتَى بِالثَّانِي، (المنار ٥٥).

(٤) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والأشموني وكاف عند الداني (الإيضاح
١/ ٥٦٠، المكتفى ١٩٣، المنار ٥٥) وقال الأخفش: تام، وهو مذهب
محمد بن جرير لأنه قال: التقدير قالوا ربنا، انظر جامع البيان عن تأويل آي
القرآن ٣/ ١٥٥، القطع ٢٠٩.

(٥) وهو وقوف حسنة عند ابن الأنباري والأشموني وكافية عند النحاس والداني،
(الإيضاح ١/ ٥٦٠، القطع ٢٠٩، المكتفى ١٩٣، المنار ٥٥).

(٦) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح
١/ ٥٦٠، المكتفى ١٩٣، المنار ٥٥).

(٧) قال النحاس: ﴿وَأَعْفُ عَنَّا﴾ وكذا ﴿وَأَغْفِرْ لَنَا﴾ وكذا ﴿وَأَرْحَمْنَا﴾ وقوف كافية،
ورجح قوله الأشموني، (القطع ٢٠٩، المنار ٥٥).

به^(١)، ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [٢٨٦] م^(٢).



-
- (١) قال النحاس: فأصحاب التمام يمنعون من الوقف عليه، ولو كان ﴿وانصرنا﴾ لجاز الوقف عليه عندهم، والفرق بين الفاء والواو، أن في الفاء طرفاً من معنى المجازاة، وليس هذا في الواو، القطع ٢٠٩ وانظر المكتفى ١٩٣، المنار ٥٥.
- (٢) هذا قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٢٠٩، المنار ٥٥).



﴿الْم﴾ [١] قد تَقَدَّمَ القولُ فيه ^(١)، ﴿الْأَمْو﴾ [٢] ح عند قوم كأنهم جعلوا ما بعده [٤٦/ و] خبرَ مبتدأ محذوف ^(٢)، ﴿الْقِيَوْم﴾ [٢] ك ^(٣)، ﴿بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [٣] ح عند البعض ^(٤)، ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ [٤] ح، وبيدئ ^(٥) ﴿هَذَى﴾ [٤] إذا

(١) قال ابن الأنباري: الوقف على ﴿الْم﴾ حسنٌ لأنك ترفعها بمضمرة «هذا الم» ثم تبدئ ^(١) ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ فترفعه بما عاد من ﴿هُوَ﴾، (الإيضاح ٥٦٣/ ٢)، وقال النحاس: قطع حسن على قول أبي عبيدة: ﴿الْم﴾ افتتاح كلام شعار للسورة ثم انقطع، فقلت: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ استئناف، (مجاز القرآن ٨٦/ ١)، القطع (٢١١)، وانظر الآية ١ من سورة البقرة.

(٢) قال النحاس: قطع حسن، إن جعلت ما بعده مرفوعاً بالابتداء، وإن جعلته نعتاً فالوقف ﴿الْقِيَوْمُ﴾، (القطع ٢١١) وانظر المنار ٥٥ - ٥٦.

(٣) قال الأشموني: تام إن جعلته خبراً ولم تقف على ما قبله، وليس يوقف إن جعلته مبتدأ وخبره ﴿زَكَرَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ﴾، (المنار ٥٦).

(٤) قال ابن الأنباري: حسن غير تام لأن الكلام الذي بعده منسوق عليه، (الإيضاح ٥٦٣/ ٢) وقال أبو حاتم: كاف، نص عليه النحاس، واختاره الداني والأشموني، (القطع ٢١١، المكتفى ١٩٤، المنار ٥٦).

(٥) في الأصل و(ح) «وَكَذَلِكَ» والتصحيح من المنار ٥٦.

جعلت ﴿هُدًى﴾ مرفوعاً بخبر الابتداء، وإن جعلته حالاً وصلته بما قبله^(١)، ﴿لِنَاسٍ﴾ [٤] م عند أبي حاتم^(٢)، ﴿الْفُرْقَانُ﴾ [٤] م^(٣)، ﴿شَدِيدٌ﴾ [٤] م^(٤)، ﴿أَنبِقَارٍ﴾ [٤] م^(٥)، ﴿السَّمَاءِ﴾ [٥] م كـ^(٦)، ﴿يَشَاءُ﴾ [٦] م كـ^(٧)، ﴿الْحَكِيمِ﴾ [٦] م^(٨)، ﴿عَلَيْكَ الْكِتَابُ﴾ [٧] ح^(٩)، ويجوز ﴿مِنْهُ﴾ [٧] عند

(١) قال الأخفش: ﴿مِنْ قَبْلِ﴾ فهذا التمام، وقال ابن الأنباري: وهو خطأ لأن ﴿هُدًى﴾ قطع من ﴿الْفُرْقَانِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ ولا يتم الوقف على المقطوع منه دون القطع، انظر الإيضاح ٥٦٣ / ٢، القطع ٢١١، المنار ٥٦.

(٢) قال ابن الأنباري: وهو خطأ منه لأن قوله: ﴿وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ نسق على ما قبله، (الإيضاح ٥٦٤ / ٢) وانظر القطع ٢١١، المكتفى ١٩٤، المنار ٥٦.

(٣) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٦٤ / ٢، القطع ٢١١، المكتفى ١٩٤، المنار ٥٦).

(٤) هذا قول نافع، (القطع ٢١١، المنار ٥٦).

(٥) نقل النحاس أنه وقف تام، واختاره الأشموني، (القطع ٢١١، المنار ٥٦).

(٦) وهو وقف كاف عند النحاس والداني وتام عند الأشموني، (القطع ٢١١، المكتفى ١٩٤، المنار ٥٦).

(٧) وهو حسن عند الأنباري، وكاف عند الداني وتام عند الأشموني، (الإيضاح ٥٦٤ / ٢، المكتفى ١٩٤، المنار ٥٦).

(٨) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢١١ - ٢١٢، المكتفى ١٩٤، المنار ٥٦).

(٩) قال الأشموني: ليس بوقف، لأن قوله: ﴿مِنْهُ يَأْتِ﴾ متعلق به كتعلق الصفة بالموصوف (المنار ٥٦).

نافع^(١)، وكذلك ﴿الْكَتَبِ﴾ [٧]^(٢)، ﴿مُتَشَبِّهَاتٍ﴾ [٧] أتم حسناً^(٣)،
﴿تَأْوِيلُهُ﴾ [٧] ح^(٤).

﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [٧] شبه التام عند الأصاغر الثجباء والأكابر القدماء^(٥)،
وروى ابن أبي نجیح^(٦) عن مجاهد أنه قال: الوقف عند قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ

(١) قال نافع: تام، وقال النحاس: وخالفه غيره قال: لأن النكرة لا يبتدأ بها، قال
الأشموني: ووجهه - والله أعلم - أنه جعل الضمير في ﴿يُنْهَ﴾ كناية عن ﴿اللَّهُ﴾ أي:
هو الذي أنزل عليك الكتاب من عنده، فيكون ﴿يُنْهَ﴾ بمعنى «من عنده» ثم يبتدئ
﴿مَا يَنْتُ مُحَمَّدٌ﴾ أي: هو آيات محكمات، انظر القطع ٢١٢، المنار ٥٦.

(٢) قال نافع: تام، وخالفه أبو حاتم (القطع ٢١٢) وقال الأشموني: وقف حسن
(المنار ٥٦).

(٣) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري، وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح
٢ / ٥٦٤، المكتفى ١٩٤، المنار ٥٦).

(٤) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس: وقف صالح، والداني:
كاف، (الإيضاح ٢ / ٥٦٥، القطع ٢١٢، المكتفى ١٩٤، المنار ٥٦).

(٥) قال ابن الأنباري: وقف تام لمن زعم أن الراسخين في العلم، لم يعلموا تأويله،
وهو قول أكثر أهل العلم، وقال النحاس: فمن رونا عنه أنه قال: ﴿وما يعلم
تأويله إلا الله﴾ تام، وما بعده منقطع منه، نيف وعشرون رجلاً من الصحابة
والتابعين والقراء والفقهاء وأهل اللغة، انظر الإيضاح ٢ / ٥٦٥، القطع ٢١٢،
المكتفى ١٩٥، المنار ٥٦.

(٦) هو عبدالله بن أبي نجیح يسار المكي، محدث ثقة، روى عن عطاء ومجاهد،
وروى عن الثوري وشعبة، (ت ١٣١هـ)، انظر الجرح والتعديل ٥ / ٢٠٣، ميزان
الاعتدال ٤ / ٢١٥، تهذيب التهذيب ٦ / ٥٠.

فِي الْمَلِكِ [٧] فيجعل الراسخين نَسَقًا عَلَى اللَّهِ ﷻ وَقَالَ: الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ^(١)، وَمَالَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الْقَتَيْبِيُّ^(٢) وَبَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ^(٣)، غَيْرَ أَنَّ الْأَصَحَّ الْأَوَّلُ مِنْ وَجْهِهِ، أَحَدُهَا: مِنَ الْأَثَرِ، وَهُوَ مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٤) [٧]، وَقَدْ نُقِلَ هَذَا الْوَقْفُ عَنْ عَامَّةِ أَصْحَابِ الْاِخْتِيَارَاتِ يَدُلُّكَ وَضُوحًا قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ «إِنْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ»^(٥)، وَقَرَأَ أَبِي: «وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ آمَنَّا»^(٦) وَمِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى مَا رَوَى عَنْ

(١) انظر تفسير الطبري ٣ / ١٨٣، الإيضاح ٢ / ٥٦٥، القطع ٢١٥، المكتفى ١٩٦.

(٢) قال ابن قتيبة: (ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم، وهذا غلط من متأويله على اللغة والمعنى) وأوّل الآية على معنى: الراسخون في العلم قائلين: آمنا به. تأويل مشكل القرآن ٩٨ - ١٠٠.

(٣) قال النحاس: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ عطف على الله جل وعز، وهذا أحسن ما قيل فيه، لأن الله جل وعز مدحهم بالرسوخ في العلم فكيف يمدحهم وهم جهال. إعراب القرآن ١ / ٣٥٦، وانظر مشكل إعراب القرآن ١ / ١٢٦.

(٤) نقله الأشموني في المنار ٥٦، وقال النحاس: كان ابن عباس يقرأ «وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنا به». القطع ٢١٢، وانظر المكتفى ١٩٦.

(٥) قال الفراء: وفي قراءة عبدالله: «إِنْ تَأْوِيلُهُ عِنْدَ اللَّهِ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ». معاني القرآن ١ / ١٩١، وانظر الإيضاح ٢ / ٥٦٦، النقط ٢١٢، المصاحف ٦٩، قال النحاس: وهي قراءة على التفسير.

(٦) انظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٩١، تفسير الطبري ٣، ١٨٤، الإيضاح ٢ / ٥٦٦، البحر المحيط ٣ / ٢٩.

السُّدِّيُّ^(١) أَنَّهُ قَالَ : تَأْوِيلُهُ : أَي تَأْوِيلَ الْقُرْآنِ ، وَهُوَ عَوَاقِبُهُ^(٢) ، وَمَا يَعْلَمُ عَوَاقِبُهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَيْضًا إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَصَفَ مَنْ يَتَّبِعُ تَأْوِيلَ الْمُتَشَابِهِ بِزَيْغِ الْقَلْبِ [٤٦ / ظ] وَجَعَلَ ابْتِغَاءَهُمُ الْفِتْنَةَ كَابْتِغَاءِهِمْ تَأْوِيلَهُ بِالْعُطْفِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ تَبَيَّنَتْ أَنَّ مَنْ لَمْ يَزِغْ قَلْبُهُ لَمْ يَتَّبِعِ الْمُتَشَابِهَ ، بَلْ يَتَّبِعِ الْمَحْكَمَ مِنْهُ وَهُمْ الرَّاسِخُونَ^(٣) .

فَإِنْ قِيلَ : فَكَمَا أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ : آمَنَّا ، مَنْ كَانَ غَيْرَ رَاسِخٍ يَقُولُ : آمَنَّا بِهِ أَيْضًا ، قُلْنَا : الرَّاسِخُونَ هَهُنَا ضِدُّ الزَّائِغِينَ^(٤) ، وَهُمَا

(١) هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّدِّيِّ ، تَابِعِي مُحَدِّثٌ ، رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنْسَ ، وَرَوَى عَنْهُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ عَبَّاسٍ ، (ت ١٢٧هـ) ، انْظُرِ الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ ٢ / ١٨٤ ، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ١ / ٣٩٥ ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ١ / ٢٧٥ .

(٢) انْظُرِ تَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ ٣ / ١٨١ ، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٣ / ٢٧ ، قَالَ النَّحَّاسُ : وَإِنَّمَا يَقَعُ الْإِشْكَالُ فِي هَذَا أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ مَعْنَى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾ إِنَّهُ الْقُرْآنُ ، وَيَجْعَلُ التَّأْوِيلَ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ ، وَلَيْسَ كَذَا تَأْوِيلَ الْعُلَمَاءِ ، وَإِنَّمَا قَوْلُهُمْ : وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَ مَا تُشَابِهُهُ إِلَّا اللَّهُ ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ مَا تُشَابِهُهُ مِنَ الْمُنْسُوخِ ، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَعْلَمُ مَا يَنْسَخُ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَّا اللَّهُ ، الْقَطْعُ ٢١٣ - ٢١٤ .

(٣) وَرَدَ فِي حَاشِيَةِ (ج) : عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : ذَكَرَ لَابْنُ عَبَّاسٍ الْخَوَارِجُ وَمَا كَانَ يُصِيبُهُمْ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، فَقَالَ : يُؤْمِنُونَ ، بِمُحْكَمِهِ وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ ، وَقَرَأَ «وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ آمَنَّا بِهِ» ، أَخْرَجَهُ الدَّانِيُّ فِي الْمَكْتَفَى ١٩٥ - ١٩٦ .

(٤) الزَّيْغُ : الْمِيلُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ أَي لَا تُمِلْنَا عَنِ الْهُدَى وَالْقَصْدِ وَلَا تَضِلَّنَا ، وَرَسَخَ الشَّيْءُ يَرَسُخُ رَسْوَخًا : ثَبَتَ فِي مَوْضِعِهِ ، انْظُرِ اللَّسَانَ (رَسَخَ) ٣ / ١٨ ، (زَيْغَ) ٨ / ٤٣٢ .

صِفَتَان^(١)، وَالرَّجُلُ لَا يُؤْمِنُ بِالْمُتَشَابِهِ بِجَهْلٍ بَلْ يَعْلَمُ وَلَا يُوصَفُ بِالْإِيمَانِ بِالْمُتَشَابِهِ إِلَّا مَنْ عَرَفَ مَنْزِلَهُ وَتَيَقَّنَ ذَلِكَ، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ رَسَخَ فِي الْعِلْمِ بِاللَّهِ وَالْقُرْآنِ لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ [ذَا]^(٢) خِشْيَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا يُوصَفُ بِالْعِلْمِ إِلَّا بَعْدَ الْخِشْيَةِ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، فَإِنَّ مَنْ عَطَفَ ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ [٧] عَلَى ﴿اللَّهُ﴾ [٧] جَعَلَ قَوْلَهُ: ﴿يَقُولُونَ﴾ [٧] فِي مَعْنَى الْحَالِ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ مِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى دَخَلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَقُولُونَ أَمَّا بِدِي﴾ [٧] لِأَنَّ الْحَالَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُ^(٣) وَمِنْ الرَّاخِضِينَ، مِنْ جِهَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ أَصْلًا^(٤)، وَكَذَلِكَ [قَالَ]^(٥) أَبُو حَاتِمٍ: «أَمَّا» لَا يَكَادُ يَجِيءُ فِي الْقُرْآنِ حَتَّى يُنْتَهَى أَوْ يُثَلَّثَ كَقَوْلِهِ: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ﴾، ﴿وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ﴾، ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾ [الكهف: ٧٩، ٨٠، ٨٢] وَكَقَوْلِهِ: ﴿فَأَمَّا آلِيَّتِمَ﴾، ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ﴾ [الضحى: ٩، ١٠] وَقَدْ قَالَ هُنَا: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْجٌ﴾ [٧] وَلَمْ يَقُلْ بَعْدَهُ: «وَأَمَّا» فَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ [٧]

(١) ورد في الأصل و(ح) زيادة: (وفي نسخة أخرى صنفان) وهذا يرجع وجود نسخة أخرى لم أقف عليها.

(٢) الزيادة من (ح).

(٣) لفظ (منه) سقط من (ح).

(٤) قال أبو حيان: لو كان ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ معطوف على ﴿اللَّهُ﴾ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ ﴿يَقُولُونَ﴾ خبر مبتدأ، وتقديره: «هؤلاء» أو «هم» فيلزم الأضمار، أو حال والمتقدم ﴿اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ﴾ فيكون حالاً من الراسخين فقط، وفيه ترك للظاهر، البحر المحيط ٢٨ / ٣.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

مُسْتَأْنَفٌ مَنْقُطٌ مِنَ الْكَلَامِ قَبْلَهُ^(١).

﴿ءَامَنَّا بِهِ﴾ [٧] ح^(٢)، [٤٧/ و] ﴿رَبَّنَا﴾ [٧] أَحْسَنَ مِنْهُ^(٣) ﴿الْأَلْبَبِ﴾ [٧] م^(٤)، ﴿هَدَيْتَنَا﴾ [٨] ح^(٥)، ﴿رَحْمَةً﴾ [٨] ح عِنْدَ الْبَعْضِ^(٦)، ﴿الْوَهَابِ﴾ [٨] م^(٧)، ﴿فِيهِ﴾ [٩] ح^(٨) ﴿الْيَمَّكَادَ﴾ [٩] م^(٩)، ﴿شَيْئًا﴾ [١٠] ح^(١٠).

(١) قال ابن الأنباري: لو كان المعنى: وأما الراسخون في العلم فيقولون، لم يَجُزْ أَنْ تُحَذَفَ «أَمَّا» و«الفاء» لأنهما ليستا مما يُضْمَرُ، الإيضاح ٥٦٧/٢ - ٥٦٨، وانظر المنار ٥٦ - ٥٧.

(٢) قال الداني: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (المكتفى ١٩٧، المنار ٥٧).

(٣) وهو وقف تام عند الداني وكاف عند الأشموني، (المكتفى ١٩٧، المنار ٥٧).

(٤) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢١٥، المكتفى ١٩٧، المنار ٥٧).

(٥) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٥٦٨/٢، المكتفى ١٩٧، المنار ٥٧).

(٦) قال الأشموني: حسنٌ للابتداء بـ «إِنَّ»، (المنار ٥٧).

(٧) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٦٨/٢، المكتفى ١٩٧، المنار ٥٧).

(٨) وهو قول ابن الأنباري، وقال الأشموني: كاف لأن ما بعده من كلام الله لا من كلام الراسخين، وحسنٌ إن جعل التفاتاً من الخطاب إلى الغيبة، أي: حيث لم يقل: «إِنَّكَ» بل قال: «إِنَّ اللَّهَ» والاسم الظاهر من قبيل الغيبة، (الإيضاح ٥٦٨/٢، المنار ٥٧).

(٩) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٦٨/٢، القطع ٢١٥، المكتفى ١٩٧، المنار ٥٧).

(١٠) وهو وقف جائز عند الأنصاري والأشموني، (المقصد ٤٦، المنار ٥٧).

﴿النَّارِ﴾ [١٠] كَ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ مَوْضِعَ «الكاف» رفْعًا، التَّقْدِيرُ: دَابُّهُمْ كَدَابِّ آلِ فِرْعَوْنَ^(١)، وَمَنْ جَعَلَ ﴿كَذَّابٍ﴾ إِلَى فِرْعَوْنَ [١١] مُتَّصِلًا بِـ ﴿كَفَرُوا﴾ [١٠] فَتَجَاوَزَهُ أَحْسَنُ، التَّقْدِيرُ: كَفَرُوا كَكُفْرِ^(٢) آلِ فِرْعَوْنَ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْكُوفَةِ^(٣).

﴿إِلَى فِرْعَوْنَ﴾ [١١] ح^(٤)، ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [١١] أُنِمْ حُسْنًا^(٥)، ﴿يَذُوقُوا﴾ [١١] ح^(٦)، ﴿أَلَمْ يَقَابِ﴾ [١١] م^(٧)، ﴿جَهَنَّمَ﴾ [١٢] ح^(٨)، ﴿الْمِهَادُ﴾

(١) وهو قول أبي إسحاق الزجاج، انظر معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٨٠، القطع ٢١٥ - ٢١٥، المكتفى ١٩٧، البحر المحيط ٣ / ٣٦، المنار ٥٧.

(٢) في (ح) «كفروا كُفْرًا».

(٣) هذا قول الفراء، انظر معاني القرآن ١ / ١٩١، الإيضاح ٢ / ٥٦٨، المكتفى ١٩٧، المنار ٥٧، وقال النحاس: وهذا غلط، لو كان كذا لكان داخلًا في الصلة (القطع ٢١٥)، وكذلك قال أبو حيان: وهو خطأ، لأنه إذا كان معمولًا للصلة كان من الصلة، ولا يجوز أن يخبر عن الموصول حتى يستوفي صلته ومتعلقاتها، وهنا قد أخبر، فلا يجوز أن يكون معمولًا لما فيه الصلة، (البحر المحيط ٣ / ٣٧).

(٤) قال الأشموني: تام، إن جعل ما بعده مبتدأ منقطعًا عما قبله وخبره «كذبوا» أو خبر مبتدأ، وليس بوقف إن عُطِفَ على ما قبله، (المنار ٥٧).

(٥) لم أجده في مصادر الوقف.

(٦) وهو قول ابن الأنباري، وقال النحاس والداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢ / ٥٦٩، القطع ٢١٦، المكتفى ١٩٧، المنار ٥٧).

(٧) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٢ / ٥٦٩، القطع ٢١٦، المكتفى ١٩٧، المنار ٥٧).

(٨) وهو وقف كاف عند النحاس وجائز عند الأشموني، (القطع ٢١٦، المنار ٥٧).

[١٢] ك^(١)، ﴿التَّقَاتِ﴾ [١٣] ح، عِنْدَ مَنْ رَفَعَ قَوْلَهُ: ﴿فِتْنَةٌ﴾ [١٣] التَّقْدِير: مِنْهُمْ فِتْنَةٌ، وَهُوَ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ، وَرُوِيَ عَنِ مَجَاهِدٍ وَالزُّهْرِيِّ ﴿فِتْنَةٌ﴾، ﴿وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ [١٣] بِالْجَرِّ^(٢) بَدَلًا مِنْ ﴿فِتْنَتَيْنِ﴾ [١٣]، وَعَنْ بَعْضِهِمْ ﴿فِتْنَةٌ﴾ وَ﴿كَافِرَةٌ﴾ بِالنَّصْبِ^(٣) عَلَى الْحَالِ، وَالْمَعْنَى: التَّقَاتِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، فِيهِمَا تَيْنِ الْقِرَاءَتَيْنِ الْوَصْلُ أُولَى^(٤).

﴿رَأَى الْعَيْنَ﴾ [١٣] ح^(٥)، ﴿يَشَاءُ﴾ [١٣] ح^(٦)، ﴿الْأَبْصَرَ﴾ [١٣] م^(٧)، ﴿وَالْحَرِثَ﴾ [١٤] ح^(٨)، ﴿الدُّنْيَا﴾ [١٤] ح^(٩)، ﴿الْمَقَابِ﴾ [١٤] م^(١٠).

-
- (١) وهو وقف تام عند النحاس والأشْمُونِي، (القطع ٢١٦، المنار ٥٧).
 - (٢) انظر مختصر شواذ القراءات ١٩، البحر المحيط ٤٥ / ٣
 - (٣) وهي قراءة ابن أبي عُبَيْلَةَ وابن السَّمِيعِ، انظر مختصر شواذ القراءات ١٩، البحر المحيط ٤٦ / ٣.
 - (٤) انظر الإيضاح ٥٦٩ / ٢ - ٥٧٠، القطع ٢١٦، البحر المحيط ٤٦ / ٣، المنار ٥٧.
 - (٥) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشْمُونِي، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٥٧٠ / ٢، المكتفى ١٩٧، المنار ٥٧).
 - (٦) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشْمُونِي، انظر المصادر السابقة.
 - (٧) نقل النحاس أنه تام واختاره الداني والأشْمُونِي، (القطع ٢١٧، المكتفى ١٩٧، المنار ٥٧).
 - (٨) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشْمُونِي وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٥٧٠ / ٢، المكتفى ١٩٧، المنار ٥٧) وقال أبو حاتم: وقف مفهوم، (القطع ٢١٧).
 - (٩) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشْمُونِي وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٥٧٠ / ٢، المكتفى ١٩٧، المنار ٥٧) وقال أبو حاتم: تام، وخطأه ابن الأنباري، لأنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَقَابِ﴾ متعلقٌ بمعنى الكلام الذي قبله.
 - (١٠) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشْمُونِي، (الإيضاح ٥٧٠ / ٢، المكتفى ١٩٧، المنار ٥٧).

﴿مِنْ ذَلِكُمْ﴾ [١٥] ح عِنْدَ مَنْ رَفَعَ قَوْلَهُ: ﴿جَنَّتْ﴾ [١٥]، وَمَنْ خَفَضَهَا^(١) بَدَلًا مِنْ ﴿يَخْتَرِ﴾ [١٥] لَا وَقَفَ عَلَى ﴿ذَلِكُمْ﴾^(٢) [١٥]، ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ [١٥] شَبَّهِ التَّامَ^(٣)، وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿يَا لَوْ بَادِ﴾ [١٥] فَعَلَى وَجْهَيْنِ: إِنْ جَعَلْتَ مَا بَعْدَهُ نَعْتًا لِمَا قَبْلَهُ وَضَلَّتِ الْكَلَامَ، وَإِنْ جَعَلْتَ ﴿الَّذِينَ﴾ [١٦] رَفَعًا أَوْ نَصَبًا عَلَى الْمَدْحِ حَسُنَ الْوَقْفُ عَلَى ﴿الْعِبَادِ﴾^(٤)، وَتَجْرِي هَذِهِ الْوَجُوهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿الْمَكْنِيِّينَ﴾ [١٧] أَيْضًا^(٥).

﴿يَا لَأَسْتَحَارِ﴾ [١٧] م^(٦) عِنْدَ مَنْ جَعَلَ ﴿شَهْدًا﴾ [١٨] فَعَلًا، وَمَنْ جَعَلَهُ ﴿شَهِدًا﴾ أَي: شُهِدَاءَ اللَّهِ، وَضَلَّهُ أُولَى، وَرُوِيَ عَنِ الْكَسَائِيِّ وَمُدَّارِهِ عَلَى عَلِيٍّ ؑ، وَرُوِيَ بَعْدَ ذَلِكَ [٤٧ / ظ] عَنْ عَلِيٍّ ﴿شُهِدًا﴾ بِالضَّمِّ

(١) وهي قراءة يعقوب في رواية عنه، انظر مختصر شواذ القراءات ١٩، البحر المحيط ٥٥ / ٣.

(٢) انظر الإيضاح ٥٧١ / ٢، القطع ٢١٧، المنار ٥٨.

(٣) وهو تام عند ابن الأنباري والداني، وكاف عند النحاس والأشْمُونِي، (الإيضاح ٥٧١ / ٢، القطع ٢١٧، المكتفَى ١٩٨، المنار ٥٨).

(٤) انظر القطع ٢١٧، إعراب القرآن ١ / ٣٦١، مشكل إعراب القرآن ١ / ١٣٠، المنار ٥٨.

(٥) قال النحاس: إِنْ جَعَلْتَ ﴿الْمَكْنِيِّينَ﴾ نَعْتًا أَوْ بَدَلًا لَمْ تَقِفْ عَلَى «النَّارِ»، وَإِنْ جَعَلْتَهُ بِمَعْنَى: «أَعْنِي» أَوْ «هُمْ» جَازَ الْوَقْفُ «النَّارَ». القطع ٢١٧ - ٢١٨، وانظر المكتفَى ١٩٨، المنار ٥٨.

(٦) هذا قول نافع وأبي حاتم (القطع ٢١٨) واختيار ابن الأنباري والداني والأشْمُونِي، (الإيضاح ٥٧٢ / ٢، المكتفَى ١٩٨، المنار ٥٨).

والتشديد ﴿لَّه﴾ باللام^(١)، وهو للوصل^(٢)، ﴿يَأْقِطُ﴾ [١٨] ح^(٣)،
﴿أَلْمَكِيمُ﴾ [١٨] م عند من قرأ ﴿إِنَّ الدِّينَ﴾ [١٩] بكسر الالف^(٤)، ومن
قرأ بالفتح وصله^(٥)، ﴿أَلْسَلْتُ﴾ [١٩] شبه النام^(٦)، ﴿بِمَيَّائِهِمْ﴾
[١٩] ح^(٧)، ﴿أَلْسَابِ﴾ [١٩] م^(٨)، ﴿أَتَّبِعْنِ﴾ [٢٠] ح^(٩)، ﴿ءَأَسَلَمْتُمْ﴾ [٢٠]،

(١) قرأ أبو المهرب ﴿شهداء الله﴾ جمعاً منصوباً، وروي عنه وعن أبي نهيك
﴿شهداء الله﴾ بالرفع، وروي عن أبي المهرب ﴿شُهُدٌ﴾ بضم الشين والهاء،
جمع شهيد، كنذر ونذر، وقرئ ﴿شهداء الله﴾ برفع الهمزة ونصبها، وبلاد الجبر
داخلة على اسم الله، فوجه النصب على الحال من المذكورين، والرفع على
إضمار «هم». البحر المحيط ٣ / ٦٠ - ٦١.

(٢) انظر القطع ٢١٨، المنار ٥٨.

(٣) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢ / ٥٧٢،
المكتفى ١٩٨، المنار ٥٨)، قال الأخفش: إن شئت جعلته تاماً (القطع ٢١٨).

(٤) قرأ الكسائي بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها، انظر السبعة ٢٠٢، الكشف
١ / ٣٣٨، التيسير ٨٧.

(٥) انظر الإيضاح ٢ / ٥٧٢، القطع ٢١٨، المكتفى ١٩٨، المنار ٥٨.

(٦) وهو حسنٌ عند ابن الأنباري والنحاس وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح
٢ / ٥٧٣، القطع ٢١٨، المكتفى ١٩٨، المنار ٥٨).

(٧) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢ / ٥٧٣،
المكتفى ١٩٨، المنار ٥٨).

(٨) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس، وكاف عند الداني، ورجح الأشموني
أنه تام، (الإيضاح ٢ / ٥٧٣، القطع ٢١٩، المكتفى ١٩٨، المنار ٥٨).

(٩) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح
٢ / ٥٧٣، المكتفى ١٩٨، المنار ٥٨) وقال النحاس: قطع تام لأن المعنى:

وأسلم من اتبعن، (القطع ٢١٩).

﴿أَفْتَكِدُوا﴾ [٢٠]، ﴿أَلْبَلَعُ﴾ [٢٠] كذاك^(١)، ﴿يَالْعِبَادِ﴾ [٢٠] م^(٢)، ﴿أَلِيمٍ﴾ [٢١] ك^(٣)، ﴿وَالْآخِرَةُ﴾ [٢٢] ح^(٤)، ﴿نَعْمِرِينَ﴾ [٢٢] م^(٥)، ﴿مُعْرِضُونَ﴾ [٢٣] ك^(٦)، ﴿يَفْقَرُونَ﴾ [٢٤] ك^(٧)، ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [٢٥] ح عند نافع^(٨)، ﴿يُظْلَمُونَ﴾ [٢٥] م^(٩)، ﴿الْحَزِيزُ﴾ [٢٦] ح^(١٠)، ﴿قَدِيرٌ﴾ [٢٦] شـبـه

(١) وهي وقوف حسنة عند ابن الأنباري والأشُموني وكافية عند النحاس والداني، (الإيضاح ٥٧٣ / ٢، القطع ٢١٩، المكتفى ١٩٨، المنار ٥٨).

(٢) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشُموني، (القطع ٢١٩، المكتفى ١٩٨، المنار ٥٨).

(٣) قال النحاس: وقف صالح، ورجح الأشُموني أنه كاف، (القطع ٢١٩، المنار ٥٨).

(٤) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني: كاف، والأشُموني: صالح، (الإيضاح ٥٧٣ / ٢، المكتفى ١٩٨ - ١٩٩، المنار ٥٨).

(٥) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشُموني، (الإيضاح ٥٧٣ / ٢، القطع ٢١٩، المكتفى ١٩٩، المنار ٥٨).

(٦) وهو وقف صالح عند النحاس وتام عند الأشُموني، (القطع ٢١٩، المنار ٥٨).

(٧) قال النحاس: تام، ورجح الأشُموني أنه كاف، (القطع ٢١٩، المنار ٥٨).

(٨) قال نافع: تام، قال النحاس: وخولف في هذا، لأنَّ ﴿وَوُفِّيَتْ﴾ معطوف على ﴿جمعناهم﴾، (القطع ٢١٩، المنار ٥٨).

(٩) وهو قول النحاس ورجحه الأشُموني، (القطع ٢١٩ - المنار ٥٨).

(١٠) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشُموني: كاف، (الإيضاح ٥٧٣ / ٢، المكتفى ١٩٩، المنار ٥٨ - ٥٩).

التَّام^(١)، ﴿حِسَابٍ﴾ [٢٧] م^(٢)، ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢٨] ح^(٣)، ﴿تَقْنَةً﴾ [٢٨] ح^(٤)،
﴿الْمَصِيرَ﴾ [٢٨] ح م^(٥)، ﴿يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [٢٩] ح^(٦)، ﴿الْأَرْضِ﴾ [٢٩] ح^(٧)،
﴿قَدِيرٌ﴾ [٢٩] ك^(٨).

﴿مُخَضَّرًا﴾ [٣٠] ح إِنَّ جَعَلْتَ ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ﴾ [٣٠] مرفوعة
بالابتداء وخبرها ﴿تَوَدُّ﴾ [٣٠] وَإِنْ جَعَلْتُهَا منصوبة بالنسق على ﴿مَا﴾ [٣٠]
الأولى، لم تقف على ﴿مُخَضَّرًا﴾ [٣٠]، ووقفت على ﴿مِنْ سُوءٍ﴾ [٣٠] عند
البعض، التقدير: وتودُّ لو أَنَّ^(٩).

-
- (١) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني والأشموني، المصادر السابقة.
(٢) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.
(٣) وهو وقف تام عند الأنباري والداني والأشموني، المصادر السابقة.
(٤) قال النحاس: تام، والداني: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (القطع ٢١٩،
المكتفى ١٩٩، المنار ٦٠).
(٥) وهو تام عند النحاس والداني والأشموني، المصادر السابقة.
(٦) وهو تام عند ابن الأنباري والداني، وكاف عند الأشموني، (الإيضاح ٥٧٤ / ٢،
المكتفى ١٩٩، المنار ٦٠).
(٧) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، المصادر السابقة.
(٨) قال النحاس: تام، إن جعلته بمعنى: اذكروا يوم تجد كل نفس، وقال
الأشموني: وليس بوقف إن نصب بـ «يحذركم» الأولى، وكذا إن نصب
بـ «المصير» للفصل بين المصدر ومعموله، (القطع ٢١٩ - ٢٢٠، المنار ٦٠).
(٩) انظر الإيضاح ٥٧٤ / ٢، القطع ٢٢٠، المكتفى ١٩٩، المنار ٦٠.

﴿بَعِيدًا﴾ [٣٠] ح^(١)، وكذلك ﴿نَفْسُهُ﴾ [٣٠] م^(٢)، ﴿يَأْمُرُ﴾ [٣٠] م^(٣)، ﴿ذُنُوبَكُمْ﴾ [٣١] ح^(٤)، ﴿رَحِيمٌ﴾ [٣١] م^(٥)، ﴿وَالرَّسُولُ﴾ [٣٢] ح^(٦)، ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [٣٢] م^(٧)، ﴿بَعْضُ﴾ [٣٣] ح^(٨)، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٣٤] م^(٩)،

(١) وهو تام عند ابن الأنباري والداني، ورجح الأشموني أنه حسن، (الإيضاح ٥٧٤ / ٢، المكتفى ١٩٩، المنار ٦٠).

(٢) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني، والأشموني، انظر المصادر السابقة.

(٣) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٢٠، المكتفى ١٩٩، المنار ٦٠).

(٤) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٧٤ / ٢، المكتفى ١٩٩، المنار ٦٠) وقال نافع: تام (القطع ٢٢٠).

(٥) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، وقال النحاس: قطع حسن، (الإيضاح ٥٧٤ / ٢، القطع ٢٢٠، المكتفى ١٩٩، المنار ٦٠).

(٦) قال الأشموني: حسنٌ للابتداء بالشرط مع الفاء، (المنار ٦٠).

(٧) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٢٠، المكتفى ١٩٩، المنار ٦٠).

(٨) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ١٩٩، المنار ٦٠) وقال نافع: تام (القطع ٢٢٠).

(٩) قال النحاس: قطع كاف إن جعلته بمعنى: اذكر إذ، وإن جعلته بمعنى: سمع إذ، لم يكن كافيًا، (القطع ٢٢٠)، وقال الأشموني: تام على قول أبي عبيدة إن «إذ» زائدة لا موضع لها من الإعراب، وهذا وهم من أبي عبيدة وذلك أن «إذ» من أسماء الزمان فلا يجوز أن يلغى، فعلى هذا لا يوقف على ﴿عَلِيمٌ﴾ لتعلق ما بعده بما قبله، (المنار ٦٠، وانظر مجاز القرآن ٩٠ / ١).

﴿مُعَرَّرًا﴾ [٣٥] ح عند نافع^(١)، ﴿مِثْقًا﴾ [٣٥] أَحْسَنَ مِنْهُ^(٢)، ﴿أَلْقِيْمًا﴾ [٣٥] ك^(٣).

﴿أُنْثَى﴾ [٣٦] ح عند مَنْ قَرَأَ ﴿وَضَعْتُ﴾ [٣٦] بِسُكُونِ التَّاءِ^(٤) لَأَنْهُمَا كَلَامَانِ، وَمَنْ قَرَأَ بِضَمِّ التَّاءِ وَقَفَ فِيمَا قَبْلَهُ^(٥).

[قوله]^(٦): ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ [٣٦] إِنْ جَعَلْتَهُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ ابْتَدَأَتْ بِهِ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿وَضَعْتُ﴾ [٣٦] بِضَمِّ التَّاءِ^(٧)، ﴿الرَّجِيمَ﴾ [٣٦] ك^(٨)، ﴿حَسَنًا﴾ [٣٧] ح عِنْدَ مَنْ خَفَّفَ ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ [٣٧]^(٩)، ﴿رِزْقًا﴾ [٣٧] ح،

(١) قال الأشموني: جائز، ولا يُستحسن لتعلق الفاء بما قبلها، (المنار ٦٠).

(٢) قال نافع: تام، (القطع ٢٢٠، المنار ٦٠).

(٣) قال نافع: تام، (القطع ٢٢٠) ورجح الأشموني أنه كاف، (المنار ٦٠).

(٤) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحزمة والكسائي وحفص، وقرأ ابن عامر وأبو بكر بضم التاء، انظر السبعة ٢٠٤، الكشف ١ / ٣٤٠، التيسير ٨٧.

(٥) لأن الكلام الثاني متصل بالذي قبله وهو من كلام أم مريم، انظر الإيضاح ٢ / ٥٧٥، القطع ٢٢٠ - ٢٢١، المكتفى ٢٠٠، المنار ٦٠.

(٦) الزيادة من (ح).

(٧) قال ابن الأنباري والنحاس: ويجوز أن يكون ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ من كلام أم مريم، ويجوز أن يكون من كلام الله، انظر الإيضاح ٢ / ٥٧٦، القطع ٢٢١.

(٨) قال الأشموني: كاف، وقيل: تام، (المنار ٦١).

(٩) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، وقرأ الباقر ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ بتشديد الفاء، انظر السبعة ٢٠٤، الكشف ١ / ٣٤١، التيسير ٨٧، وانظر القطع ٢٢١، المنار ٦١.

وكذلك ﴿هَذَا﴾ [٣٧] ^(١) و﴿اللَّهُ﴾ [٣٧] ح ^(٢)، ﴿حِسَابٍ﴾ [٣٧] كـ ^(٣)،
﴿طَيِّبَةٍ﴾ [٣٨] ح ^(٤)، ﴿الدُّعَاءِ﴾ [٣٨] أَحْسَنُ مِنْهُ ^(٥)، ﴿الْمَحْرَابِ﴾ [٣٩] ح عِنْدَ
مَنْ قَرَأَ ﴿إِنْ﴾ [٣٩] بِالْكَسْرِ ^(٦)، ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [٣٩] كـ ^(٧)، ﴿عَاقِرٌ﴾ [٤٠] ح ^(٨)،
﴿يَتَاءَمُّ﴾ [٤٠] كـ ^(٩)، ﴿مَائَةٍ﴾ [٤١] ح ^(١٠)، ﴿رَمَزًا﴾ [٤١] ح ^(١١)،

(١) وهما وقفان حسان عند الأشموني أيضاً (المنار ٦١).

(٢) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني: كاف إذا جعل ما بعده من كلام مريم، وإن
جُعلَ من كلام الله تعالى كان تاماً، انظر الإيضاح ٥٧٦/٢، المكتفى ٢٠٠،
المنار ٦١.

(٣) وهو قول النحاس والداني، وخالف الأشموني فقال: تام، (القطع ٢٢٢،
المكتفى ٢٠٠، المنار ٦١).

(٤) قال الأشموني: حسن للابتداء بـ «إِنْ» (المنار ٦١).

(٥) وهو قطع كاف عند النحاس، وقال الداني والأشموني: تام، (القطع ٢٢٢،
المكتفى ٢٠٠، المنار ٦١).

(٦) وهي قراءة ابن عامر وحمزة، وقرأ الباقون بالفتح، انظر السبعة ٢٠٥، الكشف
٣٤٣/١، التيسير ٨٧، وانظر القطع ٢٢٣، المنار ٦١.

(٧) قال الداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف، (المكتفى ٢٠٠، المنار ٦١).

(٨) وهو وقف حسن عند الأشموني، (المنار ٦١).

(٩) وهو وقف تام عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٠٠، المنار ٦١).

(١٠) وهو وقف حسن عند الأشموني، (المنار ٦١).

(١١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني وقال الداني: كاف،
(الإيضاح ٥٧٦/٢، القطع ٢٢٣، المكتفى ٢٠٠، المنار ٦١).

﴿وَأَنبِئْكَ﴾ [٤١] م^(١)، ﴿أَعْلَمِينَ﴾ [٤٢] ك—^(٢)، ﴿الرَّكْعَيْنِ﴾ [٤٣] ك^(٣)، ﴿إِلَيْكَ﴾ [٤٤] ح^(٤)، ﴿مَرِيَمَ﴾ [٤٤] ح^(٥)، [٤٨] و﴿يَخْضَعُونَ﴾ [٤٤] ك^(٦)، ﴿بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ﴾ [٤٥] عند نافع، ثم التقدير: وهي ولدت ولدًا اسمه المسيح^(٧).

﴿وَالْآخِرَةَ﴾ [٤٥] ح عند أبي حاتم، والعريضة على الوصل، لأن قوله: ﴿وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [٤٥] في موضع الحال نسقًا على ﴿وَجِئَهَا﴾^(٨) [٤٥].

(١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني على أن «إذ» منصوبة المحل بمضمر تقديره: «واذكر»، (الإيضاح ٥٧٦ / ٢، القطع ٢٢٣، المكتفى ٢٠٠، المنار ٦١).

(٢) قال الأشموني: تام للابتداء بالتداء، (المنار ٦١).

(٣) وهو وقف تام عند النحاس وحسن عند الأشموني، (القطع ٢٢٣، المنار ٦١).

(٤) وهو قول ابن الأنباري، وقال أبو حاتم: كاف، نصّ عليه النحاس والأشموني واختاره الداني، (الإيضاح ٥٧٦ / ٢، القطع ٢٢٣، المكتفى ٢٠٠، المنار ٦١).

(٥) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٧٦ / ٢، المكتفى ٢٠٠، المنار ٦١).

(٦) وهو وقف كاف عند الأشموني أيضًا، (المنار ٦١).

(٧) قال نافع: تام، وقال الداني: وهو حسن لأن ما بعده وإن كان مرفوعًا بالابتداء والخبر، فإنه بيان لما قبله، فهو يتعلّق به، والمعنى: إن الله يشرك بيشري من عنده، ثم بين البشرى أنها ولد اسمها المسيح، انظر القطع ٢٢٤، المكتفى ٢٠٠ - ٢٠١.

(٨) كأنه قال: وجيهاً ومقرّبًا، انظر الإيضاح ٥٧٧ / ٢، القطع ٢٢٤، المكتفى ٢٠٠، المنار ٦١.

[وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ] ^(١) [٤٥] حَسَنٌ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ ﴿وَيُكَلِّمُ﴾ [٤٦] مُسْتَأْنَفًا عَلَى الْخَبَرِ أَي: «وَهُوَ يُكَلِّمُ» ^(٢)، كَمَا قَالَ: ﴿لَنُنَبِّئَنَّ لَكُمْ وَنُقَرُّ﴾ [الحج: ٥]، ﴿فِي الْمَهْدِ﴾ [٤٦] ح عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَالْأَصَحُّ الْوَضْلُ لِأَنَّ ﴿فِي الْمَهْدِ﴾ [٤٦] أَقِيمَ مَقَامَ «صَغِيرٍ» كَأَنَّهُ قَالَ: «صَغِيرًا وَكَهْلًا» فَالْكَهْلُ مَنْسُوقٌ عَلَيْهِ ^(٣)، نَظِيرُهُ ﴿فِي كَمَا وَقَعُودًا﴾ [آل عمران: ١٩١] ف ﴿وَعَلَى جُنُوبِهِمْ﴾ قَامَ مَقَامَ ^(٤) «الْمَضْجَعِينَ»، ﴿وَكَهْلًا﴾ [٤٦] حَسَنٌ عِنْدَ نَافِعٍ ^(٥)، ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [٤٦] أَحْسَنَ مِنْهُ ^(٦)، ﴿بَشَرًا﴾ [٤٧] ح ^(٧)، ﴿يَشَاءُ﴾ [٤٧] ح ^(٨)،

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قال النحاس: ليس بتمام عند الأخفش لأنَّ ﴿وَيُكَلِّمُ﴾ عطف على ﴿وَجِهَاً﴾، القطع ٢٢٤، وانظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٤٠٧، إعراب القرآن ١ / ٣٧٧، البحر المحيط ٣ / ١٥٥، المنار ٦١.

(٣) قال النحاس: ليس بتمام لأنَّ ﴿وَكَهْلًا﴾ عند الأخفش معطوف على ﴿وَجِهَاً﴾، وهو عند أبي إسحاق بمعنى: ويكلم الناس صغيرًا وكهلاً، القطع ٢٢٤، وانظر معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤١٢، تفسير القرطبي ٤ / ٩٧، البحر المحيط ٣، ١٥٦.

(٤) لفظ (مقام) سقط من (ح).

(٥) قال النحاس: حسنٌ عند غير الأخفش، وليس بتمام عند الأخفش لأنَّ ﴿وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ معطوف عنده على ﴿وَجِهَاً﴾، (القطع ٢٢٤).

(٦) وهو وقف تام عند الأشموني، (المنار ٦٢).

(٧) وهو قطع صالح عند النحاس وكاف عند الأشموني، (القطع ٢٢٤، المنار ٦٢).

(٨) وهو وقف تام عند النحاس وكاف عند الأشموني، (القطع ٢٢٤، المنار ٦٢).

﴿كُنْ﴾ [٤٧] وَقَفَ الْبَيَانِ عِنْدَ مَنْ قَرَأَ ﴿فَيَكُونُ﴾ [٤٧] بِالرَّفْعِ^(١) عَلَى أَحَدِ
الْوَجْهَيْنِ^(٢) ﴿فَيَكُونُ﴾ [٤٧] ح، وَعِنْدَ مَنْ قَرَأَ^(٣) ﴿وَنُعَلِّمُهُ﴾ [٤٨] بِالنُّونِ^(٤)
أَتَمَّ حَسَنًا^(٥). ﴿مِنْ رَزَقِكُمْ﴾ [٤٩] ح عِنْدَ مَنْ قَرَأَ ﴿إِنِّي أَخْلُقُ﴾ [٤٩]
بِالْكَسْرِ^(٦)، ﴿فِي يَوْمِكُمْ﴾ [٤٩] ح^(٧)، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [٤٩] ك عِنْدَ مَنْ جَعَلَ
﴿وَمُصَدِّقًا﴾ [٥٠] نَصَبًا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، أَي: وَجِئْتُ مُصَدِّقًا^(٨)، وَمَنْ جَعَلَهُ

(١) قرأ ابن عامر وحده ﴿فَيَكُونُ﴾ بنصب النون، وقرأ الباقر بالرفع. انظر الآية
١١٧ من سورة البقرة.

(٢) أي: إذا رُفِعَ ﴿فَيَكُونُ﴾ على الاستئناف بتقدير: فهو يكون، ولم يُنسَقْ على
«يقول».

(٣) قوله: (فَيَكُونُ، وعند مَنْ قرأ) سقط من (ح).

(٤) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة والكسائي، وقرأ نافع وعاصم بالياء، انظر
السبعة ٢٠٦، الكشف ١ / ٣٤٤، التيسير ٨٨.

(٥) انظر القطع ٢٢٤ - ٢٢٥، المكتفى ٢٠١، المنار ٦٢.

(٦) وهي قراءة نافع، وقرأ الباقر بفتح الهمزة، انظر السبعة ٢٠٦، الكشف
١ / ٣٤٤، التيسير ٨٨.

قال النحاس: ليس بوقف كاف وإن قرأ ﴿إِنِّي﴾ لأنَّ الائتناف فيه ليس بحسن،
وكذا إن قرأ ﴿أَنِّي﴾ فالوقف على ما قبله أبعد. القطع ٢٢٥، وانظر المكتفى ٢٠١،
المنار ٦٢.

(٧) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٧٧ / ٢،
المكتفى ٢٠١، المنار ٦٢).

(٨) انظر الإيضاح ٥٧٧ / ٢، ٥٧٨، القطع ٢٢٥، المكتفى ٢٠١، المنار ٦٢.

نَسَقًا عَلَى ﴿وَرَسُولًا﴾^(١) [٤٩] أَوْ ﴿وَجِيهًا﴾^(٢) [٤٥] لَمْ يَقِفْ فِيمَا قَبْلَهُ، ﴿مِنْ رَّبِّكُمْ﴾ [٥٠] ح^(٣)، ﴿وَاطِيعُونَ﴾ [٥٠] أَحْسَنَ مِنْهُ^(٤)، ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ [٥١] ح^(٥)، ﴿مُسْتَقِيمٌ﴾ [٥١] م^(٦)، ﴿إِلَى اللَّهِ﴾ [٥٢] ح^(٧)، ﴿مُسْلِمُونَ﴾ [٥٢] ك^(٨)، ﴿الشَّاهِدِينَ﴾ [٥٣] ك^(٩)، ﴿وَمَكَّرَ اللَّهُ﴾ [٥٤] ح عند البعض^(١٠)،

(١) قال أبو حيان: يجوز في قوله: ﴿وَرَسُولًا﴾ أن يكون منصوبًا بإضمار فعل، أي: وأرسلت رسولاً، فعلى هذا التقدير يكون ﴿وَمُعْتَدًا﴾ معطوفاً على ﴿وَرَسُولًا﴾. البحر المحيط ١٦٧/٣.

(٢) قال النحاس: ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ﴿وَجِيهًا﴾ لأنه لو كان كذا لكان (لما بين يديه)، ولكن يجوز أن يكون معطوفاً على معنى (أنّي قد جئتكم بأية) أي: جئتكم مبيناً، (القطع ٢٢٥).

(٣) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً (المنار ٦٢).

(٤) وهو قطع حسن عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني، (القطع ٢٢٦، المكتفى ٢٠١، المنار ٦٢).

(٥) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٦٢).

(٦) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٢٦، المكتفى ٢٠١، المنار ٦٢).

(٧) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٢٢٦، المنار ٦٢).

(٨) قال الداني: تام ورجح الأشموني أنه كاف (المكتفى ٢٠١، المنار ٦٢).

(٩) قال النحاس والداني: تام ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٢٦، المكتفى ٢٠١، المنار ٦٢).

(١٠) قال الأشموني: وقف حسن، (المنار ٦٢).

﴿الْمَكِينِ﴾ [٥٤] م^(١).

﴿الْقِيَمَةِ﴾ [٥٥] ح عند نافع^(٢)، ﴿تَخْلِفُونَ﴾ [٥٥] ك^(٣)، ﴿وَالْآخِرَةِ﴾ [٥٦] ح^(٤)، ﴿نَصِيرِينَ﴾ [٥٦] ك^(٥)، ﴿أُجُورَهُمْ﴾ [٥٧] ح^(٦)، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٥٧] ك^(٧)، ﴿الْحَكِيمِ﴾ [٥٨] ك^(٨).

﴿ءَادَمَ﴾ [٥٩] ح، ثم استأنف خبراً آخر من قصة آدم فقال: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [٥٩]^(٩)، إذ لا يجوز [٤٨ / ظ] أن يكون الماضي صفةً للعلم أو حالاً

(١) وهو قول الداني، وقال النحاس: ليس بقطع كاف، لأن التقدير: ومكروا إذ قال الله، (القطع ٢٢٦، المكتفى ٢٠١).

(٢) وهو قطع حسن عند النحاس، ووقف جائز عند الأشموني، (القطع ٢٢٦، المنار ٦٢).

(٣) قال النحاس: تام، ورجح الأشموني أنه كاف، المصدران السابقان.

(٤) قال أبو حاتم: تام، وقال الأشموني: كاف، (القطع ٢٢٦، المنار ٦٢).

(٥) وهو وقف تام عند الأشموني، (المنار ٦٢).

(٦) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (القطع ٢٢٦، المكتفى ٢٠٢، المنار ٦٢ - ٦٣).

(٧) قال النحاس: تام ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٢٦، المنار ٦٣).

(٨) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٢٦، المكتفى ٢٠٢، المنار ٦٣).

(٩) وهو قول يعقوب نص عليه النحاس، وقال الداني: وقال غيرهما: ليس ذلك بتام ولا كاف، لأن قوله: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ تفسير للمثل فهو متعلق به فلا يُقطع منه، انظر القطع ٢٢٦، المكتفى ٢٠٣.

لَهُ لَأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ وَانْقَطَعَ، وَلِذَلِكَ لَا تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَامَ».

والوقف على قوله: ﴿كُنْ﴾ [٥٩] حَسَنٌ إِذِ التَّقْدِيرُ بَعْدَهُ «فَهُوَ يَكُونُ»
على الاستئناف^(١)، ﴿فَيَكُونُ﴾ [٥٩] ح^(٢) التَّقْدِيرُ: الَّذِي أَنْبَأْتُكَ مِنْ خَبَرِ
عِيسَى الْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ^(٣)، ﴿الْمُتَرَنِّمِينَ﴾ [٦٠] م، ﴿الْمُكَذِّبِينَ﴾ [٦١] م^(٤)،
﴿الْحَقِّ﴾ [٦٢] ح^(٥)، وَكَذَلِكَ ﴿إِلَّا اللَّهَ﴾ [٦٣]^(٦)، ﴿الْحَكِيمُ﴾ [٦٣] ك^(٧)،
﴿وَالْمُفْسِدِينَ﴾ [٦٣] م^(٨)، ﴿وَيَبْنِيكَوْ﴾ [٦٤] ح عِنْدَ نَافِعٍ، التَّقْدِيرُ: وَذَلِكَ أَلَا

(١) انظر الآية ١١٧ من سورة البقرة، والآية ٤٧ من هذه السورة.

(٢) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني والأشموني، (الإيضاح ٥٧٨ / ٢،
المكتفى ٢٠٣، المنار ٦٣).

(٣) انظر معاني القرآن للقرطبي ٢٢٠ / ١، تفسير الطبري ٢٩٧ / ٣، البحر المحيط ٣ /
١٨٧.

(٤) وهما وقفان تامان عند النحاس والداني والأشموني (القطع ٢٢٦، المكتفى
٢٠٣، المنار ٦٣).

(٥) وهو قول الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٧٨ / ٢،
المكتفى ٢٠٣، المنار ٦٣).

(٦) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني، وقال الداني: كاف،
(الإيضاح ٥٧٨ / ٢، القطع ٢٢٦، المكتفى ٢٠٣، المنار ٦٣).

(٧) وهو قول الداني، وقال النحاس والأشموني: تام، (القطع ٢٢٦، المكتفى
٢٠٣، المنار ٦٣).

(٨) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٢٦، المكتفى ٢٠٣،
المنار ٦٣).

تعبدوا إلا الله^(١).

ح^(٢) ﴿مَنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [٦٤] ح^(٣)، ﴿مُسْلِمُونَ﴾ [٦٤] ك^(٤)، ﴿بَعْدُ﴾ [٦٥] ح^(٥)، ﴿تَقُولُونَ﴾ [٦٥] ك^(٦)، ﴿يَوْمَ عِلْمٍ﴾ [٦٦] ح^(٧)، ﴿تَقُولُونَ﴾ [٦٦] ك^(٨)، ﴿نَفَرَيْنَا﴾ [٦٧] ح عند نافع^(٩) ﴿مُسْلِمًا﴾ [٦٧] أحسن منه^(١٠)،

(١) قال الأشموني: وقف عند نافع، إن رفع ما بعده على أنه خبر مبتدأ محذوف، فإن العادة أنه لا يبدأ بـ «ألا» لأن الغالب أنها تكون في محل نصب أو جر، فهي مفتقرة إلى عاملها، وهنا كأن قائلًا قال: ما الكلمة؟ فقيل: هي ألا نعبد إلا الله، وهذا وإن كان جائزًا عربيًا رفعه، فالأحسن وصله، المنار ٦٣، وانظر إعراب القرآن ١/ ٣٨٣، البحر المحيط ١/ ١٩٥.

(٢) وهو قول النحاس، وقال الأشموني: تام للابتداء بعده بالشرط، (القطع ٢٢٦، المنار ٦٣).

(٣) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٢٧، المكتفى ٢٠٣، المنار ٦٣).

(٤) قال الأشموني: كاف للابتداء بالاستفهام، (المنار ٦٣).

(٥) وهو قطع حسن عند النحاس ووقف تام عند الداني والأشموني، (القطع ٢٢٧، المكتفى ٢٠٣، المنار ٦٣).

(٦) قال الأشموني: كاف لاستئناف ما بعده، (المنار ٦٣).

(٧) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٢٧، المكتفى ٢٠٣، المنار ٦٣).

(٨) قال الأشموني: ليس بوقف لأن «الكن» حرف يقع بين نقيضين، وهما هنا اعتقاد الباطل والحق، (المنار ٦٣).

(٩) قال الأشموني: وقف جائز، المصدر نفسه.

﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ [٦٧] ك^(١).

﴿لِّلَّذِينَ أَتَّبَعُوهُ﴾ [٦٨] قال يعقوب: [وقف^(٢)] لِمَنْ قَرَأَ ﴿وَهَذَا النَّبِيُّ﴾ [٦٨] بالرفع^(٣)، وهي قراءة العامة، ومن نصب ﴿النَّبِيَّ﴾^(٤) على معنى: «وَاتَّبَعُوا هَذَا النَّبِيَّ»، فالوصل أولى^(٥)، ﴿ءَامَنُوا﴾ [٦٨] أحسن منه^(٦)، ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٦٨] م^(٧)، ﴿يُضِلُّوكُمْ﴾ [٦٩] ح^(٨)، ﴿يَشْعُرُونَ﴾ [٦٩]

(١) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٢٧، المكتفى ٢٠٣، المنار ٦٣).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) انظر القطع ٢٢٧، المنار ٦٣، وقال أبو حيان: وَمَنْ أَعْرَبَ ﴿وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ مبتدأ والخبر: هم المتبعون له، فقد تكلف إضماراً لا ضرورة تدعو إليه، البحر المحيط ٣/ ٢٠٣.

(٤) وهي قراءة أبي السَّمَّال العدوي، انظر مختصر شواذ القراءات ٢١، البحر المحيط ٣/ ٢٠٣.

(٥) انظر إعراب القرآن ١/ ٣٨٥، مشكل إعراب القرآن ١/ ١٤٤، المنار ٦٣ - ٦٤.

(٦) قال النحاس: وقال غير يعقوب: بل الوقف ﴿وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ويدل على صحة هذا القول الحديث المسند: ﴿إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ وَلِيًّا مِنَ النَّبِيِّينَ وَإِنْ وَلِيَّيْ أَبِي إِسْرَاهِيمَ﴾، (القطع ٢٢٧)، وقال الداني: تام، والأشموني: حسن، (المكتفى ٢٠٣، والمنار ٦٤).

(٧) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٢٧، المكتفى ٢٠٣، المنار ٦٤).

(٨) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٥٧٨، القطع ٢٢٧، المكتفى ٢٠٣، المنار ٦٤).

ك^(١)، ﴿تَشْهَدُونَ﴾ [٧٠] ك^(٢)، ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [٧١] م^(٣)، ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [٧٢] ك عند البعض^(٤)، ﴿يَذِكرُ﴾ [٧٣] أحسن منه^(٥).

﴿هُدًى اللَّهُ أَنْ يُؤْتَى﴾ [٧٣] قرئت على ثلاثة أوجه:

أحدها: بالفتح والقصر وهي قراءة العامة، ومعناها التقديم والتأخير، التقدير: قالت اليهودُ بعضهم لبعضٍ: لا تُصَدِّقُوا ولا تَقْرُوا بأن يؤتى أحدٌ مثل ما أُوتِيتُم من العلم والحكمة والكتاب والحجة والفضائل والكرامات إلا لمن تبع اليهودية وقام بشرائعكم، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُدى﴾ [٧٣] من كلام الله، وقوله: ﴿أَوْ يُعَذِّبُكُمْ﴾ [٧٣] نسقُ على ﴿أَنْ يُؤْتَى﴾ [٧٣]، التقدير^(٦): «ولا تؤمنوا بأن يحاجوكم لأنكم أصح [٤٩/ و] ديناً منهم» هذا قول أبي عمرو والكسائي وغيرهما فعلى هذا القول لا تقف على ﴿هُدى

(١) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والنحاس والداني والأشموني، (الإيضاح ٥٧٨ / ٢، القطع ٢٢٧، المكتفى ٢٠٣، المنار ٦٤).

(٢) وهو قطع حسن عند النحاس، وتام عند الداني والأشموني، (القطع ٢٢٧، المكتفى ٢٠٣، المنار ٦٤).

(٣) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.

(٤) قال الأشموني: وقف صالح، لأن ما بعده من جملة الحكاية عن اليهود، ولأن الواو بعده للعطف، فإن جُعِلَتْ للاستئناف كان الوقف كافياً، (المنار ٦٤).

(٥) قال أحمد بن موسى: تام، نص عليه النحاس واختاره الأشموني، (القطع ٢٢٧، المنار ٦٤).

(٦) لفظ (التقدير) سقط من (ح).

اللَّهُ ﴿٧٣﴾ لَأَنَّ «أَنَّ» متصلة بما قبلها فموضع «أَنَّ» نصبٌ بـ «الإيمان»^(١). وفي هذه القراءة يجوز أن يكون موضع «أَنَّ» نصباً بـ «الهدى»، التقدير: قل إنَّ البيانَ بَيَانُ الله أن يُؤتى، أي: بَيَّنَّ الله لكم الشرائع والذين أن لا يُعطى أحدٌ مثل ما أُعطيتم^(٢).

وقرأ ابن كثير ومجاهد ﴿أَنَّ﴾ مستفهماً على الإنكار^(٣) التقدير: «لأنَّ يُؤتى أحدٌ مثل ما أُوتيتم تصدقون» فحذفت اللام وانتصبَت «أَنَّ» بالفعل المضمَر بعدها^(٤)، كقوله: ﴿أَنَّ كَانَ ذَا مَالٍ وَيَنِينَ﴾ [القلم: ١٤] بالمد^(٥)،

(١) هذا قول نافع والأخفش، وأحد قولي الفراء، ومذهب جماعة من النحويين، انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٢٢، معاني القرآن للأخفش ١/ ٤١١، الإيضاح ٢/ ٥٧٨ - ٥٧٩، القطع ٢٢٧ - ٢٢٨، المكتفى ٢٠٤، المنار ٦٤ - ٦٥.

(٢) قال الفراء: ويقال: قد انقطع كلام اليهود عند قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكَ﴾ ثم صار الكلام من قوله: يا محمد إنَّ الهدى هدى الله أن يُؤتى أحدٌ مثل ما أُوتي أهل الإسلام، معاني القرآن ١/ ٢٢٢، وانظر الإيضاح ٢/ ٥٧٩، القطع ٢٢٨، المنار ٦٥.

(٣) انظر السبعة ٢٠٧، الكشف ١/ ٣٤٧، التيسير ٨٩، وهو الوجه الثاني لقراءة ﴿أَنَّ﴾.

(٤) فالوقف على هذه القراءة ﴿هُدَى اللَّهِ﴾، لأنَّ ذلك مُسْتَأْنَفٌ وموضعها رفعٌ بالابتداء والخبر محذوف، انظر الإيضاح ٢/ ٥٧٩، القطع ٢٢٨، المكتفى ٢٠٣، المنار ٦٤.

(٥) وهي قراءة ابن عامر، وقرأ حمزة وأبو بكر ﴿أَنَّ كَانَ﴾ بهمزيين، وقرأ الباقون بهمزة واحدة مفتوحة على الخبر، انظر السبعة ٦٤٦، الكشف ٢/ ٣٣١، التيسير ٢١٣.

ومعناه: أَلَا نَ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ يَطْعِيهِ^(١).

وَرُوِيَ عَنِ الْأَعْمَشِ ﴿إِنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ [٧٣] بِالْكَسْرِ^(٢) بِمَعْنَى^(٣) «مَا» كَأَنَّهُ قَالَ: «مَا يُؤْتَى أَحَدٌ» كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠] ففِي هَاتَيْنِ الْقِرَاءَتَيْنِ حَسَنُ الْوَقْفِ عَلَى ﴿هُدَى اللَّهِ﴾ [٧٣]^(٤)، ﴿رَبِّكُمْ﴾ [٧٣] ح^(٥)، ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [٧٣] ح^(٦)، ﴿الْعَظِيمِ﴾ [٧٤] كـ^(٧)، ﴿إِلَيْكَ﴾ [٧٥] ح^(٨)، ﴿قَائِمًا﴾ [٧٥] ح^(٩)، ﴿سَبِيلٌ﴾ [٧٥] ح عِنْدَ نَافِعٍ^(١٠)، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٧٥]

(١) فِي الْأَصْلِ «يَطْعِيهِ» وَالتَّصْحِيحُ مِنْ (ح).

(٢) انْظُرْ مُخْتَصِرُ شَوَاذِ الْقُرْآنِ ٢١، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٣/ ٢١٦، وَهُوَ الْوَجْهَ الثَّلَاثَ لِقِرَاءَةِ ﴿أَنْ﴾.

(٣) لَفْظٌ (بِمَعْنَى) سَقَطَ مِنْ (ح).

(٤) انْظُرِ الْإِيضَاحَ ٢/ ٥٧٩، الْقَطْعُ ٢٢٨، الْمَنَارُ ٦٤.

(٥) وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْأَثَرِيِّ وَرَجَحَهُ الْأَشْمُونِيُّ وَقَالَ الدَّانِيُّ: كَافٍ، (الْإِيضَاحُ ٢/ ٥٧٩، الْمَكْتَفَى ٢٠٤، الْمَنَارُ ٦٥) وَقَالَ النَّحَّاسُ: تَمَامٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ، (الْقَطْعُ ٢٢٨).

(٦) وَهُوَ وَقْفٌ كَافٍ عِنْدَ الْأَشْمُونِيِّ، (الْمَنَارُ ٦٥).

(٧) وَهُوَ وَقْفٌ تَامٌ عِنْدَ النَّحَّاسِ وَالدَّانِيِّ وَالْأَشْمُونِيِّ، (الْقَطْعُ ٢٢٨، الْمَكْتَفَى ٢٠٤، الْمَنَارُ ٦٥).

(٨) وَهُوَ وَقْفٌ حَسَنٌ عِنْدَ الْأَشْمُونِيِّ أَيْضًا، (الْمَنَارُ ٦٥).

(٩) وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْأَثَرِيِّ، وَقَالَ الدَّانِيُّ وَالْأَشْمُونِيُّ: كَافٍ، (الْإِيضَاحُ ٢/ ٥٧٩، الْمَكْتَفَى ٢٠٤، الْمَنَارُ ٦٥).

(١٠) وَهُوَ وَقْفٌ كَافٍ عِنْدَ الدَّانِيِّ وَحَسَنٌ عِنْدَ الْأَشْمُونِيِّ، (الْمَكْتَفَى ٢٠٤، الْمَنَارُ ٦٥).

ك—^(١)، ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ [٧٦] م^(٢) ﴿الْآخِرَةَ﴾ [٧٧] ح^(٣)، ﴿يُرْزَقِيهِمْ﴾ [٧٧] أحسن منه^(٤)، ﴿الْيَمُّ﴾ [٧٧] م^(٥)، ﴿وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [٧٨] ح، وكذلك ﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [٧٨]^(٦)، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٧٨] م^(٧)، ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [٧٩] ح عند البعض^(٨) ﴿تَذَرُسُونَ﴾ [٧٩] كـ عند مَنْ قرأ ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ [٨٠] رفعاً^(٩)، ﴿أَرْبَابًا﴾ [٨٠] ح^(١٠)، ﴿مُسْلِمُونَ﴾ [٨٠] م^(١١)، ﴿وَحِكْمَتٍ﴾ [٨١] ح

(١) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٠٤، المنار ٦٥) وقال النحاس: قطع صالح لأن ﴿يَلْزَمُ﴾ جوابٌ للنفي، (القطع ٢٢٨).

(٢) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٢٨، المكتفى ٢٠٤، المنار ٦٥).

(٣) قال الأشموني: وقف جائز، (المنار ٦٥).

(٤) قال الأشموني: وقف كاف، المصدر نفسه.

(٥) وهو قول النحاس وكذلك الأشموني، وقال الداني: كاف، (القطع ٢٢٩، المكتفى ٢٠٤، المنار ٦٥).

(٦) وهما وقفان كافيان عند الأشموني، (المنار ٦٥).

(٧) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٢٩، المكتفى ٢٠٤، المنار ٦٥).

(٨) قال الأشموني: ولا يوقف على ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، لتعلق ما بعده بما قبله استدراكاً وعطفًا، (المنار ٦٥).

(٩) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو والكسائي، وقرأ الباقر نصبًا، انظر السبعة ٢١٣، الكشف ١/ ٣٥٠، التيسير ٨٩، وانظر القطع ٢٢٩، المكتفى ٢٠٤، المنار ٦٥.

(١٠) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٦٥).

(١١) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٢٩، المكتفى ٢٠٤، المنار ٦٥).

عند نافع^(١)، ﴿وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾ [٨١] أحسن منه^(٢) ﴿إِصْرِي﴾ [٨١] ح^(٣) وكذلك ﴿أَقْرَبَنَا﴾^(٤) [٨١]، ﴿الشَّاهِدِينَ﴾ [٨١] ك، وكذلك ﴿الْفَسِيقُونَ﴾^(٥) [٨٢]، ﴿يَبْغُونَ﴾ [٨٣] ح [٤٩ / ظ] عند مَنْ قرأً بالياء، وقرأً ﴿وَالِيهِ تُرْجَعُونَ﴾ [٨٣] بالتاء^(٦)، ومن قرأهما جميعاً بالياء أو بالتاء فإنه لا وقف على ﴿يَبْغُونَ﴾^(٧) [٨٣]، ﴿وَكَرَّهَا﴾ [٨٣] ح عند بعضهم^(٨)، وروى عن ابن عباسٍ ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [٨٣] يعني: الملائكة، ثم استأنف فابتدأ ﴿وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرَّهَا﴾ [٨٣] فقال: أسلم المؤمن طائعاً والكافر ظلَّه على كُرِّه منه^(٩).

- (١) قال الأشموني: ولا يُوقف على قوله: ﴿وَحِكْمَةٍ﴾ ولا على قوله: ﴿لِيَأْمَمَكُمْ﴾ لأنَّ جواب القسم لم يأت وهو قوله: ﴿تَتُوبُونَ بِهِ﴾ وَلَتَنْصُرُنَّهُ (المنار ٦٦).
- (٢) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٦٦).
- (٣) وهو وقف صالح عند الأشموني، المصدر نفسه.
- (٤) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٠٤، المنار ٦٦).
- (٥) وهما وقفان تامان عند النحاس والأشموني وكافيان عند الداني، (القطع ٢٢٩، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٦).
- (٦) وهي قراءة أبي عمرو، وروى حفص عن عاصم بالياء فيهما، وقرأ الباقر بالتاء فيهما، انظر السبعة ٢١٤، الكشف ٣٥٣ / ١، التيسير ٨٩.
- (٧) انظر المنار ٦٦.
- (٨) قال الأشموني: جائز لمن قرأ ﴿يُرْجَعُونَ﴾ بالتحية، وكاف لمن قرأه بالفوقية، (المنار ٦٦).
- (٩) روي عن ابن عباسٍ ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ﴾ من الملائكة، ﴿وَالْأَرْضِ﴾ من المؤمنين، ﴿طَوْعًا﴾ أهل السماوات بالطوع، ﴿وَكَرَّهَا﴾ أهل الأرض بالكره، ويُقال: المخلصون بالطوع، والمنافقون بالكره، (تنوير المقباس ٥٤).

﴿يُرْجَمُونَ﴾ [٨٣] م^(١)، ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [٨٤] ح^(٢)، وقال غيرهم:
 ﴿بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾ [٨٤]^(٣)، ﴿مُسْلِمُونَ﴾ [٨٤] م^(٤)، ﴿الْخَسِرِينَ﴾ [٨٥] م^(٥)،
 ﴿الْبَيِّنَاتِ﴾ [٨٦] ح^(٦)، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٨٦] كـ^(٧)، ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا﴾ [٨٨]
 ح^(٨)، ﴿يُنْظَرُونَ﴾ [٨٨] كـ عند قوم^(٩) ﴿رَجِيمٌ﴾ [٨٩] م^(١٠)،

(١) هذا قول النحاس، ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (القطع ٢٢٩، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٦).

(٢) قال الأشموني: وقف جائز، لأن ما بعده حال، أي: آمنّا غير مفرقين، (المنار ٦٦).

(٣) قال الأشموني: وقف صالح، لأن ما بعده يصلح مستأنفاً وحالاً، المصدر نفسه.

(٤) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٢٩، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٦).

(٥) هذا قول النحاس، ورجحه الأشموني، (القطع ٢٢٩، المنار ٦٦).

(٦) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٨ / ٢، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٦).

(٧) قال النحاس: قطع حسن، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٢٩، المنار ٦٦).

(٨) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٦٦).

(٩) قال النحاس: ليس بقطع تام لأن بعده استثناء، وقال الأشموني: وقف جائز عند بعضهم، (القطع ٢٣٠، المنار ٦٦).

(١٠) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٨٠ / ٢، القطع ٢٣٠، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٦).

﴿الضَّالُّونَ﴾ [٩٠] م^(١)، ﴿أَفْتَدَىٰ بِذِهِ﴾ [٩١] ح^(٢)، ﴿أَلَيْسَ﴾ [٩١] ح^(٣)،
 ﴿نَصِيرِينَ﴾ [٩١] م^(٤)، ﴿حُجُبُونَ﴾ [٩٢] ح^(٥)، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٩٢] م^(٦)، ﴿التَّوْرَةَ﴾
 [٩٣] ح^(٧)، ﴿صَدِّيقِينَ﴾ [٩٣] ك—^(٨)، ﴿الظَّالِمُونَ﴾ [٩٤] م^(٩)، ﴿صَدَقَ اللَّهُ﴾
 [٩٥] ح عند بعضهم^(١٠)، ﴿حَنِيفًا﴾ [٩٥] ح^(١١)، ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ [٩٥]

-
- (١) هذا قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٢٣٠، المنار ٦٦).
- (٢) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٥٨٠ / ٢، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٦).
- (٣) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٦٦).
- (٤) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٣٠، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٦).
- (٥) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني: كاف، والأشموني: تام، (الإيضاح ٥٨٠ / ٢، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٦).
- (٦) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٣٠، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٦).
- (٧) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٥٨٠ / ٢، المكتفى ٢٠٥) وقال نافع: تام، (القطع ٢٣٠، المنار ٦٦).
- (٨) قال النحاس: قطع حسن، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٣٠، المنار ٦٦).
- (٩) قال النحاس: قطع حسن، ورجح الأشموني أنه تام، المصدران السابقان.
- (١٠) وهو حسن عند ابن الأنباري والنحاس وكاف عند الداني، (الإيضاح ٥٨٠ / ٢، القطع ٢٣٠، المكتفى ٢٠٥).
- (١١) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٥٨٠ / ٢، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٦).

م^(١)، ﴿لِّلْعٰلَمِيْنَ﴾ [٩٦] ك^(٢).

﴿يَنْتَ﴾ [٩٧] ح عند قوم، ثم يتدّى ﴿مَقَامُ إِبْرٰهِيْمَ﴾ [٩٧] أي: «منها مقام»^(٣)، وَمَنْ قَرَأ ﴿فِيهِ آيَةٌ يَنْتَ﴾ وَقَفَ عَلَى ﴿مَقَامُ إِبْرٰهِيْمَ﴾ [٩٧] وهي قراءة ابن عباس^(٤)، قال أبو حاتم: وَمَنْ قَرَأ بِالْجَمْعِ، وَقَفَ ﴿كَانَ ءَامِنًا﴾ [٩٧]، (وَمَنْ قَرَأَ وَاحِدَةً وَقَفَ ﴿مَقَامُ إِبْرٰهِيْمَ﴾)^(٥)، وعند قوم الوقف في القراءتين ﴿كَانَ ءَامِنًا﴾^(٦)، ﴿سَبِيْلًا﴾ [٩٧] عند أكثرهم^(٧)، ﴿لِّلْعٰلَمِيْنَ﴾ [٩٧] م^(٨)، ﴿يَعَايَنْتَ

(١) وهو قول الأنباري والنحاس والداني، وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٢ / ٥٨٠،

القطع ٢٣٠، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٦).

(٢) وهو وقف كاف عند الأشموني أيضاً، (المنار ٦٦).

(٣) انظر الإيضاح ٢ / ٥٨١، القطع ٢٣٠، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٦.

(٤) ونُسِبَتْ أيضاً لمجاهد وأبيّ، انظر مختصر شواذ القراءات ٢٢، البحر المحيط ٢٧١ / ٣.

(٥) قال ابن الأنباري: وهذا غلط لأنّ قراءة الذين قرؤوا ﴿فِيهِ ءَايَةٌ يَنْتَ﴾ بالجمع لا توجب تعلق «المقام» بقوله ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا﴾، وقراءة الذين قرؤوا «آية بينة» بالتوحيد لا توجب استغناء «المقام» عن قوله: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا﴾ الإيضاح ٢ / ٥٨١، وانظر القطع ٢٣٠.

(٦) العبارة (وَمَنْ قَرَأَ، ءَامِنًا) سقطت من (ح)، والوقف على ﴿ءَامِنًا﴾ كاف عند الداني وتام عند الأشموني (المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٧).

(٧) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٢ / ٨١، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٧).

(٨) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٣١، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٧).

اللَّهُ ﴿٩٨﴾ ح^(١)، ﴿تَمَلُّونَ﴾ ﴿٩٨﴾ ك^(٢)، ﴿كَفِّرِينَ﴾ ﴿١٠٠﴾ ك^(٣)، ﴿رَسُولُهُ﴾ ﴿١٠١﴾ ح^(٤)، ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ ﴿١٠١﴾ م^(٥)، ﴿سُلِّمُونَ﴾ ﴿١٠٢﴾ ك^(٦)، ﴿جَمِيعًا﴾ ﴿١٠٣﴾ ح عند نافع^(٧)، وعند غيره ﴿وَلَا تَقْرَؤْا﴾ ﴿١٠٣﴾^(٨)، ﴿إِخْوَانًا﴾ ﴿١٠٣﴾ ح^(٩)، ﴿فَأَنفَذَكُمْ مِّنْهَا﴾ ﴿١٠٣﴾ أحسن منه^(١٠)، ﴿يَهْتَدُونَ﴾ ﴿١٠٣﴾ ك^(١١)

(١) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٦٧).

(٢) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٣١، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٧).

(٣) قال النحاس: قطع حسنٌ ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٣١، المنار ٦٧).

(٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٥٨١ / ٢، القطع ٢٣١، المكتفى ٢٠٥).

(٥) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٣١، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٧).

(٦) قال الأشموني: كاف للابتداء بالأمر، (المنار ٦٧).

(٧) قال النحاس: تام عند نافع، وهو عند غيره كاف لأن ما بعده معطوف عليه، (القطع ٢٣١).

(٨) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٧).

(٩) قال الأشموني: وقف صالح، على أن الواو في ﴿وَكُنْتُمْ﴾ عاطفة، (المنار ٦٧).

(١٠) وهو حسنٌ عند ابن الأنباري والأشموني، وكاف عند الداني، (الإيضاح ٥٨١ / ٢، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٧).

(١١) قال النحاس والداني: تام ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٣١، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٧).

﴿الْمُنْكَرِ﴾ [١٠٤] ح عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(١)، ﴿الْمَقْلِحُونَ﴾ [١٠٤] كـ^(٢)،
 ﴿الْيَتِئْتِ﴾ [١٠٥] ح^(٣)، ﴿عَظِيمٌ﴾ [١٠٥] كـ عِنْدَ قَوْمٍ^(٤)، وَقَالَ غَيْرُهُمْ:
 ﴿وَسَوْدُ وَجْهِ﴾ [١٠٦] وَهُوَ [٥٠/ و] حَسَنٌ^(٥)، ﴿تَكْفُرُونَ﴾ [١٠٦] كـ^(٦)،
 ﴿رَحْمَةُ اللَّهِ﴾ [١٠٧] ح^(٧)، ﴿خَلِدُونَ﴾ [١٠٧] م^(٨)، وَيَجُوزُ ﴿مَا يَتُ اللَّهُ﴾^(٩)

(١) قال الأشموني: كاف على استئناف ما بعده، وجائز إن جُعِلَتْ الواو بعده للعطف لأنه من عطف الجمل، (المنار ٦٧).

(٢) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني (القطع ٢٣١، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٧).

(٣) قال الأشموني: كاف على استئناف ما بعده، وجائز إن عُطِفَ ما بعده على ما قبله، (المنار ٦٧).

(٤) قال النحاس: ليس بقطع كاف لأنه متصل بما بعده، أي: لهم عذابٌ عظيمٌ يوم تبيض وجوه، وقال الأشموني: جائز لكونه رأس آية، (القطع ٢٣١، المنار ٦٧).

(٥) وهو وقف كاف عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٣١، المكتفى ٢٠٥، المنار ٦٧).

(٦) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.

(٧) قال الأشموني: كاف على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جُعِلَ ما بعده في موضع الحال، (المنار ٦٧).

(٨) قال النحاس والداني: كاف ورجح الأشموني أنه تام، (القطع ٢٣١، المكتفى ٢٠٦، المنار ٦٧).

(٩) لم أجده في مصادر الوقف والابتداء.

[١٠٨]، ﴿بِالْحَقِّ﴾ [١٠٨] ح^(١)، ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [١٠٨] م^(٢) ﴿الْأَرْضِ﴾ [١٠٩] ح^(٣)،
﴿الْأُمُورِ﴾ [١٠٩] م^(٤)، ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [١١٠] ح^(٥).

﴿لَهُمْ﴾ [١١٠] ح^(٦)، ﴿الْفَاسِقُونَ﴾ [١١٠] ك^(٧)، ﴿أَذَى﴾ [١١١]
ح^(٨)، ﴿الْأَذْبَارِ﴾ [١١١] ح^(٩)، ﴿يُصْرُوتُ﴾ [١١١] ك^(١٠)، ﴿مِنَ النَّاسِ﴾ [١١٢]

(١) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٨٢ / ٢، المكتفى ٢٠٦، المنار ٦٧).

(٢) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٣١، المكتفى ٢٠٦، المنار ٦٧).

(٣) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٦٧).

(٤) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٣١، المكتفى ٢٠٦، المنار ٦٧).

(٥) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس: صالح، والداني: كاف، (الإيضاح ٥٨٢ / ٢، القطع ٢٣١، المكتفى ٢٠٦، المنار ٦٧).

(٦) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٥٨٢ / ٢، القطع ٢٣٢، المكتفى ٢٠٦، المنار ٦٧).

(٧) قال النحاس: قطع حسن، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٣٢، المنار ٦٧).

(٨) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٠٦، المنار ٦٧) وقال نافع: تام، (القطع ٢٣٢).

(٩) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وقال الداني: كاف، والدليل على ذلك أن بعده ﴿ثُمَّ لَا يَصْرُوتُ﴾ بالنون، فهو منقطع مما قبله لأن ما قبله مجزوم، (الإيضاح ٥٨٢ / ٢، القطع ٢٣٢، المكتفى ٢٠٦).

(١٠) وهو وقف كاف عند الأشموني أيضًا، (المنار ٦٧).

ح^(١)، ﴿وَمِنَ اللَّهِ﴾ [١١٢] أحسن، ﴿الْمَسْكَنَةُ﴾ [١١٢] أتم حسناً^(٢)، ﴿يَغْيِرُ حَقِّي﴾ [١١٢] ح^(٣).

﴿سَوَاءٌ﴾ [١١٣] شبه التَّامَّ عند الحُدَّاقِ مِنْ أَهْلِ الْمَعَانِي^(٤)، يردُّونه إلى قوله: ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [١١٠] أو إلى قوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [١١٠] وإلى قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [١١٢]، وزعم أبو عبيدة وناس من العلماء أنَّ الوقفَ ﴿يَعْتَدُونَ﴾ [١١٢] وقوله: ﴿أُمَّةٌ﴾ [١١٣] ارتفعتْ بِـ ﴿لَيْسُوا﴾ [١١٣] وجُمع الفعل متقدِّماً^(٥)، كما جاء: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ﴾ [المائدة: ٧١]، وكما قال: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ﴾ [الأنبياء: ٣]، ﴿يَسْجُدُونَ﴾ [١١٣] ح^(٦)، ﴿الْخَيْرَاتِ﴾ [١١٤] أتم

(١) قال نافع: تام، وقال النحاس: وهو عنده غيره قطع كاف لأنَّ ما بعده معطوف عليه، (القطع ٢٣٢) وقال الأشموني: حسن، (المنار ٦٧).

(٢) رجح الأشموني قول المؤلف فيهما (المنار ٦٧).

(٣) قال الأشموني: كاف على استئناف ما بعده، وليس بوقف إنَّ جُعِلَ ما بعده سبباً لما قبله، (المنار ٦٧).

(٤) وهو قول نافع ويعقوب والأخفش وأبي حاتم، لأنَّ بعده مبتدأ، (القطع ٢٣٢)، وهذا اختيار ابن الأنباري والداني والأشموني، (الإيضاح ٥٨٢ / ٢)، المكفَى ٢٠٦، المنار ٦٧ - ٦٨).

(٥) قال أبو عبيدة: العرب تجوز في كلامهم مثل هذا أن يقولوا: أكلوني البراغيث، مجاز القرآن ١ / ١٠١، وقال النحاس: وهذا غلطٌ لأنه قد تقدّم ذكرهم، وأكلوني البراغيث لم يتقدّم لهنّ ذكر، إعراب القرآن ١ / ٤٠١، وانظر المنار ٦٨.

(٦) قال نافع: تام (القطع ٢٣٢) وقال الأشموني: تام على استئناف ما بعده، وليس بوقف إنَّ جعل ما بعده وهو ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ بدلاً من ﴿يَسْجُدُونَ﴾ أو جعل ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ في موضع الحال من الضمير في ﴿يَسْجُدُونَ﴾، (المنار ٦٨).

حُسْنًا^(١)، ﴿الصَّالِحِينَ﴾ [١١٤] ك^(٢)، وَمَنْ قَرَأْ ﴿وَمَا تَفْعَلُوا﴾ [١١٥]
وما بعده بالتاء^(٣) فالوقف أحسن^(٤)، ﴿يُكْفَرُوهُ﴾ [١١٥] ح^(٥)،
﴿بِالْمُنْتَفِينَ﴾ [١١٥] م^(٦)، ﴿شَيْئًا﴾ [١١٦] ح^(٧)، ﴿خَلِيدُونَ﴾ [١١٦] م^(٨)،
﴿فَأَهْلَكَتْهُ﴾ [١١٧] ح^(٩)، ﴿يُظْلِمُونَ﴾ [١١٧] م^(١٠)، ﴿مَا عَنِتُّمْ﴾ [١١٨] ح^(١١)،

(١) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٦٨).

(٢) وهو قطع حسن عند النحاس، (القطع ٢٣٢).

(٣) وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي بكر، وقرأ الباقون بالياء، وكان أبو عمرو ولا يبالي كيف قرأهما بالياء أو التاء، انظر السبعة ٢١٥، الكشف ١ / ٣٥٤، التيسير ٩٠.

(٤) قال الداني: تمام القصة على قراءة من قرأ ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ تَكْفُرُوهُ﴾
بالتاء لأن ذلك استثناء خطاب، ومن قرأ ذلك بالياء لم يتم الوقف على
﴿الصَّالِحِينَ﴾ لأن الكلام مردود على ما قبله فهو متصل به، المكتفى ٢٠٦،
وانظر المنار ٦٨.

(٥) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٦٨).

(٦) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٣٢، المكتفى ٢٠٦،
المنار ٦٨).

(٧) قال الأشموني: وقف جائز، وَضُفِّفَ هذا الوقف لأن «الواو» في ﴿وَأُولَئِكَ﴾
للعطف، (المنار ٦٨).

(٨) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: قطع كاف، (القطع ٢٣٢،
المكتفى ٢٠٦، المنار ٦٨).

(٩) قال الداني: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (المكتفى ٢٠٦، المنار ٦٨).

(١٠) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٣٢، المكتفى ٢٠٦،
المنار ٦٨).

(١١) قال النحاس: قطع كاف ورجح الأشموني أنه حسن، (القطع ٢٣٢، المنار
٦٨).

﴿أَكْبَرُ﴾ [١١٨] أَحْسَنَ مِنْهُ ^(١)، ﴿تَقُولُونَ﴾ [١١٨] كـ ^(٢)، ﴿بِالْكِتَابِ
كَلِمَةً﴾ [١١٩] ح ^(٣)، وَكَذَلِكَ ﴿ءَامَنَّا﴾ [١١٩] ^(٤)، ﴿الْفَيْضُ﴾ [١١٩] كـ ^(٥)
﴿يَغِيظُكُمُ﴾ [١١٩] ح ^(٦) ﴿الضُّوِيرُ﴾ [١١٩] كـ ^(٧) ﴿سَوَّاهُمْ﴾ [١٢٠]، ﴿يَفْرَحُوا
بِهَا﴾ [١٢٠]، ﴿شَيْئًا﴾ [١٢٠] حَسَنُ كُلِّهَا ^(٨)، ﴿مُحِيطٌ﴾ [١٢٠] م ^(٩)،
﴿لِلْقِتَالِ﴾ [١٢١] ح ^(١٠)، ﴿عَلِيمٌ﴾ [١٢١] كـ ^(١١)، ﴿تَقْسَلَا﴾ [١٢٢]

(١) قال ابن الأنباري والنحاس والداني: تام ورجح الأشموني قول المؤلف،
(الإيضاح ٢ / ٥٨٢، القطع ٢٣٢، المكتفى ٢٠٦، المنار ٦٨).

(٢) قال النحاس والداني: تام ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٣٢، المكتفى
٢٠٧، المنار ٦٨).

(٣) وهو وقف صالح عند الأشموني، (المنار ٦٨).

(٤) قال الأشموني: الأولى وصله لأن المقصود بيان تناقض أحوالهم في النفاق،
(المنار ٦٨).

(٥) وهو وقف كاف عند الأشموني، المصدر نفسه.

(٦) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢ / ٥٨٣،
المكتفى ٢٠٧، المنار ٦٨).

(٧) وهو قطع حسن عند النحاس وتام عند الداني والأشموني، (القطع ٢٣٢،
المكتفى ٢٠٧، المنار ٦٨).

(٨) وهي وقوف حسنة عند الأشموني أيضًا، (المنار ٦٨).

(٩) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٣٢، المكتفى ٢٠٧،
المنار ٦٨).

(١٠) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٦٨).

(١١) قال النحاس: ليس بقطع كاف لأنه متصل بما بعده، أي: والله سميع عليم إذ
هَمَّتْ طَائِفَتَانِ، وقال الأشموني: وقف تام إن نصبت «إذ» بـ «اذكر» مقدرًا.
(القطع ٢٣٢، المنار ٦٨).

ح^(١)، ﴿وَلِيْلَهُمَا﴾ [١٢٢] أَحْسَن^(٢)، ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ [١٢٢] ك^(٣)، ﴿أَذِلَّةٌ﴾ [١٢٣]
ح عند نافع^(٤)، ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [١٢٣] ك^(٥)، ﴿مُزَلِّينَ﴾ [١٢٤] ك^(٦)، وقال
نافع: ﴿بَلَّ﴾^(٧) [١٢٥]، ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ [١٢٥] ك^(٨)، ﴿قُلُوبَكُمْ يَوْمَ﴾ [١٢٦]
ح^(٩)، ﴿الْحَكِيمِ﴾ [١٢٦] ك عند بعضهم، وتجاوزوه أحسن^(١٠)،

(١) قال الأشموني: حسنٌ على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعلت الواو بعده للحال، (المنار ٦٨ - ٦٩).

(٢) وهو قطع حسنٌ عند النحاس والأشموني، وتام عند الداني (القطع ٢٣٣، المكتفى ٢٠٧، المنار ٦٩).

(٣) وقال النحاس والداني: تام ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٣٣، المكتفى ٢٠٧، المنار ٦٩).

(٤) قال نافع: تام، (القطع ٢٣٣، المنار ٦٩).

(٥) قال النحاس: ليس بتمام لأنَّ «إذ» متعلقة بما قبلها، وقال الأشموني: وقف كاف إن نصبت «إذ» بـ: «أذكر» مقدراً، (القطع ٢٣٣، المنار ٦٩).

(٦) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٦٩).

(٧) قال نافع: تام، (القطع ٢٣٣).

(٨) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: قطع حسنٌ، (القطع ٢٣٣، المكتفى ٢٠٧، المنار ٦٩).

(٩) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٨٣ / ٢، المكتفى ٢٠٧، المنار ٦٩).

(١٠) وهو قطع حسنٌ عند النحاس، وقال الأشموني: جائز لأنه رأس آية، والأولى وصله لأن «لام» «كي» في قوله: ﴿ليقطع﴾ متعلقة بما قبلها بقوله: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ﴾، (القطع ٢٣٣، المنار ٦٩).

﴿حَآئِينَ﴾ [١٢٧] ك، عِنْدَ مَنْ نَصَبَ ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [١٢٨] [بمعنى :
«حَتَّى يَتُوبَ عَلَيْهِمْ»^(١)، أَوْ «إِلَّا أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ» كما تقول :
«لَأُزِمَنَّكَ أَوْ تَعْطِينِي حَقِّي»^(٢) ومثله [قول] ^(٣) امرئ القيس ^(٤) : [٥٠ / ظ
(الطويل)

٣٠ - فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبِكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوُلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرًا^(٥)
وَمَنْ نَصَبَ ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [١٢٨] بِالْعَطْفِ عَلَى قَوْلِهِ : ﴿لِيَقْطَعَ
طَرَفًا﴾ [١٢٧]، لَمْ يَقِفْ عَلَى قَوْلِهِ ﴿حَآئِينَ﴾^(٦) [١٢٧] .
﴿ظَلِمُوتٌ﴾ [١٢٨] م^(٨) ، ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [١٢٩] ح ، ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [١٢٩]

(١) الزيادة من (ح).

(٢) انظر الكتاب ٤٦ / ٣ ، مغني اللبيب ٩٤ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي ، من شعراء الطبقة الأولى في
الجاهلية ، (ت ٨٠ ق هـ ، ٥٤٥ م) انظر طبقات فحول الشعراء ١ / ٥١ ، الشعر
والشعراء ١ / ١٠٥ ، والأعلام ١١ / ٢ .

(٥) وهو في ديوانه ٦٦ ، الكتاب ٤٧ / ٣ ، المقتضب ٢٨ / ٢ ، القطع والانتشاف
٢٣٣ ، الخصائص ١ / ٢٦٣ ، المكتفى ٢٠٩ ، شرح المفصل ٧ / ٢٢ ، ٣٣ ،
رصف المباني ٢١٢ ، شرح الأشموني ٣ / ٢٩٥ ، والخزانة ٣ / ٦٠١ .

(٦) لفظ «قوله» سقط من (ح).

(٧) انظر الإيضاح ٥٨٣ / ٢ ، القطع ٢٣٣ ، المكتفى ٢٠٩ ، المنار ٦٩ .

(٨) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك عند الأشموني ، (الإيضاح
٥٨٤ / ٢ ، القطع ٢٣٣ ، المكتفى ٢٠٩ ، المنار ٦٩) .

ح^(١)، ﴿رَجِيمٌ﴾ [١٢٩] م^(٢)، ﴿مُضْغَعَةً﴾ [١٣٠] ح^(٣)، ﴿تَقْلِحُونَ﴾ [١٣٠] أحسن منه^(٤) ﴿لِلْكَافِرِينَ﴾ [١٣١] ك^(٥)، ﴿تُرْحَمُونَ﴾ [١٣٢] ك، وعند من قرأ ﴿سَارِعُوا﴾ [١٣٣] بغير ﴿واوٍ﴾^(٦) أحسن^(٧) ﴿وَالْأَرْضُ﴾ [١٣٣] ح عند بعضهم^(٨)، ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ [١٣٣] ك عند نافع وتجاوزته أحسن^(٩)،

- (١) وهما وقفان كافيان عند الأشموني على استئناف ما بعدهما، (المنار ٦٩).
- (٢) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٣٣، المكتفى ٢٠٩، المنار ٦٩).
- (٣) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٦٩).
- (٤) وهو وقف كاف عند الداني وتام عند الأشموني، (المكتفى ٢٠٩، المنار ٦٩).
- (٥) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، المصدران السابقان.
- (٦) وهي قراءة نافع وابن عامر، وقرأ الباقون ﴿وَسَارِعُوا﴾ بالواو، انظر السبعة ٢١٦، الكشف ١/ ٣٥٦، التيسير ٩٠.
- (٧) قال الداني: تام على قراءة من قرأ ﴿سَارِعُوا﴾ بغير واو لأنه منقطع مما قبله، وكاف على قراءة من قرأ ﴿وَسَارِعُوا﴾ بالواو لأنه معطوف على ما قبله، المكتفى ٢٠٩، وانظر المنار ٦٩.
- (٨) قال النحاس: وقف كاف إن جعلت ﴿أُحِدَّتْ﴾ منقطعاً مما قبله، وإن جعلته نعتاً لـ ﴿وَجَنَّةٍ﴾ لم يكن ما قبله كافياً، القطع ٢٣٤، وانظر المنار ٦٩.
- (٩) قال نافع: تام، وقال النحاس: وخولف في هذا ف قيل: ﴿الَّذِينَ يُفْقُونَ﴾ نعت ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ ولا يتم الوقوف على المنعوت إلا بالنعت، وقد يجوز ما قال، على أن يكون ﴿الَّذِينَ﴾ مرفوعاً بالابتداء، ويكون الخبر ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُهم مَّغْفَرَةٌ﴾، ويجوز أن يكون المعنى: هم الذين، ويجوز أن يكون ﴿الَّذِينَ﴾ في موضع نصب بمعنى أعني، انظر القطع ٢٣٤، المنار ٦٩.

﴿عَنِ النَّاسِ﴾ [١٣٤] ح^(١)، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٣٤] كـ، والصَّحِيحُ أَنْ
﴿وَالَّذِينَ﴾ [١٣٥] مَنْسُوقٌ عَلَى ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢) [١٣٤]، ﴿لِذُنُوبِهِمْ﴾
[١٣٥] ح^(٣) ﴿إِلَّا اللَّهَ﴾ [١٣٥] ح^(٤)، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [١٣٥] كـ^(٥)، ﴿خَلِيدِينَ﴾
فِيهَا^٦ [١٣٦] ح^(٦)، ﴿الْمُجِيلِينَ﴾ [١٣٦] م^(٧)، ﴿الْمُكَذِّبِينَ﴾ [١٣٧] م^(٨)،

-
- (١) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢١٠، المنار ٦٩).
- (٢) قال أبو حاتم: وقف، قال النحاس: ورُدَّ عليه هذا ف قيل: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا قُتِلُوا﴾
فَجَسَّةٌ ﴿مَعُطُوفٌ عَلَى ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ فلا يوقف على ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ وقيل:
هو معطوف على ﴿الْمُتَّقِينَ﴾، (القطع ٢٣٤) وانظر المنار ٦٩.
- (٣) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح
٢/ ٥٨٥، المكتفى ٢١٠، المنار ٦٩).
- (٤) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح
٢/ ٥٨٥، المكتفى ٢١٠، المنار ٦٩)، وقال نافع: تام، قال النحاس:
وخولف في هذا لأن ما بعده متعلق به، (القطع ٢٣٥).
- (٥) وهو حسن عند النحاس، وقال الداني: تام، ورجحه الأشموني على أن يكون
﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾ الأول نعتاً أو بدلاً، والثاني عطفاً عليه، وليس بوقف إن جعل
﴿أُولَئِكَ﴾ خبر ﴿الَّذِينَ﴾ الأول، (القطع ٢٣٥، المكتفى ٢١٠، المنار ٦٩).
- (٦) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح
٢/ ٥٨٥، المكتفى ٢١٠، المنار ٦٩).
- (٧) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٣٥، المكتفى ٢١٠،
المنار ٦٩).
- (٨) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: وقف حسن، المصادر
السابقة.

﴿الْمُتَّقِينَ﴾ [١٣٨] م^(١)، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١٣٩] ك^(٢)، ﴿مَثَلُهُ﴾ [١٤٠] ح^(٣)،
﴿بَيْنَ النَّاسِ﴾ [١٤٠] ح عند بعضهم^(٤)، ﴿شُهَدَاءُ﴾ [١٤٠] أحسن منه^(٥)،
﴿الظَّالِمِينَ﴾ [١٤٠] ك — عند البعض^(٦)، ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [١٤١] م^(٧)،
﴿الْجَنَّةَ﴾ [١٤٢] ح عند نافع^(٨).

﴿مِنْكُمْ﴾ [١٤٢] عند من قرأ ﴿وَيَعْلَمُ﴾ [١٤٢] رفعا، رواه عبد الوارث^(٩)
عن أبي عمرو^(١٠). ﴿الصَّادِقِينَ﴾ [١٤٢] ك^(١١)، ﴿نُظُرُونَ﴾ [١٤٣]

-
- (١) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.
(٢) وهو وقف تام عند النحاس والداني، (القطع ٢٣٥، المكتفى ٢١٠).
(٣) قال النحاس: قطع كاف ورجح الأشموني أنه حسن، (القطع ٢٣٥، المنار ٧٠).
(٤) قال النحاس: قطع كاف وليس بتمام، لأن التقدير: وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء، نداولها بينكم، (القطع ٢٣٥، وانظر المنار ٧٠).
(٥) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢١٠، المنار ٧٠).
(٦) قال النحاس: قطع كاف وقال الأشموني: تام، (القطع ٢٣٥، المنار ٧٠).
(٧) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٣٦، المكتفى ٢١٠، المنار ٧٠).
(٨) قال نافع: تام، قال النحاس: وخولف فيه لأن ما بعده متعلق به، (القطع ٢٣٦، وانظر المنار ٧٠).
(٩) هو عبد الوارث بن سعيد، أبو عبيدة العنبري البصري، إمام حافظ، مقرر ثقة، قرأ على أبي عمرو، وروى القراءة عنه محمد بن عمر القصبي، (ت ١٨٠هـ)، انظر الجرح والتعديل ٦/ ٧٥، معرفة القراء ١/ ١٦٣، طبقات القراء ١/ ٤٧٨.
(١٠) انظر مختصر شوذ القراءات ٢٢، البحر المحيط ٣/ ٣٦٠، المنار ٧٠.
(١١) قال النحاس والداني: تام ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٣٦، المكتفى ٢١٠، المنار ٧٠).

﴿نَظَرُونَ﴾ [١٤٣] م^(١)، ﴿الرُّسُلُ﴾ [١٤٤] ح^(٢)، ﴿أَعْقَبِكُمْ﴾ [١٤٤] كـ^(٣)،
 ﴿شَيْئًا﴾ [١٤٤] كـ^(٤)، ﴿الشَّاكِرِينَ﴾ [١٤٤] م^(٥)، ﴿يَاذَنِ اللَّهُ﴾ [١٤٥]
 ح، عند نافع والأخفش^(٦)، ثُمَّ التَّقْدِيرُ: «كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ كِتَابًا مُّوَجَّلًا»^(٧)،
 ﴿مُؤَجَّلًا﴾ [١٤٥] ح شبه التَّامَّ^(٨)، ﴿تَوَاتَوْا مِنْهَا﴾ [١٤٥] حَسَنٌ فِي
 الْمَوْضِعَيْنِ^(٩) ﴿الشَّاكِرِينَ﴾ [١٤٥] م^(١٠).

- (١) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.
- (٢) قال النحاس: ليس بتمام لأنه متعلق بما بعده، ورجح الأشموني أنه حسن، (القطع ٢٣٦، المنار ٧٠).
- (٣) الحرف (ك) سقط من (ح)، وهو قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٢٣٦، المنار ٧٠).
- (٤) وهو وقف صالح عند الأنصاري، وحسن عند الأشموني، (المقصد ٥٩، المنار ٧٠).
- (٥) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: وقفٌ حسنٌ، (القطع ٢٣٦، المكتفى ٢١٠، المنار ٧٠).
- (٦) قال نافع والأخفش: تام، وقال غيرهما: هو كاف لأن ﴿كِتَابًا﴾ منصوب بالفعل الذي دلَّ عليه ما قبله، انظر القطع ٢٣٦، المنار ٧٠.
- (٧) انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٤٢٢، المنار ٧٠.
- (٨) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني، وكاف عند الأشموني، (الإيضاح ٥٨٥ / ٢، المكتفى ٢١٠، المنار ٧٠).
- (٩) قال الأشموني: الأول حسنٌ، والثاني أحسن منه، (المنار ٧٠).
- (١٠) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٣٦، المكتفى ٢١٠، المنار ٧٠).

﴿قُتِلَ﴾ [١٤٦] ح عند مَنْ قرأ كذاك^(١)، ثُمَّ التَّقْدِيرُ: وَمَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ
فَمَا وَهَنُوا لِقَتْلِ نَبِيِّهِمْ، وهو قولُ أَبِي عمرو^(٢)، وقال قومٌ: لا وَقَفَ على
﴿قُتِلَ﴾ لَأَنَّ «الرَّبِّيَّينَ» مرفوع بـ ﴿قُتِلَ﴾، كَأَنَّهُ قال: قُتِلَ بَعْضُهُمْ فَمَا
وَهَنَ الْباقُونَ، كما تقول العرب: «قُتِلَ بنو فلان، وجاء بنو فلان»، أرادت
[٥١/و] بِذَلِكَ الْبَعْضَ^(٣)، كقول^(٤) الشاعر: (المتقارب)

٣١- فَإِنْ تَقْتُلُونَا نَقْتُلْكُمْ وَإِنْ تَقْصِدُوا لِدَمِّ نَقْصِدِ^(٥)
أراد: إِنْ تَقْتُلُوا مِنَّا نَقْتُلْ مِنْكُمْ.

وَمَنْ قرأ ﴿قَتَلَ﴾ [١٤٦] بِالْأَلْفِ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ، لَأَنَّ الْفِعْلَ
لِلرَّبِّيَّينَ^(٦)، وقال أبو حاتم: يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ قَاتِلَ وَمَعَهُ رَبِّيُونَ فَلَمْ
يَهِنُوا وَلَمْ يَضَعِفُوا بِذَلِكَ، فعلى هذا ﴿قَتَلَ﴾ وقف^(٨).

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿قُتِلَ﴾، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي
وعاصم ﴿قَاتَلَ﴾ بِالْأَلْفِ، انظر السبعة ٢١٧، الكشف ١ / ٣٥٩، التيسير
٩٠.

(٢) قال أبو عمرو بن العلاء: قال بعض المفسرين: ﴿وَكَايْنِ مِنْ نَبِيِّ قُتِلَ﴾ لَأَنَّ الْقَتْلَ
وَقَعَ عَلَى النَّبِيِّ، انظر القطع ٢٣٦، المكتفى ٢١٠ - ٢١١، المنار ٧٠.

(٣) انظر الإيضاح ٢ / ٥٨٥ - ٥٨٦، القطع ٢٣٧، المكتفى ٢١١.

(٤) في (ح): «كما قال».

(٥) في (ح): «دنا».

(٦) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه ١٨٦، تفسير القرطبي ٨ / ٨٨، البحر
المحيط ٢ / ٢٤٥، ورواية الديوان «وإن» بدل «فإن».

(٧) انظر الإيضاح ٢ / ٥٨٧، القطع ٢٣٧، المكتفى ٢١١، المنار ٧٠.

(٨) لم أجد كلامه.

و﴿أَسْتَكَاثًا﴾ [١٤٦] ح عند الجميع^(١)، ﴿الضَّالِّينَ﴾ [١٤٦] ك^(٢)،
 ﴿الْكَاذِبِينَ﴾ [١٤٧] ك^(٣)، ﴿الْآخِرُونَ﴾ [١٤٨] ح^(٤)، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [١٤٨] م^(٥)،
 ﴿خَسِرِينَ﴾ [١٤٩] ك^(٦)، ﴿مَوْلَانَكُمْ﴾ [١٥٠] ح^(٧)، ﴿الضَّالِّينَ﴾ [١٥٠] م^(٨)،
 ﴿وَمَا أَوْفَاهُمُ النَّارُ﴾ [١٥١] ح^(٩)، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [١٥١] م^(١٠)،

-
- (١) وهو وقف تام عند النحاس وكاف عند الداني، (القطع ٢٣٧، المكتفى ٢١٢).
- (٢) وهو قطع حسن عند النحاس وتام عند الأشموني، (القطع ٢٣٧، المنار ٧٠).
- (٣) وهو وقف كاف، عند الأشموني، لفصله بين الإنشاء والخبر، (المنار ٧٠)،
 وقال الأخفش: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ﴾ التمام فيه ﴿الْكَاذِبِينَ﴾ لَأَن هَذَا كُلُّهُ مِنْ
 كلامهم، (القطع ٢٣٧).
- (٤) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٨٧ / ٢،
 المكتفى ٢١٢، المنار ٧٠).
- (٥) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٣٨، المكتفى ٢١٢،
 المنار ٧٠).
- (٦) قال النحاس: قطع حسن ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٣٨، المنار ٧٠).
- (٧) قال الأشموني: وقف صالح، لأن الواو تصلح أن تكون للاستئناف وللحال،
 (المنار ٧٠).
- (٨) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٣٨، المكتفى ٢١٢،
 المنار ٧٠).
- (٩) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٨٧ / ٢،
 المكتفى ٢١٢، المنار ٧٠).
- (١٠) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح
 ٥٨٧ / ٢، القطع ٢٣٨ المكتفى ٢١٢، المنار ٧٠).

﴿يُؤَذِّنُهُ﴾ [١٥٢] ح^(١)، ﴿تُحِبُّونَ﴾ [١٥٢] ح^(٢)، ﴿الْآخِرَةَ﴾ [١٥٢] ح^(٣)، ﴿عَفَا عَنْكُمْ﴾ [١٥٢] ح^(٤)، ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٥٢] ك—^(٥)، ﴿عَلَىٰ أَحَدٍ﴾ [١٥٣] عند نافع^(٦).

﴿وَلَا مَا أَصَابَكُمْ﴾ [١٥٣] ح^(٧)، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٥٣] ك—^(٨)، ﴿طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ﴾ [١٥٤] عن يعقوب، قال: ﴿وَطَائِفَةٌ﴾ [١٥٤] مُبْتَدَأٌ، والخبر ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾^(٩) [١٥٤]، ﴿الْجَهْلِيَّةُ﴾ [١٥٤] ح عند بعضهم، ﴿مِنْ

(١) هذا قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٢٣٨، المنار ٧٠).

(٢) وهو وقف حسن عند الأنباري والأشموني أيضاً، (المقصد ٦٠، المنار ٧٠).

(٣) نقل النحاس عن بعضهم أنه كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (القطع ٢٣٨، المنار ٧٠).

(٤) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٨٧ / ٢، المكتفى ٢١٢، المنار ٧٠).

(٥) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني والأشموني، (الإيضاح ٥٨٧ / ٢، المكتفى ٢١٢، المنار ٧٠).

(٦) قال نافع: تام، (القطع ٢٣٨).

(٧) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٨٧ / ٢، القطع ٢٣٨، المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).

(٨) وهو قطع حسن عند النحاس، وتام عند الأشموني، (القطع ٢٣٨، المنار ٧١).

(٩) قال يعقوب: فهذا الكافي من الوقف، قال النحاس: وليس هو هكذا على مذهب سيويه لأن المعنى عنده: يغشى طائفة منكم إذ طائفة هكذا، فبعض الكلام متعلق ببعض على قوله، (القطع ٢٣٨) وانظر الكتاب ٩٠ / ١، المنار ٧١.

شَيْءٌ ﴿١٥٤﴾ أَحْسَنُ مِنْهُ ^(١)، ﴿كَلَّمَ اللَّهُ﴾ ﴿١٥٤﴾ ح ^(٢) ﴿يَبْدُونَ لَكَ﴾ ﴿١٥٤﴾ عند نافع ^(٣)، ﴿مَا قُتِلْنَا هَهُنَا﴾ ﴿١٥٤﴾ ح ^(٤)، ﴿مَضَّاجَعَهُمْ﴾ ﴿١٥٤﴾ عند أبي حاتم ^(٥)، ﴿قُلُوبِكُمْ﴾ ﴿١٥٤﴾ أحسن منه ^(٦)، ﴿يَذَاتِ الصُّدُورِ﴾ ﴿١٥٤﴾ ك ^(٧)، ﴿مَا كَسَبُوا﴾ ﴿١٥٥﴾ ح ^(٨)، ﴿عَنْهُمْ﴾ أحسن منه ^(٩)، ﴿حَلِيمٌ﴾ ﴿١٥٥﴾ م ^(١٠)،

-
- (١) قال أحمد بن جعفر: التمام ﴿ظَنَّ لِبُكْهَيْتَةٍ﴾، وقال غيره: بل التمام ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾. (القطع ٢٣٨) وقال الأشموني في الأول: جائز، وفي الثاني: كاف، (المنار ٧١).
- (٢) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٥٨٧ / ٢، القطع ٢٣٨، المكتفى ٢١٢) وقال الأشموني: وليس بوقف إن جعل ما بعده في موضع الحال من ﴿يَطْنُوتُ﴾ ويكون حالاً بعد حال، (المنار ٧١).
- (٣) قال الأشموني: حسنٌ على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعل ما بعده نعتاً بعد نعتٍ، أو خبراً بعد خبر، (المنار ٧١).
- (٤) هذا قول النحاس، وقال الداني والأشموني: كاف، (القطع ٢٣٨، المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).
- (٥) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس، وكاف عند الداني، (الإيضاح ٥٨٧ / ٢، القطع ٢٣٩، المكتفى ٢١٢) وقال الأشموني: حسنٌ إن عُلقت اللام في ﴿وَلَيَبْتَلِي﴾ بمحذوف، وليس بوقف إن عُلقت «لام كي» بما قبلها (المنار ٧١).
- (٦) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).
- (٧) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٣٩، المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).
- (٨) قال الأنصاري: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ٦٠، المنار ٧١).
- (٩) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس، وكاف عند الداني، والأشموني، (الإيضاح ٥٨٧ / ٢، القطع ٢٣٩، المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).
- (١٠) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٣٩، المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).

﴿وَمَا قُتِلُوا﴾ [١٥٦] عند الأخفش، قال: لأن هذا كله من قولهم^(١)، ثم قال: ﴿لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [١٥٦] قول نافع^(٢)، وقال أبو حاتم: ﴿وُئِمِّتْ﴾^(٣) [١٥٦]، ﴿بَصِيرٌ﴾ [١٥٦] كـ، وكذلك ﴿يَجْمَعُونَ﴾ [١٥٧]، و﴿تُحْشَرُونَ﴾^(٤) [١٥٨]، ﴿لَئِنْ لَهِمْ﴾ [١٥٩] ح^(٥) ﴿مِنْ حَوْلِكَ﴾ [١٥٩] أحسن منه^(٦)، ﴿فِي الْأَمْرِ﴾ [١٥٩] ح^(٧)، وكذلك ﴿عَلَى اللَّهِ﴾^(٨) [١٥٩]

(١) قال الأخفش: تام لأنه آخر كلامهم، انظر القطع ٢٣٩، المنار ٧١.

(٢) قال نافع: تام، (القطع ٢٣٩)، وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٥٨٨ / ٢، المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).

(٣) قال أبو حاتم: قطع كاف، (القطع ٢٣٩) وهذا اختيار الداني والأشموني (المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).

(٤) وهي وقوف تامة عند النحاس، وكافية عند الأشموني، (القطع ٢٣٩، المنار ٧١).

(٥) هذا قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح: ٥٨٨ / ٢، المكتفى ٢١٢، المنار ٧١) وقال الأخفش: هاهنا التمام، لأن المعنى: فبرحمة من الله لئن لهم، (القطع ٢٣٩).

(٦) قال ابن الأنباري: حسن والداني: كاف، ورجح الأشموني قول المؤلف، (الإيضاح ٥٨٨ / ٢، المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).

(٧) هذا قول ابن الأنباري، وقال الداني: كاف، والأشموني: صالح، المصادر السابقة.

(٨) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).

﴿الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [١٥٩] ك^(١)، ﴿غَالِبٍ لَكُمْ﴾ [١٦٠] ح^(٢)، [٥١ / ظ] ﴿مِنْ بَعْدِيهِ﴾ [١٦٠] أَحْسَنَ مِنْهُ^(٣) ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ [١٦٠] م^(٤)، ﴿أَنْ يَقُولَ﴾ [١٦١] ح^(٥) و^(٦) عند مَنْ قرأ على ما لم يُسَمِّ فاعِلُهُ^(٧) أَحْسَنَ وَقَفًا، ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [١٦١] ح عند بعضهم^(٨) ﴿يُظْلَمُونَ﴾ [١٦١] م^(٩)، ﴿جَهَنَّمَ﴾ [١٦٢] ح^(١٠)،

(١) وهو وقف حسنٌ عند ابن الأنباري، وتام عند النحاس والداني والأشموني، (الإيضاح ٥٨٨ / ٢، القطع ٢٣٩، المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).

(٢) قال الأنصاري: وقف صالح، وقال الأشموني: تام للابتداء بعده بالشرط، (المقصد ٦١، المنار ٧١).

(٣) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني (المكتفى ٢١٢، المنار ٧١) وقال نافع: تام (القطع ٢٣٩).

(٤) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (٢١٢، المنار ٧١).

(٥) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٨٨ / ٢، المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).

(٦) سقطت الواو من (ح).

(٧) وهي قراءة نافع وحزمة والكسائي وابن عامر، وقرأ الباقر ﴿أَنْ يَقُولَ﴾ بفتح الياء وضم العين، انظر السبعة ٢١٨، الكشف ٣٦٣ / ١، التيسير ٩١.

(٨) وهو وقف صالح عند الأنصاري، وجائز عند الأشموني، (المقصد ٦١، المنار ٧١).

(٩) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٨٨ / ٢، القطع ٢٣٩، المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).

(١٠) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٥٨٨ / ٢، المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).

﴿الْمَصِيرُ﴾ [١٦٢] ك—^(١)، ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ [١٦٣] ح^(٢)، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٦٣] م
 ﴿مُيِّنٍ﴾ [١٦٤] م^(٣)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَحْسِنُ الْوَقْفَ عَلَى ﴿وَالْحِصْمَةِ﴾^(٤)
 [١٦٤]، ﴿أَنْ هَذَا﴾ [١٦٥] ح^(٥)، ﴿أَنْفُسِكُمْ﴾ [١٦٥] عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ^(٦)،
 ﴿قَدِيرٌ﴾ [١٦٥] ك—^(٧)، ﴿فَيَاذَنَ اللَّهُ﴾ [١٦٦] عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٨)، وَأَحْسَنُ
 مِنْهُ ﴿أَوْ أَدْفَعُوا﴾ [١٦٧]^(٩)، ﴿لَا تَبْعَنَّاكُمْ﴾ [١٦٧] ح^(١٠)، وَكَذَلِكَ

(١) وهو وقف حسن عند الأنصاري، وتام عند الأشموني، (المقصد ٦١، المنار ٧١).

(٢) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٨٨ / ٢، المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).

(٣) وهما وقفان تامان عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٣٩، المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).

(٤) لم أجده في مصادر الوقف والابتداء.

(٥) قال الأنصاري: وقف صالح، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ٦١، المنار ٧١).

(٦) وهو حسن عند ابن الأنباري، وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٥٨٨ / ٢، المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).

(٧) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٣٩، المكتفى ٢١٢، المنار ٧١).

(٨) قال الأشموني: لا يوقف على ﴿فَيَاذَنَ اللَّهُ﴾ لأن قوله: ﴿وَلَيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ عطفت على ﴿فَيَاذَنَ اللَّهُ﴾ من جهة المعنى، والتقدير: وهو بإذن الله وهو ليعلم المؤمنين، (المنار ٧١ - ٧٢).

(٩) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني، (المقصد ٦١، المنار ٧٢).

(١٠) وهو قطع كاف عند النحاس والأشموني، (القطع ٢٣٩، المنار ٧٢).

﴿لَا يَمْنَنَّ﴾ [١٦٧] ^(١)، ﴿فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [١٦٧] أَحْسَنَ مَّأَقْبَلَهُ ^(٢)،
 ﴿يَكْتُمُونَ﴾ [١٦٧] كَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، وَقَالَ قَوْمٌ: تَجَاوَزَهُ أَحْسَنَ إِلَى قَوْلِهِ:
 ﴿مَا قُتِلُوا﴾ ^(٣) [١٦٨] وَقَالَ نَافِعٌ: ﴿لَا تُخَوِّنُهُمْ وَقَعَدُوا﴾ [١٦٨] حَسَنَ ^(٤)،
 ﴿صَادِقِينَ﴾ [١٦٨] كَ ^(٥)، ﴿أَمَوَاتًا﴾ [١٦٩] حَ عِنْدَ قَوْمٍ ^(٦)، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ:
 لَا وَقَفَ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِيمَا بَعْدَ «بَل» ^(٧)، وَمِنْهُمْ مَنْ وَقَفَ
 ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [١٦٩] فَكَأَنَّهُ تَمَّ الْمَعْنَى ^(٨)، وَمِنْهُمْ مَنْ وَقَفَ عَلَى

(١) وهو وقف حسنٌ عند ابن الأنباري والنحاس والأشُموني وكاف عند الداني،
 (الإيضاح ٥٨٨ / ٢، القطع ٢٣٩، المكتفى ٢١٣، المنار ٧٢).

(٢) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشُموني، (المقصد ٦٢، المنار ٧٢).

(٣) قال النحاس: قطع تام إن جعلت ﴿الَّذِينَ﴾ في موضع رفع بالابتداء، ويجوز أن يكون
 التقدير: هم الذين قالوا لإخوانهم، ويجوز أن يكون بمعنى: أعني، فإن جعلته نعتاً لـ
 ﴿الَّذِينَ﴾ قبله لم تقف على ما قبله. (القطع ٢٣٩ - ٢٤٠) وانظر المنار ٧٢.

(٤) قال الأشُموني: ليس بوقف لأنَّ ﴿لَوْ أَطَاعُوا مَا قُتِلُوا﴾ معمول ﴿قَالُوا﴾، (المنار ٧٢).

(٥) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشُموني، (القطع ٢٤٠، المكتفى ٢١٣،
 المنار ٧٢).

(٦) قال محمد بن عيسى المقرئ: ها هنا التمام، وقال أبو حاتم: هو كاف، (القطع ٢٤٠).

(٧) هذا قول ابن الأنباري، انظر الإيضاح ٥٨٨ / ٢، القطع ٢٤٠.

(٨) قال الأشُموني: والوقف على ﴿بَلْ أَحْيَاكَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ لأنك جعلت الظرف لـ
 ﴿أَحْيَاكَ﴾ ثم ابتدأت بـ ﴿يُرْزَقُونَ﴾ ^(م) فَرَحِينَ ﴿وَهَذَا الْوَقْفُ يُنبِئُ عَنْ اجْتِمَاعِ الرِّزْقِ
 وَالْفَرْحِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا، وَكَثِيرٌ مِنَ الْقُرَّاءِ يَتَعَمَّدُهُ وَلَيْسَ بِخَطَأٍ،
 وَهُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (المنار ٧٢).

﴿يُرْزَقُونَ﴾^(١) [١٦٩]، وقال نافع: الوقف ﴿مِنْ فَضْلِهِ﴾^(٢) [١٧٠]،
 ﴿يَحْزَنُونَ﴾ [١٧٠] كـ^(٣) ﴿وَفَضِّلَ﴾ [١٧١] ح عند مَنْ قرأ ﴿وَإِنَّ﴾ [١٧١]
 كَسْرًا^(٤)، ﴿أَصَابَهُمْ الْفَرَقُ﴾ [١٧٢] ح عند مَنْ جعل ﴿الَّذِينَ﴾ [٧٢] نعتًا
 لـ ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٧١] وَمَنْ رفعه على الابتداء مستأنفًا يقف على ﴿أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾^(٥)
 [١٧٢]، وَمَنْ جعل قوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمْ﴾ [١٧٣] مردودًا على ﴿الَّذِينَ﴾
 اسْتَجَابُوا [١٧٢] وهو في موضع جرٍّ لم يقف على ﴿أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [١٧٢] وَمَنْ
 رفعه بالابتداء وقف على ما قبله^(٦)، ﴿فَأَخَذَهُمْ﴾ [١٧٣] ح^(٧)، وَإِنْ شئتَ
 ﴿إِيْمَنًا﴾^(٨) [١٧٣] وَإِنْ شئتَ ﴿الْوَكِيلُ﴾ [١٧٣] [٥٢/ و] وهو كاف^(٩)،

(١) وهو وقف تام عند أحمد بن جعفر، وقال الأشموني: جائز لكونه رأس آية، وليس
 بجيد لأنَّ ﴿فَرِحِينَ﴾ حال من فاعل ﴿يُرْزَقُونَ﴾، انظر القطع ٢٤٠، المنار ٧٢.

(٢) وهو وقف صالح عند الأنصاري، وجائز عند الأشموني، (المقصد ٦٢، المنار ٧٢).

(٣) قال النحاس: قطع صالح، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٤٠، المنار ٧٢).

(٤) وهي قراءة الكسائي وحده، وقرأ الباقر بالفتح، انظر السبعة ٢١٩، الكشف
 ١/ ٣٦٤، التيسير ٩١، وانظر القطع ٢٤٠، المكتفى ٢١٣، المنار ٧٢.

(٥) انظر إعراب القرآن ١/ ٤١٩، مشكل إعراب القرآن ١/ ١٦٦، التبيان ١/ ٣١٠،
 المنار ٧٢.

(٦) انظر القطع ٢٤٠، المنار ٧٢.

(٧) وهو وقف جائز عند الأشموني، (المنار ٧٢).

(٨) قال الأشموني: جائز، لأنَّ هذا عطف جملة على جملة وهو في حكم الاستئناف
 (المنار ٧٢).

(٩) قال النحاس: قطع حسنٌ ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٤٠، المنار ٧٢).

﴿لَمْ يَمَسَّهُمْ سُوءٌ﴾ [١٧٤] عند نافع^(١)، وعند أبي حاتم: ﴿رِضْوَانُ اللَّهِ﴾^(٢) [١٧٤]، ﴿عَظِيمٌ﴾ [١٧٤] كـ^(٣)، ﴿أَوْلِيَاءُهُ﴾ [١٧٥] عند بغضهم^(٤)، وعند الأكثـر رين ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾^(٥) [١٧٥]، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١٧٥] كـ^(٦)، ﴿فِي الْكُفْرِ﴾ [١٧٦]، ﴿شَيْئًا﴾ [١٧٦]، ﴿الْآخِرَةَ﴾ [١٧٦] حَسَنٌ كُلُّهَا^(٧)، ﴿عَظِيمٌ﴾ [١٧٦] كـ^(٨)، ﴿شَيْئًا﴾ [١٧٧] حـ^(٩)، ﴿إِلِمٌ﴾ [١٧٧] مـ^(١٠)،

(١) قال نافع: تام، (القطع ٢٤٠، المنار ٧٢).

(٢) وهو كاف عند أبي حاتم، (القطع ٢٤٠، المنار ٧٢).

(٣) الحرف (ك) سقط من (ح)، وهو وقف تام عند النحاس والأشـموني، (القطع ٢٤٠، المنار ٧٢).

(٤) قال الأخفش: فهذا التمام لأن المعنى: يخوف الناس بأوليائه، (القطع ٢٤٠).

(٥) قال غير الأخفش: بل الوقف ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ ثم يتدى: ﴿وَحَافُونَ﴾ (القطع ٢٤٠ - ٢٤١) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني، (الإيضاح ٢/ ٥٨٨، المكتفى ٢١٣).

(٦) قال نافع: تام (القطع ٢٤١) وهذا اختيار الداني (المكتفى ٢١٣) ورجح الأشـموني أنه كاف، (المنار ٧٢).

(٧) الأول: كاف، الثاني: جائز، والثالث: حَسَنٌ عند الأشـموني، (المنار ٧٢ - ٧٣).

(٨) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشـموني، (القطع ٢٤١، المكتفى ٢١٣، المنار ٧٣).

(٩) وهو وقف جائز عند الأشـموني، (المنار ٧٣).

(١٠) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشـموني، (القطع ٢٤١، المكتفى ٢١٣، المنار ٧٣).

﴿لَا تَنْفُسِهِمْ﴾ [١٧٨] ح^(١)، ﴿إِسْمَاءُ﴾ [١٧٨] ح^(٢) ﴿مُهِينٌ﴾ [١٧٨] م^(٣)، ﴿مِنْ﴾
 الطَّيِّبِ﴾ [١٧٩]، ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [١٧٩]، ﴿وَرُسُلِهِ﴾ [١٧٩] حَسَنٌ كُلُّهَا^(٤)
 عَظِيمٌ﴾ [١٧٩] كـ^(٥)، ﴿خَيْرًا لَهُمْ﴾ [١٨٠] ح^(٦)، وقال نافع وغيره:
 الوقفُ ﴿سَرَّ لَهُمْ﴾ [١٨٠]، ﴿أَلْفَيْكُمْ﴾ [١٨٠] ح^(٨)، وكذلك

(١) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح
 ٥٨٩ / ٢، المكتفى ٢١٣، المنار ٧٣) وقال الأخفش: ها هنا التمام، (القطع
 ٢٤١).

(٢) وهو وقف صالح عند الأشموني، (المنار ٧٣).

(٣) وهو قول النحاس والداني، وقال الأشموني: كاف، (القطع ٢٤١، المكتفى
 ٢١٣، المنار ٧٣).

(٤) وهي وقف حسنة عند ابن الأنباري، وكافية عند الداني والأشموني، (الإيضاح
 ٥٨٩ / ٢، المكتفى ٢١٣، المنار ٧٣).

(٥) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٤١، المكتفى ٢١٣،
 المنار ٧٣).

(٦) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح
 ٢٨٩ / ٢، المكتفى ٢١٣، المنار ٧٣) وقال الأخفش: ها هنا التمام،
 (القطع ٢٤١).

(٧) نصَّ عليه النحاس (القطع ٢٤١)، وهو وقف كاف عند الداني والأشموني
 (المكتفى ٢١٣، المنار ٧٣).

(٨) قال النحاس: قطع صالح وقال الداني: تام ورجح الأشموني أنه حسن، (القطع
 ٢٤١، المكتفى ٢١٣، المنار ٧٣).

﴿وَالْأَرْضِ﴾^(١) [١٨٠]، ﴿حَبِيرٌ﴾ [١٨٠] م^(٢)، ﴿وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [١٨١] عَنْـدَ نَافِعٍ^(٣)، ﴿الْحَرِيقِ﴾ [١٨١] ك^(٤).

﴿الْعَبِيدِ﴾ [١٨٢] عِنْدَ مَنْ جَعَلَ ﴿الَّذِينَ﴾ [١٨٣] رَفَعًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَجَعَلَ خَبْرَهُ فِي ﴿قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ﴾ [١٨٣]؛ وَمَنْ جَعَلَ ﴿الَّذِينَ﴾ [١٨٣] نَعْنًا لِمَا قَبْلَهُ وَصَلَهُ وَوَقَفَ عَلَى ﴿النَّارِ﴾ [١٨٣]^(٥).

﴿صَدِّقِينَ﴾ [١٨٣] كـ^(٦)، ﴿الْمُنِيرِ﴾ [١٨٤] م^(٧)، ﴿الْمَوْتِ﴾ [١٨٥]، ﴿الْقَيْكَمَةِ﴾ [١٨٥]، ﴿فَازٌ﴾ [١٨٥] حَسَانٌ^(٨)، ﴿الْقُرُورِ﴾ [١٨٥] م^(٩)، ﴿كَثِيرًا﴾ [١٨٦] ح عِنْدَ نَافِعٍ^(١٠)، وَمِنْهُمْ مَنْ وَقَفَ عَلَى ﴿وَأَنْفُسِكُمْ﴾

(١) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٧٣).

(٢) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٤١، المكتفى ٢١٣، المنار ٧٣).

(٣) قال نافع: تام، وقال النحاس: وخولف في هذا لأن القطع عليه ليس بِحَسَنِ (القطع ٢٤١).

(٤) وهو وقف كاف عند الأشموني أيضًا، (المنار ٧٣).

(٥) انظر القطع ٢٤١، المنار ٧٣.

(٦) نقل النحاس عن بعضهم أنه تام، وهذا اختيار الأشموني، (القطع ٢٤١، المنار ٧٣).

(٧) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٤١، المكتفى ٢١٣، المنار ٧٣).

(٨) وهي وقوف حسنة عند ابن الأنباري وكافية عند الداني (الإيضاح ٥٨٩ / ٢، المكتفى ٢١٣).

(٩) هذا قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٨٩ / ٢، المكتفى ٢١٣، المنار ٧٣).

(١٠) قال نافع: تام، (القطع ٢٤٢).

[١٨٦] ^(١)، ﴿الْأُمُور﴾ [١٨٦] م ^(٢)، ﴿وَلَا تَكْثُرُونَ﴾ [١٨٧] ح ^(٣)، وعند من قرأ ﴿لَتَبَيِّنَنَّ﴾ [١٨٧] بالتاء أحسن ^(٤)، ﴿قَلِيلًا﴾ [١٨٧] ح ^(٥)، ﴿يَشْتَرُونَ﴾ [١٨٧] م ^(٦)، ﴿يَفْعَلُوا﴾ [١٨٨] عند نافع، والأولى الوصل لأن الله سبحانه قد كرّر المحسبة ولم يأت للأولى خبراً فإذا المعنى في الثانية ^(٧).
 ﴿مِنَ الْعَذَابِ﴾ [١٨٨] ح ^(٨)، ﴿الْيَمِّ﴾ [١٨٨] م ^(٩)، ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [١٨٩] ح ^(١٠)، ﴿قَدِيرٌ﴾ [١٨٩] م ^(١١).

- (١) قال الأشموني: وقف جائز، (المنار ٧٣).
- (٢) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢١٣، المنار ٧٣).
- (٣) وهو وقف جائز عند الأشموني، (المنار ٧٣).
- (٤) وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وحفص، وقرأ الباقرن بالياء، انظر السبعة ٢٢١، الكشف ١ / ٣٧١، التيسير ٩٣.
- (٥) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٧٣).
- (٦) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٤١، المكتفى ٢١٣، المنار ٧٣).
- (٧) قال نافع: تام، وتابعه على ذلك أحمد بن جعفر، قال النحاس: وذلك غلط لأنه لم يأت خبر «تحسب». انظر القطع ٢٤٢، المنار ٧٣.
- (٨) هذا قول ابن الأنباري، وقال النحاس والداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٨٩ / ٢، القطع ٢٤٢، المكتفى ٢١٤، المنار ٧٣).
- (٩) هذا قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٨٩ / ٢، القطع ٢٤٢، المكتفى ٢١٤، المنار ٧٣).
- (١٠) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٧٣).
- (١١) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٤٢، المكتفى ٢١٤، المنار ٧٣).

﴿الْأَلْبَنِي﴾ [١٩٠] كَ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ ﴿الَّذِينَ﴾ [١٩١] مُبْتَدَأً، وَمَنْ جَعَلَهُ نَعْتًا لَمَّا قَبْلَهُ فَتَجَاوَزَهُ أَحْسَنُ^(١).

﴿جُنُوبِهِمْ﴾ [١٩١] ح عِنْدَ الْأَخْفَشِ^(٢) ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [١٩١] عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ^(٣)، ﴿بَطَلًا﴾ [١٩١] ح^(٤)، ﴿النَّارِ﴾ [١٩١] كـ، ﴿أَخْرَجَتْهُ﴾ [١٩٢] ح، ﴿أَنْصَارٍ﴾ [١٩٢] كـ^(٥)، ﴿فَتَأَمَّنَّا﴾ [١٩٣] ح^(٦)، ﴿الْأَبْرَارِ﴾ [١٩٣] كـ^(٧) ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [١٩٤] عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٨) ﴿الْيَعَادِ﴾ [١٩٤]

(١) قال النحاس: ليس بتمام إن جعلت ﴿الَّذِينَ﴾ نعتًا، وإن جعلته بمعنى: هم الذين، أو أعني الذين، كان الوقف على ﴿الْأَلْبَنِي﴾ حسنًا، فإن جعلت ﴿الَّذِينَ﴾ مرفوعًا بالابتداء، بمعنى: الذين يذكرون الله قيامًا وعودًا يقولون: سبحانك، كان الوقف على ﴿الْأَلْبَنِي﴾ تامًا. القطع ٢٤٢، وانظر إعراب القرآن ١/ ٤٢٦، التبيان ١/ ٣٢٠، المنار ٧٣.

(٢) وهو وقف كاف عند الأخفش، قال: استأنف ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ﴾، قال النحاس: إن جعلت ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ﴾ معطوفًا على ﴿يَذْكُرُونَ﴾ أو على ﴿قيام﴾ لم يحسن الوقف على ما قبله، القطع ٢٤٢.

(٣) قال الأشموني: وقف جائز، (المنار ٧٣).

(٤) قال الأشموني: ليس بوقف لاتحاد الكلام في تنزيه الباري عن خلقه الباطل، (المنار ٧٣).

(٥) وهي وقوف كافية عند الأشموني، (المنار ٧٣).

(٦) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٥٨٩، المكتفى ٢١٤، المنار ٧٣)، وقال نافع وأحمد بن جعفر: تام، (القطع ٢٤٢).

(٧) وهو وقف كاف عند الأشموني أيضًا، (المنار ٧٣).

(٨) قال الأشموني: وقف جائز، المصدر نفسه.

ك—^(١)، ﴿أَوَأَنْتُمْ﴾ [١٩٥] عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٢)، وَقَالَ قَوْمٌ: ﴿مِنْ بَعْضٍ﴾^(٣) [١٩٥] [٥٢/ظ]، ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [١٩٥] ح^(٤)، ﴿الثَّوَابِ﴾ [١٩٥] م^(٥)، ﴿فِي الْيَلْدِ﴾ [١٩٦] ك، التَّقْدِيرُ: ذَلِكَ مَتَاعٌ قَلِيلٌ، أَوْ: تَقْلِبُهُمْ مَتَاعٌ قَلِيلٌ^(٦)، وَقَالَ نَافِعٌ: الْوَقْفُ ﴿فِي الْيَلْدِ﴾^(٧) مَتَعٌ قَلِيلٌ [١٩٦] ١٩٧- [١٩٧]، ﴿جَهَنَّمَ﴾ [١٩٧] ح^(٨) ﴿الْمَهَادُ﴾ [١٩٧] م^(٩)، ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [١٩٨]

(١) قال الأشموني: كاف، لأنه آخر كلامهم، المصدر نفسه.

(٢) قال أبو حاتم: هو تام، وقال ابن الأنباري: وهذا غلط لأنه متعلق بالأولى في المعنى، انظر (الإيضاح ٥٨٩/٢ - ٥٩٠، القطع ٢٤٣) وقال الداني والأشموني: كاف (المكتفى ٢١٤، المنار ٧٣).

(٣) وهو وقف تام عند أبي حاتم والداني والأشموني، (القطع ٢٤٣، المكتفى ٢١٤، المنار ٧٣).

(٤) وهو وقف كاف عند أبي حاتم والداني والأشموني، المصادر السابقة.

(٥) وهو قول أبي حاتم واختيار الداني والأشموني، (القطع ٢٤٣، المكتفى ٢١٤، المنار ٧٤).

(٦) قال أبو حاتم: تام، وقال ابن الأنباري: هو حسن لأن ما بعده متعلق بما قبله من جهة المعنى، (الإيضاح ٥٩٠/٢ - ٥٩١) وقال الداني والأشموني: كاف (المكتفى ٢١٤، المنار ٧٤).

(٧) قال الداني: وقف كاف، أي: ذلك متاع قليل، وقال الأشموني: وَضَعَفَ للعطف بـ: «ثم» إلا أنه عطف جملة على جملة، وهي في حكم الاستئناف عند بعضهم، (المكتفى ٢١٤، المنار ٧٤).

(٨) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٧٤).

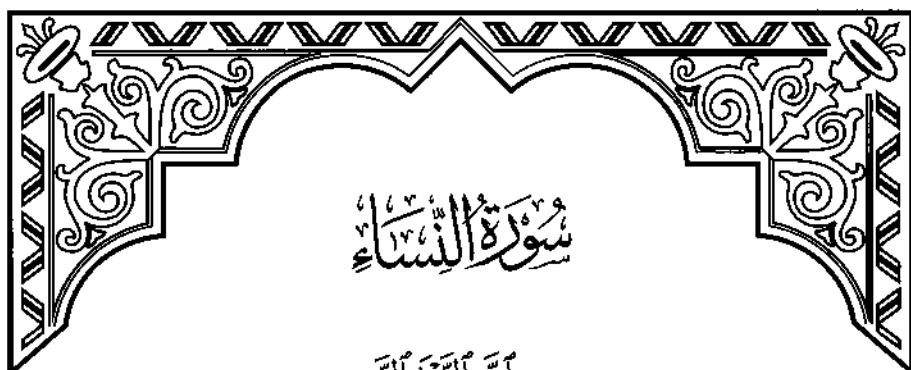
(٩) وهو قول النحاس والداني، وقال الأشموني: جائز، لحرف الاستدراك بعده، (القطع ٢٤٣، المكتفى ٢١٤، المنار ٧٤).

ح^(١)، ﴿تَلَّا تَرَارٍ﴾ [١٩٨] م^(٢).

﴿خَاشِعِينَ لِلَّهِ﴾ [١٩٩] ح عند الأكثرين، وقد زعم قومٌ أن الوقف على ﴿خَاشِعِينَ﴾ ثمَّ يتدّى ﴿لِلَّهِ﴾ وهو خطأ، لأنَّ «اللام» لا تتصل بما بعد «لا»^(٣).
﴿قَلِيلًا﴾ [١٩٩] ح^(٤)، ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [١٩٩] كذلك^(٥)،
﴿الْحِسَابِ﴾ [١٩٩] م^(٦)، ويجوز ﴿وَرَايَطُوا﴾^(٧) [٢٠٠] وكذلك
﴿تُقْلِحُونَ﴾ [٢٠٠] م^(٨).



-
- (١) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢ / ٥٩١، المكتفى ٢١٤، المنار ٧٤).
- (٢) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.
- (٣) نقل كلامه الأشموني في المنار ٧٤.
- (٤) قال الأشموني: حسنٌ وليس بوقف إن جعل ما بعده خبراً بعد خبر لـ: «إن» (المنار ٧٤).
- (٥) وهو وقف حسن عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني، (القطع ٢٤٤، المكتفى ٢١٤، المنار ٧٤).
- (٦) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.
- (٧) وهو وقف جائز عند الأشموني أيضاً، (المنار ٧٤).
- (٨) وهو وقف تام عند الأشموني أيضاً، المصدر نفسه.



﴿كَثِيرًا مِّنَ نِّسَاءٍ﴾ [١] ح^(١) ﴿نَسَاءٌ لَّوْنَ يَدٍ﴾ [١] عِنْدَ مَنْ قَرَأَ ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ [١] نَصَبًا^(٢) وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ وَيَعْقُوبَ، التَّقْدِيرُ: وَعَلَيْكُمْ الْأَرْحَامَ فَصَلُّوْهَا، وَاتَّقُوا الْأَرْحَامَ فَلَا تَقْطَعُوْهَا^(٣)، وَعِنْدَ مَنْ قَرَأَ خَفْضًا^(٤) وَصَلَّتْهُ، التَّقْدِيرُ: [وَعَلَيْكُمْ]^(٥) بِاللَّهِ وَبِالْأَرْحَامِ، كَقَوْلِكَ: أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ وَالرَّحْمِ^(٦)،

(١) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: تام، (الإيضاح ٥٩٢ / ٢، المكتفى ٢١٥، المنار ٧٤).

(٢) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو الكسائي وعاصم وابن عامر، وقراء حمزة بخفض الميم، انظر السبعة ٢٢٦، الكشف ١ / ٣٧٥ - ٣٧٦، التيسير ٩٣.

(٣) انظر القطع ٢٤٥، المكتفى ٢١٧، المنار ٧٥.

(٤) قال أبو علي الفارسي: وَأَمَّا مَنْ جَرَّ «الْأَرْحَامَ» فَإِنَّهُ عَطَفَهُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِالْيَاءِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ فِي الْقِيَاسِ وَقَلِيلٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ، الْحُجَّةُ ١ / ١٢١، وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ مِنْ امْتِنَاعِ الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ، وَمِنْ اعْتِلَالِهِمْ لِذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلِ الصَّحِيحُ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ فِي ذَلِكَ وَأَنَّهُ يَجُوزُ، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٣ / ٤٩٩.

(٥) الزيادة من (ح).

(٦) انظر الإيضاح ٥٩٢ / ٢، المكتفى ٢١٥، المنار ٧٥.

﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ [١] ح في القراءتين^(١)، إِلَّا مَنْ جَعَلَ «الواو» للقسم على قراءة حمزة فَإِنَّ وَقْفَهُ ﴿رَقِيبًا﴾^(٢)، ﴿رَقِيبًا﴾ [١] ك^(٣)، ﴿يَا لَطِيفُ﴾ [٢] عند^(٤) نافع^(٥)، ﴿أَمْوَالِكُمْ﴾ [٢] ح^(٦)، ﴿كَيْدًا﴾ [٢] ك^(٧)، ﴿وَرُئِيعُ﴾ [٣] ح، ﴿أَيْمَنُكُمْ﴾ [٣] ح^(٨)، ﴿أَلَّا تَعْمَلُوا﴾ [٣] ك^(٩)، ﴿نَحْلَةً﴾ [٤] عند نافع^(١٠)،

(١) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢ / ٥٩٢، المكتفى ٢١٥، المنار ٧٤).

(٢) قال الداني: وَمَنْ خَفَضَ ذَلِكَ عَلَى الْقِسْمِ بِمَعْنَى: «وَرَبُّ الْأَرْحَامِ» ابْتَدَأَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ ووقف على «به» لَأَنَّ الْقِسْمَ مَوْضِعَ اسْتِثْنَاءٍ، المكتفى ٢١٥، وقال النحاس: وقال بعضهم ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ قِسْمٌ، وهذا خطأ في المعنى والإعراب، إعراب القرآن ١ / ٤٣١ - ٤٣٢.

(٣) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: قطع حسنٌ، (القطع ٢٤٥، المكتفى ٢١٥، المنار ٧٥).

(٤) في (ح) «عن».

(٥) وهو تام عند نافع، (القطع ٢٤٥، المنار ٧٥).

(٦) قال أحمد بن موسى: تام (القطع ٢٤٥) ورجح الأشموني أنه حسن، (المنار ٧٥).

(٧) قال النحاس: قطع حسن، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٤٥، المنار ٧٥).

(٨) وهما وقفان حسنان عند الأشموني أيضاً (المنار ٧٥).

(٩) وهو قول الداني ورجحه الأشموني (المكتفى ٢١٧، المنار ٧٥) وقال الأخفش: تام، (القطع ٢٤٥).

(١٠) وهو تام عند نافع (القطع ٢٤٥).

﴿مَرِيكَ﴾ [٤] ك^(١)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقِفُ ﴿فَكُلُوهُ﴾ [٤] يجعل ﴿هَيْتَا مَرِيكَ﴾ على الدُّعَاءِ التَّقْدِيرِ: «هَنَّاكُمْ اللهُ وَأَمْرًاكُمْ» وَعِنْدَ الْأَكْثَرِينَ مَعْنَاهُ الْحَالُ فَلِذَلِكَ كَانَ الْوَصْلُ أَوْلَى^(٢).

﴿مَقْرُوقًا﴾ [٥] ك^(٣)، ﴿الزَّكَاحَ﴾ [٦] ح عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٤)، وَمِنْهُمْ مَنْ وَقَفَ ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى﴾ [٦] ثُمَّ ابْتَدَأَ ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا﴾ [٦] وَالْجَوَابُ مُضْمَرٌ، أَيْ: حَتَّى^(٥) إِذَا بَلَغُوا الزَّكَاحَ زَوْجُوهُمْ وَسَلَّمُوا [٥٣/و] إِلَيْهِمْ أَمْوَالُهُمْ، فُحْذِفَ الْجَوَابُ لِأَنَّهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ آتَيْتُمْ﴾ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ^(٦)، ﴿أَمْوَالَهُمْ﴾ [٦] أَحْسَنَ مِمَّا قَبْلَهُ^(٧)، ﴿أَنْ يَكْبُرُوا﴾ [٦] أَتَمَّ حُسْنًا^(٨)، ﴿فَلْيَسْتَغْفِرْ﴾ [٦]

(١) وهو قول الداني، وقال النحاس والأشُموني: قطع حسنٌ، (القطع ٢٤٥، المكتفى ٢١٧، المنار ٧٥).

(٢) انظر الكشف ١ / ٤٧١، البحر المحيط ٣ / ٥١٣، المنار ٧٥.

(٣) وهو قول الداني وكذلك الأشُموني، وقال النحاس: قطع حسنٌ، (القطع ٢٤٥، المكتفى ٢١٧، المنار ٧٥).

(٤) نص عليه الأشُموني أيضًا، (المنار ٧٥).

(٥) لفظ (حتى) سقط من (ح).

(٦) ﴿حَتَّىٰ﴾ هنا غاية للابتداء، ودخلت على الشرط وهو ﴿إِذَا﴾ وجوابه ﴿فَإِنْ آتَيْتُمْ﴾ وجوابه وجواب ﴿إِنْ آتَيْتُمْ﴾، ﴿فَقَادِمُوا﴾ انظر الكشف ١ / ٤٧٤، البحر المحيط ٣ / ٥١٩، المنار ٧٥.

(٧) وهو وقف حسن عند الأشُموني، (المنار ٧٥).

(٨) وهو وقف حسنٌ عند ابن الأنباري والأشُموني وكاف عند الداني، (الإيضاح ٢ / ٥٩٢، المكتفى ٢١٧، المنار ٧٥)، وقال الأخفش: هذا التمام، لأنَّ المعنى: يبادرون أن يكبروا، (القطع ٢٤٥ - ١٢٦).

ح^(١) ، ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ [٦] ح^(٢) ، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٦] ح^(٣) ، ﴿حَسِبًا﴾ [٦] م^(٤) ،
﴿وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [٧] الأول ح^(٥) .

﴿أَوْ كَثُرَ﴾ [٧] ح عند مَنْ نَصَبَ ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [٧] بفعل
مضمر، وَمَنْ جعله حالاً لِمَا قَبْلَهُ لم يَقِفْ دونه^(١) ، ﴿مَّفْرُوضًا﴾ [٧]
ك^(٧) ، ﴿مَعْرُوفًا﴾ [٨] ك^(٨) ﴿خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [٩] ح^(٩) ، ﴿سَدِيدًا﴾ [٩] أتمَّ

(١) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٧٥).

(٢) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٩٢ / ٢، القطع ٢٤٦، المكتفي ٢١٧، المنار ٧٥)، وقال أحمد بن جعفر: تام، (القطع ٢٤٦).

(٣) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٧٥).

(٤) وهو قول ابن الأنباري، والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٩٢ / ٢، القطع ٢٤٦، المكتفي ٢١٧، المنار ٧٥).

(٥) قال النحاس: قطع صالح، ورجح الأشموني أنه حسن، (القطع ٢٤٦، المنار ٧٥).

(٦) انظر إعراب القرآن ٤٣٧ / ١، التبيان ٣٣٢ / ١ - ٣٣٣، البحر المحيط ٥٢٥ / ٣، المنار ٧٥.

(٧) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني والأشموني، (الإيضاح ٥٩٢ / ٢، المكتفي ٢١٧، المنار ٧٥).

(٨) وهو قول الداني، ونقل النحاس أنه تام، واختار ذلك الأشموني، (القطع ٢٤٦، المكتفي ٢١٧، المنار ٧٥).

(٩) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني: كاف، وقال الأشموني: حسن على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعلت الفاء في قوله: ﴿فَلْيَسْئَلُوا اللَّهَ﴾ جواب قوله: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ﴾ (الإيضاح ٥٩٣ / ٢، المكتفي ٢١٧، المنار ٧٥).

حُسْنًا^(١) ﴿فَارَأَيْتُمْ﴾ [١٠] ح^(٢)، وَعِنْدَ مَنْ قَرَأَ ﴿وَسَيُضْلَوْنَ﴾ [١٠] عَلَى مَا لَمْ يُسَمِّ فَاعِلَهُ أُنْثَى حَسَنًا^(٣)، ﴿سَوِيْرًا﴾ [١٠] م^(٤)، ﴿فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [١١] ح^(٥)، ﴿الْأُنثَىٰ يَنْتَنِيْنَ﴾ [١١] أَحْسَنَ مِمَّا قَبْلَهُ^(٦) ﴿مَا تَرَكَ﴾ [١١] ح^(٧)، وَيَقْوِيهِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ ﴿وَاحِدَةً﴾ [١١] بِالرَّفْعِ^(٨)، ﴿فَلَهَا التَّصْفُءُ﴾ [١١] ح^(٩)، ﴿لَهُ وَلَدٌ﴾ [١١]

(١) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٤٦، المكتفى ٢١٧، المنار ٧٥).

(٢) قال الداني: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (المكتفى ٢١٧، المنار ٧٥).

(٣) وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر، وقرأ الباقون ﴿وَسَيُضْلَوْنَ﴾ بفتح الياء، انظر السبعة ٢٢٧، الكشف ١/ ٣٧٨، التيسير ٩٤، المنار ٧٥.

(٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٩٣/ ٢، القطع ٢٤٦، المكتفى ٢١٧، المنار ٧٥).

(٥) قال الأشموني: حسنٌ على استئناف ما بعده، (المنار ٧٥).

(٦) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وقطع صالح عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٥٩٣/ ٢، القطع ٢٤٦، المكتفى ٢١٧ - ٢١٨، المنار ٧٥).

(٧) هذا قول ابن الأنباري، وقال النحاس: قطع صالح، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٩٣/ ٢، القطع ٢٤٦، المكتفى ٢١٨، المنار ٧٥).

(٨) وهي قراءة نافع، على أن «كان» تامة وقرأ الباقون بالنصب على أنه خبر «كان»، انظر السبعة ٢٢٧، الكشف ١/ ٣٧٨، التيسير ٩٤.

(٩) قال النحاس: صالح، والداني: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (القطع ٢٤٦، المكتفى ٢١٨، المنار ٧٥).

ح، ﴿الثُّلُثُ﴾ [١١] ح، ﴿الْشُّدُشُ﴾ [١١] ح^(١)، [و] ^(٢) عند أبي حاتم ﴿أَوْ دَيْنٍ﴾ [١١] ح^(٣).

﴿نَقَعًا﴾ [١١] ح عند مَنْ نَصَبَ ﴿فَرِيضَةً﴾ [١١] على المصدر بفعلٍ مضمر، وَمَنْ نَصَبَهَا على الحال مِمَّا قَبْلَهَا وَصَلَهَا^(٤).

﴿مِنْ اللَّهِ﴾ [١١] ح^(٥)، ﴿حَكِيمًا﴾ [١١] تَامًا عِنْدَ قَوْمٍ^(٦)، ﴿لَهُمْ وَلَدٌ﴾ [١٢]، ﴿أَوْ دَيْنٍ﴾ [١٢]، ﴿لَكُمْ وَلَدٌ﴾ [١٢]، ﴿أَوْ دَيْنٍ﴾ [١٢]، ﴿الْشُّدُشُ﴾ [١٢] حَسَنٌ كُلُّهُنَّ^(٧) ﴿غَيْرُ مُضَاكَرٍ﴾ [١٢] عند أبي حاتم^(٨)،

(١) وهي وقوف حسنة عند ابن الأنباري والأشُموني وصالحة عند النحاس وكافية عند الداني، (الإيضاح ٢ / ٥٩٣، القطع ٢٤٦، المكتفى ٢١٨، المنار ٧٥).

(٢) زيادة يقتضيها سياق الكلام وصحته، انظر القطع ٢٤٦.

(٣) قال النحاس: ومذهب أبي حاتم أنه لا يتم الكلام على قوله: ﴿الْشُّدُشُ﴾ حتى يقرأ ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ لأنَّ هذا الفرض كله إنما يكون بعد الوصية والدين، (القطع ٢٤٦).

(٤) انظر إعراب القرآن ١ / ٤٤٠، التبيان ١ / ٣٣٥، البحر المحيط ٣ / ٥٤٤، المنار ٧٥.

(٥) وهو وقف كاف عند الداني والأشُموني، (المكتفى ٢١٨، المنار ٧٥).

(٦) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني، وقال الأشُموني: لم يبلغ درجة التمام لاتصال ما بعده بما قبله معنًى، (الإيضاح ٢ / ٥٩٣، القطع ٢٤٧، المكتفى ٢١٨، المنار ٧٥).

(٧) وهو وقوف حسنة عند الأشُموني، (المنار ٧٥).

(٨) وغلطه ابن الأنباري والنحاس، لأنَّ ﴿وصية﴾ منصوبة بما قبلها، فلا يتم الكلام على ما قبلها، (الإيضاح ٢ / ٥٩٤، القطع ٢٤٧).

﴿مِنْ اللَّهِ﴾ [١٢] ح^(١)، ﴿حَلِيمٌ﴾ [١٢] ك—^(٢)، ﴿حُدُودُ اللَّهِ﴾ [١٣] ح^(٣)،
﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [١٣] ح^(٤)، ﴿الْمَظْيِمُ﴾ [١٣] ك—^(٥)، ﴿مُهِيبٌ﴾
[١٤] م^(٦)، ﴿أَزْبَعَةً مِّنْكُمْ﴾ [١٥] ح^(٧)، ﴿سَيِّلًا﴾ [١٥] ك—^(٨)،
﴿فَتَأْذَوْهُمْ﴾ [١٦] ح^(٩)، ﴿عَنْهُمْ﴾ [١٦] أَحْسَنَ مِنْهُ^(١٠)، ﴿رَجِيمًا﴾ [١٦]

(١) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٩٤ / ٢، المكتفى ٢١٨، المنار ٧٦).

(٢) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس والأشموني، (الإيضاح ٥٩٤ / ٢، القطع ٢٤٧، المنار ٧٦).

(٣) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: تام، (الإيضاح ٥٩٤ / ٢، المكتفى ٢١٨، المنار ٧٦).

(٤) قال الأنصاري: وقف صالح، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ٦٧، المنار ٧٦).

(٥) وهو وقف تام عند النحاس والأشموني، (القطع ٢٤٨، المنار ٧٦).

(٦) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٩٤ / ٢، القطع ٢٤٨، المكتفى ٢١٨، المنار ٧٦).

(٧) قال الأنصاري: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن للابتداء بالشرط مع الفاء، (المقصد ٦٧، المنار ٧٦).

(٨) وهو وقف تام عند النحاس والأشموني، (القطع ٢٤٨، المنار ٧٦).

(٩) قال الأنصاري: صالح، ورجح الأشموني أنه حسن، (القطع ٢٤٨، المنار ٧٦).

(١٠) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس وكاف عند الداني، ورجح الأشموني قول المؤلف، (الإيضاح ٥٩٢ / ٢، القطع ٢٤٨، المكتفى ٢١٨، المنار ٧٦).

ك^(١)، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [١٧] ح، ﴿حَكِيمًا﴾ [١٧] ك^(٢)، ﴿تَبَّتْ أَلْفَنَ﴾ [١٨] عند
 الأخفش وغيره، وقال نافع: ﴿وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [١٨]، لأن قوله: ﴿وَلَا الَّذِينَ
 يَمُوتُونَ﴾ [١٨] نسق على ما قبله كأنه قال تعالى: وليست التوبة للذين
 يعملون السيئات الذين هذه صفتهم ولا الذين يموتون وهم كُفَّارٌ^(٣)، وقال
 [٥٣/ ظ] بعضهم: الوقف ﴿إِنِّي تَبَّتْ﴾ [١٨] ثم تقول له الملائكة على التوبيخ:
 ﴿أَلْفَنَ﴾ [١٨] أي: الآن تتوب^(٤)، كما قال: ﴿أَلْفَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس:
 ٩١]، ﴿أَلِيمًا﴾ [١٨] م^(٥)، ﴿كَرَمًا﴾ [١٩] عند من جعل ﴿وَلَا تَقْصُورُوا﴾ [١٩]
 نهياً، ومن جعله خبراً منصوباً نسقاً على ﴿أَنْ تَرْتَوْا﴾ [١٩] فوصلها
 أولى^(٦)، ﴿مُبَيِّنَةً﴾ [١٩] ح^(٧) ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ [١٩] ح^(٨)، ﴿كَثِيرًا﴾ [١٩]

(١) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني والأشموني، وقطع حسن عند النحاس،
 المصادر السابقة.

(٢) وهما وقفان حسنان عند ابن الأنباري والنحاس وكافيان عند الداني والأشموني
 المصادر السابقة.

(٣) انظر الإيضاح ٢ / ٥٩٥، القطع ٢٤٨، المكتفى ٢١٨، المنار ٧٦.

(٤) لم أجده في مصادر الوقف.

(٥) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح
 ٢ / ٥٩٥، القطع ٢٤٨، المكتفى ٢١٨، المنار ٧٦).

(٦) انظر معاني القرآن للقرءاء ١ / ٢٥٩، الإيضاح ٢ / ٥٩٥، القطع ٢٤٨، المكتفى
 ٢١٨ - ٢١٩، المنار ٧٦.

(٧) وهو وقف صالح عند الأنصاري وجائز عند الأشموني، (المقصد ٦٨، المنار ٧٦).

(٨) قال الأنصاري: وقف صالح، وقال الأشموني: تام للابتداء بالشرط والفاء،
 المصدران السابقان.

ك^(١)، ﴿سَيِّئًا﴾ [٢٠] ح^(٢)، ﴿مُيَسِّرًا﴾ [٢٠] ك^(٣)، ﴿غَلِيظًا﴾ [٢١] ك^(٤)،
 ﴿سَلَفٌ﴾ [٢٢] ح^(٥) ويجوز ﴿وَمَقْتًا﴾ [٢٢] ^(٦)، ﴿سَيِّئًا﴾ [٢٢] م^(٧)،
 ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ [أَمْهَنْتُكُمْ] ^(٨) [٢٣]، وقال أبو حاتم: إذا وقفت على
 كُلِّ واحدةٍ مِنَ الكلماتِ فمفهومةٌ كافيةٌ والوقفُ عليها صالحٌ، غير أن التمام^(٩)
 في الآية الثانية عند قوله: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ ^(١٠) [٢٤]، وقال بعضهم:
 ﴿دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [٢٣] وَقَفَّ لِمَنْ انْقَطَعَ نَفْسُهُ، وكذلك، ﴿فَلَا جُنَاحَ

-
- (١) قال النحاس: تام، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٤٨، المنار ٧٦).
 (٢) قال الأنصاري: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ٦٨، المنار ٧٦).
 (٣) هذا قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٢٤٨، المنار ٧٦).
 (٤) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والنحاس والداني والأشموني، (الإيضاح ٥٩٥ / ٢، القطع ٢٤٨، المكتفى ٢١٩، المنار ٧٦).
 (٥) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٩٥ / ٢، المكتفى ٢١٩، المنار ٧٦).
 (٦) لم أجده في مصادر الوقف.
 (٧) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٩٥ / ٢، القطع ٢٤٨، المكتفى ٢١٩، المنار ٧٦).
 (٨) زيادة تقضيها صحة الوقف، قال النحاس: ليس بتمام لأن ما بعده معطوف عليه، ولكنه وقفٌ مفهوم المعنى، وقال الأشموني: وقف كاف، (القطع ٢٤٨، المنار ٧٦).
 (٩) في (ح) «التمام».
 (١٠) قال الأخفش: التمام فيه ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾، قال النحاس: يصح قول الأخفش إن نصبت ﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾ على الإغراء، أي: ألزموا كتاب الله، انظر القطع ٢٤٩، المكتفى ٢١٩، المنار ٧٦.

عَلَيْكُمْ ﴿٢٣﴾، و﴿سَلَفٌ﴾ [٢٣] و﴿رَحِيمًا﴾^(١) [٢٣].

وأما قوله عز وجل: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [٢٤] فإن الوقف عليه على قول سيوييه وأصحابه، غير سائغ، لأن ﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾ [٢٤] منصوب بما دل عليه ﴿حُرِّمَتْ﴾ [٢٣] التقدير: كتب الله عليكم تحريم هذه الأشياء كتاباً، فحذف «كتب» لأن ﴿حُرِّمَتْ﴾ بدل منه^(٢)، وعند الفراء انتصب ﴿كَتَبَ﴾ بـ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ على الإغراء بعده^(٣)، والصحيح أن الإغراء إذا تأخر لم يكن عاملاً فيما قبله^(٤)، والوقف على ﴿عَلَيْكُمْ﴾ [٢٤] حسن^(٥)، وعند من قرأ ﴿وَأَحَلَّ﴾ [٢٤] بالفتح^(٦) أشدُّ

(١) قال الأشموني: كلها وقوف جائزة لأن التعلق فيها من جهة المعنى، والتفَسُّ يقصر عن بلوغ التمام، (المنار ٧٦)، وقال ابن الأنباري: ﴿رَحِيمًا﴾ تام، وقال الداني: وليس كذلك لأن قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ نسق على أول الآية، (الإيضاح ٢/ ٥٩٦، المكتفى ٢١٩).

(٢) انظر الكتاب ١/ ٣٨١ - ٣٨٢، الإيضاح ٢/ ٥٩٦، القطع ٢٤٩، المكتفى ٢١٩، المنار ٧٦.

(٣) قال الفراء وقوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ كقولك: كتاباً من الله عليكم، وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله، والأول أشبه بالصواب، معاني القرآن ١/ ٢٦٠، وانظر الإيضاح ٢/ ٥٩٦.

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن ١/ ١٨٦، الإنصاف ١/ ٢٢٨، التبيان ١/ ٣٤٦، البحر المحيط ٣/ ٥٨٥.

(٥) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني، (الإيضاح ٢/ ٥٩٦، المكتفى ٢١٩).

(٦) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وأبي بكر، وقرأ الباقون =

حُسْنًا^(١)، ﴿مُسْفِيحِينَ^٤﴾ [٢٤] ح^(٢) ﴿وَرِيضَةً^٥﴾ [٢٤] عِنْدَ نَافِعٍ^(٣)،
وَالْفَرِيضَةَ^٦﴾ [٢٤] أَتَمُّ حَسَنًا^(١)، ﴿حَكِيمًا^٧﴾ [٢٤] كـ^(٥)،
﴿الْمُؤْمِنَتِ^٨﴾ [٢٥] ح^(٦)، ﴿بِأَيْمَانِكُمْ^٩﴾ [٢٥] عِنْدَ الْبَعْضِ^(٧) ﴿مِنْ بَعْضٍ^{١٠}﴾ [٢٥]
ح^(٨)، ﴿أَخَذَانِ^{١١}﴾ [٢٥] ح^(٩)، وَكَذَلِكَ ﴿مِنْ ٥٤ / و﴾ الْعَذَابِ^(١٠) [٢٥]،^(١١)

= ﴿وَأَحَلَّ﴾ بضم الهمزة وكسر الحاء، انظر السبعة ٢٣١، الكشف ١ / ٣٨٥،
التيسير ٩٥.

(١) قال الأشموني: كاف إن قرئ ﴿وَأَحَلَّ﴾ بينائه للفاعل، وليس بوقف إن قرئ
بضم الهمزة مبنياً للمفعول عطف على ﴿حرمت﴾، (المنار ٧٦).

(٢) وهو قطع صالح عند النحاس، ووقف جائز عند الأشموني، (القطع ٢٤٩،
المنار ٧٦).

(٣) وهو وقف حسن عند النحاس، وكاف عند الداني والأشموني، (القطع ٢٤٩،
المكتفى ٢١٩، المنار ٧٧).

(٤) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٧٧).

(٥) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٤٩، المكتفى ٢١٩،
المنار ٧٧).

(٦) وهو كاف عند الداني والأشموني (المكتفى ٢١٩، المنار ٧٧)، وقال أحمد بن
جعفر: ههنا تم الكلام، (القطع ٢٤٩).

(٧) وهو وقف على قول أبي حاتم، (القطع ٢٤٩) وقال الأشموني: وقف جائز
(المنار ٧٧).

(٨) وهو وقف كاف عند الداني وجائز عند الأشموني، (المكتفى ٢١٩، المنار ٧٧).

(٩) قال النحاس: قطع كاف ورجح الأشموني أنه حسن، (القطع ٢٤٩، المنار ٧٧).

(١٠) وهو وقف جائز عند الأشموني، (المنار ٧٧).

﴿أَلَمَنْتَ مِنْكُمْ﴾ [٢٥] ح^(١)، ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [٢٥] ح^(٢)، ﴿رَجِيماً﴾ [٢٥] ك^(٣)،
﴿عَلِيماً﴾ [٢٦] ح^(٤)، ﴿حَكِيماً﴾ [٢٦] ك^(٥)، ﴿عَظِيماً﴾ [٢٧] ك^(٦).

﴿أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [٢٨] ح عند من قرأ منكم ﴿وَخُلِقَ﴾ [٢٨] على
ما لم يُسَمِّ فاعله، وقرأ ابن عباس ومُجاهد ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ﴾ [٢٨]
بالفتح^(٧)، فعلى هذا الوصل أحسن لأنهما كلام واحد^(٨)، ﴿ضَعِيفاً﴾ [٢٨]
م^(٩)، ﴿عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [٢٩] ح^(١٠)، ﴿أَنْفُسُكُمْ﴾ [٢٩] ح^(١١) ﴿رَجِيماً﴾ [٢٩]

(١) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس والداني: كاف،
(الإيضاح ٥٩٦/٢، القطع ٢٤٩، المكتفى ٢١٩، المنار ٧٧).

(٢) قال الداني: تام ورجح الأشموني أنه حسن، (المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).

(٣) وهو تام عند ابن الأنباري والنحاس والداني والأشموني، (الإيضاح ٥٩٧/٢،
القطع ٢٤٩، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).

(٤) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٧٧).

(٥) قوله: (حكيم ك) سقط من (ح)، وهو وقف تام عند النحاس والأشموني،
(القطع ٢٤٩، المنار ٧٧).

(٦) وهو وقف تام عند النحاس والأشموني، المصدران السابقان.

(٧) انظر مختصر شواذ القراءات ٢٥، البحر المحيط ٦٠٥/٣.

(٨) انظر المنار ٧٧.

(٩) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٤٩، المكتفى ٢٢٠،
المنار ٧٧).

(١٠) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني وقال الداني: كاف،
(الإيضاح ٢٩٧/٢، القطع ٢٤٩، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).

(١١) قال الأشموني: كاف للابتداء بـ: «إِنَّ» (المنار ٧٧).

ك—^(١) ﴿نَارًا﴾ [٣٠] ح^(٢)، ﴿يَسِيرًا﴾ [٣٠] م^(٣)، ﴿كَرِيمًا﴾ [٣١] م^(٤)، ﴿عَلَى
بَعْضٍ﴾ [٣٢]، ﴿أَكْتَسَبُوا﴾ [٣٢]، ﴿أَكَلَسَيْنَ﴾ [٣٢]، ﴿وَمِنْ فَضْلِهِ﴾ [٣٢]
حَسَنَ كُلِّهَا^(٥)، ﴿عَلِيمًا﴾ [٣٢] ك—^(٦)، ﴿وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [٣٣] ح^(٧)،
﴿نَصِيْبُهُمْ﴾ [٣٣] ح^(٨)، ﴿شَهِيدًا﴾ [٣٣] م^(٩) ﴿مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [٣٤] ح^(١٠)،

-
- (١) وهو قطع حسن عند النحاس، وتام عند الأشموني، (القطع ٢٤٩، المنار ٧٧).
- (٢) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٥٩٧ / ٢، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).
- (٣) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٧٩ / ٢، القطع ٢٤٩، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).
- (٤) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٤٩، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).
- (٥) وهي وقوف كافية عند النحاس والداني، وحسنة عند الأشموني، (القطع ٢٤٩، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).
- (٦) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، المصادر السابقة.
- (٧) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٩٧ / ٢، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).
- (٨) قال الأشموني: كاف للابتداء بعده بـ: «إِنَّ» (المنار ٧٧).
- (٩) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٤٩، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).
- (١٠) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٥٩٧ / ٢، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).

﴿حَفِظَ اللَّهُ﴾ [٣٤] ح^(١)، ﴿وَأَصْرِيُوهُنَّ﴾ [٣٤] ح^(٢)، ﴿سَكِيلًا﴾ [٣٤] ح^(٣)،
﴿كَبِيرًا﴾ [٣٤] ك____^(٤)، ﴿بَيْنَهُمَا﴾ [٣٥] ح^(٥)، ﴿خَيْرًا﴾ [٣٥] م^(٦)،
﴿رَبِّهِ شَيْئًا﴾ [٣٦] ح^(٧)، ﴿أَيَّمَنَكُم﴾ [٣٦] ح^(٨)، ﴿مِنْ فَضْلِهِ﴾ [٣٧] ح^(٩)،

(١) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٩٧ / ٢، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧) وقال الأخفش: تام، (القطع ٢٥٠).

(٢) قال الأشموني: كاف للابتداء بالشرط مع اتحاد الكلام، (المنار ٧٧).

(٣) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٩٧ / ٢، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).

(٤) وهو قطع حسن عند النحاس، وتام عند الداني والأشموني، (القطع ٢٥٠، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).

(٥) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٩٧ / ٢، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).

(٦) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٥٠، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).

(٧) قال الأشموني: كاف على استئناف ما بعده على معنى: وأحسنوا بالوالدين إحساناً، (المنار ٧٧).

(٨) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٩٧ / ٢، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧)، وقال الأخفش: تام (القطع ٢٥٠).

(٩) قال الداني: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).

﴿الْآخِرِ﴾ [٣٨] ح^(١)، ﴿قَرِينًا﴾ [٣٨] ك—^(٢)، ﴿رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ [٣٩] ح^(٣)،
﴿عَلِيمًا﴾ [٣٩] م^(٤)، ﴿ذَرَّةً﴾ [٤٠] ح، وَعِنْدَ مَنْ قَرَأَ ﴿حَسَنَةً﴾ رَفَعَا أُمَّتُمْ
حُسْنًا^(٥).

﴿عَظِيمًا﴾ [٤٠] ح^(٦)، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُوقَفُ عِنْدَهُ لِأَنَّ قَوْلَهُ:
﴿فَكَيْفَ﴾ [٤١] توكيدٌ لِمَا تَقَدَّمَه، معناه: إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي
الدُّنْيَا فَكَيْفَ فِي الْآخِرَةِ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ^(٧).

﴿شَهِيدًا﴾ [٤١] ك—^(٨)، ﴿يَوْمِ الْأَرْضِ﴾ [٤٢] عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٩)،

(١) وهو وقف كاف عند الداني وتام عند الأشموني، المصدران السابقان.

(٢) قال ابن الأنباري والداني: تام ورجح الأشموني أنه كاف، (الإيضاح ٥٩٨ / ٢، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).

(٣) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٧٧).

(٤) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: قطع حسن، (القطع ٢٥٠، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).

(٥) وهي قراءة ابن كثير ونافع، وقرأ الباقر ﴿حَسَنَةً﴾ بالنصب، انظر السبعة ٢٣٣، الكشف ٣٨٩ / ١، التيسير ٩٦، المنار ٧٧.

(٦) وقال النحاس والداني: تام، ورجح الأشموني أنه حسن، (القطع ٢٥٠، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).

(٧) انظر تفسير الطبري ٩٢ / ٥، المنار ٧٧ - ٧٨.

(٨) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، وقال ابن الأنباري: حسن غير تام، (الإيضاح ٥٩٨ / ٢، القطع ٢٥٠، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٧).

(٩) قال الأشموني: جائز إن كان ما بعده داخلاً في التمني، وإلا فالوقف عليه حسن، (المنار ٧٨).

﴿حَدِيثًا﴾ [٤٢] م^(١) ﴿تَغْتَسِلُوا﴾ [٤٣] ح^(٢)، ﴿وَأَيَّدِيكُمْ﴾ [٤٣] ح^(٣)،
﴿عَفُورًا﴾ [٤٣] م^(٤)، ﴿السَّيِّلُ﴾ [٤٤] ك———^(٥)، ﴿يَأْعْدَايَكُمْ﴾ [٤٥] ح^(٦)،
﴿نَصِيرًا﴾ [٤٥] ك———^(٧)، ﴿فِي الدِّينِ﴾ [٤٦] ح^(٨)، ﴿وَأَقُومَ﴾ [٤٦] ح^(٩)،

(١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني: (الإيضاح ٥٩٨ / ٢، القطع ٢٥٠، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٨).

(٢) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٨٩ / ٢، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٨).

(٣) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٩٨ / ٢، القطع ٢٥١، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٨).

(٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.

(٥) وهو وقف كاف عند الأشموني أيضًا، (المنار ٧٨).

(٦) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس والداني: كاف، (الإيضاح ٥٩٨ / ٢، القطع ٢٥١، المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٨).

(٧) قال النحاس: ليس بقطع كاف لأن المعنى: نصيرًا من الذين هادوا، إلا على حيلة بعيدة يكون المعنى: من الذين هادوا قوم يحرفون، ويكون منقطعًا مما قبله، (القطع ٢٥١) وانظر (المكتفى ٢٢٠، المنار ٧٨).

(٨) وهو قول الأنباري ورجحه الأشموني وقال النحاس والداني: كاف، (الإيضاح ٥٩٨ / ٢، القطع ٢٥١، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨).

(٩) وهو قول ابن الأنباري، وقال النحاس والداني: كاف، وخالف الأشموني فقال: ليس بوقف لتعلق ما بعده به استدراكًا وعطفًا، المصادر السابقة.

﴿قَلِيلًا﴾ [٤٦] م^(١)، ﴿الَسَّبَتْ﴾ [٤٧] ح^(٢)، ﴿مَقْعُولًا﴾ [٤٧] ح^(٣)، ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [٤٨] ح^(٤)، ﴿عَظِيمًا﴾ [٤٨] م^(٥)، و﴿يَرْكُونُ أَنْفُسَهُمْ﴾ [٤٩] ح^(٦) عِنْدَ الْأَخْفَشِ^(٦)، وَيَجُوزُ ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [٤٩] م^(٧)، ﴿فَتِيْلًا﴾ [٤٩] ح^(٨)، ﴿الْكَذِبُ﴾ [٥٠] ح^(٩)، ﴿مُيِّنًا﴾ [٥٠] م^(١٠)، ﴿سَيِّئًا﴾ [٥١] ك^(١١)، ﴿لَعَنَهُمُ﴾

- (١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.
- (٢) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٩٨ / ٢، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨).
- (٣) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٥٨٩ / ٢، القطع ٢٥١، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨).
- (٤) وهو قول ابن الأنباري، وقال النحاس والداني والأشموني: كاف، المصادر السابقة.
- (٥) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٥١، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨).
- (٦) قال الأخفش: ههنا تم الكلام، وقال غيره: ليس هذا بتمام لأن ما بعده متصل به، انظر القطع ٢٥١، المنار ٧٨.
- (٧) قال الداني: هو أكفى من الوقف على ﴿أَنْفُسَهُمْ﴾، ورجح الأشموني أنه وقف جائز، (المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨).
- (٨) وهو قطع كاف عند النحاس والأشموني، (القطع ٢٥٢، المنار ٧٨).
- (٩) قال الأشموني: وقف جائز، (المنار ٧٨).
- (١٠) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٥٢، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨).
- (١١) قال النحاس: ليس بتمام، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٥٢، المنار ٧٨).

الله ﴿٥٢﴾ ح^(١)، ﴿نَصِيرًا﴾ [٥٢] ك، ﴿نَفِيرًا﴾ [٥٣] ك^(٢)، ﴿مِنْ فَضْلِهِ﴾ [٥٤]
 ح^(٣)، ﴿عَظِيمًا﴾ [٥٤] ك^(٤)، ﴿صَدَّ عَنْهُ﴾ [٥٥] ح^(٥)، ﴿سَعِيرًا﴾ [٥٥] ك^(٦)
 ﴿تَارًا﴾ [٥٦] ح^(٧)، [٥٤/ظ] وكذلك ﴿الْعَذَابُ﴾ [٥٦]^(٨)، ﴿حَكِيمًا﴾ [٥٦]
 م^(٩)، ﴿أَبَدًا﴾ [٥٧] ح^(١٠)، ويجوز ﴿مُطَهَّرَةً﴾^(١١) [٥٧]، ﴿ظَلِيلًا﴾ [٥٧]

(١) وهو قول ابن الأنباري، وقال النحاس والداني والأشُموني: كاف، (الإيضاح ٥٩٩/٢، القطع ٢٥٢، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨).

(٢) وهما وقفان كافيان عند النحاس والداني والأشُموني (القطع ٢٥٢، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨).

(٣) قال الأشُموني: وقف حسنٌ لتناهي الاستفهام، وقيل: ليس بوقف لمكان الفاء، (المنار ٧٨).

(٤) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشُموني، (القطع ٢٥٢، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨).

(٥) وهو قول ابن الأنباري، وقال النحاس والداني والأشُموني: كاف، (الإيضاح ٥٩٩/٢، القطع ٢٥٢، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨).

(٦) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشُموني، (القطع ٢٥٢، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨).

(٧) قال الأشُموني: كاف لاستئناف ما بعده لما فيه من معنى الشرط، (المنار ٧٨).

(٨) وهو وقف حسنٌ عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشُموني، (الإيضاح ٥٩٩/٢، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨).

(٩) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشُموني، (الإيضاح ٥٩٩/٢، القطع ٢٥٢، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨).

(١٠) قال الأشُموني: وقف حسنٌ، وقيل: كاف على استئناف ما بعده، (المنار ٧٨).

(١١) وهو وقف كاف عند الأشُموني. المنار ٧٨.

م^(١) ﴿أَمَلِيهَا﴾ [٥٨] ح^(٢) ﴿بِالْقَدَلِ﴾ [٥٨] ح^(٣) ﴿يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [٥٨] ح^(٤)،
﴿بَصِيرًا﴾ [٥٨] م^(٥)، ﴿مِنْكُمْ﴾ [٥٩] ح^(٦)، ﴿الْآخِرِ﴾ [٥٩] أَسْبَغُ حَسَنًا^(٧)،
﴿تَأْوِيلًا﴾ [٥٩] م^(٨)، ﴿إِلَى الظَّلُوعِ﴾ [٦٠] عَنْ نَافِعٍ^(٩)، ﴿أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾
[٦٠] أَحْسَنَ مِنْهُ^(١٠)، ﴿بَعِيدًا﴾ [٦٠] ك^(١١)، ﴿صُدُودًا﴾ [٦١] ك^(١٢)،

(١) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٥٢، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨).

(٢) قال الأشموني: وَقَفْتُ حَسَنٌ إِنْ كَانَ الْخَطَابُ عَامًا، وَلَيْسَ بِوَقْفٍ إِنْ كَانَ الْخَطَابُ لَوْلَاةِ الْمُسْلِمِينَ، (المنار ٧٨).

(٣) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كَافٍ، (الإيضاح ٥٩٩ / ٢، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨)، وقال الأخفش: ههنا تَمُّ الْكَلَامِ، (القطع ٢٥٢).

(٤) وهو قول ابن الأنباري، وقال النحاس والداني والأشموني: كَافٍ، (الإيضاح ٥٩٩ / ٢، القطع ٢٥٣، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨).

(٥) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: قَطَعَ حَسَنٌ، (القطع ٢٥٣، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨).

(٦) وهو وقف كافٍ عند الأشموني، (المنار ٧٨) ونقل النحاس عن بعضهم أنه وقف مفهوم، (القطع ٢٥٣).

(٧) وهو وقف كافٍ عند الأشموني، (المنار ٧٨) وقال الأخفش: تَامَ، (القطع ٢٥٣).

(٨) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: قَطَعَ حَسَنٌ، (القطع ٢٥٤، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٨).

(٩) قال الأشموني: وَقَفْتُ حَسَنٌ، (المنار ٧٨).

(١٠) رَجَحَ الْأَشْمُونِيُّ قَوْلَ الْمُؤَلِّفِ الْمَصْدَرِ نَفْسَهُ.

(١١) وهو قول الداني، وقال النحاس: صَالِحٌ، والأشموني: حَسَنٌ، (القطع ٢٥٤، المكتفى ٢٢١، المنار ٧٩).

(١٢) وهو قول الداني، وقال النحاس: صَالِحٌ، والأشموني: تَامَ، المصادر السابقة.

﴿وَتَوَفَّيْنَا﴾ [٦٢] ك^(١)، ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ [٦٣] لبعض^(٢)، ﴿بَلِيغًا﴾ [٦٣] م^(٣)، ﴿يَاذِئِ اللَّهِ﴾ [٦٤] ح^(٤)، ﴿رَحِيمًا﴾ [٦٤] ك^(٥)، ﴿سَلِيمًا﴾ [٦٥] ك^(٦)، ﴿قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [٦٦] عند مَنْ نصب «قليلًا» أو رفعه^(٧)، هذا هو العريضة الصحيحة^(٨)، ﴿تَنِيَّتًا﴾ [٦٦] ك^(٩)، ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ [٦٨] ك، وهو أحسن

(١) قال نافع: تام، نص عليه النحاس واختاره الداني، ورجح الأشموني أنه كاف (القطع ٢٥٤، المكثف ٢٢١، المنار ٧٩).

(٢) قال الأشموني: وقف جائز، (المنار ٧٩).

(٣) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (المكثف ٢٢١، المنار ٧٩).

(٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٥٩٩/٢، القطع ٢٥٤، المكثف ٢٢١، المنار ٧٩).

(٥) قال النحاس: قطع حسنٌ على قول بعض أهل التأويل، وعلى قول مجاهد لم يتم لأنه ذكر أن هذا كله نزل في اليهود إلى قوله: ﴿سَلِيمًا﴾، (القطع ٢٥٤ - ٢٥٥) ورجح الأشموني أنه كاف، (المنار ٧٩).

(٦) قال النحاس: قطع حسنٌ، (القطع ٢٥٥) ورجح الأشموني أنه كاف، (المنار ٧٩).

(٧) قرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء، وقرأ الباقر بالرفع على البدل من الضمير المرفوع في ﴿فَعَلُوهُ﴾، انظر السبعة ٢٣٥، الكشف ١/٣٩٢، التيسير ٩٦، وقال النحاس: والرفع أجود عند جميع النحويين، وإنما صار الرفع أجود لأن اللفظ أولى من المعنى وهو يشتمل على المعنى، إعراب القرآن ١/٤٦٨.

(٨) قال ذلك، لأن يعقوب قال: ﴿مَّا فَعَلُوهُ﴾ وقف كاف، وزعم أنه يرفع ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ على لغة من قال: أكلوني البراغيث، قال النحاس: هذا تخليط لا يجوز الوقف على ﴿مَّا فَعَلُوهُ﴾ لأن هذه لغة شاذة قليلة لا يحمل عليها كلام الله، والقول: أن الوقف الكافي ﴿قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾، (القطع ٢٥٦ - ٢٥٧).

(٩) وهو وقف حسنٌ عند الأشموني، (المنار ٧٩).

مما قبله^(١)، ﴿وَالصَّالِحِينَ﴾ [٦٩] ح^(٢)، ﴿رَفِيقًا﴾ [٦٩] كـ^(٣)، ﴿مِنْ
 اللَّهِ﴾ [٧٠] ح^(٤)، ﴿عَلِيمًا﴾ [٧٠] م^(٥)، ﴿جَمِيعًا﴾ [٧١] كـ^(٦)، ﴿إِبْطَانًا﴾
 [٧٢] ح^(٧)، ﴿شَهِيدًا﴾ [٧٢] كـ^(٨)، ﴿عَظِيمًا﴾ [٧٣] كـ^(٩)، وعند مَنْ رَفَعَ
 ﴿فَأَقْوَزَ﴾^(١٠) [٧٣] على القطع مما قبله، حَسُنَ الوقف على ما قبله، وهو
 قوله: ﴿مَعَهُمْ﴾^(١١) [٧٣]، ﴿بِالْآخِرَةِ﴾ [٧٤] عَنِ نَافِعٍ^(١٢)، ﴿عَظِيمًا﴾ [٧٤]

(١) وهو قطع حسنٌ عند النحاس، وتام عند الداني والأشموني، (القطع ٢٥٧، المكتفى ٢٢٢، المنار ٧٩).

(٢) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٥٩٩/٢، المكتفى ٢٢٢، المنار ٧٩).

(٣) قال النحاس: قطع حسنٌ، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٥٧، المنار ٧٩).

(٤) قال الداني: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (المكتفى ٢٢٢، المنار ٧٩).

(٥) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٥٧، المكتفى ٢٢٢، المنار ٧٩).

(٦) قال الأخفش: تام، نصّ عليه النحاس واختاره الداني ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٥٧، المكتفى ٢٢٢، المنار ٧٩).

(٧) قال الأخفش: هذا التمام، نصّ عليه النحاس واختاره الأشموني، (القطع ٢٥٧، المنار ٧٩).

(٨) وهو وقف كاف عند الأشموني أيضًا، (المنار ٧٩).

(٩) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني والأشموني، وقطع حسن عند النحاس، (الإيضاح ٥٩٩/٢، القطع ٢٥٧، المكتفى ٢٢٢، المنار ٧٩).

(١٠) وهي قراءة الحسن ويزيد النحوي، انظر مختصر شواذ القراءات ٢٧، المحتسب ١/ ١٩٢، البحر المحيط ٣/ ٧٠٥.

(١١) انظر الإيضاح ٦٠٠/٢، القطع ٢٥٧، المنار ٧٩.

(١٢) قال نافع: تام، وقال غيره: هو قطع حسنٌ، انظر القطع ٢٥٧.

ك—^(١)، ﴿أَهْلُهَا﴾ [٧٥] ح^(٢)، ﴿نَصِيرًا﴾ [٧٥] ح^(٣)، ﴿سَبِيلَ اللَّهِ﴾ [٧٦] ح^(٤)،
﴿الطَّغُوتِ﴾ [٧٦] ح^(٥)، ﴿الشَّيْطَانِ﴾ [٧٦] ح عند بعضهم^(٦)، ﴿ضَعِيفًا﴾ [٧٦]
م^(٧)، ﴿الزُّكُودِ﴾ [٧٧] ح، ﴿خَشِيَّةٌ﴾ [٧٧] ح، ﴿قَرِيبٌ﴾ [٧٧] ح، ﴿قَلِيلٌ﴾ [٧٧]
ح^(٨)، ﴿أَنْفَى﴾ [٧٧] ح عند مَنْ قرأ ﴿وَلَا تَنْظُمُونَ﴾ [٧٧] بالثَّاء^(٩)،

(١) وهو قطع حسن عند النحاس، ووقف تام عند الداني والأشموني، (القطع ٢٥٧، المكتفى ٢٢٢، المنار ٧٩).

(٢) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٦٠٠ / ٢، المكتفى ٢٢٢، المنار ٧٩).

(٣) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٥٧، المكتفى ٢٢٢، المنار ٧٩).

(٤) وهو وقف جائز عند الأشموني، (المنار ٧٩).

(٥) وهو قول ابن الأنباري، وقال النحاس: صالح، والداني: كاف، والأشموني: جائز (الإيضاح ٦٠٠ / ٢، القطع ٢٥٧ المكتفى ٢٢٢، المنار ٧٩).

(٦) قال النحاس: قطع صالح، وقال الأشموني: كاف، (القطع ٢٥٧، المنار ٧٩).

(٧) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٥٧ - ٢٥٨، المكتفى ٢٢٢، المنار ٧٩).

(٨) وهي وقوف جائزة عند الأشموني (المنار ٧٩).

(٩) وهي قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم وابن عامر، وقرأ الباكون بالياء، انظر السبعة ٢٣٥، الكشف ١ / ٣٩٣، التيسير ٩٦، وقال الأشموني: حسنٌ على القراءتين، (المنار ٧٩).

﴿فَنِيْلًا﴾ [٧٧] كـ ^(١)، ﴿مُسَيِّدًا﴾ [٧٨] ح ^(٢)، ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [٧٨] ح، ﴿مِنْ عِنْدِكَ﴾ [٧٨] ح ^(٣)، ﴿كُلُّ مَنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [٧٨] ح ^(٤)، ﴿حَدِيثًا﴾ [٧٨] أَحْسَنَ مِنْهُ ^(٥)، لَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ﴾ [٧٨] يتصل بما قبله عند قوم، ﴿فَنِ اللَّهِ﴾ [٧٩] ح ^(٦)، ﴿فَنِ نَفْسِكَ﴾ [٧٩] أتمَّ حُسْنًا ^(٧)، وقال بعضهم: لا وقفَ على ﴿حَدِيثًا﴾ [٧٨] إذ هو متصل بما بعده معنى، التقدير: لا يكادون يفقهون حديثًا أن قالوا: ما أصابك من حسنة فمن الله، وما أصابك من سيئة فمن نفسك ^(٨).

﴿رَسُولًا﴾ [٧٩] ك ^(٩)، ﴿شَهِيدًا﴾ [٧٩] م ^(١٠)، قال نُصَيْر: التَّمَامُ ﴿أَطَاعَ

- (١) قال النحاس: قطع حسنٌ، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٥٨، المنار ٨٠).
- (٢) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٠٠، القطع ٢٥٨، المكتفى ٢٢٢، المنار ٨٠).
- (٣) وهما وقفان حسان عند الأشموني أيضًا، (المنار ٨٠).
- (٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٠٠، القطع ٢٥٨، المكتفى ٢٢٢، المنار ٨٠).
- (٥) وهو قطع حسنٌ عند النحاس، ووقف تام عند الأشموني، (القطع ٢٥٨، المنار ٨٠).
- (٦) قال الأشموني: وقفٌ حسنٌ، فصلًا بين النقيضين، (المنار ٨٠).
- (٧) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦٠١، القطع ٢٥٨، المكتفى ٢٢٢، المنار ٨٠).
- (٨) انظر تفسير القرطبي ٥/ ٢٥٨، البحر المحيط ٣/ ٧١٩.
- (٩) وهو قول الداني، وقال ابن الأنباري والأشموني: وقف حسنٌ، (الإيضاح ٢/ ٦٠١، المكتفى ٢٢٢، المنار ٨٠).
- (١٠) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.

﴿اللَّهُ﴾ [٨٠] ^(١)، ﴿حَفِيطًا﴾ [٨٠] م ك — ^(٢)، ﴿طَاعَةً﴾ [٨١] ح ^(٣)، ﴿الَّذِي﴾
 تَقُولُ ﴿﴾ [٨١] ح، ﴿يَبْسُتُونَ﴾ [٨١] ح ^(٤)، ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ [٨١] ح ^(٥)، [٥٥/ و]
 ﴿وَكَيْلًا﴾ [٨١] ك — ^(٦)، ﴿الْقُرْآنَ﴾ [٨٢] ح ^(٧)، ﴿كَثِيرًا﴾ [٨٢]
 ك ^(٨)، ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾ [٨٣] ح، ﴿يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [٨٣] ح ^(٩)، ﴿قَلِيلًا﴾ [٨٣]
 عِنْدَ بَعْضِهِمْ ^(١٠).

(١) قال أبو عبدالله المقرئ ﴿أَطَاعَ اللَّهَ﴾ التمام، (القطع ٢٥٨) وقال الأشموني:
 كاف، (المنار ٨٠).

(٢) وهو قطع حسنٌ عند النحاس والأشموني، وتام الداني، (القطع ٢٥٨، المكتفى
 ٢٢٢، المنار ٨٠).

(٣) قال الأشموني: وقف كاف على استئناف ما بعده، وارتفع ﴿طَاعَةً﴾ على أنه
 خبر مبتدأ محذوف، وقيل: ليس بوقف لأن الوقف عليه يوهم أن المنافقين
 موحدون وليس كذلك، (المنار ٨٠).

(٤) وهما وقفان حسان عند الأشموني، المصدر نفسه.

(٥) وهو وقف كاف عند الأشموني، المصدر نفسه.

(٦) وهو قطع حسنٌ عند النحاس، ووقف تام عند الداني والأشموني، (القطع ٢٥٨،
 المكتفى ٢٢٢، المنار ٨٠).

(٧) قال النحاس: قطع حسنٌ على قول مَنْ قال: ولو كان ما تطلع عليه النبي من
 أسرارهم وتبييتهم، من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا، (القطع ٢٥٨).

(٨) قال النحاس: وَمَنْ قال المعنى: ولو كان القرآن من عند غير الله لوجدوا فيه
 اختلافًا كثيرًا، كان هذا وقفه الكافي، وقال الداني: وقف تام، (القطع ٢٥٨،
 المكتفى ٢٢٢).

(٩) سيأتي شرح هذين الوقفين.

(١٠) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني والأشموني، (الإيضاح ٦٠١/٢،
 المكتفى ٢٢٢، المنار ٨٠).

وأما قولهم: ﴿لَا تَبْعُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [٨٣] فالعلماء قد اختلفوا في المستثنى منه: منهم من قال: هو مُسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِهِ: ﴿لَعَلَّمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [٨٣]^(١)، ومنهم من قال: مُسْتَثْنَى مِنَ الضمير في ﴿أَدْعُوا بِهِ﴾ [٨٣]^(٢)، ومنهم من قال: هو مُسْتَثْنَى مِنَ الْإِتْبَاعِ كَأَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: لَا تَبْعُ الشَّيْطَانَ إِتْبَاعًا غَيْرَ قَلِيلٍ، ومنهم من قال: مُسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَتَبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [٨٣] منكم ممن لم يُدْخِلْهُ الله تعالى في فضله ورحمته فيكون المُمْتَنِعُ مِنْ إِتْبَاعِ الشَّيْطَانِ مُمْتَنِعًا بفضله ورحمته^(٣).

﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨٤] ح^(٤)، ﴿كَفَرُوا﴾ [٨٤] ك^(٥)، ﴿تَنكِيلًا﴾ [٨٤] م^(٦)،

-
- (١) وهو قول قتادة، قال النحاس: وعلى هذا القول: يقف على ﴿أَدْعُوا بِهِ﴾ ولا يقف على ﴿لَعَلَّمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾، (القطع ٢٥٨ - ٢٥٩، المنار ٨٠ - ٨١).
- (٢) وهو قول ابن عباس، قال النحاس: وهو أولى بالصواب، وقال: فعلى هذا لا يتم الكلام على ﴿أَدْعُوا بِهِ﴾ ولا على ﴿يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾، (القطع ٢٥٩، المنار ٨١).
- (٣) مذهب الضحاك أن المعنى ﴿لَا تَبْعُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ هموا بأمورهم إلا طائفة منهم، والقول الرابع: إن معنى ﴿إلا قليلاً منهم﴾ كلهم، قال النحاس: وعلى هذين القولين يقف على ﴿أَدْعُوا بِهِ﴾ وعلى ﴿يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾، (القطع ٢٥٩، المنار ٨١).
- (٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٦٠١/٢، القطع ٢٥٩، المكتفى ٢٢٢، المنار ٨١).
- (٥) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٢٢، المنار ٨١).
- (٦) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٥٩، المكتفى ٢٢٢، المنار ٨١).

﴿نَصِيبٌ مِّنْهَا﴾ [٨٥] ح^(١)، ﴿كَفَلٌ مِّنْهَا﴾ [٨٥] ح^(٢)، ﴿مُقِينًا﴾ [٨٥] م^(٣)،
﴿رُدُّوَهَا﴾ [٨٦] ح^(٤)، ﴿حَسِيبًا﴾ [٨٦] م^(٥)، ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [٨٧] ح^(٦)، ﴿حَدِيثًا﴾
[٨٧] م^(٧)، ﴿فَتَتَيْنِ﴾ [٨٨] عند أبي حاتم^(٨)، ﴿كَسَبُوا﴾ [٨٨] أُنْتُمْ حُسْنًا^(٩)،
لأنَّ قوله: ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ﴾ [٨٨] مِنْ تَمَامٍ معنى الأوَّلِ.

-
- (١) قال الأشموني: وقف جائز للابتداء بالشرط، وعلى قاعدة نصير، لا يوقف على أحد المزدوجين حتى يُؤْتَى بالثاني وهو ﴿كَفَلٌ مِّنْهَا﴾، (المنار ٨١).
- (٢) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس، وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٦٠١/٢، القطع ٢٥٩، المكتفى ٢٢٢، المنار ٨١).
- (٣) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.
- (٤) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس، وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٦٠١/٢، القطع ٢٥٩، المكتفى ٢٢٢، المنار ٨١).
- (٥) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٦٠، المكتفى ٢٢٢ - ٢٢٣، المنار ٨١).
- (٦) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس، وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٦٠١/٢، القطع ٢٥٩، المكتفى ٢٢٢، المنار ٨١).
- (٧) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٦٠، المكتفى ٢٢٢ - ٢٢٣، المنار ٨١).
- (٨) نص عليه الأشموني، وقال ابن الأنباري: حسنٌ غير تام لأنَّ المعنى في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ﴾، (الإيضاح ٦٠١/٢، المنار ٨١).
- (٩) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس، وكاف عند الداني، ورجح الأشموني قول المؤلف، (الإيضاح ٦٠١/٢، القطع ٢٦٠، المكتفى ٢٢٣، المنار ٨١).

وهذه الآية نزلت في قوم هاجروا من مكة إلى المدينة سرًّا فاستقلوا المدينة، ورجعوا إلى مكة، فاختلف المؤمنون فيهم، فقال بعضهم: إن لقيناهم قتلناهم، لأنهم قد ارتدوا؛ وقال بعضهم: بل هم على إيمانهم، فأنزل الله تعالى الآية، وبينَ نفاقهم، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُتَنَفِّينَ فَتَنِينَ﴾ [٨٨] [٥٥/ظ] أي مختلفين، ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسُهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ [٨٨]، أي: ردّهم إلى الكفر^(١).

﴿مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ﴾ [٨٨] ح^(٢)، ﴿سَبِيلًا﴾ [٨٨] ك—^(٣)، ﴿سَوَاءٌ﴾ [٨٩] ح^(٤)، ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [٨٩] أ—^(٥)، ﴿وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [٨٩] ح^(٦)، ﴿وَلَا نَصِيرًا﴾ [٨٩] ك—^(٧)، ﴿قَوْمَهُمْ﴾ [٩٠] ح^(٨)، ﴿فَلَقَتْلُوكُمْ﴾ [٩٠]

-
- (١) انظر تفسير الطبري ١٩٣/٥، تفسير القرطبي ٣٠٧/٥، البحر المحيط ٨/٤.
- (٢) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦٠٢/٢، المكتفى ٢٢٣، المنار ٨١).
- (٣) وهو قطع حسن عند النحاس وقال الأشموني: أكفى مما قبله، (القطع ٢٦٠، المنار ٨١).
- (٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٦٠٢/٢، القطع ٢٦٠، المكتفى ٢٢٣، المنار ٨١).
- (٥) قال الأشموني: أحسن مما قبله للابتداء بالشرط، (المنار ٨١).
- (٦) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦٠٢/٢، المكتفى ٢٢٣، المنار ٨١).
- (٧) وهو غير تام عند ابن الأنباري، وليس بقطع كاف عند النحاس، لأن بعده استثناء، وهو ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ﴾، (الإيضاح ٦٠٢/٢، القطع ٢٦٠).
- (٨) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٨١).

ح^(١)، ﴿سَيِّئًا﴾ [٩٠] كـ^(٢)، ﴿قَوْمَهُمْ﴾ [٩١] ح^(٣) ﴿أَرْكَسُوا فِيهَا﴾ [٩١] ح^(٤)، و﴿تَفَقَّطُوهُمْ﴾ [٩١] كذاك^(٥)، ﴿مُبِينًا﴾ [٩١] م^(٦).

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُوا لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ [٩٢]، جعل أبو عبيدة والأخفش ﴿إِلَّا﴾ في معنى «ولا» التَّقْدِير: «ولا خَطَاً»، فعلى هذا لم يَجْزِ الوقف على ما قبل ﴿إِلَّا﴾ كما روي عن أبي عبيدة: «ليس لمؤمن أن يقتل مؤمناً عمداً ولا خَطَاً»^(٧)، والفراء جعله بمعنى الانقطاع، والتقدير: «لكن مَنْ قَتَلَهُ خطأ فعليه تحرير رقبة»^(٨)، فعلى قوله حَسُنَ الابتداء بـ «إِلَّا» ثم لا يقف على ﴿خَطَاً﴾ [٩٢] إذ المعنى فيما بعده.

(١) وهو قول ابن الأنباري وقال النحاس: قطع صالح، وقال الداني والأشُموني:

كاف، (الإيضاح ٦٠٢/٢، القطع ٢٦١، المكتفى ٢٢٣، المنار ٨١).

(٢) قال النحاس: قطع حسن، ورجح الأشُموني أنه كاف، (القطع ٢٦١، المنار ٨١).

(٣) وهو وقف جائز عند الأشُموني، (المنار ٨١).

(٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشُموني، وقال الداني: كاف،

(الإيضاح ٦٠٢/٢، القطع ٢٦١، المكتفى ٢٢٣، المنار ٨١).

(٥) في (ح) ﴿كَذَلِكَ﴾، قال الأشُموني: وقف صالح، (المنار ٨١).

(٦) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشُموني، (الإيضاح

٦٠٢/٢، القطع ٢٦١، المكتفى ٢٢٣، المنار ٨١).

(٧) انظر ٢٨٨/١ من هذا الكتاب.

(٨) لم أجد كلام الفراء في هذا الموضع، والظاهر أنه نقله عن ابن الأنباري، انظر

الإيضاح ٦٠٣/٢، وهو مذهب سيبويه، انظر الكتاب ٣٢٥/٢، القطع ٢٦٢،

المنار ٨١.

﴿أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ [٩٢] ح^(١)، ﴿مُؤْمِنَةً﴾ [٩٢] ح، وكذا ﴿مُؤْمِنَةً﴾ [٩٢]
 الثَّانِيَّة^(٢)، ﴿تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ﴾ [٩٢] ح^(٣)، ﴿حَكِيمًا﴾ [٩٢]
 شَبَّهِ النَّسَامَ، ﴿عَظِيمًا﴾ [٩٣] م^(٤)، ويجوز ﴿خَلِدًا
 فِيهَا﴾^(٥) [٩٣]، ﴿فَتَيِّبُوا﴾ [٩٤] ح^(٦)، وكذلك ﴿الَّذِيكَ﴾^(٧) [٩٤]، وإن
 شئتَ ﴿كَثِيرَةً﴾^(٨) [٩٤]، ﴿فَتَيِّبُوا﴾ [٩٤] ح^(٩)، ﴿خَيْرًا﴾ [٩٤]

(١) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦٠٣ / ٢،
 المكتفى ٢٢٣، المنار ٨١) وقال نافع: تام، (القطع ٢٦٢).

(٢) وهما وقفان كافيان عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٦٢، المكتفى
 ٢٢٣، المنار ٨١).

(٣) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح
 ٦٠٣ / ٢، القطع ٢٦٢، المكتفى ٢٢٣، المنار ٨١).

(٤) وهما وقفان تامان عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٦٢، المكتفى
 ٢٢٣، المنار ٨١).

(٥) قال النحاس: ليس بقطع كاف، لأنَّ التقدير: جزاء الله جهنم وغضب عليه،
 فعطف ﴿وَعَظِيمًا﴾ على المعنى، (القطع ٢٦٢).

(٦) وهو حسن عند ابن الأنباري والأشموني وكاف عند الداني، (الإيضاح
 ٦٠٣ / ٢، المكتفى ٢٢٣، المنار ٨١).

(٧) وهو وقف حسنٌ عند الأشموني أيضًا، (المنار ٨١).

(٨) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والأشموني وكاف عند الداني (الإيضاح
 ٦٠٣ / ٢، المكتفى ٢٢٣، المنار ٨١).

(٩) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح
 ٦٠٣ / ٢، القطع ٢٦٢، المكتفى ٢٢٣، المنار ٨١).

م^(١)، ﴿وَأَنْفُسِهِمْ﴾ [٩٥] ح^(٢)، هذا هو الأصح والأحسن^(٣)، عند مَنْ قرأ ﴿عَبْرٌ﴾ [٩٥] بالرفع أو النصب^(٤) أو الجر^(٥)، ﴿دَرَجَةً﴾ [٩٥] ح^(٦)، ﴿الْحُسْنَى﴾ [٩٥] ح، ﴿وَرَحَةً﴾ [٩٦] ح^(٧)، ﴿رَجِيمًا﴾ [٩٦] ك_____،^(٨) ﴿كُنْتُمْ﴾ [٩٧] حَسَنٌ عند البعض، وكذلك ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [٩٧]^(٩)، ﴿فَتُهَاجِرُوا

(١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.

(٢) قال الأخفش: تام لأن المعنى: لا يستوي القاعدون والمجاهدون، (القطع ٢٦٤) ورجح الأشموني أنه حسن، (المنار ٨١).

(٣) قال ذلك، لأن يعقوب قال: ﴿يَنْ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وقف كاف، لأنها هكذا نزلت، ثم نزل بعدها ﴿غَيْرِ أُولِي ضَرَرٍ﴾ فهذا حجة لمن قرأ ﴿غَيْرِ﴾ بالنصب، ومن رفع فقرأ ﴿غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ﴾ فوقه الكافي ﴿الضَّرَرِ﴾ وكذا إن قرأ بالجر، قال النحاس: هذا كلام مخلط، كيف يوقف على ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وبعده ﴿وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، (القطع ٢٦٢).

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمر وعاصم وحزمة ﴿غَيْرِ﴾ رفعا على النعت لـ ﴿الْقَائِدُونَ﴾ وقرأ نافع والكسائي وابن عامر ﴿غَيْرِ﴾ نصبا على الاستثناء من ﴿الْقَائِدُونَ﴾، انظر السبعة ٢٣٧، الكشف ٣٩٦ / ١، التيسير ٩٧.

(٥) قرأ الأعمش وأبو حيوة ﴿غَيْرِ﴾ جراً على النعت لـ ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ انظر الإيضاح ٦٠٤ / ٢، البحر المحيط ٣٥ / ٤.

(٦) قال نافع: تام، (القطع ٢٦٤ - ٢٦٥) ورجح الأشموني أنه حسن، (المنار ٨١).

(٧) وهما وقفان حسنان عند ابن الأنباري والأشموني وكافيان عند الداني، (الإيضاح ٦٠٤ / ٢، المكتفى ٢٢٣، المنار ٨١).

(٨) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والنحاس والداني والأشموني، (الإيضاح ٦٠٤ / ٢، القطع ٢٦٥، المكتفى ٢٢٣، المنار ٨١).

(٩) وهما وقفان جائزان عند الأشموني، (المنار ٨١).

فِيهَا ﴿٩٧﴾ ح^(١)، ﴿جَهَنَّمَ﴾ [٩٧] ح^(٢)، ﴿مَصِيرًا﴾ [٩٧] ك^(٣)، ﴿عَنَّهُمْ﴾ [٩٩] ح^(٤)، ﴿عَفُورًا﴾ [٩٩] ك^(٥)، ﴿وَسَمْعًا﴾ [١٠٠] ح^(٦)، ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ [١٠٠] ح^(٧)، ﴿رَحِيمًا﴾ [١٠٠] م^(٨)، ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [١٠١] ح^(٩)، ﴿ثُبِينَاتٍ﴾ [١٠١] ك^(١٠).

من وقفَ عند قوله: ﴿كَفَرُوا﴾ [١٠١] قالوا: معناه خفتم أو لم تخافوا
فلا جناحَ عليكم أن تقصروا من الصلاة في السفر، ومثله [٥٦/ و]

(١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦٠٤ / ٢، القطع ٢٦٥، المكتفى ٢٢٣، المنار ٨١).

(٢) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٨١).

(٣) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني، وقال النحاس: ليس بقطع حسن لأن بعده استثناء، ورجح الأشموني قوله، (الإيضاح ٦٠٤ / ٢، القطع ٢٦٥، المكتفى ٢٢٣، المنار ٨٢).

(٤) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٢٦٥، المنار ٨٢).

(٥) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٦٥، المكتفى ٢٢٣، المنار ٨٢).

(٦) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦٠٤ / ٢، القطع ٢٦٥، المكتفى ٢٢٤، المنار ٨٢).

(٧) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٨٢).

(٨) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٦٥، المكتفى ٢٢٤، المنار ٨٢).

(٩) وهو وقف كاف عند النحاس والداني، (القطع ٢٦٥، المكتفى ٢٢٤).

(١٠) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٦٥، المكتفى ٢٢٤، المنار ٨٢).

﴿وَلَا تُكْرِهُوا قِيَّتَكُمْ عَلَى الْإِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ حَصْنًا﴾ [النور: ٣٣] أو لم يُرِدْنَ، وكذا: ﴿مَذَكَّرَ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ [الاعلى: ٩] أو لم تنفع فعلبك أن تذكر الله.

ومِنهم مَنْ قال: الوقف عند قوله: ﴿أَنْ نَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [١٠١]، قالوا: تمَّ الكلامُ هنا وانقطع فصلُ قصرِ الصلاةِ للمسافر، ثم افتتح ﴿فَصَلِّ قَصْرَ صَلَاةِ الْخَوْفِ﴾ فقال: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ﴾ [١٠١] التقدير: «وإن خِفْتُمْ»، بإضمارِ الواو^(١)، وكقوله تعالى: ﴿مَعَهُ رِيثُونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦] وكقوله: ﴿يُعْلَمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، ولو أبرز الواو فقال: «وإن خِفْتُمْ»، فلا ريب لأحدٍ في تمامِ القِصَّةِ وافتتاحِ قِصَّةِ سِوَاهَا، إذ هي عادةُ العامة وتلك عادةُ الخاصَّةِ، والدليل على ما ذكرنا أن الآية بعدها في كيفية صلاةِ الخوفِ وبيانها من غيرِ ذكرِ الخوفِ لتقدُّمها في الآية قبلها.

فإن قيل: فما معنى دُخُولِهِ على^(٢) قوله: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ [١٠١] في هذا الموضع، قال الأخفش: رُبَّمَا جاء الكلام ولا يتم إلا بكلامٍ بعده، وبينهما ما لو وقفتَ عليه كانَ تمامًا، أو حسنًا، نحو قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْبُرُوجِ﴾ [البروج: ١] وقع القسم على قوله: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج: ١٢] وبينهما ما لو وقفتَ عليه كانَ صوابًا حسنًا^(٣).

(١) انظر تفسير القرطبي ٥ / ٣٦١ - ٣٦٢، المنار ٨٢.

(٢) لفظ (على) سقط من (ح).

(٣) قال الأخفش: موضع قسمها على ﴿قِيلَ أَصْحَابُ الْأَعْدُدِ﴾ أضمر اللام، وإن شئت على التقديم كأنه قال: ﴿قِيلَ أَصْحَابُ الْأَعْدُدِ وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْبُرُوجِ﴾ وقال بعضهم: وقع على ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾. انظر معاني القرآن ٢ / ٧٣٦.

﴿أَسْلِحَتْهُمْ﴾ [١٠٢] ح، وإن شئت ﴿مِنْ وَرَائِكُمْ﴾ ^(١) [١٠٢]،
 ﴿وَأَسْلِحَتْهُمْ﴾ [١٠٢] ﴿مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾ [١٠٢]، ﴿حِذْرُكُمْ﴾ [١٠٢] كُلُّهَا حَسَنٌ ^(٢)،
 ﴿مُهَيِّنًا﴾ [١٠٢] كـ ^(٣)، ﴿جُنُوبِكُمْ﴾ [١٠٣] ح، ﴿الصَّلَاةُ﴾ [١٠٣] ح ^(٤)،
 ﴿مَوْفُوتًا﴾ [١٠٣] م ^(٥)، ﴿أَبْتَعَاءَ الْقَوْمِ﴾ [١٠٤] ح، ﴿مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [١٠٤]
 ح ^(٦)، [٥٦ / ظ] ﴿حَكِيمًا﴾ [١٠٤] م ^(٧)، ﴿أَرْثَكَ اللَّهُ﴾ [١٠٥] ح ^(٨) ﴿خَصِيمًا﴾
 [١٠٥] م كـ ^(٩)، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ ﴿وَأَسْتَغْفِرَ اللَّهُ﴾ ^(١٠) [١٠٦]، ﴿عَفُورًا

(١) وهما وقفان حسانان عند الأشموني، (المنار ٨٢).

(٢) وهي وقوف حسنة عند ابن الأنباري والنحاس والأشموني وكافية عند الداني،
 (الإيضاح ٢ / ٦٠٤ - ٦٠٥، القطع ٢٦٥، المكتفى ٢٢٤، المنار ٨٢).

(٣) وهو وقف تام عند النحاس والأشموني، (القطع ٢٦٥، المنار ٨٢).

(٤) وهما وقفان حسانان عند ابن الأنباري والنحاس، وكافيان عند الداني
 والأشموني، (الإيضاح ٢ / ٦٠٥، القطع ٢٦٥، المكتفى ٢٢٤، المنار ٨٢).

(٥) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.

(٦) وهما وقفان كافيان عند الأشموني، (المنار ٨٢).

(٧) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٦٥، المكتفى ٢٢٤،
 المنار ٨٢).

(٨) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، وقال الداني:
 كاف، (الإيضاح ٢ / ٦٠٥، القطع ٢٦٥، المكتفى ٢٢٤، المنار ٨٢).

(٩) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني، وحسنٌ عند النحاس، وكاف عند
 الأشموني، (الإيضاح ٢ / ٦٠٥، القطع ٢٦٥، المكتفى ٢٢٤، المنار ٨٢).

(١٠) قال الأشموني: وقف حسنٌ للابتداء بـ: ﴿إِنْ﴾. (المنار ٨٢).

رَجِيمًا ﴿١٠٦﴾ كـ^(١)، ﴿أَنْفُسُهُمْ﴾ [١٠٧] ح^(٢)، ﴿أَشِيمًا﴾ [١٠٧] م كـ^(٣)،
﴿مِنْ الْقَوْلِ﴾ [١٠٨] ح^(٤).

﴿مُحِيطًا﴾ [١٠٨] م^(٥)، ﴿الَّذِينَ﴾ [١٠٩] ح^(٦)، ﴿وَصِيلًا﴾ [١٠٩] م،
﴿رَجِيمًا﴾ [١١٠] م^(٧) ﴿نَفْسِهِ﴾ [١١١] ح^(٨)، ﴿حَكِيمًا﴾ [١١١] م، ﴿مُيِّنًا﴾
[١١٢] م^(٩)، ﴿أَنْ يُضِلُّوكَ﴾ [١١٣] ح^(١٠)، ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ [١١٣] ح^(١١)،

(١) وهو قول الداني، وقال النحاس: حسن، وقال الأشموني: تام، (القطع ٢٦٥،
المكتفى ٢٢٤، المنار ٨٢).

(٢) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٨٢).

(٣) وهو قطع حسن عند النحاس وكاف عند الداني، وقال الأشموني: وليس بوقف
إِنْ جُعِلَ ﴿يَسْتَحْفُونَ﴾ نعتاً لقوله: ﴿خَوَّانًا﴾، (القطع ٢٦٥، المكتفى ٢٢٤،
المنار ٨٢).

(٤) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٨٢).

(٥) وهو حسن عند النحاس وكاف عند الداني وتام عند الأشموني، (القطع ٢٦٥،
المكتفى ٢٢٤، المنار ٨٢).

(٦) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٨٢).

(٧) وهما حسان عند النحاس وكافيان عند الداني وتامان عند الأشموني، (القطع
٢٦٥، المكتفى ٢٢٤، المنار ٨٢).

(٨) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ٨٢).

(٩) وهما حسان عند النحاس وكافيان عند الداني وتامان عند الأشموني، (القطع
٢٦٥، المكتفى ٢٢٤، المنار ٨٢).

(١٠) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٨٢).

(١١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني، وقال الداني: كاف،
(الإيضاح ٦٠٥ / ٢، القطع ٢٦٥، المكتفى ٢٢٤، المنار ٨٢).

﴿تَعْلَمَ﴾ [١١٣] ح^(١)، ﴿عَظِيمًا﴾ [١١٣] م^(٢)، ﴿يَبْتَكَ النَّاسُ﴾ [١١٤] ح^(٣)،
 ﴿عَظِيمًا﴾ [١١٤] م^(٤)، ﴿جَهَنَّمَ﴾ [١١٥] ح^(٥)، ﴿مَصِيدًا﴾ [١١٥] م^(٦)، ﴿لِمَنْ
 يَشَاءُ﴾ [١١٦] ح^(٧)، ﴿بَعِيدًا﴾ [١١٦] ك—^(٨)، ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾ [١١٧] ح^(٩)،
 ﴿خَلَقَ اللَّهُ﴾ [١١٩] ح^(١٠)، ﴿مُسِينًا﴾ [١١٩] ك—^(١١)، ﴿وَيَمْنَعِيهِمْ﴾ [١٢٠]
 أَحْسَنَ مِمَّا قَبْلَهُ^(١٢) ﴿عُرُورًا﴾ [١٢٠] ك—^(١٣)، ﴿حَاصِلًا﴾ [١٢١]

(١) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ٨٢).

(٢) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٦٦، المكتفى ٢٢٤،
 المنار ٨٢).

(٣) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ٨٢).

(٤) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٦٦، المكتفى ٢٢٤،
 المنار ٨٢).

(٥) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ٨٢).

(٦) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٦٦، المكتفى ٢٢٤،
 المنار ٨٢).

(٧) وهو قطع صالح عند النحاس، وكاف عند الداني والأشموني، المصادر السابقة.

(٨) قال النحاس: قطع حسن، وقال الداني: تام ورجح الأشموني أنه كاف،
 المصادر السابقة.

(٩) قال الداني: كاف، وقال نافع: تام، نص عليه النحاس، ورجح الأشموني أنه
 حسن، المصادر السابقة.

(١٠) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، المصادر السابقة.

(١١) قال الأشموني: وقف كاف على استثناف ما بعده، وليس بوقف إن جعل
 ما بعده في موضع الحال من الضمير المستتر في ﴿خَيْرَ﴾، (المنار ٨٢-٨٣).

(١٢) وهو وقف كاف عند الداني وحسن عند الأشموني، (المكتفى ٢٢٥، المنار ٨٣).

(١٣) قال النحاس: قطع صالح، وقال الداني: أكفى مما قبله، ورجح الأشموني أنه =

- م^(١)، ﴿أَبْدَأُ﴾ [١٢٢] ح^(٢)، ﴿وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا﴾ [١٢٢] ح^(٣)، ﴿مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [١٢٢] ك____—^(٤)، ﴿أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [١٢٣] ح^(٥)، ﴿نَصِيرًا﴾ [١٢٣] ك^(٦)، ﴿نَقِيرًا﴾ [١٢٤] م^(٧)، ﴿حَنِيفًا﴾ [١٢٥] ح^(٨)، ﴿خَلِيلًا﴾ [١٢٥] م^(٩)،

= كاف، (القطع ٢٦٦، المكتفى ٢٢٥، المنار ٨٣).

(١) وهو قول النحاس والداني، وخالف الأشموني فقال: كاف، (القطع ٢٦٦، المكتفى ٢٢٥، المنار ٨٣).

(٢) وهو قطع صالح عند النحاس، وقال الأشموني: ليس بوقف لأنَّ ﴿وَعَدَ﴾ منصوب بما قبله، (القطع ٢٦٦، المنار ٨٣).

(٣) وهو قطع صالح عند النحاس، وحسنَّ عند الأشموني، (القطع ٢٦٦، المنار ٨٣).

(٤) قال النحاس: تام، إن جعلت ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ﴾ مخاطبة للمسلمين مقطوعاً مما قبله، وإن جعلته مخاطبة للكفار الذين تقدّم ذكرهم كان ما قبله كافياً ولم يكن تاماً، (القطع ٢٦٦) وانظر المنار ٨٣.

(٥) وهو قول ابن الأنباري، وقال النحاس: تمام على قول من جعل ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ عامّاً للمسلمين وأهل الكتاب، ومن جعله خاصّاً للمشرّكين، جعل ما قبله كافياً ولم يجعله تاماً، وقال الداني: هو عندي تام لأنه انقضاء القصة وآخرها، وما بعدها كلام مستأنف غير متصل بها، بل منقطع عنها، وهو عام لكل الناس، (الإيضاح ٢/ ٦٠٥، القطع ٢٦٧، المكتفى / ٢٢٥).

(٦) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٦٩، المكتفى ٢٢٧، المنار ٨٣).

(٧) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦٠٥، القطع ٢٦٩، المكتفى ٢٢٧، المنار ٨٣).

(٨) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني، وكاف عند النحاس وحسن عند الأشموني، المصادر السابقة.

(٩) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.

﴿الْأَرْضِ﴾ [١٢٦] ح^(١)، ﴿مُحِطًا﴾ [١٢٦] م^(٢)، ﴿فِي السَّاءِ﴾ [١٢٧] ح^(٣)،
﴿يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ﴾ [١٢٧] عِنْدَ مَنْ جَعَلَ مَوْضِعَ ﴿وَمَا يُتْلَى﴾ [١٢٧]
رَفْعًا، التَّقْدِيرُ: «وَيُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ»^(٤)؛ وَمَنْ جَعَلَ مَوْضِعَهَا
جَرًّا بِالْعَطْفِ عَلَى الْهَاءِ وَالنُّونِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فِيهِنَّ﴾ [١٢٧] فَلَا وَقْفَ
عِنْدَهُ^(٥).

﴿بِالْقِسْطِ﴾ [١٢٧] ح^(٦)، ﴿عَلِيمًا﴾ [١٢٧] م^(٧)، ﴿بَيْنَهُمَا سَا
صُلْحًا﴾ [١٢٨] ح^(٨)، وَإِنْ شِئْتَ ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [١٢٨] وَهُوَ

(١) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ٨٣).

(٢) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٦٩، المكتفى ٢٢٧، المنار ٨٣).

(٣) وهو وقف جائز عند الأشموني، (المنار ٨٣).

(٤) انظر معاني القرآن للقرآء ١ / ٢٩٠، الإيضاح ٢ / ٦٠٥ - ٦٠٦، المنار ٨٣.

(٥) هذا قول القرآء، وقال النحاس: وهذا القول لا يحل لأحد القول به، لأنه يعطف ظاهراً على مكني مخفوض، وذلك لحن، وقال أبو حيان: والذي أختره هذا الوجه، وإن كان مشهور مذهب جمهور البصريين أن ذلك لا يجوز إلا في الشعر، ولكن قد ذكرت دلائل جواز ذلك في الكلام، (معاني القرآن ١ / ٢٩٠، القطع ٢٦٩، البحر المحيط ٤ / ٨٢).

(٦) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢ / ٦٠٦، المكتفى ٢٢٧، المنار ٨٣)، وقال نافع: تام، (القطع ٢٦٩ - ٢٧٠).

(٧) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.

(٨) الحرف (ح) سقط من (ح)، وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ٨٣).

أَحْسَنُ^(١)، ﴿الشُّحَّ﴾ [١٢٨] ح^(٢)، ﴿خَيْرًا﴾ [١٢٨] ح^(٣)، ﴿وَلَوْ
حَرَصْتُمْ﴾ [١٢٩] ح، ﴿كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [١٢٩] ح^(٤)، ﴿رَجِيمًا﴾ [١٢٩] ك—^(٥)،
﴿مِنْ سَعَتِهِ﴾ [١٣٠] ح^(٦)، ﴿حَكِيمًا﴾ [١٣٠] م^(٧)، ﴿وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [١٣١]
ح^(٨)، ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [١٣١] ح^(٩)، ﴿الْأَرْضِ﴾ [١٣١] ح^(١٠)، ﴿حَيْدًا﴾ [١٣١]

(١) وهو وقف حسنٌ عند ابن الأنباري وكاف عند الداني ورجح الأشموني قول المؤلف، (الإيضاح ٢/ ٦٠٦، المكتفى ٢٢٧، المنار ٨٣) وقال أحمد بن موسى: تام، (القطع ٢٧٠).

(٢) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني والأشموني: كاف، المصادر السابقة.

(٣) وهو وقف تام عند النحاس والأشموني، (القطع ٢٧٠، المنار ٨٣).

(٤) وهما وقفان حسان عند ابن الأنباري وكافيان عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦٠٦، المكتفى ٢٢٧، المنار ٨٣).

(٥) قال النحاس: قطع حسنٌ وليس بتمام، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٧٠، المنار ٨٣).

(٦) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦٠٦، المكتفى ٢٢٧، المنار ٨٣).

(٧) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦٠٦، المكتفى ٢٢٧، المنار ٨٣).

(٨) وهو وقف تام عند النحاس وكاف عند الأشموني، (القطع ٢٧٠، المنار ٨٣).

(٩) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٠٦، المكتفى ٢٢٧)، وقال الأخفش والقتبي ومحمد بن عيسى: تام، (القطع ٢٧٠).

(١٠) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٢٧، المنار ٨٤).

م^(١) ﴿الْأَرْضِ﴾ [١٣٢] ح^(٢)، ﴿وَكَيْلًا﴾ [١٣٢] م^(٣)، ﴿بِأَخْرَجَ﴾ [١٣٣] ح^(٤)، ﴿قَدِيرًا﴾ [١٣٣] م^(٥)، ﴿وَالْآخِرَةَ﴾ [١٣٤] ح^(٦)، ﴿بَصِيرًا﴾ [١٣٤] م^(٧)، ﴿وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [١٣٥] ح^(٨)، ﴿أَوَّلَىٰ بَيْنَهُمَا﴾ [١٣٥] ح^(٩)، وإن شئتَ ﴿أَنْ تَعْدِلُوا﴾ [١٣٥] م^(١٠)، ﴿خَيْرًا﴾ [١٣٥] م^(١١)، ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ [١٣٦] ح^(١٢)،

-
- (١) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٢٧١، المنار ٨٤).
- (٢) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦٠٦/٢، المكتفى ٢٢٧، المنار ٨٤).
- (٣) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٦٠٦/٢، القطع ٢٧١، المكتفى ٢٢٧، المنار ٨٤).
- (٤) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٦٠٦/٢، المكتفى ٢٢٧، المنار ٨٤).
- (٥) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٢٧١، المنار ٨٤).
- (٦) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٦٠٦/٢، المكتفى ٢٢٧، المنار ٨٤).
- (٧) هذا قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٢٧١، المنار ٨٤).
- (٨) قال نافع: تام، وقال غيره: هو قطع حسن لأن بعض الكلام متعلق ببعض. (القطع ٢٧١ - ٢٧٢).
- (٩) وهو وقف كاف عند الداني، وجائز عند الأشموني، (المكتفى ٢٢٧، المنار ٨٤).
- (١٠) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري، وكاف عند النحاس والداني والأشموني، (الإيضاح ٦٠٧/٢، القطع ٢٧٢، المكتفى ٢٢٧، المنار ٨٤).
- (١١) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٢٧٢، المنار ٨٤).
- (١٢) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني، وكاف عند النحاس والأشموني، (الإيضاح ٦٠٧/٢، القطع ٢٧٢، المكتفى ٢٢٧، المنار ٨٤).

﴿بَعِيدًا﴾ [١٣٦] كـ، ﴿سَبِيلًا﴾ [١٣٧] كـ^(١)، ﴿مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٣٩] ح^(٢)، ﴿عِنْدَهُمُ الْعِزَّةُ﴾ [١٣٩] نافع^(٣)، ﴿جَمِيعًا﴾ [١٣٩] كـ^(٤)، ﴿فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [١٤٠] ح^(٥)، وَإِنْ شِئْتُ ﴿إِذَا مَثَلُهُمْ﴾^(٦) [١٤٠]، ﴿جَمِيعًا﴾ [١٤٠] ح^(٧).

﴿وَنَمْنَعُكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٤١] ح، وَمَنْ جَعَلَ ﴿الَّذِينَ﴾ [١٤١] رَفَعًا مُّسْتَأْنَفًا بِمَعْنَى الشَّرْطِ عَلَى [٥٧/ و] تَأْوِيل: فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِأَنَّهُمْ مَذْكُورُونَ مَعَهُمْ فِي الْخِطَابِ، حَسُنَ لَهُ الْوَقْفُ عَلَى ﴿جَمِيعًا﴾ [١٤٠]،

(١) وهما وقفان تامان عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٧٢، المكتفى ٢٢٧ - ٢٢٨، المنار ٨٤).

(٢) قال الأشموني: وقف كاف إن جعل ﴿الَّذِينَ﴾ نعتًا أو بدلًا، وليس بوقف إن جعل ﴿الَّذِينَ﴾ مبتدأ، والخبر ﴿أَيُّنْفُوتَ﴾ للفصل بين المبتدأ والخبر. (المنار ٨٤).

(٣) قال الأشموني: وقف جائر عند نافع، (المنار ٨٤).

(٤) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٧٢، المكتفى ٢٢٨، المنار ٨٤).

(٥) وهو وقف جائر عند الأشموني، (المنار ٨٤).

(٦) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني، وكاف عند النحاس وحسن عند الأشموني، (الإيضاح ٦٠٧/٢، القطع ٢٧٢، المكتفى ٢٢٨، المنار ٨٤).

(٧) قال النحاس: ليس بتمام لأن ﴿الَّذِينَ يَرَبُّونَ﴾ نعت، وقال الأشموني: وقف كاف إن جعل ما بعده مبتدأ، أو خبر مبتدأ محذوف، أو نصب بتقدير: أعني، وليس بوقف إن جُرَّ نعتًا لـ ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾. (القطع ٢٧٢، المنار ٨٤).

ولم يَسُغْ عَلَى ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١) [١٤١]، ومنهم من يقف في القولِ الأوَّلِ على
 ﴿يَرْبِضُونَ بِكُمْ﴾ [١٤١]، وكذا على ﴿أَلَمْ تَكُنْ مَعَكُمْ﴾^(٢) [١٤١].
 ﴿سَبِيلًا﴾ [١٤١] م^(٣)، ﴿وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [١٤٢] ح^(٤)، ﴿وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾
 [١٤٣] ح^(٥)، ومنهم مَنْ يقف على ﴿فَلْيَلَا﴾ [١٤٢] ثُمَّ يَتَدَيَّ
 ﴿مُذْبَذِينَ﴾ [١٤٣] على معنى الذَّمِّ والشَّتْمِ، كقراءة من قرأ ﴿حَمَّالَةَ
 الْحَطَبِ﴾ [اللب: ٤] نَضَبًا^(٦)، وَمَنْ جَعَلَ ﴿مُذْبَذِينَ﴾ [١٤٣] منصوبًا على
 الحال فتجاوزه أَحْسَنُ^(٧).

﴿سَبِيلًا﴾ [١٤٣] م^(٨)، ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٤٤] ح^(٩)، ﴿مُيِّنًا﴾ [١٤٤] م^(١٠)،

-
- (١) انظر التبيان ١ / ٣٩٩، البحر المحيط ٤ / ١٠٤، المقصد ٨٣، المنار ٨٤.
 (٢) لم أجده في مصادر الوقف والابتداء.
 (٣) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٧٢، المكتفى ٢٢٨،
 المنار ٨٤).
 (٤) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٢٧٢، المنار ٨٤).
 (٥) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٢٨، المنار ٨٤).
 (٦) قرأ عاصم وحده ﴿حَمَّالَةَ﴾ بالنصب على الذم، قرأ الباقر بالرفع على الصفة أو على
 البدل أو على الخبر لـ ﴿أمراته﴾. انظر السبعة ٧٠٠، الكشف ٢ / ٣٩٠، التيسير ٢٢٥.
 (٧) انظر القطع ٢٧٢ - ٢٧٣، المنار ٨٤.
 (٨) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٧٣، المكتفى ٢٢٨،
 المنار ٨٤).
 (٩) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ٨٤).
 (١٠) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٧٣، المكتفى ٢٢٨،
 المنار ٨٤).

﴿نَصِيرًا﴾ [١٤٥] ك، عند مَنْ يرى الابتداء بحرف الاستثناء^(١)،
 ﴿مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٤٦] ح^(٢)، ﴿عَظِيمًا﴾ [١٤٦] م^(٣)، ﴿وَأَمْنُكُمْ﴾
 [١٤٧] ح^(٤)، ﴿عَلِيمًا﴾ [١٤٧] م^(٥)، ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [١٤٨] ح^(٦)، ﴿عَلِيمًا﴾
 [١٤٨] ك^(٧).

قوله: ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ قُرِئَ على وجهين بالضم والفتح^(٨)، مَنْ قرأ بالضم فالوقف عنده على وجهين: إن جعلت موضع «من» نصبًا ويكون استثناء منقطعًا حسن الوقف على ما قبل «إلا» وهو مذهب يعقوب^(٩)، وإن

-
- (١) قال النحاس: ليس بتمام لأن ما بعده مستثنى منه، (القطع ٢٧٣) وانظر المنار ٨٤.
 (٢) وهو قول النحاس، وقال الداني والأشُموني: كاف، (القطع ٢٧٣، المكتفى ٢٢٨، المنار ٨٤).
 (٣) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشُموني، المصادر السابقة.
 (٤) وهو وقف حسن عند الأشُموني أيضًا، (المنار ٨٥).
 (٥) قال النحاس: تام على قراءة من قرأ ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ بالبناء للمفعول، ورجحه الأشُموني، (القطع ٢٧٣، المنار ٨٥).
 (٦) وهو وقف كاف عند النحاس والداني والأشُموني، (القطع ٢٧٤، المكتفى ٢٣٠، المنار ٨٥).
 (٧) قال النحاس: قطع حسن وليس بتمام لأن ما بعده متصل به من جهة المعنى، وقال الداني: تام، ورجح الأشُموني قول النحاس، المصادر السابقة.
 (٨) قراءة الجمهور ﴿ظَلَمَ﴾ بالضم، وقرأ الضحاك وزيد بن أسلم ﴿ظَلَمَ﴾ بالفتح، انظر مختصر شواذ القراءات ٣٠، البحر المحيط ٤ / ١١٥.
 (٩) قال يعقوب: ومن الوقف قول الله: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ فهذا التمام الكافي، وقال الداني: فعلى هذا يكفي الوقف على قوله: ﴿مِنَ الْقَوْلِ﴾ ويتم، انظر القطع ٢٧٣، المكتفى ٢٢٨ - ٢٢٩.

جعلت موضع «مَنْ» رفعا بـ «الجهر» على تقدير: لا يحب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم، لم يجز الوقف عليه^(١).

قال الأخفش: «هو - والله أعلم - في رجل يضيفه آخر فلم يحسن إليه فله أن يشكوه لأنه ظلم»^(٢)، ومن قرأ ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ [١٤٨] بالفتح وهو الضحّاك، وزيد بن أسلم^(٣)، فهو من التقديم والتأخير، كأنه قال: [٥٧/ظ] ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم إلا من ظلم.

قال أبو بكر^(٤): فعلى هذا لم يتم الوقف عند قوله: ﴿شَاكِرًا عَلِيمًا﴾^(٥) [١٤٧].

(١) انظر معاني القرآن للقراء ١/ ٢٩٣، الإيضاح ٢/ ٦٠٧، المنار ٨٥، وقال أبو حيان: وحسن ذلك كون ﴿أَلْجَهْر﴾ في حيز النفي، وكأنه قيل: لا يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم، البحر المحيط ٤/ ١٦٦.

(٢) لم أجد كلامه في معاني القرآن للأخفش، وهو في معاني القرآن للقراء ١/ ٢٩٣، تفسير الطبري ٦/ ٢ المكتفى ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٣) هو زيد بن أسلم، أبو أسامة المدني، مولى عمر بن الخطاب، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عن ابن عمر وأنس، روى عنه عبيد الله بن عمر والثوري، (ت ١٣٦هـ)، انظر الجرح والتعديل ٣/ ٥٥٥، طبقات القراء ١/ ٢٩٦، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٥.

(٤) هو محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، مقرئ، نحوي، كان من أعلم النحويين الكوفيين وأكثرهم حفظاً، سمع من ثعلب، وروى عنه، صاحب كتاب «الإيضاح في الوقف والابتداء» (ت ٣٢٧هـ) انظر طبقات النحويين واللغويين ١٥٣، معرفة القراء ١/ ٢٨٠، طبقات القراء ٢/ ٢٣٠، بغية الوعاة ١/ ٢١٢.

(٥) انظر الإيضاح ٢/ ٦٠٨، القطع ٢٧٤، المكتفى ٢٣٠، المنار ٨٥.

قال الأخفش: «معنى الآية: إن الله تعالى لا يُحِبُّ للعبد أن يجهر بالقول السيئ إلا مَنْ ظلم فجهر به»^(١).

لم يرخّص في الظلم وإنما أراد أنه لا يحبُّ ذلك فلا تفعلوا، فإن فعلتموه فإنكم تفعلونه ظلماً، فعلى هذا يسمُّ الوقفُ على قوله: ﴿شَاكِرًا عَلِيمًا﴾^(٢) [١٤٧].

﴿قَدِيرًا﴾ [١٤٩] م^(٣)، ﴿حَقًّا وَاعْتَدْنَا﴾ [١٥١] ح^(٤)، ﴿مُهِينًا﴾ [١٥١] م^(٥)، ﴿أَجُورَهُمْ﴾ [١٥٢] ح^(٦)، ﴿رَجِيمًا﴾ [١٥٢] م^(٧)، ﴿مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [١٥٣] ح عَن نَّافِعٍ^(٨)، ﴿يُظْلِمِهِمُ﴾ [١٥٣] ح^(٩)، ﴿عَن ذَٰلِكَ﴾ [١٥٣] أَحْسَنَ

(١) قال الأخفش: على معنى: إلا بعذاب مَنْ ظلم، (معاني القرآن ١ / ٤٥٧).

(٢) قال ابن الأنباري: وَمَنْ قرأ ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾ فنصبه على الاستثناء المنقطع، كأنه قال: ﴿لَكِنَّ مَنْ ظَلَمَ﴾ ثم الوقف على ﴿شَاكِرًا عَلِيمًا﴾، الإيضاح ٢ / ٦٠٧ - ٦٠٨، المكتفى ٢٣٠.

(٣) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٣٠، المنار ٨٥).

(٤) هذا قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢ / ٦٠٨، المكتفى ٢٣٠، المنار ٨٥) وقال نافع: تام، (القطع ٢٧٤).

(٥) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٧٤، المكتفى ٢٣٠، المنار ٨٥).

(٦) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني، (المقصد ٨٤، المنار ٨٥).

(٧) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٧٤، المكتفى ٢٣٠، المنار ٨٥).

(٨) وهو وقف صالح عند الأنصاري وحسن عند الأشموني، (المقصد ٨٤، المنار ٨٥).

(٩) وهو وقف جائز عند الأشموني، (المنار ٨٥).

مَّا قَبْلَهُ^(١)، ﴿مُيِّنًا﴾ [١٥٣] كـ^(٢)، ويجوز ﴿فِي السَّبْتِ﴾^(٣)
 [١٥٤]، ﴿عَلِيًّا﴾ [١٥٤] كـ^(٤)، ﴿غُلْفٌ﴾ [١٥٥] ح^(٥)، ﴿فَلِيلًا﴾ [١٥٥]
 كـ^(٦)، وقيل: ﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾^(٧) [١٥٧]، ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ [١٥٧] ح^(٨)،
 ﴿شَيْءٌ لَهُمْ﴾ [١٥٧] ح^(٩)، ﴿لَنِي شَكٌّ مِّنْهُ﴾ [١٥٧] ح عند نافع^(١٠)،
 ﴿إِلَّا أَنْبَاءَ الظَّنِّ﴾ [١٥٧] قال أبو حاتم: «تأم عند المفسرين»^(١١)، ومنهم من
 يقف على قوله: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾ [١٥٧] حيث جعل ﴿إِلَّا أَنْبَاءَ الظَّنِّ﴾

-
- (١) وهو وقف جائز عند الأنصاري وحسن عند الأشموني، (المقصد ٨٤، المنار ٨٥).
 (٢) وهو قول الداني رجحه الأشموني، (المكتفى ٢٣٠، المنار ٨٥).
 (٣) وهو وقف جائز عند الأشموني أيضًا، (المنار ٨٥).
 (٤) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: تام، (القطع ٢٧٤،
 المكتفى ٢٣٠، المنار ٨٥).
 (٥) وهو وقف جائز عند الأشموني، (المنار ٨٥).
 (٦) وهو قول الداني رجحه الأشموني، وقال الأنصاري: صالح، (المكتفى ٢٣٠،
 المقصد ٨٤، المنار ٨٥).
 (٧) قال النحاس: ممن قرأنا عليه يقول: التمام ﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾، قال: لأنهم لم يقرؤا بأنه
 رسول الله فيكون متصلاً، (القطع ٢٧٥) وانظر (المكتفى ٢٣١، المنار ٨٥).
 (٨) قال الداني: والوقف عندي على ﴿رَسُولَ اللَّهِ﴾ وهو كاف وينتصب على البدل من
 ﴿عِيسَى﴾ عليه السلام، (المكتفى ٢٣١) وانظر (المنار ٨٥).
 (٩) قال الداني: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (المكتفى ٢٣١، المنار ٨٥).
 (١٠) قال نافع: تام، (القطع ٢٧٥، المنار ٨٥).
 (١١) نص عليه ابن الأنباري، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢ / ٦٠٩، المكتفى
 ٢٣١).

استثناء مُنْقَطِعًا^(١).

والوقف عند قوله: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ﴾ [١٥٧]، مَنْ جعل «الهاء» تعود على عيسى عليه السلام وقف عليه، ويبتدئ ﴿يَقِينًا﴾ [١٥٧] أي: تيقنوا بقتله يقينًا^(٢)، أو جعله نصبًا بالقسم: كأنه قال: «يقينًا لَنَرَفَعَنَّهُ» فحذف الجواب اكتفاء منه بقوله: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾^(٣) [١٥٨]، وإن نصب ﴿يَقِينًا﴾ بما بعد «بَلْ» أي: «بل رفعه الله إليه يقينًا» كان ضعيفًا في العربية، لأنَّ «بل» حرف لا يعمل ما بعدها فيما قبلها^(٤)، وَمَنْ [٥٨/و] جعل «الهاء» تعود على «الظن» وهو الأظهر الأكثر، وقف على قوله: ﴿يَقِينًا﴾ [١٥٧]، التقدير: «وما قتلوا ظنهم يقينًا»، كما تقول: «علمت الشيء علمًا ويقينًا»، أي: عَلِمْتُ ذَلِكَ عِلْمًا تَامًا^(٥).

(١) قال النحويون: التمام ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ﴾ لأن الاستثناء ليس من الأول، نص عليه الداني، (المكتفى ٢٣١) وانظر البحر المحيط ٤ / ١٢٧، المنار ٨٥.

(٢) قال أحمد بن موسى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ﴾ تمام، قال النحاس: إن قدره: وما قتلوه، قال: هذا قولاً يقيناً جازماً، قال: وتكون «الهاء» عائدة على ﴿عِيسَى﴾، إلا أنه قولٌ خارجٌ عن قول أهل التأويل، انظر القطع ٢٧٥، المكتفى ٢٣١ - ٢٣٢، المنار ٨٥.

(٣) نص عليه ابن الأنباري والداني (الإيضاح ٢ / ٦٠٩، المكتفى ٢٣١).

(٤) انظر الإيضاح ٢ / ٦٠٩، القطع ٢٥٧، البحر المحيط ٤ / ١٢٨.

(٥) انظر الإيضاح ٢ / ٦٠٩، القطع ٢٧٥، المكتفى ٢٣٢، المنار ٨٥.

﴿رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [١٥٨] ح^(١)، ﴿حَكِيمًا﴾ [١٥٨] ح^(٢)، ﴿قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [١٥٩] ح^(٣)، ﴿شَهِيدًا﴾ [١٥٩] ك^(٤)، ﴿بِالْبَطْلِ﴾ [١٦١] ح^(٥).

﴿الْيَمَّا﴾ [١٦١] م^(٦)، ومنهم من قال: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مَيْثَقَهُمْ﴾ [١٥٥] ليس بعده وقف تام إلا عند قوله: ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٧) [١٦١]، ﴿وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [١٦٢] ح عند الأخفش، يقول: نصبه على المدح^(٨)، ومن جعل موضع ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ﴾ [١٦٢] جرًا نسقًا على قوله: ﴿مِنْهُمْ﴾ [١٦٢] فلا وقف

(١) وهو قول ابن الأنباري، وقال النحاس: صالح، والداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٠٩ - ٦١٠، القطع ٢٧٦، المكتفى ٢٣٢، المنار ٨٦).

(٢) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس وكاف عند الداني والأشموني، المصادر السابقة.

(٣) قال الأشموني: وقف جائز، لأن قوله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ ظرف كونه شهيدًا، لا ظرف إيمانهم، فالواو للاستئناف، (المنار ٨٦).

(٤) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦١٠، القطع ٢٧٦، المكتفى ٢٣٢، المنار ٨٦).

(٥) قال الداني: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (المكتفى ٢٣٢، المنار ٨٦).

(٦) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني، وقال الداني: أكفى مما قبله، (الإيضاح ٢/ ٦١٠، القطع ٢٧٦، المكتفى ٢٣٢، المنار ٨٦).

(٧) وهو قول أبي حاتم، قال: والمعنى: فيما نقضهم ميثاقهم لعناهم، (الإيضاح ٢/ ٦٠٩، القطع ٢٧٤، المكتفى ٢٣٠، المنار ٨٦).

(٨) قال الأخفش: هو تمام، وقال النحاس: فإن جعلت ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ﴾ منصوبًا على المدح حسن الوقف على ما قبله، (القطع ٢٧٦) وانظر المنار ٨٦.

على ما قبله^(١).

﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [١٦٢] ح^(٢)، ﴿عَظِيمًا﴾ [١٦٢] كـ^(٣)، ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾ [١٦٣] ح عند نافع^(٤)، ﴿وَسَلِيمِينَ﴾ [١٦٣] ح^(٥)، وقوله: ﴿دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [١٦٣] لا وقف عنده، لأن قوله: ﴿وَرُسُلًا﴾ [١٦٤] نَسَقُ على ما قبله كأنه قال: «وبعثنا رُسُلًا»^(٦)، ﴿لَمْ نَقْضُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [١٦٤] ح^(٧)، ﴿تَكْلِيمًا﴾ [١٦٤] تجاوزه أحسن، لأن قوله: ﴿وَرُسُلًا﴾ تابع للرُّسُل الأول^(٨)، ﴿بَعْدَ

(١) وهو قول يعقوب، قدره بمعنى: ومن المقيمين، قال النحاس: وهذا قبيح لأنه عطف ظاهرًا على مضمَر، (القطع ٢٧٦) وانظر التبيان ١ / ٤٠٨، البحر المحيط ١٣٥ / ٤.

(٢) قال الأشموني: كاف إن جعل ﴿أُولَئِكَ﴾ مبتدأ، وليس بوقف إن جعل خبر ﴿الرَّاسِخُونَ﴾، (المنار ٨٦).

(٣) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٧٦، المكتفى ٢٣٢، المنار ٨٦).

(٤) قال نافع: تام، (القطع ١٧٦، المنار ٨٦).

(٥) قال الداني: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (المكتفى ٢٣٢، المنار ٨٦).

(٦) وهو قول أكثر النحويين، وقال النحاس: فإن نصبته بإضمار فعل، يفسره ما بعده حَسَنُ الوقف على ما قبله، (القطع ٢٧٦) وانظر المنار ٨٦.

(٧) وهو قول ابن الأباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس: صالح، والداني: كاف، (الإيضاح ٢ / ٦١٠، القطع ٢٧٦، المكتفى ٢٣٢، المنار ٨٦).

(٨) قال النحاس: قطع صالح إن نصبت ﴿رُسُلًا﴾ بإضمار فعل، فإن جعلته بدلًا من ﴿رُسُلًا﴾ الذي قبله، أو منصوبًا على الحال لم تقف على ما قبله، القطع ٢٧٦ - ٢٧٧، وانظر المنار ٨٦.

الرُّسُلِ ﴿١٦٥﴾ ح^(١)، ﴿حَكِيمًا﴾ [١٦٥] ك^(٢)، ﴿يَسْهَدُونَ﴾ [١٦٦] ح^(٣)،
 ﴿شَهِيدًا﴾ [١٦٦] م^(٤)، ﴿بَعِيدًا﴾ [١٦٧] ك^(٥)، ﴿أَبَدًا﴾ [١٦٩] ح^(٦)،
 ﴿يَسِيرًا﴾ [١٦٩] م^(٧)، ﴿خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [١٧٠] ح^(٨)، ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [١٧٠] ح^(٩)،
 ﴿حَكِيمًا﴾ [١٧٠] م^(١٠)، ﴿إِلَّا الْحَقَّ﴾ [١٧١] ح^(١١)، ﴿رَسُولُ اللَّهِ﴾ [١٧١]

- (١) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٣٢، المنار ٨٦).
- (٢) قال النحاس: تام، لأن ﴿لكن﴾ إذ كان بعدها جملة صلحت بعده للإيجاب، (القطع ٢٧٧).
- (٣) قال الانصاري: صالح، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ٨٥، المنار ٨٦).
- (٤) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٧٧، المكتفى ٢٣٢، المنار ٨٦).
- (٥) قال النحاس والداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف، المصادر السابقة.
- (٦) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٣٢، المنار ٨٦).
- (٧) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٧٧، المكتفى ٢٣٢، المنار ٨٦).
- (٨) قال النحاس: قطع صالح، ورجح الأشموني أنه حسن، (القطع ٢٧٧، المنار ٨٦).
- (٩) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني، (المقصد ٨٥، المنار ٨٦).
- (١٠) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٧٧، المكتفى ٢٣٢، المنار ٨٦).
- (١١) وهو وقف صالح عند النحاس، وكاف عند الداني والأشموني، (القطع ٢٧٧، المكتفى ٢٣٢، المنار ٨٦).

ح^(١)، ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [١٧١] أَسْبَغُ حُسْنًا^(٢).

﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾ [١٧١] ح عند بعضهم، التقدير: ولا تقولوا هم ثلاثة، بمعنى: الآلهة، ثم قال: انتهوا عن هذا الكلام يَكُنْ ذلك خيراً لكم^(٣).

﴿وَلَدٌ﴾ [١٧١] ح^(٤)، ﴿الْأَرْضُ﴾ [١٧١] ح^(٥)، ﴿وَكَيْلًا﴾ [١٧١] م^(٦)، ﴿الْمُقْرَبُونَ﴾ [١٧٢] ح^(٧)، ﴿جَمِيعًا﴾ [١٧٢] م^(٨)، ﴿مِنْ فَضْلِهِ﴾ [١٧٣] كـ^(٩).

(١) قال النحاس: ليس بتمام، وإن كان ظاهره حسناً لأن ﴿وَكَيْلَتُهُ﴾ معطوف، والمعنى: والمسيح كلمته، (القطع ٢٧٧) ورجح الأشموني أنه حسن، (المنار ٨٦).

(٢) وهو حسن عند ابن الأنباري، وتام عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٦١٠ / ٢، المكتفى ٢٣٢، المنار ٨٧).

(٣) قال نافع والأخفش وأحمد بن جعفر: تام، (القطع ٢٧٨) وقال الداني: ليس بتمام وهو كاف، (المكتفى ٢٣٣) وقال الأشموني: جائز (المنار ٨٧).

(٤) وهو وقف كاف عند الداني وتام عند الأشموني، (المكتفى ٢٣٣، المنار ٨٧).

(٥) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٣٣، المنار ٧٨).

(٦) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٧٩، المكتفى ٢٣٣ المنار ٨٧).

(٧) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦١٠ / ٢، المكتفى ٢٣٣، المنار ٨٧) وقال أحمد بن موسى: تام، (القطع ٢٧٩).

(٨) وهو قول نافع (القطع ٢٧٩) وقال الداني والأشموني: كاف، (المكتفى ٢٣٣، المنار ٨٧).

(٩) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٣٣، المنار ٨٦) وقال نافع: تام، (القطع ٢٧٩).

﴿نَصِيرًا﴾ [١٧٣] م، ﴿مُيَبَّنًا﴾ [١٧٤]، ك ————— ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ [١٧٥] م^(١)،
 ﴿يَسْتَقْتُونَكَ﴾ [١٧٦]، عند بعضهم^(٢)، ﴿فِي الْكَلْبَةِ﴾ [١٧٦] [٥٨ / ظ] أحسن
 منه^(٣)، ﴿لَمَّا وَلَدَ﴾ [١٧٦] ح^(٤)، وإن شئت «مَا تَرَكَ»^(٥) [١٧٦] وكذلك ﴿مِمَّا
 تَرَكَ﴾ [١٧٦]، و﴿الْأَنْبِيَاءُ﴾^(٦) [١٧٦]، ﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾ [١٧٦] ح^(٧)، ﴿عَلَيْهِمْ
 [١٧٦] م^(٨) .

قال يعقوب: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [١٧٦] وقف، ثم قال: ﴿أَنْ
 تَضِلُّوا﴾ [١٧٦] المعنى: «لثلاث تَضِلُّوا»^(٩)، كقوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا

(١) وهي وقوف تامة عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٧٩، المكتفى ٢٣٣، المنار ٨٧).

(٢) قال الأشموني: ومقتضى قواعد هذا الفن أنه لا يجوز لأن جهتي الأعمال مثبتة
 إحداهما بالأخرى، (المنار ٨٧).

(٣) قال الأشموني: كاف على استئناف ما بعده، (المنار ٨٧).

(٤) قال النحاس: صالح، والداني: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (القطع
 ٢٧٩، المكتفى ٢٣٣، المنار ٧٨).

(٥) قال الأشموني: وقف كاف لأن ما بعده مبتدأ، (المنار ٨٧).

(٦) وهما وقفان صالحان عند النحاس وكافيان عند الداني وحسان عند الأشموني،
 (القطع ٢٧٩، المكتفى ٢٣٣، المنار ٧٨).

(٧) وهو وقف كاف عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٨٠، المكتفى
 ٢٣٣، المنار ٨٧).

(٨) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.

(٩) قال النحاس: وخولف في هذا لأن ﴿أَنْ﴾ متعلقة بما قبلها على قول الجماعة،
 (القطع ٢٧٩ - ٢٨٠، وانظر المنار ٨٧).

أُنزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ ﴿[الأنعام: ١٥٦]، أي: «لثلاثا تقولوا» وكقوله: إذا وقفت على ﴿شَهَدَاتٍ﴾ [الأعراف: ١٧٢] ثُمَّ قُلْتُ: ﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْفَيْصَةِ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أي: «لثلاثا تقولوا».

ومنهم مَنْ قَالَ: لَا وَجْهَ لِلْوَقْفِ هُنَا إِذِ التَّقْدِيرُ: يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ^(١) تَضِلُّوا، أي: «لأن لا تَضِلُّوا»^(٢)، أو «كَرَاهَةً أَنْ تَضِلُّوا»^(٣).



(١) لفظ (أَنْ) سقط من (ح).

(٢) وهو قول الكوفيين، انظر معاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٧، القطع ٢٨٠.

(٣) وهو قول البصريين، انظر القطع ٢٨٠، إعراب القرآن ١ / ٥١١، المنار ٨٧، قال النحاس: وقول ثالث أن يكون كما تقول: يعجبني أن تقوم، أي: قيامك، فالمعنى: يبين الله لكم الضلالة لثلاثا تضلوا، فالوقف الكافي على هذه الأقوال ﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿بِالْمُعْذِرَةِ﴾ [١] م^(١)، ﴿حُرْمٌ﴾ [١] ح^(٢)، ﴿يُرِيدُ﴾ [١] م^(٣)، ﴿وَرِضْوَانًا﴾ [٢] ح^(٤)، ﴿فَاصْطَادُوا﴾ [٢] ح^(٥)، ﴿تَعْتَدُوا﴾ [٢] ح^(٦)، وتام عند

(١) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٦١١ / ٢، المكتفى ٢٣٤، المنار ٨٨).

(٢) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني: كاف (الإيضاح ٦١١ / ٢، المكتفى ٢٣٤، المنار ٨٨) وقال نافع: تام، (القطع ٢٨١).

(٣) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٨١، المكتفى ٢٣٤، المنار ٨٨).

(٤) وهو قول ابن الأنباري، ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف (الإيضاح ٦١١ / ٢، المكتفى ٢٣٤، المنار ٨٨) وقال نافع وأحمد بن موسى: تام (القطع ٢٨١).

(٥) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس والداني: كاف، المصادر السابقة.

(٦) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٦١١ / ٢، المكتفى ٢٣٤، المنار ٨٨).

يعقوب^(١)، ﴿وَالْعُدُونِ﴾ [٢] ح^(٢)، ﴿الْعَقَابِ﴾ [٢] م^(٣)، ﴿يَا أَرْزَلِمُ﴾ [٣] ح^(٤)، ﴿فِسْقُ﴾ [٣] ح^(٥)، ﴿وَأَخْشَوْنَ﴾ [٣] ح^(٦)، ﴿دِيئًا﴾ [٣] ح^(٧)، ﴿رَجِيمٌ﴾ [٣] م^(٨)، ﴿أَجَلٌ لَهُمْ﴾ [٤] ح^(٩)، ﴿مُكَلِّينَ﴾ [٤] ح عند نافع

(١) قال يعقوب: ومن الوقف ﴿أَنْ تَعْتَدُوا﴾ فهذا الكافي من الوقف، (القطع ٢٨١).

(٢) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس: قطع صالح، والداني: كاف، (الإيضاح ٦١١ / ٢، القطع ٢٨١، المكتفى ٢٣٤، المنار ٨٨).

(٣) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. المصادر السابقة.
(٤) قال الأنصاري: صالح، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ٨٧، المنار ٨٨).

(٥) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني وأحسن مما قبله عند الأشموني، (الإيضاح ٦١١ / ٢، المكتفى ٢٣٤، المنار ٨٨)، وقال النحاس: وعن الفراء ﴿ذَلِكُمْ فِسْقٌ﴾ انقطع الكلام عنده، و﴿آيَوْمَ﴾ منصوب بـ ﴿يَسْ﴾ لا بـ ﴿فِسْقٌ﴾. انظر معاني القرآن ٣٠١ / ١، القطع ٢٨١.

(٦) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني: كاف، والأشموني: جائز. (الإيضاح ٦١١ / ٢، المكتفى ٢٣٤، المنار ٨٨) وقال نافع: تام، (القطع ٢٨١).

(٧) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني، وقال الداني: كاف، المصادر السابقة.

(٨) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٢٨١، المنار ٨٨).

(٩) قال الأشموني: حسنٌ فصلاً بين السؤال والجواب، وقيل: لا يوقف عليه حتى يُؤْتَى بالجواب. (المنار ٨٨).

وغيره^(١)، ﴿أَسَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [٤] ح^(٢) وإن شئت ﴿وَأَنقَرُوا اللَّهَ﴾^(٣) [٤]، ﴿الْحَسَابِ﴾ [٤] ك^(٤)، ﴿لَكُمْ أَطْيَبَتْ﴾ [٥] ح عند يعقوب^(٥)، ﴿حِلَّ لَمْ﴾ [٥] ح^(٦)، ﴿الْفَسِيرِ﴾ [٥] م^(٧)، ﴿بِرُّهُ وَسِئَمُ﴾ [٦] قال يعقوب: «وَقَفْ» ثم قال: ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾ [٦] بالنصب^(٨)، إيداناً بأن الله تعالى أمرنا بالغسل، فعطف على الوجوه، ومن خفض وصل^(٩)،

(١) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري، والنحاس إن جعلت ﴿تَعْلَمُونَهُنَّ﴾ مستأنفاً، وقال الأشموني: وليس بوقف إن جعل ﴿تَعْلَمُونَهُنَّ﴾ في موضع الحال، (الإيضاح ٢/ ٦١٢، القطع ٢٨١، المنار ٨٨).

(٢) وهو وقف كاف عند الداني والأنصاري والأشموني، (المكتفى ٢٣٤، المقصد ٨٧، المنار ٨٨).

(٣) وهو وقف كاف عند الأنصاري، وأكفى مما قبله عند الأشموني، (المقصد ٨٧، المنار ٨٨).

(٤) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والنحاس والداني والأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦١٢، القطع ٢٨١، المكتفى ٢٣٤، المنار ٨٨).

(٥) قال يعقوب: فهذا التمام من الوقف، (القطع ٢٨١).

(٦) قال الأشموني: كاف إن جعل ﴿وَأَلْخَصَنْتُ﴾ مستأنفاً، وليس بوقف إن عطف على ﴿أَطْيَبَتْ﴾. (المنار ٨٨).

(٧) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٨١، المكتفى ٢٣٤، المنار ٨٨).

(٨) وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي وحفص، وقرأ الباقر بالخفض. انظر: السبعة ٢٤٢، الكشف ١/ ٤٠٦، التيسير ٩٨.

(٩) قال النحاس: وخولف يعقوب في هذا لأن من قرأ ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾ عطفه على ما قبله من المنصوب، فلا يتم الكلام على ما قبله. (القطع ٢٨١ - ٢٨٢).

﴿الْكَمْبَيْنِ﴾ [٦٧] ح^(١)، ﴿فَاطْهَرُوا﴾ [٦٧] ح^(٢)، ﴿مِنْهُ﴾ [٦٧] ح^(٣)، ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [٦٧] كـ^(٤)، ﴿وَأَطَعْنَا﴾ [٧٧] ح^(٥)، وإن شئتَ ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾ [٧٧] م^(٦)، ﴿الضُّدُورِ﴾ [٧٧] م^(٧)، ﴿بِالْفُسْطِ﴾ [٨] عند نافع^(٨) ﴿أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ [٨] أحسنُ منه^(٩)، ﴿لِلتَّقْوَى﴾ [٨] ح^(١٠)، وإن شئتَ ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾ [٨] م^(١١)،

(١) قال الأنصاري: مفهوم، ورجح الأشموني أنه حسن لابتداء شرط في ابتداء حكم، (المقصد ٨٨، المنار ٨٨).

(٢) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني، (المقصد ٨٨، المنار ٨٨).

(٣) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦١٢، المكتفى ٢٣٤) وقال يعقوب ونافع والأخفش: تام (القطع ٢٨٢، المنار ٨٨).

(٤) وهو قول الداني، وقال النحاس والأشموني: حسنٌ، (القطع ٢٨٢، المكتفى ٢٣٤، المنار ٨٨).

(٥) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦١٢، القطع ٢٨٢، المكتفى ٢٣٤، المنار ٨٨).

(٦) وهو وقف كاف عند الأنصاري، وأحسن مما قبله عند الأشموني، (المقصد ٨٨، المنار ٨٨).

(٧) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٨٢، المكتفى ٢٣٤، المنار ٨٨).

(٨) قال نافع: تام، (القطع ٢٨٢، المنار ٨٨).

(٩) وهو وقف حسنٌ عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦١٢، المكتفى ٢٣٤، المنار ٨٨)، وقال أحمد بن جعفر: تام، (القطع ٢٨٢).

(١٠) وهو قول ابن الأنباري، وقال النحاس والداني والأشموني: كاف، المصادر السابقة.

(١١) وهو وقف كاف عند الأنصاري، وأكفى مما قبله عند الأشموني، (المقصد ٨٨، المنار ٨٨).

﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٨] م^(١)، ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [٩] عند بعضهم كأنه قال: وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات وعداً [٥٩/ و] حسناً، ثم ابتدأ: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [٩]^(٢)، قال الأخفش: الوقف على رأس الآية^(٣)، وهذا مثل قولك: «ظننتُ زيداً له مالٌ» لا يتم الكلام دون المبتدأ والخبر، ومنهم من قال: تأويل الوعد: القول، التقدير: قال الله [تعالى]^(٤): «الذين آمنوا لهم مغفرةٌ وأجرٌ عظيم»^(٥)، ﴿الْجِيمِ﴾ [١٠] م^(٦)، ﴿أَيَّدِيَهُمْ عَنْكُمْ﴾ [١١] ح^(٧)، وإن شئتُ ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ﴾^(٨) [١١]،

(١) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٨٢، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٨).

(٢) قال الزمخشري: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ بيان للوعد بعد تمام الكلام قبله، الكشف ١/ ٦١٣، وانظر البحر المحيط ٤/ ١٩٧، المنار ٨٨ - ٨٩.

(٣) أي على قوله: ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾، وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني والأشموني، وحسن عند النحاس، (الإيضاح ٢/ ٦١٢، القطع ٢٨٢، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩).

(٤) الزيادة من (ح).

(٥) قال ابن الأنباري والنحاس: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ليس بوقف تام ولا كاف، لأنه متعلق بما بعده لأن معنى ﴿وَعَدَ﴾: قال. (الإيضاح ٢/ ٦١٢، القطع ٢٨٢).

(٦) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٨٢، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩).

(٧) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس: صالح، والداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦١٣، القطع ٢٨٢، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩).

(٨) وهو وقف كاف عند الأنصاري، وأحسن مما قبله عند الأشموني. (المقصد ٨٨، المنار ٨٩).

﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾ [١١] م^(١)، ﴿نَقِيبًا﴾ [١٢] ح^(٢)، ﴿الْأَنهَرُ﴾ [١٢] ح^(٣)،
 ﴿السَّيْلُ﴾ [١٢] ك—^(٤)، ﴿لَمَنَّهُمْ﴾ [١٣] عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٥)، ﴿ذِكْرُوا﴾
 يَهُ^(٦) [١٣] ح^(٧)، ﴿فَلَيْلًا مِنْهُمْ﴾ [١٣] ح^(٨)، ﴿وَأَصْفَحَ﴾ [١٣] ح^(٩)، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾
 [١٣] ك—^(٩)، وَيَجْزِي^(١٠) [١٤] ﴿يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [١٤]

(١) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٨٢، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩).

(٢) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني: كاف، والأشموني: جائز، (الإيضاح ٦١٣/٢، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩) وقال نافع: تام، (القطع ٢٨٢).

(٣) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال النحاس: صالح، والداني: كاف، (الإيضاح ٦١٣/٢، القطع ٢٨٢، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩).

(٤) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والنحاس والداني والأشموني، المصادر السابقة.

(٥) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والداني، وصالح عند النحاس وجائز عند الأشموني، المصادر السابقة.

(٦) قال نافع: تام، (القطع ٢٨٣) ورجح الأشموني أنه حسن، (المنار ٨٩).

(٧) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٦١٣/٢، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩) وقال أحمد بن موسى: تام، (القطع ٢٨٣).

(٨) قال الأنصاري: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ٨٩، المنار ٨٩).

(٩) وهو وقف تام عند الأخفش (القطع ٢٨٣) وقال الأشموني: وإنما كان تاماً لأن قوله: ﴿وَمِنْ أَلْدِيْبِ﴾ متعلق بمحذوف على أنه خبر مبتدأ محذوف قامت صفته مقامه، والتقدير: قالوا: إنا نصارى قوم أخذنا ميثاقهم، فالضمير في ﴿مِثْقَهُمْ﴾ يعود على ذلك المحذوف، (المنار ٨٩).

(١٠) قوله (به) سقط من (ح)، وهو وقف جائز عند الأشموني أيضاً، (المنار ٨٩).

ح^(١)، ﴿يَصْتَعُونَ﴾ [١٤] شبه التَّام^(٢)، ﴿عَنْ كَثِيرٍ﴾ [١٥] ح
ك^(٣)، ﴿سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [١٦] ح عند نافع^(٤)، ﴿يَاذَنِي﴾ [١٦] ح^(٥)،
﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [١٦] م^(٦)، ﴿مَرْيَمَ﴾ [١٧] ح^(٧)، ﴿جَمِيعًا﴾ [١٧] شبه
التَّام^(٨)، ﴿يَشَاءُ﴾ [١٧] ح^(٩)، ﴿فَذَرِ﴾ [١٧] م^(١٠)، ﴿وَأَجَبْتُوهُ﴾ [١٨] ح^(١١)،

(١) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشُموني: كاف. (الإيضاح ٦١٣ / ٢، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩).

(٢) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشُموني. (القطع ٢٨٣، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩).

(٣) وهو حسن عند ابن الأنباري وتام عند الداني وكاف عند الأشُموني، (الإيضاح ٦١٣ / ٢، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩).

(٤) قال نافع: تام، (القطع ٢٨٢) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والأشُموني وكاف عند الداني، (الإيضاح ٦١٣ / ٢، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩).

(٥) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشُموني: كاف، (الإيضاح ٦١٣ / ٢، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩).

(٦) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشُموني، المصادر السابقة.

(٧) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشُموني، (المقصد ٨٩، المنار ٨٩).

(٨) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني والأشُموني، ووقف حسن عند النحاس، (الإيضاح ٦١٣ / ٢، القطع ٢٨٣، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩).

(٩) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشُموني، (المقصد ٨٩، المنار ٨٩).

(١٠) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشُموني، (القطع ٢٨٣، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩).

(١١) وهو وقف حسن عند الأنصاري والأشُموني أيضًا. (المقصد ٨٩، المنار ٨٩).

﴿يَذُوقِكُمْ﴾ [١٨] عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(١)، ﴿وَمَنْ خَلَقَ﴾ [١٨] أَحْسَنَ مِنْهُ^(٢)، ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [١٨] ح، ﴿بَيْنَهُمَا﴾ [١٨] ح^(٣)، ﴿الْمَصِيرُ﴾ [١٨] م^(٤)، ﴿وَلَا تَذِيرُ﴾ [١٩] ح^(٥)، ﴿وَتَذِيرُ﴾ [١٩] أَحْسَنَ مِنْهُ^(٦)، ﴿قَدِيرُ﴾ [١٩] م^(٧)، ﴿مُلُوكًا﴾ [٢٠] ح^(٨)،

(١) قال الأنصاري: وقف كاف، ورجحه الأشموني لتناهي الاستفهام، (المقصد ٨٩، المنار ٨٩).

(٢) قال نافع: تام، نصّ عليه النحاس والداني والأشموني، وقال النحاس: والدليل على ما قال نافع أنه ليس في الآية: يغفر لمن يشاء منهم، (القطع ٢٨٣، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩).

(٣) وهما تامان عند ابن الأنباري والداني وكافيان عند الأشموني، (الإيضاح ٦١٤ / ٢، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩).

(٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٦١٤ / ٢، القطع ٢٨٣، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩).

(٥) قال الأنصاري: وقف صالح، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ٨٩، المنار ٨٩).

(٦) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني، وحسن عند النحاس وكاف عند الأشموني، (الإيضاح ٦١٤ / ٢، القطع ٢٨٣، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩).

(٧) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٦١٤ / ٢، القطع ٢٨٣، المكتفى ٢٣٥، المنار ٨٩).

(٨) قال نافع: تام (القطع ٢٨٣) وقال الداني: وهذا إذا جُعِلَ ما بعده لأمة محمد، وقال الأشموني: وليس بوقف إن جعل ما بعده لقوم موسى، وهو معطوف على ما قبله، (المكتفى ٢٣٥ - ٢٣٦، المنار ٨٩).

﴿الْعَلَمِينَ﴾ [٢٠] ك^(١)، ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [٢١] ح^(٢)، ﴿خَاسِرِينَ﴾ [٢١] ك^(٣)،
﴿جَبَّارِينَ﴾ [٢٢] ح عند بعضهم^(٤)، ﴿يَخْرُجُوا مِنْهَا﴾ [٢٢] ح^(٥)،
﴿دَاخِلُونَ﴾ [٢٢] ك^(٦)، ﴿أَلْبَابَ﴾ [٢٣] ح^(٧)، ﴿غَالِبُونَ﴾ [٢٣] ح ك^(٨)،
﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [٢٣] ك^(٩)، ﴿فَلَعَدُونَ﴾ [٢٤] ك^(١٠).

(١) قال النحاس: قطع صالح وليس بتمام لأن ما بعده متعلق به، ورجح الأشموني أنه كاف. (القطع ٢٨٣، المنار ٨٩).

(٢) وهو حسن عند ابن الأنباري والأشموني وكاف عند الداني، (الإيضاح ٦١٤ / ٢، المكتفى ٢٣٦، المنار ٨٩).

(٣) وهو وقف حسن عند النحاس والأشموني، (القطع ٢٨٣، المنار ٨٩).

(٤) وهو وقف صالح عند الأنصاري، وحسن عند الأشموني، (المقصد ٩٠، المنار ٨٩).

(٥) وهو حسن عند ابن الأنباري والأشموني وكاف عند الداني، (الإيضاح ٦١٤ / ٢، المكتفى ٢٣٦، المنار ٨٩).

(٦) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس، وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٦١٤ / ٢، القطع ٢٨٣، المكتفى ٢٣٦، المنار ٨٩).

(٧) وهو قول ابن الأنباري وقال الأنصاري والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦١٤ / ٢، المقصد ٩٠، المنار ٨٩).

(٨) وهو قطع صالح عند النحاس، وكاف عند الداني والأشموني، (القطع ٢٨٣، المكتفى ٢٣٦، المنار ٨٩).

(٩) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٦١٤ / ٢، القطع ٢٨٤، المكتفى ٢٣٦، المنار ٨٩).

(١٠) قال النحاس: قطع حسن، ورجح الأشموني أنه كاف. (القطع ٢٨٤، المنار ٩٠).

﴿وَأَخِي﴾ [٢٥] ح^(١) ويكون المعنى : أملك من التصرف في أخي ما أملكه من نفسي^(٢)، ومنهم من وقف على ﴿نَفْسِي﴾ [٢٥] فيكون المعنى : لا أملك إلا نفسي، وأخي لا يملك إلا نفسه^(٣)، فنحن لا نملك بني إسرائيل، وأخي قصته كقصتي، فعلى هذا ﴿وَأَخِي﴾ [٢٥] مُبتدأ محذوف الخبر، جازَّ الابتداء به^(٤).

﴿الْفَاسِقِينَ﴾ [٢٥] ك^(٥)، ﴿مُحَرَّمَةً عَلَيْهِمْ﴾ [٢٦] ح عند نافع والأخفش وغيرهما، لأنه تعالى حرَّم الدُّخُول [٥٩/ ظ] فيها أبداً، ثم قال : يتيهون في

(١) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشموني : كاف، (الإيضاح ٢ / ٦١٤، الممكنى ٢٣٦، المنار ٩٠) وقال نافع : تام، (القطع ٢٨٤).

(٢) انظر تفسير الطبري ٦ / ١٨١، البحر المحيط ٤ / ٢٢١.

(٣) قال ابن الأنباري : وزعم السجستاني أن بعض المفسرين قال : الوقف ﴿إِلَّا نَفْسِي﴾ وأراد بقوله : ﴿وَأَخِي﴾ : وأخي لا يملك إلا نفسه، وهذا قول فاسد لأنه لو كان كذا كان الكلام يدل على أن موسى لا يملك أخاه، والقرآن لا يدل على هذا. (الإيضاح ٢ / ٦١٥) وانظر القطع ٢٨٤، الممكنى ٢٣٦، المنار ٩٠.

(٤) قال ابن الأنباري : فإن ذهب ذاهب إلى أن «الأخ» مستأنف مرفوع بما عاد من الفعل المضمر على معنى : إني لا أملك إلا نفسي ولا أملك أمر بني إسرائيل، وأخي قصته كقصتي في أنه لا يملك أمرهم، فهو مذهب يوجب لـ : «الأخ» الاستئناف، والأول أجود منه على الحالتين كليهما. (الإيضاح ٢ / ٦١٥ - ٦١٦) وانظر مشكل الاعراب القرآن ١ / ٢٢٥، التبيان ١ / ٤٣١.

(٥) قال النحاس : تام على قول بعضهم، ورجح الأشموني أنه كاف. (القطع ٢٨٤، المنار ٩٠).

الأرض أربعين سنة^(١).

قال نصير: إن كانوا دخلوها بعد الأربعين فالوقف على
﴿سَنَةٌ﴾ [٢٦] ثم حُلَّ لها لهم بعد الأربعين، وإن لم يكونوا دخلوها بعد
الأربعين فالوقف على ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ [٢٦]^(٢)، وقد يجوز أن يكون
﴿يَتِيهُوتُ﴾ [٢٦] حالاً، فالوقف على ما بعده^(٣).

﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [٢٦] ح^(٤)، ﴿الْفَسِقِينَ﴾ [٢٦] م^(٥)، ﴿مِنَ الْآخِرِ﴾ [٢٧]
ح^(٦)، ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ [٢٧] ح^(٧)، ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ [٢٧] كـ عند بعضهم،

(١) انظر القطع ٢٨٤، المكتفى ٢٣٧ - ٢٣٨، المنار ٩٠.

(٢) نص على قوله الأشموني، (المنار ٩٠)، وقال ابن الأنباري: إن شئت نصبت
﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ بـ ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ فلا يتم الوقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وإن شئت
نصبتها بـ ﴿يَتِيهُوتُ فِي الْأَرْضِ﴾ فعلى هذا المذهب يتم الوقف على ﴿عَلَيْهِمْ﴾.
(الإيضاح ٦١٦/٢).

(٣) في الأصل و(ح) «ما قبله» ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) قال الأشموني: هذا إن جعل ﴿يَتِيهُوتُ﴾ في موضع الحال، فإن جعل
مستأنفاً جاز الوقف على ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾، (المنار ٩٠) وانظر إعراب القرآن
١/ ٢٢٥ - ٢٢٦، التبيان ١/ ٤٣١.

(٥) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٨٥، المكتفى ٢٣٨،
المنار ٩٠).

(٦) وهو وقف صالح عند الأنصاري، وجائز عند الأشموني، (المقصد ٩٠، المنار ٩٠).

(٧) وهو كاف عند الداني وحسن عند الأشموني. (المكتفى ٢٣٨، المنار ٩٠) وقال
نافع: تام. (القطع ٢٨٦).

﴿الْعَلَمِينَ﴾ [١٨] كـ^(١)، ﴿أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [٢٩] ح^(٢)، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٢٩] ك^(٣)، ﴿الْفَخْرِينَ﴾ [٣٠] ك^(٤)، ﴿سَوْءَ أَخِيهِ﴾ [٣١] ح^(٥).

﴿النَّدِيمِينَ﴾ [٣١] كـ، وهو الاختيار^(٦)، ثم يتدنى ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ [٣٢] أي من أجل قتل قابيل هابيل كتبنا ذلك على بني إسرائيل^(٧)، وقد زعم قومٌ أنَّ ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾ [٣٢] صلة للندم، التقدير: نديم من أجل ذلك القتل، وهذا القول جائزٌ أيضًا، غير أنَّ الأكثر

(١) وهما وقفان صالحان عند النحاس، وكافيان عند الأشموني، (القطع ٢٨٦، المنار ٩٠).

(٢) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٦١٧/٢، المكتفى ٢٣٨، المنار ٩٠).

(٣) وهو وقف حسن عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني، (القطع ٢٨٦، المكتفى ٢٣٨، المنار ٩٠).

(٤) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: تام، المصادر السابقة.

(٥) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال النحاس: صالح، والداني: كاف (الإيضاح ٦١٧/٢، المكتفى ٢٣٨، المنار ٩١).

(٦) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني، (الإيضاح ٦١٧/٢، المكتفى ٢٣٨) وقال النحاس: تمام على قول أكثر أهل اللغة، وهذا اختيار الأشموني، (القطع ٢٨٦، المنار ٩١).

(٧) انظر تفسير الطبري ٦/ ٢٠٠، تفسير القرطبي ٦/ ١٤٤، البحر المحيط ٢٣٧/٤.

الأشهر الأول^(١).

﴿قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [٣٢] ح^(٢)، ﴿أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [٣٢] شَبَّهَ
الَّتِي هَامَ^(٣)، ﴿لَمْ يَرْفُوتْ﴾ [٣٢] م^(٤)، ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ [٣٣] ح^(٥)،
﴿فِي الدُّنْيَا﴾ [٣٣] ح^(٦)، ﴿عَظِيمٌ﴾ [٣٣] كَ— عِنْدَ مَنْ يَرَى
الابْتِدَاءَ ب: «إِلَّا»^(٧)، ﴿رَجِيعٌ﴾ [٣٤] م^(٨)، ﴿الْوَسِيلَةَ﴾ [٣٥] عِنْدَ

(١) زعم نافع أن التمام ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ (٣) مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، قال النحاس: وهذا قول خارج عن قول أهل التأويل، وقال الداني: وليس بشيء لأن الوجه أن تكون «مِنْ» صلة لـ ﴿كَتَبْنَا﴾. انظر القطع ٢٨٦، المكتفى ٢٣٩، المنار ٩١.

(٢) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشُموني للابتداء بالشرط، (المقصد ٩١، المنار ٩١).

(٣) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والنحاس والداني، وخالف الأشُموني فقال: حسن، (الإيضاح ٦١٨ / ٢، القطع ٢٨٦، المكتفى ٢٣٩، المنار ٩١).

(٤) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشُموني، (القطع ٢٨٦، المكتفى ٢٣٩، المنار ٩١).

(٥) وهو قطع كاف عند أبي حاتم، وتام عند نافع، قال النحاس: وخولفا في ذلك فقيل: ليس بتمام ولا كاف لأن بعده استثناء، (القطع ٢٨٦).

(٦) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني والأشُموني: كاف، (الإيضاح ٦١٨ / ٢، المكتفى ٢٣٩، المنار ٩١).

(٧) وهو وقف حسن غير تام عند ابن الأنباري والنحاس وكاف عند الداني، (الإيضاح ٦١٨ / ٢، القطع ٢٨٧، المكتفى ٢٣٩).

(٨) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشُموني. (الإيضاح ٦١٨ / ٢، القطع ٢٨٧، المكتفى ٢٣٩، المنار ٩١).

بَعْضِهِمْ^(١)، ﴿تَفْلِحُونَ﴾ [٣٥] م^(٢)، ﴿تُقْبَلْ مِنْهُمْ﴾ [٣٦] عَنْدَ بَعْضِهِمْ^(٣)، ﴿أَلَيْمٌ﴾ [٣٦] ك^(٤)، ﴿وَمِنْهَا﴾ [٣٧] ح^(٥)، ﴿مُقِيمٌ﴾ [٣٧] م^(٦)، ﴿مَنْ أَلَّهُ﴾ [٣٨] ح، ﴿حَكِيمٌ﴾ [٣٨] ك، ﴿عَلَيْهِ﴾ [٣٩] ح^(٧)، ﴿رَجِيمٌ﴾ [٣٩] ك^(٨)، ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [٤٠] ح^(٩)، ﴿قَدِيرٌ﴾ [٤٠] م^(١٠)، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ:

- (١) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري، وصالح عند النحاس وجائز عند الأشموني. (الإيضاح ٦١٨ / ٢، القطع ٢٨٧، المنار ٩١).
- (٢) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٨٧، المكتفى ٢٣٩، المنار ٩١).
- (٣) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٦١٨ / ٢، المكتفى ٢٣٩، المنار ٩١).
- (٤) وهو وقف تام عند النحاس، وقال الأشموني: تام على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعل ما بعده في موضع الحال، (القطع ٢٨٧، المنار ٩١).
- (٥) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦١٨ / ٢، المكتفى ٢٣٩، المنار ٩١).
- (٦) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٦١٨ / ٢، القطع ٢٨٧، المكتفى ٢٣٩، المنار ٩١).
- (٧) وهي وقوف حسنة عند ابن الأنباري وكافية عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٦١٩ / ٢، المكتفى ٢٣٩، المنار ٩١).
- (٨) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والنحاس والداني والأشموني، (الإيضاح ٦١٩ / ٢، القطع ٢٨٧، المكتفى ٢٣٩، المنار ٩١).
- (٩) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٣٩، المنار ٩١).
- (١٠) هذا قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. (الإيضاح ٦١٩ / ٢، القطع ٢٨٧، المكتفى ٢٣٩، المنار ٩١).

﴿الْمَقَلَمَ﴾ [٤٠] رأس القصة^(١).

﴿تُؤْمِنُ قُلُوبُهُمْ﴾ [٤١] ح عند من جعل قوله: ﴿سَمْعُوتَ﴾ [٤١] مرفوعاً بما قبله، وما قبله من صلته^(٢)، ومن رفع «السَّماعين» على الذمّ والشتم على تقدير: «هم سَمَاعُونَ» وجعل [٦٠/ و] ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ [٤١] عطفًا على قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ [٤١] فالوقف على ﴿هَادُوا﴾^(٣) [٤١]، وقوله: ﴿سَمْعُوتَ لِلْكَذِبِ﴾ [٤١] معناه: قائلون للكذب، ويجوز أن يكون معناه: سَمَاعُونَ منك ليكذبوا عليك والمسموع حق^(٤)، وقوله: ﴿سَمْعُوتَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ﴾ [٤١] وصله أولى لأنّه تابع للأول وقد يجوز الابتداء به أيضًا عند قوم^(٥).

(١) ويكون الوقف على ﴿رَجِيعٌ﴾ تام.

(٢) قال الفراء: إن شئت رفعت ﴿سَمْعُوتَ لِلْكَذِبِ﴾ بـ: «مِنْ» ولم نجعل «مِنْ» في المعنى متصلة بما قبلها. معاني القرآن ١/ ٣٠٨، وانظر الإيضاح ٢/ ٦١٩، القطع ٢٨٧-٢٨٨، المكتفى ٢٣٩، المنار ٩١.

(٣) قال الأخفش: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ تام، لأن المعنى: لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من هؤلاء ومن هؤلاء، قال النحاس: وهذا أحد قولي الفراء، وزعم أن ﴿سَمْعُوتَ﴾ مرفوع بالابتداء، وهذا كلام فيه تساهل، وهو مرفوع على إضمار مبتدأ، أي: هم سماعون. انظر القطع ٢٨٧، المكتفى ٢٣٩ - ٢٤٠، المنار ٩١.

(٤) انظر معاني القرآن للزجاج ٢/ ١٧٤، الإيضاح ٢/ ٦٢٠، المكتفى ٢٤٠، المنار ٩١.

(٥) قال الداني: ﴿سَمْعُوتَ لِلْكَذِبِ﴾ كاف، ورجحه الأشموني على استئناف ما بعده. (المكتفى ٢٤٠، المنار ٩١).

﴿لَمْ يَأْتُوكَ﴾ [٤١] ح^(١)، ثُمَّ قَالَ [الله] ^(٢) مَخْبِرًا: ﴿يُحَرِّفُونَ
الْكِتَابَ﴾ [٤١]، وَمَنْ جَعَلَ ﴿يُحَرِّفُونَ الْكِتَابَ﴾ [٤١] حَالًا مِمَّا فِي ﴿يَأْتُوكَ﴾ [٤١]
لَمْ يَتَمَّ دُونَهُ ^(٣).

﴿مَوَاضِعُهُ﴾ [٤١] عِنْدَ أَبِي حَاتِمٍ ^(٤)، ﴿فَلَا حَذْرَؤُا﴾ [٤١] ح،
﴿شَيْعًا﴾ [٤١] ح^(٥)، ﴿قُلُوبُهُمْ﴾ [٤١] ح^(٦)، ﴿عَظِيمٌ﴾ [٤١] ك—— ^(٧)،

(١) قال يعقوب: هذا الوقف التمام، قال النحاس: وهذا مذهب الأخفش ونافع
وأحمد بن موسى وأبي حاتم. (القطع ٢٨٨).

(٢) الزيادة من (ح).

(٣) انظر الإيضاح ٦٢٠ / ٢، المنار ٩١، وقال مكي: ويجوز أن تكون ﴿يُحَرِّفُونَ﴾
حَالًا مِنَ الْمَضْمَرِ فِي ﴿سَتَعُودُ﴾. مشكل الإعراب القرآن ١ / ٢٢٨، وقال
القرطبي: ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِقَوْلِهِ: ﴿سَتَعُودُ﴾ وَلَيْسَ بِحَالٍ مِنَ
الضَّمِيرِ الَّذِي فِي ﴿يَأْتُوكَ﴾، تفسير القرطبي ٦ / ١٧٦.

(٤) وهو وقف كاف عند الداني وجائز عند الأشموني، (المكتفى ٢٤٠، المنار
٩١).

(٥) وهما وقفان حسنان عند ابن الأنباري والنحاس وكافيان عند الداني والأشموني.
(الإيضاح ٦٢٠ / ٢، القطع ٢٨٨، المكتفى ٢٤٠، المنار ٩١).

(٦) قال ابن الأنباري: وقف قبيح، لَأَنَّ ﴿أُولَئِكَ﴾ مَرْفُوعٌ بِمَا عَادَ مِنَ الْهَاءِ وَالْمِيمِ
فِي قَوْلِهِ: ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا﴾ (الإيضاح ٦٢٠ / ٢) وقال الداني: وقف كاف،
(المكتفى ٢٤٠).

(٧) قال النحاس: قطع حسنٌ إِنْ جَعَلْتَ مَا بَعْدَهُ عَلَى إِضْمَارٍ مُبْتَدَأٍ أَيْ: هَمْ
سَمَاعُونَ، وَإِنْ أَبَدَلْتَ مَا بَعْدَهُ مِمَّا قَبْلَهُ لَمْ تَقِفْ عَلَيْهِ، وَقَالَ الدَّانِي وَالْأَشْمُونِي:
كَاف. (القطع ٢٨٨، المكتفى ٢٤٠، المنار ٩١).

﴿لِّلشَّحِطِ﴾ [٤٢] ح، ﴿أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [٤٢] ح^(١)، ﴿سَيِّئًا﴾ [٤٢] ح، وكذلك
﴿بِالْقِسْطِ﴾^(٢) [٤٢]، ﴿الْمُقْسِطِينَ﴾ [٤٢] ك—^(٣)، ﴿ذَٰلِكَ﴾ [٤٣] ح^(٤)،
﴿بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [٤٣] ح^(٥)، ﴿وَنُورٌ﴾ [٤٤] عند بعضهم^(٦)، ﴿شُهَدَاءٌ﴾ [٤٤]
أَحْسَنَ مِنْهُ، ﴿قَلِيلًا﴾ [٤٤] ح^(٧)، ﴿الْكَافِرُونَ﴾ [٤٤] ك—^(٨)،
﴿بِالنَّفْسِ﴾ [٤٥] ح عند من قرأ ما بعدها رفعًا^(٩)، ﴿بِالْيَسَنِ﴾ [٤٥] وقف

(١) وهما وقفان حسان عند ابن الأنباري والأشْمُونِي، وكافيان عند النحاس والداني. (الإيضاح ٢/ ٦٢١، القطع ٢٨٨، المكتفى ٢٤٠، المنار ٩١).

(٢) وهما وقفان كافيان عند الأشْمُونِي، (المنار ٩١).

(٣) وهو قول الداني ورجحه الأشْمُونِي، وقال النحاس: تام، (القطع ٢٨٨، المكتفى ٢٤٠، المنار ٩١).

(٤) وهو وقف كاف عند الداني والأشْمُونِي، (المكتفى ٢٤٠، المنار ٩١).

(٥) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشْمُونِي، (القطع ٢٨٨، المكتفى ٢٤٠، المنار ٩١ - ٩٢).

(٦) وهو وقف مفهوم عند الأنصاري، وجائز عند الأشْمُونِي، (المقصد ٩٢، المنار ٩٢).

(٧) وهما وقفان صالحان عند النحاس وكافيان عند الداني والأشْمُونِي، (القطع ٢٨٨، المكتفى ٢٤٠، المنار ٩٢).

(٨) وهو وقف تام عند النحاس والأشْمُونِي، وقال الداني: أکفی مما قبله، المصادر السابقة.

(٩) أي ﴿وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحُ﴾ وهي قراءة الكسائي وحده، وقرأ الباقر بن النصب. السبعة ٢٤٤، الكشف ١/ ٤٠٩، التيسير ٩٩، وانظر الإيضاح ٢/ ٦٢١، القطع ٢٨٨، المكتفى ٢٤٠، المنار ٩٢.

لِمَنْ قَرَأَ ﴿وَالْجُرُوحُ﴾ [٤٥] وَحَدَّهَا بِالرَّفْعِ^(١)، وَمَنْ قَرَأَ الْكُلَّ بِالنَّصْبِ وَقَفَ عَلَى ﴿فَصَاصُ﴾^(٢) [٤٥].

﴿كَفَّارَةٌ لِّلَّذِينَ﴾ [٤٥] ح^(٣)، ﴿الظَّالِمُونَ﴾ [٤٥] ك^(٤)، ﴿الَّتُورَةِ﴾ [٤٦] ح^(٥)، ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [٤٦] كـ عند مَنْ قَرَأَ ﴿وَلِيَحْكُمُ﴾ [٤٧] عَلَى الْأَمْرِ^(٦)، ﴿فِيهِ﴾ [٤٧] ح^(٧)، ﴿الْفَنَسِقُونَ﴾ [٤٧] م^(٨)، ﴿وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾ [٤٨]، ﴿مِنْ أَلْحَقٍ﴾ [٤٨] ﴿وَمِنْهَا جَاءَ﴾ [٤٨] كُلُّهَا حَسَنٌ^(٩)، ﴿تَخْلِفُونَ﴾ [٤٨] عِنْدَ

(١) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، وقرأ الباقر بالنصب. انظر المصادر السابقة.

(٢) انظر الإيضاح ٢ / ٦٢٢، القطع ٢٨٩، المنار ٩٢.

(٣) وهو قول النحاس، وقال الداني والأشموني: كاف، (القطع ٢٨٩، المكتفى ٢٤١، المنار ٩٢).

(٤) قال النحاس والداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف، المصادر السابقة.

(٥) قال الأنصاري: وقف كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ٩٢، المنار ٩٢).

(٦) قرأ حمزة ﴿وَلِيَحْكُمُ﴾ بكسر اللام ونصب الميم، وقرأ الباقر بإسكان اللام وجزم الميم، انظر السبعة ٢٤٤، الكشف ١ / ٤١٠، التيسير ٩٩، المكتفى ٢٤١، المنار ٩٢.

(٧) وهو قول النحاس وقال الداني والأشموني: كاف، (القطع ٢٨٩، المكتفى ٢٤١، المنار ٩٢).

(٨) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.

(٩) وهي وقوف صالحة عند النحاس، وقال الأشموني في الأول جائز، وفي الآخرين كاف. (القطع ٢٨٩، المنار ٩٢).

بعضهم، وتجاوزته أحسن^(١)، ﴿أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [٤٩] ح^(٢)، ﴿ذُنُوبِهِمْ﴾ [٤٩] ح^(٣)، ﴿لَقَسِفُونَ﴾ [٤٩] ك—^(٤)، ﴿يَبْقُونَ﴾ [٥٠] ح^(٥)، ﴿يُوقِنُونَ﴾ [٥٠] م^(٦)، ﴿أَوَّلِيَّةَ﴾ [٥١] ح^(٧)، ﴿بَعْضُ﴾ [٥١] ح وكذلك ﴿مِنْهُمْ﴾ [٥١]، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٥١] ك^(٨)، ﴿دَابِرَهُ﴾ [٥٢] ح^(٩)، ﴿تَنذِيرَاتٍ﴾ [٥٢] ك عند مَنْ

(١) قال النحاس: ليس بتمام على قول من قال: ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ﴾ معطوف على ﴿الْكِتَابِ﴾ أي: وأنزلنا إليك أن احكم بينهم، ومن قطعه مما قبله وقف على ﴿تَقْنَلُونَ﴾. (القطع ٢٨٩) وانظر المنار ٩٢.

(٢) وهو قول ابن الأنباري، وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٢٢، المكتفى ٢٤١) وقال نافع: تام، (القطع ٢٩٠، المنار ٩٢).

(٣) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٢٢، المكتفى ٢٤٢، المنار ٩٢).

(٤) قال الداني: ومن قرأ ﴿أفحكم الجاهلية تبغون﴾ بالتاء حسن له الابتداء بذلك لأنه استئناف خطاب، ومن قرأ ﴿يَبْقُونَ﴾ بالياء لم يبتدئ بذلك على الاختيار لأنه راجع إلى ما تقدمه من قوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾. المكتفى ٢٤٢، وانظر المنار ٩٢.

(٥) وهو وقف حسن عند الأنصاري أيضًا، (المقصد ٩٣).

(٦) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٩٠، المكتفى ٢٤٢، المنار ٩٢).

(٧) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٢٢، المكتفى ٢٤٢) وقال نافع والأخفش والقتبي وأبو عبدالله وأبو حاتم: تام، (القطع ٢٩٠).

(٨) وهي وقوف حسنة عند النحاس وكافية عند الداني والأشموني، (القطع ٢٩٠، المكتفى ٢٤٢، المنار ٩٢).

(٩) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٢٩٠، المنار ٩٢).

قرأ ما بعده رفعا^(١)، ﴿لَعَنَكُمْ﴾ [٥٣] ح^(٢)، ﴿خَسِرِينَ﴾ [٥٣] م^(٣)، ﴿عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [٥٤] ح^(٤)، ﴿لَا يَمُرُّ﴾ [٥٤] أَحْسَنُ مِنْهُ^(٥)، ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ [٥٤] ح^(٦)، ﴿عَلِيمٌ﴾ [٥٤] م كـ، ﴿رَاكِعُونَ﴾ [٥٥] كـ، ﴿الْفَلِيلُونَ﴾ [٥٦] م^(٧)، ﴿وَالْكَفَّارَ أَوْلِيَاءَ﴾ [٥٧] ح^(٨)،

(١) قرأ أبو عمرو ﴿ويقول﴾ بالنصب، وقرأ الباقون ﴿ويَقُولُ﴾ بالرفع. السبعة ٢٤٥، الكشف ١/ ٤١١، التيسير ٩٩، وانظر الإيضاح ٢/ ٦٢٣، القطع ٢٩٠، المكتفى ٢٤٢، المنار ٩٢.

(٢) قال الأنصاري: وقف صالح، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ٩٣، المنار ٩٢).

(٣) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦٢٣، القطع ٢٩٠، المكتفى ٢٤٢، المنار ٩٢).

(٤) قال الأشموني: وقف تام على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعل ما بعده في موضع النعت لقوله: ﴿يَقُولُ﴾. (المنار ٩٣).

(٥) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والنحاس وكاف عند الداني والأشموني. (الإيضاح ٢/ ٦٢٣، القطع ٢٩٠، المكتفى ٢٤٢، المنار ٩٣).

(٦) قال الأنصاري: وقف كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ٩٤، المنار ٩٣).

(٧) وهي وقوف تامة عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٤٢، المنار ٩٣).

(٨) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٢٣، المكتفى ٢٤٢)، وقال يعقوب: ﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾ وقف كاف، وقال النحاس: هذا غلط، والقول فيه قول نافع: أن التمام ﴿أَوْلِيَاءَ﴾ لَأَنَّ ﴿وَالْكَفَّارَ﴾ معطوف على ما قبله، فلا معنى للابتداء به. (القطع ٢٩٠) وانظر المنار ٩٣.

﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [٥٧] كـ^(١)، ﴿وَلَمَّا﴾ [٥٨] ح^(٢)، ﴿لَا يَعْقُلُونَ﴾ [٥٨] كـ،
 ﴿فَلْيَسْأَلُوا﴾ [٥٩] ك^(٣)، [٦٠ / ظ] ﴿مُتَوَبِّعَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾ [٦٠] عند نافع، كأنه جعل
 موضع «مَنْ» رفعاً التقدير: «هو مَنْ لعنه الله»^(٤)، وقال الأخفش: الوقف
 على ﴿الطَّلَعُوتُ﴾ [٦٠] وجعل ﴿مَنْ﴾ في موضع خفض بدلاً من قوله:
 ﴿يَشْرِي مِنْ ذَلِكَ﴾^(٥) [٦٠]، ﴿الطَّلَعُوتُ﴾ [٦٠] ح^(٦)، ﴿السَّبِيلِ﴾ [٦٠] كـ،
 ﴿خَرَجُوا بِهِ﴾ [٦١] ح، ﴿يَكْتُمُونَ﴾ [٦١] كـ^(٧)، ﴿السُّحَّتِ﴾ [٦٢] ح^(٨)،

(١) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وصالح عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٦٢٣ / ٢، القطع ٢٩١، المكتفى ٢٤٢ - ٢٤٣، المنار ٩٣).

(٢) قال الأنصاري: وقف صالح، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ٩٤، المنار ٩٣).

(٣) وهما وقفان تامان عند الداني والأنصاري والأشموني، (المكتفى ٢٤٣، المقصد ٩٤، المنار ٩٣).

(٤) قال نافع: تام، وقال النحاس: إن جعلت ﴿مَنْ﴾ في موضع رفع جاز ما قال نافع. (القطع ٢٩١).

(٥) قال الأخفش: التمام فيه ﴿وَعَبْدَ الطَّلَعُوتِ﴾، قال النحاس: إن جعلت ﴿مَنْ﴾ في موضع خفض بدلاً من ﴿يَشْرِي﴾ كان القول كما قال الأخفش، وكذا إن جعلتها في موضع نصب بـ ﴿أَتَيْنَكُمْ﴾ (القطع ٢٩١).

(٦) وهو وقف حسن عند الأنصاري والأشموني أيضاً، (المقصد ٩٤، المنار ٩٣).

(٧) وهي وقوف كافية عند الأنصاري والأشموني، (المقصد ٩٤، المنار ٩٣).

(٨) وهو وقف صالح عند الأنصاري وجائز عند الأشموني. (المقصد ٩٤، المنار ٩٣).

﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٦٢] ك^(١)، ﴿السُّحَّتِ﴾ [٦٣] ح^(٢)، ﴿يَصْنَعُونَ﴾ [٦٣] م^(٣).

﴿مَقُولَةٌ﴾ [٦٤] لِبَعْضِهِمْ، ثُمَّ قَالَ [تعالى] ^(٤): ﴿عُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [٦٤]،
والوصل أولى لأنه كالجزء لما قبله ^(٥)، و[قال] ^(٦) الأخفش: ﴿كَيْفَ
يَشَاءُ﴾ ^(٧) [٦٤].

﴿وَكُفِّرًا﴾ [٦٤] ح^(٨)، ﴿الْقَيْمَةِ﴾ [٦٤] ح^(٩)، ﴿فَسَادًا﴾ [٦٤] ح^(١٠).

(١) قال الأنصاري: حسن، ورجح الأشموني أنه كاف، (المقصد ٩٤، المنار ٩٣).

(٢) وهو وقف صالح عند الأنصاري وجائز عند الأشموني، (المقصد ٩٤، المنار ٩٣).

(٣) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٩١، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٣).

(٤) الزيادة من (ح).

(٥) نص عليه الأشموني أيضاً، (المنار ٩٣) وقال الأنصاري: وقف مفهوم. (المقصد ٩٥).

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) وهو وقف حسن عند ابن الأباري وصالح عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٢/٦٢٤، القطع ٢٩١، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٣).

(٨) وهو قطع صالح عند النحاس والأنصاري، وجائز عند الأشموني، (القطع ٢٩١، المقصد ٩٥، المنار ٩٣).

(٩) قال الأنصاري: وقف كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ٩٥، المنار ٩٣).

(١٠) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني. (المقصد ٩٥، المنار ٩٣).

﴿الْمُفْسِدِينَ﴾ [٦٤] كـ^(١)، ﴿الْغَافِرِينَ﴾ [٦٥] كـ^(٢)، ﴿أَرْجُلَهُمْ﴾ [٦٦] ح^(٣)،
﴿مُقْتَصِدَةً﴾ [٦٦] ح^(٤)، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٦٦] م^(٥)، ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾ [٦٧] ح^(٦)،
﴿رِسَالَتَهُ﴾ [٦٧] ح^(٧)، ﴿مِنَ النَّاسِ﴾ [٦٧] ح^(٨)، ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [٦٧] م^(٩)،
﴿مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [٦٨] ح^(١٠)، ﴿وَكُفْرًا﴾ [٦٨] كـ^(١١)، ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [٦٨]

(١) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، وحسن عند الأنصاري. (القطع ٢٩١، المكتفى ٢٤٣، المقصد ٩٥، المنار ٩٣).

(٢) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني أيضاً، (المقصد ٩٥، المنار ٩٣).

(٣) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦٢٤ / ٢، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٣).

(٤) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال النحاس: صالح، والداني: كاف، (الإيضاح ٦٢٤ / ٢، القطع ٢٩١، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٣).

(٥) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٩١، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٣).

(٦) قال الأنصاري: وقف صالح، ورجح الأشموني أنه حسن للابتداء بالشرط، (المقصد ٩٥، المنار ٩٣).

(٧) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني، المصدران السابقان.

(٨) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٣) وقال نافع: تام، (القطع ٢٩١).

(٩) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.

(١٠) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦٢٤ / ٢، القطع ٢٩١، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٣).

(١١) وهو وقف صالح عند الأنصاري، وجائز عند الأشموني. (المقصد ٩٥، المنار ٩٣).

م^(١)، ﴿يَحْرَتُونَ﴾ [٦٩] م^(٢)، ﴿رُسُلًا﴾ [٧٠] ح^(٣)، ﴿يَقْتُلُونَ﴾ [٧٠] ك^(٤).

﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا﴾ [٧١] وقف حسن، وقوله: ﴿كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [٧١] مِنْهُمْ مَنْ رفعه بأنه خبرٌ مبتدأ محذوف، التقدير: «ذوو عَمَى وصمم كثيرٌ منهم»^(٥)، ومنهم مَنْ رفعه بالفعل قبله على لغة من يقول: «أكلوني البراغيث» فعلى مذهبه وصلته بالفعل قبله^(٦)، قال الشاعر:

(الطويل)

(١) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني. (القطع ٢٩١، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٣).

(٢) وهو قول الداني ورجحه الأشموني وقال النحاس: قطع حسن، (القطع ٢٩١، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٣).

(٣) وهو قول ابن الأنباري، وقال النحاس والداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٢٤، القطع ٢٩١، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٣).

(٤) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٢٩١ - ٢٩٢، المنار ٩٣).

(٥) قال يعقوب: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا﴾ هذا الوقف الكافي، قال النحاس: في هذا تقديرات لأهل العربية، إن قدرته بمعنى: العُمى والصم كثيرٌ منهم، فالقول كما قال، وكذا إن قدرته بمعنى: العُمى والصم منهم كثيرٌ، (القطع ٢٩٢) وانظر الإيضاح ٢/ ٦٢٤، المنار ٩٣.

(٦) هذا قول الأخفش، وقال النحاس: وإن جعلت ﴿كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ بدلاً من الواو كان كذلك، (القطع ٢٩٢)، وقال الأشموني: ولا يُحمل ذلك على لغة أكلوني البراغيث لقلة استعمالها وشذوذها. (المنار ٩٣).

٣٢ - وَلَكِنْ دِيَافِيٌّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحُورَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ^(١)

﴿مَتْنُهُ﴾ [٧١] حَسَنٌ فِي الْمَذْهَبَيْنِ^(٢)، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٧١] شبه التَّامَّ^(٣)، ﴿مَرِيَمٌ﴾ [٧٢] ح^(٤)، ﴿وَرَبَّكُمْ﴾ [٧٢] ح^(٥)، ﴿الْكَارُ﴾ [٧٢] ح^(٦)، ﴿أَنْصَارٍ﴾ [٧٢] ك____^(٧)، ﴿ثَلَاثَةٌ﴾ [٧٣] ح^(٨)، ﴿وَجِدْ﴾ [٧٣]

(١) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه ٥٠ / ١، الكتاب ٤٠ / ٢، الكلمة ٨٦، ٢٣٩، الخصائص ١٩٤ / ٢، الأمالي الشجرية ١٣٣ / ١، شرح شواهد الإيضاح ٣٣٦، ٦٢٦، شرح المفصل ٨٩ / ٣، ٧ / ٧، رصف المباني ١١٢، ٣٩٨، همع الهوامع ١ / ١٦٠، الخزانة ٢ / ٣٨٦، ٣ / ٢٩٣، ٣٣٤، ٤ / ٥٥٤، الدرر اللوامع ١ / ١٤٢، واللسان (خطأ) (دوف) (سلط)، والديافي: المنسوب إلى دياف، قرية بالشام يسكنها النَّبَطُ، والسَّلِيْطُ: الزيت، والشاهد فيه قوله: (يعصِرْنَ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ)، الأصل (يعصِرُ السَّلِيْطَ أَقَارِبُهُ)، إذ جعل في (يعصِرْنَ) ضمير (أقاربه) الفاعل، وألحق به علامة التأنيث، لأنه أراد الجماعات.

(٢) وهو وقف كاف عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٩٢، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٣).

(٣) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، المصادر السابقة.

(٤) قال نافع: تام، (القطع ٢٩٢)، ورجع الأشموني أنه حسن، (المنار ٩٣).

(٥) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني، (المقصد ٩٦، المنار ٩٣).

(٦) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢ / ٦٢٤، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٣).

(٧) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٩٢، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٣).

(٨) قال الأنصاري: وقف صالح، ورجع الأشموني أنه حسن. (المقصد ٩٦، المنار ٩٣).

أَحْسَنَ مِنْهُ^(١)، ﴿أَلَيْمٌ﴾ [٧٣] كـ^(٢)، ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَكَ﴾ [٧٤] ح^(٣)،
 ﴿رَحِيمٌ﴾ [٧٤] كـ^(٤)، ﴿أَلَطْعَامٌ﴾ [٧٥] ح^(٥)، ﴿يُؤَفِّكُونَ﴾ [٧٥]
 كـ^(٦)، ﴿وَلَا تَقْعَا﴾ [٧٦] ح^(٧)، ﴿أَلْعَلِيمُ﴾ [٧٦] كـ^(٨)، ﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [٧٧]
 ح^(٩)، وَكَذَلِكَ ﴿قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ﴾ [٧٧]^(١٠) وَالْأَحْسَنُ آخِرُ الْآيَةِ وَهُوَ

(١) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني. (الإيضاح
 ٢/ ٦٢٥، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٤).

(٢) هذا قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٢٩٢، المنار ٩٤).

(٣) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني، (المقصد ٩٦، المنار ٩٤).

(٤) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٩٢، المكتفى ٢٤٣،
 المنار ٩٤).

(٥) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس والداني: كاف،
 (الإيضاح ٢/ ٦٢٥، القطع ٢٩٢، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٤).

(٦) قال النحاس والداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٢٩٢، المكتفى
 ٢٤٣، المنار ٩٤).

(٧) قال أحمد بن موسى: تم الكلام، وقال غيره: هو قطع حسن، (القطع ٢٩٢)
 وقال الأشموني: كاف، (المنار ٩٤).

(٨) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٩٢، المكتفى ٢٤٣،
 المنار ٩٤).

(٩) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني، (المقصد ٩٦، المنار ٩٤).

(١٠) قال نافع: تام، وقال غيره: هو قطع صالح لأن ما بعده معطوف عليه. (القطع
 ٢٩٢، المنار ٩٤).

الكافي، وعند بعضهم التام^(١)، [٦١/ و] ﴿مَرِيَمَ﴾ [٧٨] ح^(٢)،
﴿يَعْتَدُونَ﴾ [٧٨] ك^(٣)، ﴿فَعَلُوهُ﴾ [٧٩] ح^(٤)، ﴿يَفْعَلُونَ﴾ [٧٩] ك^(٥)،
﴿كَفَرُوا﴾ [٨٠] ح^(٦)، ﴿خَلِدُونَ﴾ [٨٠] ك^(٧)، ﴿فَنَسِفُونَ﴾ [٨١] ك^(٨)،
﴿أَشْرَكُوا﴾ [٨٢] ح^(٩)، ﴿نَصَكِرُوا﴾ [٨٢] ح^(١٠)، ﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [٨٢]

(١) وهو قوله: ﴿السَّبِيل﴾ قال النحاس والداني والأشموني: وقف تام. (القطع ٢٩٢، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٤).

(٢) وهو وقف كاف عند النحاس وحسن عند الأشموني، (القطع ٢٩٢، المنار ٩٤).

(٣) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني، وقال الداني: تام، (القطع ٢٩٣، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٤).

(٤) وهو قول ابن الأنباري، وقال النحاس والداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦٢٥ / ٢، القطع ٢٩٣، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٤).

(٥) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: تام، (القطع ٢٩٣، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٤).

(٦) وهو قطع كاف عند النحاس ووقف جائز عند الأشموني، (القطع ٢٩٣، المنار ٩٤).

(٧) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٩٣، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٤).

(٨) وهو قول الداني، وقال النحاس والأشموني: تام، المصادر السابقة.

(٩) في (ح) «اشكروا» وهو تصحيف.

(١٠) وهما وقفان حسنان عند الأشموني أيضاً. (المنار ٩٤).

كـ^(١)، ﴿الشَّاهِدِينَ﴾ [٨٣] كـ، وكذلك ﴿الصَّالِحِينَ﴾^(٢) [٨٤]، ويجوز ﴿مِنَ الْحَقِّ﴾ [٨٣، ٨٤] في الاثنين^(٣)، ﴿خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [٨٥] ح^(٤)، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [٨٥] م، ﴿الْجَمِيمِ﴾ [٨٦] م^(٥)، ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ [٨٧] ح^(٦)، ﴿الْمُعْتَدِينَ﴾ [٨٧] ك^(٧)، ﴿طَائِفًا﴾ [٨٨] ح^(٨)، وإن شئت ﴿مُؤْمِنُونَ﴾ [٨٨] وهو أنتم حسنًا^(٩)، ﴿عَفَدْتُمُ الْآيَمْنَ﴾ [٨٩] ح، وكذلك ﴿تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [٨٩]،

(١) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني. (القطع ٢٩٣، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٤).

(٢) وهما وقفان كافيان عند النحاس والداني، وقال الأشموني في الأول تام وفي الثاني كاف، (القطع ٢٩٣، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٤).

(٣) قال الأشموني: ﴿الْحَقِّ﴾ الأول حسن، لأن ﴿يَقُولُونَ﴾ يصلح حالاً لقوله: ﴿عَرَفُوا﴾ ويصلح مستأنفاً، والثاني ليس بوقف لأن الواو للحال، وإن جعلت للاستئناف حسن الوقف على الثاني أيضاً. (المنار ٩٤).

(٤) قال الأنصاري: وقف صالح، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ٩٧، المنار ٩٤).

(٥) وهو وقف كاف عند النحاس وتام عند الأشموني، (القطع ٢٩٣، المنار ٩٤).

(٦) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني، (المقصد ٩٧، المنار ٩٤).

(٧) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٩٣، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٤).

(٨) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني، (المقصد ٩٧، المنار ٩٤).

(٩) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني. (القطع ٢٩٣، المكتفى ٢٤٣، المنار ٩٤).

﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [٨٩] وهو أحسن ممَّا قبله، ﴿إِذَا حَلَقْتُمْ﴾ [٨٩] ح^(١)،
والأحسن ﴿أَيَمِّنْكُمْ﴾ [٨٩]^(٢)، ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [٨٩] م^(٣)، ﴿الشَّيْطَانِ﴾ [٩٠]
ح^(٤)، ﴿تَقْلِبُونَ﴾ [٩٠] أحسن منه^(٥)، ﴿وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ [٩١] ح^(٦)،
﴿مُنْهَوْنَ﴾ [٩١] كـ^(٧)، ﴿وَأَحْذَرُوا﴾ [٩٢] ح^(٨)، ﴿الْمِيْنُ﴾ [٩٢] كـ^(٩)،

(١) وهي وقفة حسنة عند الأشموني. (المنار ٩٤).

(٢) وهو وقف حسنٌ عند ابن الأنباري وكاف عند الداني، (الإيضاح ٦٢٥ / ٢،
المكتفى ٢٤٣ - ٢٤٤) وقال الأشموني: حسنٌ إن جعلت الكاف في ﴿كَذَلِكَ﴾
نعتاً لمصدر محذوف، أي: يبين الله لكم آياته تبييناً مثل ذلك التبيين، وليس
بوقف إن جعلت حالاً من ضمير المصدر. (المنار ٩٤).

(٣) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٩٣، المكتفى ٢٤٤،
المنار ٩٤).

(٤) قال الأنصاري: وقف مفهوم، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ٩٨،
المنار ٩٤).

(٥) قال النحاس والداني: تام، ورجح الأشموني قول المؤلف، (القطع ٢٩٣،
المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٤).

(٦) قال الأنصاري: وقف مفهوم، ورجح الأشموني أنه حسن للابتداء بالاستفهام،
(المقصد ٩٨، المنار ٩٤).

(٧) وهو قول النحاس رجحه الأشموني وقال الداني: تام، (القطع ٢٩٣، المكتفى
٢٤٤، المنار ٩٤).

(٨) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٤) وقال
نافع: تام، (القطع ٢٩٣).

(٩) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني. المصادر السابقة.

﴿وَأَحْسَنُوا﴾ [٩٣] ح^(١)، ﴿الْمَحْسِينِ﴾ [٩٣] م^(٢)، ﴿بِالْقَيِّبِ﴾ [٩٤] ح^(٣)، ﴿الِيمِ﴾ [٩٤] ك—^(٤)، ﴿حُرْمٍ﴾ [٩٥] م^(٥)، ﴿وَبَالَ أَمْرٍ﴾ [٩٥] ح، وكذلك ﴿عَمَّا سَلَفٍ﴾ [٩٥]، ﴿مِنَهُ﴾ [٩٥]^(٦) ك^(٧)، ﴿ذُؤَانِقَامٍ﴾ [٩٥] ك^(٨)، ﴿صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ [٩٦] حَسَنٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٩)، وهو مروى أيضاً عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَقَتَادَةَ وَالْكَلْبِيِّ، وقوله: ﴿مَتْنَعًا﴾ [٩٦] انتَصَبَ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، التَّقْدِيرُ:

(١) في (ح) «ك» قال الأخفش: تام، وقال غيره: هذا وقف حسنٌ، (القطع ٢٩٣) وقال الأنصاري والأشموني: كاف. (المقصد ٩٨، المنار ٩٤).

(٢) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٩٣، المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٤).

(٣) وهو وقف كاف عند الداني والأنصاري والأشموني، (المكتفى ٢٤٤، المقصد ٩٨، المنار ٩٤).

(٤) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٩٣، المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٤).

(٥) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني، (المقصد ٩٨، المنار ٩٤).

(٦) وهما وقفان حسنان عند الأشموني أيضاً، (المنار ٩٤).

(٧) وهو وقف كاف عند الداني والأنصاري والأشموني، (المكتفى ٢٤٤، المقصد ٩٨، المنار ٩٤).

(٨) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٩٤، المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٤).

(٩) قال ابن الأنباري: حسنٌ غير تام لأن قوله: ﴿مَتْنَعًا لَكُمْ﴾ منصوب متعلق بالأول (الإيضاح ٢/ ٦٢٥) وقال القتيبي: تم الكلام، قال النحاس: وهذا غلط، كيف يُبتدأ بمنصوب يعمل فيه ما قبله. (القطع ٢٤٩).

جَعَلَ ذَلِكَ مَتَاعًا لَكُمْ^(١).

وقال الأخفش: الوقف ﴿وَلِلَّسَّيَّارَةِ﴾ [٩٦] لأن ما قبله كلام واحد،
أي: أحل ذلك متاعاً لكم^(٢).

﴿حُرْمًا﴾ [٩٦] ح^(٣)، ﴿تُحْشَرُونَ﴾ [٩٦] م^(٤)، ﴿وَالْفَلَيْدَ﴾ [٩٧]
ح^(٥)، ﴿عَلَيْهِمُ﴾ [٩٧] م، ﴿رَجِيمٌ﴾ [٩٨] م^(٦)، ﴿إِلَّا أَلْبَلَعُ﴾ [٩٩] ح^(٧)،
﴿تَكْتُمُونَ﴾ [٩٩] م^(٨)، ﴿كَثْرَةُ الْغَيْثِ﴾ [١٠٠] ح^(٩)، ﴿تُقْلِحُونَ﴾ [١٠٠]

(١) انظر إعراب القرآن ٢ / ٤١ - ٤٢، مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٤٦، التبيان ١ / ٤٦٢،
المنار ٩٤.

(٢) قال النحاس: وهذا من أحسن الكلام في النحو. (القطع ٢٩٤).

(٣) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح
٢ / ٦٢٥، المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٤).

(٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح
٢ / ٦٢٥، القطع ٢٩٤، المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٤).

(٥) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح
٢ / ٦٢٥، المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٤).

(٦) وهما وقفان تامان عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٢٩٤، المكتفى
٢٤٤، المنار ٩٤).

(٧) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢ / ٦٢٥،
المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٤).

(٨) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني. (القطع ٢٩٤، المكتفى ٢٤٤،
المنار ٩٤).

(٩) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف. (الإيضاح ٢ / ٦٢٥،
المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٤).

م^(١)، ﴿تَسْوَكُمْ﴾ [١٠١] عند نافع^(٢)، ﴿بَدَلَكُمْ﴾ [١٠١] ح^(٣)، ﴿عَنَّا﴾ [١٠١] ح^(٤)، ﴿حَلِيمٌ﴾ [١٠١] ك^(٥)، ﴿كَفِيرِينَ﴾ [١٠٢] م^(٦)، ﴿وَلَا حَافٍ﴾ [١٠٣] ح^(٧)، ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾ [١٠٣] ك^(٨)، ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ [١٠٤] ح^(٩)، ﴿وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [١٠٤] م^(١٠)، ﴿أَنفُسَكُمْ﴾ [١٠٥] ح^(١١)، ﴿أَهْتَدَيْتُمْ﴾ [١٠٥] أتم

(١) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني. (القطع ٢٩٤، المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٤).

(٢) قال نافع: تام، وقال غيره: ليس بتمام لأن التقدير: لا تسألوا عن أشياء عفا الله عنها. (القطع ٢٩٥).

(٣) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٩٥).

(٤) وهو قول ابن الأنباري وقال النحاس والداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٢٥، القطع ٢٩٥، المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٥).

(٥) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني وقال الداني: تام، (القطع ٢٩٥، المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٥).

(٦) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، المصادر السابقة.

(٧) قال نافع: تام، وقال غيره: هو كاف، (القطع ٢٩٥)، وقال الأشموني: ليس بوقف لأن ما بعده استدراك بعد نفي، (المنار ٩٥).

(٨) هذا قول النحاس ورجحه الأشموني وقال الداني: تام، (القطع ٢٩٥، المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٥).

(٩) وهو وقف كاف عند النحاس وحسن عند الأشموني، (القطع ٢٩٥، المنار ٩٥).

(١٠) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٢٩٥، المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٥).

(١١) قال الأشموني: وقف صالح، أي يصلح أن يكون ما بعده مستأنفاً وحالاً. (المنار ٩٥).

حُسْنًا^(١)، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٠٥] م^(٢)، ﴿مُصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ [١٠٦] ح^(٣)،
﴿الْآثِمِينَ﴾ [١٠٦] ك^(٤).

قال يعقوب: مَنْ قرأ ﴿شَهَادَةً﴾ [١٠٦] مُنَوَّنَةً وَقَفَ عَلَيْهَا ثُمَّ يَبْتَدِئُ
﴿اللَّهُ﴾ [١٠٦] بِالْمَدِّ عَلَى الْقِسْمِ، أَي: وَاللَّهُ إِنَّا إِذَا لَمِنَ [٦١/ظ] الْآثِمِينَ^(٥)،
وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ^(٦)، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ^(٧) وَكَذَا عِنْدَ^(٨)

(١) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والأشُموني وكاف عند الداني. (الإيضاح
٢/ ٦٢٥، المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٥).

(٢) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشُموني، (القطع ٢٩٥، المكتفى ٢٤٤،
المنار ٩٥).

(٣) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني، وكاف عند النحاس وحسن عند
الأشُموني، (الإيضاح ٢/ ٦٢٦، القطع ٢٩٥، المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٥).

(٤) وهو وقف صالح عند الأنصاري، وحسن عند الأشُموني، (المقصد ١٠٠،
المنار ٩٥).

(٥) قال يعقوب: وَمِنَ الْوَقْفِ ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةً﴾ فِيمَنْ نَصَبَ وَنَوَّنَ ثُمَّ أَقْسَمَ.
(القطع ٢٩٦).

(٦) هو عبدالله بن حبيب، أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ، مَقْرِئُ الْكُوفَةِ، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْ
عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْهُ عَاصِمٌ وَرِيحِيُّ بْنُ وَثَّابٍ وَعَطَاءُ بْنُ
السَّائِبِ (ت ٧٤هـ). انظر الجرح والتعديل ٥/ ٣٧، معرفة القراء ١/ ٥٢،
طبقات القراء ١/ ٤١٣.

(٧) انظر مختصر شواذ القراءات ٣٥، المحتسب ١/ ٢٢١، البحر المحيط ٤/ ٣٩٧.

(٨) لَفْظٌ (عِنْدَ) سَقَطَ مِنْ (ح).

مَنْ قَرَأَ ﴿شَهَادَةً﴾ بِالتَّنْوِينِ، ثُمَّ يَبْتَدِئُ ﴿اللَّهُ﴾ بِالْخَفْضِ بِغَيْرِ مَدٍّ^(١) عَلَى
مَعْنَى «وَاللَّهُ»^(٢)، وَقَالَ نَصِيرٌ: وَمَنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُ بِالْإِضَافَةِ، أَوْ قَرَأَ «شَهَادَةً»
مَنْوُةً نَصْبًا [وَقَفَ ﴿شَهَادَةَ اللَّهِ﴾]^(٣)، وَهُوَ وَقَفٌ حَسَنٌ^(٤).

﴿عَلَيْهِمْ﴾ [١٠٧] عِنْدَ مَنْ قَرَأَ ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [١٠٧]، وَمَنْ قَرَأَ ﴿الْأَوَّلِينَ﴾
عَلَى الْجَمْعِ^(٥) وَقَفَ عَلَيْهِ وَابْتَدَأَ بِقَوْلِهِ: ﴿فَيُقْسِمَانِ﴾^(٦) [١٠٧]، وَمِنْهُمْ مَنْ

(١) وَهِيَ قِرَاءَةُ الشَّعْبِيِّ، وَرَوَيْتُ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ، انْظُرِ
الْمَصَادِرَ السَّابِقَةَ.

(٢) قَالَ النَّحَّاسُ: هَذِهِ الْقِرَاءَةُ جَائِزَةٌ عِنْدَ سِبْيَوِيٍّ، أَجَازَ: اللَّهُ لَقَدْ كَانَ كَذَا، يَرِيدُ:
وَاللَّهُ، ثُمَّ حَذَفَ الْوَاوَ، وَحَكَى ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَجِيزُونَهُ فِي غَيْرِ
هَذَا الْاسْمِ، وَزَعَمَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّ حُرُوفَ الْخَفْضِ لَا تُضْمَرُ
إِلَّا بَعْوَضٌ. (الْقَطْعُ ٢٩٦ - ٢٩٧).

(٣) الزِّيَادَةُ مِنَ الْمَنَارِ ٩٥.

(٤) نَقَلَ كَلَامَهُ الْأَشْمُونِيُّ، (الْمَنَارُ ٩٥)، وَقَالَ يَعْقُوبُ: وَمَنْ الْقِرَاءَةُ مَنْ يَقْرَأُ ﴿شَهَادَةَ اللَّهِ﴾
عَلَى الْإِضَافَةِ، وَهُمْ أَكْثَرُ الْقِرَاءَةِ، وَكَانَ وَقْفُهُ ﴿وَلَا تَكْثُرُ شَهَادَةُ اللَّهِ﴾، (الْقَطْعُ ٢٩٧).

(٥) قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامَرٍ وَالْكَسَائِيُّ وَحَفْصٌ ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ عَلَى
التَّنْوِينِ، وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَأَبُو بَكْرٍ ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ عَلَى الْجَمْعِ. انْظُرِ السَّبْعَةَ ٢٤٨،
الْكَشْفُ ١/ ٤١٩، التَّيْسِيرُ ١٠٠.

(٦) قَالَ يَعْقُوبُ: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ هَذَا الْوَقْفُ الْكَافِي، ثُمَّ قَالَ اللَّهُ: ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ وَرَفَعَ
﴿الْأَوَّلِينَ﴾ عَلَى التَّفْسِيرِ، قَالَ النَّحَّاسُ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ هَذَا غَيْرَ يَعْقُوبَ،
وَقَوْلُهُ فِي رَفْعِ ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ نَاقِصٌ لِإِجَازَتِهِ الْوُقُوفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ
مَرْفُوعًا عَلَى التَّفْسِيرِ، فَكَيْفَ يَكْفِي الْوُقُوفَ عَلَى مَا لَمْ يُفْسَرْ؟ وَمَنْ قَرَأَ
﴿الْأَوَّلِينَ﴾ جَعَلَهُ بَدَلًا مِنْ «الَّذِينَ». (الْقَطْعُ ٢٩٧، ٢٩٨).

قال: الوصل أولى في كلتا القراءتين إلى قوله: ﴿وَمَا أَعْتَدْنَا﴾ [١٠٧] إذ ذلك تمام الحكاية بينهم في الحلف^(١).

﴿أَنظِلِّمِينَ﴾ [١٠٧] كـ، ﴿بَعْدَ آيَتِهِمْ﴾ [١٠٨] ح، وكذلك
﴿وَأَسْمَعُوا﴾^(٢) [١٠٨]، ﴿الْفَنَاقِينَ﴾ [١٠٨] م^(٣) ﴿لَا عَلَمَ لَنَا﴾ [١٠٩] ح^(٤)،
﴿الْقُبُورِ﴾ [١٠٩] م^(٥)، ﴿وَكَهَلًا﴾ [١١٠] ح^(٦)، ﴿وَالْإِنْجِلَ﴾ [١١٠]،
﴿طَيْرًا بِإِذْنِي﴾ [١١٠]، ﴿وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي﴾ [١١٠] ﴿الْمَوْتِ بِإِذْنِي﴾^(٧) [١١٠]،

(١) قال الأشموني: وبعضهم وقف على ﴿فَيُقْسِمَانِ﴾ بتقدير: يقولان بالله لشهادتنا، والأجود تعلق ﴿بالله﴾ بـ ﴿يُقْسِمَانِ﴾. (المنار ٩٥ - ٩٦).

(٢) وهي وقفة حسنة عند ابن الأنباري وكافية عند النحاس والداني، وقال النحاس في قوله: ﴿وَأَسْمَعُوا﴾ قطع كاف إن نصبت ﴿يوم﴾ بإضمار فعل، وإن نصبت بـ ﴿اتقوا﴾ أو ﴿اسمعوا﴾ لم يكن كافياً. (الإيضاح ٢/ ٦٢٦، ٦٢٧، القطع ٢٩٨، المكتفى ٢٤٤).

(٣) قال الداني: تام، والعامل في الظرف ﴿يوم﴾ فعلٌ مضمَرٌ تقديره: (وَاتَّقُوا اللَّهَ) أو «واحدروا» أو «اذكروا»، وقال الأشموني: وليس بوقف إن نصبت ﴿يوم﴾ بـ ﴿اتقوا﴾. (المكتفى ٢٤٤، المنار ٩٦).

(٤) وهو وقف كاف عند الداني وحسن عند الأشموني، وقال الداني: لم يذكر ابن الأنباري الوقف على ﴿لَا عَلَمَ لَنَا﴾ ولا ابن النحاس، (المكتفى ٢٤٥، المنار ٩٦).

(٥) هذا قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني إن نصبت ﴿إذ﴾ بفعل مضمَر. (الإيضاح ٢/ ٦٢٧، القطع ٢٩٨، المكتفى ٢٤٥، المنار ٩٦).

(٦) وهو قول ابن الأنباري، وقال النحاس: قطع كاف إن نصبت ﴿إذ﴾ بفعل مضمَر. (الإيضاح ٢/ ٦٢٧، القطع ٢٩٨).

(٧) قوله: (الموتى بإذني) سقط من (ح).

﴿يَا بَيِّنَاتٍ﴾ [١١٠] كُلُّهَا حَسَنٌ لَطُولِ الْآيَةِ^(١)، ﴿ثُمَّ يَتَّبِعُ﴾ [١١٠] كـ^(٢)، ﴿مُسْلِمُونَ﴾ [١١١] م كـ^(٣)، ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ [١١٢] ح^(٤)، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١١٢] كـ، ﴿الشَّاهِدِينَ﴾ [١١٣] كـ^(٥)، ﴿وَأَيَّةٌ مِنْكَ﴾ [١١٤] ح، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ ﴿وَأَرْزُقْنَا﴾ [١١٤]^(٦)، ﴿الرَّزِيقِينَ﴾ [١١٤] أَحْسَنُ^(٧)، ﴿مَنْزِلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [١١٥] ح^(٨)، ﴿الْعَلَمِينَ﴾ [١١٥] م^(٩)، ﴿مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [١١٦] ح^(١٠)،

(١) وهي وقفة كافية عند النحاس وجائزة عند الأشموني، (القطع ٢٩٨، المنار ٩٦).

(٢) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني وقال الداني: تام، (القطع ٢٩٩، المكتفى ٢٤٥، المنار ٩٦).

(٣) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والنحاس والداني إن نصبت «إذ» بفعل مضمر، وقال الأشموني: كاف، (الإيضاح ٦٢٧ / ٢، القطع ٢٩٨، المكتفى ٢٤٥، المنار ٩٦).

(٤) وهو وقف كاف عند النحاس والأشموني، (القطع ٢٩٩، المنار ٩٦).

(٥) وهما وقفان حسان عند النحاس وكافيان عند الداني والأشموني، (القطع ٢٩٩، المكتفى ٢٤٥، المنار ٩٦).

(٦) نصّ عليهما الأشموني أيضاً، (المنار ٩٦).

(٧) وهو وقف حسن عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني، (القطع ٢٩٩، المكتفى ٢٤٥، المنار ٩٦).

(٨) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٩٦).

(٩) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، وقال النحاس: قطع حسن إذا نصبت «إذ» بفعل مضمر، (الإيضاح ٦٢٧ / ٢، القطع ٢٩٩، المكتفى ٢٤٥، المنار ٩٦).

(١٠) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٩٦).

﴿يَحْيَىٰ﴾ [١١٦] ح^(١)، ومنهم مَنْ وقف على قوله: ﴿مَا لَيْسَ لِي﴾ [١١٦] ثُمَّ يقول: ﴿يَحْيَىٰ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ﴾ [١١٦] وهو خطأ، لأنَّ اليمينَ لا جواب لها ههنا^(٢)، وقال بعضهم: إِنْ صَحَّ ذلك عن أحدٍ فكأنَّ معناه: إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فقد علمته بحق^(٣)، ﴿عَلِمْتُهُ﴾ [١١٦] ح، وكذلك ﴿فِي نَفْسِكَ﴾^(٤) [١١٦]، ﴿الْغُيُوبِ﴾ [١١٦] ك—^(٥)، ﴿وَرَبَّكُمْ﴾ [١١٧] ح^(٦)، ﴿دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [١١٧] ح^(٧)،

(١) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٢٧، المكتفى ٢٤٥، المنار ٩٦) وقال نافع وأحمد بن جعفر: تام لأنَّ الباء جواب الجحد. (القطع ٢٩٩).

(٢) قال ابن الأنباري: وهذا خطأ لأنَّ الباء في ﴿بحق﴾ تبقى متعلقة بغير شيء، ولا يجوز أن يكون هذا يمينًا، لأنَّ اليمين لا جواب لها ههنا، ورجح قوله النحاس والداني والأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦٢٧ - ٦٢٨، القطع ٢٩٩، المكتفى ٢٤٥، المنار ٩٦).

(٣) قال النحاس: وإنَّ كان يُنوي بها التأخير كان خطأ، لأنَّ التقديم والتأخير مجاز، ولا يُستعمل المجاز إلا بتوقيف أو حُجَّة، ولا حُجَّة في ذلك ولا توقيف، ورجح قوله الداني والأشموني، (القطع ٢٩٩، المكتفى ٢٤٥، المنار ٩٦).

(٤) وهما وقفان حسنان عند الأشموني أيضًا، (المنار ٩٦).

(٥) وهو قول النحاس وقال الداني والأشموني: تام، (القطع ٣٠٠، المكتفى ٢٤٦، المنار ٩٦).

(٦) قال الأخفش: تام لأنَّه تفسير ما أمر به، (القطع ٣٠٠) ورجح الأشموني أنه حسن، (المنار ٩٦).

(٧) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا. (المنار ٩٦).

﴿عَلَيْهِمْ﴾ [١١٧] ح^(١)، ﴿شَهِيدٌ﴾ [١١٧]، كـ^(٢)، ﴿عِبَادُكَ﴾ [١١٨] ح^(٣)،
﴿الْحَكِيمُ﴾ [١١٨] م^(٤)، ﴿صِدْقُهُمْ﴾ [١١٩] ح^(٥)، وكذلك ﴿أَبْدَأُ﴾^(٦) [١١٩]
وإن شئت ﴿وَرَضُوا عَنْهُ﴾^(٧) [١١٩]، ﴿الْعَظِيمُ﴾ [١١٩] م^(٨)، ﴿وَمَا / وَ﴾
﴿فِيهِ﴾ [١٢٠] ح^(٩)، ﴿قَدِيرٌ﴾ [١٢٠] م^(١٠).

-
- (١) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف. (الإيضاح ٢ / ٦٢٨، المكتفى ٢٤٦، المنار ٩٦).
- (٢) وهو قطع صالح عند النحاس وتام عند الداني والأشموني، (القطع ٣٠٠، المكتفى ٢٤٦، المنار ٩٦).
- (٣) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ٩٦).
- (٤) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٣٠٠، المكتفى ٢٤٦، المنار ٩٦).
- (٥) هذا قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢ / ٦٢٨، المكتفى ٢٤٦، المنار ٩٦).
- (٦) وهو وقف صالح عند الأنصاري، وحسن عند الأشموني، (المقصد ١٠٢، المنار ٩٦).
- (٧) وهو كاف عند الداني والأشموني، ومفهوم عند الأنصاري، (المكتفى ٢٤٦، المقصد ١٠٢، المنار ٩٦).
- (٨) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٢ / ٦٢٨، المكتفى ٢٤٦، المنار ٩٦).
- (٩) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني (المكتفى ٢٤٦، المنار ٩٦) وقال أبو عبدالله وأحمد بن جعفر: تام، (القطع ٣٠٠).
- (١٠) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني. المصادر السابقة.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَالنُّورُ﴾ [١] ح عند بعضهم، لأن الحمد لا يكون واقعاً على ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١) [١]، ﴿يَعْدِلُونَ﴾ [١] م^(٢)، ﴿أَجَلًا﴾ [٢] ح^(٣)، قال مُجاهد: قوله: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾ [٢]: أَجَلُ الدُّنْيَا وهو الموت، ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [٢] البعث لا يعلمه غيره^(٤)، ﴿تَمَرُّونَ﴾ [٢] ك^(٥).

﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ [٣] ح ثُمَّ يَبْدَىٰ ﴿فِي السَّمَنَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ﴾^(٦) [٣]،

(١) قال الأشموني: حسن، و«ثم» لترتيب الأخبار وليست عاطفة بل هي للتعجب والإنكار. (المنار ٩٧).

(٢) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٤٧، المنار ٩٧).

(٣) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٢٩، المكتفى ٢٤٧، المنار ٩٧) وقال نافع والأخفش ويعقوب وأبو حاتم: تام، (القطع ٣٠١).

(٤) انظر تفسير الطبري ٧/ ١٤٧، تفسير القرطبي ٦/ ٣٦٤، البحر المحيط ٤/ ٤٣٢.

(٥) قال الداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف. (المكتفى ٢٤٧، المنار ٩٧).

(٦) قال العباس بن الفضل: ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ وقف كاف، (القطع ٣٠١، المكتفى ٢٤٧، =

فيكون السِّرُّ في السماواتِ: سِرَّ الملائكة، والسِّرُّ في الأرضِ: سر الإنسانِ والجِنِّ، ومنهم مَنْ قال: الوقف الحَسَن ﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾ [٣] التَّقْدِير: وهو المعبودُ في السماواتِ وفي الأرضِ^(١)، ﴿تَكْسِبُونَ﴾ [٣] ك، ﴿مُعْرِضِينَ﴾ [٤] ك^(٢)، ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [٥] ك^(٣)، وقيل: ﴿مِنْ قَرْنٍ﴾^(٤) [٦].
﴿يَذُوقُوهُمْ﴾ [٦] ح^(٥)، ﴿ءَاخِرِينَ﴾ [٦] أتمَّ حُسْنًا^(٦) ﴿ثُمَّ يَنْفِثُ﴾ [٧] ك^(٧)،

= (المنار ٩٧)، وقال أبو حيان: قالت فرقة: ﴿هو الله﴾ تمَّ الكلام هنا، ثم استأنف ما بعده، وتعلّق المجرور بـ ﴿يَعْلَمُ﴾، وقالت فرقة: ﴿هو الله﴾ تام، ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ متعلق بمفعول ﴿يَعْلَمُ﴾ وهو ﴿سِرِّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾، وهذا يضعف لأنّ فيه تقديم مفعول المصدر الموصول عليه. البحر المحيط ٤ / ٤٣٤ - ٤٣٥.

(١) قال الداني: والتمام عندي آخر الآية لأنّ المعنى على التقديم والتأخير ﴿وهو الله يعلم سِرِّكُمْ وجهركم في السماوات والأرض﴾، وقيل: المعنى: وهو المعبود في السماوات والأرض. (المكتفى ٢٤٧، ٢٤٨) وانظر تفسير القرطبي ٦ / ٣٦٥، المنار ٩٧.

(٢) وهما وقفان كافيان عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٤٧، المنار ٩٧).

(٣) وهو قول الداني، وقال الأشموني: تام، (المكتفى ٢٤٧، المنار ٩٧).

(٤) قال الأشموني، لا يؤوقف على ﴿مِنْ قَرْنٍ﴾ ولا على ﴿ما لم نُمْكِّنْ لَكُمْ﴾ لعطف ما بعده على ما قبله. (المنار ٩٧).

(٥) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢ / ٦٢٩، القطع ٣٠١، المكتفى ٢٤٨، المنار ٩٧).

(٦) قال الداني: كاف، ورجح الأشموني قول المؤلف، (المكتفى ٢٤٧، المنار ٩٧).

(٧) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني. (المكتفى ٢٤٧، المنار ٩٧).

﴿عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [٨] ح^(١)، ﴿لَا يُنْظَرُونَ﴾ [٨] ك^(٢)، ﴿يَلْسُوتُ﴾ [٩] ك^(٣)،
﴿مِنْ قَبْلِكَ﴾ [١٠] ح عند بَعْضِهِمْ^(٤)، ﴿يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [١٠] م، ﴿الْمُكَذِّبِينَ﴾
[١١] ك^(٥)، ﴿قُلْ لِلَّهِ﴾ [١٢] ح^(٦).

﴿الرَّحْمَةُ﴾ [١٢] ح عند مَنْ جَعَلَ «الْلام» في ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ [١٢]
مُتَّصِلَةً بِقِسْمٍ مَحْذُوفٍ، التَّقْدِيرُ: وَاللَّهُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ، وَإِنْ جَعَلَتْ
﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ جَوَابًا لـ ﴿كُتِبَ﴾ [١٢] فَالْوَصْلُ أَوْلَى^(٧)، وَقَدْ زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ
الْفِعْلَ بَدَلَ مِنْ «الرَّحْمَةُ» فَحَيْثُ لَا وَقَفَ عَلَيْهَا أَيْضًا^(٨).

(١) قال الأنصاري: وقف صالح، ورجح الأشموني أنه حسن. (المقصد ١٠٣،
المنار ٩٧).

(٢) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٤٧، المنار ٩٧).

(٣) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: تام، (القطع ٣٠١،
المكتفى ٢٤٧، المنار ٩٧).

(٤) نصَّ عليه الأشموني أيضًا، (المنار ٩٧).

(٥) وهما وقفان كافيان عند الداني، وتامان عند الأشموني، (المكتفى ٢٤٧،
المنار ٩٧).

(٦) وهو قول ابن الأنباري وقال النحاس والداني والأشموني: كاف، (الإيضاح
٢/ ٦٢٩، القطع ٣٠١، المكتفى ٢٤٨، المنار ٩٧).

(٧) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٨، الإيضاح ٢/ ٣٦٠، القطع ٣٠١ - ٣٠٢،
المنار ٩٧).

(٨) انظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥٨، التبيان ١/ ٤٨٣، البحر المحيط
٤/ ٤٤٧.

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [١٢] ح^(١)، ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٢] م^(٢)، ﴿وَالنَّهَارِ﴾ [١٣]
 ح^(٣)، ﴿الْعَلِيمُ﴾ [١٣] ك^(٤)، ﴿وَلَا يَطْعَمُ﴾ [١٤] ح، ﴿أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾ [١٤]
 ح^(٥)، ﴿مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [١٤] ك، ﴿عَظِيمٍ﴾ [١٥] ك^(٦)، وَعِنْدَ مَنْ قَرَأَ
 ﴿يُصْرَفُ﴾ [١٦] بِالضَّمِّ^(٧) أَحْسَنُ قِطْعًا، ﴿رَجِمَهُ﴾ [١٦] ح^(٨)، ﴿الْمُيِّنُ﴾ [١٦]
 م^(٩)، ﴿إِلَّا هُوَ﴾ [١٧] ح^(١٠)، ﴿قَدِيرٌ﴾ [١٧] ك^(١١)، ﴿عِبَادِهِ﴾ [١٨]

(١) قال الداني: تام إذا رُفِعَ ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا﴾ بالابتداء وجُعِلَ الخبر في قوله:
 ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وهو الوجه، وإن جُعِلَ تابعاً لقوله: ﴿عَنْبَتُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ لم
 يتم الوقف دونه ولم يكف. (المكتفى ٢٤٨) وانظر المنار ٩٧.

(٢) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٤٨ المنار ٩٧).

(٣) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني، (المقصد ١٠٣، المنار ٩٧).

(٤) وهو وقف تام عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٤٨، المنار ٩٧).

(٥) وهما وقفان حسان عند ابن الأنباري وكافيان عند الداني والأشموني، (الإيضاح
 ٢/ ٦٢٩ - ٦٣٠، المكتفى ٢٤٨، المنار ٩٧).

(٦) وهما وقفان تامان عند الداني وكافيان عند الأشموني، (المكتفى ٢٤٨، المنار ٩٧).

(٧) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص، وقرأ الباقر ﴿يُصْرَفُ﴾
 بفتح الياء وكسر الراء، انظر السبعة ٢٥٤، الكشف ١/ ٤٢٥، التيسير ١٠١.

(٨) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٢٩،
 المكتفى ٢٤٨، المنار ٩٧).

(٩) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٤٨، المنار ٩٧).

(١٠) قال أبو عبد الله: تام (القطع ٣٠٢) ورجح الأشموني أنه حسن، (المنار ٩٧).

(١١) وهو وقف تام عند الداني والأشموني. (المكتفى ٢٤٨، المنار ٩٧).

ح^(١)، ﴿الْحَيُّرُ﴾ [١٨] م^(٢)، ﴿شَهْدَةٌ﴾ [١٩] ح، وقال نافع:
الوقف ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ [١٩] ثُمَّ يَتَدَّى [٦٢ / ظ] ﴿شَهِدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [١٩]،
أي: وهو شهيد^(٣)، ﴿وَبَيْنَكُمْ﴾ [١٩] ح^(٤)، ﴿وَمَنْ بَلَغَ﴾ [١٩] أتم حسناً^(٥)،
﴿قُلْ لَا أَشْهَدُ﴾ [١٩] ح^(٦)، ﴿مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [١٩] م^(٧)، ﴿أَبْنَاءَهُمْ﴾ [٢٠] ح^(٨)،

(١) قال الأنصاري: وقف صالح، ورجح الأشموني أنه حسن. (المقصد ١٠٤، المنار ٩٧).

(٢) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٤٨، المنار ٩٧).

(٣) قال نافع: ﴿شَهْدَةٌ﴾ تام، قال النحاس: وخولف فيه، (القطع ٣٠٢)، وقال ابن الأنباري: ﴿شَهْدَةٌ قُلِ اللَّهُ﴾ وقف حسن، وقال الداني: كاف. (الإيضاح ٦٢٩ / ٢، المكتفى ٢٤٨).

(٤) قال الداني: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (المكتفى ٢٤٨، المنار ٩٧).

(٥) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والأشموني وكاف عند الداني (الإيضاح ٦٣٠ / ٢، المكتفى ٢٤٨، المنار ٩٧)، وقال الأخفش ويعقوب: تام، ورجح قولهما النحاس، (القطع ٣٠٢).

(٦) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٦٣٠ / ٢، المكتفى ٢٤٨، المنار ٩٧).

(٧) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٣٠٣، المكتفى ٢٤٨، المنار ٩٧).

(٨) قال أبو حاتم: وقف كاف، قال النحاس: إن جعلت ﴿الَّذِينَ﴾ الثاني بدلاً من ﴿الَّذِينَ﴾ الأول لم يكن قبله كافياً، وإن جعلته مبتدأ كان القول كما قال أبو حاتم. (القطع ٣٠٣) وانظر المنار ٩٧.

﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [٢٠] م^(١)، ﴿بِآيَاتِهِ﴾ [٢١] ح^(٢)، ﴿الظَّالِمُونَ﴾ [٢١] ك^(٣)،
 ﴿زَعَمُونَ﴾ [٢٢] ك، ﴿مُشْرِكِينَ﴾ [٢٣] ك، ﴿يَقْتُرُونَ﴾ [٢٤] ك^(٤)، ﴿مَنْ يَسْمِعُ
 إِلَيْكَ﴾ [٢٥] م عند الأخفش^(٥)، ﴿وَقَرَأَ﴾ [٢٥] ح^(٦)، ﴿لَا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾ [٢٥]
 ح^(٧)، ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [٢٥] ك^(٨)، ﴿وَيَتَوَتَّعَنَّ﴾ [٢٦] ح^(٩)، ﴿يَسْمَعُونَ﴾ [٢٦]
 ك^(١٠).

﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢٧] ك وهو الأكثر والأشهر عند مَنْ رَفَعَ الْفِعْلَيْنِ^(١١) فِي

(١) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني. (القطع ٣٠٣، المكتفى ٢٤٨، المنار ٩٧).

(٢) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٣٠، القطع ٣٠٣، المكتفى ٢٤٨، المنار ٩٧).

(٣) قال النحاس: تام، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٣٠٣، المنار ٩٧).

(٤) وهي وقوف كافية عند الأشموني أيضاً، (المنار ٩٨).

(٥) نصّ عليه النحاس والأشموني، (القطع ٣٠٣، المنار ٩٨).

(٦) هذا قول ابن الأنباري وقال الداني: كاف (الإيضاح ٢/ ٦٣٠، المكتفى ٢٤٩)، وقال الأخفش: تام، (القطع ٣٠٣، المنار ٩٨).

(٧) قال الداني: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (المكتفى ٢٤٩، المنار ٩٨).

(٨) قال الأشموني: وقف كاف على استئناف ما بعده، (المنار ٩٨).

(٩) قال الأشموني: وقف حسنٌ للابتداء بالنفي مع واو العطف. المصدر نفسه.

(١٠) قال نافع: تام، نصّ عليه النحاس واختاره الداني، ورجح الأشموني أنه كاف. (القطع ٣٠٣، المكتفى ٢٤٩، المنار ٩٨).

(١١) في الأصل و(ح) «الفعل» ولعل الصواب ما أثبتته.

الآية أو نصب^(١)، هذا قول الأخفش^(٢).

﴿مِنْ قَبْلُ﴾ [٢٨] ح^(٣)، ﴿لَكَذِبُونَ﴾ [٢٨] كـ^(٤)، ﴿الَّذِينَ﴾ [٢٩] ح^(٥)، ﴿يَمْبَغُونِ﴾ [٢٩] ك^(٦)، وقد زعم قوم لا معرفة لهم بالعربية أن الوقف على قوله: ﴿يَمْبَغُونِ﴾^(٧) [٢٩] ظاهره كفر، وهو ليس بشيء لأنه حكاية، وليس هو شيء يعتقد القاري^(٨)، ﴿بِالْحَقِّ﴾ [٣٠] ح، وإن شئت ﴿يَلَىٰ وَرَيْنَا﴾ [٣٠] ح^(٩)، ﴿تَكْفُرُونَ﴾ [٣٠] م^(١٠)، ﴿يَلْقَاءَ اللَّهِ﴾ [٣١] ح^(١١)، ﴿عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾ [٣١]

(١) قرأ حمزة وحفص ﴿وَلَا تُكْذِبْ، وَتَكُونَ﴾ بالنصب فيهما، وقرأ ابن عامر ﴿وَلَا نَكْذِبْ﴾ بالرفع ﴿وَتَكُونَ﴾ بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع فيهما. انظر السبعة ٢٥٥، الكشف ١/ ٤٢٧، التيسير ١٠٢.

(٢) قال يعقوب: ﴿يَلَيْنَا نَرُدُّ﴾ هذا الوقف الكافي إلا فيمن رفع ما بعده. انظر القطع ٣٠٣، المنار ٩٨.

(٣) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٩٨).

(٤) قال الأنصاري: وقف حسن، ورجح الأشموني أنه كاف، (المقصد ١٠٥، المنار ٩٨).

(٥) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً (المنار ٩٨).

(٦) قال ابن الأنباري والداني: تام ورجح الأشموني أنه كاف، (الإيضاح ٦١٣ / ٢، المكتفى ٢٤٩، المنار ٩٨).

(٧) في الأصل و(ح) «الذنيا» والتصحيح من كتب الوقف.

(٨) انظر الإيضاح ٦٣١ / ٢، القطع ٣٠٤، المكتفى ٢٤٩، المنار ٩٨.

(٩) وهما وقفان حسان عند الأشموني، (المنار ٩٨).

(١٠) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٨).

(١١) قال الأشموني: وقف جائز إن جعلت «حتى» ابتدائية، وليس بوقف إن جعلت غاية لتكذيبهم لا لخسرانهم. (المنار ٩٨).

ح^(١)، ﴿مَا يَرْزُقُونَ﴾ [٣١] كـ^(٢)، ﴿وَلَهُوَ﴾ [٣٢] ح، ﴿يَنْقُوتُ﴾ [٣٢] ح^(٣)،
وَمَنْ قَرَأَ ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [٣٢] بِالتَّاءِ أَتَمُّ حُسْنًا^(٤)، ﴿تَعْقِلُونَ﴾
[٣٢] م، ﴿يَجْحَدُونَ﴾ [٣٣] كـ^(٥)، ﴿نَضْرِبُ﴾ [٣٤] ح، وَإِنْ شِئْتَ
﴿لِكَلِمَةٍ أَلَّهِ﴾^(٦) [٣٤]، ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾ [٣٤] كـ^(٧)، ﴿وَيَايَقُ﴾ [٣٥] ح^(٨)،
﴿الْجَاهِلِينَ﴾ [٣٥] كـ^(٩)، ﴿يَسْمَعُونَ﴾ [٣٦] ح^(١٠)، ﴿يَرْجُمُونَ﴾ [٣٦] م^(١١)،

(١) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا. المصدر نفسه.

(٢) وهو وقف تام عند الداني، وقال الأشموني: أحسن مما قبله، (المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٨).

(٣) وهما وقفان حسان عند الأشموني أيضًا، (المنار ٩٨).

(٤) وهي قراءة نافع وابن عامر وحفص، وقرأ الباقر بالياء. انظر السبعة ٢٥٦، الكشف ١/ ٤٢٩، التيسير ١٠٢.

(٥) وهما وقفان تامان عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٨).

(٦) وهما وقفان حسان عند الأشموني، (المنار ٩٨).

(٧) قال الداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف، (المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٨).

(٨) هذا قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٣١، المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٨)، وقال نافع: تام. (القطع ٣٠٤).

(٩) قال الأنصاري: وقف حسن، ورجح الأشموني أنه كاف، (المقصد ١٠٥، المنار ٩٨).

(١٠) هذا قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٣٢، المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٨)، وقال نافع: تام، (القطع ٣٠٤).

(١١) هذا قول الداني ورجحه الأشموني. (المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٨).

﴿مِنْ رَبِّهِ﴾ [٣٧] ح^(١)، ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٣٧] م^(٢)، ﴿أَتَأْتَلُّكُمْ﴾ [٣٨] ح^(٣)، ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ [٣٨] ح^(٤)، ﴿يُخْشَرُونَ﴾ [٣٨] م^(٥)، ﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾ [٣٩] ح^(٦)، ﴿يُضِلُّهُ﴾ [٣٩] ح^(٧)، ﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [٣٩] م^(٨)، ﴿صَدِيقِينَ﴾ [٤٠] ك—^(٩)، ﴿تَدْعُونَ﴾ [٤١] عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(١٠)، ﴿تُشْرِكُونَ﴾ [٤١] م^(١١)، ﴿يَهْزَعُونَ﴾ [٤٢] ك—^(١٢)، ﴿تَضَرَّعُوا﴾ [٤٣] ح^(١٣)، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٤٣] ك—^(١٤)، ﴿كُلِّ

- (١) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً. (المنار ٩٨).
- (٢) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٨).
- (٣) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف (الإيضاح ٦٣٢ / ٢، المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٨) وقال أبو عبد الله: تام، (القطع ٣٠٤).
- (٤) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٩٨).
- (٥) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٨).
- (٦) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والداني وكاف عند الأشموني، (الإيضاح ٦٣٢ / ٢، المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٨).
- (٧) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ٩٨).
- (٨) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٨).
- (٩) وهو وقف كاف عند الأشموني أيضاً، (المنار ٩٨).
- (١٠) قال الأشموني: وقف جائز لأنَّ جواب ﴿إِنْ﴾ الشرطية منتظر محذوف تقديره:
إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَأَجِيبُوا. المصدر نفسه.
- (١١) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٨).
- (١٢) وهو وقف كاف عند الأشموني أيضاً. (المنار ٩٨).
- (١٣) قال الأخفش: ها هنا تمَّ الكلام، (القطع ٣٠٤) وقال الأشموني: وقف جائز، (المنار ٩٨).
- (١٤) وهو وقف كاف عند الأشموني أيضاً، (المنار ٩٨).

شَعْرَةً [٤٤] ح^(١)، ﴿مُبِلِسُونَ﴾ [٤٤] ك____^(٢)، ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [٤٥] ح^(٣)،
 ﴿الْمَلَائِكِينَ﴾ [٤٥] م^(٤)، ﴿يَأْتِيَكُمْ بِهِ﴾ [٤٦] ح^(٥)، ﴿يَصْدِفُونَ﴾ [٤٦] ك____^(٦)،
 ﴿الظَّالِمُونَ﴾ [٤٧] ك____^(٧)، ﴿وَمُنْذِرِينَ﴾ [٤٨] ح^(٨)، ﴿يَحْزَنُونَ﴾ [٤٨] م،
 ﴿يَفْسُقُونَ﴾ [٤٩] م^(٩)، ﴿خَرَّائِنُ اللَّهِ﴾ [٥٠] ح، وإن شئتَ ﴿الْفَيْبَ﴾ [٥٠]^(١٠)،
 وإن شئتَ ﴿مَلَكٌ﴾ [٥٠]^(١١)، ﴿يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ [٥٠] أحسن مما

(١) قال الأنصاري: وقف صالح، ورجح الأشموني أنه حسن. (المقصد ١٠٦، المنار ٩٩).

(٢) قال الأشموني: وقف كاف على استئناف ما بعده، (المنار ٩٩).

(٣) وهو وقف جائز عند الأشموني. المصدر نفسه.

(٤) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٨).

(٥) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٣٢، القطع ٣٠٤، المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٩).

(٦) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والنحاس والداني والأشموني، المصادر السابقة.

(٧) قال الداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف، (المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٩).

(٨) قال الأنصاري: وقف كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ١٠٦، المنار ٩٩).

(٩) وهما وقفان تامان عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٣٠٤، المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٩).

(١٠) وهما وقفان جائزان عند الأنصاري وحسان عند الأشموني، (المقصد ١٠٦، المنار ٩٩).

(١١) وهو وقف مفهوم عند الأنصاري وجائز عند الأشموني. (المقصد ١٠٦، المنار ٩٩).

قَبْلَهُ^(١)، ﴿وَالْبَصِيرُ﴾ [٥٠] ح^(٢)، [٦٣/و] ﴿تَنفَكُّوْنَ﴾ [٥٠] م، ﴿يَتَّقُونَ﴾ [٥١] م^(٣)، ﴿وَجَهَنَّمُ﴾ [٥٢] ح^(٤)، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٥٢] ك^(٥).

قال الأخفش: التَّامُّ آخِرُ الْآيَةِ، قوله: ﴿فَتَطْرُدْهُمْ﴾ [٥٢] جوابٌ لِلنَّفْيِ، وقوله: ﴿فَتَكُونَنَّ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [٥٢] جوابٌ لِلنَّهْيِ، أي: ولا تطردْهم فتكون من الظالمين^(٦).

﴿مَنْ يَبِينَا﴾ [٥٣] ح^(٧)، ﴿بِالشَّكِرِينَ﴾ [٥٣] ك———^(٨)، ﴿سَلَامٌ

(١) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني. (الإيضاح ٦٣٢ / ٢، المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٩).

(٢) قال الأشموني: وقف كاف للابتداء بالاستفهام. (المنار ٩٩).

(٣) وهما وقفان تامان عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٣٠٤، المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٩).

(٤) وهو قطع صالح عند النحاس، وكاف عند الأنصاري، (القطع ٣٠٤، المقصد ١٠٧).

(٥) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٦٣٣ / ٢، المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٩).

(٦) قال النحاس: تام، لأن ﴿فَتَكُونَنَّ﴾ جواب النهي، والتقدير: ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي فتكون من الظالمين، فلا يتم الكلام حتى يأتي بجواب النهي، لأنه كالمعطوف على معناه. (القطع ٣٠٥).

(٧) قال الأشموني: وقف حسن للاستفهام بعده، (المنار ٩٩).

(٨) قال الأنصاري: وقف حسن، ورجح الأشموني أنه كاف. (المقصد ١٠٧، المنار ٩٩).

عَلَيْكُمْ ﴿[٥٤] ح^(١) ﴿الرَّحْمَةُ﴾ [٥٤] ح عند من قرأ ﴿إِنَّهُ﴾ [٥٤] بَكْسُرِ
الْأَلْفِ^(٢)، ومن قرأ^(٣) ﴿أَنَّهُ﴾ بفتح الألف فالوقفُ آخر الآية أيضاً، وقيل:
مَنْ قرأ ﴿إِنَّهُ﴾ بالكسر جعله جواباً لـ ﴿كَتَبَ﴾ [٥٤] فلا وقفَ عنده على
ما قبله^(٤).

﴿الْمُجْرِمِينَ﴾ [٥٥] م^(٥)، ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [٥٦] ح^(٦)، ﴿أَهْوَاءَكُمْ﴾ [٥٦]
عند نافع^(٧)، ﴿الْمُهْتَدِينَ﴾ [٥٦] ك^(٨)، ﴿وَكَذَّبْتُمْ بِهِ﴾ [٥٧] ح^(٩)،

(١) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال النحاس: صالح، والداني:
كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٣٣، القطع ٣٠٥، المكتفى ٢٥٠، المنار ٩٩).

(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحزمة والكسائي، وقرأ الباقر بفتح الألف.
انظر السبعة ٢٥٨، الكشف ١/ ٤٣٣، التيسير ١٠٢.

(٣) لفظ (قرأ) سقط من (ح).

(٤) أي إن جعل ﴿كَتَبَ﴾ بمعنى «قال»، فلا وقف على ﴿الرَّحْمَةُ﴾ لأن «إن» مع ما
يتعلق بها كلام محكي، انظر الإيضاح ٢/ ٦٣٣ - ٦٣٤، القطع ٣٠٥ - ٣٠٦،
المكتفى ٢٥٠ - ٢٥١، المنار ٩٩.

(٥) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٣٠٦، المكتفى ٢٥١،
المنار ٩٩).

(٦) وهو وقف كاف عند الأنصاري والأشموني، (المقصد ١٠٧، المنار ٩٩).

(٧) قال الأشموني: ليس بوقف لأن «إذا» متعلقة بقوله: ﴿لَا آتِيكُمْ﴾ و«إذا» معناها
الجزاء. (المنار ٩٩).

(٨) قال الداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف، (المكتفى ٢٥١، المنار ٩٩).

(٩) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال النحاس والداني: كاف.
(الإيضاح ٢/ ٦٣٥، القطع ٣٠٦، المكتفى ٢٥١، المنار ٩٩).

﴿تَسْتَعِجِلُونَ بِهِ﴾ [٥٧] ح^(١)، ويجوز ﴿لِلَّهِ﴾^(٢) [٥٧]، وعند من قرأ ﴿يَقْضُ﴾ [٥٧] بالصَّادِ أَحْسَنَ^(٣)، ﴿الْفَنَاصِلِينَ﴾ [٥٧] كـ^(٤) ﴿وَبَيْنَكُمْ﴾ [٥٨] ح^(٥)، ﴿يَا ظَالِمِينَ﴾ [٥٨] كـ^(٦)، ﴿إِلَّا هُوَ﴾ [٥٩] ح^(٧)، ﴿وَالْبَحْرَ﴾ [٥٩] ح^(٨)، ﴿مُؤَيِّنَ﴾ [٥٩] م^(٩)، وفي قراءة عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) وهو وقف كاف عند النحاس والداني وحسن عند الأشموني . (القطع ٣٠٦، المكتفى ٢٥١، المنار ٩٩).

(٢) وهو وقف جائز عند الأشموني أيضاً، (المنار ٩٩).

(٣) وهي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم، وقرأ الباقر ﴿يَقْضُ﴾ بالضاد. انظر السبعة ٢٥٩، الكشف ١ / ٤٣٤، التيسير ١٠٣، المنار ٩٩.

(٤) قال النحاس والداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٣٠٦، المكتفى ٢٥٢، المنار ٩٩).

(٥) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢ / ٦٣٥، المكتفى ٢٥١، المنار ٩٩).

(٦) قال النحاس والداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٣٠٦، المكتفى ٢٥٢، المنار ٩٩).

(٧) قال العباس بن الفضل: تام، (القطع ٣٠٦) ورجح الأشموني أنه حسن، (المنار ٩٩).

(٨) وهو وقف حسن عند الأنصاري والأشموني أيضاً، (المقصد ١٠٧، المنار ٩٩).

(٩) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني . (القطع ٣٠٦، المكتفى ٢٥٢، المنار ٩٩).

[أبي] ^(١) إسحاق الحَضْرَمِي ^(٢): ﴿لَا يَعْلَمُهَا﴾ [٥٩] لَأَنَّهُ يَقْرَأُ
﴿وَلَا حَبَّةَ﴾ [٥٩] مع ما بعدها بالرفع ^(٣).

﴿أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [٦٠] ح ^(٤)، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [٦٠] م ^(٥)، ﴿فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [٦١]
ح، وإن شئتَ ﴿حَفَظَةً﴾ ^(٦) [٦١]، ﴿يُقَرِّطُونَ﴾ [٦١] كـ ^(٧)، ﴿الْحَقِّي﴾ [٦٢]
ح ^(٨)، ﴿الْحَسِيِّينَ﴾ [٦٢] م ^(٩)، ﴿الشَّاكِرِينَ﴾ [٦٣] ك، ﴿تُشْرِكُونَ﴾ [٦٤] ك ^(١٠)،

(١) زيادة تقتضيها صحة الاسم.

(٢) هو عبدالله بن أبي إسحاق زيد بن الحارث الحضرمي البصري، أول من بعج النحو
ومد القياس وشرح العلل، أخذ القراءة عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، وروى
القراءة عنه أبو عمرو بن العلاء وعيسى الثقفي (ت ١٢٧هـ) انظر طبقات النحويين
واللغويين ٣١، طبقات القراء ١/ ٤١٠، بغية الوعاة ٢/ ٤٢.

(٣) انظر مختصر شواذ القراءات ٣٧، البحر المحيط ٤/ ٥٣٦، المنار ٩٩ - ١٠٠.

(٤) قال الأشموني: وقف جائز لأن، «ثم» لترتيب الأخبار مع اتحاد المقصود،
(المنار ١٠٠).

(٥) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٥٢، المنار ١٠٠).

(٦) وهما وقفان مفهومان عند الأنصاري، وجائزان عند الأشموني، (المقصد ١٠٨،
المنار ١٠٠).

(٧) وهو وقف تام عند الداني وحسن عند الأشموني، (المكتفى ٢٥٢، المنار ١٠٠).

(٨) وهو قول ابن الأثيري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٣٥،
المكتفى ٢٥٢، المنار ١٠٠).

(٩) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني، (القطع ٣٠٦، المنار ١٠٠).

(١٠) وهما وقفان حسنان عند الأنصاري، وكافيان عند الأشموني. (المقصد ١٠٨،
المنار ١٠٠).

﴿يَأْسَ بَعْضٌ﴾ [٦٥] ح^(١)، ﴿يَفْقَهُونَ﴾ [٦٥] ك—، ﴿أَلَحُّ﴾ [٦٦] ح^(٢)،
﴿يُوكِّلُ﴾ [٦٦] ك—^(٣)، ﴿مُسْتَقَرٌّ﴾ [٦٧] ح^(٤)، ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [٦٧] م، ﴿فِي حَدِيثٍ
غَيْرِهِ﴾ [٦٨] ح^(٥)، ﴿الظَّالِمِينَ﴾ [٦٨] ك—^(٦)، ﴿مِنْ شَأْنٍ﴾ [٦٩] ح، ثُمَّ
قال: ﴿وَلَكِنْ ذَكَرْنِي﴾ [٦٩]، أي: «ولكن هي ذكري»^(٧)،
﴿يَقْنُونَ﴾ [٦٩] م^(٨)، ﴿الَّذِينَ﴾ [٧٠] ح، وكذلك ﴿سَفِيعٌ﴾ [٧٠]، ﴿يَمَا
كَسْبُوا﴾ [٧٠] كُلُّهَا حَسَنٌ^(٩)، ﴿يَكْفُرُونَ﴾ [٧٠] م^(١٠)، ﴿حَيْرَانَ﴾ [٧١]

(١) وهو قول ابن الأنباري وقال النحاس: صالح والداني والأشموني: كاف.
(الإيضاح ٢/ ٦٣٥، القطع ٣٠٦، المكتفى ٢٥٢، المنار ١٠٠).

(٢) وهما وقفان كافيان عند الأنصاري والأشموني، (المقصد ١٠٨، المنار ١٠٠).

(٣) قال أبو حاتم: تام، نصّ عليه النحاس واختاره الداني، ورجح الأشموني أنه
كاف، (القطع ٣٠٦، المكتفى ٢٥٢، المنار ١٠٠).

(٤) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٣٦،
المكتفى ٢٥٢، المنار ١٠٠).

(٥) وهما وقفان كافيان عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٥٢، المنار ١٠٠).

(٦) قال الداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف، (المكتفى ٢٥٢، المنار ١٠٠).

(٧) قال الأشموني: وقف جائز، ﴿وَلَكِنْ﴾ إذا كان بعدها جملة صلح الابتداء بها، أي:
ولكن هي ذكري، (المنار ١٠٠) وانظر إعراب القرآن ٢/ ٧٣، التبيان ١/ ٥٠٦.

(٨) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٣٠٦، المكتفى ٢٥٢،
المنار ١٠٠).

(٩) وهي وقوف حسنة عند الأشموني أيضاً، (المنار ١٠٠).

(١٠) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني. (القطع ٣٠٧، المكتفى ٢٥٢،
المنار ١٠٠).

عند الأَكْثَرِينَ^(١)، ﴿إِلَى الْهُدَى أَفْتِنَا﴾ [٧١] ح^(٢)، ﴿هُوَ الْهُدَى﴾ [٧١] ح^(٣)، ﴿وَأَتَّقُوهُ﴾ [٧٢] ح^(٤)، ﴿تُحْشَرُونَ﴾ [٧٢] شبه التَّام^(٥)، ﴿يَا لِحَقِّ﴾ [٧٣] ح^(٦)، ﴿فَيَكُونُ﴾ [٧٣] ح^(٧)، قال أبو عَلِيٍّ^(٨): تقديره^(٩) [٦٣ / ظ] نظمًا:

(١) وهو وقف تام عند نافع وأبي حاتم وأحمد بن موسى (القطع ٣٠٧) وهذا اختيار ابن الأنباري والداني. (الإيضاح ٦٣٦ / ٢، المكتفى ٢٥٢).

(٢) هذا قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٦٣٦ / ٢، المكتفى ٢٥٢، المنار ١٠٠).

(٣) وهو وقف كاف عند الداني وحسن عند الأشموني، (المكتفى ٢٥٢، المنار ١٠٠).

(٤) هذا قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٦٣٦ / ٢، المكتفى ٢٥٢، المنار ١٠٠).

(٥) وهو وقف كاف عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٣٠٨، المكتفى ٢٥٢، المنار ١٠٠).

(٦) قال النحاس: قطع كاف إن نصبت ﴿وَيَوْمَ﴾ بتقدير: واذكر يوم، (القطع ٣٠٨) ورجح قوله الداني والأشموني (المكتفى ٢٥٢، المنار ١٠٠).

(٧) قال النحاس: قطع كاف، إن جعلت المعنى: فيكون ما أراد من حياة أو موت، ويكون ﴿قَوْلُهُ﴾ مرفوعًا بالابتداء، وإن كان ﴿قَوْلُهُ﴾ مرفوعًا بـ ﴿يَكُونُ﴾ لم تقف على ﴿فَيَكُونُ﴾. (القطع ٣٠٨) وقال ابن الأنباري والداني: وقف تام. (الإيضاح ٦٣٦ / ٢، المكتفى ٢٥٢).

(٨) لعله أبو علي الفارسي تقدمت ترجمته ١ / ١٣٠.

(٩) لفظ (تقديره) سقط من (ح).

«وَاتَّقُوا يَوْمَ يَقُولُ: كُنْ فَيَكُونُ^(١)».

ومنهم من قال: الوقف ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾ [٧٣]، أي: وقوله الحق يوم يقول: كُنْ فيكون^(٢)، ﴿فِي الصُّورِ﴾ [٧٣] كـ^(٣)، وكذلك ﴿وَالشَّهَادَةُ﴾^(٤) [٧٣]، ﴿الْخَيْرُ﴾ [٧٣] م^(٥).

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [٧٤] قال يعقوب: الوقف ههنا، لأنه قرأ ﴿آزُرُ﴾ [٧٤] بالرفع^(٦) على معنى «يا آزر»، ومن رفعه على الترجمة على الأب، أي: «هو آزر» لم يقف على ما قبله^(٧)، وكذا من قرأ ﴿آزَرَ﴾ بالنصب لأنه بدل

(١) قال القرطبي في تفسيره ٢٣ / ٧، التقدير: واتقوا يوم يقول.

(٢) قال النحاس: وإن جعلت ﴿يَكُونُ﴾ بمعنى: يقع، كان الوقف الكافي ﴿قَوْلُهُ الْحَقُّ﴾، (القطع ٣٠٨) وهو كاف عند الداني وحسن عند الأشموني. (المكتفى ٢٥٢، المنار ١٠٠).

(٣) قال النحاس: قطع كاف إن جعلت ﴿عَلَيْمُ الْغَيْبِ﴾ بمعنى: هو عالم الغيب والشهادة، وإن جعلته نعتاً لـ: ﴿الَّذِي﴾ لم تقف على ما قبله، (القطع ٣٠٩) ورجح قوله الداني والأشموني، (المكتفى ٢٥٢، المنار ١٠٠).

(٤) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٥٣، المنار ١٠٠).

(٥) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٦٣٦ / ٢، المكتفى ٢٥٣، المنار ١٠٠).

(٦) قرأ يعقوب ﴿آزُرُ﴾ بالرفع، وقرأ الباقر بالنصب، انظر غاية الاختصار ٤٨٣ / ٢، النشر ٢٥٩ / ٢.

(٧) قال النحاس: قطع كاف على قراءة الحسن وهي قراءة يعقوب لأنهما يقرآن ﴿آزُرُ﴾ بالرفع، ويكون التقدير: هو آزر، فإن جعلته نداءً لم تقف على ما قبله. (القطع ٣٠٩).

من «الأب»^(١)، وَمَنْ قَرَأَ ﴿ءَاذَرَ أَتَّخِذُ﴾^(٢) [٧٤] وقفَ على ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ عند البعض^(٣) والأولى الوصل، وألفُ الاستفهام ههنا معناه التقرير والتوبيخ، التقدير: أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً عَوْنًا^(٤).

﴿إِلَهَةً﴾ [٧٤] ح^(٥)، ﴿مُتَّيِّنٍ﴾ [٧٤] كـ، ﴿الْمُؤَقِّنِينَ﴾ [٧٥] كـ^(٦)، ﴿هَذَا رَبِّي﴾ [٧٦] ح^(٧)، ﴿الْأَفْلَاحَ﴾ [٧٦] كـ^(٨)، ﴿هَذَا رَبِّي﴾ [٧٧] ح^(٩)،

- (١) انظر الإيضاح ٢ / ٦٣٦ - ٦٣٧، القطع ٣٠٩، المنار ١٠٠.
- (٢) قرأ ابن عباس بخلاف عنه ﴿أَازَرًا تَتَّخِذُ﴾ بهمزيين، وينون، وقرأ أبو إسماعيل ﴿أَازَرًا تَتَّخِذُ﴾ بكسر الهمزة بعد همزة الاستفهام. انظر المحتسب ١ / ٢٢٣، البحر المحيط ٤ / ٥٦٢.
- (٣) عرف ابن الغزال كلمة «بعض» بالألف واللام في كل ما جاء من ذلك في كتابه - غالباً - والصواب: لا تُعرف كلمة «بعض» لأنها مُعرفة على نيّة الإضافة إلى معرفة، ولا يجوز الجمع بين تعريفين على الكلمة في وقت واحد.
- (٤) قال النحاس: وفي رواية أبي حاتم أنّ ابن عباس قرأ ﴿أَازَرًا تَتَّخِذُ﴾ بهمزيين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة وبالنون و«تَتَّخِذُ» بغير استفهام، وفي رواية غيره كما روى إلا في الهمزة الثانية فإنها مفتوحة، وعلى هاتين القراءتين لا يقف على ما قبله لأنه محكي، (القطع ٣٠٩ - ٣١٠).
- (٥) قال الأشموني: وقف حسن للابتداء بـ: «إنَّ» مع اتحاد المقول. (المنار ١٠٠).
- (٦) وهما وقفان تامان عند النحاس، وكافيان عند الداني والأشموني، (القطع ٣١٠، المكتفى ٢٥٣، المنار ١٠٠).
- (٧) قال النحاس: كاف، ورجح الأشموني أنه حسن، (القطع ٣١٠، المنار ١٠٠).
- (٨) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: تام، (القطع ٣١٠، المكتفى ٢٥٣، المنار ١٠٠).
- (٩) قال النحاس: كاف، ورجح الأشموني، أنه حسن. (القطع ٣١٠، المنار ١٠٠).

﴿الضَّالِّينَ﴾ [٧٧]، ك^(١)، ﴿هَذَا أَكْبَرُ﴾ [٧٨] ح^(٢)، ﴿تُشْرِكُونَ﴾ [٧٨] ك^(٣)،
﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ [٧٩] ك^(٤)، ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ﴾ [٨٠] ح^(٥)، ﴿وَقَدْ هَدَيْنَا﴾ [٨٠]
أحسن منه^(٦)، ﴿شَيْئًا﴾ [٨٠] ح، وكذلك ﴿عِلْمًا﴾^(٧) [٨٠]،
﴿تَتَذَكَّرُونَ﴾ [٨٠] ك^(٨)، ﴿سُلْطَنًا﴾ [٨١] ح^(٩)، ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [٨١] م^(١٠)،

(١) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: تام. (القطع ٣١٠، المكتفى ٢٥٣، المنار ١٠٠).

(٢) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ١٠٠).

(٣) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وصالح عند النحاس، وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٦٣٨ / ٢، القطع ٣١٠، المكتفى ٢٥٣، المنار ١٠١).

(٤) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وتام عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني. المصادر السابقة.

(٥) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ١٠١).

(٦) قال نافع: تام، قال النحاس وخولف في هذا لأن الذي بعده متصل به، ولكنه قطع صالح. (القطع ٣١٠) ورجح الأشموني قول المؤلف، (المنار ١٠١).

(٧) وهما وقفان حسنان عند ابن الأنباري والأشموني وكافيان عند الداني، (الإيضاح ٦٣٩ / ٢، المكتفى ٢٥٣، المنار ١٠١).

(٨) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٥٣، المنار ١٠١).

(٩) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ١٠١).

(١٠) وهو قول النحاس ورجحه الأشموني وقال ابن الأنباري: حسن، والداني: كاف. (الإيضاح ٦٣٩ / ٢، القطع ٣١٠، المكتفى ٢٥٣، المنار ١٠١).

﴿مُهْتَدُونَ﴾ [٨٢] م^(١)، قال نافع: الوقف ﴿يُظْلِمُ﴾ [٨٢] كَأَنَّ التَّقْدِيرَ: فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أَمْ الَّذِينَ لَمْ يُؤْمِنُوا؟ فعلى هذا وصلت ﴿الَّذِينَ﴾ [٨٢] بما قبله، وابتدأت بـ ﴿أُولَئِكَ﴾ [٨٢]^(٢).

﴿عَلَىٰ قَوْمِهِ﴾ [٨٣] ح^(٣)، ﴿مَنْ دَشَاءُ﴾ [٨٣] ح^(٤)، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [٨٣] ك^(٥)، ﴿وَيَعْقُوبَ﴾ [٨٤] ح^(٦)، ﴿هَدَيْنَا﴾ [٨٤] ح^(٧)، ﴿مِنْ قَبْلُ﴾ [٨٤] أَحْسَنَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ﴾ [٨٤]، أي: وهدينا من ذريته^(٨)،

(١) وهو قول ابن الأنباري والداني وكذلك الأشموني وقال النحاس: قطع حسن. المصادر السابقة.

(٢) نقل كلامه الأشموني، وقال: ليس بوقف لأنَّ خبر المبتدأ لم يأت وهو ﴿أُولَئِكَ﴾ ﴿مَنْ دَشَاءُ﴾، (المنار ١٠١).

(٣) هذا قول النحاس، وقال الأشموني: كاف، (القطع ٣١٠، المنار ١٠١).

(٤) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦٣٩/٢، القطع ٣١٠، المكتفى ٢٥٣، المنار ١٠١).

(٥) وهو وقف تام عند النحاس والأشموني، (القطع ٣١٠، المنار ١٠١).

(٦) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ١٠١).

(٧) وهو قطع كاف عند النحاس، وقال الأشموني: حسن لأنَّ ﴿نُوحًا﴾ مفعول لما بعده، ولو وصل بما بعده لالتبس بأنه مفعول لما قبله. (القطع ٣١٠، المنار ١٠١).

(٨) قال الفراء: هذه الهاء لـ: «نوح» وهدينا من ذريته داود وسليمان. (معاني القرآن ٣٤٢/١) وانظر القطع ٣١٠، المنار ١٠١.

﴿وَهَرُونَ﴾ [٨٤] ح وقيل: هو أَحْسَنُ مما قَبْلَهُ^(١)، ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [٨٤] ك^(٢)،
﴿وَالْيَاسَ﴾ [٨٥] ح^(٣)، ﴿مَنْ الصَّالِحِينَ﴾ [٨٥] ك^(٤)، ﴿وَلَوْطًا﴾ [٨٦] ح^(٥)،
﴿الْمَلَكِينَ﴾ [٨٦] ك^(٦)، وَمِنْهُمْ (مَنْ قَالَ)^(٧): الْوَقْفُ هَهُنَا، لِأَنَّ هَذِهِ
الْأَسْمَاءَ تَرْتَّبَ آخِرُهَا عَلَى أَوَّلِهَا^(٨).

﴿وَإِخْوَانِهِمْ﴾ [٨٧] ح، عِنْدَ الْأَخْفَشِ، [٦٤/ و] فَكَأَنَّهُ أَضْمَرَ الْخَبَرَ،
الْمَعْنَى: وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ مَنْ هُوَ صَالِحٌ، ثُمَّ قَالَ:
﴿وَأَجْنِبْتَهُمْ﴾^(٩) [٨٧].

﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ [٨٧] ك^(١٠)، ﴿مِنْ عِبَادِهِ﴾ [٨٨] ح^(١١)، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [٨٨]

(١) وهو وقف حسن عند الأشموني، (المنار ١٠١).

(٢) وهو وقف كاف عند الأشموني أيضًا. المصدر نفسه.

(٣) وهو قول أبي حاتم، قال النحاس: وغلط في هذا لأن بعده ﴿وَأَسْمِعِيلَ وَالْيَسَعَ
وَيُوشَعَ وَلُوطًا﴾ بالنصب على ما قبلهم، فكيف يوقف على المعطوف عليه دون
المعطوف. (القطع ٣١٠ - ٣١١).

(٤) وهو حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح
٦٣٩ / ٢، المكتفى ٢٥٣، المنار ١٠١).

(٥) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ١٠١).

(٦) وهو وقف كاف عند الأشموني أيضًا، المصدر نفسه.

(٧) العبارة (مَنْ قَالَ) سقطت من (ح).

(٨) هذا قول النحاس (القطع ٣١١).

(٩) نصّ عليه النحاس والأشموني، (القطع ٣١١، المنار ١٠١).

(١٠) قال ابن الأنباري: حسن، ورجح الأشموني أنه كاف، (الإيضاح ٦٣٩ / ٢،
المنار ١٠١).

(١١) هذا قول ابن الأنباري، ورجحه الأشموني. (الإيضاح ٦٣٩ / ٢، المنار ١٠١).

ك____^(١)، ﴿وَالنَّبُوءَ﴾ [٨٩] ح^(٢)، ﴿يَكْفُرِينَ﴾ [٨٩] ك____^(٣)، ﴿أَقْتَدِ﴾ [٩٠] ح^(٤)، ﴿أَجْرًا﴾ [٩٠] ح^(٥)، ﴿لِلْعَالَمِينَ﴾ [٩٠] م^(٦)، ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ [٩١] ح^(٧).

﴿وَهَذَى لِلنَّاسِ﴾ [٩١] ح عند من قرأ ﴿يَجْعَلُونَهُ﴾ بالياء^(٨)، ومن قرأ بالتاء فتجاوزه أحسن، لأنه داخل في الخطاب متصل بقوله: ﴿قُلْ مَنْ

(١) قال ابن الأنباري: حسن، ورجح الأشموني أنه كاف. (الإيضاح ٦٣٩ / ٢، المنار ١٠١).

(٢) وهو قول ابن الأنباري وقال النحاس والداني والأشموني: كاف. (الإيضاح ٦٣٩ / ٢، القطع ٣١١، المكتفى ٢٥٣، المنار ١٠١).

(٣) وهو قول النحاس وقال الداني والأشموني: تام، (القطع ٣١١، المكتفى ٢٥٣، المنار ١٠١).

(٤) قال ابن الأنباري والداني: تام، وقال النحاس: القطع عليه حسن لأنه تمام، وأيضاً فإنه إن وصل بالهاء كان لاحقاً، وإن حذف الهاء خالف السواد، فالقطع عليه أسلم وهذا مذهب أكثر العلماء. (الإيضاح ٦٣٩ / ٢، القطع ٣١١، المكتفى ٢٥٣).

(٥) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ١٠١).

(٦) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٦٣٩ / ٢، القطع ٣١٢، المكتفى ٢٥٥، المنار ١٠١).

(٧) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ١٠١).

(٨) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقرأ الباقون بالتاء. انظر السبعة ٢٦٢، الكشف ٤٤٠ / ١، التيسير ١٠٥.

أَنْزَلَ ﴿٩١﴾ وَقُلِ اللَّهُ ﴿٩١﴾^(١)، ﴿ءَابَاؤُكُمْ﴾ [٩١] ح^(٢)، ﴿يَلْعَبُونَ﴾ [٩١] ك—^(٣)، (وقال نافع: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ [٩١] وقف^(٤)، ﴿وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [٩٢] ح^(٥)، ﴿يُحَافِظُونَ﴾ [٩٢] ك—^(٦)، ﴿أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [٩٣] ح^(٧)، ﴿أَنْفُسَكُمْ﴾ [٩٣] ح^(٨)^(٩) ﴿تَسْتَكَرُّونَ﴾ [٩٣] ك—^(١٠)، ﴿وَرَأَى ظُهُورَكُمْ﴾ [٩٤]

(١) انظر الإيضاح ٦٤٠ / ٢، القطع ٣١٢، المكتفى ٢٥٥، المنار ١٠١.

(٢) وهو وقف تام عند نافع، قال النحاس: وعلى قول نافع يكون ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ خبرًا، أي: قل هو الله. (القطع ٣١٣).

(٣) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٣١٣، المكتفى ٢٥٥، المنار ١٠٢).

(٤) قال النحاس: وعلى قول الفراء، التمام: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ لأن المعنى عنده: قل الله علمكم، وكذا على قول من قال: هو جواب ﴿مَنْ أَنْزَلَ أَلَكْتُبَ﴾، أي: قل الله أنزله. (القطع ٣١٣) وانظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٤٣.

(٥) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ١٠٢).

(٦) قال الداني: تام ورجح الأشموني أنه كاف، (المكتفى ٢٥٥، المنار ١٠٢).

(٧) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٦٤٠ / ٢، المكتفى ٢٥٥، المنار ١٠٢).

(٨) قال الأشموني: حسنٌ على تقدير محذوف، أي: يقولون أخرجوا أنفسكم، و﴿أَيُّومَ﴾ منصوب بـ ﴿تُجَزَّوْنَ﴾. (المنار ١٠٢) وانظر مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٧٨، التبيان ١ / ٥٢١.

(٩) العبارة (وقال نافع، ﴿أَنْفُسَكُمْ﴾ ح) سقطت من (ح).

(١٠) نقل النحاس عن بعضهم أنه تام، لأن هذا آخر كلام الملائكة، ورجح الأشموني أنه كاف. (القطع ٣١٤، المنار ١٠٢).

ح^(١)، وكذلك ﴿شَرَكُوا﴾^(٢) [٩٤]، ﴿تَزَعُمُونَ﴾ [٩٤] م^(٣)، ﴿وَالنَّوَى﴾^ط [٩٥] ح، ﴿مِنْ الْحَيِّ﴾ [٩٥] ح^(٤)، ﴿تُؤَفِّكُونَ﴾ [٩٥] ك^(٥)، ومنهم مَنْ قال: «وصله أولى لأنَّ ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ [٩٦] تابع لما قبله»^(٦)، ﴿الْإِصْبَاحِ﴾ [٩٦] ح لمن قرأ ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ﴾ [٩٦] على الفعل^(٧).

﴿حُسْبَانًا﴾ [٩٦] ح^(٨)، ﴿الْعَلِيلِ﴾ [٩٦] ك_____^(٩)، ﴿وَالْبَحْرِ﴾ [٩٧]

(١) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس: صالح والداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٤١، القطع ٣١٤، المكتفى ٢٥٥، المنار ١٠٢).

(٢) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ١٠٢).

(٣) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٣١٥ - ٣١٦، المكتفى ٢٥٥، المنار ١٠٢).

(٤) وهما وقفان حسنان عند ابن الأنباري وصالحان عند النحاس وكافيان عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦٤١، القطع ٣١٦، المكتفى ٢٥٥، المنار ١٠٢).

(٥) قال النحاس: قطع صالح ويكون التقدير: هو فائق الإصباح، وقال الداني: كاف، (القطع ٣١٦، المكتفى ٢٥٥).

(٦) قال ابن الأنباري: حسن غير تام لأن قوله: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ تابع لقوله: ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾^ط. (الإيضاح ٢/ ٦٤١).

(٧) وهي قراءة عاصم وحزمة والكسائي، وقرأ الباقون ﴿وجاعل﴾ بألف وخفض ﴿الليل﴾ انظر السبعة ٢٦٣، الكشف ١/ ٤٤١، التيسير ١٠٥، المنار ١٠٢.

(٨) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والأشموني وكاف عند النحاس والداني. (الإيضاح ٢/ ٦٤١، القطع ٣١٦، المكتفى ٢٥٥، المنار ١٠٢).

(٩) قال ابن الأنباري والنحاس والداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف. المصادر السابقة.

ح^(١)، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [٩٧] كـ^(٢)، ﴿وَمُسْتَوْدَعٌ﴾ [٩٨] ح^(٣)، ﴿يَنْقَهُونَ﴾ [٩٨] كـ^(٤)، ﴿مُتْرَاكِبًا﴾ [٩٩] ح^(٥)، ﴿دَائِيَّةٌ﴾ [٩٩] ^(٦) [٩٩] لمن قرأ: ﴿وَجَنَّاتٍ﴾ [٩٩] رفعاً^(٧)، ﴿مِنْ أَعْنَابٍ﴾ [٩٩] وقف نافع، ثُمَّ يَيْتَدِيءُ ﴿وَالزَّيْتُونَ﴾ [٩٩] ياضمار^(٨)، ﴿مُتَشَبِّهٌ﴾ [٩٩] ح^(٩) ﴿وَبَنُوَّةٌ﴾ [٩٩]

(١) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والأشموني وكاف عند النحاس والداني. (الإيضاح ٢/ ٦٤١، القطع ٣١٦، المكتفى ٢٥٥، المنار ١٠٢).

(٢) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٣١٦، المكتفى ٢٥٥، المنار ١٠٢).

(٣) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والأشموني وكاف عند النحاس والداني، (الإيضاح ٢/ ٦٤١، القطع ٣١٦، المكتفى ٢٥٥، المنار ١٠٢).

(٤) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٣١٦، المكتفى ٢٥٥، المنار ١٠٢).

(٥) وهو وقف كاف عند الداني وحسن عند الأشموني، (المكتفى ٢٥٧، المنار ١٠٢).

(٦) الزيادة يقتضيها السياق وصحة الكلام. انظر القطع ٣١٧.

(٧) وهي قراءة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى والأعمش، انظر مختصر شواذ القراءات ٣٩، البحر المحيط ٤/ ٥٩٨، قال النحاس والداني: وتكون مرفوعة بالابتداء، والتقدير: ولهم جنات. (القطع ٣١٧، المكتفى ٢٥٧).

(٨) قال الفراء: ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ﴾، يريد: وشجر الزيتون والرمان، انظر معاني القرآن ١/ ٣٤٨، القطع ٣١٨، وقال الزمخشري: ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ﴾ الأحسن أن ينتصبا على الاختصاص، كقوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ لفضل هذين الصنفين، الكشف ٢/ ٥٢.

(٩) وهو وقف كاف عند الداني وحسن عند الأشموني. (المكتفى ٢٥٧، المنار ١٠٢).

ح^(١)، ﴿يَوْمُئُونَ﴾ [٩٩] م^(٢)، ﴿وَخَلَقَهُمْ﴾ [١٠٠] ح، أي: «والله خلقهم»^(٣)، وقال بعضهم: ﴿الْحِينَ﴾ [١٠٠] وقف عند من قرأ ﴿وَخَلَقَهُمْ﴾ [١٠٠] بفتح اللام، ومن سكن اللام^(٤) وصله، ومعناه: ما ينحتونه^(٥) بأيديهم، ﴿يَغْيِرْ عِلْمٌ﴾ [١٠٠] ح^(٦)، ﴿يَصِفُونَ﴾ [١٠٠] م^(٧)، ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [١٠١] ح^(٨)، ﴿صَحْبَةً﴾ [١٠١] ح، وكتب ذلك ﴿كُلُّ شَيْءٍ﴾ [١٠١] ح، ﴿عَلِيمٌ﴾ [١٠١]

(١) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف. (الإيضاح ٢ / ٦٤١، المكتفى ٢٥٧، المنار ١٠٢).

(٢) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٣١٨، المكتفى ٢٥٧، المنار ١٠٢).

(٣) قال الأشموني: أكنى مما قبله، أي من قوله: ﴿الْحِينَ﴾ لمن قرأ ﴿وَخَلَقَهُمْ﴾ بفتح اللام. (المنار ١٠٢).

(٤) قرأ الجمهور بفتح اللام، وقرأ يحيى بن يعمر بتسكينها. انظر مختصر شواذ القراءات ٣٩، المحتسب ١ / ٢٢٤، البحر المحيط ٤ / ٦٠٣.

(٥) في الأصل و(ح) «ما يجنوه» والتصحيح من الإيضاح ٢ / ٦٤١.

(٦) وهو وقف كاف عند الأشموني (المنار ١٠٢) وقال نافع: تام، (القطع ٣١٨).

(٧) قال الأشموني: تام على استئناف ما بعده، أي: هو بديع، (المنار ١٠٢).

(٨) قال الأشموني: إن جعل ﴿يَبْرِئُ﴾ بدلاً من قوله: «الله»، أو من الهاء في ﴿سُبْحَانَهُ﴾ أو نُصِبَ على المدح جاز الوقف على ﴿وَالْأَرْضِ﴾، وإن جعل مبتدأ وخبره ما بعده من قوله: ﴿أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ﴾ فلا يوقف على ﴿الْأَرْضِ﴾. المصدر نفسه.

أحسن مما قبله^(١)، ﴿إِلَّا هُوَ﴾ [١٠٢] ح^(٢)، ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ [١٠٢] ح^(٣)،
﴿وَكَيْلٌ﴾ [١٠٢] ك—^(٤)، ﴿يُذَرِّكُ الْأَبْصَرَ﴾ [١٠٣] ح^(٥)، ﴿الْحَيِّرُ﴾ [١٠٣]
م^(٦)، ﴿مِنْ رَزَقِكُمْ﴾ [١٠٤] ح^(٧)، ﴿فَعَلَيْهَا﴾ [١٠٤] ح^(٨)، ﴿بِحَفِيفٍ﴾ [١٠٤]
ك^(٩)، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [١٠٥] ك^(١٠)، ﴿إِلَّا هُوَ﴾ [١٠٦] ح^(١١)، وإن شئت ﴿مِنْ
رَبِّكَ﴾^(١٢) [١٠٦].

(١) رجع الأشموني قول المؤلف فيها. (المنار ١٠٢).

(٢) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف. (الإيضاح ٢/ ٦٤٢،
المكتفى ٢٥٧، المنار ١٠٢).

(٣) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال النحاس والداني: كاف،
(الإيضاح ٢/ ٦٤٢، القطع ٣١٨، المكتفى ٢٥٧، المنار ١٠٢).

(٤) وهو وقف تام عند النحاس وحسن عند الأشموني، (القطع ٣١٨، المنار
١٠٢).

(٥) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ١٠٢).

(٦) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٣١٨، المكتفى ٢٥٧،
المنار ١٠٢).

(٧) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ١٠٢).

(٨) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ١٠٢).

(٩) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٥٧، المنار ١٠٢).

(١٠) هذا قول الداني، وقال الأشموني: تام، (المكتفى ٢٥٧، المنار ١٠٢).

(١١) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ١٠٢).

(١٢) وهو وقف كاف عند الأشموني. (المنار ١٠٢).

﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ [١٠٦] ك^(١)، [٦٤/ظ] ﴿مَا أَشْرَكُوا﴾ [١٠٧] ح، ﴿حَفِظْتُ﴾ [١٠٧] ح^(٢)، ﴿بُوكِلَ﴾ [١٠٧] م^(٣)، ﴿يَغْيِرُ عَلِيمٌ﴾ [١٠٨] ح^(٤)، ﴿عَمَلَهُمْ﴾ [١٠٨] ح^(٥)، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٠٨] ك^(٦)، ﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهَا﴾ [١٠٩] ح^(٧).
﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [١٠٩] ح عند مَنْ قرأ ﴿إِنَّهَا﴾ [١٠٩] بالكسر^(٨) على الاستئناف^(٩)، وَمَنْ فَتَحَهَا وَصَلَهَا لِأَنَّ المعنى: وما يشْعِرُكُمْ لَأَنَّهَا أَوْ بِأَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ^(١٠)، وَأَمَّا سَيَبُوهِ فَسَأَلَ الْخَلِيلَ عَنْهَا، فَقَالَ: هِيَ

(١) هذا قول الداني ورجحه الأشموني . (المكتفى ٢٥٧، المنار ١٠٢).

(٢) وهما وقفان حسان عند الأشموني أيضاً، (المنار ١٠٢).

(٣) قال الداني كاف ورجح الأشموني أنه تام، (المكتفى ٢٥٧، المنار ١٠٢).

(٤) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ١٠٢) وقال نافع: تام، (القطع ٣١٨).

(٥) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ١٠٢).

(٦) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٥٧، المنار ١٠٢).

(٧) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ١٠٢).

(٨) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، واختلف عن أبي بكر فروي عنه بالكسر والفتح، وقرأ الباقون بفتح الهمزة. انظر السبعة ٢٦٥، الكشف ١/ ٤٤٤، التيسير ١٠٦.

(٩) قال يعقوب: فهذا التام من الوقف، ثم قال جلّ وعزّ مخبراً وموجّهاً: ﴿إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وهذا القول مذهب أبي عمرو وعيسى والأخفش، (القطع ٣١٨ - ٣١٩).

(١٠) وهو قول الكسائي، و﴿لَا﴾ عنده زائدة، قال النحاس: وهذا عند البصريين خطأ، لا تزداد ﴿لَا﴾ في موضع يشكل فيه زيادتها. (القطع ٣١٩).

بمنزلة قول العرب: ائتِ الشوق أنك تشتري لنا شيئاً، أي: «لعلك»^(١)،
فعلى قوله وقفت على ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [١٠٩] كما وقفت في^(٢) المكسورة
أيضاً^(٣).

﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٠٩] ك^(٤)، ﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [١١٠] ح^(٥)، ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [١١٠]
ك^(٦) ﴿يَشَاءُ اللَّهُ﴾ [١١١] ح^(٧)، ﴿يَجْهَلُونَ﴾ [١١١] ك^(٨)، ﴿عُرُورًا﴾ [١١٢]

(١) انظر الكتاب ٣ / ١٢٣.

(٢) في «على».

(٣) وهو مذهب ابن الأنباري والنحاس، وخالفهما الداني فقال: ومن قرأ ﴿أَنهَآ﴾
بفتح الهمزة لم يقف ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ سواء قَدَرْتِ ﴿أَنهَآ﴾ بـ «لعلها»، أو قَدَرْتِ
بزيادة ﴿لَا﴾. انظر الإيضاح ٢ / ٦٤٢، القطع ٣١٩، المكتفى ٢٥٧ - ٢٥٨،
المنار ١٠٣.

(٤) وهو كاف عند الداني والأشموني، وقال النحاس: تام على قول الجماعة،
(القطع ٣٢٠، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٥) قال الأنصاري: وقف صالح، ورجح الأشموني أنه حسن، (المقصد ١١٣،
المنار ١٠٣).

(٦) وهو وقف حسن عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني، (القطع ٣٢٠،
المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٧) قال الأنصاري: وقف مفهوم عند بعضهم، (المقصد ١١٣)، وقال الأشموني:
ليس بوقف لحرف الاستدراك بعده. (المنار ١٠٣).

(٨) وهو وقف حسن عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني. (القطع ٣٢٠،
المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

ح^(١)، ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾ [١١٢] عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٢)، ﴿يَقْرُؤُونَ﴾ [١١٢] كـ،
 ﴿مُقَرَّرُونَ﴾ [١١٣] كـ^(٣)، ﴿حَكَمًا﴾ [١١٤] ح عِنْدَ نَافِعٍ^(٤)،
 ﴿مُفَصَّلًا﴾ [١١٤] ح^(٥)، ﴿الْمُتَمَرِّينَ﴾ [١١٤] م^(٦)، ﴿وَعَدْلًا﴾ [١١٥] عِنْدَ
 مَنْ قَرَأَ ﴿وَقَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [١١٥] بِغَيْرِ أَلْفٍ^(٧)،
 ﴿لِكَلِمَتِهِ﴾ [١١٥] ح^(٨)، ﴿الْعَلِيمُ﴾ [١١٥] م^(٩)، ﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [١١٦] ح^(١٠)،

(١) رَجَّحَ الْأَنْصَارِيُّ أَنَّهُ حَسَنٌ، وَقَالَ الْأَشْمُونِيُّ: كَافٍ، (المقصد ١١٤، المنار ١٠٣).

(٢) قَالَ الْأَشْمُونِيُّ: وَقَفَ جَائِزٌ، (المنار ١٠٣).

(٣) وَهُمَا وَقَفَانِ حَسَنَانِ عِنْدَ النَّحَّاسِ وَكَافِيَانِ عِنْدَ الدَّانِيِّ وَالْأَشْمُونِيِّ، (القطع ٣٢٠، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٤) قَالَ نَافِعٌ: تَامٌ، (القطع ٣٢٠، المنار ١٠٣).

(٥) وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ وَرَجَّحَهُ الْأَشْمُونِيُّ وَقَالَ الدَّانِيُّ: كَافٍ، (الإيضاح ٦٤٣ / ٢، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣) وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: تَامٌ، (القطع ٣٢٠).

(٦) هَذَا قَوْلُ الدَّانِيِّ وَرَجَّحَهُ الْأَشْمُونِيُّ وَقَالَ النَّحَّاسُ: حَسَنٌ، (القطع ٣٢٠، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٧) وَهِيَ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ وَالْكَسَائِيُّ وَعَاصِمٌ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ ﴿كَلِمَاتٍ﴾ بِالْجَمْعِ. انْظُرِ السَّبْعَةَ ٢٦٦، الْكَشَفُ ١ / ٤٤٧، التَّيْسِيرُ ١٠٦، المنار ١٠٣.

(٨) وَهُوَ وَقَفَ كَافٍ عِنْدَ الدَّانِيِّ وَالْأَشْمُونِيِّ، (المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٩) وَهُوَ قَوْلُ الدَّانِيِّ وَرَجَّحَهُ الْأَشْمُونِيُّ وَقَالَ النَّحَّاسُ: حَسَنٌ. (القطع ٣٢٠، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(١٠) وَهُوَ وَقَفَ حَسَنٌ عِنْدَ الْأَشْمُونِيِّ أَيْضًا. (المنار ١٠٣).

﴿يَحْضُونَ﴾ [١١٦] كـ، ﴿عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [١١٧] ح^(١)، ﴿بِالْمُهَنْدِسِ﴾ [١١٧] م^(٢)، ﴿مُؤْمِنِينَ﴾ [١١٨] كـ^(٣)، ﴿أَضْطَرُّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [١١٩] ح^(٤)، ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [١١٩] ح^(٥)، ﴿بِالْمُعْتَدِينَ﴾ [١١٩] كـ^(٦)، ﴿وَبَاطِنُهُ﴾ [١٢٠] ح^(٧)، ﴿يَقْتَرِفُونَ﴾ [١٢٠] كـ^(٨)، ﴿لَفُسْقَى﴾ [١٢١] ح^(٩)، ﴿لِيَجْذِلُواكُمْ﴾ [١٢١] ح^(١٠)،

(١) وهما وقفان كافيان عند الأشموني. المصدر نفسه.

(٢) هذا قول الداني ورجحه الأشموني وقال النحاس: حسن. (القطع ٣٢٠، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٣) وهو وقف حسن عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني، (القطع ٣٢٠، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٤) هذا قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦٤٣ / ٢، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٥) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ١٠٣).

(٦) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: تام، (القطع ٣٢٠، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٧) هذا قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦٤٣ / ٢، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٨) هذا قول الداني، وقال الأشموني: تام، (المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٩) هذا قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦٤٣ / ٢، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(١٠) قال الأنصاري: وقف كاف، ورجح الأشموني أنه حسن. (المقصد ١١٤، المنار ١٠٣).

﴿لَمْشُرْكُونَ﴾ [١٢١] م^(١)، ﴿يَخَارِجُ مِنْهَا﴾ [١٢٢] ح^(٢)، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٢٢] شِبْهُ النَّامِ^(٣)، ﴿لِيَمَكُرُوا فِيهَا﴾ [١٢٣] ح^(٤)، ﴿يَشْعُرُونَ﴾ [١٢٣] ك^(٥)، ﴿رَسُولُ اللَّهِ﴾ [١٢٤] ح^(٦)، ﴿رِسَالَتُهُ﴾^(٧) [١٢٤] ح^(٨)، ﴿يَمَكُرُونَ﴾ [١٢٤]

(١) هذا قول النحاس ورجحه الأشموني، وقال الداني: كاف. (القطع ٣٢٠، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٢) هذا قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف. (الإيضاح ٦٤٣ / ٢، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٣) وهو قطع صالح عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني، (القطع ٣٢٠، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٤) وهو قطع صالح عند النحاس وحسن عند الأشموني، (القطع ٣٢٠، المنار ١٠٣).

(٥) وهو قطع صالح عند النحاس وكاف عند الداني والأشموني، (القطع ٣٢٠، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٦) هذا قول ابن الأنباري وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٦٤٤ / ٢، المكتفى ٢٥٩) وقال نافع ومحمد بن عيسى وأحمد بن موسى: تام، نصّ عليه النحاس واختاره الأشموني، (القطع ٣٢٠، المنار ١٠٣).

(٧) في الأصل و(ح) «رسالاته» بالجمع، وهي قراءة الجميع سوى ابن كثير وحفص فإنهما قرأا ﴿رِسَالَتُهُ﴾ على التوحيد، انظر السبعة ٢٤٦، الكشف ٤٤٩ / ١، التيسير ١٠٦.

(٨) هذا قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني والأشموني: كاف. (الإيضاح ٦٤٣ / ٢، القطع ٣٢٠، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

ك^(١)، ﴿لِلْإِسْلَامِ﴾ [١٢٥] ح^(٢)، ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ [١٢٥] ح^(٣)، ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [١٢٥] م^(٤)، ﴿مُسْتَقِيمًا﴾ [١٢٦] ح^(٥)، ﴿يَذْكُرُونَ﴾ [١٢٦] ك—^(٦)، ﴿زَيْهَمٌ﴾ [١٢٧] ح^(٧)، ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٢٧] م لِمَنْ قَرَأَ ﴿نَخْشُرُهُمْ﴾ [١٢٨] بِالنُّونِ^(٨)، ﴿مِنَ الْإِنْسِ﴾ [١٢٨] ح، ﴿أَجَلَتْ لَنَا﴾ [١٢٨] ح^(٩)، ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [١٢٨] ح^(١٠)، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [١٢٨] م^(١١)، ﴿يَكْسِبُونَ﴾ [١٢٩] م^(١٢)،

(١) قال النحاس والداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف. (القطع ٣٢٠، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٢) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ١٠٤).

(٣) هذا قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦٤٣ / ٢، القطع ٣٢٠، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٤) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٣٢١، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٥) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ١٠٣).

(٦) وهو حسن عند النحاس وكاف عند الداني وتام عند الأشموني، (القطع ٣٢١، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٣).

(٧) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ١٠٣).

(٨) قرأ حفص وحده ﴿يَخْشُرُهُمْ﴾ بالياء، وقرأ الباقر والنون. انظر السبعة ٢٦٩، الكشف ٤٥١ / ١، التيسير ١٠٧، المكتفى ٢٥٩.

(٩) وهما وقفان حسان عند الأشموني أيضاً، (المنار ١٠٣ - ١٠٤).

(١٠) وهو وقف كاف عند الأشموني. المصدر نفسه.

(١١) قال النحاس: صالح والداني: كاف، ورجح الأشموني أنه تام. (القطع ٣٢١، المكتفى ٢٥٩، المنار ١٠٤).

(١٢) وهو قول الداني ورجحه الأشموني، وقال النحاس: قطع حسن. المصادر السابقة.

﴿هَذَا﴾ [١٣٠] ح^(١)، ﴿أَنْفُسِنَا﴾ [١٣٠] ح^(٢)، وَجُوزُ ﴿الَّذِي﴾^(٣) [١٣٠]،
 ﴿كَافِرِينَ﴾ [١٣٠] شَبَّهَ التَّامَّ^(٤)، ﴿غَفْلُونَ﴾ [١٣١] كـ^(٥)،
 ﴿عَمِلُوا﴾ [١٣٢] ح، وَعِنْدَ مَنْ قَرَأَ ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [١٣٢] بِالتَّاءِ أَحْسَنَ^(٦)،
 ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [١٣٢] م^(٧)، ﴿ذُو الرِّحْمَةِ﴾ [١٣٣] ح^(٨)، ﴿ءَاخِرِينَ﴾ [١٣٣]
 م^(٩)، ﴿لَا تَ﴾ [١٣٤] ح^(١٠)، ﴿بِمُعْجِرِينَ﴾ [١٣٤] م^(١١)، ﴿عَامِلٌ﴾ [١٣٥]

(١) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ١٠٤).

(٢) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٦٤٣ / ٢، المكتفى ٢٦٠، المنار ١٠٤).

(٣) وهو وقف جائز عند الأشموني أيضاً، (المنار ١٠٤).

(٤) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري وكاف عند الداني وتام عند الأشموني، (الإيضاح ٦٤٣ / ٢، المكتفى ٢٦٠، المنار ١٠٤).

(٥) وهو وقف تام عند الأشموني، (المنار ١٠٤).

(٦) قرأ ابن عامر وحده ﴿تعملون﴾ بالتاء، وقرأ الباقر بالياء. انظر السبعة ٢٦٩، الكشف ٤٥٢ / ١، التيسير ١٠٧، المكتفى ٢٦٠، المنار ١٠٤.

(٧) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٦٠، المنار ١٠٤).

(٨) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضاً، (المنار ١٠٤).

(٩) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٦٠، المنار ١٠٤).

(١٠) وهو قول ابن الأنباري والنحاس وكذلك الأشموني وقال الداني: كاف. (الإيضاح ٦٤٤ / ٢، القطع ٣٢١، المكتفى ٢٦٠، المنار ١٠٤).

(١١) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني. المصادر السابقة.

ح^(١)، ﴿الَّذِينَ﴾ [١٣٥] ح^(٢)، ﴿الْفَاطِلُونَ﴾ [١٣٥] م^(٣)، [٦٥/ و] ﴿لِشُرَكَائِكَ﴾ [١٣٦] ح، ﴿إِلَى اللَّهِ﴾ [١٣٦] ح^(٤)، ﴿إِلَى شُرَكَائِهِمْ﴾ [١٣٦] ح^(٥)، ﴿يَحْكُمُونَ﴾ [١٣٦] كـ^(٦)، ﴿وَيَنْهَى﴾ [١٣٧] ح، ﴿مَا فَعَلُوا﴾ [١٣٧] ح^(٧)، ﴿يَقْرُونَ﴾ [١٣٧] كـ^(٨)، ﴿أَقْرَأَ عَلَيْهِ﴾ [١٣٨] ح^(٩)، ويجوز ﴿ظَهَرُوا﴾^(١٠) [١٣٨]، ﴿يَقْرُونَ﴾ [١٣٨] كـ^(١١)، ﴿أَزْوَاجًا﴾ [١٣٩]

-
- (١) وهو وقف كاف عند الداني وحسن عند الأشموني، (المكتفى ٢٦٠، المنار ١٠٤).
- (٢) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ١٠٤).
- (٣) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٦٠، المنار ١٠٤).
- (٤) وهما وقفان جائزان عند الأشموني، (المنار ١٠٤).
- (٥) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٤٤، المكتفى ٢٦٠، المنار ١٠٤).
- (٦) قال النحاس: حسن، والداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٣٢٢، المكتفى ٢٦٠، المنار ١٠٤).
- (٧) وهما وقفان حسنان عند ابن الأنباري والنحاس وكافيان عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦٤٤، القطع ٣٢٢، المكتفى ٢٦٠، المنار ١٠٤).
- (٨) قال النحاس والداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف، (القطع ٣٢٢، المكتفى ٢٦٠، المنار ١٠٤).
- (٩) هذا قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني والأشموني: كاف. (الإيضاح ٢/ ٦٤٤، القطع ٣٢٢، المكتفى ٢٦١، المنار ١٠٤).
- (١٠) لم أجده في مصادر الوقف.
- (١١) قال النحاس والداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف. (القطع ٣٢٢، المكتفى ٢٦٠، المنار ١٠٤).

ح^(١)، ﴿شُرَكَاءَ﴾ [١٣٩] ح، ﴿وَصَفَّهُمْ﴾ [١٣٩] ح^(٢)، ﴿عَلَيْهِ﴾ [١٣٩] م^(٣)، ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ [١٤٠] ح^(٤)، ﴿مُتَّحِدِينَ﴾ [١٤٠] م^(٥)، ﴿مُخْتَلِفًا أَكْثَلُهُ﴾ [١٤١] عِنْدَ نَافِعٍ^(٦)، ﴿مُنْشِكِبٍ﴾ [١٤١] أَحْسَنَ مِنْهُ^(٧)، ﴿حَصَادِمَهُ﴾ [١٤١] ح، وَإِنْ شِئْتُ ﴿وَلَا تُشْرِقُوا﴾^(٨) [١٤١]، ﴿الْمُسْرِفِينَ﴾ [١٤١] ك^(٩)، ﴿وَفَرَشًا﴾ [١٤٢] عِنْدَ نَافِعٍ^(١٠)، ﴿الشَّيْطَانِ﴾

-
- (١) قال الأشموني: وقف حسن للابتداء بالشرط، (المنار ١٠٤).
- (٢) وهما وقفان حسنان عند ابن الأنباري والنحاس وكافيان عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦٤٤، القطع ٣٢٢، المكتفى ٢٦١، المنار ١٠٤).
- (٣) هذا قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦٤٤، القطع ٣٢٢، المكتفى ٢٦١، المنار ١٠٤).
- (٤) هذا قول ابن الأنباري والنحاس وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٤٤، القطع ٣٢٢، المكتفى ٢٦١، المنار ١٠٤).
- (٥) هذا قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦٤٤، القطع ٣٢٢، المكتفى ٢٦١، المنار ١٠٤).
- (٦) قال نافع تام، قال النحاس: وهذا لا معنى له لأنَّ ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالزَّمَنَاتِ﴾ معطوف على ما قبله. (القطع ٣٢٢).
- (٧) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٦١، المنار ١٠٤).
- (٨) وهما وقفان حسنان عند الأشموني، (المنار ١٠٤).
- (٩) قال الأشموني: كاف على استئناف ما بعده، وإن عطف على ﴿جَنَاتٍ﴾، أي: وأنشأ من الأنعام حمولة وفرشًا، كان جائزًا لأنه رأس آية. (المنار ١٠٤).
- (١٠) قال نافع تام، قال النحاس: وسمعت علي بن سليمان يقول: ﴿ثُمَّ نَبِيَّةٌ أَزْوَاجُ﴾ منصوب بـ: «كلوا» فعلى هذا يصح القطع على «فرشًا». (القطع ٣٢٢).

[١٤٢] ح^(١)، ﴿ثُمَّ يَنْتَهِى﴾ [١٤٢] ك — عِنْدَ بَعْضِهِمْ^(٢)، ﴿الْمَعْرِزِ اثْنَيْنِ﴾ [١٤٣] ح^(٣)، ﴿أَرْحَامُ الْأُنْتَيْنِ﴾ [١٤٣] ح^(٤)، ﴿صَدِيقَيْنِ﴾ [١٤٣] ك —، ﴿الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾ [١٤٤] ح^(٥)، ﴿وَصَصَّكُمْ اللَّهُ بِهَذَا﴾ [١٤٤] ح^(٦)، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَيْسَ فِي الْآيَاتِ وَقْفٌ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَصَصَّكُمْ اللَّهُ بِهَذَا﴾ [١٤٤]، لَأَنَّ الْكَلَامَ فِيهَا مَحْمُولٌ^(٧) عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ﴾^(٨) [١٤١]، ﴿يَغْيِرُ

(١) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ١٠٤).

(٢) قال النحاس: ويصح على قول الكسائي، وهو أحد قولي الفراء أن يقف على ﴿ثُمَّ يَنْتَهِى﴾ لَأَنَّ الْكَسَائِيَّ يَنْصِبُ ﴿ثُمَّ يَنْتَهِى﴾ بِإِضْمَارِ «أَنْشَأَ»، وَقَالَ الْفَرَاءُ بِنَصْبِهَا بِإِضْمَارِ فَعْلٍ، وَقَالَ الدَّانِي: وَإِنْ نَصَبَ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ قَوْلِ ﴿حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾ لَمْ يَكْفِ الْوَقْفُ عَلَى ﴿ثُمَّ يَنْتَهِى﴾، انظر معاني القرآن ١/ ٣٥٩، القطع ٣٢٢ - ٣٢٣، المكتفى ٢٦١ - ٢٦٢ المنار ١٠٤.

(٣) قال الأشموني: وقف جائز لَأَنَّ مَا بَعْدَهُ اسْتِثْنَاءٌ أَمْرٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، (المنار ١٠٤).

(٤) وهو وقف جائز عند الأشموني (المنار ١٠٤) وقال الأخفش: تام، (القطع ٣٢٣).

(٥) وهما وقفان حسان عند الأشموني، (المنار ١٠٤).

(٦) وهو قول ابن الأنباري والنحاس، وقال الداني والأشموني: كاف. (الإيضاح ٢/ ٦٤٥، القطع ٣٢٣، المكتفى ٢٦٢، المنار ١٠٤).

(٧) فِي الْأَصْلِ وَ(ح) «مَجْهُولٌ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٨) قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ﴾ لِاتِّمَامِ فِيهِ دُونَ ﴿وَإِذْ وَصَّصَّكُمْ اللَّهُ بِهَذَا﴾، لَأَنَّ ﴿ثُمَّ يَنْتَهِى أَرْوَجُ﴾ زَعَمُوا أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى ﴿أَنْشَأَ﴾. انظر القطع ٣٢٢، المنار ١٠٤.

عَلِيمٌ ﴿١٤٤﴾ ح^(١)، ﴿الْقَلِيلِ مِمَّا﴾ [١٤٤] م^(٢)، ﴿لَعَنَ اللَّهُ يَدَيْهِ﴾ [١٤٥] ح^(٣)،
 ﴿رَجِيمٌ﴾ [١٤٥] شَبِهَ التَّامَ^(٤)، ﴿ذِي ظُلْفَرٍ﴾ [١٤٦] ح، وَكَذَا ﴿بِعَظْمٍ﴾^(٥)
 [١٤٦]، ﴿لَصْدِقُونَ﴾ [١٤٦] كـ^(٦)، ﴿وَأَسْعَوْا﴾ [١٤٧] ح^(٧)، ﴿الْمُجْرِمِينَ﴾
 [١٤٧] م^(٨)، ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ [١٤٨] ح^(٩)، ﴿بِأَسْكَتٍ﴾ [١٤٨] ح^(١٠)، ﴿لَنَا﴾ [١٤٨]

(١) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٦٢، المنار ١٠٥).

(٢) هذا قول الداني ورجحه الأشموني، (المكتفى ٢٦٢، المنار ١٠٥).

(٣) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف. (الإيضاح ٦٤٥ / ٢، المكتفى ٢٦٢، المنار ١٠٥)، وقال الأخفش: تام، لأنَّ المعنى: إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيِّتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ أَوْ فَسَقًا أَهْلًا لغير الله به فإنه رجس، وقال النحاس: والقول كما قال الأخفش. (القطع ٣٢٤).

(٤) قال يعقوب: تام، (القطع ٣٢٤) وهو اختيار الداني، (المكتفى ٢٦٢) وقال الأشموني: كاف. (المنار ١٠٥).

(٥) وهما حسنان عند ابن الأنباري والأشموني وكافيان عند الداني، (الإيضاح ٦٤٥ / ٢، المكتفى ٢٦٢، المنار ١٠٥).

(٦) وهو وقف تام عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٦٢، المنار ١٠٥).

(٧) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ١٠٥).

(٨) هذا قول الداني ورجحه الأشموني. (المكتفى ٢٦٢، المنار ١٠٥).

(٩) هذا قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف. (الإيضاح ٦٤٥ / ٢، المكتفى ٢٦٢، المنار ١٠٥).

(١٠) وهو وقف كاف عند الداني وحسن عند الأشموني، (المكتفى ٢٦٢، المنار ١٠٥).

ح (١)، ﴿تَحْرُصُونَ﴾ [١٤٨] كـ (٢)، ﴿الْبَلْعَةَ﴾ [١٤٩] ح (٣)، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [١٤٩] كـ (٤)، ﴿حَرَّمَ هَذَا﴾ [١٥٠] ح (٥)، ﴿مَعَهُمْ﴾ [١٥٠] ح (٦)، ﴿يَعْدِلُونَ﴾ [١٥٠] م (٧)، وقيل: ﴿رَبُّكُمْ﴾ [١٥١]، ثُمَّ يَتَدَيَّ ﴿عَلَيْكُمْ﴾ [١٥١]، أي: عليكم الامتناع من الشرك على سبيل الإغراء (٨)، ﴿بِهِ سَيِّئًا﴾ [١٥١] ح (٩)، وكذلك (١٠) ﴿إِحْسَنًا﴾ (١١) [١٥١]، ﴿مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ [١٥١] ح (١٢)، ﴿وَأَسَافُهُمْ﴾ [١٥١] ح، ﴿وَمَا بَطُنَ﴾ [١٥١]

- (١) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ١٠٥).
- (٢) وهو وقف تام عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٦٢، المنار ١٠٥).
- (٣) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ١٠٥).
- (٤) قال الداني: تام، ورجح الأشموني أنه كاف، (المكتفى ٢٦٢، المنار ١٠٥).
- (٥) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ١٠٥).
- (٦) وهو وقف كاف عند الداني وحسن عند الأشموني، (المكتفى ٢٦٢، المنار ١٠٥).
- (٧) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٢ / ٦٤٥، القطع ٣٢٦، المكتفى ٢٦٢، المنار ١٠٥).
- (٨) نصّ عليه الأشموني، وقال أبو حيان: وهذا بعيد لتفكيك الكلام عن ظاهره. (البحر المحيط ٤ / ٦٨٦، المنار ١٠٥).
- (٩) وهو وقف حسن عند الأشموني أيضًا، (المنار ١٠٥).
- (١٠) في (ح) «وكذا».
- (١١) وهو وقف حسن عند ابن الأنباري والأشموني، وكاف عند النحاس والداني. (الإيضاح ٢ / ٦٤٥، القطع ٣٢٦، المكتفى ٢٦٢، المنار ١٠٥).
- (١٢) وهو وقف صالح عند الأنصاري وجائز عند الأشموني، (المقصد ١١٨، المنار ١٠٥).

ح^(١)، ﴿يَا لِحَيِّ﴾ [١٥١] ح^(٢)، ﴿نَقُولُونَ﴾ [١٥١] ك____^(٣)، ﴿أَشَدُّ﴾ [١٥٢]
ح^(٤)، ﴿يَا لِقَسِطٍ﴾ [١٥٢] ح^(٥)، ﴿إِلَّا وَسَعَهَا﴾ [١٥٢] ح^(٦)، ﴿قُرْنٍ﴾ [١٥٢]
ح^(٧)، وإن شئتَ ﴿أَوْفُوا﴾ [١٥٢] وهو أحسن^(٨)، ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [١٥٢]
ك عند مَنْ قَرَأَ ﴿وَإِنَّ هَذَا﴾ [١٥٣] بكسر الألف^(٩)، ﴿فَاتَّبِعُوهُ﴾ [١٥٣]

- (١) وهما وقفان كافيان عند الأنصاري والأشُموني، (المقصد ١١٨، المنار ١٠٥).
- (٢) هذا قول ابن الأنباري ورجحه الأشُموني، وقال النحاس والداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٤٥، القطع ٣٢٦، المكتفى ٢٦٢، المنار ١٠٥).
- (٣) قال النحاس: قطع كاف إن ابتدأت النّهي بعده، ورجحه الأشُموني، (القطع ٣٢٦، المنار ١٠٥).
- (٤) وهو وقف حسن عند الأشُموني أيضًا، (المنار ١٠٥).
- (٥) قال الأشُموني: وقف حسن على استئناف ما بعده، وليس بوقف إن جعل ما بعده حالًا، أي: أوفوا غير مكلفين. (المنار ١٠٥).
- (٦) وهو وقف صالح عند الأنصاري وجائز عند الأشُموني، (المقصد ١١٨، المنار ١٠٥).
- (٧) وهو وقف مفهوم عند الأنصاري، وجائز عند الأشُموني، (المقصد ١١٨، المنار ١٠٥).
- (٨) وهو وقف كاف عند الداني والأشُموني. (المكتفى ٢٦٢، المنار ١٠٥).
- (٩) وهي قراءة حمزة والكسائي، وقرأ الباقر بفتح الهمزة. السبعة ٢٧٣، الكشف ١/ ٤٥٧، التيسير ١٠٨، وانظر الإيضاح ٢/ ٦٤٦، المكتفى ٢٦٣، المنار ١٠٥، وقال النحاس: وعلى قراءة ﴿وَأَنَّ هَذَا﴾ بفتح الهمزة لاتقف على ما قبله في قول الفراء، وله فيه تقديران، أحدهما: أتْلُ ما حَرَّمَ ربيكم عليكم، وأتْلُ أن هذا صراطي مستقيمًا، والتقدير الآخر: ذلكم وصّاكم به وبأن هذا صراطي مستقيمًا، وعلى قول الخليل وسيبويه تقف على ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ والتقدير عندهما: ولأن صراطي مستقيمًا فاتّبعوه. (القطع ٣٢٦ - ٣٢٧).

ح^(١)، ﴿عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [١٥٣] ح^(٢)، ﴿تَتَّقُونَ﴾ [١٥٣] م^(٣)، ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [١٥٤] م^(٤)، ﴿فَأَتَيْمُوهُ﴾ [١٥٥] ح^(٥)، ﴿مِنْ قَبْلِنَا﴾ [١٥٥] ح^(٦)، ﴿وَرَحْمَةً﴾ [١٥٧] ح^(٧)، ﴿وَصَدَفَ عَنْهَا﴾ [١٥٧] ح^(٨)، ﴿يَصْدِقُونَ﴾ [١٥٧] م^(٩)، ﴿ءَايَاتِ رَبِّكَ﴾ [١٥٨]

(١) وهو وقف كاف عند الداني وحسن عند الأشموني، (المكتفى ٢٦٣، المنار ١٠٥).

(٢) وهو كاف عند النحاس والداني وحسن عند الأشموني، (القطع ٣٢٧، المكتفى ٢٦٣، المنار ١٠٥).

(٣) وهو قول النحاس، وقال الأشموني: كاف، (القطع ٣٢٧، المنار ١٠٥).

(٤) هذا قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٦٤٨ / ٢، القطع ٣٢٧، المكتفى ٢٦٣، المنار ١٠٦).

(٥) قال ابن الأنباري: وقف حسن إذا نصبت «أن» بـ: «اتقوا» كأنك قلت: واتقوا أن تقولوا، وإن جعلت «أن» مخفوضة من قول الكسائي بمعنى: وهذا كتاب أنزلناه مباركاً لأن لا تقولوا أو بـأن لا تقولوا، لم يحسن الوقف على ﴿فَأَتَيْمُوهُ﴾. (الإيضاح ٦٤٧ / ٢، وانظر القطع ٣٢٧).

(٦) وهو وقف جائز عند الأشموني. (المنار ١٠٦).

(٧) هذا قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف. (الإيضاح ٦٤٧ / ٢، المكتفى ٢٦٣، المنار ١٠٦).

(٨) وهو وقف كاف عند الداني والأشموني، (المكتفى ٢٦٣، المنار ١٠٦).

(٩) هذا قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٦٤٨ / ٢، القطع ٣٢٧، المكتفى ٢٦٣، المنار ١٠٦).

ح^(١)، [٦٥/ظ] ﴿حَيَّرَ﴾ [١٥٨] ح^(٢)، ﴿مُنْظَرُونَ﴾ [١٥٨] م^(٣)، ﴿فِي شَيْءٍ﴾
 [١٥٩] ح^(٤)، ﴿يَفْعَلُونَ﴾ [١٥٩] م^(٥)، ﴿أَمْثَالَهَا﴾ [١٦٠] ح^(٦)، ﴿يُظْلَمُونَ﴾
 [١٦٠] م^(٧)، ﴿خَفِيفًا﴾ [١٦١] ح^(٨)، ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ [١٦١] كـ^(٩)، ﴿لَا شَرِيكَ
 لَهُ﴾ [١٦٣] ح، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: ﴿وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ﴾ [١٦٣] كـ^(١٠)،

(١) هذا قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني وقال الداني: كاف، (الإيضاح ٢/ ٦٤٧، ٦٤٨، المكتفى ٢٦٣، المنار ١٠٦).

(٢) وهو وقف تام عند ابن الأنباري والنحاس وكاف عند الداني والأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦٤٨، القطع ٣٢٧، المكتفى ٢٦٣، المنار ١٠٦).

(٣) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦٤٨، القطع ٣٢٧، المكتفى ٢٦٣، المنار ١٠٦).

(٤) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ١٠٦).

(٥) وهو قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦٤٨، القطع ٣٢٧، المكتفى ٢٦٣، المنار ١٠٦).

(٦) وهو وقف كاف عند الأشموني، (المنار ١٠٦).

(٧) هذا قول ابن الأنباري والنحاس والداني وكذلك الأشموني، (الإيضاح ٢/ ٦٤٨، القطع ٣٢٨، المكتفى ٢٦٤، المنار ١٠٦).

(٨) وهو وقف كاف عند الأشموني. (المنار ١٠٦).

(٩) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني. (القطع ٣٢٨، المكتفى ٢٦٤، المنار ١٠٦).

(١٠) وهما وقفان صالحان عند النحاس وكافيان عند الداني والأشموني. المصادر السابقة.

﴿الْمُسْلِمِينَ﴾ [١٦٣] م^(١)، ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ [١٦٤] ح^(٢)، ﴿عَلَيْهَا﴾ [١٦٤] ح^(٣)، ﴿أُخْرَى﴾ [١٦٤] ح^(٤)، ﴿تَخْلِفُونَ﴾ [١٦٤] م^(٥)، ﴿إِنَّكُمْ﴾ [١٦٥] ح^(٦)، ﴿رَجِيمٌ﴾ [١٦٥] م^(٧).



(١) وهو قول النحاس والداني وكذلك الأشموني، (القطع ٣٢٨، المكتفى ٢٦٤، المنار ١٠٦).

(٢) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس والداني: كاف. (الإيضاح ٦٤٨ / ٢، القطع ٣٢٨، المكتفى ٢٦٤، المنار ١٠٦).

(٣) وهو قول ابن الأنباري وقال الداني والأشموني: كاف، (الإيضاح ٦٤٨ / ٢، المكتفى ٢٦٤، المنار ١٠٦).

(٤) وهو وقف كاف عند النحاس والداني وحسن عند الأشموني، (القطع ٣٢٨، المكتفى ٢٦٤، المنار ١٠٦).

(٥) هذا قول النحاس والداني وكذلك الأشموني. (القطع ٣٢٨، المكتفى ٢٦٤، المنار ١٠٦).

(٦) وهو قول ابن الأنباري ورجحه الأشموني، وقال النحاس والداني: كاف، (الإيضاح ٦٤٨ / ٢، القطع ٣٢٨، المكتفى ٢٦٤، المنار ١٠٦).

(٧) وهو وقف تام عند النحاس والداني والأشموني، (القطع ٣٢٨، المكتفى ٢٦٤، المنار ١٠٦).



الموضوع	الصفحة
* الإهداء	أ
* الافتتاحية	ج
* تقديم الدكتور محمد حسان الطيان	ز
* المقدمة	هـ
القسم الأول الإهداء	
* تمهيد: ابن الغزّال حياته وسيرته	١١
- اسمه ونسبه	١٣
- مذهبه وخلقه	١٤
- شيوخه وتلاميذه	١٤
- كتبه وأثاره	١٥
- منزلته العلمية	١٦
- مرضه ووفاته	١٧
* الفصل الأول: علم الوقف والابتداء	١٨
أولاً: تعريف الوقف والابتداء	١٨

الموضوع	الصفحة
ثانياً: أهمية الوقف والابتداء	١٩
ثالثاً: اصطلاحات الأئمة في أقسام الوقف والابتداء	٢١
رابعاً: أركان علم الوقف والابتداء	٢٣
خامساً: التأليف في الوقف والابتداء	٢٧
* الفصل الثاني : منهج الكتاب وشواهد ومصادره	٤٤
أولاً: توثيق عنوان الكتاب	٤٤
ثانياً: نسبة الكتاب إلى ابن الغزال	٤٤
ثالثاً: أسلوب الكتاب	٤٥
رابعاً: شواهد الكتاب	٤٨
خامساً: مصادر الكتاب	٥١
أ - مصادر الوقف والابتداء	٥٢
ب - مصادر التفسير ومعاني القرآن	٥٦
ج - مصادر القراءات	٦٢
د - مصادر النحو والصرف	٦٣
سادساً: منزلة كتاب ابن الغزال من سائر كتب الوقف والابتداء	٦٦
* الفصل الثالث : دراسة ظواهر الكتاب	٦٨
أولاً: دراسة الظواهر النحوية	٦٨
أ - الأحكام النحوية والإعرابية	٦٨
ب - الخلافات النحوية	٧٠
ج - المصطلحات النحوية	٧٤
د - حروف المعاني	٧٥
ثانياً: دراسة الظواهر الصرفية	٧٧
ثالثاً: دراسة الظواهر اللغوية	٨٢

الموضوع	الصفحة
* الخاتمة	٨٧
	
* وصف نسختي الكتاب	٩١
١ - نسخة الخزانة التيمورية	٩١
٢ - نسخة المكتبة الأحمدية	٩٢
* منهج التحقيق	٩٥
* كشاف رموز بعض مصطلحات التحقيق	٩٨
* صور المخطوطات	٩٩
	
* مقدمة المؤلف	١٠٩
- فصل: أحاديث في فضل استعمال الوقف	١١٢
- باب بيان أحكام مبادئ الحروف ومقاطعها	١١٥
- باب همزة الوصل	١١٧
- باب أحكام الوقف	١٢١
- باب الوقف على غير المنون	١٢٥
- باب الوقف على الموقوف الذي قبله ساكن	١٢٦
- باب الوقف على ما كان آخره حرف علة	١٢٩
- باب الوقف على الألف	١٣٢
- باب الباءات المحذوفة من خط الإمام على غير معنى جزم أو نداء	١٣٥
- باب ما وقع في القرآن من النداء المضاف	١٤٠
- باب الألفات التي سقطت في الوصل	١٤٢

الموضوع	الصفحة
- باب الواو المحذوفة درجاً لالتقاء الساكنين	١٤٤
- باب الوقف على الهمزة	١٤٥
- باب الوقف على تاء التأنيث	١٤٩
- باب ذكر كلمات متفرقة في هذا الفن	١٥٣
- باب ما يُزاد في الوقف وحذف في الوصل	١٦١
- باب في أشياء متفرقة وردت في التنزيل وقد اختلف القُراء فيها	١٧٢
- باب الوقف على الشيتين اللذين جُعلا شيئاً واحداً	١٧٧
- باب كلاً وبلى ولا ونعم	١٨٦
- فصل في بلى	٢٠٥
- فصل في قوله لا جَرَم	٢٠٧
- فصل في بيان كلمات القرآن وقفاً ووصلاً	٢٠٩
- فصل في بيان الحروف التي قد اختلف القُراء فيها وقفاً ووصلاً	٢١١
- فصل بيان أنواع الوقف	٢١٣
- فصل في الاستعاذة والتسمية	٢١٧
- فصل في بيان حدّ ما لم يتمّ الوقف عليه	٢١٩
* سورة الفاتحة	٢٢١
* سورة البقرة	٢٢٩
* سورة آل عمران	٣٤٠
* سورة النساء	٤٠٠
* سورة المائدة	٤٥٢
* سورة الأنعام	٤٩٠
* فهرس الموضوعات	أ

